



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية



التحديات الجيوسياسية لسياسة الجوار الأوروبية في ظل نظام دولي متعدد الأقطاب

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص - سياسات مقارنة-

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
عبد العظيم بن صغير

من إعداد الطالب:
محمد الصديق بن زعات

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د محمد فوزي نور الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر - بسكرة	رئيسا
أ.د عبد العظيم بن صغير	أستاذ التعليم العالي	جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس	مشرفا ومقررا
د. بلال قريب	أستاذ محاضر (أ)	جامعة محمد خيضر - بسكرة	عضوا مناقشا
د. محمد الطيب حمدان	أستاذ محاضر (أ)	جامعة محمد خيضر - بسكرة	عضوا مناقشا
د. نوفل لعامرة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة قسنطينة 3 - صالح بونبندر	عضوا مناقشا
د. إبراهيم بن داخة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة قسنطينة 3 - صالح بونبندر	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2021-2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

"بل الله فاعبد وكن من الشاكرين" (الزمر 66).

الحمد والشكر لله تعالى على منه وتوفيقه لإنجاز هذه الأطروحة لا يسعني في هذا المقام سوى التقدم بأسمى عبارات الشكر، التقدير والاحترام إلى الأستاذ الفاضل والمشرف، الأستاذ الدكتور **عبد العظيم بن صغير**، الذي تفضل بقبول الاشراف على هذه الأطروحة، وعلى كل ما قدمه لي من عون ومساندة ونصائح وإرشاد، وعلى كل الملاحظات والتوجيهات القيمة في سبيل إخراج هذا العمل، رغم كثرة مهامه وانشغالاته، فله كل القدير وجزيل الشكر والاحترام.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل، على قبولهم مناقشة هذا العمل.

في الأخير لا يمكنني نسيان التقدم بجزيل الشكر والامتنان لكل طاقم كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3، وكذا قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة على كل الدعم والتسهيلات المقدمة لإنجاز هذا العمل

إهداء

إلى النائمين في قبورهم، المستيقظين في قلوبنا: جدي دحمان بلحرش، جدتي
الزهراء، طيب الله ثراهما، وجازاهما الله عني خير الجزاء
إلى أمي عرفانا وتقديرا وشكرا
إلى زوجتي محبة
إلى ابنتي و قرّة عيني ياسمين
إلى كل أصدقائي، زملائي، أساتذتي بكلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3،
كل باسمه وصفته.
إلى كل محب للحكمة، باحث عن الحقيقة

محمد الصديق بن زعتات

خطة الدراسة

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

المبحث الأول: سياسة الجوار الأوروبية مقارنة مفاهيمية

المطلب الأول: تطور سياسة الجوار الأوروبية: السياق الزمني لظهور سياسة الجوار الأوروبية

المطلب الثاني الخلفية العامة لتأسيس سياسة الجوار الأوروبية

المطلب الثالث: سياسة الجوار الأوروبية بين خيار التوسع وإشكالية ضبط الحدود الأوروبية

المبحث الثاني: الهيكلة التقنية لسياسة الجوار الأوروبية

المطلب الأول: سياسة الجوار الأوروبية والسياسات الجوارية السابقة

المطلب الثاني: الشق العملي لسياسة الجوار الأوروبية

المطلب الثالث: تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية: خطط العمل

المبحث الثالث: سياسة الجوار الأوروبية: نحو إعادة بناء وتفعيل العمل الخارجي الأوروبي المشترك

المطلب الأول: أثر سياسة الجوار الأوروبية على السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة

المطلب الثاني: سياسة الجوار وتحديات الاتحاد الأوروبي في إقامة هوية أوروبية فعالة

المطلب الثالث: سياسة الجوار الأوروبية: نحو تفعيل الدور الدولي للاتحاد الأوروبي

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية: شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات والأهداف

المبحث الأول: الشراكة الشرقية بين التزامات التقارب الأوروبي الخاص وأهمية موجات التوسع

الأوروبية

المطلب الأول: خلفيات الاتحاد الأوروبي في تأسيس مشروع الشراكة الشرقية

المطلب الثاني: الإطار المؤسسي للشراكة الشرقية: استراتيجية معيارية لمفهوم التعاون

المطلب الثالث: العلاقة بين الشراكة الشرقية وسياسة الجوار الأوروبية

المبحث الثاني: بناء المجال الحيوي لمنطقة شرق أوروبا: رؤية جيوبوليتيكية

المطلب الأول: جيوسياسية منطقة أوروبا الشرقية

المطلب الثاني: ديناميكيات منطقة أوروبا الشرقية والبحر الأسود الجيوبوليتيكية

المطلب الثالث: منطقة أوروبا الشرقية والبحر الأسود في منظار توسعات الاتحاد الأوروبي نحو الشرق

المبحث الثالث: سياسة الجوار الأوروبية تجاه دول الشرق الأوروبي: نماذج متماثلة، مسارات متباينة

المطلب الأول العلاقات الأوروبية الأوكرانية في ظل سياسة الجوار الأوروبية

المطلب الثاني: نجاح نموذج سياسة الجوار في مولدوفا: جسر الاتحاد الأوروبي تجاه الشرق

المطلب الثالث: بيلاروسيا: مفارقة التقارب- التباعد، بين الاتحاد الأوروبي وروسيا

الفصل الثالث: سياسة الجوار الأوروبية وامتداد المجال الحيوي الأوروبي إلى منطقة

جنوب القوقاز

المبحث الأول: المسارات الجيوبوليتيكية العامة لمنطقة جنوب القوقاز

المطلب الأول: الخطوط المكونة لجنوب القوقاز في ظل القرن ال 21

المطلب الثاني: بحر قزوين والامتداد الجيوسياسي لمنطقة جنوب القوقاز

المطلب الثالث: منطقة جنوب القوقاز/بحر قزوين في ميزان التنافسات الدولية والإقليمية

المبحث الثاني: تطور العلاقات الأوروبية اتجاه منطقة جنوب القوقاز: الخلفية، التداعيات

والاستراتيجية

المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي: أي تأثير على منطقة جنوب القوقاز

المطلب الثاني: جنوب القوقاز: بين حتمية التنوع الطاقوي والخيار السياسي

المبحث الثالث: الاستراتيجية المعيارية الأوروبية في منطقة جنوب القوقاز

المطلب الأول: أهمية خريطة البترول في بناء العلاقات الأوروبية الأذرية

المطلب الثاني: سياسة الجوار والعلاقات الأوروبية الجورجية

المطلب الثالث: سياسة الجوار والعلاقات الأوروبية الأرمنية

الفصل الرابع سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأورومتوسطية

المبحث الأول: من مسار برشلونة إلى الاتحاد من أجل المتوسط: خلفية العلاقات الأورومتوسطية

المطلب الأول: تقييم وفشل مسار برشلونة

المطلب الثاني: التأسيس لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط

المطلب الثالث: سياسة الجوار الأوروبية / الاتحاد من أجل المتوسط: بين القطيعة والتناغم

المبحث الثاني: البحر الأبيض المتوسط على ضوء المحددات الجيوبوليتيكية الدولية والإقليمية

المطلب الأول: التحليل الجيوسياسي لحوض البحر الأبيض المتوسط

المطلب الثاني: الواقع الجيومكاني كمدخل مفسر لجيوبوليتيك البحر الأبيض المتوسط

المطلب الثالث: ديناميكيات البحر الأبيض المتوسط في ميزان تنافسات القوى

المبحث الثالث: خطط العمل الأوروبية اتجاه دول المغرب العربي:

المطلب الأول: المغرب والوضع المتقدم " الأمثل " في سياسة الجوار الأوروبية

المطلب الثاني: خطة عمل الاتحاد الأوروبي مع تونس 2007-2014: النموذج السيء

المطلب الثالث: الجزائر: مفاوضات سياسة الجوار الأوروبية الصعب

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية: القيود، الفرص، المسارات

المبحث الأول: الاتحاد الأوروبي كقوة دولية؟

المطلب الأول: المحددات المادية للقوة الأوروبية

المطلب الثاني: المحددات الغير مادية الأوروبية

المطلب الثالث: التحديات المرفوعة

المبحث الثاني: الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي المتعدد الأقطاب

المطلب الأول: العلاقات الأوروبية الأمريكية: توافق السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية المشتركة مع منطلقات حلف الناتو

المطلب الثاني: ردود الفعل الروسية على سياسة الجوار الأوروبية ومحاولات الاتحاد الأوسع للهيمنة المعيارية

المطلب الثالث: العلاقات الأوروبية الصينية: بين مفهوم القوة المدنية والصعود السلمي الصيني

المبحث الثالث: السياقات المستقبلية الكبرى لتوجهات الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي المتعدد الأقطاب

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الدراسات المستقبلية

المطلب الثاني: أهم التقنيات المستخدمة في تحليل توجهات مستقبل الاتحاد الأوروبي

المطلب الثالث: السيناريوهات الكبرى لمستقبل الاتحاد الأوروبي

خاتمة

مقدمة

مقدمة:

تعد تجربة الاتحاد الأوروبي أحد أبرز التجارب التكاملية التي شهدتها العالم في النصف الثاني من القرن العشرين نجاحا، باعتبارها التجربة الوحيدة التي استطاعت أن تفرض نفسها، وأن تحتل موقعا فريدا وتميزا بين جميع التجارب التكاملية العالمية. اعتبارا إلى حجم الإنجازات المحققة، وخصوصية المنهج المستخدم في بناء العملية التكاملية ذاتها، والذي تم من خلاله نقل نمط العلاقة بين مجموعة من الدول المتجاورة إقليميا وغير المتجانسة إثنيا، من حالة التشتت والصراع إلى حالة التعاون والتكامل وصولا إلى الوحدة.

من جهة أخرى، يظهر مشروع الاتحاد الأوروبي بمثابة الامتداد، وردة الفعل الطبيعية لمجموعة من المحددات الجيوسياسية والجيواقتصادية، كان لها الأثر الواضح في هيكله الاتحاد بصورته الحالية؛ حيث تميزت اللبنة الأولى لمسار الاتحاد، استنادا إلى مخرجات الحرب العالمية الثانية، من خلال الرغبة الأوروبية في التكتل ضمن إطار واحد، على نحو لم يتجاوز حد إنشاء منطقة تجارية حرة، لتأتي ثاني محطات العمل الأوروبي الموحد، ممثلة في اتفاقية ماستريخت 1992 بناء على مخرجات نهاية الحرب الباردة، و مختلف الظروف الدولية المواقبة لها؛ من انتصار للتيار الليبرالي وبداية التنظير للأحادية القطبية، وبهذا كان على الاتحاد الأوروبي العمل على التموح عالميا من خلال البحث عن مكانة له ككتلة في النظام الدولي الجديد، وتكوين كيان أمني منفصل عن المظلة الأطلسية.

عكس الاتحاد الأوروبي نموذجا ناجحا في العمل والبناء وصولا إلى إيجاد السبل والآليات المناسبة لصياغة وتنفيذ سياسة خارجية مشتركة. فقد أثار انهيار الاتحاد السوفياتي دوافع للدول الأوروبية لتكييف سياساتها الخارجية الإقليمية والدولية في إطار مشترك، يظهر حجم الفعالية والتأثير الذي تفرضه البيئة الأمنية والجيوسياسية الجديدة.

مع بداية الألفية الثانية، وتحديدا عقب أحداث 11 سبتمبر 2001م ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وما تبعها من تغيرات علمية، عملية ومنهجية يمكن حصرها فيما يلي:

- الهيمنة الأمريكية وما تبعها من تغيرات في التحركات الاستراتيجية للفاعول الدولية، بدء من التنافس للسيطرة على الموارد، وصولا إلى الحرب على الإرهاب، والتي أظهرت نهجا جديدا لتوزيع القوى في النظام الدولي، وما تلاه من تقسيم الدول الأوروبية إلى دول مؤيدة للعمليات العسكرية الأمريكية في العراق وأفغانستان ودول أخرى رافضة لذلك.

- التحول في طبيعة النظام السياسي الروسي، ووصول القوى السلافية و"فلاديمير بوتين" إلى سدة الحكم، وتفسير ذلك بالابتعاد عن التوجه الأطلسي زمن تولي يلتسن الحكم الروسي وانطلاق روسيا في عملية إعادة ترتيب البيت الداخلي.
- دخول العملاق الاقتصادي الصيني إلى الساحة الدولية، ما أجبر الولايات المتحدة الأمريكية فترة أوباما على التأكيد على سياسة التوجه شرقا والتي غيرت مركز الثقل الجيوبوليتيكي العالمي تجاه الشرق.

زادت هذه التغيرات من الاقتناع في الأوساط الأوروبية بأن أوروبا السياسية والعسكرية ما زالت غائبة تماما عن تسيير وتدبير السياسة العالمية، ما يفرض ضرورة صياغة تصورات جديدة لأولويات وأهداف الدور المستقبلي للاتحاد الأوروبي، في ظل التهديدات الأمنية ومصادر التوتر التي تحاصر كتلة الاتحاد الأوروبي على جبهتيه الشرقية المتمثلة في دول شرق أوروبا، المنشقة بعد انهيار المعسكر الشيوعي، الجنوبية الشرقية و المتمثلة في دول جنوب القوقاز، والجنوبية المتمثلة في جنوب المتوسط الذي كان ولا يزال هدفا استراتيجيا من الدرجة الأولى بالنسبة لدول الاتحاد؛ أي بصفة أخرى إعادة ضبط علاقاتها مع الدول المحيطة به و هو ما عرف بعد ذلك بأوروبا الموسعة وسياسة الجوار.

مبررات اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار موضوع التحديات الجيوسياسية لسياسة الجوار الأوروبية في ظل نظام دولي متعدد الأقطاب إلى عدة اعتبارات نذكرها فيما يلي:

- **اعتبارات علمية:** ترتبط الأهمية العلمية بمتغير التحديات الجيوسياسية لسياسة الجوار الأوروبية؛ فمن جهة أولى، يعبر مصطلح الجيوسياسية هنا أو الجيوبوليتيك ببساطة في محاولة لفصله لغويا عن مفهوم الجغرافيا السياسية، على أنه تنافسات القوى حول إقليم معين على حد تعبير إيف لاکوست، و التنافس هنا سيعني حتما التوسع بمقتضياته التقليدية، في مقابل ذلك فإن سياسة الجوار الأوروبية - كما سنراها عبر محطات الدراسة- تتجه إلى المفهوم المدني في بناء المجالات الحيوية الأوروبية إجمالا، بما قد يخالف ضمنا أساسيات الدراسات الجيوسياسية التقليدية، حيث أن محاولة الربط بين النقيضين سيفسر بطريقة أو بأخرى طبيعة

عودة الاهتمام مرة أخرى بموضوعات الجيوبوليتيك في ظل مفهوم نهاية التاريخ، و البحث عن بدائل نظرية أكثر ملاءمة للواقع الدولي الجديد.

- اعتبارات عملية: تعود هذه الاعتبارات لأهمية منطقة الاتحاد الأوروبي من جهة، ومن جهة أخرى الأهمية والحيوية الجيواستراتيجية الكبيرة لمناطق الجوار الأوروبي الشرقية و الجنوبية لفترة ما بعد الحرب الباردة، والذي شهد تنافس العديد من القوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ثم روسيا و الصين على مستوى ثان على المنطقة منذ بداية تسعينات القرن الماضي، وكل هذا ضمن مظاهر التعاون والتكامل الإقليمي و التي تستحق الاهتمام و المتابعة على طول منطقة الاتحاد الأوروبي و مناطق الجوار المقرب، بالشكل الذي يؤثر حتما على طبيعة النظام الدولي و طبيعة تفاعلاته.

إشكالية الدراسة

أسهمت نهاية الحرب الباردة في إعادة هيكلة النظام الدولي ومعه تغيير في الخريطة الجيوسياسية العالمية ككل والأوروبية بشكل خاص، لذلك سعى الاتحاد الأوروبي إلى تكثيف أعماله حول بناء سياسة خارجية موحدة كفيلة بحماية القارة من التهديدات الخارجية لعالم ما بعد الحرب الباردة من جهة، ولإعادة القارة الأوروبية لمصاف القوى الكبرى من جهة أخرى. ويأتي موضوع سياسة الجوار الأوروبية في وقت يشهد فيه الاتحاد الأوروبي تجاذبات وصراعات بين مصالحه ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى أول، ثم مع مصالح القوى الدولية الأخرى المتبقية وعلى رأسها روسيا والصين على مستوى آخر. والتي تحاول إعادة تشكيل النظم الإقليمية لكل من شرق أوروبا جنوب المتوسط وصولاً إلى الشرق الأوسط، وهي المناطق الجوارية للاتحاد الأوروبي جغرافياً.

وبما أن السياسة الخارجية في إطارها العام تعمل على إيجاد التوازنات بين مجموعة الالتزامات الخارجية وجملة الإمكانيات المتوفرة لتنفيذ هذه السياسة بالنسبة لدولة معينة، وفي حين تتناول الدراسة أساساً وحدة سياسة مركبة في صورة الاتحاد الأوروبي الذي يضم الآن 27 دولة بتوجهات ومصالح وآليات قد تختلف من دولة لأخرى. فإن محتوى الدراسة تطرق لأبرز سمات وتوجهات السياسة الأوروبية للجوار وأبعادها وأهدافها الجيوسياسية الحركية، بالشكل الذي يدفعنا إلى طرح السؤال التالي:

كيف تساهم سياسة الجوار الأوروبية في بناء الاتحاد الأوروبي كفاعل جيوبوليتيكي في ظل تحول النسق الدولي نحو التعددية القطبية؟

الأسئلة الفرعية

تتفرع عن هذه الاشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي دوافع الاتحاد الأوروبي من وراء اقتراح سياسة الجوار الأوروبية؟
- ما هي حدود ونطاق سياسة الجوار الأوروبية، ما هي أهدافها، وسائلها، محفزاتها، ومعوقاتها؟
- هل يمكن أن تكون سياسة الجوار الأوروبية كافية لتحقيق تطلعات الاتحاد الأوروبي في بناء المجال الأوروبي الموحد؟
- هل استطاع الاتحاد الأوروبي - عبر سياسة الجوار الأوروبية- من الوصول إلى سياسة خارجية موحدة بما يضمن له الدور الفعال على المستويين الإقليمي والدولي؟
- استنادا إلى ذلك، كيف يتجه الاتحاد الأوروبي إلى التعامل مع دول سياسة الجوار الأوروبية الشريكة؟
- وفي ظل ذلك، كيف يمكن تحليل علاقات الاتحاد الأوروبي بالقوى الدولية المكونة للنظام الدولي متعدد الأقطاب، بناء على تحليل التنافس داخل مناطق الجوار الأوروبي؟ وماهي مساراته كقوة دولية داخل منظومة التعددية القطبية مستقبلا؟

فرضيات الدراسة:

- للإجابة عن الإشكالية الرئيسية، وتبعا للأسئلة الفرعية المذكورة سابقا ننتقل من مجموعة فرضيات أساسية يمكن تلخيصها فيما يلي:
- إذا كان الاتحاد الأوروبي يعاني من غياب سياسة خارجية موحدة تغلب المصلحة الجماعية لدول الاتحاد على المصالح القومية الضيقة، فإن سياسة الجوار الأوروبي جاءت لسد هذا الفراغ بسياسة مشتركة تضمن الفاعلية على المستويين الإقليمي والدولي للاتحاد.

- كلما تحققت وارتسمت الوحدة على المستوى الداخلي كلما أدى ذلك إلى انسجام وبلورة لسياسة خارجية وأمنية مستقلة وفعالة للاتحاد.
- إن جو التنافس الدولي يحتم على الدول الأوروبية تبني سياسة خارجية مشتركة من أجل تفعيل دورها على المستويين الإقليمي والدولي.
- إن تحقيق تفعيل الدور الدولي الأوروبي الموحد، سيضع الاتحاد في واجهة الأقطاب المشكلة للنسق الدولي المتعدد.
- إن ضمان تفعيل الدور الدولي الأوروبي الموحد، يدفع الاتحاد الأوروبي إلى الانطلاق من ضمان بناء مجالاته الحيوية المباشرة، كنقطة ارتكاز أساسية في مسار الانتشار الدولي الموحد.

حدود الإشكالية الزمانية والمكانية:

تقودنا طبيعة الدراسة التي تتمحور أساسا حول سياسة الجوار الأوروبية بالضرورة إلى حصر الموضوع في إطار زمني محدد، ينطلق من سنة 2003 باعتبارها السنة الفعلية لانطلاق مسار سياسة الجوار الأوروبية، و هي السنة التي حددتها لجنة الاتحاد الأوروبي لمشروع سياسة الجوار الأول في مراسلتها إلى البرلمان الأوروبي تحت عنوان " أوروبا الموسعة-الجوار: إطار جديد للعلاقات الجوارية الشرقية و الجنوبية " «L'Europe élargie-voisinage: Un nouveau cadre pour les relations avec nos voisin de l'est et du sud »

أما بالنسبة لحصر حدود الإشكالية المكانية؛ فهي تعبر بشكل أو بآخر عن الغطاء الجغرافي لمشروع سياسة الجوار الأوروبية بمناطقه الثلاث: منطقة أوروبا الشرقية، ممثلة في كل من أوكرانيا، مولدوفا وبيلاروسيا، منطقة جنوب القوقاز، ممثلة في كل من أرمينيا، أذربيجان وجورجيا، ثم منطقة جنوب المتوسط، والتي تضم عشر 10 دول أساسية، لكن ضرورات البحث المنهجية والعملية اقتضت اختيار منطقة جنوب المتوسط الغربي ممثلة في كل من الجزائر، تونس والمغرب كدراسة حالة ممثلة لمنطقة الجنوب المتوسطي ككل.

الإطار النظري للدراسة:

تفرض طبيعة الموضوع المرتبطة بالتحديات الجيوسياسية لسياسة الجوار، الانطلاق من تحليل النظريات الجيوسياسية من جهة أولى، باعتبارها حجر الأساس في مسار تطور الدراسة إجمالاً، وهنا يكتسي المدخل الجيوسياسي أهمية بالغة في تحليل وفهم منطوق العلاقات الدولية وحركة القوة وتوازنها في النظام الدولي، إضافة إلى أهمية الجيوسياسية في تحديد مناطق الخطر ومناطق الفرص عند اتخاذ القرارات الاستراتيجية الحساسة في السياسات الخارجية للدول.

كما يساهم التحليل الجيوسياسي في تقديم توصيف وتحليل، للمناطق والأقاليم الجغرافية الحساسة التي تشكل مركز استقطاب، ومحور اندفاع حركة القوى الدولية في إطار الصراع أو التنافس على الهيمنة العالمية، وهو الأمر الذي يدعم الأهمية الحيوية للدراسات الجيوسياسية في تحليل وفهم القضايا والرهانات الكبرى في العلاقات الدولية كالصراعات الحدودية، حركة التوسع الإقليمي والتنافس على مناطق النفوذ وعلى الموارد الأولية خاصة النفط، فضلاً عن أهميتها في فهم ديناميكيات التحالفات والتوازنات الإقليمية والدولية.

كل ما سبق ذكره، يتم تفسيره من خلال مجموعة من الأطر النظرية الجيوسياسية، والتي يمكن حصرها في المحطات النظرية التالية:

المحطة الأولى: والمرتبطة بمختلف النظريات الجيوسياسية التقليدية، لفترة بدايات ظهور الجيوبوليتيك علم مستقل بذاته، مروراً بفترة ما بين الحربين العالميتين، وصولاً إلى نهاية الحرب الباردة، حيث نرصد ونركز من خلالها على كل من:

- **المدرسة الجيوبوليتيكية الألمانية:** مدرسة القوة البرية: و التي سنركز من خلالها بالدرجة الأولى على أعمال كارل هاوسهوفر المرتبطة بمفهوم المجال الحيوي **LEBENSRAUM** ، و الذي يشير في معناه إلى الامتداد أو المحيط الجغرافي، و المشكل لمجموعة الفرص، المصالح أو حتى التحديات اللازمة للوحدة السياسية أياً كان شكلها، و ذلك كامتداد لبدايات أفكار فريديريك راتزل المرتبطة بمفهوم عضوية الدولة¹؛ حيث يرى كلاهما بأن الدولة مثل كائن حي مرتبط

¹ يبني مفهوم العضوية هنا استناداً على خلفية مرتبطة بأعمال شارلز داروين، والمتعلقة بنظرية النشأة والتطور والارتقاء.

جزء محدد من سطح الأرض، وتتطور سماتها تبعا لسمات الشعب والتربة، أما السمات الأهم فتتمثل في: المدى **RAUM**، مكان التموضع **LAGE**، والحدود **GRENZEN**. إضافة إلى رودولف كيلين و الذي يتفق مع أفكار راتزل حول عضوية الدولة، مع إضافة متغير العقلانية في توسع الدولة؛ و الذي يشرحه بأن الدولة لا تتبع القوانين العضوية البسيطة في التمدد المساحي و حسب، بل بضرورة إضافة مفهوم القدرة الأخلاقية و الذهنية للدولة، وعلى ذلك يذهب هاوسهوفر إلى كون المجال الحيوي **LEBENSRAUM** يؤثر بصورة كبيرة في قوة الدولة باعتبار المساحة الكبيرة ضرورية لنمو الكائن الحي وتطوره¹، و هي مجمل الأفكار التي تجد دعما إضافيا عند التطرق لمفهوم المجال الحيوي الكبير **GROSSRAUM** عند كارل شميدث ، و الذي يقتضي التعامل مع مفهوم المجال الحيوي عند هاوسهوفر و راتزل، مع إضافة متغير الشخصية الجغرافية أو السلطة الإيديولوجية على حد تعبير نيكولاي فيتش سافيتسكي.

- المدرسة الجيوبوليتيكية الأنجلوسكسونية: مدرسة القوة البحرية:

والتي تركز في أساسها على أفكار ألفريد تاير ماهان، القائمة على أهمية السيطرة على الواجهات البحرية، والممرات البحرية الاستراتيجية كمفتاح للتحكم في الجارة العالمية، والذي يقود حتما إلى التحكم في الثروات العالمية، فالتحكم في محيط القوى الكبرى عموما.

والتي نرصد من خلالها أفكار كل من:

- هالفورد ماكيندر ونظرية قلب العالم: حيث يقسم ماكيندر العالم إلى أربعة مناطق كبرى أساسية:
- محور العالم أو المنطقة المحورية **PIVOT AREA**: أوراسيا، قلب العالم، منطقة يصعب على القوى البحرية الوصول إليها.
- مناطق الشاطئ، منطقة الهلال الداخلي: **COASTLANDS** والمشكلة من أوروبا الغربية، الشرق الأوسط، جنوب شرق آسيا، باعتبارها مناطق الصدام بين القوى البرية والبحرية.
- محور العالم + منطقة الهلال الداخلي = الجزيرة العالمية **WORLD ISLAND**

¹ Sophie Chautard, *L'indispensable de la géopolitique*, Levallois-Perret, France, 2009, p19-23.

• الحلقة الخارجية للنظام القاري **OUTER CRESCENT**، في شاكلة بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، باعتبارها منطقة خارجية جغرافيا وثقافيا بصفة كلية بالنسبة للجزيرة العالمية مع امتلاكها لقوة بحرية هامة، حيث يفهم ذلك وفق معادلة بسيطة مفادها: "من يتحكم في شرق أوروبا، يتحكم في أوروبا الوسطى، ومن يتحكم في أوروبا الوسطى يتحكم في الجزيرة العالمية (أوراسيا)، ومن يتحكم في الجزيرة العالمية يتحكم في العالم.¹"

- نيكولا جون سبيكمان ونظرية الهلال الهامشي:

والذي لم يختلف كلية عن تقسيمات ماكيندر للعالم، إلا أنه يولى أهميته إلى منطقة الهلال الهامشي، الشاطئ **RIMLAND** على حساب القلب **HEARTLAND** وفق المعدلة التالية: "من يتحكم في الهلال الهامشي، يتحكم في قلب العالم، ومن يحكم قلب العالم (أوراسيا)، يتحكم في الجزيرة العالمية (قلب العالم + الهامش)، ومن يتحكم في ذلك، يتحكم في العالم ككل.²"

المحطة الثانية:

والتي تعنى بالتحويلات البنوية التي مست البناء المعرفي لفترة ما بعد الحرب الباردة، والتحول نحو مفهوم الدراسات النقدية بصورة عامة، والتي كان للجيوبوليتيك حظه منها، استنادا إلى ظهور تيار ما بعد الحداثة الفلسفي ممثلا هنا بالدرجة الأولى بأعمال الفيلسوف الفرنسي **جاك ديريدا التفكيكية**، والتي تلقي بظلالها على الدراسات الجيوسياسية من خلال التركيز على أعمال كل من هنري كيسنجر من جهة، و**زيبغنيو بيرجينسكي** المرتبطة برقعة الشطرنج الكبرى.

ينطلق كيسنجر في دراسته من اقتراح **سول كيوهين** في كتابه "الجغرافيا والسياسة في عالم مجزأ"، تعزيز المنهج الجيوبوليتيكي بتصنيف أو تقسيم جديد قائم على تقسيم الوقائع الجيوبوليتيكية إلى نوى وأحزمة متقطعة، حيث يذهب إلى القول بأنه يمكن لكل إقليم من الكوكب الأرضي أن يقسم إلى أربع 4 قطع جيوبوليتيكية تتضمن:

• الوسط الخارجي البحري (المائي): المرتبط بالأسطول البحري والموانئ.

¹ Hervé coutau-Bégarie, Martin Motte, **Approches de la géopolitique de l'antiquité au 20^{em} siècle**, Paris, France, Éditions Economica, 2015, p533-541.

² Frédéric Lasserre, Emmanuel Gonon, **Manuel de géopolitique : enjeux de pouvoirs sur les territoires**, Paris, France, Armand Colin, 2009, pp 129-130.

- النواة القارية NUCLEUS أو HINTERLAND وتعني به المناطق الداخلية البعيدة عن الشاطئ.
- الحزام المنقطع: القطاعات الشاطئة والموجهة إلى داخل القارة أو منها.
- المناطق غير المرتبطة جيوبوليتيكيا بهذه المنطقة.

وهنا تركز دراسة **كيسينجر** على دراسة أهمية منظومة الأحزمة المتقطعة والتي ربطها كيسينجر مباشرة مع فكر الاستراتيجية الأمريكية، والمتعلقة بالمناطق المتقطعة وطريقة ربط هذه الأجزاء في كل موحد. وتمكين الأطلسية بذلك من فرض هيمنتها المطلقة على الأوراسية السوفياتية. أو كما اصطلح عليها **كيسنجر** بأداة الربط **linkage**¹.

تجدر الإشارة هنا، إلى أن فكرة **سول كيوهين وهنري كيسنجر** لا تختلف كثيرا عن أفكار كل من **ماكيندر** و**وسبيكمان** المرتبطة بنظرية قلب العالم والهلال الهامشي، إلا أنهما اختلفا في طبيعة الجدول الجيوسياسي؛ نزولا من مستوى التحليل الكلي نحو مستويات التحليل المتوسطة والجزئية كتبرير عن أهمية تيار ما بعد الحداثة، ممثلا في تفكيكية جاك ديريدا في تطور الدراسات الجيوسياسية النقدية.

من جهة ثانية، ومن خلال كتابه " رقعة الشطرنج الكبرى: الهيمنة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا" الصادر سنة 1997، يتحدث **بيرجينسكي** عن كيفية الحفاظ على هيمنة أمريكا العالمية، ولا يعني ذلك أن تتوقف الدراسة عند الهيمنة الأمريكية، بل يقدم **بيرجينسكي** إجابات عامة عن سبل الهيمنة العالمية والقوة العظمى.

يمكن تلخيص أهم أفكار **بيرجينسكي** المرتبطة بالهيمنة العالمية فيما يلي:

- أهمية امتلاك ميادين الهيمنة المفتاحية الأربعة: القوة العسكرية، الاقتصادية، التكنولوجية والثقافية، وهي التي سنخوض فيها بشيء من التفصيل عن خامس فصول الدراسة عند التطرق لمعادلة القوة الشاملة الخاصة **براي كلاين**.

¹ ألكسندر دوغين ، أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة عماد حاتم، بيروت، لبنان، دار

الكتاب الجديد المتحدة، 2004، ص 149-150.

- خلق شبكة عالمية ومفعلة من أجل التأسيس للهيمنة العالمية، انطلاقاً من تكوين برنامج حلفاء على امتداد جغرافي واسع؛ في صورة ال OTAN APEC FMI OMC، وغيرها، أين تلعب الدولة المعنية - وفي حالة بروجنسكي، يتعلق الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية- دوراً مهماً وريادياً فيها.

- إضافة إلى التحكم فيما أسماه بروجنسكي بالمحاور الجيوبوليتيكية، ممثلة في كل من: أوكرانيا، أذربيجان، كوريا، تركيا وإيران؛ وهي الدول التي يمكنها التأثير على الفواعل الاستراتيجية ممثلة في كل من: روسيا، الصين، فرنسا، ألمانيا والهند بدرجة أقل، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بطبيعة الحال، وهي مجموعة الدول القادرة على تغيير شكل العلاقات الدولية والنظام الدولي إجمالاً¹.

كما فرضت طبيعة الموضوع من جهة ثانية الاستعانة بالمقاربة الوظيفية؛ فالاتحاد الأوروبي من بين القوى الغربية التي تعمل في تسييرها وفق منظور وظيفي، كما أن محور دراسة سياسة الجوار الأوروبية يأتي في إطار البحث في نظريات التكامل و الاندماج من جهة ثانية ، أين احتل التحليل الوظيفي مركزاً مهماً في دراسات العلوم السياسية، انطلاقاً من أعمال الباحث السياسي البريطاني دافيد ميتزاني ، حيث أثنى فكرة التحليل الوظيفي، و الذي كان له الأثر البالغ في تطوير الفكر السياسي المتعلق بالاندماج² خاصة عند الحديث عن الوظيفية الجديدة فيما بعد، كما أنه أثنى وحفز كذلك مجمل التصرفات و التحركات العملية الرامية إلى التقارب الحقيقي و الفعلي للدول الأوروبية.

إن الفكرة السائدة في الممارسة السياسية تقر بأن التوحيد الفعال للدول يحتاج و قبل كل شيء إلى بحث عن الحلول المشتركة للمشاكل، خاصة على المستوى الاقتصادي قبل الانتقال إلى المستوى السياسي، و هو الحال بالنسبة للحوار بين كل من الاتحاد الأوروبي و الدول المجاورة في إطار سياسة الجوار الأوروبية، و بالتالي فالتقارب السياسي المعتمد للدول المجاورة مع الاتحاد الأوروبي لن يكون فعالاً إلا إن أبدى الطرفان الرغبة و النية الحقيقية في التعاون على المستوى الاقتصادي ، و على رفع الحواجز التي من شأنها أن تقف عريضة أمام التطور التجاري بين الأطراف، خاصة في ظل عجز الدول القومية من حيث الإمكانيات عن تحقيق السلام أو تحسين المستوى

¹ Zbigniew Brzezinski, Traduit par Michel Bessiere, **Le Grand Echiquier : L'amerique est Le Reste Du Monde**, Paris France, Editions Bayard, 1997.

² MARTIN GRIFFITS, **50 key thinkers in international relations**, routledge, London, 1999, p191.

الاجتماعي والاقتصادي، في ظل البحث عن أنسب السبل لتجاوز إطار الدولة القومية التي أصبحت تشكل في مفهومها عقبة في طريق تحقيق التعاون الدول، وذلك انطلاقاً من عدة افتراضات كالتالي :

- إن تقسيم المجتمع العالمي إلى دول قومية تقوم على أسس جغرافية لم يعد يتناسب مع مرحلة التطور التي يمر بها النظام الدولي وأنه آن الأوان، من ثم، للبحث عن تقسيم بديل لا يعتمد على الجغرافيا وإنما يقوم على أساس المشكلات التي يتعين حلها أو الوظائف التي يلزم الاضطلاع بها.

- إن الخلل الاقتصادي والاجتماعي في العالم هو السبب الرئيسي وراء اندلاع الحروب واللجوء إلى العنف، ولذا فإن معالجته يعد المدخل الصحيح لمعالجة قضايا السلم والأمن في العالم، وأن المؤسسات الدولية القائمة على أساس وظيفي وليس على أساس جغرافي هي الأقدر على أداء هذه المهمة.

- إن الفصل بين النواحي الفنية والسياسية هو شرط ضروري للتغلب على الصعوبات التي تكتنف عملية بناء المؤسسات التكاملية، وهو ما يتطلب البدء بالتعاون في النواحي الفنية وسيؤدي النجاح فيه إلى تشجيع التعاون في النواحي السياسية.

إضافة إلى أن العملية التكاملية تزيل الشكوك وتخلق ولاءات من نوع جديد اتجاه المؤسسات المشتركة الوليدة ومن ثم تمهد الطريق أمام بناء الوحدة السياسية وتزيل العقبات التي تعترض طريقها تدريجياً¹.

وحسب التيار الوظيفي، لا توجد هناك حاجة لخلق مؤسسات بين دولية كبيرة، لأنها قد تهدد سيادة الدول المؤسسة لها، عوضاً عن ذلك يجب تنظيم ما يمكن التعبير عنه بمصطلح "التعاونية"² بين الدول في ميادين محددة للتأكد من احترام المصالح الحقيقية للدول. وبالتالي فديناميكية الاندماج ستؤدي إلى استحداث هياكل وظيفية تملك صلاحيات ممنوحة من طرف الدول الأعضاء في عدد من الميادين المحددة، وبما أن الهياكل الوظيفية ستكون في تزايد دائم، فهذا يدل على أن مجالات التعاون في تزايد

¹ JEAN-JCQUES ROCHES, Théories des relation internationles, 2^{ème} ed, paris :Monchrestien,1997,p 60

² M,GRIFFITS,Op,Cit, p192

هي الأخرى، ما سينتج عن عملية الاندماج سيكون باستحداث ووضع نظام وظيفي ذو مجالات متعددة من دون الحاجة إلى كيان سياسي موحد¹.

علي مستوى ثان، لا يمكن العمل على التحليل الوظيفي دون التوقف عند الوظيفية الجديدة كامتداد مباشر لأفكار وظيفية ميتراني التقليدية، خاصة وأن أفكار كل من هاس، إيتزيوني ولينبيرغ قد واكبت فترة ستينات وأوائل سبعينات القرن الماضي، أين ازداد الحماس الأوروبي على ضرورة إتمام عملية الاندماج الأوروبي².

تعتبر الوظيفية الجديدة الاندماج أنه عملية تتفق بموجبها القوى السياسية لمختلف الدول على تحويل نشاطاتها السياسية نحو مركز جديد. وجمع مجموعة معينة من الدول، يكون بإمكان هذا المركز الجديد اتخاذ القرارات باسم هذه الدول. ويترتب عن ذلك تحمل هذا المركز الجديد مسؤولية حل المشاكل السياسية لهذه المجموعة أو لهذا التجمع الوظيفي³.

وتبعاً لهذا المركز الجديد طبعاً، فجانبا الاندماج في ميدان معين يمكن تطبيقه في ميدان أو مجال آخر، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا كان هدف هذه الوحدات أو أهدافها مدروسة بقرارات سياسية. وهو ما نتج عنه حسب التيار الوظيفي الجديد ظهور مفهوم الامتداد **SPIL OVER** والتي تسمح بامتداد أو بتوسيع التعاون الوظيفي من ميدان أو مجال إلى آخر، وهكذا دواليك في سبيل تطوير عملية الاندماج، فضمن دوام واستمرارية العملية الاندماجية يرتكز أساساً ويتطلب استحداث مؤسسة مركزية قوية يتم فيها نقل السلطة تدريجياً إلى غاية الوصول إلى المستوى الفوق-دولي⁴.

على مستوى ثالث وأخير، تطلبت طبيعة الموضوع الاعتماد تحديداً على نظرية الدور؛ في تحليل موضوع التحديات الجيوسياسية لسياسة الجوار الأوروبية، وذلك راجع إلى أهميتها في البحث عن الأدوار السياسية للاتحاد الأوروبي ككتلة وظيفية داخل أطر النسق السياسي الدولي.

تصف نظرية الدور سلوك الدول بكونها أدواراً سياسية تقوم بها على مستوى النظام الدولي، وذلك وفقاً لتصورات صناع القرار ومدركاتهم، فالدور موقف أو اتجاه سياسي ناتج عن تصور تتداخل فيه جملة من المحددات الأساسية المتعلقة بهوية المجتمع، ووضعه السياسي والاجتماعي، وبنيته من حيث القيم

¹ د.مازن خليل غرابية، مرجع سابق، ص 186.

² M, GRIFFITS, Op, Cit, p181

³ J-J ROCHES, Op, Cit, p61.

⁴ M, GRIFFITS, Op, Cit, p182.

السائدة، ومدى استجابة الافراد لهذه البنية في تدعيم الاستقرار السياسي للمجتمع والدولة، وبالتالي فالدور يكون نتيجة لرؤية سياسية واضحة لمصالح الدولة وأهدافها الوطنية، في حدود ما توفره من إمكانيات وما تتمتع به من قدرات¹، و تعتمد نظرية الدور على ثلاث متغيرات أساسية في تفسير سلوك الدولة وهي:

1. مصادر الدور: والتي تتخذها كمتغيرات مستقلة في التفسير، ويقصد بها الخصائص الوطنية للدولة من مقومات وإمكانيات مادية وغير مادية.
2. تصور الدور: وتتخذها كمتغيرات وسيطة، والتي تُعنى بتصورات وادراكات صانع القرار لأدوارهم سواءً كان إقليمياً أو دولياً، فامتلاك الدولة لمقومات مادية أو غير مادية لا يعنى بالضرورة أنها سوف تؤدي دور خارجي فعال، حيث يجب على صانع القرار أن تكون لديه خبرة وإرادة القيادة.
3. أداء الدور: وهي مخرجات السياسة الخارجية من قرارات وسلوكيات، والتي تُعد متغيرات تابعة، حيث تتحكم فيها درجة الفاعلية الأداء. وعليه فالدور يعتمد بالأساس على مدى رؤية وتصور صانع القرار لدوره - كمتغير وسيط -، انطلاقاً من تقييمه لقدرات وإمكانيات دولته والتي يُطلق عليها كذلك "مؤهلات الدور" حيث لا يمكنها تخطي هذه الإمكانيات حتى لا يتآكل الأساس المادي للدور من جهة، ومدى قدرته على تهيئة البيئة الخارجية لقبول هذا الدور من جهة أخرى².

الإطار المنهجي للدراسة:

فرضت طبيعة الموضوع الاعتماد على منهجية مركبة كمحاولة للاقتراب من الإشكالية محل الدراسة تراوحت ما بين:

1/ بالاستناد إلى خصوصية الدراسة ذات الطابع الجيوسياسي الحركي، تظهر منهجية التحليل الجيوبوليتيكية، كأولوية منهجية، انطلاقاً من ضبط وتحديد القضية الجيوبوليتيكية، بناء على:

¹ Cameron Thies, Role theory and Foreign policy, <https://myweb.uiowa.edu/bhlai/workshop/role.pdf>
² نظرية الدور في العلاقات الدولية، الموسوعة السياسية، متوفر على الرابط: <https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9>

- تحديد الفضاء الجغرافي الخاص بالقضية الجيوبوليتيكية
- تحديد الفواعل الداخلية والخارجية الخاصة بالموضوع الجيوبوليتيكي.
- تحديد التفاعلات بين الفواعل الداخلية والخارجية.
- تحديد مستويات التحليل المختلفة والمتعلقة بالموضوع الجيوبوليتيكي.

الأمر الذي يمكن تلخيصه انطلاقاً من جدول التحليل الجيوبوليتيكي التالي:

السؤال	الوصف/ الغاية من السؤال
من؟ ويريد ماذا؟	تحديد الفاعل، الحدث أو الظاهرة، مع تحديد النية
كيف؟ بأي طريقة؟	تحديد الإجراء
متى؟	تحديد المدة الزمنية
أين؟	تحديد المكان أو البيئة
مع من؟	تحديد الحلفاء
ضد من؟	تحديد المنافس
عبر أي وسيلة؟	تحديد الأجهزة المستعملة
لأي غرض؟	تحديد الطموحات
بأي تكرار؟	تحديد الاتجاه
هل هناك أي تهديد لمصالح الوحدة أو مصالح أحد الحلفاء؟	تحديد نية ودرجة الردع
إذا كان نعم، ما هي النتائج المحصل عليها؟	تحديد طبيعة الردع/ أو الرد

وكل هذا الأسئلة الواردة، تساعد حتماً على إيجاد إطار تحليلي من شأنها تقدير تفسير منسجم وواضح وأكثر موضوعية لمختلف الظواهر الدولية.

2/ المنهج التاريخي والذي يساعد على وضع الظاهرة في محيطها وظروفها الأساسية المنتجة لحركات الظاهرة في وضعها الحالي.

3/ المنهج الوصفي الذي يقوم بجمع ودراسة المعطيات حول تفاعلات الاتحاد الأوروبي على المستويين الداخلي والخارجي، ودراستها كما هي في الواقع العملي، ووصفها وصفا كميا أو كيفيا لتحديد الطبيعة هذه التفاعلات وفهم حركية الظاهرة محل الدراسة.

4/ المنهج التحليلي وذلك لجمع وتحليل البيانات المتوفرة عن سياسة الجوار الأوروبية بصفة عامة، وسياسة الجوار اتجاه كل منطقة بصفة خاصة، وذلك في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وما صاحبها من تغييرات على المستوى الإقليمي والدولي.

5/ المنهج المقارن: والذي يركز في دراستنا أساسا عند المقارنة بين سياسة الجوار الأوروبي في تفاعلاته مع المحيط الجوّاري خاصة عند الحديث عن العلاقات الأوروبية الأمريكية أو حتى العلاقات الأوروبية الروسية على المستوى الخارجي، وعند الحديث عن العلاقات الفرنسية الألمانية وتوجهاتهما داخل الاتحاد على المستوى الداخلي.

الدراسات السابقة:

1- كتاب ريتشارد وايمان RICHARD G WHITMAN و ستيفان وولف STEFAN WOLFF بعنوان "سياسة الجوار الأوروبية في منظور: السياق، التنفيذ و الأثر و عنوانها الأصلي: **The European neighborhood policy in perspective: context, implentaion and impact** Palgrave MacMillan سنة 2010، وجاءت الدراسة في ثلاثة فصول أساسية، تناول الكاتبان في أول فصل فيها عن سياسة الجوار في أطرها النظرية و التنظيمية العامة، و هذا عند الحديث عن تحديد الهوية الأوروبية من خلال إعادة رسم حدود الاتحاد الأوروبي النهائية عن طريق التعامل مع سياسة الجوار الأوروبية من منظور أمني، لينطلق في فصل الكتاب الثاني للحديث عن التصميم الفعلي و العملي لسياسة الجوار الأوروبية، من خلال الحديث عن السياسة كأداة حل أزمات محتملة و سلط الضوء في دراسته لهذا الشق على منطقة البلقان، في سبيل تحقيق هذه الأداة لينتقل فيما بعد إلى الحديث عن العلاقات الأوروبية الأمريكية و مكانة سياسة الجوار الأوروبية منها وطرق تفعيلها. ليختتم الدراسة بفصل ثالث و أخير عن الإطار التفاعلي لسياسة الجوار الأوروبية أين قسمها إلى ثلاث محطات أساسية؛ تمثلت المحطة الأولى في

سياسة الجوار الأوروبية و علاقات الاتحاد الأوروبي بدول شرق أوروبا ومثالها كل من أوكرانيا و مولدوفا كدراسة حالة، لينتقل إلى دراسة العلاقات الأوروبية-الشمال إفريقية في إطار سياسة الجوار الأوروبية ليختتمها ببعيد سياسة الجوار الأوروبية اتجاه منطقة القوقاز و توقعات نجاح سياسة الجوار الأوروبية في المنطقة و هو الفصل لذي يتحدث الكاتب فيه بشكل صريح عن الغطاء الجغرافي سياسة الجوار الأوروبية بأبعادها الثلاثة شرقية، جنوب شرقية، جنوبية.

2- كتاب فيديريغا بيندي FEDERIGA BINDI والمعنون ب" السياسة الخارجية للاتحاد

الأوروبي: تقييم الدور الأوروبي حول العالم وعنوانها الأصلي **The foreign policy of the European union: Assessing europe'srole in the world**

والصادرة عن منشورات Brookings institution press سنة 2010. و جاءت الدراسة في أربعة قسام ، حيث تحدث القسم الأول على السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي من نظرة التطور التاريخي؛ أين تطرقت الكاتبة للحديث عن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي عبر مختلف المحطات التاريخية التي ترتبط بمختلف المعاهدات الأوروبية، بدءا بدراستها على ضوء معاهدة لشبونة، ثم مقارنتها و دراسة علاقتها بسياسة الاتحاد الأوروبي للدفاع و الأمن وصولا إلى دراستها من خلال سياسة الجوار الأوروبية وهو موضوع البحث الأساسي، لتنتقل في الجزء الثاني للحديث عن الاتحاد الأوروبي و علاقاتها مع دول الجوار بدءا بعلاقاته مع روسيا، ثم مع أوكرانيا و مولدوفا مروراً بدول البلقان. ثم الحديث بشكل مفصل عن العلاقات الأوروبية التركية وتحديات هذه الأخيرة بمسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وصولاً إلى علاقات أوروبا مع دول الشرق الأوسط في إطارها العام. ثم تتحول الكاتبة إلى علاقات الاتحاد الأوروبي مع باقي الدول خارج إطار الجوار المقرب، مستهلة ذلك بالحديث عن العلاقات الأوروبية الأمريكية، مروراً بعلاقات أوروبا بأمريكا اللاتينية، العلاقات الإفريقية، ثم علاقات أوروبا بشرق آسيا مركزة أساساً على العلاقات الأوروبية الصينية وطبيعتها وتحولها من مجرد تعاون إلى شراكة استراتيجية ذات أهمية بالغة بالنسبة للطرفين. لتختتم الكتاب بقسم يتحدث عن كيفية ترويج الاتحاد الأوروبي لمبادئ الهوية الأوروبية المرتكزة على أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد باستعماله لقوة ناعمة أوروبية فعالة.

3- أما بالنسبة لثالث مؤلف لصاحبيه نيكولا كاسارينى NICOLA CASARINI و كوستانزا موسو COSTANZA MUSU و المعنون ب" السياسة الخارجية الأوروبية في النظام الدولي المتطور" و عنوانه الأصلي **European foreign policy in an evolving international system** الصادر عن منشورات Palgrave MacMillan سنة 2007، والذي يدرس بشكل عام السياسة الخارجية الأوروبية و ما حققته من مكانة بين مصاف الكبار على مستوى السياسة الدولية و هو ما أبرزه مؤلفا الكتاب عن تقسيم المؤلف إلى أربعة فصول؛ تناول الفصل الأول مكانة الاتحاد الأوروبي على المستوى الدولي و السياسة الدولية، لينتقل فيما بعد إل علاقات الاتحاد الأوروبي بالقوى الدولية الكبرى، مستهلا هذا القسم بدراسة مكانة الاتحاد الأوروبي في إطار السياسة الأوروبية للدفاع و الأمن ، و كذا بعلاقته بحلف شمال الأطلسي NATO و الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى طبيعة علاقات التفاعل و الاعتماد المتبادل بين الاتحاد الأوروبي و روسيا، وكذا سياسة أوروبا الخارجية اتجاه الصين باعتباره عنصرا فاعلا على مستوى السياسة الدولية، لينتقل الباحث بعد ذلك الكاتب في تحليل دور الاتحاد الأوروبي و سياسته الخارجية في حل الأزمات معتمدا في دراسته على أمثلة النزاع في إقليم البلقان، دور الاتحاد الأوروبي عمليات السلام العربية الإسرائيلية، و كذا التطرق إلى دور الاتحاد الأوروبي حيال ملف الصحراء الغربية كنموذج لإدارة النزاعات في القارة الإفريقية، ليختتم الكاتب مؤلفه بقسم مستقل يتحدث عن دور السياسة الخارجية الأوروبية على المستوى الإقليمي و خاصة حول مدى فاعليتها اتجاه دول الجوار الأوروبي المباشرة.

تبرير خطة البحث:

اقتضت طبيعة موضوع التحديات الجيوسياسية لسياسة الجوار الأوروبية في ظل نظام دولي متعدد الأقطاب، تصميمها منهجيا، مكونا من خمسة فصول أساسية على النحو التالي:

تتناول **الفصل الأول** من الدراسة باعتباره شقها التقني و العملي، تحديد مفهوم و طبيعة سياسة الجوار الأوروبية، انطلاقا من تحديد ماهية سياسة الجوار الأوروبية الفكرية و ذلك من خلال التطرق إل تطور السياسة التاريخي الذي أعقب نهاية الحرب الباردة، و ما واكبها من تغيرات جيوسياسية على القارة الأوروبية و العالم ككل، إضافة إلى تناول المرجعية القانونية لسياسة الجوار الأوروبية و المتمثلة في

مختلف القرارات و الوثائق الرسمية الصادرة في هذا الصدد، لننتقل فيما بعد إلى الحديث عن الجانب الجغرافي الذي تغطيه سياسة الجوار الأوروبية بأبعاده الثلاثة: شرقية، جنوب شرقية، و جنوبية ، مع تقديم تقييم مبدئي لسياسة الجوار الأوروبية من خلال مقارنتها بالسياسات الجوارية السابقة، و التي انتهجها الاتحاد الأوروبي اتجاه دول الجوار، كتمهيد للتطرق إلى الشق التقني والعملي لسياسة الجوار، وذلك عند تناول أهداف، محفزات وشروط السياسة، لننتقل فيما بعد إلى تحليل محتوى خطط العمل الموجهة لدول الجوار، مبادئها، طرق تنفيذها ومراقبة سيرورتها، لنختتم فصل الدراسة الأول من خلال الحديث عن تحديات الإتحاد الأوروبي في إقامة سياسة خارجية أوروبية مشتركة و فعالة، وذلك بتناول كيفية تأثير سياسة الجوار الأوروبية على شكل و طبيعة تكوين سياسة خارجية أوروبية مشتركة و ذلك من خلال الحديث عن دور سياسة الجوار في تحقيق مصالح الإتحاد الأوروبي من جهة، وعن دورها و تحدياتها في بناء و ضمان هوية و دور دوليين للإتحاد الأوروبي على المستويين الإقليمي و الدولي.

انطلاقاً من فصل الدراسة الثاني، وبمنهجية استنباطية تفكيكية، تتجه الدراسة إلى تفكيك الغطاء الجغرافي لسياسة الجوار الأوروبية، أين تكون البداية مع منطقة أوروبا الشرقية، مقسمة إلى ثلاث مباحث أساسية؛ تناول المبحث مفهوم الشراكة الشرقية كامتداد طبيعي جزئي لسياسة الجوار الأوروبية مع تحديد أطرها القانونية والمالية، ومع تحديد طبيعة العلاقة الضمنية الموجودة بين السياستين.

يرتبط ثاني مباحث الفصل الثاني من الدراسة، بتحليل الواقع الجيوسياسي الحركي لمنطقة أوروبا الشرقية، انطلاقاً من تحديد الأطر الجغرافية، الاقتصادية للمنطقة، وانتهاء بتحليل تفاعلات القوى الكبرى المهمة بالمنطقة، لينتهي الفصل بمبحث ثالث أخير، خص بتحليل خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية الموجهة لدول المنطقة الثلاثة: أوكرانيا، مولدوفا وبيلاروسيا.

لا يبتعد الفصل الثالث شكلاً كثيراً عن محددات سياسة الجوار الأوروبية ممثلة في مشروع الشراكة الشرقية، إلا أنه اتجه مضموناً إلى الاهتمام بمنطقة جنوب القوقاز تحديداً، وترجع طبيعة الفصل بين شركاء مشروع الشراكة الشرقية بين الفصلين الثاني والثالث إلى اعتبارين أساسيين؛ يرتبط الاعتبار الأول بالهيكلية المنهجية للدراسة، وضماناً لنوع من التوازن المنهجي، من خلال التطرق إلى الدول الثلاث المشكلة للمنطقة ممثلة في كل من أرمينيا، أذربيجان و جورجيا، فضلاً عن الاعتبار العلمي و المرتبط

بخصوصية المنطقة جيوسياسية و التي تدفع إلى ضرورة الفصل بين المنطقتين المشكلتين لمشروع الشراكة الشرقية.

حيث ارتكز مبثي الفصل الأول والثاني إلى تحليل الوقائع الجيوبوليتيكية العامة لمنطقة جنوب القوقاز، إلى جانب تحليل التفاعلات الدولية الكبرى للمنطقة؛ ممثلة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، والاتحاد الأوروبي موضوع الدراسة بطبيعة الحال، ليختم الفصل بمبحث ثالث كسابقه من الفصول، والذي خصص لتحليل خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية الموجهة لدول جنوب القوقاز الثلاثة: أرمينيا، أذربيجان وجورجيا.

من المؤكد أن الحديث عن الشراكة الشرقية، سيقود حتما إلى الحديث عن الجوار المقابل لذلك، وهو ما تم من خلال دراسة الفصل الرابع، والمرتبب بجنوب المتوسط؛ انطلاقا من تحليل مشروع الاتحاد من أجل المتوسط كامتداد طبيعي لمشروع الشراكة الأوروبية المتوسطة " مسار برشلونة" من جهة، وكرد فعل طبيعي أمام إطلاق الشراكة الشرقية اتجاه دول أوروبا الشرقية من جهة مقابلة.

في وقت اهتم ثاني مباحث الفصل بالتحليل الجيوسياسي الديناميكي لمنطقة جنوب المتوسط، مع التركيز على منطقة المتوسط الغربي تحديدا، كتمهيد لمبحث الفصل الثالث الأخير و المرتبب بتحليل خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية الموجهة لدول جنوب المتوسط الغربي الثلاث؛ الجزائر، تونس و المغرب، و تجدر الإشارة هنا أيضا إلى أن اختيار المنطقة و الدول الثلاث كدراسة حالة مرتبب بمحددتين أساسيين؛ منهجي مراعاة لتقسيم الدراسة و التي تتجه إلى دراسة ثلاث دول لكل منطقة، أين تجدر الإشارة إلى تواجد سوى ثلاث دول و حسب في كل ن منطقتي أوروبا الشرقية و كذا جنوب القوقاز، في وقت تشمل سياسة الجوار الأوروبية لعشر دول كاملة، و لاعتبارات عملية؛ ذلك أن دول جنوب المتوسط الغربي الثلاث قيد الدراسة، تعبران عن النماذج الثلاثة التي يمكن أن تنتهجها دول سياسة الجوار الأوروبية عموما؛ بين موافق، رافض، و متردد.

في الأخير، وبمنهجية استقرائية، تم التركيز في الفصل الخامس على محاولة جمع أجزاء الدراسة الأربع السابقة، مراعاة لإشكالية الدراسة الأساسية، وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم الاتحاد الأوروبي كقوة دولية فاعلة داخل النسق الدولي متعدد الأقطاب، انطلاقا من تحديد محددات القوة الأوروبية عموما،

والتوقف عند قيود ومعوقات تنفيذ السياسة أو بتعبير آخر؛ عند الحديث عن القيود المتأصلة في سياسة الجوار الأوروبية في حد ذاتها وكذا في خطط عملها وأثرها على مفهوم القوة الأوروبية الموحدة.

لتحليل ذلك، ارتبط أول مباحث الفصل، بمفهوم القوة الأوروبية إجمالاً، و ذلك من خلال تحليلها على ضوء معادلة القوة الشملة لراي كلاين، مع التركيز على أهم نقاط عجز و اخفاق الاتحاد الأوروبي الضمنية، في إشارة إلى التحديات الداخلية المرتبطة بالبناء الأوروبي الموحد، لننتقل بعد ذلك إلى تحديد التحديات الخارجية؛ و يعني ذلك دراسة توجهات السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة اتجاه القوى الكبرى المشكلة للنظام الدولي متعدد الأقطاب من منظور جيوسياسي، و المشكلة من كل من الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا و الصين، لنختتم الفصل بدراسة لأهم المسارات الكبرى لمستقبل الاتحاد الأوروبي.

الفصل الأول

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية:

يتطرق الفصل الأول من الدراسة إلى الشق التقني و العملي لسياسة الجوار الأوروبية؛ انطلاقاً من تحديد مفهوم و طبيعة سياسة الجوار الأوروبية، التغطية الجغرافية للسياسة، مع تقديم تقييم مبدئي لسياسة الجوار الأوروبية من خلال مقارنتها بالسياسات الجوارية السابقة، كتمهيد للتطرق إلى الشق التقني والعملي لسياسة الجوار، وذلك عند تناول أهداف، محفزات وشروط السياسة، لننتقل فيما بعد إلى تحليل محتوى خطط العمل الموجهة لدول الجوار، مبادئها، طرق تنفيذها ومراقبة سيرورتها، لنختتم فصل الدراسة الأول من خلال الحديث عن تحديات الإتحاد الأوروبي في إقامة سياسة خارجية أوروبية مشتركة و فعالة، وذلك بتناول كيفية تأثير سياسة الجوار الأوروبية على شكل و طبيعة تكوين سياسة خارجية أوروبية مشتركة و ذلك من خلال الحديث عن دور سياسة الجوار في تحقيق مصالح الإتحاد الأوروبي من جهة، وعن دورها و تحدياتها في بناء و ضمان هوية و دور دوليين للإتحاد الأوروبي على المستويين الإقليمي و الدولي.

المبحث الأول: سياسة الجوار الأوروبية: مقارنة مفاهيمية.

المطلب الأول: تطور سياسة الجوار الأوروبية: السياق الزمني لظهور سياسة الجوار الأوروبية:

شكل انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة بالتحديد الحدث الأهم لأواخر نهاية القرن العشرين ذلك لما أفرزته من تحولات هيكلية مست شكل وطبيعة النظام الدولي عموماً وامتد لباقي الفواعل الدولية الأخرى بما فيها الدول والمنظمات والتكتلات باختلاف أشكالها بما فيها تكتل دول الإتحاد الأوروبي، على اعتبار أنها مثلت تحدياً كبيراً للإتحاد الأوروبي على مستويين؛ يرتبط المستوى الأول ب بروز دول جديدة حديثة الاستقلال من دول وسط وشرق أوروبا، تسعى وتصبو إلى أن تكون عضواً في الإتحاد الأوروبي، الأمر الذي يخلق مطلباً إضافياً و قوياً على مستوى ثانٍ لتوسيع مشاركة و حضور الإتحاد الأوروبي كقوة على المستوى الإقليمي بالمقابل. وهو الطلب الذي قد يعبر عن مدى قدرة الإتحاد الأوروبي على تحمل المسؤوليات المتعلقة باستقرار المنطقة خاصة على المستويين السياسي والاقتصادي.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

جعل تزايد عدد الدول الراغبة في الانخراط كأعضاء في الاتحاد الأوروبي هذا الأخير أن يأتي على شكل اتساع باعتباره البديل الأمثل لتفعيل السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة على مدى الفترة السابقة معتمدا على نجاعة سياسة التوسع من خلال المعايير السياسية والاقتصادية الموضوعة من طرف الاتحاد الأوروبي لقبول الدول المترشحة، وبالفعل، فقد نجحت موجة التوسع التي أعقبت نهاية الحرب الباردة في تمديد نطاق الديمقراطية والمساعدة على نهوض وازدهار دول وسط وشرق أوروبا المستقلة حديثا. وهو ما يمكن تفسيره بانضمام 10 دول أخرى للاتحاد الأوروبي في التكيف مع إفرزات نهاية الحرب الباردة على المستوى الإقليمي وخاصة بالنسبة لرغبة دول وسط وشرق أوروبا في الانضمام إلى الهيكل السياسي والاقتصادي للاتحاد الأوروبي.¹

وعلى غرار الانعكاسات الإيجابية لمدى توسع الاتحاد الأوروبي وانضمام دول جديدة له فإن للعملية أبعاد أخرى سلبية، فقد وضع ذلك الاتحاد الأوروبي أمام تحد من نوع آخر يميز فترة ما بعد الحرب الباردة والمتمثل أساسا فيما يمكن تسميته بـ " المعضلة الأساسية الأوروبية"² على حد تعبير كارين سميث والتي تعني مدى قدرة الاتحاد الأوروبي على تعيين حدوده النهائية.

حيث استندت سميث في تبرير هذه المسألة إلى كون هذه المعضلة تسير على نحو مستمر ومتطور، وهذا يرتبط أساسا بقائمة المترشحين والمترشحين المحتملين التي لا تكف عن النمو والتوسع للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وحسبها فإن توسع الاتحاد الأوروبي سنة 2004 لم يكن إلا بمثابة الحل المؤقت للمعضلة وحسب.³

وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي قد تعامل وبنجاح مع فكرة الإدماج، وذلك بضمه لعشر (10) دول جديدة آنذاك، بقي هناك تساؤل لطالما اعتبر معرقلا للعملية ويتعلق أساسا بوسائل وأهداف السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة اتجاه جيرانه الجدد.

كان لفكرة الإدماج الجديدة في الواقع تأثيرا أكبر من الذي كان متوقعا من سياسة الجوار، فقد تنوع ما بين قضايا الحدود، إلى مسائل الأقليات ووصولاً إلى إشكالية الخريطة الجغرافية النهائية

¹ Roland Dannreuther, **Developing the Alternative to Enlargement: the European Neighbourhood Policy**, European Foreign Affairs Review 11: 183-201, 2006, p. 183.

² Karen E. Smith, **The Outsiders: the European Neighbourhood Policy**, International Affairs Vol.81, No. 4 (2005), p. 757.

³ Ibid, p. 758.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

للاتحاد الأوروبي¹. الأمر الذي لم يستغرق فيه الاتحاد الأوروبي وقتا كبيرا لإدراك تأثير عملية التوسع التي بدأت سنة 2004، ذلك لأنه لم يقتصر على انضمام أعضاء جدد إلى الاتحاد وحسب، ولكنه يتضمن أيضا ضرورة إعطاء تعريف جديد لحدود الاتحاد بحكم أن انضمام دول جديدة سيقود بالاتحاد بالضرورة إلى وجود جيران جدد باهتمامات وتوقعات ومصالح خاصة ومختلفة قد لا تكون مشابهة بالضرورة لسابقتها².

إن عملية توسع الاتحاد الأوروبي التي جاءت سنة 2004، اكتسبت الاتحاد الأوروبي حدودا جديدة مع كل من بيلاروسيا (روسيا البيضاء) وأوكرانيا، وبذلك وسع الاتحاد الأوروبي نطاق حدوده باتجاه روسيا. و نفس الأمر بالنسبة لإدماج كل من جزيرتي قبرص ومالطا ما يعني أن الاتحاد الأوروبي في حدود مباشرة مع دول متوسطة قريبة من أوروبا. وبانضمام رومانيا سنة 2007، أصبح للاتحاد الأوروبي حدودا متشاركة مع مولدوفا. فضلا عن ذلك فإن انضمام تركيا المحتمل من شأنه أن يؤدي إلى خلق جيران جدد على طول منطقة جنوب القوقاز.

وبغض النظر عن اختلاف المواقع الجغرافية للجيران، فإن هذه الدول المجاورة بدءا من روسيا إلى المغرب تتشارك في مميزات وخصائص مرتبطة أساسا بتحديات هذه الدول والتي يمكن حصرها في:

1. أغلب هذه الدول تسعى للتواجد في السوق الأوروبية باعتبارها السوق المهيمنة إقليميا من حيث العرض والطلب الأمر الذي سيحفزهم للدخول إلى سوق العمل الأوروبية وتحقيق مكاسب اقتصادية.

2. حالة الإستقرار التي تشهدها أغلب هذه الدول خاصة على المستوى السياسي والاجتماعي، إضافة إلى الحالة الاقتصادية المتدهورة والنمو البطيء وغير المستقر لدول الجوار على وجه العموم،³ كما يبينه الجدول التالي:

¹ Antonio Missiroli, **The EU and its changing neighbourhood: stabilization, integration and partnership**, in Roland Dannreuther (ed), *European Union Foreign and Security Policy: Towards a Neighbourhood Strategy*, London and New York: Routledge, 2004, p. 16.

² G. Amato and J. Batt, **The Long-Term Implications of EU Enlargement: The Nature of the New Border**, Florence: European University Institute, 1999.

³ Commission européenne, **la politique européenne de voisinage- travailler ensemble**, Office de publications officielles des communautés européennes. Luxembourg. 2007.p23.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

دول الجوار الأوروبي	المساحة الإجمالية بالكم ²	الكثافة السكانية /مليون نسمة	توقعات سنوات العيش	الدخل الفردي بالدولار	نسبة التعليم بالنسبة للأكثر من 15 سنة	نسبة البطالة بالنسبة للأكثر من 15 سنة
الجزائر	2.382	32.531.853	71.0	2.270	69.8	22.5
أرمينيا	30	2.982.904	71.4	1.060	99.4	30
أذربيجان	87	7.911.974	66.9	950	98.8	1.2
بيلاروسيا	208	10.300.483	68.1	2.140	99.6	2
مصر	998	77.505.756	69.6	1.250	55.6	10
جورجيا	70	4.677.401	70.5	1.060	N/A	17
الكيان الإسرائيلي	22	6.276.883	79.7	17.380	96.9	8..9
الأردن	89	5.759.732	71.2	2.190	89.9	15
لبنان	10	3.826.018	71.9	6.010	N/A	18
ليبيا	1.776	5.765.563	73.4	4.400	81.7	30
مولدوفا	34	4.445.421	67.5	710*	96.2	8
المغرب	459	32.725.847	69.5	1.570	50.7	10.5
السلطة الفلسطينية	6	3.800.000	71.4	N/A	91.9	25.6
سوريا	185	18.448.752	73.2	1.230	82.9	20
تونس	164	10.074.951	73	2.650	74.3	13.5
أوكرانيا	604	47.425.336	66	1.270	99.4	3.8
متوسط دول الجوار	445	17.154.305	71	2.839	74.2	14.75
متوسط الإتحاد الأوروبي	156	18.250.000	78	22.444	97	8.5

المصدر: Commission européenne: la politique européenne de voisinage- travailler ensemble. Office de publications officielles des communautés européennes.

Luxembourg.2007 p23

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

فضلا عن تميز مجموع الدول المعنية بسياسة الجوار الأوروبية في حد ذاتها بالاختلاف والتباين الكبيرين في درجات الحوكمة، الديمقراطية، والمرتبطة - بالرغم من التباين - بنفس مواضيع الفساد، بالإضافة إلى مدى استقلالية وحرية الصحافة والرأي والقضاء، وصولا إلى المستويات المتراجعة لأداء الإدارة العامة عموما.

إذا، هذا الانقسام الحاد بين درجات التراجع لدول الجوار والازدهار الذي يميز القارة الأوروبية، من شأنه أن يهدد أمن دول الاتحاد الأوروبي ويعرضها للخطر، لأنه قد يعزز بصفة أو بأخرى مستويات ظهور تهديدات كالجريمة والشبكات الإجرامية كتهريب المؤن، المخدرات وحتى التجارة بالأشخاص، وهذا ما التفتت إليه المفوضية الأوروبية في وثيقتها المعنونة بـ "أوروبا الموسعة وسياسة الجوار والتي جاء فيها: " إن الاختلافات القائمة بين دول الاتحاد الأوروبي وجيرانه ما هي إلا نتيجة النمو السريع الذي تشهده الدول الحديثة الانضمام. وهذه الاختلافات المتمحورة حول البيئة، الصحة العمومية ومكافحة الجريمة المنظمة يجب معرفة التعامل معها، لأن إدارة الحدود بطريقة آمنة وفعالة من شأنها أن تسهل حماية الحدود المشتركة، وكذا تسهيل تشريعها"¹.

وعلى الرغم من أن التحديات السابقة التي قد تفرزها عملة توسيع الاتحاد والتي قد تؤثر ولو جزئيا على دول الاتحاد الأوروبي إلا أنه وفي سنة 2004، وبعد مبادرة مشتركة بين اللجنة الأوروبية والممثل السامي خافيير سولانا، تطورت فكرة الجوار أو سياسة الجوار لتنتقل فيما بعد إلى جدول أعمال المجلس الأوروبي والذي أقر بضرورة اتخاذ مبادرة فعالة اتجاه دول الجوار الجدد، ذلك أن توسع الاتحاد الأوروبي، سيمنح فرصا لتعزيز الروابط ما بين الاتحاد الأوروبي والدول المعنية بالجوار، من خلال خلق توازن بين الأخيرين على طول الحدود الأوروبية الجديدة". بتعبير آخر، ضرورة أخذ المبادرة لتطوير العلاقات مع الجوار الذي لا بد من أن تكون مبنية على نفس القيم السياسية والاقتصادية²، ووفقا لذلك، قرر المجلس العمل على تطوير العلاقات مع دول الجوار، والتي يجب أن تكون مبنية على نفس قيم الاتحاد الأوروبي السياسية والاقتصادية.

¹ European Commission Communication, **Paving the way for a New Neighbourhood Instrument**, COM (2003)393, 1 July 2003, p. 4.

² Ibid.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

في حين أثرت موجة التوسع لسنة 2004 على منطق سياسة الجوار الأوروبية، حيث طرأت العديد من التطورات على المستويين الداخلي والخارجي والتي كان لها التأثير الواسع في عملية تطور سياسة الجوار الأوروبية¹ من خلال

- تبني واعتماد استراتيجية الأمن الأوروبي من طرف المجلس الأوروبي في ديسمبر سنة 2003، وذلك لعدم وجود فكرة التماسك والقدرة على العمل الموحد داخل الاتحاد الأوروبي وهو ما برز مباشرة بعد الأمر بالحرب على العراق. و بكونها أول استراتيجية أمنية في تاريخ الاتحاد، قام المجلس بتحديد التحديات الخارجية القادمة من دول الجوار الأوروبي، حيث قامت استراتيجية الأمن الأوروبي بتحديد التهديدات التي تواجه الاتحاد الأوروبي على نحو متزايد، كالإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل، الصراعات الإقليمية سواء كانت صراعات نشطة أم جامدة، إضافة إلى الجريمة المنظمة بكل أنواعها، و إذا وصلت هذه التهديدات إلى دول الجوار و كياناتها السياسية.

إن الاستراتيجية الأمنية الأوروبية تتحدث عن ضرورة وجود حلقة بلدان جوار ديمقراطية تتمتع بنظام حكم رشيد للحد من وصول هذه التهديدات إلى الحدود المباشرة مع الاتحاد الأوروبي، و يفسر ذلك : " إنه لمن مصلحة الاتحاد الأوروبي أن يكون الحكم الراشد سائدا على طول دول الجوار، فضعف دول الجوار سينمي بطريقة أو بأخرى نشاطات الجريمة المنظمة ومشاكل الانفجار السكاني، أو اختلال السياسات الوظيفية داخل هذه الدول، وكل ذلك يشكل تهديدا ومشاكل للاتحاد الأوروبي، كما أن عملية إدماج هذه الدول داخل الاتحاد سيزيد من أمننا من جهة، ولكن من شأنه أن يجعل أوروبا أقرب بكثير إلى المناطق المضطربة. مهمتنا الأساسية تقضي بتعزيز وخلق حلقة دول ذات حكم رشيد على الجانب الشرقي لأوروبا وعلى طول حدود البحر الأبيض المتوسط، مع دول يمكن أن تكون لدينا معهم علاقات تعاون وثيقة"².

- التطور الذي يرتبط بالضغوطات الداخلية الآتية من قلب الاتحاد الأوروبي، والتي تمثلت في أزمة دستورية يعبر عنها بزيادة المتاعب نتيجة التوسع داخل الاتحاد الأوروبي، فعلى غرار دفع الخوف بشأن القدرة الاستيعابية للاتحاد الأوروبي اتجاه القادمين الجدد، فهو يرتبط أيضا بالجدل القائم حول

¹ Dannreuther, **Developing the Alternative to Enlargement: The European Neighbourhood Policy**, p. 186.

² European Commission Communication, **Paving the way for a New Neighbourhood Instrument**, COM (2003)393, 1 July 2003, p. 5

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

الدول التي قدمت لها وعود بالانضمام كبلغاريا ورومانيا قبل توسع سنة 2007، تركيا، كرواتيا، إضافة إلى الدول المرشحة والواقعة غرب منطقة البلقان. فالاتحاد الأوروبي لا يمكنه أن يتوسع إلى ما لا نهاية وبشكل مستمر، ما يدفع الاتحاد الأوروبي إلى ضرورة احترام التزاماته الأساسية والمتمثلة في الحفاظ على معايير الاتحاد بشكل أساسي وأحد هذه المعايير يتمحور حول قدرة الاتحاد الأوروبي الاستيعابية.¹

الأمر الذي يقود الاتحاد الأوروبي إلى ضرورة أخذ وقت مستقطع حيال عملية التوسع وإعادة دراسة شروط الانضمام وعملية ادماج هذه الدول ضمنه، إلى حين أن تستطيع دول الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين (27) التكيف مع بعضها البعض.²

و من الواضح بأن التطورين المذكورين سابقا-على المستويين الداخلي و الخارجي - كان لهما التأثير الكبير على تطور سياسية الجوار الأوروبية داخل الاتحاد الأوروبي، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية البعد الأمني للاتحاد الأوروبي و الدور الواضح الذي لعبه هذا البعد في تركيز مصالح الاتحاد و التي تمحورت أساسا حول مصلحة الاتحاد الأوروبي في ضمان الحدود الخارجية بطريقة قوية و فعالة تضمن ترحيب الدول المجاورة و تدفعها للتعاون مع الاتحاد الأوروبي من أجل القضاء على التهديدات المشتركة والمتمثلة في الهجرة، الإرهاب، الجريمة المنظمة بكل أنواعها من اتجار بالمخدرات والأسلحة، غسيل الأموال، الجرائم الاقتصادية و المالية و غيرها.³

من ناحية أخرى، يتضح أن سياسة الجوار الأوروبية سعت لتعزيز العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار، بغض النظر عن فكرة الانضمام، من أجل الابتعاد عن إرهاق الاتحاد الأوروبي جراء عمليات التوسع المتتالية والمرتبطة بمحدودية قدرة الاتحاد الأوروبي الاستيعابية المذكورة سابقا.

¹ Eneko Landaburu, **From Neighbourhood to Integration Policy : Are there Concrete Alternatives to Enlargement?** CEPS Policy Brief No. 95, March 2006, p. 1.

² William Wallace, **Looking After the Neighbourhood: Responsibilities for the EU-25**, Notre Europe Policy Papers No.4, July 2003, p. 7.

³ European Commission Communication, **European Neighbourhood Policy Strategy Paper**, COM (2004)373, May 12, 2004, p. 17.

التأسيس لسياسة الجوار الأوروبية:

أدرك الاتحاد الأوروبي أن إمكانية مواجهة مختلف التهديدات و التطورات السابقة ترتبط بضرورة صياغة سياسة خارجية جديدة نحو دول الجوار، وكما سبق ذكره أيضا، فإن معضلة الاتحاد الأوروبي تمثلت في عدم قدرته على تعزيز حدوده الجديدة وغلقها أمام الجيران الجدد، ولكن وفي نفس الوقت لا يمكن للاتحاد الأوروبي الاستمرار بنفس وسائل وأدوات السياسة الخارجية التقليدية، فالاستمرار في التوسع جنوب المتوسط وشرق أوروبا من شأنه أن يهدد تماسك الاتحاد، وهو الشيء المرفوض بطبيعة الحال في أوساط المجتمع الأوروبي، ما دفع بالاتحاد الأوروبي إلى العمل على تصدير الأمن و الاستقرار لدول الجوار عوض المخاطرة باستيراد اللااستقرار من هناك.

باختيار الوضعية الأولى التي تُعنى بتصدير حالة الأمن، يقدم الاتحاد الأوروبي سياسة الجوار الأوروبية باعتبارها الإطار الجديد والمناسب لسياسة الاتحاد الأوروبي اتجاه دول الجوار. وهو ما عرضه المجلس الأوروبي في بروكسل في 12 و 13 ديسمبر 2003 تحت اسم سياسة الجوار الأوروبية باعتبارها مبادرة جديدة اتجاه جيران الاتحاد الأوروبي الموسع¹، لتمتد هذه المبادرة من روسيا شمالا إلى شمال إفريقيا جنوبا، وكانت التغطية الجغرافية لسياسة الجوار مصممة لتمس كلا من: روسيا، أوكرانيا، روسيا البيضاء (بيلاروسيا)، ومولدوفا، وبالنسبة لجنوب المتوسط لتمس: الجزائر، مصر، الكيان الإسرائيلي، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، تونس، سوريا، والدولة الفلسطينية. وبعد ذلك وتحديدًا سنة 2004 امتدت السياسة لتمس دول جنوب القوقاز متمثلة في كل من جورجيا، أرمينيا وأذربيجان. فضلا عن ذلك لم تصمم سياسة الجوار الأوروبية لتمس الدول المرشحة رسميا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في صورة تركيا.

تم اعتماد مفهوم سياسة الجوار الأوروبية لأول مرة عقب أشغال المجلس الأوروبي في مدينة "تيسالونيك" في جوان 2003، و كان الهدف منها إقامة نوع جديد من العلاقات مع الدول التي لها حدود مباشرة مع دول الاتحاد الأوروبي، و تحقيقا لذلك، و بالضبط في مارس 2003 (أي 3 أشهر قبل انعقاد المجلس) أصدر هذا الأخير وثيقة بعنوان: " أوروبا الموسعة والجوار: إطار جديد للعلاقات

¹ European Commission Communication, **Paving the way for a New Neighbourhood Instrument**, COM (2003)393, 1 July 2003, p. 5

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

مع الجيران في الشرق و الجنوب"¹ و التي كانت بمثابة المرحلة الأولى للإطلاق الرسمي لسياسة الجوار الأوروبية، و لم تكن هذه الوثيقة بصدد الإشارة أو طرح أولويات الاتحاد الأوروبي في تشكيل علاقات مستقبلية مع جيرانه فحسب، بل أنها اتجهت أيضا إلى وصف و توضيح مختلف الفرص و كذلك التحديات التي ستنجح و تواجه الاتحاد الأوروبي الموسع في علاقاته مع جيرانه تحت ما يسمى بسياسة الجوار .

وكما سبق ذكره، فقد أدى توسع الاتحاد الأوروبي إلى إنشاء مناطق جديدة ومباشرة على طول حدود الاتحاد الأوروبي الموسع، والذي من شأنه أن يخلق إذا تحديات جديدة للاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، فإن الهدف الأسمى والأول لسياسة الجوار الأوروبية - المعلن من طرف الاتحاد الأوروبي - يرمي إلى تقاسم الفوائد من توسيع الاتحاد الأوروبي مع دول الجوار وهذا من أجل تعزيز الاستقرار، الأمن والرفاه في المنطقة بأسرها. كما أعلن الاتحاد الأوروبي أيضا في وثيقته بأن سياسة الجوار الأوروبية صممت أساسا لمنع خلق خطوط فراغ بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه، وذلك بتقديم فرصة المشاركة في أنشطة الاتحاد الأوروبي الرامية إلى تعزيز التعاون على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية.

وخلاصة ذلك، فإنه من الواضح أن سياسة الجوار الأوروبية تقدم وبصراحة عدم قدرة أو قابلية دول الجوار للانضمام أو لاكتساب العضوية داخل الاتحاد الأوروبي، أي أن شركاء الاتحاد الأوروبي سيتقاسمون كل شيء فيما بينهم خاصة من الجوانب الأمنية والاقتصادية ما عدا تقاسم المؤسسات، في المقابل ضرورة إقامة دول الجوار لإصلاحات واسعة على مستوى المؤسسات الداخلية لهذه الدول الجوارية.²

1: وثيقة أوروبا الموسعة وسياسة الجوار:

بالنسبة لانطلاق سياسة الجوار الأوروبية، يمكن اعتبار وثيقة " أوروبا الموسعة وسياسة الجوار " أول وأهم وثيقة في مسار السياسة، ذلك لأنها قدمت مفهوم السياسة لأول مرة باعتبارها أداة أو مبادرة أولية لبناء تصور أوروبي من نوع خاص تجاه دول الجوار. حيث تعرف وتحدد الوثيقة:

¹ European Commission Communication, **Wider Europe - Neighbourhood: A New Framework for Relations with our Eastern and Southern Neighbours**, COM (2003)104, March 11, 2003.

² Romano Prodi, **A Wider Europe - A Proximity Policy as the key to stability**, p.3.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

الأسباب، الأهداف العامة والمبادئ والحوافز الممكنة والتي تحددها سياسة الجوار بصفة عامة، كما تهدف أيضا إلى تقييم الظروف الجديدة وكذا بحث سبل التعاون الممكنة والتي تتماشى وهذه الظروف الجديدة.

وبذلك، يتعلق الهدف الأساسي للوثيقة أساسا بالبحث عن سبل جديدة لدمج دول الجوار في أوروبا لكن دون تقديم خيار العضوية¹. واستتدت هذه الحاجة أساسا على الاعتراف بدرجة الاعتماد الكبير المتبادل والموجودة بين دول الجوار والاتحاد الأوروبي نظرا للقرب الجغرافي. وبالنسبة للمجلس الأوروبي، فإن درجة الاعتماد المتبادل تلك ضرورية جدا بالنسبة للاتحاد الأوروبي من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز التنمية الاقتصادية والديمقراطية، بما أن غيابها يعد من الأسباب الجذرية لوجود الصراعات وانعدام الأمن في نطاق الجوار الأوروبي والذي سيتعدى بذلك إلى المساس بمستوى الأمن، الرخاء، والاستقرار بالنسبة لمواطني الاتحاد الأوروبي عموما.²

ويذهب المجلس إلى أن الميزة الجديدة في هذه السياسة تقضي إلى توفر الملكية المشتركة والمناهج المتقاربة فيما بينها وبين الجيران عموما، ذلك أن تحقق العلاقات مع دول الجوار لن يتحقق إلا على أساس القيم المشتركة بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار. والتي جاءت في المادة السادسة (6) من معاهدة الاتحاد الأوروبي: "... تأسس الاتحاد الأوروبي على مبادئ الحرية، الديمقراطية، حقوق الإنسان والحريات الأساسية، إضافة إلى سيادة القانون"³... وأن توفير الحوافز اللازمة لدول الجوار من طرف الاتحاد الأوروبي لا بدّ من أن يكون مرتبطا ومشروطا بمدى تمسك الجوار وتطبيقه والالتزام بتلك القيم المشتركة المذكورة أعلاه. وبتعبير آخر فإن دول الجوار مطالبة بالمشاركة وبفعالية في قيام وفي الحفاظ على تلك القيم للوصول على الحوافز المسطرة. وفي مقابل ذلك يعد الاتحاد الأوروبي دول الجوار بمشاركة هذه الأخيرة في حصص من السوق الداخلية، ومزيد من التكامل والتحرير بما في ذلك الحريات الأربع: حرية تنقل الأشخاص، السلع، الخدمات، ورؤوس الأموال.⁴

¹ Dov Lynch, *The New Eastern Dimension of the Enlarged EU, Partners and Neighbors*, A CFSP for a wider Europe, Chaillot Paper, No. 64, September 2003, p.49-50

² Commission, *Wider Europe*, **op.cit.**, p.3.

³ Commission, *Wider Europe*, **op.cit.**, p.4.

⁴ Commission, *Wider Europe*, **op.cit.**, p.10.

2: الورقة الاستراتيجية لسياسة الجوار الأوروبية:

أما بالنسبة لتطور سياسة الجوار الأوروبية، فتعتبر الورقة الاستراتيجية لسياسة الجوار الأوروبية على درجة عالية من الأهمية ذلك لأنها عملت على تعديل السياسة وفقا للظروف المتغيرة، والتي صدرت بعد عملية توسع سنة 2004، فالورقة الاستراتيجية تحدد الأهداف والمبادئ الأساسية للسياسة، نطاقها الجغرافي، إضافة إلى الطرق والآليات المستخدمة لتنفيذها. كما تدرج الوثيقة جملة من المفاهيم الجديدة عليها في صورة "الملكية المشتركة" و "القيمة المضافة" والتي تحدد آلية سياسة الجوار الأوروبية. وفي حين يرتبط مفهوم " الملكية المشتركة" مع الجانب التنفيذي لسياسة الجوار الأوروبية من خلال خطط العمل، فإن مصطلح "القيمة المضافة" يتعامل أو يتعلق وطبيعة السياسة في حد ذاتها. وبالتالي فهي تركز على كون القيمة المضافة ستكون أكثر تركيزا وتعزيزا من خلال سياسة الجوار الأوروبية على عكس السياسات الجوارية السابقة. وذلك من خلال تقديم درجات أكبر من مستويات التكامل بالنظر إلى الآليات السابقة طبعاً، إضافة إلى ترقية وتكثيف التعاون السياسي، مع تحديد الأهداف، الأولويات، وطرق ومستويات التمويل.¹

وتعيد الوثيقة الاستراتيجية لسياسة الجوار الأوروبية تعريف السياسة باعتبارها ردا على مختلف التحديات والفرص التي برزت بعد توسيع 2004، ليشمل هذا التوسيع التغطية الجغرافية للسياسة باتجاه دول جنوب القوقاز (أذربيجان، أرمينيا وجورجيا).

وعلى الرغم من ضمهما رسميا داخل سياسية الجوار الأوروبية، تنص الورقة الاستراتيجية على أن مشاركة كل من روسيا البيضاء (بيلاروسيا) وليبيا آنذاك مرهونتان بمستوى الإصلاحات السياسية والاقتصادية في تلك الأنظمة التي تصفها سياسة الجوار الأوروبية بالتسلطية. كما تلخص الوثيقة كيف أن سياسة الجوار الأوروبية تحرز تقدما ملحوظا من خلال رسم الإطار الاستراتيجي لتنفيذ السياسة عبر تنفيذ خطط العمل.²

¹ European Commission Communication, **European Neighbourhood Policy Strategy Paper**. P.8

² Ibid., p. 2.

المطلب الثاني: الخلفية العامة لتأسيس سياسة الجوار الأوروبية.

سجل الاتحاد الأوروبي في أجدته العامة سياسة جديدة اتجاه الدول الجوارية من خلال المراهنة على استقرار ورفاه جوار الاتحاد الأوروبي والذي يهدف إلى التقليل من المخاطر المتعلقة بالحدود الأوروبية، و على هذا الأساس ، فإن عمليات توسع الاتحاد الأوروبي الكبيرة التي شملت 12 دولة عضوة جديدة - وذلك بضم 10 دول من جهة الشرق الأوروبي و 2 من جهة الجنوب ، سنة 2004 و 2007 مع دخول بلغاريا و رومانيا- استندت حتما الحاجة إلى إعادة تعريف علاقات الاتحاد الأوروبي مع الدول الجوارية جهة الشرق وصولا إلى البحر الأبيض المتوسط، بحكم أن التوسع قد غير بطريقة معمقة الجغرافيا السياسية للاتحاد الأوروبي ، من جانب أن الاتحاد قد اقترب من مناطق فقيرة تعرف أساسا بكثرة النزاعات في صورة النزاعات على جانب أوروبا الشرقية في منطقة القوقاز ومولدوفا، الصراع العربي الإسرائيلي، مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف التهديدات اللاتماثلية في صورة الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، أو حتى المشاكل والاختلالات البيئية المميزة للمناطق الحدودية الأوروبية.

و مع إدراج سياسة الجوار الأوروبية سنة 2004، يؤكد الاتحاد الأوروبي على انتهاج سياسة خارجية أوروبية وفقا لتوجه مبني على مقاربة وحدوية للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي مع مجمل دول الجوار، متزاوجة مع استراتيجية إدماج بدون اية احتمالية للعضوية مستقبلا.

وعلى هذا الأساس يتجه الاتحاد الأوروبي إلى تكوين سياسة الجوار الأوروبية بناء على فكرة ضرورة التوجه إلى نوع جديد من العلاقات مع الدول الحدودية بهدف التقليل من الأخطار الناتجة عن الفوارق المرتبطة بالتنمية الاقتصادية بالإضافة إلى تواجد العديد من النزاعات المعلنة على طول الجوار الأوروبي، و ذلك من خلال عملية التوسع إلى الاقتراب أكثر من دول جوارية جديدة من الشرق والجنوب، الأمر الذي يعني مواجهة تحديات سياسية، اقتصادية اجتماعية، ومصادر لا استقرار واسع على أبواب أوروبا و الذي يمكن حصره إجمالا فيما يلي :

الفرع الأول: الخلفية الاستراتيجية لسياسة الجوار الأوروبية:

ينطلق الاهتمام الجديد من طرف الاتحاد الأوروبي بدول الجوار الجديد من مفهوم التعامل مع حالة اللأمن العالمي و المرتبط أساسا بعاملين اثنين: يتعلق العامل الأول بمخرجات أحداث 11 سبتمبر 2001 و التي أدرجت المسائل الأمنية كأولوية في الأجندات الخارجية العالمية و الأوروبية على وجه التحديد، والتي مست بالدرجة الأولى تخوم الاتحاد الأوروبي الجغرافية سواء من خلال تطور النزاعات الجامدة أو المفعلة في كل من ترانسنيستريا، الشيشان ، جنوب القوقاز، الصحراء الغربية على سبيل المثال لا الحصر، أو من خلال مختلف التهديدات اللاتماثلية المتمثلة في الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة... إلخ¹ ، في حين ارتبط العامل الثاني بمفهوم مقاربة التوسع الأوروبي سنة 2004 و التي جعلت من بعض أعضاء الاتحاد الأوروبي يقرون بتطور الاعتماد المتبادل مع الجيران الجدد والتوجه إلى تفضيل العلاقات الثنائية والتي تطمح سياسة الجوار الأوروبية من خلالها إلى تسهيل النظرة البراجماتية على أرض الواقع من خلال خطط عمل موقعة ضمن إطار هذه السياسة الجديدة ، و التي من شأنها أن تأخذ بعين الاعتبار الحالة الخاصة لكل دول جوارية من أجل تعزيز الثقة بين طرفي العلاقة الثنائية على حد سواء.

استنادا إلى مفهوم التعامل مع حالة اللأمن العالمي ، ينطلق الاتحاد الأوروبي - عبر سياسة الجوار - في العمل على تطوير استراتيجية أمنية للاتحاد الأوروبي، فالحديث عن مفهوم التوسع كميكانيزم توحيد لما يمكن تسميته بأوروبا الممزقة بالعودة إلى مخرجات الستار الحديدي التاريخية لمنع تشكيل خطوط انقسام أوروبية جديدة، خاصة في ظل مخرجات بدايات القرن الواحد والعشرين الأولوية، وعلى رأسها ملف الحرب على العراق والذي أسهم بشكل أو بآخر في خلق نقاط انقسام إضافية داخل البيت الأوروبي الموحد خاصة من الشق الأمني والاستراتيجي. ومن جهة مقابلة - وكما سنراه من خلال المطلب الموالي - والمرتبط بمفهوم المقارنة بين الحدود الأوروبية إجمالا ومفهوم حدود الإتحاد الأوروبي على مستوى أول غير واضحة، وما يقتضيه من ضرورة لتعريف مفهوم الجوار الأوروبي الجديد مقارنة بسابقه. يدفع بالاتحاد الأوروبي إلى تكوين سياسة الجوار الأوروبية باعتبارها استراتيجية

¹ European Commission Communication, Op cit, p 04.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

أمنية أوروبية جديدة مرتبطة بالأحداث الأخيرة سواء من حيث توسع الإتحاد الأوروبي على المستوى الإقليمي أو على مستوى المنزلة العالمية إجمالاً¹.

انطلاقاً من ذلك تأتي الوثيقة الاستراتيجية الأوروبية للأمن و المعنونة بأوروبا آمنة في عالم أفضل، المقدمة من طرف خافيير سولانا و المتبناة من طرف المفوضية الأوروبية سنة 2003، لتركز على الحاجة للعمل على تأسيس حزام دول جوارية ذات حكم راشد على طول حدود الإتحاد الأوروبي الموسع مع التأكيد على الأهداف المسطرة في السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة لفترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فالانقسامات التي خلقتها الحرب على العراق ربيع 2003 داخل مؤسسات صنع القرار و بين الدول الأعضاء المكونة له² عجلت بضرورة جمع أعضاء الإتحاد الأوروبي حول رؤية مشتركة للأمن الأوروبي ، و ذلك من خلال تعريف أهم التهديدات الواجب على الإتحاد الأوروبي مواجهتها و التعامل معها في صورة الإرهاب، انتشار اسلحة الدمار الشامل، الجريمة المنظمة، النزاعات الإقليمية، انطلاقاً من هدف الاستراتيجية الأوروبية الأولى القائم على بناء الأمن على طول الجوار المقرب للإتحاد الأوروبي³ في مناطق البلقان، جنوب القوقاز و كذا في الشرق الأوسط و حوض المتوسط و التي تعبر إجمالاً عن التغطية الجغرافية لسياسة الجوار الأوروبية كما سنراه خلال المبحث الثاني للدراسة.

فهم التوليفة سابقة الذكر مجتمعة طبعاً، تدفع بالإتحاد الأوروبي إلى تفعيل الرغبة الملحة بخصوص السياسة الخارجية استناداً إلى كون كلا السياستين " سياسة الجوار الأوروبية والسياسة الأوروبية للأمن المشترك تتصلان مباشرة بموضوع السياسة الخارجية المشتركة".

وهنا يعتبر انطلاق سياسة الجوار الأوروبية سنة 2003 عن وجود الإتحاد الأوروبي كفاعل بخصوص السياسة الخارجية المشتركة. مع توسع سنة 2004 إلى 10 دول جديدة وما يعبر عنه هذا

¹ Sven biscop, **The ENP, security and democracy in the context of the European security strategy**, in Richard. G. Whitman and Stefan Wolf, *The European neighbourhood policy in perspective*, new York .Palgrave MacMillan, Usa, 2010, p:79-80.

² Elsa Tulmets, **L'Allemagne, l'élargissement européen et la politique de voisinage**, Transcontinentales [En ligne], 2 | 2006, document 9, mis en ligne le 30 septembre 2012, consulté le : 15 septembre 2020, <http://journals.openedition.org/transcontinentales/488> ; DOI : <https://doi.org/10.4000/>

³ Commission européenne, **Op cit**, pp 27-38.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

التوسع بالنسبة للدول الأعضاء الجديدة والتي ترغب حتما في أهداف ومصالح مختلفة مقارنة بالدول الأعضاء الأقدم¹، خاصة وأن الاتحاد الأوروبي قد تأثر بشكل كبير سنوات 1990 بمشكلة "العضوية- وعدم العضوية". في مقابل هدف سياسة الجوار الأولي القائم على مقارنة تحول الاتحاد الأوروبي إلى فاعل مهم في السياسة الخارجية من خلال تحويل الدول الجوارية إل مناطق استقرار بدون التوجه إلى متغير العضوية، وذلك بالرغم من نجاعة سياسة التوسع والعضوية سنوات التسعينات كأنجح أداة للسياسة الخارجية الأوروبية المشتركة آنذاك.

الفرع الثاني : متغيرات الخلفية السوسيو-اقتصادية:

بالعودة إلى خلفيات تأسيس سياسة الجوار الأوروبية ، نجد أن هذه الأخيرة تتجه في عملها استناد إلى لائحة موسعة جدا من ميادين التعاون و الشراكة بين الاتحاد الأوروبي من جهة و الدول الشريكة - تحت غطاء سياسة الجوار الأوروبية من جهة أخرى كما سنراه بأكثر تفصيل خلال مبحث الفصل الموالي - بحكم أن توجه الاتحاد الأوروبي عبر السياسة يعمل وفق مبدأ أن تدعيم علاقات الاتحاد الأوروبي بدول الجوار يجب أن ينطلق من أساس الإصلاحات الداخلية الخاصة بالدول الشريكة و التي من شأنها أن تساهم في الرفع من الأداء الاقتصادي و المالي ، بمعنى نتائج إيجابية ترضي كل الأطراف الأوروبية و كذا الشريكة منها على حد سواء. ذلك أن عملية خلق التوافق الاقتصادي والرفع من درجات الاعتماد المتبادل الاقتصادي والتجاري بين الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة لسياسة الجوار الأوروبية تظهر كهدف أساسي في عملية تطوير سياسة الجوار الأوروبية في حد ذاتها؛ وصولا إلى محاولة تطبيق النموذج الاقتصادي الأوروبي على طول الجوار الأوروبي القريب.

وهنا تظهر سياسة الجوار الأوروبية كإطار يتعدى إلى حد معتبر طبيعة السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة التقليدية؛ على مستويين: على مستوى تعامل الاتحاد الأوروبي مع دول الجوار بوصفها قريبة جغرافيا من الدول الأوروبية العضوة داخل الاتحاد، فضلا عن التعامل مع خصوصيات كل دولة على حدى في سبيل خلق الفضاء الاقتصادي المدمج والمعمق ونشره خارج حدود الاتحاد

¹ Karen Smith, **The making of EU foreign policy**, Palgrave MacMillan, New York, USA,2004, p181-183.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

الأوروبي الجوّاري، فمن المؤكد أن انطلاق الاتحاد الأوروبي بشكله الحالي لم يكن أن يكون بهذا الشكل بدون الانطلاق من النموذج الاقتصادي الأوروبي الموحد، مع الأخذ بالخصوصيات الاقتصادية لكل دولة عضوة داخل الاتحاد، وهو النموذج الذي يريد الاتحاد الأوروبي تصديره إلى دول الجوار المقرب استناداً إلى نجاعة النموذج الاقتصادي الأوروبي لحد الآن.

إن احتمالية خلق فضاء هامشي أوروبي مستقر ومزدهر على حد قول رومانو برودي "مساعدة أنفسنا من خلال مساعدة جيراننا"، يجب أن يمر عبر فضاء اقتصادي عابر للحدود ومستقر وبمنطق وظيفي بطبيعة الحال؛ بمعنى الانطلاق من الدول التي تتميز بعلاقات ثنائية مع الاتحاد الأوروبي والتي نعبر عنها بالجوار المقرب، ثم التوسع شيئاً فشيئاً وفقاً وما يقتضيه الواقع الجيواقتصادي الأوروبي. ولكن واقع الاعتماد المتبادل العالمي والذي يعمل وفق متطلبات العولمة، يدفع الاتحاد الأوروبي إلى البحث عن بدائل صريحة تضمن فعالية السوق الداخلية الأوروبية من جهة، والبحث عن فضاء اقتصادي وتجاري مستقر يضمن الابتعاد عن انهيار وضعف الفضاء الاقتصادي الأوروبي الموسع من جهة أخرى.

وهذا ما يستدعي بالدرجة الأولى توجه العمل الأوروبي على مستوى أول إلى تسهيل تحرير الحريات الأربعة: البضائع، الخدمات، الاستثمارات، الأشخاص والتي تسهم حتماً في تسهيل عمليات التبادل الثنائية بالدرجة الأولى انطلاقاً من توجه الدول الشريكة حسب الاتحاد الأوروبي إلى بذل الجهود الإضافي بخصوص التحولات القانونية والتنظيمية الهادفة إلى إلغاء مفهوم الحواجز التجارية المعرّقة لحركية الحريات الأربع بطبيعة الحال.

من المؤكد أن عملية الاندماج الاقتصادي القائم على مبدأ فضاء التبادل الحر يبقى غير مكتمل دون المرور أو التركيز أساساً على مفهوم انفتاح هذا الفضاء على مفهوم حركية الأشخاص داخل السوق الموحدة إن صح التعبير، وهو الأمر الذي يتضح جلياً من خلال سياسة الجوار الأوروبية، فمفهوم كل شيء عدا المؤسسات يوحى بتوجه سياسة الجوار الأوروبية إلى كونها عامل منظم لخلق شبكة جيواقتصادية تسمح بتبادل الحريات الأربعة المذكورة سابقاً.

ولذلك، يتجه الاتحاد الأوروبي وبشدة إلى ربط تطور مشروع سياسة الجوار الأوروبية بتطور مستويات اندماج قطاع المواصلات على هذا الأساس، تركز المفاوضات الأوروبية عبر وثائق سياسة

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

الجوار الأوروبية على أهمية تطوير قاعدة قطاع المواصلات بين الاتحاد الأوروبي ودول سياسة الجوار الشريكة. وذلك من خلال التدابير الواجب اتخاذها من طرف الشركاء عبر أهمية ربط قطاع المواصلات بموضوع الولوج إلى السوق الداخلية الأوروبية وأهميته في تحرير الحريات الأربعة والذي سيقود حتما إلى الزيادة في مستويات التبادل الاقتصادي والسياحي على سبيل المثال لا الحصر وكل ذلك في إطار توجه اقتصادي معولم قائم على زيادة وتيرة تطوير شبكات النقل المختلفة بين الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة. ولكن في المقابل، تبقى مسألة تسيير حرية تنقل الأشخاص على درجة كبيرة من الأهمية خلال تطبيق سياسة الجوار الأوروبية بحكم تأثير هذا الأخير على مسائل الهجرة، الأمن ومختلف أنواع التهديدات اللاتماثلية المحيطة باستقرار الاتحاد الأوروبي.

في هذا الإطار، يؤكد الاتحاد الأوروبي على أهمية متغير حرية الأشخاص عند التطرق إلى وثيقة أوروبا الموسعة والجوار والتي خصص الاتحاد الأوروبي من خلالها فصلا خاصا كقيمة مضافة لتفعيل مفهوم السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة كما سنراه لاحقا من خلال المبحث الثالث مقارنة وتميزا عن السياسات الجوارية والخارجية لدول الاتحاد الأوروبي الأعضاء السابقة.

ولكن يبقى توسع النموذج الاقتصادي الأوروبي اتجاه دول الجوار الأوروبي المقرب، أو دول سياسة الجوار الأوروبية الهادفة إلى خلق مناطق اقتصادية على طول هوامش الاتحاد الأوروبي الحدودية قبل كل شيء مسألة ذات طابع سياسي؛ مرتبطة بالدرجة الأولى بمدى التزام الدول الشريكة بقواعد اقتصاد السوق والتنمية المستدامة والتي من شأنها الحفاظ وتعظيم الفوائد بالنسبة للدول الشريكة والاتحاد الأوروبي على حد سواء.

وهو الأمر الذي يجب أن ينطلق - وفق لأهداف الاتحاد الأوروبي المسطرة- من عملية الإصلاحات القطاعية وتحديث الدول الشريكة؛ حيث يقدم الاتحاد الأوروبي مجموعة من الميادين القطاعية والتي يراها على درجة كبيرة من الأهمية المرتبطة برفع مردودية أداء سياسة الجوار الأوروبية. فتطوير وتنمية الأداء الإداري والسياسي للدول الشريكة على سبيل المثال، يجب أن يمر حتما عبر تنمية ميادين مفتاحية وقاعدية في صورة: شبكات النقل والمواصلات، التنمية والإصلاح البيئيين التعليم والتكوين.

الفرع الثالث: المتغيرات السياسية لتطور سياسة الجوار الأوروبية:

يذهب الاتحاد الأوروبي عبر وثيقة " أوروبا الموسعة وسياسة الجوار " المذكورة سابقا إلى أهمية مفهوم الديمقراطية، دولة القانون وإصلاح العدالة كأحد الأرضيات الأربعة الاستراتيجية الأساسية لتفاعل الاتحاد الأوروبي مع دول الجوار على المستوى التعددي، واستنادا إلى كونها أحد أهم الأسس القائمة في مسار الاستقرار السياسي والذي سينتج حتما تنمية سوسيواقتصادية مستدامة.

بالعودة إلى مفهوم الديمقراطية - كأحد أهم ركائز سياسة الجوار الأوروبية-، نجد أن هذا الأخير يتميز بكونه مجالا عاما وكبيرا من ناحية التطبيق، لذلك تتجه خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية كما سنراه لاحقا وفقا لمبدأ الأولوية؛ والذي يقتضي بتوجه كل دولة شريكة - ضمن سياسة الجوار - إلى تحديد أولويات الإصلاح الديمقراطي حسب الوضعية الداخلية المميزة للدولة الشريكة وبلاستناد إلى أهداف كل من الدولة الشريكة من جهة والاتحاد الأوروبي من جهة مقابلة.

فأذربيجان وبيلاروسيا على سبيل المثال، تتميزان بأنظمة سياسية - على الأقل حسب الاتحاد الأوروبي- دكتاتورية أوتوقراطية أو فردية وعلى هذا الأساس تتجه خطط العمل الأوروبية الخاصة بالدولتين إلى الانطلاق من ضرورة تغيير النظام السياسي وضمان إجراء انتخابات نزيهة كأولوية في مسار الإصلاح الديمقراطي في الدولتان. في حين تتجه أولوية الإصلاح الديمقراطي في كل من أرمينيا أو مولدوفا على سبيل المثال لا الحصر، حسب خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية إلى التركيز على إصلاح المؤسسات الديمقراطية، من خلال التركيز على مراجعة التدابير التشريعية والبرلمانية، مراجعة مفهوم الفصل بين السلطات وكذا الإصلاح السياسي والقضائي. أو حتى أبعد من ذلك عند التطرق إلى النموذج الأوكراني باعتباره الأكثر ديمقراطية بين كل دول الجوار الأوروبي حسب المقاربة الأوروبية دائما، والذي يتركز مجال الديمقراطية فيها استنادا إلى تدعيم مفهوم التعددية السياسية، حرية الرأي والصحافة بالإضافة إلى مفهوم التعامل الديمقراطي مع مسألة الأقليات¹.

فضلا عن كل ما تم ذكره، لا يمكن الحديث عن مفهوم الإصلاح الديمقراطي ودمقرطة الدول الشريكة باعتبارها الركيزة الوحيدة لتحول دول سياسة الجوار الأوروبية وفقا للنموذج الأوروبي دون

¹ Sven biscop, Opcit, p: 75-79.

التوقف عند مفهوم دولة القانون أو مفهوم الارتقاء بالأداء القانوني للدولة الشريكة، استنادا إلى الارتباط الوثيق بين مفهوم دولة القانون كأحد الأسس المحددة لدمقرطة دول الجوار.

وهنا يجدر التوقف عند مجال الإصلاح القضائي كأحد أهم الركائز المحددة لخطط عمل سياسة الجوار الأوروبية، وكذا للتوجه نحو مفهوم اندماج الدول الشريكة داخل مشروع سياسة الجوار الأوروبية. والذي من شأنه حسب الرؤية الأوروبية الرفع من مستويات الثقة بين المواطن والدولة لمؤسساتها الإدارية عموما، وإصلاح النظام القضائي والقانوني للدول الشريكة عموما كأولوية مرتبطة بتقدم الإصلاح الديمقراطي، من شأنه أن يدل على السير الحسن للدولة ولمؤسساتها السياسية والإدارية والتي ستضمن حتما بطريقة أو بأخرى عملية انفتاح الأداء الاقتصادي، وذلك عبر تفعيل الاستثمارات والمساعدات الأوروبية للدول الشريكة، والتي ستجد حتما الأرضية اللازمة لذلك¹.

المطلب الثالث: سياسة الجوار الأوروبية بين خيار التوسع وإشكالية ضبط الحدود الأوروبية:

من المؤكد أن موجات التوسع الأوروبية السابقة قد تركت تأثيرا عميقا في مفهوم سياسة الجوار الأوروبية بسبب نتائج التغير الجغرافي المكتسبة من عملية التوسع؛ فلا يمكن إنكار آثار عملية توسع سنة 2004 على تأطير سياسة الجوار الأوروبية، وهذا باعتبار أن التوسع والحدود الخارجية هي عوامل لا بد أن ترتبط ارتباطا وثيقا مع بعضها البعض². فمنذ آخر عملية توسع، وموازية مع التطورات الداخلية للاتحاد الأوروبي، طرأت تغيرات مهمة للاتحاد في تفاعله مع العالم وبالأخص دول الجوار³. وكانت استجابة الاتحاد الأوروبي لهذه التغيرات بإطلاق سياسة الجوار الأوروبية، باعتبارها إطارا جديدا للسياسة الخارجية الأوروبية المشتركة اتجاه دول الجوار كما سنراه عبر مراحل البحث الدراسة اللاحقة والتي تقدم إطار علاقات أوثق مع الاتحاد الأوروبي، و تقليل فرص العضوية ولو لفترة مؤقتة خاصة بالنسبة لدول شرق الاتحاد الأوروبي الجوارية المباشرة.

¹ Ibid.

² Dov Lynch, *The European Neighbourhood Policy*, Eurojournal.org, June 2004.p. 1.

³ Hill, *The Geopolitical Implications of Enlargement*, p. 97.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

في مقابل الالتزامات المطروحة والمتعلقة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية، و التي تضمن تحرك الاتحاد الأوروبي بعيدا عن معضلة العضوية وعدم العضوية كأحد أهم مفاتيح تفعيل التواجد الأوروبي الفعال على طول حدوده الخارجية بداية الألفية الجديدة المتزامنة مع آخر موجات توسع الاتحاد الأوروبي ؛ فإذا منح الاتحاد الأوروبي خيار العضوية سيضمن ذلك له حتما النفوذ الكبير على الدول المترشحة لذلك، و إن لم يكن كذلك، فإن تأثير الاتحاد الأوروبي لن يكون كبيرا بدرجة عملية التوسع، ولكن يبدو أن هذا الوضع سيتغير مع إطلاق سياسة الجوار الأوروبية والتي تمكن للاتحاد الأوروبي من خلالها فرصة تفعيل دور السياسة الخارجية من دون تقديم احتمالية أية عروض عضوية.¹

تبعاً لذلك ومن خلال توضيح الفرق الأولي بين كل من مسألة التوسع و سياسة الجوار الأوروبية، فإن الاتحاد الأوروبي يطمح إلى إقامة سياسات جديدة مع دول الجوار مبنية على أسس و قيم مشتركة، كالحرية، الديمقراطية، حقوق الإنسان ، و سلطة القانون، و ما يقابل ذلك من التزام الاتحاد الأوروبي في التعامل مع الشركاء للحد من الفقر، خلق منطقة رخاء، ترسيخ القيم المشتركة القائمة على التجارة الحرة، تكثيف العلاقات السياسية و الثقافية، تعزيز التعاون عبر الحدود و تقاسم المسؤوليات في حل و تسوية وإدارة النزاعات و مع ذلك، و جب النظر إلى تلك المشاركة في القيم بانفصال عن مسألة الانضمام والعضوية.² بمعنى : مع غياب إمكانية العضوية داخل الاتحاد الأوروبي، أي بعبارة أخرى تقديم ما هو أكثر من الشراكة و أقل من العضوية دون استبعاد هذا الأخير بشكل قاطع خاصة بالنسبة للدول الواقعة شرق التحويم الحدودية الأوروبية و ذلك من خلال تقديم ما يمكن تسميته بـ " تقاسم كل شيء عدا المؤسسات".³

و في هذا الصدد، فإن سياسة الجوار الأوروبية، " لم تكشف صراحة و بوضوح ما المقصود وما الهدف من ذلك"⁴ بحكم تواجد ثلاثة محددات أساسية بشأن الشكل المستقبلي لسياسة الجوار

¹ Ibid, p. 2.

² European Council Conclusions of 16 June 2003.

³ Romano Prodi, *A Wider Europe - A Proximity Policy as the key to stability*.

⁴ Michael Emerson, *Two Cheers for the European Neighbourhood Policy*, Centre for European Policy Studies, May 2004,

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

الأوروبية، يتمحور المحدد الأول حول اعتبار سياسة الجوار عملية لمحو الآثار الغير مرغوب فيها جراء التوسع نحو بلدان أخرى و توسيع الحدود الأوروبية، في حين يذهب المحدد الثاني إلى تعزيز الصورة الأوروبية كنموذج في دول الجوار، خاصة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية و الاجتماعية، على الرغم من عدم وجود احتمال عضوية طبعاً، وكل ذلك وفقاً للمحدد الثالث القائم على تفسير الضعف السياسي في مواجهة أو التعامل مع المستبعدين من الدول للحصول على العضوية داخل الاتحاد الأوروبي¹. في ظل ميزة سياسة الجوار الأوروبية الأساسية المرتبطة بطريقة التعامل مع من ليست لهم أية فرص للعضوية داخل الاتحاد الأوروبي، وهو الأمر الإيجابي في مسار بناء وتطوير إطار سياسة خارجية جديدة للاتحاد الأوروبي².

وهي المحددات التي تذهب إلى تبيان التحديات التي تواجه سياسة الجوار الأوروبية؛ في صورة الشروط على سبيل المثال حيث أن هناك قناعة بضرورة توفر الشروط اللازمة المذكورة سابقاً عبر تحليل الخلفية العامة لسياسة الجوار الأوروبية لإنجاح السياسة وإلا فإنها ستواجه نفس القصور الذي واجهته السياسات الجوارية السابقة³.

تبعاً لكل ذلك، واستناداً إلى امتناع الاتحاد الأوروبي عن تقديم فرص احتمالية العضوية لدول الجوار، وباعتبار توسعي سنتي 2004 و 2007 واللذان خلقا بيئة جيوسياسية جديدة ومغايرة لسابقتها، كان لا بد للاتحاد الأوروبي أن يعيد صياغة علاقاته الخارجية، من خلال إنشاء أشكال مبتكرة من التعاون داخل الجوار الجغرافي، من أجل بناء آليات تعاون جديدة وفعالة بعيداً عن فكرة العضوية⁴. وذلك من خلال توفر الأطر الاستراتيجية وأدوات التعامل حول القضايا الواسعة النطاق وذات الأهمية المتبادلة أي التي يمكن معالجتها معاً⁵.

وبالرغم من أن عملية أو منطق التوسع قد أثر وبشكل ملحوظ على أساس سياسة الجوار الأوروبية، يجب النظر إلى كلتا السياستين على حدى، باعتبارها منفصلة عن بعضها البعض وذلك

¹ European Commission Communication, **Wider Europe - Neighbourhood: A New Framework for Relations with our Eastern and Southern Neighbours**, p. 9.

² Dov Lynch, **The European Neighbourhood Policy**, p. 2.

³ Andreas Marchetti, **The European Neighbourhood Policy: Foreign Policy at EU's Periphery**, ZEI Discussion Paper C 158, 2006, p. 16.

⁴ Rosa Rossi, **The European Neighbourhood Policy in Perspective**, in *European Neighbourhood Policy: Political, Economic and Social Issues*, Jean Monnet Centre "Euro-Med", University of Catania, 2004, p. 8.

⁵ Landaburu, **From Neighbourhood to Integration Policy: Are there Concrete Alternatives to Enlargement?** P12.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

راجع إلى الاختلاف الكبير بين الأهداف النهائية لكل سياسة، وبالتالي، يمكن اعتبار سياسة الجوار الأوروبية بمثابة سياسية أكثر نضجا " بالنسبة للاتحاد الأوروبي طبعاً" لتفعيل السياسة الخارجية الأوروبية بعيداً عن مفهوم الآثار السلبية لعمليات التوسع المتعاقبة.

كل ما سبق ذكره يجب أن يفهم و يحل من خلال مستويين أساسيين مرتبطان بموجتين مختلفتين من الأزمات الأوروبية ؛ مستوى الأول داخلي يجد تفسيره من خلال أزمة الثقة اتجاه مسار المشروع الأوروبي ضمن مشروع الكونفدرالية الأوروبية المطروح من قبل الرئيس الفرنسي الأسبق ميثيران سنة 1990، و هو المشروع الذي تم رفضه خاصة بعد نهاية الحرب الباردة؛ تبعا لتواجد دول منشقة عن حلف وارسو و التي لم تكن لها أية نية في العودة إلى نفس المأزق من جديد ، بين اتحاد سوفياتي مقبل على الانفجار و بين الرغبة الفرنسية في تجديد النفس بعد فشل مشروع الكونفدرالية الأوروبية بقيادة فرنسا. في حين يرتبط المستوى الثاني والذي يمس المستويات الأوروبية الخارجية من خلال حالة عدم استقرار الحدود الجوارية الخاصة بالاتحاد الأوروبي سواء جهة الشرق أو جهة الجنوب على حد سواء. حيث أن الإجابة وحل المستوى الثاني يرتكز أساساً على مدى قدرة الاتحاد على تجاوز الأزمة الأولى ذات الطابع الداخلي، وهنا يمكن القول إنه بعد عشر (10) سنوات لآخر توسع للاتحاد الأوروبي اتجاه الشرق، يضع الاتحاد الأوروبي نفسه في وضعية تناقضية مع تزايد طلب الانضمام جهة الشرق الأوروبي بالدرجة الأولى.

فتوجه الاتحاد الأوروبي - عبر عدة موجات للتوسع ، و الانتقال من 6 إلى 28 دولة قبل خروج بريطانيا في محاولة لتمديد " منطقة الرفاه، السلم و الديمقراطية" نحو شرق القارة، يجعل الإتحاد الوحدة الأكثر تمثيلاً على مستوى القارة الأوروبية ككل، و لكن يقابل ذلك إشكالية الذهاب إلى مفهوم أوروبا الكبرى جغرافياً و ما يستلزم ذلك من إشكالية مقابلة حدود الإتحاد الأوروبي بالحدود الأوروبية ككل¹ ، خاصة بالاعتبار إلى الطبيعة المتضخمة للحدود الأوروبية جهتي الشمال و الجنوب ومستويات غموضها من الجهة الشرقية و ما سينجر مقابل ذلك الانفتاح بوضع الإتحاد الأوروبي في تماس مباشر مع روسيا. والتي تطرح تساؤلاً رئيسياً مرتبطاً بمدى إمكانية و وجوب توسع الإتحاد الأوروبي، الذي يستلزم ضرورة تحديد طبيعة الحدود التي يجب على الإتحاد تكوينها حول المنطقة المحيطة به

¹ Marie-françoise labouz, l'union européenne élargie aux nouvelles frontières et à la recherche d'une politique de voisinage. P36.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

إجمالاً، وكل ذلك فضلاً عن مجموع التقلبات المرتبطة ببناء النموذج الأوروبي ومسألة حدود أوروبا المتعلقة بعملية توسع سنة 2004 والتصويت بلا ضد مشروع الدستور الأوروبي الموحد من طرف كل من فرنسا و هولندا سنة 2005 إضافة إلى توتر ملف انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي آنذاك، وهي المتغيرات التي لعبت أدواراً إضافية في عودة النقاش حول مسألة الحدود الأوروبية سواء على المستوى الجغرافي، أو حتى الاقتصادي، أو الثقافي.

وفي نفس السياق، فمن المتفق عليه أن العولمة، تفرض بشكل أو بآخر تجاوز مفهوم الحدود التقليدية للدول بمعناها الواسع؛ فالعولمة في إطارها العام هي تجاوز للحدود التقليدية. بحكم أن العالم تحت غطاء العولمة أصبح سهل الولوج تقنياً ما سهل تطوير علاقات أكثر تقارباً وعمقاً بين الفواعل العالمية وتبعاً للميادين المستهدفة في ظل التمدد المستمر للعولمة ومساعي الدمج وزيادة التأثير والترابط القيمي والسلوكي والتي تتضمن نوعاً من الجوار العالمي أو الكلي ضمن إطار مفهوم القرية الكونية. والذي يقود عادة إلى توجه الحدود الدولية نحو التميع سواء على المستوى الدولي، الإقليمي، ما بين الإقليمي وما تحته، خاصة وأن العولمة قد ساهمت وبشكل كبير في فقدان قيمة الحدود السياسية في مقابل مفهوم الحدود الاقتصادية أو حتى الثقافية؛ فالاعتماد المتبادل هو الذي يفرض القيود في مقابل إلغاء الحواجز بين دولية والحدود التقليدية انطلاقاً من الحديث عن مفهوم شبكات التعاون.¹

تزامناً مع كل ما سبق ذكره، يأتي اقتراح المفوضية الأوروبية ابتداءً من مارس 2003 لسياسة جوارية جديدة بديلة عن توجه الاندماج داخل الاتحاد الأوروبي، لصالح الدول المرشحة الجديدة في صورة أوكرانيا، ومولدوفا وكرد فعل أمام إشكالية احتمالية أو مخاطر الانفجار الداخلي للاتحاد الأوروبي والعمل على الغلق الضمني لحدود الاتحاد الأوروبي، مع مواصلة التركيز في نفس الوقت على ترقية الإصلاحات السياسية والاقتصادية لدول الجوار الجديد، انطلاقاً من مبدأ كل شيء عدى المؤسسات والذي يلزم الاتحاد الأوروبي من خلاله دول الجوار لتبني نفس مقاربات الاتحاد الأوروبي بدون أن يكون عضواً كاملاً داخل الهياكل المؤسساتية الأوروبية الموحدة.

¹ L'union européenne et ses espaces de proximité, entre espace inclusive et partenariats rénovés : quel avenir pour le nouveau voisinage de l'union

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

ولكن توجه الاتحاد الأوروبي إلى الغلق الضمني للحدود الأوروبية يستدعي الحاجة إلى تعريف أو إعادة تعريف الجوار الأوروبي على ضوء السياقات الدولية الجديدة والتي تدرس وفق ثلاثة (3) تغييرات محورية يمكن ملاحظتها في هذا الصدد:

أولاً: والمرتبب بتغير أوروبا مع بواذر الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية 2007/2008، حيث لاحظ الاتحاد الأوروبي وجود خطوط انقسام جديدة بين الشمال والجنوب الخاصة بداخل الاتحاد الأوروبي في حد ذاته، ما يستدعي الحاجة إلى ضرورة إعادة تعريف مفهوم التماسك الداخلي الخاص بالاتحاد الأوروبي؛ فالملاحظ أن الدول الجنوبية للاتحاد الأوروبي - والأكثر تأثراً بالأزمة- هي نفسها الدول الناقلة للتأثير الأوروبي على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط. وفي وقت تحول الاتحاد الأوروبي كثيراً بعد توسعه اتجاه الشرق والذي ضاعف عدد الدول الأعضاء ما يعني جيوسياسياً تحريك وانتقال مركز ثقل الاتحاد صوب هذه الجهة الشرقية، الأمر الذي يؤثر حتماً على مفهوم المركز والمحيط الأوروبيين، وما يحتم على الاتحاد الأوروبي التوجه إلى صياغة مقارنة خاصة بالمناطق الهامشية للاتحاد والتي تقود بتعبير مباشر إلى مفهوم سياسة الجوار الأوروبية.

ثانياً: تعديل الفواعل الدولية الكبرى ضمن مفهوم المجال الحيوي للجوار الأوروبي ومن بينها روسيا أولاً ثم الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى ثاني؛ حيث أدى صعود باراك أوباما لسدة الحكم الأمريكية في الفترة الممتدة ما بين 2009 و2017 إلى تحول السياسة الخارجية الأمريكية شرقاً نحو المحور الآسيوي كأولوية استراتيجية، في وقت نشهد فيه حضوراً محتشماً للولايات المتحدة الأمريكية على طول الجوار الأوروبي، في مقابل حاجة هذا الأخير إلى الأمن الأمريكي في المنطقة من خلال حلف الناتو -الذي سنتطرق إليه بتفصيل أكثر من خلال آخر فصول الدراسة-. فضلاً عن تواجد روسيا والتي لا تزال في مرحلة إعادة ضبط لموقعها كقوة دولية، خاصة من خلال التأثير حول مجالها الحيوي المنبثق أساساً من إرث الإتحاد السوفياتي، ما قد يقود في نهاية المطاف إلى إمكانية حرب باردة جديدة بمعطيات مغايرة؟

ثالثاً: والمرتبب بالتغير الكبير الذي طرأ على دول الجوار الأوروبي، منذ صياغة سياسة الجوار الأوروبية انطلاقاً من وثيقة "أوروبا الموسعة" سنة 2003؛ حيث أنه من المؤكد أن موجة الربيع العربي 2011-2012، وكذا الأزمة الأوكرانية 2013-2014، و انطلاقها من جديد بعد الغزو الروسي بتاريخ 24 فيفري 2022 تبرزان وبوضوح حالة الا استقرار على طول المناطق الجوارية ما

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

بين الشرق والجنوب، عدا منطقة البلقان والتي تشهد نوعا ما حالة من الثبات في مسار تعزيز الاستقرار وكل ذلك في إطار طرح احتمالية العضوية الأوروبية المستقبلية للمنطقة.

بتعبير آخر ، يواجه الاتحاد الأوروبي موجتان اساسيتان من عدم الاستقرار بخصوص المناطق الجوارية الأوروبية؛ من جهة الشرق عبر النزاع الأوكراني و الذي أثر ولا يزال يؤثر على طبيعة العلاقات الأوروبية الروسية، ثم من جهة الجنوب عبر منطقة الشرق الأوسط الجد مهتزة اعتبارا وعملية التحول الديمقراطي، والحديث عن إشكالية أهمية السلطة العسكرية في بعض النماذج ، وصولا إلى حد الانهيار التام للدول مع انهيار كل من ليبيا و سوريا، و الذي من شأنه أن يعيد طرح المشاكل الأمنية في المنطقة و ما ينجر عنها من موجات هجرة كصورة أولى عن تأثر المناطق الحدودية الأوروبية المباشرة.

ثم استنادا إلى المستوى الثاني الداخلي كنتيجة أولية لموجة عدم الاستقرار السابقة الذكر، والمتمثلة في مفهوم محيط الجوار الأوروبي المتغير تبعا لدرجة الأهمية المختلفة بين الدول الأعضاء؛ فبالرغم من جهود فرنسا لأوروبية إفريقية على سبيل المثال، تذهب ألمانيا إلى عدم الاهتمام بالمنطقة ولا تعتبره، مشكلا يخص أوروبا ، حيث أنها لا ترى في مالي و لا جمهورية إفريقيا الوسطى أو حتى دول المغرب العربي إجمالا ذلك القرب الذي من شأنه أن يهدد الاتحاد الأوروبي ، بل لا يتعدى كونه مجرد منطقة استعمارية فرنسية قديمة، و لذلك تتجه الدول الشرق أوروبية -المنظمة حديثا إلى الاتحاد الأوروبي- إلى الاهتمام بالجوار الشرقي و التعامل مع استفاقة روسيا الدولية ، في وقت لا يزال الشق الجنوبي من الاتحاد الأوروبي يعاني من نتائج اهتزاز منطقة جنوب المتوسط و النتائج المنجرة عنها.

كل هذه المتغيرات تضع الاتحاد الأوروبي عبر سياسة الجوار في أوروبا المنطلقة سنة 2003 أمام إشكالية تعريف هذا الجوار وفق تصورين أساسيين: تصور ما بعد الثنائية القطبية والتصور ما بعد حدائي، واللذان يرتبطان في مجملهما الكلي مع مسألة العولمة والقرية الكونية والتي تعزز بشكل أو بآخر مفهوم اضطراب الحدود التقليدية وصولا إلى مفهوم المناطق منعدمة الحدود أو ذات الحدود الشفافة.

وهنا، يستلزم البناء الأوروبي عبر سياسة الجوار الأوروبية توضيح مفهوم زحزة الحدود بحكم أن الجوار يستلزم بصورة أو بأخرى عنصر القرب والذي سيتقاطع حتما مع مصطلح النظام الجديد

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

والذي يقتضي بالنسبة للاتحاد الأوروبي خصوصا ضرورة إعادة ترتيب خاصة بالحدود وفقا للمتطلبات الدولية الجديدة المذكورة سابقا.

فتفسير مفهوم الحدود الأوروبية الجديدة انطلاقا من مفهوم الجوار المرتبط بالاندماج ووصولاً إلى مفهوم الجوار المتعلق بالقرب بالامتياز بداية القرن الـ 21، يضع الإتحاد الأوروبي أمام إشكال أساسي مرتبط بقضية الحدود، وما يترتب عنها مباشرة عند التطرق لقضية الهوية الأوروبية المشتركة مباشرة في ظل إشكالية رهاب التوسع المذكورة سابقا. وهنا يظهر مصطلح الجوار كحل وسطي ما بين متغير العضوية والاقصاء. حيث أنه وبعد ست (6) موجات توسع متتالية، يأتي الوقت الذي يجب تسجيل نوع من الاستقرار مع ضرورة إعادة ضبط المصطلحات الأوروبية بين خيار التوسع والتعمق في مسار نمو وتطور الإتحاد الأوروبي.

وهنا، يرجع مصطلح الجوار إلى وضعية الإتحاد الأوروبي لما بعد سنة 2003 للتعبير عن الحاجة إلى استقرار بالنسبة للاتحاد في إطار الامتداد الجيوبوليتيكي الأوروبي في مقابل ضرورة عدم الغلق النهائي والتام لأبواب العضوية الأوروبية مستقبلا، خاصة بالنسبة للدول ذات الامتداد القاري الأوروبي جهتي الشرق والجنوب ذات الكفاءة والرغبة في الانضمام. ما يعني أخذ وقت مستقطع مؤقتا حول طبيعة سياسة التوسع في حد ذاتها في مقابل مفهوم الجوار الجديد كفضاء قرب أو تقارب ذو التركيبة الهندسية الجيوسياسية المتنوعة.

استنادا إلى التعبير الجغرافي السياسي الكلاسيكي، تعبر الحدود عن النهايات الواضحة ما بين فضاءين جغرافيين يمكن من خلالها تحديد مفهومي الداخل والخارج للوحدة أو الدولة؛ أو بتعبير آخر باعتبارها خط فصل وهمي بين الدول، مرسوم من قبل الانسان، للتعبير عن الظواهر السوسيوثقافية لتحديد الانتماء اتجاه هذه الوحدة. وما يترتب عن ذلك من الجهة المقابلة لمفهوم العلاقات الاجتماعية المعقدة، إذ في هذا الصدد، فالحدود هي التي تخلق الجار أو الجوار. في مقابل ذلك، فالحدود على المستوى الخارجي هي التي تحدد مستوى أو درجة التغير عن الداخل من خلال تحديد نمط العلاقة بين المستويين: تعاون، تعارض، وصولاً إلى حالات النزاعات، خاصة وأن الجوار هو الأقرب في حالات الحرب والنزاع.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

وحوصلة كل ذلك تفضي إلى كون السياسة الجوارية عموماً، سياسة خارجية مع وجود عامل الجوار والقرب الجغرافي استناداً إلى متغير حدود التماس المباشرة، والذي يستلزم فهم الجوار وفق محددين أساسيين:

محدد الجوار استناداً إلى متغير القرب: حيث يرتبط الجوار في بداية الأمر بمفهوم التماس **contiguïté** عموماً، ولا يتوقف مفهوم ذلك عند المتغير الجغرافي وحسب، بحكم تواجد بعض المتغيرات المشتركة في صور الإرث التاريخي وبعض الخطوط الثقافية المشتركة، وذلك بالرغم من البعد الفزيائي، فمتغير القرب إذا لا يتعدى أن يكون مسألة تقديرية مرتبطة في نفس الوقت بالقرار السياسي في بناء مفهوم الجوار الأوروبي. وعلى هذا الأساس، يعمل الاتحاد الأوروبي في بناء مفهوم الجوار المقرب - فضلاً على الاعتماد على المتغير الجغرافي - استناداً إلى مفهوم القرب الرمزي والسياسي، والذان يتجهان إلى ضمان الأمن الخاص بالاتحاد الأوروبي والتعامل وفقاً للديناميكيا العالمية للقيم الأوروبية، والتي تلزم الاتحاد الأوروبي على القيام طبيعة الجوار بالارتكاز على معايير¹. محدد الغيرية **altérité** في بناء الجوار الأوروبي: بالإضافة إلى مفهوم الجوار المرتبط بمتغير القرب، يظهر الجوار في هذا المستوى للتعبير عن درجات الغموض بين مفهومي الهوية و "الغيرية **altérité** " المرتبطة بمستويات الخطوط الثقافية المكونة لأوروبا عموماً. فالجوار في بداية الأمر، هو محاولة الفصل بين من يحسب على الإتحاد الأوروبي، وفي نفس الوقت من هو خارج الإتحاد الأوروبي كلية².

فهم المفارقة التلازمية - قرب/غيرية - تدفع الإتحاد الأوروبي إلى تسجيل سياسة الجوار الأوروبية، باعتبارها استراتيجية جديدة للإتحاد الأوروبي، اتجاه دول الجوار، انطلاقاً من التطرق إلى مستقبل سياسة توسع الإتحاد الأوروبي في ظل التوجه نحو انتهاء التوسع، أو خلق بديل لهذا التوسع. بمعنى مراجعة التركيبة الهندسية الجغرافية المختلفة للجوار الأوروبي؛ واستناداً إلى ذلك، تذهب سياسة الجوار الأوروبية إلى الغلق الضمني للحدود على مستويين؛ من جهة تصريف وتصدير الأمن في بلورة سياسة الجوار الأوروبية، استناداً إلى إقرار المفوضية الأوروبية - عبر وثيقتها 2003 و 2004 - بأهمية

¹ L'union européenne et ses espaces de proximité, entre espace inclusive et partenariats rénovés : quel avenir pour le nouveau voisinage de l'union p 25-26.

² Ibid.p26-27.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

الجانبين السياسي والاقتصادي في عملية استقرار الجوار: " يجب الاتفاق حول أهمية العامل الأمني - بالنسبة للاتحاد الأوروبي - انطلاقاً من محاربة التهديدات العابرة للحدود من الإرهاب ووصولاً انطلاقاً من محاربة التهديدات العابرة للحدود من الإرهاب ووصولاً إلى مستويات التهديدات البيئية¹. والملاحظ هنا، أن المفوضية تولي أهمية كبرى للمسائل الأمنية أكثر مقارنة باهتمامها بمسائل التدفقات التجارية والاستثمارات، وهو الأمر الذي سيؤسس حتماً محور التنمية على طول الحدود الأوروبية.

من خلال وثيقة 2003، يقر الاتحاد الأوروبي في الصفحة السادسة (6) بأن: " كل دول الجوار الجديد لها فرص لاتخاذها وتحديات ترفعها - بالاستناد إلى متغير الجوار القريب من خلال مفهوم مناطق التعاون الواسعة باعتبارها عامل استقرار الجوار بصفة عامة"، مع الإشارة إلى الاختلاف من حيث تصميم هذا الاستقرار المرتبط بخصوصيات دول الجوار منفردة؛ فوثيقة 2003، تشير إلى طبيعة الاستقرار الذي هو في بادئ الأمر هو ذو طبيعة سوسيو-اقتصادية؛ حيث أنه: " من أجل خلق فضاء مقرب استقرار وازدهار مع الجوار، يجب على الإتحاد الأوروبي إرفاق تدابير ترمي إلى محاربة جذور اللااستقرار السياسي، الضعف الاقتصادي، العجز المؤسساتي، النزاعات والفقر".²

عكس ذلك، ففي ماي 2004، يظهر مصطلح الأمن بشكل كبير؛ أين يرتبط مفهوم الاستقرار مباشرة بمفهوم الأمن، " فهدف سياسة الجوار الأوروبية مشاركة دول الجوار فوائد توسع الاتحاد الأوروبي 2004 من أجل تعزيز الاستقرار والأمن للشعوب المعنية.

وبصفة متكررة، فطلبات الاتحاد الأوروبي المرتبطة الجوانب الاقتصادية والسياسية ترتبط مباشرة بالمتطلبات الأمنية، ذلك أن: " العلاقة الامتيازية مع دول الجوار، تركز على الالتزام المتبادل اتجاه القيم المشتركة (دولة القانون، الحكم الراشد، حقوق الأقليات، اقتصاد السوق...)، الالتزام من طرف الدول الشريكة مطلوب خاصة بما يتعلق بالإجراءات الخارجية للاتحاد الأوروبي، في قضايا محاربة الإرهاب، منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، احترام القانون الدولي، وحل النزاعات". وهو المبرر الذي يعتبر أن الشق الأمني - في وثيقة 2004 - قد تم التعامل معه بأكثر جدية وأكثر توسعاً مقارنة بوثيقة 2003. أين تم التطرق فيها إلى موضوع الحماية من النزاعات وحسب³.

¹ Ibid.

² Ibid.

³ Ibid.

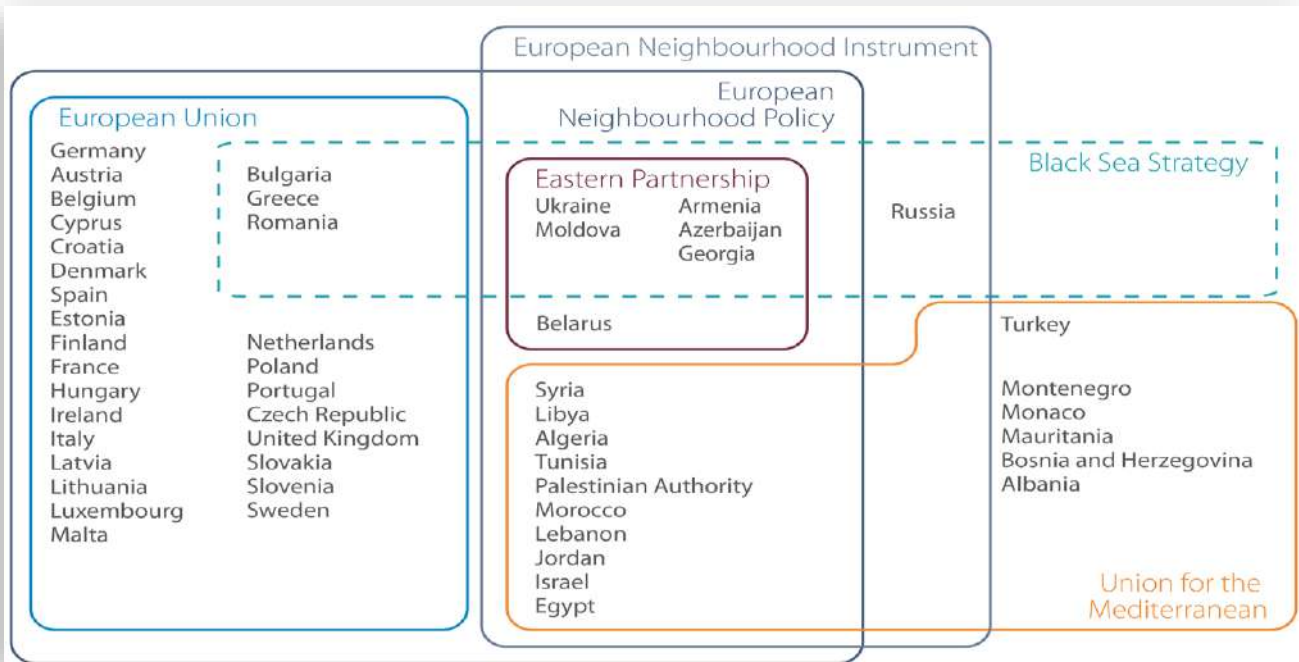
الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

المبحث الثاني: الهيكلية التقنية لسياسة الجوار الأوروبية:

المطلب الأول: سياسة الجوار الأوروبية والسياسات الجوارية السابقة.

سيتم الحديث في هذا المطلب عن مختلف السياسات المنتهجة من طرف الإتحاد الأوروبي اتجاه الجوار السابق ذكره و هي السياسات التي سبقت نشأة سياسة الجوار الأوروبية ، أين تعتبر هذه السياسات بمثابة النواة و البذرة الأولى التي ساعدت في بلورة سياسة الجوار الأوروبية، و يتعلق الأمر هنا بكل من : الشراكة الأورومتوسطية، البعد الشمالي مع ضرورة الحديث مرة ثانية عن عمليات التوسع و كل هذا استنادا إلى درجات التداخل الكبيرة بين سياسة الجوار الأوروبية و السياسات الجوارية السابقة، كما يبينه الشكل الموالي، من أجل الوصول و تبيان العلاقة بين هذه السياسات باعتبار سياسة الجوار الأوروبية قد بنيت و بلورت على خبرات السياسات الجوارية السابقة الذكر.

الشكل رقم 1: تداخل سياسة الجوار الأوروبية والسياسات الجوارية الأوروبية السابقة



المصدر: European External Action service, European commission

<http://epthink.eu/20>

الفرع الأول: أوروبا الموسعة وسياسة الجوار الأوروبية، أي ارتباط؟

قبل الخوض في تحليل نقاط اختلاف سياسة الجوار الأوروبية عن عمليات التوسع، وجب التطرق أولاً إلى مدى التأثير العميق لعملية التوسع على سياسة الجوار الأوروبية. بسبب التغير الجغرافي والنتائج المكتسبة من عملية التوسع الأوروبي؛ فلا يمكن إنكار آثار عملية توسع سنة 2004 على تأطير سياسة الجوار الأوروبية، وهذا اعتباراً إلى أن التوسع، والحدود الخارجية هي عوامل لا بد أن ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع بعضها البعض¹. فمنذ آخر عملية توسع، وبالموازاة مع التطورات الداخلية للاتحاد الأوروبي، طرحت تغييرات مهمة للاتحاد في تفاعله مع العالم وبالأخص دول الجوار². و كانت استجابة الاتحاد الأوروبي لهذه التغييرات بإطلاق سياسة الجوار الأوروبية، باعتبارها إطاراً جديداً للسياسة الخارجية الأوروبية المشتركة اتجاه دول الجوار و التي تقدم إطار علاقات أوثق مع الاتحاد الأوروبي، و تقليل فرص العضوية ولو لفترة وجيزة، في مقابل الالتزامات المطروحة والمتعلقة بالإصلاحات السياسية و الاقتصادية، فضلاً عن الأهداف الرئيسية للاتحاد الأوروبي، من ثم، يمكن تقييم سياسة الجوار الأوروبية باعتبارها إطاراً لتفعيل السياسة الخارجية تضمن تحرك الاتحاد الأوروبي بعيداً عن معضلة العضوية وعدم العضوية.

وكما تم ذكره سابقاً، تتمحور السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي حالياً حول مسألة العضوية وعدم العضوية؛ فإن منح الاتحاد الأوروبي خيار العضوية سيضمن ذلك له حتماً النفوذ الكبير على الدول المترشحة لذلك، وإن لم يكن كذلك، فإن تأثير الاتحاد الأوروبي لن يكون كبيراً بدرجة عملية التوسع، ولكن يبدو أن هذا الوضع سيتغير مع إطلاق سياسة الجوار الأوروبية والتي يقدم من خلالها للاتحاد الأوروبي فرصة تفعيل دور السياسة الخارجية من دون تقديم احتمالية أية عروض عضوية³.

بتوضيح الفرق بين كل من مسألة التوسع وسياسة الجوار الأوروبية، وتبعاً لذلك فإن الاتحاد الأوروبي يطمح إلى إقامة سياسات جديدة مع دول الجوار مبنية على أسس وقيم مشتركة، كالحرية، الديمقراطية، حقوق الإنسان، وسلطة القانون، مع ضرورة النظر إلى تلك المشاركة في القيم مع فصل مسألة

¹ Dov Lynch, *The European Neighbourhood Policy*, Eurojournal.org, June 2004, p. 1.

² Hill, *The Geopolitical Implications of Enlargement*, p. 97.

³ Ibid, p. 2.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

الانضمام والعضوية.¹ وبتحديد الفرق الواضح بين عمليتي التوسع و سياسة الجوار الأوروبية، أعلن الاتحاد الأوروبي الأهداف العامة لهذه السياسة الأخيرة و التي تتمحور أساسا حول التعامل مع الشركاء للحد من الفقر، خلق منطقة رخاء، ترسيخ القيم المشتركة القائمة على التجارة الحرة، تكثيف العلاقات السياسية والثقافية، تعزيز التعاون عبر الحدود و تقاسم المسؤوليات في حل و تسوية و إدارة النزاعات.² مع غياب إمكانية العضوية داخل الاتحاد الأوروبي، أي بصفة أخرى تقديم ما هو أكثر من الشراكة و أقل من العضوية دون استبعاد هذا الأخير بشكل قاطع و ذلك من خلال تقديم ما يمكن تسميته بتقاسم كل شيء عدا المؤسسات.³

في هذا الإطار، لم تكشف سياسة الجوار الأوروبية، صراحة و بوضوح ما المقصود من ذلك⁴ و ذلك بحكم تواجد ثلاثة نماذج أساسية بشأن الشكل المستقبلي لسياسة الجوار الأوروبية ؛ حيث يتمحور الأول حول كونها عملية لمحو الآثار غير المرغوب فيها جراء التوسع نحو بلدان أخرى و توسيع الحدود الأوروبية، في حين يذهب النموذج الثاني إلى تعزيز الصورة الأوروبية كنموذج في دول الجوار، خاصة فيما يخص الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية، على الرغم من عدم وجود احتمال عضوية طبعاً، أما النموذج الثالث فيذهب إلى تفسير الضعف السياسي في مواجهة أو التعامل مع المستبعدين من الدول للحصول على العضوية داخل الاتحاد الأوروبي.

من المؤكد أن أهم ميزة لسياسة الجوار الأوروبية ترتبط بطريقة التعامل مع من ليست لهم أية فرص عضوية داخل الاتحاد الأوروبي، وهو الأمر الإيجابي في مسار بناء و تطوير إطار سياسة خارجية جديدة للاتحاد الأوروبي.⁵ وهي العملية المرتبطة أساساً بتبيان التحديات التي تواجه السياسة؛ في

¹ European Council Conclusions of 16 June 2003.

² European Commission Communication, "Wider Europe - Neighbourhood: A New Framework for Relations with our Eastern and Southern Neighbours", p. 9.

³ Romano Prodi, "A Wider Europe - A Proximity Policy as the key to stability".

⁴ Michael Emerson, "Two Cheers for the European Neighbourhood Policy", Centre for European Policy Studies, May 2004,

⁵ Dov Lynch, "The European Neighbourhood Policy", p. 2.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

صورة الشروط على سبيل المثال حيث أن هناك قناعة بضرورة توفر الشروط اللازمة لإنجاح السياسة وإلا فإنها ستواجه نفس القصور الذي واجهته السياسات الجوارية السابقة.¹

وبالنظر إلى امتناع الاتحاد الأوروبي عن تقديم فرص احتمالية العضوية لدول الجوار، واستنادا إلى توسعي سنتي 2004 و 2007 واللدان خلقا بيئة جيوسياسية جديدة ومغايرة لسابقتها، كان لابد للاتحاد الأوروبي أن يعيد صياغة علاقاته الخارجية، من خلال إنشاء أشكال مبتكرة من التعاون داخل الجوار الجغرافي، من أجل بناء آليات تعاون جديدة وفعالة بعيدا كل البعد عن فكرة العضوية.² وذلك من خلال توفر الأطر الاستراتيجية وأدوات التعامل حول القضايا الواسعة النطاق وذات الأهمية المتبادلة أي التي يمكن معالجتها معا.³

بالرغم من أن عملية أو منطق التوسع قد أثر وبشكل ملحوظ على أساس سياسة الجوار الأوروبية، يجب النظر إلى كلتا السياستين على حدي، باعتبارهما منفصلتان عن بعضها البعض وذلك راجع إلى الاختلاف الكبير بين الأهداف النهائية لكل سياسة، وبالتالي، يمكن اعتبار سياسة الجوار الأوروبية بمثابة سياسية أكثر نضجا لتفعيل السياسة الخارجية الأوروبية.

الفرع الثاني: الشراكة الأورومتوسطية وسياسة الجوار الأوروبية:

تعتبر الشراكة الأورومتوسطية والتي تعرف أيضا بمسار برشلونة الإطار العام لعلاقات الإتحاد الأوروبي مع دول جنوب المتوسط.⁴

عقد مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995، أين عمدت فيه أطراف المؤتمر إلى وضع اتفاق و برنامج عمل من خلال إطلاق شراكة في ثلاث مجالات أساسية: شراكة سياسية وأمنية تهدف إلى إنشاء منطقة أمن واستقرار، شراكة اقتصادية ومالية تهدف إلى خلق منطقة ازدهار مشتركة من خلال إنشاء

¹ Andreas Marchetti, "The European Neighbourhood Policy: Foreign Policy at EU's Periphery", *ZEI Discussion Paper C 158*, 2006, p. 16.

² Rosa Rossi, "The European Neighbourhood Policy in Perspective" *European Neighbourhood Policy: Political, Economic and Social Issues*, Jean Monnet Centre "Euro-Med", University of Catania, 2004, p. 8.

³ Landaburu, "From Neighbourhood to Integration Policy: Are there Concrete Alternatives to Enlargement?", p. 2.

⁴ هذه الدول هي: الجزائر، المغرب، تونس، مصر، سوريا، الأردن، لبنان، الدولة الفلسطينية المحتلة و إسرائيل.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

منطقة للتجارة الحرة، وشراكة اجتماعية وثقافية مخصصة لتنمية الموارد البشرية لكل الأطراف وخلق التفاهم الثقافي والتبادل المعرفي بين المجتمعات المدنية.¹

وعلى عكس سياسة الجوار الأوروبية، والتي تأثرت كثيرا بما أطلق عليه بمصطلح "رهاب التوسع"²، فإن مسار برشلونة لم يكن مؤطرا لتأجيل أو لتوسيع عضوية المترشحين، ولا حتى لامتصاص خيبة أمل الدول المترشحة، منذ الاتفاق على عدم احتمالية إدماج الدول المرشحة والتي تعتبر دولا غير أوروبية، ولكن بالنظر إليها باعتبارها منطقة إستراتيجية الهدف منها خلق منطقة سلام، استقرار وازدهار من خلال مساهمتها في حل النزاعات وإلى حد معتبر محاولات الإصلاحات في الدول الشريكة الواقعة في الجنوب.³

ومن هذا فإن سمتان اثنتان جعلتا من الشراكة الأورومتوسطية سياسة متميزة ومبتكرة، من خلال نطاقها المتوسع والذي يشمل الجوانب السياسية والأمنية، الاقتصادية والمالية إضافة إلى الجوانب الاجتماعية والثقافية بين الأطراف المشاركة، إضافة إلى جمعها لبعدين أساسيين: ثنائية عندما يتعلق الأمر بالجوانب الاقتصادية، ومتعددة الأطراف عندما يتعلق الأمر بالجوانب الأمنية والسياسية.⁴

وبعد أكثر من عقدين من الزمان منذ انطلاقها، كان من المعتقد أن تسجل الشراكة الأورومتوسطية درجات نجاح ملحوظة، ولكنها لم تكن بتلك التوقعات تماما؛ فأول ما لوحظ عن العملية هو انخفاض الأداء الاقتصادي ككل في المنطقة مقارنة مع شرق ووسط أوروبا وغالبية الدول الآسيوية. كما أن التقدم نحو إصلاحات سياسية غابت وبشكل كبير في المنطقة.⁵ وعلاوة عن كل ذلك، فإن مسار برشلونة لم يحرز أي تقدم في مجال تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة.⁶ بالرغم من أن

¹ Eric Philippart, "The Euro-Mediterranean Partnership: A Critical Evaluation of an Ambitious Scheme", *European Foreign Affairs Review* 8: 201-220, 2003, p. 201.

² Karen Smith, "The Outsiders: the European Neighbourhood Policy", p. 762.

³ Ibid.

⁴ Kahraman, "The European Neighbourhood Policy: The European Union's New Engagement towards Wider Europe", p. 5.

⁵ Michael Emerson and Gergana Noutcheva, "From Barcelona Process to Neighbourhood Policy: Assessments and Open Issues", *CEPS Working Document* No. 220, March 2005, p. 8.

⁶ Ortega, op. cit., p. 92.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

مسار برشلونة ينظر إلى العملية من أجل تحقيق نجاح كبير من حيث إقامة شراكة عمل بين المنطقتين من خلال بنيتها السياسية و المؤسساتية الشاملة.¹

كل هذا إن دل على شيء فهو يدل على فشل الشراكة الأورومتوسطية في تحويل الإتحاد الأوروبي من قوة مدنية إلى فاعل استراتيجي عندما يتعلق الأمر بإعادة هيكلة منطقة البحر الأبيض المتوسط. ما يمكن ملاحظته أن لكل من الشراكة الأورومتوسطية وسياسة الجوار الأوروبية نفس الأهداف المشتركة وأهمها التعاون مع الشركاء للحد من الفقر، إنشاء منطقة رخاء ذات قيم مشتركة، زيادة مستويات التكامل الاقتصادي القائم على مبدأ حرية التجارة، تكوين علاقات سياسية وثقافية أقوى، تعاون أكبر عبر حدودي وتقاسم المسؤوليات في عمليات حل النزاعات التي تمس المنطقتين أساساً طبعاً.

وبالنسبة للعلاقة بين مسار برشلونة وسياسة الجوار الأوروبية، يؤكد الإتحاد الأوروبي بأن سياسة الجوار تكمل مسار عملية برشلونة، و ينبغي ألا تحل محل الإطار الحالي للعلاقات بين الإتحاد الأوروبي وشركائه الجنوب متوسطيين، وجاءت لتكمل باقي اتفاقيات الشراكة والاستراتيجيات المشتركة،² فمسار برشلونة لا يزال إطاراً ملائماً لدول جنوب المتوسط، و أن سياسة الجوار الأوروبية جاءت لتكمل ولتصحح سياسة الإتحاد الأوروبي اتجاه المنطقة، و ليس بنية تغييرها كلية.³

فسياسة الجوار الأوروبية جاءت أساساً نتيجة خيبة الأمل الأوروبية الناشئة عن الإنجازات المحدودة لمسار برشلونة وكل مبادرات تعاونها، وهو ما يجعل أمل الإتحاد الأوروبي كبيراً بأن سياسة الجوار الأوروبية ستعمل على إعادة بعث وإحياء الشراكة الأورومتوسطية بدناميكية جديدة.⁴ وبالرغم من إنجازاتها في بعض القضايا المشتركة، تبقى الشراكة الأورومتوسطية سياسة إقليمية ضعيفة بسبب المستوى المنخفض لمسارات الاتفاقيات الثنائية.

¹ Emerson and Noutcheva, op. cit.

² Margot Wallström, "The European Neighbourhood Policy and the Euro Mediterranean Partnership", *Euro-Mediterranean Parliamentary Assembly*, Speech 05/171, Cairo, 14 March 2005, p.2.

³ Ortega, "A New EU Policy on the Mediterranean?", p. 102.

⁴ Johansson Nogues, "A 'Ring of Friends'? The Implications of the European Neighbourhood Policy for the Mediterranean", p. 246.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

وفي هذا الصدد، فإن سياسة الجوار الأوروبية تسعى لتكملة الشراكة الأوروبيةمتوسطة من خلال زيادة وتعزيز العلاقات الثنائية بين الإتحاد الأوروبي وشركاء جنوب المتوسط.

الفرع الثالث: البعد الشمالي وسياسة الجوار الأوروبية:

يعرف البعد الشمالي على أنه الإستراتيجية التي تعنى بعملية التقارب بين اتحاد الأوروبي ودول بحر البلطيق.¹

بعد عملية توسع الإتحاد الأوروبي سنة 1995، والتي شملت كلا من السويد، النمسا وفنلندا، حاولت هذه الدول الأخيرة تنشيط البعد الشمالي وإدراجه ضمن مخططات علاقات الإتحاد الأوروبي الخارجية، وهو ما قام به رئيس الوزراء الفنلندي آنذاك **بافو ليبون PAAVO LIPPONEN**، مركزا على تحليل المخاطر وكذا الفرص التي توفرها المنطقة. مركزا على الأخطار البيئية، السلامة النووية، وأخطار الجرائم المنظمة وغيرها.² وهو الشيء الذي يجعل الإتحاد الأوروبي بحاجة إلى خلق سياسة ملائمة لتلك المنطقة بعد أن اكتسب الإتحاد الأوروبي بعدا شماليا بعد انضمام السويد وفنلندا إلى الاتحاد الأوروبي.³ ويؤكد **ليبونين** عدم وجود أية ميكانزمات مؤسسية أو مالية موجهة للبعد الشمالي، وأن الهدف الأساسي مرتبط بتعزيز وتنسيق الترابط بين المؤسسات والمصادر الحالية للتمويل، كمختلف برامج الإتحاد الأوروبي في المنطقة (INTERREG, PHRE, TACIS).⁴ إضافة إلى التركيز على الاعتبارات الأمنية في المنطقة والتي هي ذات أهمية قصوى؛ فالسياسة الموجهة للبعد الشمالي تهدف أساسا إلى المساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشمال من خلال تعزيز الروابط الاقتصادية كما أنها تعطي دفعا في مجال التعاون الإقليمي.

ويعتبر البعد الشمالي سياسة يتم من خلالها تحقيق الأهداف المتعلقة بعمليات الإصلاح المتفق عليها في خطتي عمل أساسيتين ممتدتين ما بين 2000-2003 و2004-2006،⁵ أين تم تحديد

¹ James W. Scott, 'The EU and the 'Wider Europe': Towards an Alternative Geopolitics of Regional Cooperation?', *Geopolitics*, Vol.10 2005, p.442.

² James W Scott, 'Wider Europe', EU Enlargement and Borders of Inclusion and Exclusion', *VRCME Lavier Conference: 'New Frontiers for Europe'*, May 30 June 1, Lisbon 2004, p.9.

³ Marius Vahl, 'Just Good Friends: The EU-The Russian Federation Strategic Partnership and the Northern Dimension', *CEPS Working Documents*, No. 166, March 2001, p.21.

⁴ Ojanen, Hanna, *The Northern Dimension: Fuel for the EU*, The Finnish Institute of International Affairs, Helsinki 2001, p.48

⁵ Hishi Haukkala, 'The Northern Dimension: A Presence and Four liabilities', *European Union Foreign and Security: Towards a Neighborhood Strategy*, (London: Routledge, 2004), p.101.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

القطاعات الضرورية في مجال التعاون كحماية البيئة، السلامة النووية، تطوير مجالات الأعمال والاستثمار التعاون في قطاع الطاقة، مكافحة الجريمة المنظمة، الصحة العامة وغيرها.¹

كما يهدف البعد الشمالي إلى تشجيع التعاون المكثف وزيادة التفاعل بين جميع أطراف المنطقة في إطار علاقات مبنية لإيجاد حلول للمشاكل المشتركة،² وذلك باعتبار البعد الشمالي وسيلة لمحو الخطوط الفاصلة. وبذلك خلق التقارب لتوفير الحلول لمختلف التحديات التي تواجه الإتحاد الأوروبي مع جواره الموسع.

و إلى حد ما فقد استلهمت سياسة الجوار الأوروبية من نجاح مشروع البعد الشمالي مع تركيزه على القضاء على الخطوط الفاصلة في المنطقة من خلال التعاون عبر الحدودي و كذا مواجهة مختلف التحديات و التهديدات الأمنية في المنطقة، و كذا مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك عبر الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي، و يبدو أيضا أن البعد الشمالي قد أثر في وضع نهج سياسة الجوار الأوروبية³؛ فمن حيث آليات التمويل ، اتخذت سياسة الجوار الأوروبية الاستفادة من البعد الشمالي؛ حيث وفر الإتحاد الأوروبي ضمن سياسة الجوار الأوروبية آليات تمويل مماثلة لمشاريع التعاون عبر الحدودي تلك الموجودة في إطار البعد الشمالي، و هذا من أجل تجنب خلق خطوط تقسيم جديدة للإتحاد الأوروبي. كما أن البعد الشمالي يمكن اعتباره كمبادرة قصيرة ومتوسطة الأجل تتراوح مدتها ما بين الثلاث (3) والست (6) سنوات تملئها خطط العمل، وهو نفس الشيء المعمول به في سياسة الجوار الأوروبية أين حدد الإطار الزمني ما بين الثلاث (3) والست (6) سنوات.⁴

وبعد التطرق إلى سياسات الإتحاد الأوروبية الجوارية السابقة، فإنه من الملاحظ جليا بأن سياسة الجوار الأوروبية لا تشبه تماما كل السياسات السابقة الذكر ولكنها تعمل على أخذ العديد من العناصر من كل سياسة ومحاولة إدراجها ضمن سياسة الجوار الأوروبية وتكتملها⁵، وما يعني بأن سياسة

¹ H. Ojanen , *The Northern Dimension: Fuel for the EU* , the Finnish Institute of International Affairs, Helsinki 2001,p.210.

² Christopher Browning, and Pertti Joenniemi , ‘The European Union’s Two Dimensions: The Eastern and the Northern’, *Security Dialogue*, Vol.34, No.4 2003, p.467.

³ Nicola Catellani, ‘The EU neighborhood policy towards The Russian Federation: from the Northern Dimension to the ‘New Neighbors’’, p.14.

⁴ Nicola Catellani, ‘Short and long-term Dynamics in the EU’s Northern Dimension’, Copenhagen Peace Research Institute, December 2001, p.5.

⁵ Fabrizio Tassinari, “Security and Integration in the EU Neighbourhood: the Case for Regionalism”, *CEPS Working Document No. 226*, July 2005, p. 8.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

الجوار الأوروبية تعتمد على الخبرات السابقة في مبادرات السياسات الخارجية للاتحاد؛ فبالنسبة لتجربة التوسع مثلا فسياسة الجوار لا تهدف إلى القوة والإكراه لفرض إيقاعها على المنطقة، ولكن من خلال إقناع وجذب اهتمام الجيران. إلا أن الفرق بين السياستين يكمن في أن سياسة الجوار تركز على نهج الشراكة في ضمان استقرار وإصلاح الجوار من خلال تصدير الحكم الراشد إلى الخارج، عل عكس التوسع الذي يهدف إلى استيعاب الدول داخل الإتحاد الأوروبي من خلال نهج العضوية طبعا.¹

وبالنسبة لتجربة سياسة الجوار الأوروبية مع باقي السياسات الجوارية السابقة الذكر، وجب الحديث عن أن سياسة الجوار تحافظ على المبدأ الأساسي لتلك السياسات والرامي إلى استبعاد فكرة العضوية داخل الإتحاد الأوروبي مستقبلا. في حين يمكن تعريف سياسة الجوار الأوروبية على أنها محاولة ضم السياسات الجوارية السابقة تحت إطار سياسة عامة واحد. كما لم يتم تصميمها كسياسة مغايرة جذريا ولا تسعى إلى تغيير مكسبات السياسات السابقة، وكذا كل اتفاقيات الشراكة والتعاون المبرمة سابقا.

وعلى الرغم من أن سياسة الجوار الأوروبية مبنية أساسا على مبادرات السياسات الجوارية السابقة، إلا أنها تمثل أيضا اهتمامات جديدة وأكثر تركيزا من أجل تسريع التقدم وتوفير الحوافز والمسارات الجديدة من أجل عملية الإصلاحات الاقتصادية والسياسية². ولغاية الآن لم تكن هنالك أية إشارات خاصة إلى البلدان المجاورة في المعاهدات والوثائق الرسمية، وهو الشيء الذي يدل على أن فكرة الجوار تعتبر ميزة خاصة بالنسبة للاتحاد.

لقد كانت سياسة الجوار الأوروبية ترمي و تهدف أساسا إلى تعزيز أكبر قدر من التماسك والاتساق، فالملاحظ أن كل السياسات الجوارية السابقة قد طورت ووضعت كل واحدة منها بشكل مستقل عن الأخرى، و كل واحدة قائمة بمؤسساتها الخاصة و بآليات تمويل خاصة بها أيضا، و تتميز كل واحدة بمبرراتها الخاصة بها، و زيادة على ذلك فالتعقيد الداخلي لصناعة سياسة الإتحاد الأوروبي زادت من ذلك الارتباك، ولذلك تسعى سياسة الجوار الأوروبية للتغلب على ذلك الضعف و الارتباك باللجوء

¹ Ibid, p. 7.

² Dannreuther, "Developing the Alternative to Enlargement: the European Neighbourhood Policy", p. 190.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

إلى آليات سياسة الجوار الأوروبية، و التي تغطي كل الجيران تحت نفس الإطار لتحل محل أدوات المساعدات المالية القائمة بالفعل.¹

ثم وجب الحديث عن سياسة الجوار الأوروبية باعتبارها أفضل من سياسات الجوار السابقة من حيث الموارد وهذا من خلال إنشاء آلية سياسة الجوار الأوروبية ENPI كآلية مالية شاملة وجديدة لسياسة الجوار الأوروبية. ففي جوان 2003 طالب المجلس الأوروبي اللجنة الأوروبية لتقديم اقتراح ثان بعد وثيقة أوروبا الموسعة، يعنى بتصميم محتوى آلية الجوار الجديدة. والتي تتحكم في المساعدة المالية والتقنية لدول الجوار من أجل الفترة الممتدة ما بين 2003 و 2013. و للرد على طلب المجلس، وضعت اللجنة الأوروبية أفكارا لآليات الجوار الجديدة و تم اقتراح بعنوان " تمهيد الطريق لآلية الجوار الجديدة"²، والتي اقترح المجلس فيها نهجا مكونا من مرحلتين لإعادة هيكلة المساعدات الخارجية للاتحاد الأوروبي إلى البلدان التي تغطيها سياسة الجوار الأوروبية: في المرحلة الأولى والممتدة إلى غاية 2006، و ينصب التركيز فيها على تنسيق مختلف الآليات المالية القائمة (INTERREG, PHARE, TACIS, MEDA, CARDS) و هذا بغية دعم الأهداف الرئيسية لسياسة الجوار الأوروبية، في حين أن ثاني مرحلة و الممتدة ما بين 2007 و 2013 باعتبارها آلية جديدة و التي تعمل على استبدال البرامج الموجودة و التي تغطي البلدان المعنية.³

إن تعزيز التنمية المستدامة على طول الحدود المشتركة من خلال العمل المشترك لمواجهة التحديات المشتركة في مجالات كالبيئة، الصحة العامة، مكافحة الجريمة المنظمة، وضمان حدود مشتركة آمنة وفعالة، تعتبر الأهداف الرئيسية التي تركز سياسة الجوار الأوروبية عليها. كما أن لآليات سياسة الجوار ميزة هامة تتمثل في تمويل البرامج المشتركة، وفي الحقيقة، إن كل عمليات الإصلاحات المالية في إطار سياسة الجوار انعكست في مخططات لجنة التوسع في إطار وثيقة أوروبا الموسعة لإعادة هيكلة المساعدات الخارجية للاتحاد الأوروبي منذ سنة 2007. فيما يخص الفترة الممتدة ما بين 2000 و 2003 كانت المساعدات تدور عند عتبة الـ 8.4 مليار أورو للبلدان الواقعة في إطار سياسة

¹ Dannreuther, op. cit.p.192.

² European Commission Communication, "Paving the way for a New Neighbourhood Instrument", COM(2003)393, July 1, 2003.

³ Fabrizio Tassinari, Op.cit.p 8-9.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

الجوار الأوروبية حالياً، و قد طلبت المفوضية مضاعفة القيمة في إطار آليات سياسة الجوار الأوروبية لتصل إلى مبلغ 14.96 مليار أورو للفترة الممتدة ما بين 2007 و 2013.¹ وعلى الرغم من أن آليات سياسة الجوار الأوروبية قد تلقت تمويلاً أقل مما كان متوقعا ومطلوبا، إلا أنها تسعى لتغطية فشل الآليات المالية السابقة من خلال تقديم المساعدة بأكثر فعالية و أكثر تنسيقا للعلاقات الخارجية عبر طول حدود الإتحاد الأوروبي.²

وباختصار، فإن ملامح سياسة الجوار الأوروبية قد لا تمثل تحولا جذريا عن السياسات الجوارية السابقة ومع ذلك فإنها تشير إلى زيادة وعي الإتحاد الأوروبي بضرورة وجود التزام استراتيجي والعمل على خلق المزيد من الترابط في سياساتها من أجل التأثير على التطورات المستقبلية في جوارها.

المطلب الثاني: الشق العملي لسياسة الجوار الأوروبية.

الفرع الأول: أهداف سياسة الجوار الأوروبية

يقترح الإتحاد الأوروبي الموسع هدفين أساسيين لعمل سياسة الجوار الأوروبية واللذان يتمحوران أساسا حول:

- العمل مع الشركاء للتقليل من الفقر وخلق فضاء مشترك من الازدهار والقيم المرتكزة على اقتصاد عميق وموحد وعلاقات سياسية واقتصادية مركزة، تعزيز العلاقات التعاونية عبر الحدود والمسؤوليات المشتركة للوقاية من الصراعات بين أوروبا والدول المجاورة.
- ترسيخ المنح (المساعدات) الأوروبية المتعلقة بالفوائد المادية والعلاقات الامتيازية بين الهياكل المختلفة الناتجة عن التطور الحاصل بفضل الدول الشريكة في مجال الإصلاح الاقتصادي والسياسي.³

¹ European Neighbourhood and Partnership Instrument (ENPI) Proposal, COM (2004)628 final.

² Dannreuther, "Developing the Alternative to Enlargement: the European Neighbourhood Policy", p. 193.

³ European Commission Communication, **Wider Europe- Neighbourhood: A New Framework for Relations with our Eastern and Southern Neighbours**, p. 9.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

يشير الهدفان السابقان إلى أن أوروبا تعمل على حماية وتعزيز نهج الشراكة حيال جيرانها على نهج الدمج أو التوحيد على الأقل في المرحلة الحالية وهذا ما يعكس بالمقابل نية أوروبا في استقرار الدول المجاورة أكثر منه كمحاولة لاستيعابهم ودمجهم.¹

و يتم الوصول إلى الاستقرار من خلال التحقيق الشامل لأهداف سياسة الجوار الأوروبية والتي تم الإعلان عنها لمنع تصدعات جديدة بين دول الاتحاد الواسعة ودول الجوار عن طريق تقاسم فوائد التوسع الأوروبي لسنة 2004 مع الدول المجاورة لتعزيز الاستقرار، الأمن والرفاهية.²

إن تحقيق الترابط المستمر بين دول الاتحاد والدول المجاورة في فترة ما بعد التوسع أدى بأوروبا إلى محورة سياسة الجوار الأوروبية حول "مساعدة أنفسنا من خلال مساعدة جيراننا"³

وفي هذا الصدد، تهدف سياسة الجوار الأوروبية إلى جلب الدول المجاورة الشرقية والجنوبية وجعلها تحت إطار واحد والمتكون من شراكة معززة مرتكزة على أهداف اقتصادية وسياسية إلى جانب حقوق الإنسان ومحاربة الإرهاب. مع خلق سلسلة من الأصدقاء ابتداء من المغرب إلى روسيا ودول البحر الأبيض المتوسط والتي تتمتع معها أوروبا بعلاقات تعاونية جيدة.⁴

ولهذا فالتركيز يتمحور حول تعزيز الأمن سواء داخل أو بين الدول المجاورة كما أن التطور الاقتصادي والاجتماعي يؤدي إلى تزايد الرفاهية والأمن بين الحدود الأوروبية.

وفي الوقت الذي تم الإعلان فيه عن الأهداف السابقة والرامية لتحقيق المصالح المشتركة لدول الاتحاد والدول المجاورة، يطرح جدل مفاده بأن سياسة الجوار الأوروبية تعمل فقط من أجل المصالح الخاصة للاتحاد، وقد أكد الكثير من الباحثين على حقيقة ذلك وخصوصا بالنسبة للمصالح الأمنية لدول أوروبا؛ فسياسة الجوار الأوروبية تهدف إلى تحقيق الأهداف الأمنية والسماح لها بالتحكم فيما يحدث في الدول

¹ Fabrizio Tassinari, "Security and Integration in the EU Neighbourhood: The Case for Regionalism", p.7.

² European Commission Communication, "European Neighbourhood Policy Strategy Paper", p. 3.

³ Benita Ferrero-Waldner, "The European Neighbourhood Policy: helping ourselves through helping our neighbours", *Conference of Foreign Affairs Committee Speech/05/658*, London, 31 October 2005.

⁴ European Commission Communication, "Wider Europe- Neighbourhood: A New Framework for Relations with our Eastern and Southern Neighbours", p.4.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

المجاورة. وفي هذا السياق فإن المصالح المشتركة هي فقط تعبير عن المصلحة الأوروبية الأحادية الطرف.

ففي نفس السياق يوضح مايكل لانج أن الهدف الأساسي لأوروبا هو تصدير الأمن للدول المجاورة ولهذا فإن التطور الأمني الخاص بها لا يهدده عدم الاستقرار الأمني في المناطق النائية. حيث يبين أنه لذلك صلة بسياسة الجوار الأوروبية وهو الحفاظ وتقوية الأمن عبر حدود أوروبا الواسعة بدون استبعاد الدول المجاورة.¹

ويقر بأن أهداف سياسة الجوار الأوروبية المتعلقة بتحسين مستوى المعيشة في الدول الشريكة تخدم مصلحة أوروبا كوسيلة لتعزيز الاستقرار السياسي والإنفاص من ضغط الهجرة عبر الحدود الأوروبية كما أن مجموعة الدول التي تملك حكما راشدا عبر أوروبا والتي تقدم وجهات نظر متعلقة بالديمقراطية والنمو الاقتصادي هي في خدمة مصلحة أوروبا ككل.²

ومن وجهة تحليل أكثر دقة، فإنه إذا توصلت أوروبا تحت إطار سياسة الجوار الأوروبية إلى القضاء على المشاكل في الدول المجاورة من خلال تأسيس شراكة قوية متماسكة وفعالة معها هو أمر من شأنه أن يجعل من دول الاتحاد ممثلا ذو مصداقية أكبر بالنسبة للسياسة الخارجية المشتركة.³

فقد أوضحت الدلائل بأن الأمن الأوروبي والأهداف السياسية تعرف اهتماما كبيرا تحت إطار سياسة الجوار الأوروبية، وفي هذا الصدد، حاولت أوروبا الزيادة في تحقيق الأمن والازدهار في الدول المجاورة عن طريق تصدير القيم والمعايير الخاصة بها، والتي تتمحور حول معايير الديمقراطية، سيادة القانون، التجارة الحرة والتنمية المستدامة كالتقليل من الفقر وهو الذي سيساهم بالمقابل في خلق دول مجاورة جيدة.⁴

¹ Fabrizio Tassinari, Op.cit.

² Laszlo J. Kiss, "The Strategic Implications of EU Enlargement on Central and Eastern Europe" p. 84.

³ Fulvio Attina, "European Neighbourhood Policy and the Building of Security around Europe.", p. 16.

⁴ Karen Smith, "The Outsiders: the European Neighbourhood Policy", p. 763.

الفرع الثاني: حوافز سياسة الجوار الأوروبية المقدمة:

إذا كانت وجهة نظر العضوية غائبة بالنسبة لجميع الدول المشاركة في سياسة الجوار الأوروبية، على الأقل في المستقبل القريب، فالسؤال المطروح هنا: ما هي الحوافز التي يمكن لسياسة الجوار الأوروبية تقديمها للدول المشاركة؟ وهل يمكن لهذه الحوافز أن تكون كافية وقوية وكافية لتحقيق الأهداف المختلفة والمسطرة من طرف سياسة الجوار الأوروبية؟ وكما تم توضيحه من قبل، فإن السياسة التحفيزية الأولية تغطي كافة المجالات خصوصاً مجال المؤسسات، مما يضمن التكامل على المستويين والسياسي¹، بالإضافة إلى تطوير هياكل جديدة مع الدول المجاورة، ومفاهيم متجددة كالمؤسسات المملوكة من طرف الشركاء بدون تحديد الأشكال التي يمكن أن تأخذها أو نوع الحوافز التي تتضمنها.

اقترحت وثيقة أوروبا الموسعة وسياسة الجوار العديد من الحوافز: كحصر في السوق الداخلية الأوروبية و الدمج الواسع و التحرر لتعزيز الحريات الأربع: حركة الأفراد البضائع الخدمات و رؤوس الأموال ، توسيع السوق الداخلية و الهياكل التنظيمية القائمة على المكتسبات بالنسبة لشركاء سياسة الجوار الأوروبية، علاقات التجارة الامتيازية و السوق المفتوحة، المسائل المتعلقة بالهجرة الشرعية، تسهيل متطلبات الحصول على التأشيرة، توحيد المواصلات (شبكات النقل)، الطاقة، شبكة الاتصالات السلكية و اللاسلكية، تعزيز المساعدات المالية من قبل الإتحاد الأوروبي و تشجيع الالتحاق بمنظمة التجارة العالمية.²

كل هذه الحوافز، بمعناها الضيق، يتم منحها في شكل مساعدات سياسية، أمنية، اقتصادية ومبادلات ثقافية، فتتحول فيما بعد إلى تكامل سياسي واقتصادي عميق بمعناه الواسع.

وعلى الرغم من أن سياسة الجوار الأوروبية تبدو غنية بعرضها لتلك الحوافز المتنوعة، إلا أن فعاليتها تلاقي العديد من العوائق والانتقادات، باعتبار أن الحوافز الممنوحة هي جد ضعيفة لدفع الدول المجاورة نحو اقتصاد السوق ونحو نظام ديمقراطي سياسي متكامل.³

¹ Romano Prodi, "The Future of the Europe of Twenty Five", 23 September 2004,

² European Commission Communication, "Wider Europe - Neighbourhood: A New Framework for Relations with our Eastern and Southern Neighbours", pp. 10-14.

³ Heather Grabbe, "How the EU should help its neighbours", *Centre for European Reform Policy*

كما أن كل منح المساعدات الأوروبية والتنازلات التجارية المقدمة للدول المجاورة هي غير كافية من ناحية إقناع الحكومات وحسب، بل يتعدى ذلك أيضا إلى درجة نفوذ الإتحاد الأوروبي الممارس على الدول المجاورة.

وفي نفس السياق، يعتبر نهج الإتحاد الأوروبي في تطبيق سياسة الجوار الأوروبية نهجا ضعيفا وليس من المرجح أن يحقق هذا النهج الأهداف المسطرة له¹، وبذلك فإن لم تمنح دول الإتحاد الأوروبي أكثر مما تقدمه حاليا، فإنها ستجد نفسها محاطة بسلسلة من الدول التي تسبب الإعاقة أكثر من الدول الأصدقاء.

وفيما يتعلق بالتطبيق الفعلي للحوافز، فإن عملية إدراج الحوافز قد عرفت تراجعا كبيرا² وذلك نظرا لبقاء الإتحاد الأوروبي معارضا لمسألة التحرير خاصة بالنسبة لتلك القطاعات التي تمثل فيها دول جنوب البحر المتوسط مصالحتها الكبرى؛ لا سيما الأسواق المتعلقة بالمواد الزراعية وحركة الأفراد بالإضافة إلى عبور الحدود من أجل العمل القانوني وعوامل الهجرة الشرعية.

من ذلك يبدو الأمر وكأن دول البحر الأبيض المتوسط تعاني من الصعوبات المترتبة عن الإصلاحات الاقتصادية التي تقتضيها منطقة التجارة الحرة المتوقعة، وليس هناك من شك، فإن المسألة الأكثر حساسية في هذا الصدد هي سياسة الزراعة الأوروبية. إذ طبقت التجارة الحرة الخفيفة فقط على البترول، الغاز والمواد الصناعية. وكل ما سبق ذكره جعل من تلك السياسات ضعيفة أين ساهمت بشكل أو بآخر في إضعاف شروط الدول المشاركة³. ولهذا، فالحاجة إلى بذل المزيد من الجهود الكبيرة من طرف الإتحاد الأوروبي أمر مطلوب وملح جدا من أجل تقديم حوافز خاصة مع ظروف جيدة ومعايير محددة من أجل إصلاح غموض الأوضاع⁴.

Brief, June 2004, p. 3.

¹ Fraser Cameron, "The European Neighbourhood Policy as a Conflict Prevention Tool", *EPC Issue Paper* No. 47, June 2006, p. 17.

² Amichai Magen, "The Shadow of Enlargement: Can the European Neighbourhood Policy Achieve Compliance?", *CDDRL Working Papers* No. 68, August 2006, pp. 382-426, p. 413.

³ Sven Biscop, "The European Security Strategy and The Neighbourhood Policy: A New Starting Point for a Euro-Mediterranean Security Partnership?", *European Neighbourhood Policy: Political, Economic and Social Issues*, p. 8.

⁴ Tanner, 'North Africa: Partnership, Exceptionalism and Neglect', pp. 135-150.

الفرع الثالث: شروط ونتائج سياسة الجوار المتوقعة:

يرجع مفهوم الشرطية على أنه يجب أولاً على دول الاتحاد تحديد طبيعة الحوافز التي تمنحها، ثم توضيح شروط منح هذه الحوافز.¹

وقد تم وضع مبدأ الشرطية من أجل سياسة الانضمام وأيضا من أجل السياسة الخارجية لدول الاتحاد تجاه دول البلقان الغربية، وفي كلتا الحالتين، فقد تم بلورتها في شكل سياسة على درجة عالية من التنظيم.

إن سياسة الجوار الأوروبية تؤسس على نفس مبدأ الشرطية والتي اعتمدت عليها سياسة الجوار الأوروبية سابقا من أجل تعزيز الإصلاحات السياسية المذكورة سابقا في حين أن سياسة الجوار الأوروبية تلتزم بالوسائل التقليدية لمبدأ المشروطة، من أجل تعزيز الإصلاحات. وفي حالة سياسة الجوار الأوروبية، فإن دول الاتحاد والدول الشريكة تحدد سويا الإصلاحات الأولية والتي تنتج في شكل علاقات عميقة. وحسب الاتحاد الأوروبي، فإن مفهوم التكامل السياسي العميق يعني مستوى عالي ودائم للحوارات السياسية، مما يعكس أهمية العلاقات التبادلية، وكذا المساهمة في تقوية أكبر المؤسسات الخارجية من أجل حماية الديمقراطية وقواعد القانون. وفي مجال التكامل الاقتصادي العميق، فإن الاتحاد وضع خطط عمل طموحة على غرار المساعدات المالية والتقنية ذات الشكل القديم، فإن دول الاتحاد تمنح إعانات في السوق الداخلية وذلك من أجل تعزيز الإصلاحات والتي من خلالها تم الاتفاق على خطط عمل من قبل الدول المشاركة في سياسة الجوار الأوروبية، كذلك فإن الاتحاد الأوروبي قد سطر أهدافا من أجل تشجيع التحول خصوصا بالنسبة للمؤسسات. في المقابل، تقدم هذه الإصلاحات للدول المشاركة فرصة تعزيز العلاقات المتعلقة بالتجارة الامتيازية والتي تمنحها دول الاتحاد بالإضافة إلى منح المشاركة التدريجية في بعض برامج الاتحاد الأوروبي.

¹ Emerson and Noutcheva, **From Barcelona Process to Neighbourhood Policy: Assessments and Open Issue.**

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

إن مدى عمق الرابط يتعلق بدرجة تقاسم أو تشارك القيم المشتركة خاصة المتعلقة بالديمقراطية، احترام حقوق الإنسان وقواعد القانون، مثلما تم توضيحها من قبل الاتحاد الأوروبي من خلال ميثاق الحقوق الأساسية.¹

وباختصار، فإنه هناك طريقتين فيما يخص سياسة الجوار الأوروبية، فمن الجانب الأول، فإن القطاعات التقليدية لمبدأ الشرطة قد طبقت على العلاقات التعاقدية والتي يعتمد فيها على إصلاحات خاصة من أجل مساعدة الدول المجاورة. إضافة إلى الجانب الثاني، و المرتبط بوجود المبدأ التدريجي (التقدمي **progressive**) أو الإيجابي؛ و الذي يعني عدم وجود عقاب عن الأداءات الضعيفة، و لكن بالعكس بوجود فوائد إضافية على الأداءات الجيدة؛ فكلما كان الشريك أكثر استعدادا لاتخاذ خطوات عملية لتنفيذ القيم المشتركة، كلما كان الاتحاد الأوروبي أكثر استعداد من أجل تقوية روابطه معهم. ومبدئيا فهذا الأمر، يدعو إلى تشجيع الشركاء من أجل مصيرهم الموحد.²

و في هذا الصدد، ركز **فابريزيو تاسيراني** " **Fabrizio tassinari** " اهتمامه على التحكم الحصري للاتحاد الأوروبي في وظيفة الشرطة من خلال مفهوم القيم المشتركة و مدى الأخذ بالخطوات العملية اتجاههم. كذلك متى يحين الوقت من أجل تقوية الروابط بينهم.³ ويؤكد **تاسيراني tassinari** على فكرة مبدأ الشرطة من جانب واحد، حيث بررها بالأسباب السياسية و الإدارية كتمويل سياسة الجوار الأوروبية من قبل الاتحاد الأوروبي، و قد أكد ذلك بقوله " في الوقت الذي تركز فيه اللجنة على الملكية المشتركة، التبادل وتعزيز الشراكة، فإن مبدأ الشرطة يحدد المعايير، يرسم الحدود، و هو إلزامي لكونه أكثر معايير سياسة الجوار الأوروبية صرامة ".⁴

¹ European Commission Communication, **Wider Europe - Neighbourhood: A New Framework for Relations with our Eastern and Southern Neighbours**, p. 4.

² Fabrizio Tassinari, **Security and Integration in the EU Neighbourhood: The Case for Regionalism**, p.9.

³ Ibid, p.11.

⁴ Ibid, p. 9.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

وأوضحت ماريز كريمونا " **marise cremona** " نفس الشيء على أن المشاكل الناجمة عن الاستعمال المتكرر لمبدأ الشرطية هي ضمن سياسة الجوار الأوروبية على غرار مشكلة الهدف المتحرك (الموجه)، مشكلة المعيار المزدوج، مشاكل القياس والتطابق.¹

وهو ما أكدته كريمونا **cremona** بأن مبدأ الشرطية المندرج ضمن سياسة الجوار الأوروبية، والذي يعوض أهداف السياسة الأوروبية المتعلقة بالسياسة الخارجية له تأثير تغييري على نتائج سياسة الجوار الأوروبية عن طريق إضعاف قدرتها بالنسبة لسياسة التنمية المستقلة للدول المشاركة، إن الجدل الراهن حول سياسة الجوار الأوروبية أقر بشكل واسع على أن نتائج السياسة تؤدي إلى خلق مشاكل بالنسبة لحسن سير شراكتها من خلال مبدأ الشرطية.

وعلى سبيل المثال فقد أوضح مايكل إيمرسون **Michael Emerson** بأن مبدأ الشرطية مستوحى من سياسة الجوار الأوروبية وهو بذلك يقلد عملية الإصلاح الشامل وعمليات التنسيق التي تم وضعها من قبل أعضاء مبدأ الشرطية، ولكن عدم التوازن بين التزامات سياسة الجوار الأوروبية، يساعد على الانتقاص من مصداقية السياسة.²

وعلى نفس المنهج فقد أكد تاسيناري " **tassinari** " على أنه: " عندما يتكلم الاتحاد الأوروبي عن العضوية مع الدول المجاورة لها، فهي تكون شاملة، بحيث يوضح الشروط كما يمنح حوافز كبيرة. كما أن الشراكة مع الدول المجاورة حصرية: " فهي أحيانا غير فعالة بالإضافة إلى كونها غير جذابة، وغير قابلة لممارسة نفوذها أو المحافظة على الأمن عبر القارة.³

وانطلاقا من الجدل القائم، يمكن استخلاص أن التزام سياسة الجوار الأوروبية بمبدأ شرطية الشراكة بإمكانه إضعاف التزام الشركاء المتعلق بعمليات الإصلاح الاقتصادي والسياسي، والتي بالمقابل ستؤثر سلبا على نتائج السياسة.

¹ Marise Cremona, *The European Neighbourhood Policy: Legal and Institutional Issues*, CDDRL Working Papers No. 25, 2 November 2004, p. 7.

² Michael Emerson, *European Neighbourhood Policy: Strategy or Placebo?* p. 17.

³ Fabrizio Tassinari, *Security and Integration in the EU Neighbourhood: the Case for Regionalism*, p. 5.

المطلب الثالث: تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية: خطط العمل:

لا تتكون خطط العمل من المناهج الأساسية اللازمة لتنفيذ سياسة الجوار الأوروبية فقط، بل تتعداه إلى تأسيس اختبار أساسي من أجل تقييم مدى نجاح هذه السياسة وما المتفق عليه بين الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة، فخطط العمل تتكون من الوثائق السياسية الشاملة والتي تحدد شكل العلاقات بين دول الاتحاد والدول المجاورة لها من أجل توضيح أهداف السياسة الشاملة وكذا معاييرها، والتي يمكن الحكم من خلالها على مستوى التقدم خلال سنوات طويلة¹.

إن خطط العمل تحدد الأولويات الرئيسية للدول المعنية وتمنح حوافز حقيقية من أجل الإصلاح²، على أن يكون الحد الأدنى لخطط العمل هو ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد بموافقة الطرفين.

إن المرحلة الأولية من خلال برنامج العمل، هي تقديم أو توصيف عام عن الدول، من قبل اللجنة المختصة والتي تستعمل من أجل تحديد أولويات كل دولة مشاركة، ومنه يمكن اعتبار تقارير الدول كدليل عن مدى نية دول الاتحاد لتكون أكثر جدية مع الدول المعنية.

وفي هذا السياق، فإن اللجنة هي التي تحضر التقارير الدولية المتعلقة بالدول السبعة (أوكرانيا، مولدوفا، الأردن، إسرائيل، فلسطين، تونس، والمغرب) سنة 2004 بالإضافة إلى خطط عملها، قد تم مناقشتها وتم اعتمادها رسمياً 2005، وبطريقة مماثلة فقد تم تحضير تقارير لكل من مصر، لبنان، جورجيا، أرمينيا وأذربيجان لسنة 2005 وقد تم اعتماد برامج عملها في نفس السنة.

وقد تم تأهيل أربعة دول أخرى - مبدئياً - من أجل سياسة الجوار الأوروبية، وهي الجزائر، بيلاروسيا، ليبيا وسوريا، ولكن لم يتم اقتراح أي خطط عمل بالنسبة لهذه الدول.

تجدر الإشارة إلى أن خطط العمل قد صممت من أجل الدول المشاركة والتي كان لها سابقاً علاقات مع دول الاتحاد الأوروبي، في إطار علاقات ال **AAS** (مع دول البحر الأبيض المتوسط) أو علاقات ال **WNIS** أو ال **PCA**. يعني كل ذلك، بأن خطط العمل ليس لها أساس تعاقدية مشكل، بل عوضاً

¹ European Commission Communication, **Wider Europe - Neighbourhood: A New Framework for Relations with our Eastern and Southern Neighbours**, p. 16.

² European Commission Communication, "The Commission Proposals for Action Plans under the European Neighbourhood Policy" COM(2004)795 final, Brussels, 9 December 2004, p. 3.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

عن ذلك، فقد تم تأسيسها على شكل العلاقات الأوروبية الثنائية مع دول سياسة الجوار الأوروبية المعنية.

وإضافة إلى ذلك، فإن خطط العمل يتم رصدها داخل هيكل المؤسسات المتواجدة حالياً والتابعة للجمعيات واتفاقيات التعاون (الجمعيات أو مجالس التعاون، اللجان واللجان الفرعية).

كما يتم توفير الدعم المالي المقدم للدول الشريكة في سياسة الجوار الأوروبية من خلال سياسة شراكة واحدة، وهذا منذ 2007 والتي تم ذكر خصوصياتها في الفروع السابقة.

الفرع الأول: محتوى خطط العمل:

على الرغم من أن خطط العمل تتشابه في خصائصها الأساسية إلا أن لكل دولة خطة عمل خاصة بها، والتي من خلالها يقوم الاتحاد بالتفاوض، وتحديد خطة عمل مشتركة فيما يخص الإصلاحات السياسية والاقتصادية على المدى القصير والمتوسط (ما بين ثلاث 3 وخمس 5 سنوات).

تعمل خطط العمل على تحديد العديد من الأولويات الأساسية، كما تتضمن على مجموعة واسعة من المواضيع في صورة:¹

- الحوارات السياسية والإصلاح.
- التنمية والتعاون الاقتصادي والاجتماعي.
- المواضيع المتعلقة بالتجارة، السوق والإصلاح التنظيمي.
- التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية.
- التعاون في قطاعات كالنقل، الطاقة، البيئة، البحث والتنمية.
- الأبعاد القاعدية الأساسية (بما ذلك الاتصالات بين الشعوب، المجمع المدني، التعليم والصحة العمومية).

كما هو موضح سابقاً، فإن مجال خطط العمل، يتضمن كلا من الأهداف السياسية والاقتصادية ومن ثم فإنه يتوجب على اللجنة من أجل رصد تقدم الشركاء التنسيق ليس فقط مع شركاء سياسة الجوار الأوروبية و لكن أيضاً مع الدول الأعضاء ضمن السياسة المشتركة للدفاع والأمن و تبقى كل

¹ Action Plans are available at <http://ec.europa.eu/world/enp/documents_en.htm>

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

من معايير الأطر الزمنية و الرقابة كأسس يمكن إضافتها من أجل إنجاز خطط العمل في إطار سياسة التحفيز الأوروبية ، وبهذه الطريقة فقط يمكن للاتحاد الأوروبي أن يضع القيم و المقاييس ذات الأهداف التقليدية و الأولويات الدقيقة و التي وجب على الدول المجاورة الاعتماد عليها¹.

ومؤخرا، فقد ظهرت 5 خطط عمل صالحة لمدة سنة، والتي تشكل نوعان من " قوائم التحقق" من مراحل الإصلاح السياسية، القانونية والاقتصادية والتي تحدها الدول بمزيد من الدقة، بما في ذلك الجداول الزمنية المناسبة وفقا لأولوياتها السياسية².

وتجدر الإشارة إلى أن خطط العمل تمنح صفقات في مقابل التقدم في الأولويات المشتركة نحو إصلاحات سياسية واقتصادية، وكذا تقديم الوعود للدول المجاورة بالاستفادة من المزيد من التكامل الاقتصادي والسياسي³.

وهذا في الوقت نفسه، يزود خطة العمل بمفهوم متعلق بالمستقبل، وهو إمكانية تجاوز اتفاقية الشراكة (AA) واتفاقيات الشراكة والتعاون (PCA)⁴.

تعد خطة العمل الحالية جديدة مقارنة مع الممارسة السابقة للتعاون الثنائي⁵. نتيجة أنها توفر وسيلة شاملة من أجل توحيد التشريعات، كما أن نطاقها لا يشمل فقط المجالات الاقتصادية والمالية، ولكن أيضا القضايا السياسية، بدءا من الممارسات الانتخابية إلى حرية التجمعات والإعلام، وكذا الاحترام المطلق لسيادة القانون ولذلك، فإن هذه الحكومات، والتي ترغب في إطلاق عملية إصلاح داخلي، قد تجد خطط العمل كأداة مفيدة لا غنى عنها لدعم أساسها والتي من شأنها أن تساعد على تشجيع دول الاتحاد.

¹ Karen Smith, "The Outsiders: The European Neighbourhood Policy", p. 763.

² Action Plans are available at <http://ec.europa.eu/world/enp/documents_en.htm>

³ Dov Lynch, "The European Neighbourhood Policy", p. 4.

⁴ Ibid, p.5.

⁵ Fraser Cameron and Eberhard Rhein, "Promoting Political and Economic Reform in the Mediterranean and Middle East", *EPC Issue Paper* No. 33, 18 May 2005, p.7.

الفرع الثاني: المبادئ الأساسية لخطط العمل:

تبنى خطط العمل على أربعة (4) مبادئ: مبدأ الاختلاف (التمايز) - مبدأ الثنائية - المبدأ التقدمي والملكية المشتركة.

إن مبدأ التمايز يعني أن خطط العمل مصممة وفقا لاحتياجات الفرد والظروف الخاصة بكل بلد شريك في سياسة الجوار الأوروبية. كما و يختلف مدى تركيز ومستوى طموح أو تطلعات العلاقات مع كل شريك في سياسة الجوار الأوروبية، مما يعكس درجة تشارك القيم، الحالة الراهنة للعلاقات مع كل دولة، احتياجاتها وقدراتها، فضلا عن المصالح المشتركة¹.

مما يعني أن سياسة الجوار الأوروبية لا تشكل نوعا أو حجما واحدا يناسب جميع السياسات ويرجع ذلك إلى عدم تجانس الدول الشريكة.

وفي الواقع، تختلف خطط العمل فيما يتعلق بالموقع الجغرافي للبلد الشريك، الوضع السياسي والاقتصادي، العلاقات مع الاتحاد، برامج الإصلاح، الاحتياجات والقدرات، فضلا عن المصالح المتبادلة والأهداف المتصورة في سياق سياسة الجوار الأوروبية.

وفي حالة أوكرانيا، على سبيل المثال، هناك ما يقارب 300 أولوية، في حين أن هناك ما يقارب 100 أولوية في حالة السلطة الفلسطينية عبر مجموعة واسعة من قضايا التعاون السياسي لتنفيذ تشريعات السوق الموحدة.

في حين أن خطط العمل هي مصممة خصيصا لتفي بالشروط المحددة للشركاء وهي أيضا مترابطة ومكملة لغيرها من العمليات كالشراكة لأوروبية المتوسطة.

وعلاوة على ذلك، يؤكد الاتحاد على أنه ينبغي في الوقت نفسه، أن يبنى الاختلاف على أساس التزام واضح بالقيم المشتركة، وأن تكون متوافقة مع منهج إقليمي متماسك، لاسيما أن المزيد من التعاون الإقليمي يمكن أن يحقق فوائد واضحة².

¹ European Commission Communication, "The Commission Proposals for Action Plans under the European Neighbourhood Policy", p.3.

² European Commission Communication, "European Neighbourhood Policy Strategy Paper", p.8.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

بالرغم من توجه الاتحاد الأوروبي إلى وضع كل الدول الجوارية الجنوبية والشرقية داخل إطار موحد والذي أصبح يعرف بسياسة الجوار الأوروبية، إلا أن الاتحاد الأوروبي يتوجه إلى التعامل مع هذه الدول بطريقة متميزة بين كل دولة جوارية على حدى وفقا لاحتياجاتها، الوضعية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية المميزة لها وحسب رغبة الدولة الشريكة في الانضمام إلى مفهوم سياسة الجوار الأوروبية العام ولكن بميكانيزمات مختلفة.

بغض النظر عن حزمة سياسة الجوار الأوروبية والموجهة لكل الدول الجوارية بدون استثناء، ضمن إطار البعد التعددي لسياسة الجوار والقائمة كما ذكر سابقا على حزمة المشروع الأوروبي والمتمثلة في ترقية الديمقراطية والقانون، حقوق الانسان، السلام، الاندماج الاقتصادي وتدعيم التعاون البين إقليمي. يلعب مفهوم التمايز دورا مهما في إطار سياسة الجوار الأوروبية والتي تضمن الجاذبية، المرونة والانسيابية اللازمة لتحركات الاتحاد الأوروبي على مستوى السياسة الخارجية المشتركة، من خلال التأسيس لعلاقات ثنائية مع كل دولة شريكة انطلاقا من تحديد أولويات هذه الدول الشريكة وأهدافها، ووفقا لمحددات خاصة يحددها الاتحاد الأوروبي.

حيث تشير المفاوضات الأوروبية إلى كون خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية و التي سنراها لاحقا من خلال العنصر التالي ، تقوم بالدرجة الأولى على مجموعة من القواعد المشتركة ، و لكنها " خطط العمل" ستكون حتما متميزة عن بعضها البعض بطريقة تعبر فيها عن وضعية و طبيعة العلاقات الثنائية التي تربط الإتحاد الأوروبي بكل دولة شريكة على حدى ، بحيث أن صياغة خطط العمل الجوارية يجب أن تقوم على الأخذ بعين الاعتبار أولويات الدولة الجوارية و أهدافها الخاصة ، الأمر الذي يقود حتما إلى صياغة خطط عمل متميزة و خاصة بكل دولة جوارية على حدى.

أما بخصوص المبدأ الثاني، القائم على مفهوم النزعة الثنائية، باعتباره أمرا حيويا في مسار السياسة؛ بحيث يتعذر تأسيس سياسة الجوار الأوروبية كسياسة واحدة لتلك الدول المختلفة مثل: المغرب، روسيا، ليبيا وروسيا البيضاء.¹ بدون قيام مبدأ الثنائية.

¹ Attina, "European Neighbourhood Policy and the Building of Security around Europe", p.16.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

يمنح مبدأ الثنائية الاتحاد الأوروبي فرصة التعامل مع الشركاء بطريقة ثنائية بغية التمييز بين الأولويات الفردية والمصالح المشتركة لخطط العمل وفي هذا الإطار، فإن كل دولة مجاورة تفاوض بصفة منفصلة مع اللجنة حول تفاصيل خطط عملها وتنفيذ البرامج المتفق عليها في عملية التكيف الثنائية مع قواعد الاتحاد الأوروبي.¹ وهي نقطة الربط الأساسية بين مبدأ الثنائية ومبدأ التمايز (الاختلاف)، فهذا الأخير يبنى على المبدأ السابق في مرحلة إعداد خطة العمل.

وبعبارة أخرى، فإن مبدأ الاختلاف يظهر نتيجة سلسلة من العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وكل من شركاء سياسة الاتحاد الأوروبي، مع لجنة لتقييم منتظم لمستوى التقدم (التطور) وتقديم تنازلات في المقابل.²

استنادا إلى ثالث مبادئ خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية والمرتبطة بالمبدأ التقدمي "progressivism" يمكن ملاحظة أن البلدان الشريكة يمكنها أن تمضي سلفا إذا ما استوفت الأولويات في مجالات محددة، ويكافئ مستوى التقدم بمزيد من الحوافز والمزايا على النحو التالي:

"إن خطط العمل تحدد الطريق على مدى السنوات 3 إلى 5 القادمة، ويمكن أن تتكون الخطوة القادمة أثناء التفاوض بشأن اتفاقات الجوار الأوروبية لتحل محل الجيل الحالي من الاتفاقات الثنائية"، وهذا عند تحقق أولويات خطة العمل وإن التقدم المحرز في هذا الطريق يمكن الاتحاد الأوروبي وشركائه من الاتفاق على أهداف طويلة الأجل لمواصلة تطوير العلاقات في السنوات المقبلة.³

إن مبدأ التقدمية يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم "الشرطية" والذي يعتمد على الوفاء بالتزامات الشريك من أجل سيادة القانون الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، الإصلاحات الاقتصادية للسوق الموجهة وأهداف السياسة الخارجية الهامة مثل: مكافحة الإرهاب وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وهكذا يتوقع علاقة أعمق وإحراز تقدم كبير وسوف تكون بمثابة شرط للوفاء بالأهداف المتفق عليها من أجل الإصلاح، ما يعني عدم تقديم مثل هذه الفرص للشركاء في ظل غياب التقدم الذي تحرزه.⁴

¹ William Wallace, "Looking After the Neighbourhood: Responsibilities for the EU-25", p.18.

² Ibid, p.7.

³ European Commission Communication, "European Neighbourhood Policy Strategy Paper", p.5.

⁴ European Commission Communication, "Wider Europe- Neighbourhood: A New Framework for Relations with our Eastern and Southern Neighbours", p. 16.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

إن الشروط المتبعة في سياسة الجوار الأوروبية هي ليست شروط سياسة بل تعد مجموعة معايير إذ يمكن فهمها على أنها : تعريفات واضحة وعامة عن الأعمال والإجراءات الشيء يتوقع الاتحاد الأوروبي تنفيذها من قبل الشركاء.¹

وبناء على ذلك، فإن المعايير السياسية والاقتصادية قد تنفذ وقد يتم اعتمادها إسناداً إلى الأهداف والإصلاحات المنفق عليها، ومن المتوقع أن يساهم "المبدأ التقدمي" في زيادة التعاون الإقليمي بمعنى أنها سوف تتطور وفقاً للنتائج المحققة.²

ويعكس المبدأ الأخير العرض المقدم من الاتحاد والمتعلق بالملكية المشتركة لمؤسسات سياسة الاتحاد الأوروبية وكذا خطط العمل التي تقوم على الوعي بالقيم والمصالح المشتركة.³

وفي هذا الصدد، اعتمدت خطط عمل مشتركة من أجل زيادة الشعور بالملكية لأنه تم التفاوض معها، بدلاً من فرضها من جانب واحد على شركاء سياسة الجوار الأوروبية.⁴ وهذا يعني أن الأولويات والمصالح المتبادلة يتم تحديد مفهومها بالتعاون بين دول الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة.⁵

إن الملكية المشتركة تضمن للدول الشريكة تحقيق الأهداف المحددة في خطط العمل، كما أنها تحده كيفية تقاسم الأعباء والمسؤولية المشتركة لحل المشاكل التي تنشأ أثناء تنفيذ خطط العمل.

مبدأ المشروعية الإيجابية: تحاول سياسة الجوار الأوروبية منذ تكوينها سنة 2003 إلى إظهار الرغبة الأوروبية في تنويع سياساتها مقارنة بالسياسات السابقة من خلال التأسيس لسياسة أوروبية عامة حديثة ومبتكرة اتجاه دول الجوار الجديد.

ولذلك، تذهب سياسة الجوار الأوروبية إلى تكوين والمحافظة على خاصية الاختلاف عن السياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي السابقة، من خلال تثمين وتدعيم مفهوم العلاقات الثنائية والتي تتعدى إلى

¹ Rosa Rossi, "The European Neighbourhood Policy in Perspective", *European Neighbourhood Policy: Political, Economic and Social Issues*, p. 16

² Moschella, "European Union's Regional Approach towards its Neighbours: the European Neighbourhood Policy vis-à-vis Euro-Mediterranean Partnership", p. 64

³ European Commission Communication, "European Neighbourhood Policy Strategy Paper", p.8.

⁴ Landaburu, "From Neighbourhood to Integration Policy: Are There Concrete Alternatives to Enlargement?", p.2.

⁵ European Commission Communication, "European Neighbourhood Policy Strategy Paper", p.8.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

حد بعيد مستويات التعاون التقليدية بين الاتحاد الأوروبي من جهة ودول الجوار الشرقي والجنوبي على حد سواء عبر تضمين مستويات اعتماد اقتصادي وسياسي معتبر قائم على الإصلاحات المقترحة من طرف الاتحاد الأوروبي والمطبقة من طرف دول الجوار. وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة التباينات الجغرافية، الوضعية السياسية والاقتصادية، القدرات والاحتياجات الخاصة التي تميز كل دولة جوارية عن الدول الأخرى، والتي تستلزم تعاملًا أوروبيًا خاصًا بكل دولة جوارية على حدي.

يظهر مبدأ المشروعية الإيجابية مع بدايات سياسة الجوار الأوروبية في حد ذاتها، وذلك من خلال الوثائق الأوروبية الرسمية الأولى المؤسسة لسياسة الجوار الأوروبية الجديدة، والتي تعبر في إطارها العام عن طبيعة التوجه الأوروبي نحو الطبيعة التقدمية كنتيجة للتقدم المحققة من طرف الدول الجوارية؛ حيث أن غياب هذا التقدم سيوقف حتماً أية فرص أوروبية مقدمة ضمن سياسة الجوار الأوروبية.

ففي إطار سياسة الجوار الأوروبية، تتجه المفوضية الأوروبية إلى تحديد المعايير الاقتصادية والسياسية اللازمة، من خلال تحديد مجموعة أهداف معيارية تبرز بالدرجة الأولى أهداف ومراد الاتحاد الأوروبي من الدول الجوارية وبذلك بغية تفعيل سياسة الجوار الأوروبية بطريقة متناسقة وقوية مقارنة بالسياسات الجوارية الأوروبية السابقة.

من ذلك يمكن القول بأن سياسة الجوار الأوروبية، تختلف بطبيعتها عن كونها سياسة خارجية أوروبية كلاسيكية أو تقليدية ذلك أنها تتجه إلى تفعيل الاتحاد الأوروبي خارجياً من خلال مفهوم نقل المعايير الأوروبية المشتركة والمتضمنة ضمن مفهوم المشروع الأوروبي، وتوجهها إلى إلزامية الدول الجوارية باحترام هذه المعايير المرتبطة بمجالات الديمقراطية دولة القانون، حقوق الإنسان كنقطة انطلاق نحو تنمية العلاقات الثنائية بين دول الاتحاد الأوروبي من جهة ودول سياسة الجوار من جهة مقابلة.

و بمنحى تصاعدي تقدمي؛ كلما حققت دولة تقدماً معيناً في مجالات المشروع الأوروبي كلما اتجهت العلاقات الثنائية إلى التطور أكثر، ذلك أن التقدم المحقق من طرف الدول الجوارية في إطار سياسة الجوار الأوروبية سيحدد حتماً مستوى التعاون المستقبلي بطريقة تقدمية و العكس صحيح و لكن بدون طرق عقابية بطبيعة الحال بمعنى استخدام مفهوم " جوزيف ناى" لمفهوم الجزرة دون استعمال مفهوم

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

العصا بطبيعة الحال ، و هو الذي يعرف في مفهوم سياسة الجوار الأوروبية بمفهوم المشروطية الإيجابية كقيمة مضافة لمفهوم سياسة الجوار الأوروبية مقارنة بمفهوم المشروطية الموجودة داخل السياسة الخارجية الأوروبية الكلاسيكية عبر مختلف السياسات الجوارية السابقة و القائمة على مفهومي "العصا والجزرة" على حد سواء .

نفس الشيء يذكر بالنسبة للمستويين السياسي والاقتصادي، أين يتجه الاتحاد الأوروبي إلى الدول الشريكة من خلال مطالبتها بضرورة احترام القواعد الأوروبية المشتركة بهدف تحقيق الدخول إلى السوق الداخلية الأوروبية الموحدة، عبر العلاقات المؤسسية وكذا المرافقة التقنية والمالية الأوروبية. وهنا، تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي يحاول -عبر / خلال سياسة الجوار الأوروبية- الحفاظ على مستويات معينة من التوازن - بخصوص الدول الشريكة- بمعنى أن الاتحاد الأوروبي لا يحاول الدخول والتأثير في الشؤون الداخلية للدول الشريكة - داخل سياسة الجوار - من أجل التوجه نحو الإصلاحات السياسية والاقتصادية والمؤسسية، في الجهة المقابلة للدول الشريكة الحرة في اختيار الموافقة من عدمها بخصوص قبول العلاقات الجديدة المقترحة من طرف الاتحاد الأوروبي وهي المرتبطة مباشرة بمفهوم المشروطية الإيجابية.

الفرع الثالث: تنفيذ رصد ومراقبة خطط العمل:

تبنى سياسة الجوار الأوروبية على الأنظمة القانونية والمؤسسية القائمة (اتفاقيات التعاون، التعاون والشراكة إضافة إلى مسار برشلونة) وكذا إنشاء الأجهزة (الجمعيات أو مجالس التعاون، اللجان واللجان الفرعية) من أجل تنفيذ ومراقبة الجوار .

إن مرحلة تنفيذ خطط العمل هي ضرورية وحيوية على اعتبار أنه في هذه المرحلة يتم تحويل الألفاظ إلى أنشطة، فالأولوية الأساسية في هذه المرحلة هو نشاط الاتحاد بالتعاون مع الدول الشريكة وذلك لدعم جهودهم من أجل الإصلاح، ونظرا للنطاق الواسع لسياسة الجوار الأوروبية، فإن التنفيذ الفعال يتطلب المشاركة النشطة لمعظم فروع اللجنة.¹

¹ European Commission Communication, "Implementing and promoting the European Neighbourhood Policy", SEC(2005)1521Brussels, 22 November 2005, p. 5

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

ومع ذلك، فإنه ليس للاتحاد الأوروبي السيطرة الكبيرة على تنفيذ خطط العمل في البلدان الشريكة ولذلك، فإنه ينبغي أن تقدم العديد من المساعدات التقنية إضافة إلى آليات التوأمة والدعم المالي (على سبيل المثال: الإصلاحات التعليمية) على قدر الإمكان من أجل تنفيذ الإصلاحات الإدارية والتوافق مع الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالممارسة العملية.¹

أما بالنسبة لمرحلة الرصد، فقد أعلن الاتحاد الأوروبي في استراتيجية متعلقة بسياسة الجوار الأوروبية والتي تجري داخل الهيئات المنشأة بموجب الأنظمة السالفة الذكر، أنها توفر الفرصة للجمع بين ممثلين عن الدول الشريكة و الدول الأعضاء، المفوضية الأوروبية و أمانة المجلس : " و ينبغي في هذا الإطار رصد تعزيز الملكية المشتركة بحيث يطلب من الدول الشريكة تقديم معلومات مفصلة كأساس لعملية الرصد المشتركة، و إن تركيز اللجان الفرعية على قضايا محددة فضلا عن الحوارات الاقتصادية التي ستكون جد مفيدة لعملية الرصد".²

بعد عملية الرصد الأولية، توجه اللجنة تقارير دورية عن التقدم المحرز وكذا المجالات التي تحتاج إلى بذل مجهود أكبر مع الأخذ بعين الاعتبار التقييمات التي أجرتها سلطات البلد الشريك، كما تتم مراجعة خطط العمل وتكييفها على ضوء التقدم المحقق من أجل تحقيق أولويات العمل والتي تشكل في الوقت نفسه المعايير لمرجعية.

ويقترح التقرير منتصف المدة التي تعدها اللجنة بمساهمة الممثل الأعلى مختلف الأمور المتعلقة بالتعاون السياسي والتعاون في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة CFSP في ظرف سنتين للموافقة على خطة عمل ، وتقرير آخر في غضون ثلاث (3) سنوات، كما يمكن أن تكون هذه التقارير كأساس للمجلس لتقرير الخطوة التالية في علاقاته التعاقدية مع كل بلد من البلدان الشريكة، ويمكن أن تأخذ شكل اتفاقات، بحيث يكون محتوى هذه التقارير، كما سيتم تحديد نطاقها في ضوء التقدم المحرز مع تحقيق الأولويات المحددة في خطط العمل.³

¹ Cameron and Rhein, "Promoting Political and Economic Reform in the Mediterranean and MiddleEast", p.7.

² European Commission Communication, "European Neighbourhood Policy Strategy Paper", p.10.

³ European Commission Communication, "Commission Proposals for Action Plans under the European Neighbourhood Policy", COM(2004)795 final, 9 December 2004; and "European Neighbourhood Policy Strategy Paper".

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

لن يبقى الإشكال مطروحا في مرحلة التنفيذ والتي تمثل مشكلة نظرا لبعض النقاط الصعبة الواردة في خطط العمل يمكن ذكر البعض منها والمتمثلة في:¹

- تتبع المشكلة الأولى من أنه لم يتم توضيح موعد اتخاذ الدول المجاورة للإجراءات الخاصة بتبني خطط العمل. كما ويتم تحديد مجالات محددة ومحتوى محدد من أجل تعزيز القدرات المؤسسية والإدارية.

- أما المشكلة الثانية، فهي حول عدم تحديد أي فترة زمنية لتحقيق أهداف معينة، فخطط العمل صالحة لمدة 3 سنوات، إلا أنه لم يتم توضيح الأولويات التي يجب أن تحقق في غضون تلك الفترة الزمنية.

لا يعبر ذلك إلا جزء صغيرا من المشاكل العملية، فهناك أيضا أمثلة حول إشكالية الأهداف المحققة، في صورة تحقيق مستوى معين من التقدم مع أوكرانيا بشأن وضع اقتصاد السوق وتسهيل الحصول على التأشيرات وقضايا الطاقة، وإقامة بعثة المساعدة الحدودية على حدود مولدوفا وأوكرانيا، وتوسيع الحوار السياسي مع شركاء البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك وللمرة الأولى إنشاء لجان فرعية من أجل إطلاق مناقشات منتظمة حول الديمقراطية وحقوق الإنسان.²

على الرغم من هذه الانجازات الحالية، إلا أن الجهة الرسمية تمتنع حتى الآن عن تقييم النجاح الشامل لسياسة الجوار الأوروبية. ويرى الاتحاد الأوروبي أنه من المبكر جدا تقديم إجابة واضحة على السؤال التالي: أي البلدان تقدمت أكثر؟ وذلك لأن مستويات وطموحات شركاء سياسة الجوار الأوروبية مختلفة جدا عن بعضها البعض.

على سبيل المثال، لا يمكن مقارنة كل من أوكرانيا والأردن، ويرجع ذلك لخصائصها المتميزة، كما لا يمكن مقارنة الكيان الإسرائيلي مع باقي شركاء سياسة الجوار الأوروبية، باعتباره أكثر تطورا، كما أن لها علاقات أوسع مع الاتحاد الأوروبي.

¹ Karen Smith "The Outsiders: the European Neighbourhood Policy", p. 764.

² CEPS Neighbourhood Watch, *Issue 10*, November 2005, p. 11.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

وفي الجانب الرسمي، فقد أقر الاتحاد الأوروبي أن النجاح يعتمد على القطاع المعني، فمصر مثلا حققت النجاح في قطاع المعلومات (مثل الحكومة)، أما المغرب فقد أحرز تقدما في قطاع النقل (النقل الجوي).

أما أوكرانيا، فقد حققت خطة عملها تحسنا في مجال النظام القضائي، وزيادة حرية وسائل الإعلام، تحقيق انتخابات حرة وناجحة، أما خطة عمل الأردن فكانت ناجحة في المجالات الأخرى ذات الأولوية للإصلاح مثل: إدارة المالية العامة، حقوق الإنسان، النقل، التعليم والبيئة.

وعلاوة على ذلك يرى الاتحاد الأوروبي أنه من الصعب قياس التقدم السياسي في حين أن المغرب أنشأ لجنة فرعية في مجال حقوق الإنسان في إطار خطة العمل، إلا أن هناك البعض من بلدان البحر الأبيض المتوسط لا تريد حتى سماع كلمة حقوق الإنسان. على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي لم يقدّم عمدا بمقارنة تقدم شركاء سياسة الجوار الأوروبية، إلا أن دول الاتحاد لم تعلن بعد رسميا.

كما ذكر سابقا، فإنه يتم دعم تنفيذ خطط العمل من قبل آلية التوأمة والمساعدة التقنية وتبادل المعلومات وذلك لتقديم المساعدة في العديد من المجالات، فعلى سبيل المثال: فقد تمت عملية التوأمة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، ثم تنفيذ مشاريع التوأمة في عشرة قطاعات مختلف مثل: حماية المستهلك، الجمارك والنقل البحري.

وتقريبا نفس الأمر في الأردن، فقد تم تنفيذ العديد من مشاريع التوأمة في مجالات الأمن، الجمارك والسياسة التجارية إلى جانب مشاركتها النشطة في مجال المساعدة التقنية وتبادل المعلومات.

وقبل اختتام هذا الجزء تجدر الإشارة على أن الوقت لا يزال مبكرا لتقييم مدى نجاح أو الفشل الكلي لخطط العمل، وهذا ناتج أساسا عن حقيقة أن التعلم والتنشئة الاجتماعية تلعب دورا هاما في مرحلة التنفيذ. التي تتطلب بدورها المساعدة الكاملة من الاتحاد الأوروبي لتلك البلدان الشريكة التي لديها الإرادة السياسية للانخراط في عملية الإصلاح الداخلي، ولاحقا قد يتبع الآخرون حذوها عندما يدركون

فوائد الإصلاح.¹

¹ Cameron and Rhein, "Promoting Political and Economic Reform in the Mediterranean and Middle East", p. 8.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

و لقد تم وضع الإطار السياسي لسياسة الجوار الأوروبية وتنفيذ أبعادها في الفصل الحالي وإن النقطة الأكثر أهمية فيها يتعلق بالنطاق الجغرافي لهذه السياسة هو انعدام الشركاء ما يشكل تحديا كبير لسياسة الجوار الأوروبية في الجمع بين تنوع واسع من البلدان الشريكة في إطار سياسة عامة واحدة، وهذا بدوره يؤدي إلى اختلافات كبيرة في تطلعات ومصالح البلدان الشريكة والتي تؤثر على تنفيذ هذه السياسة.

بعد تحليل أهداف السياسة، فإنه من الواضح أن دول الاتحاد قد حددت أهدافا طموحة يصعب أن تتحقق من خلال الحوافز التي تقدم في الوقت الراهن، ومن المفهوم أن الحوافز لا ترقى إلى تعزيز التحولات والسياسة للبلدان الشريكة، والتي تم الإعلان عنها كواحد من الأهداف الرئيسية لسياسة الجوار الأوروبية.

هذا يصبح أكثر وضوحا في الجزء الموالي والذي يتناول تأثير مشروطية الشراكة على نتائج السياسة، في حين أن سياسة الجوار الأوروبية تعتمد على النوع التقليدي لمبدأ المشروطية. من أجل تعزيز الإصلاحات في البلدان الشريكة.

إن هدف الاتحاد الأوروبي حول فكرة الشراكة بدلا من العضوية يقلل من نفوذ هذه السياسة، لذلك لا يتوقع الكثير من العلماء نتائج ثابتة على أرض الواقع من سياسة الجوار الأوروبية بسبب تمسكها بشروط الشراكة المذكورة سابقا.

المبحث الثالث: سياسة الجوار الأوروبية: نحو إعادة بناء وتفعيل العمل الخارجي الأوروبي المشترك:

المطلب الأول: أثر سياسة الجوار الأوروبية على السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة:

من المؤكد أن توجهات سياسة الجوار الأوروبية والتي ترمي في محتواها الأولي على حد تعبير خافيير سولانا بكل شيء عدا المؤسسات مع الدول الجوارية توجي إلى توجه الاتحاد الأوروبي نحو مفهوم العمل الأوروبي الخارجي، و الذي يدفعنا إلى عدم القدرة على فصل مفهوم سياسة الجوار الأوروبية عن مفهوم السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة، حيث أن سياسة الجوار و إن كانت تسميتها توجي

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

بالتوجه إلى سياسة مختلفة كلية عن السياسة الخارجية المشتركة أو حتى بالنسبة للسياسات الجوارية الأوروبية السابقة، إلا أنها تعتبر ميكانيزما إضافيا يهدف إلى تفعيل السياسة الخارجية المشتركة وهو الموضوع الذي يمكن التفصيل فيه من خلال التطرق إلى كل من:

الفرع الأول: مكانة سياسة الجوار الأوروبية في الهيكل المؤسسي الخارجي للاتحاد الأوروبي:

في هذا الصدد، ننطلق في التعامل مع موضوع تحليل سياسة الجوار الأوروبية وفقا لطريقة تناسبها مع الهيكل المؤسسي للاتحاد الأوروبي؛ حيث يمكن النظر لسياسة الجوار الأوروبية في مستوى أول كدعامة أساسية لتفعيل موضوع السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة باعتبارها فرصة أمام اللجنة الأوروبية لمواصلة دورها في السياسة الخارجية والتي تم اكتسابها في إطار عملية التوسع، وهو ما يمكن اعتباره بمثابة الركن الأول لهيكل الاتحاد الأوروبي.

أما على المستوى الثاني، وبالنظر إلى أن الاتحاد الأوروبي يهدف إلى تطوير سياسة خارجية متماسكة ونشطة موجهة إلى البلدان الواقعة على التخوم الجغرافية المباشرة لحدود الاتحاد، يمكن بطبيعة الحال تصور سياسة الجوار الأوروبية كجزء من السياسة الأمنية والخارجية الأوروبية المشتركة.

في مقابل ذلك، وبخصوص المستوى الثالث، فمتغير إدراج قضايا إدارة الحدود في إطار سياسة الجوار الأوروبية، خصوصا على طول الحدود البرية مع الدول الأوروبية الشرقية والحدود البحرية مع دول البحر الأبيض المتوسط، يمكن التماسه من خلال مخططات عمل سياسة الجوار الأوروبية، أين يتم إدراج فصل واحد على الأقل داخل الخطط للتعامل مع قضايا العدالة والمسائل الداخلية بما في ذلك تدريب الشرطة وتطوير الهيئات القضائية، والأهم من ذلك التطرق للهجرة القانونية وغير القانونية. وعلى هذا الأساس، تتطلب سياسة الجوار الأوروبية إجراءات خاصة من أجل إدارة الأزمات، فالركيزة الأولى تتعلق بإدارة الحدود وقضايا الهجرة، أما الركيزة الثانية فتتعلق بالمساعدات المالية والتعاون السياسي والاقتصادي. ويعكس هذا النهج مدى استيعاب الاتحاد الأوروبي للمبادرات السياسية الخارجية التي تربط الحكومات الدولية.

الفرع الثاني: دور سياسة الجوار الأوروبية في تحقيق مصالح الاتحاد الأوروبي:

اعتبارا إلى موجات التوسع الأوروبية المتعاقبة، لم تجد دول الاتحاد نفسها على جوار مع دول جديدة فقط، ولكنها أصبحت أيضا أكبر من حيث عدد السكان و الأقاليم، الأمر الذي سينعكس حتما على فعالية السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة و تحليلها وفقا لمفهوم رهاب التوسع المذكور سابقا، و كعامل ناجح أولي، استطاع الاتحاد الأوروبي السيطرة على تحولات بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، والتي أبرزت بشكل أو بآخر فعالية سياسة الجوار الأوروبية في تحقيق مصالح الاتحاد الأوروبي عموما خاصة تجاه دول الجوار الجديد؛ حيث أوضح ديل سارتو **del sarto** في هذا الصدد أنه: " في مجال السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة، أدى التوسع إلى زيادة الوزن في السياسة العالمية للاتحاد الأوروبي، عن طريق إعادة تقييم العلاقات مع الدول المجاورة القديمة و الجديدة، و تتمثل إعادة تقييم الاتحاد الأوروبي لمكانة وقدرات الدول في النية الواضحة للاتحاد الأوروبي في ممارسة سلطتها من خلال انتهاج معايير مختلفة، كمبدأ المشروعية الإيجابية، و انتهاج زيادة أكثر حزما على الدول المجاورة لها" ¹ وهي المحددات التي تدفع بالاتحاد الأوروبي إلى الظهور كفاعل دولي استراتيجي، من خلال القيام بتحديد المصالح الاستراتيجية لهذه الدول ومتابعتهم من خلال مبادرة سياسة حازمة و شاملة في إطار سياسة الجوار الأوروبية.

وفي السعي لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة عموما، ميز **Arnold woofers** بين نوعين أساسيين من الأهداف: أهداف الامتلاك وأهداف الوسط:

تتعلق أهداف الامتلاك بالدفاع عن مصالح السياسة الخارجية الأوروبية وكذا الحرص والعمل على تقدمها. من ناحية أخرى، ترتبط أهداف الوسط ارتباطا وثيقا مع التغيير في النظام الدولي، وتشمل عدة أمور، كتعزيز القانون الدولي والمنظمات المتعددة الأطراف، ومعالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للصراعات، ومكافحة تجارة المخدرات والتصدي لانتشار الأوبئة.²

تتوجه الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بالدرجة الأولى نحو مفهوم أهداف الوسط حيث استمر هذا النهج في الوجود فترة من الزمن ضمن سياسة الجوار الأوروبية. كما تضمنت سياسة

¹ Del Sarto, op.cit., p.12.

² Adrian Hyde-Price, 'The EU, Power and Coercion: From 'Civilian' to 'Civilizing' Power', *CIDEL Workshop*, Oslo 22-23 October 2004, pp.11-12.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

الجوار، تعريفاً أوسع للأمن، والهدف الرئيسي من ذلك هو معالجة الأسباب الجذرية للصراعات. ومن خلال نفس السياسة، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تشكيل سياقات إقليمية من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية، السياسية والأمنية.

للقيام بذلك، يحاول الاتحاد الأوروبي لعب الدور الأساسي في توفير الأمن، الاستقرار والازدهار من خلال مزيج من الترغيب والإكراه، عبر تبني نموذج أوروبي خاص من الإدارة السياسية والاقتصادية على الدول المجاورة له.¹ انطلاقاً من مجمل وثائق الاتحاد الأوروبي والتي تنص على أهمية التعاون الوثيق مع جيرانها، باعتباره مصلحة مباشرة للاتحاد الأوروبي حتى تكون قادرة على توفير الأمن والرفاهية لمواطنيها في المستقبل. باعتبار مسألة التعاون والرقابة الفعالة للحدود كمصلحة مشتركة.

انطلاقاً من التحديات الأوروبية في المحاولة للحد من الفقر، الحكم الشمولي في بعض أنظمة دول الجوار الأوروبي، الصراعات على طول الحدود الأوروبية الخارجية، تنص الوثائق² على أنه للاتحاد الأوروبي مصلحة في جعل هذه التحديات كأهداف سياسية، وتبنى على مفهوم المصلحة الأوروبية في دول الجوار باعتبارها سياسة لتعزيز مصلحة الأوروبيين وكذا الحث على الإصلاح في البلدان المجاورة القريبة.³

بناء على ذلك، وكما ذكر سابقاً، تخلق سياسة الجوار الأوروبية مطالب قوية بشأن تعزيز قيم الاتحاد، حيث نشأت سياسة الجوار الأوروبية مبدئياً من أجل ضمان الإمدادات الطاقوية من البلدان المجاورة وفيما يتعلق بحركة الأشخاص، فإن الاتحاد الأوروبي اتخذ نهج الحماية بدلاً من النهج التعاوني الموجود بالنسبة لمسألة الطاقة عموماً.

تنص خطط العمل على ضرورة إقامة حوار بناء حول تسهيل التأشيرات بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة، وهنا يتجلى تبني مبدأ الحماية في إصرار الاتحاد الأوروبي على الدول المجاورة من

¹ Adrian Hyde-Price, op.cit., p.11.

² Commission, Wider Europe..., op.cit., p.3-11.

³ Bennita Ferrero-Waldner, The European Neighborhood Policy: the EU's Newest Foreign Policy Instrument', *European Foreign Affairs Review*, Vol.11, 2006, p.140.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

أجل توقيع اتفاقيات إعادة القبول، وتحسين مرافق الحدود حيث تعتبر من أولويات خطط عمل سياسة الجوار.

من الواضح أن الاتحاد الأوروبي قد وضع مصالحه في الدول المجاورة والعمل على متابعة هذه المصالح وأهدافها والمتمثلة في الحفاظ على القيم المشتركة ومصالح دول الاتحاد الأساسية، وتعزيز الأمن والسلم الدوليين، و تعزيز التعاون الدولي، بالإضافة الى تطوير وتوطيد مبدأ الديمقراطية وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وكما هو واضح، فإنه من أجل توفير الاتساق في إطار سياسة الجوار الأوروبية، فإن أهدافها يمكن أن تطبق بدون أية صعوبات على السياسات الوطنية.¹

إن أدوات أو أطر العمل ترجع إلى الاتفاقات التعاونية، الجمعيات والشراكة، أما الأدوات القسرية، فتشمل كل من أدوات الإكراه الاقتصادية.² بالنسبة للأدوات التنظيمية فهي الإجراءات التي اتخذتها اللجنة من أجل وقف التجارة غير العادلة. وكما تم الإشارة إليه سابقا، فإن استعمال نظام المكافآت والحوافز أو مبدأ الشرطة كأداة للضغط على الدول الشريكة، يشكل منطق مبدأ الشرطة ضمن سياسة الجوار الأوروبية.

إن المساعدات الإضافية في إطار السياسة الجديدة لها علاقة بالتطور الذي أحرزته تلك الدول في المجالات التي تم تحديدها في برنامج العمل. إلا أن الاتحاد الأوروبي قد وضع قيودا كبيرة في الواقع، فعلى سبيل المثال: فإن معونات الاتحاد الأوروبي لم توزع لارتباطها القوي بالتقدم الديمقراطي وذلك لاعتبارات استراتيجية لبعض الدول الأعضاء.³

الفرع الثالث: سياسة الجوار الأوروبية كجزء من الاستراتيجية الأوروبية للأمن:

تدفع حالة القلق والمخاوف العامة بخصوص ضمان فضاء مستقر على طول حدود الاتحاد الأوروبي إجمالا إلى تبني موقف أو وضعية مشتركة تجاه مختلف مستويات التهديدات الخارجية والقادمة من

¹ Christopher Hill and Michael Smith, *International Relations and the European Union*, (New York: Oxford Press, 2005), p.107.

² Brian White, *Understanding European Foreign Policy*, (New York: Palgrave, 2001), p.56.

³ Richard Youngs, 'Democracy Promotion: The Case of European Union Strategy', *CEPS Working Paper*, No. 167, October 2001, p.26.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

منطقة الجوار المقرب. وعلى هذا الأساس، كان ميلاد سياسة الجوار الأوروبية انطلاقا من وثيقة" أوروبا آمنة في عالم أفضل" والتي تطرح بصراحة المسألة الأمنية الأوروبية كدليل على ارتباط سياسة الجوار الأوروبية ارتباطا وثيقا بمسألة الأمن الأوروبي إجمالاً¹. وتعبيرا عن البعد الأمني في صياغة سياسة الجوار الأوروبية؛ حيث أدى توسع الاتحاد الأوروبي سنة 2004 إلى مضاعفة القلق الأوروبي بشأن الدول الجوارية الجديدة والتي تعاني في مجملها من مجموعة نزاعات خطيرة، بغض النظر عن طبيعتها الجامدة أو المفعلة، والتي من شأنها أن تنتج بصورة أو بأخرى مستويات مرتفعة من التهديدات اللاتماثلية في صورة الجريمة المنظمة وصولا إلى مفهوم المجتمعات والدول الفاشلة أو المتهالكة على طول الجوار الأوروبي.

من ذلك، فتجنب خلق خطوط انقسامات أوروبية جديدة - كما تم ذكره خلال بدايات الفصل الأول- زاد من تعقيد مسألة أو حتى مهمة الاتحاد الأوروبي في مجال الحفاظ على التوازن الداخلي الأوروبي من جهة، فضلا عن مفهوم الاستقرار الجوّاري من جهة مقابلة. أين تجدر الإشارة إلى طبيعة توجهات سياسة الجوار الأوروبية ذات الطبيعة الاقتصادية بالدرجة الأولى من خلال مفهوم فتح الأسواق، الحريات الأربع وغيرها، والذي لن يكتمل دون العودة إلى إدراك البعد الأمني وعلاقاته بتطوير الشق الاقتصادي لسياسة الجوار الأوروبية.

من خلال وثيقة المفوضية الأوروبية " أوروبا الموسعة وسياسة الجوار"، تحاول المفوضية الأوروبية التركيز على أهمية المسألة الأمنية داخل أطر سياسة الجوار، والتي تعمل على مواجهة التهديدات المباشرة لمفهوم الرفاه والتنمية الأوروبية في صورة الجريمة المنظمة النزاعات الجامدة أو حتى النزاعات المسلحة². و يقر الاتحاد الأوروبي بأهمية الأولويات التجارية و الاقتصادية للاتحاد الأوروبي ضمن أطر سياسة الجوار الأوروبية العامة، و التي لن تتحقق بعيدا عن مفهوم العامل الأمني في تطور السياسة في حد ذاتها، و لذلك يضع الاتحاد الأوروبي ضمن إطار سياسة الجوار الأوروبية- كلا من البعدين الاقتصادي و الأمني على نفس الدرجة من الأهمية، حيث تذهب المفوضية الأوروبية، عبر نفس الوثيقة إلى تحديد التوجهات الخاصة بسياسة الجوار الأوروبية و التي تذهب في إطارها العام -

¹ Stratégie européenne de sécurité, Une Europe sûre dans un monde meilleur, Bruxelles, 12 décembre 2003.p2

² Communication de la Commission COM (2003) 104 final, Bruxelles, 11.3.2003p1.2

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

إلى جانب تدعيم العلاقات التجارية ، و الدفع بمتطلبات التنمية الاقتصادية لدول الجوار - إلى ترقية مفهومي الأمن والاستقرار باعتبارهما آليتين أساسيتين لضمان السلم و الاستقرار الخاص بالاتحاد الأوروبي عبر تحقيق نفس المتغيرات بالنسبة للدول الجوارية استنادا على مبدأ رومانو برودي مساعدة أنفسنا من خلال مساعدة جيراننا. ما يعني تركيز الاتحاد الأوروبي الاهتمام على مساهمة المتغير الأمني لسياسة الجوار الأوروبية كعامل مهم لنجاح السياسة والذي يقود استلزاما إلى استقرار كل المنطقة الأوروبية الجوارية.

لا يظهر تدعيم البعد أو المتغير الأمني من خلال سياسة الجوار الأوروبية صدفة، فالعودة إلى الاستراتيجية الأوروبية للأمن المتبناة من طرف المجلس الأوروبي في 12 ديسمبر 2003 في إطار تحديد تهديدات عالم ما بعد أحداث الـ 11 سبتمبر 2001 وربطها بمخرجات تحديات العلاقات الدولية إجمالا لتلك الفترة ذات الطابع المعولم تدفع بالاتحاد الأوروبي التوجه نحو إجراءات محورية بهدف ضمان الاستقرار والحوكمة على طول الجوار الأوروبي المباشر. لذلك، لا يمكن إغفال مفهوم أمنة الجوار الأوروبي عبر استراتيجية أمنية محددة، في تكوين سياسة الجوار الأوروبية والتي تضع محددات تدعيم الإصلاحات الديمقراطية، مواجهة العنف والجريمة بكل أنواعها ضمن أولويات سياسة الجوار وكذا الاتحاد الأوروبي.

من جهة مقابلة، تستعمل سياسة الجوار الأوروبية - باعتبارها أداة لحل النزاعات الإقليمية الجامدة على طول الجوار الأوروبي - كأداة محورية لتدعيم الإصلاحات الداخلية للدول الجوارية المهتمة بالسياسة، كبديل عن التوجه للتدخل المباشر في هذه النزاعات وفق مبدأ القوة الناعمة تلغي مفهوم التدابير الصلبة لحل القضايا الإقليمية في صورة التدخل العسكري... إلخ¹ وهو ما نراه بشيء من التفصيل عند تنمة هذا الفصل. بتعبير آخر، بهدف توجيه الاستراتيجية الأمنية الأوروبية إلى المقاربات غير العسكرية ولكن بالاستناد إلى درجة معينة من التدخل العسكري كتوجه أو حلول ثانوية بطبيعة الحال.

¹ Communication de la Commission COM (2008) 823 final, Partenariat oriental, Bruxelles, 3.12.2008

الفرع الرابع: سياسة الجوار الأوروبية والسياسة الخارجية والأمنية المشتركة:

مع بدايات ظهور سياسة الجوار الأوروبية كمبادرة جديدة للسياسة الخارجية الأوروبية المشتركة، لم يكن الاتحاد الأوروبي يتحدث عن سياسة خارجية موحدة أو واحدة، بل عن إطار سياسات خارجية للدول الأعضاء تكون متوافقة ومتلائمة إلى حد معين مع السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة، و لكن ظروف المتغيرات الدولية السائدة آنذاك - كما تم ذكرها سابقا - تدفع إلى ضرورة البحث عن مكان سياسة الجوار الأوروبية في إطار ما يمكن تسميته بالسياسة الخارجية الأوروبية إجمالاً والتي تتميز مبدئياً بالضعف الناتج عن تأثرها بالتدخل الواسع للدول الأعضاء من جهة، و في مواجهه العقبات المؤسسية المشكلة للاتحاد الأوروبي من جهة مقابلة بالشكل الذي يؤثر حتماً على نضج السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة. وهنا تظهر سياسة الجوار الأوروبية بهدف تدعيم مفهوم الهوية الخارجية الأوروبية بالدرجة الأولى، ولكن هل يعني ذلك تواجد سياستين خارجيتين أوروبيتين؟ وما هي طبيعة الاتصال أو الانفصال بينهما؟

يشكل ظهور سياسة الجوار الأوروبية الإطار الأولي الكامل لسياسة خارجية خاصة بالاتحاد الأوروبي، ما يعني التراجع نسبياً عن التعامل وفقاً للأطر التقليدية الخاصة بالسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، حيث أن ظهور تهديدات أمنية جديدة على طول الحدود الأوروبية الخارجية، و العمل على تأمين التفاعلات السياسية الأوروبية، تفرض على الاتحاد الأوروبي نوعاً من الضغط لتكوين سياسة خارجية وأمنية أكثر قوة وفعالية دون إهمال مبدأ التعاون الوظيفي باعتباره دعامة أساسية لتكوين الاتحاد الأوروبي من جهة خاصة عند الحديث عن مفهوم التوسع كأنجح سياسة خارجية كما تم التطرق إليه سابقاً.

من المؤكد أن أولويات الإصلاحات المؤسسية والاجتماعية داخل دول الجوار الأوروبي تكون غير مكتملة وغير ناجحة دون التطرق لمسألة تدعيم البعد أو المتغير الأمني داخل هذه الدول الجوارية. ولكن في المقابل، لا يمكن لسياسة الجوار الأوروبية أن تتكون وفق مبادرة عسكرية بشكل حصري تذهب إلى دعم التدخلات العسكرية لضمان أمن القارة الأوروبية، وأن تذهب إلى تصحيح مفهوم رد الفعل الفردي الأوروبي إن صح التعبير الخاص بسياسات التوسع المطبقة على الدول الهامشية الأعضاء داخل الاتحاد الأوروبي.

خلاصة ذلك تذهب إلى حتمية تواجد كل من سياسة الجوار الأوروبية من جهة والسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة PESC من جهة أخرى، ومرد ذلك حالة التقاطع الكبير بين السياستين خاصة من الجانب العملي والتطبيقي في إطار مواجهة التهديدات الأمنية الأوروبية بشكل مباشر¹؛ فكلا السياستين تظهران في أول الأمر على أنهما سياستين جد مختلفتين عن بعضهما البعض سواء من جانب التأسيسي لهما أو حتى من الجانب التطبيقي. مع التأكيد على ظهور سياسة الجوار الأوروبية، والتي تعبر عن انطلاق تطبيق الإصلاحات ذات الطابع الأمني المقترحة بالنسبة لمناطق الجوار الأوروبي المقرب، وكل ذلك يفهم في ظل عجز الاتحاد الأوروبي في وقت معين عن تعزيز وضممان الحضور الأوروبي القوي والفعال في المناطق الجوارية الأوروبية المقربة. حيث قدمت سياسة الجوار الأوروبية بطريقة أكثر وضوحاً، المنهجيات والوسائل الضرورية والفعالة الداعمة لمسألة الحوار السياسي وتحقيق الإصلاحات الداخلية والتفاهم والتعاون المشترك بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار الأوروبي المقرب، على حساب مفهوم التدخل العسكري أو حتى التوجهات الأوروبية الأحادية المفروضة على دول الجوار عبر السياسات الخارجية الأوروبية التقليدية.²

المطلب الثاني: سياسة الجوار وتحديات الاتحاد الأوروبي في إقامة هوية أوروبية فعالة:

بعد تحديد أهمية موضوع سياسة الجوار الأوروبية وارتباطه بمفهوم السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، وذكر أسباب ذلك، تستدعي طبيعة الموضوع توضيح أثر سياسة الجوار الأوروبية على الهوية الدولية للاتحاد الأوروبي، حيث تشمل هذه الأخيرة تميز الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية وكقوة عسكرية وحتى كقوة معيارية.

¹ Union européenne (2003), Une Europe sûre dans un monde meilleur. Stratégie européenne de sécurité

² Ibid.

في هذا الجزء من الدراسة، واستنادا إلى أعمال " **Adrian Hyde Price** " يمكن القول إن الاتحاد الأوروبي وعبر سياسة الجوار الأوروبية قد تحول إلى قوة إقليمية مهيمنة على الدول المجاورة¹، وذلك من خلال:

الفرع الأول: مفهوم الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية:

استعمل مصطلح السلطة المدنية، لأول مرة في اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية لوصف التناقض بين القوة الاقتصادية واستقلالها السياسي المحدود.² ولكن ارتبط مفهوم نموذج السلطة المدنية للاتحاد الأوروبي أساسا بأعمال **François Duchene** في أوائل سنة 1970 من القرن الماضي.³ في وقت تميز فيه السياق الدولي غير المستقر في ذلك الوقت بتزايد المنافسة الضمنية بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة.

ووفقا لذلك، فقد ظهرت عدة تطورات فيما يتعلق بالسياسة الدولية وأهميتها، حيث دفعت هذه التطورات بـ **Duchene** إلى اعتبار هذه الفترة كنقطة تحول، أين كان على الاتحاد الأوروبي أن يقرر السبل التي يجب أن يتخذها حيث عبر عن ثلاث مناهج كان من الممكن إتباعها؛ متمثلة في منهج القوة العظمى، الحياد ومنهج القوة المدنية.⁴ مع تفضيل انتهاج نهج السلطة المدنية، حيث أوضح أن للسلطة المدنية صفتين رئيسيتين أولهما أنها: أكبر من القوة الاقتصادية ولكن أقل من القوات العسكرية. مضيفا إلى أنه في حالة الرابطة الأوروبية الاقتصادية (EEC) آنذاك، فإن ذلك النقص لم يكن نتيجة عدم امتلاك الإمكانيات المادية الأوروبية، بل باعتباره خيارا سياسيا مدروسا. في حين ترتبط الخاصية الثانية بمفهوم النشر الدولي للمعايير المدنية والديمقراطية وإلا فإن السلطة المدنية نفسها تكون ضحية لسياسات القوى الأخرى.⁵ وحتى يكون الاتحاد الأوروبي لاعبا دوليا أكثر فعالية، فإنه يجب أن يكون

¹ Karen Smith, 'Still 'civilian power EU??', p.1., 2004, Available at <http://www.arena.uio.no/cidel/WorkshopOsloSecurity/Smith.pdf>

² Stelios Stavridis, 'Militarizing the EU: The Concept of Civilian Power Europe Revisited', *International Spectator*, Vol.36, No.4, October-December 2001, p.44.

³ Hans-George Erhart, 'What Model for CFSP', *Chaillot Papers*, No.55, October 2002, p.10.

⁴ Francois Duchene, 'the European Community and the Uncertainties of Interdependence' in M. Kohnstamm, W. Hager (eds), *A Nation Writ Large? Foreign Policy Problems before the European Community*, (London: Macmillan, 1972), pp.8-20.

⁵ Duchene, *op. cit.*, pp.19-20.

أكثر تناسقا، ومع ذلك، فإن الهدف ليس أن يحل محل ضمان أمن الولايات المتحدة ولكن من أجل تعزيزه، وذلك للحد من إجراءات الاتحاد السوفياتي ومقاومة الضغوط الأمنية والاقتصادية الأمريكية¹.

لقد شهدت سنة 1990 إعادة إحياء الاهتمام بالدور الدولي للاتحاد الأوروبي بصفة عامة وكذا الجدل المتعلق بالسلطة المدنية على وجه الخصوص. وقد رافق هذا الاهتمام المتزايد لدور السلطة المدنية محاولات لإيجاد تفسير أفضل للغموض الذي يكتنف هذه المسألة.

ويرجع ذلك بصفة جزئية إلى حقيقة أن تفسير **Duchene** يبدو غير كاف². حيث تم إحياء المفهوم من خلال مقالة **Juliet Lodge** حول السلطة المدنية لسنة 1993، وذلك أن مساهمتها كانت مهمة لسببين: السبب الأول، أنها أضافت عنصر التحكم الديمقراطي لهذا المفهوم. أم السبب الثاني، فقد ركزت على مفهوم أوسع للأمن، من خلال إضفاء الوجة الإنساني على الأمن بالإضافة إلى الجوانب العسكرية التقليدية³.

إن تعريف "**Hanns Maull**" للسلطة المدنية - وعلى الرغم من أنه كان يشير على وجه التحديد إلى حالات ألمانيا واليابان - إلا أنها استخدمت بانتظام للإشارة أيضا للاتحاد الأوروبي وبالنسبة ل"**Maull**" فإن السلطة المدنية تعني: ضرورة قبول التعاون مع الآخرين سعيا لتحقيق الأهداف الدولية، وأن التركيز على الأهداف غير العسكرية والاقتصادية بالدرجة الأولى، هو وسيلة لتأمين الأهداف الوطنية، أما القوة العسكرية فهي كأداة تستخدم أساسا للحفاظ كغيرها من وسائل التفاعل الدولي، ولاستعداد الهياكل -الفوق وطنية- لمعالجة القضايا الحرجة للإدارة الدولية⁴.

¹ Hedley Bull, 'Civilian Power Europe: A Contradiction in Terms?', *Journal of Common Market Studies*, Vol.21, 1982.

² Jan Orbie, 'Everything but Arms: A Civilian power Europe at Work', *European Consortium for Political Research Joint Possessions of Workshop*, Uppsala 13th-18th April 2004, p.8.

³ Lodge, J., 'From civilian power to speaking with a common voice: the transition in to a CFSP', *The European Community and the challenges of the Future*, Pinter, 2nd. Ed., 1993, 227.

⁴ Hanns Maull, 'Germany and Japan: The New Civilian Powers', *Foreign Affairs*, Vol 69, No.5, 1990, pp.92-93.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

وفي هذا الصدد، تؤكد **Karen Smith** على أن تعريف **Maul** يركز بالدرجة الأولى على الوسائل المدنية وكيفية استخدامها حيث أضافت كل من مفهوم الغايات والعمليات والتي يمكن من خلالها تشكيل السياسة الخارجية عن طريق القول أن:

"إن تعريف السلطة المدنية يشمل أيضا الغايات التي تحدد الطريقة التي يمكن من خلالها استخدام الوسائل المدنية والعمليات التي يتم من خلالها تكوين السياسة الخارجية"¹.

من ذلك إذا، يمكن استخلاص أربع (4) عناصر أساسية مشكّلة لمفهوم السلطة المدنية متمثلة في: الوسيلة، الغاية، أسلوب الإقناع والرقابة المدنية على السياسة الخارجية.

في مجال السلطة المدنية فإن موضوع مدى توافق مفهوم السلطة المدنية والقدرة الدفاعية يبقى الموضوع الأكثر تداولاً بين العلماء والباحثين. وقد أشار "**Duchene**" سنة 1970 إلى أن فكرة حيالة الأسلحة من أجل الدفاع عن النفس متوافقة مع فكرة أوروبا كسلطة مدنية.²

وأضاف "**Twitchett**" سنة 1970 تعريفاً آخر للسلطة المدنية، حيث أوضح أنها عامل ليس له بعد عسكري. بل له القدرة على التأثير على الجهات الفاعلة الدولية الأخرى من خلال الوسائل الدبلوماسية، الاقتصادية والقانونية. حيث أن السلطة المدنية تركز على محاولة الحد وليس القضاء على استخدام القوة، أي عدم إلغائها كلية.³

أما "**Maul**" وعلى الرغم من كتاباته السابقة، فإنه يرى بأن القوة المدنية الأوروبية لا تبني على أساس عسكري بل تذهب إلى التركيز على مفهوم السياسة الخارجية السلمية.⁴ بالشكل الذي يحفز ويدعم استخدام السلطة المدنية في سبيل حماية وسائل التفاعل الدولي الأخرى.

¹ Karen Smith, *Still a Civilian Power...*, *op. cit.*, p.2.

² Francois Duchene, 'Europe's Role in World Peace', *EI Working Paper*, London, October 2004, p.10.

³ Roy Ginsberg, 'Conceptualizing the European Union as an International Actor: Narrowing the Theoretical Capability-Expectation Gap', *Journal of Common Market Studies*, Vol.37/3, September 1999, p.445.

⁴ Christian W. Burckhardt, 'Why is There a Public Debate about the Idea of a 'Civilian Power Europe'', *EI Working Paper*, London October 2004, p.12.

وبالنسبة له، فإن ما هو مهم في السلطة المدنية هو ما إذا كانت ترمي لأغراض مدنية¹ بدون إلغاء مفهوم وأهمية القوة العسكرية بطبيعة الحال، وهو ما يوضحه "Henrik Larsen" في ذات السياق، حيث أن عملية سان مالو St Malo - جانفي 1998، والتي اقتضت تفعيل السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة والتي تعتبر كنقطة هامة لاكتساب بعد الدفاع المشترك من قبل الاتحاد الأوروبي - لن تؤدي إلى قطيعة تامة مع مفهوم السلطة المدنية السابقة.²

أما "Stelio Stavidis"، فقد خطا خطوة أبعد، حيث أكد على أن أوروبا كقوة عسكرية فهي ليست متوافقة فقط مع أوروبا كقوة مدنية، بل من خلال القوة العسكرية فإن الاتحاد الأوروبي سيصبح في نهاية المطاف قادرا على التصرف كقوة عالمية، والأهم من ذلك اعتبارها كقوة مدنية حقيقية.

واستنادا إلى الجزء الثاني من تعريف "Duchene" ووضع التركيز على الغايات بدلا من الوسائل، فإن استخدام القوة من قبل السلطة المدنية الأوروبية، يمكن أن تكون ضرورية لتعزيز حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية.³ ومن جهة أخرى، هناك آراء أخرى ممن تفسر السلطة المدنية بطرق مختلفة جذريا، فحسبهم فإن السلطة المدنية هي غير العسكرية، بل تشمل أدوات السياسة الاقتصادية، الدبلوماسية، الثقافية واستخدام وسائل الإقناع والتفاوض (أي استعمال أدوات القوة الناعمة في إدارة سياستها الخارجية، بدلا من أساليب القوة الصلبة).⁴

ووفقا لـ KAREN Smith، فإن استخدام الوسائل العسكرية من قبل الاتحاد الأوروبي، هو وضع حد لصورته كقوة مدنية. وخارجيا، سيتم رؤية مثل هذا التطور كخطوة نحو إنشاء قوة عظمى والتي تستخدم الوسائل العسكرية لتحقيق مصالحها الخاصة.⁵

¹ Ibid.

² Henrik Larsen, 'The EU: A Global Military Actor?', Cooperation and Conflict, Vol.37/3, 2002, p.297.

³ Stavridis, Why Militarizing the European Union..., *op. cit.*, p.49.

⁴ Karen Smith, Still Civilian Power..., *op. cit.*, p.1.

⁵ Christian W. Burckhardt, 'Why is There a Public Debate about the Idea of a 'Civilian Power Europe'', *EI Working Paper*, London October 2004, p.12.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

كما وقد أوضحت بأن تطوير البعد العسكري في مجال التكامل الأوروبي، سيجلب فائدة طفيفة – لا تكاد تذكر – مقارنة بالخسارة الكبيرة التي ستحملها¹.

إن تحقيق سلطة مدنية فعالة، من شأنه إكساب أوروبا وعياً أوسع للسياسة الأمنية والتي تؤكد على الجوانب السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، البيئية والأمنية، وكذا معالجة الأسباب الجذرية للصراعات.

ومن ناحية أخرى، فقد أكد كل من **Schorning** " و **Junemann** « بأن تلك الوسائل غير العسكرية لحل النزاعات في الاتحاد الأوروبي والتي لها ميزة نسبية قد تكون مهمة بسبب بناء وصيانة القدرات العسكرية.

وقد انتقد **Jan Zielonho** التمسك بالبعد العسكري، بحجة أنه يضعف الجانب المتميز للهوية المدنية الدولية للاتحاد الأوروبي.²

وفي علاقات السلطة مع غيرها من الجهات الفاعلة يفضل استعمال أدوات الإقناع، المشاركة الإيجابية، التفاوض والتعاون من أجل السعي لتحقيق أهدافها.

ووفقاً لـ **Joseph Nye** فإن " القوة الصلبة " يمكن تلخيصها في سياسة: "العصا والجزرة" وهو ما يشمل ضمناً كل من "الإكراه والإغراء". مما يعني أن السلطة المدنية قد لا تملك أدوات عسكرية، بل يمكن استخدام كل من الوسائل الاقتصادية والدبلوماسية كسياسات للإكراه والإغراء على حد سواء³، أما " القوة الناعمة" من جهة أخرى فهي القدرة على جعل الآخرين يريدون ما تريد.⁴

¹ Karen Smith, 'The End of Civilian Power EU: A Welcome Demise or Cause for Concern?', *The International Spectator*, Vol.35, No.2 April-June 2000, p.28.

² Steliao Stavridis, 'Why the Militarizing of the European Union is Strengthening the Concept of a 'Civilian Power Europe'', *EUI Working Papers*, 2001, p.10.

³ Smith, Karen, 'Still 'civilian power EU?''', p.1., 2004, Available at <http://www.arena.uio.no/cidel/WorkshopOsloSecurity/Smith.pdf>, Accessed on 12 July 2006, p.4.

⁴ Jan Orbie, 'Everything but Arms: A Civilian power Europe at Work', *European Consortium for Political Research Joint Possessions of Workshop*, Uppsala 13th-18th April 2004, p.11.

من هذا المنظور، تعتمد قوة المدنيين على القوة الناعمة، وهذا يعني التعاون مع بلدان العالم الثالث في محاولة الحث على التغييرات الداخلية والخارجية اللازمة، وعمليات الجذب وليس الإكراه والذي يشمل التهديد والعقاب.¹

الفرع الثاني: الإتحاد الأوروبي كقوة معيارية:

حاول **Ian Manners** من ناحية أخرى تصور هوية دولية للإتحاد الأوروبي من خلال التركيز على مفهوم الأثر الفكري للقوة المعيارية.²

هذا لا يعني تجاهل أفكار السلطة المدنية أو العسكرية للإتحاد الأوروبي، ولكن التركيز على ما هو طبيعي في العلاقات الدولية.³ وبالنسبة له، فإن العنصر الرئيسي لأوروبا هو أن الإتحاد الأوروبي موجود بشكل يختلف عن الأشكال السياسية الموجودة من قبل، وأن هذا الاختلاف يهيئها للعمل على أساس معياري.⁴

يقر **Manners** بتواجد خمسة (5) معايير أساسية وأربع (4) ثانوية، والتي من شأنها أن توفر الأسس المعيارية للإتحاد. تحدد المعايير الأساسية في: السلام، الحرية، الديمقراطية، حقوق الإنسان والحرية الأساسية. في حين تعبر المعايير الثانوية عن مفاهيم: التكافل الاجتماعي، مكافحة التمييز، التنمية المستدامة والحكم الرشيد.

وكل ذلك وفقاً لما يربطه **Manners** في فاعلية القوة المعيارية للإتحاد الأوروبي، والتي تُحصر في عوامل ستة (6) تُسهم في نشر هذه المعايير السياسية الدولية الأوروبية والمرتبطة بمفاهيم: الانتقالية، الإعلامية، الإجرائية، النشر العلني.⁵

¹ Karen Smith, *European Union Foreign policy in a Changing World*, (Cambridge: Blackwell Publishing, 2003), p.22.

² Ian Manners, 'Normative Power Europe: A Contradiction in Terms', *Journal of Common Market Studies*, Vol.40, No.2, 2002, p.238.

³ Manners, *op. cit.*, p.239.

⁴ Manners, *op. cit.*, p.242.

⁵ Manners, *op. cit.*, pp.244–245.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

ولهذا فإن المعايير المختلفة والسياسات المختلفة للاتحاد الأوروبي والتي يسعى إلى تحقيقها هو في الحقيقة جزء من إعادة توضيح أو تعريف لما يمكن أن يكون طبيعي في العلاقات الدولية.¹

وفيما يتعلق بالجانب العسكري للاتحاد الأوروبي، يخلص "Manners" إلى أن ذلك لن يؤدي بالضرورة إلى تناقض مفاهيم الاتحاد الأوروبي كقوة معيارية.²

وبالنسبة له، فإن الاتحاد الأوروبي قد اتخذ موقف ضرورة أو أولوية التدخل القوي في عمليات إدارة الأزمات عن طريق المسار المعياري للسلام المستدام من خلال استخدام مجموعة كاملة من الأدوات.³

وعلاوة على ذلك، وبخلاف الطبيعة المتغيرة للاتحاد الأوروبي، فقد خلص "Manners" من خلال طبيعة عمليات حفظ السلام، أنه ليس من الممكن دائماً الفصل بين الأبعاد المدنية والعسكرية.⁴

¹ Manners, *op. cit.*, pp.244–245.

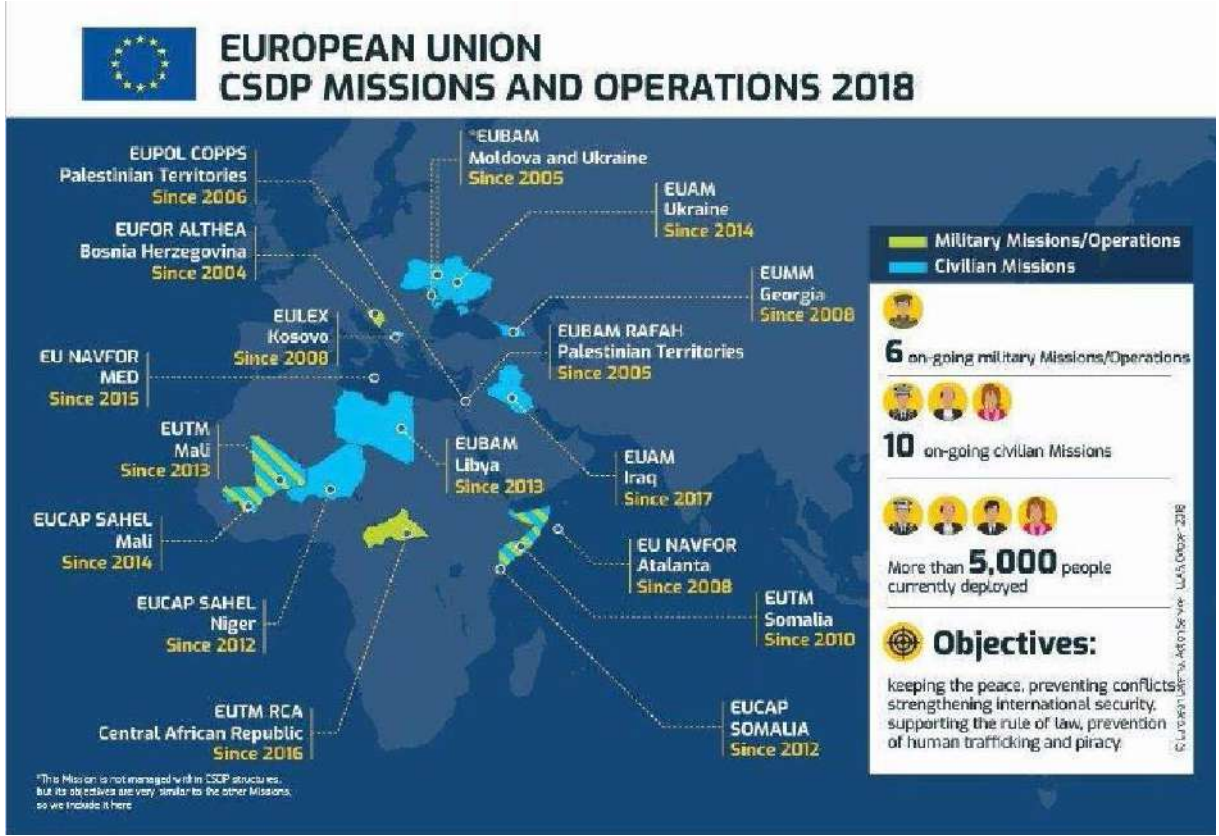
² Ian Manners, 'Normative Power Europe Reconsidered: Beyond the Crossroads', *Journal of European Public Policy*, 2006, p.183.

³ Manners, *Normative Power Europe Reconsidered ...*, *op.cit.*, p.191.

⁴ Ian Manner, 'Normative Power Europe Reconsidered', *CIDEL Workshop*, Oslo , October 2004, p.15-16.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

شكل 2: مجموع عمليات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة - المدنية والعسكرية -



المصدر:

European External Action Service, http://eeas.europa.eu/csdp/missions-and-operations/completed/index_en.htm

الفرع الثالث: سياسة الجوار الأوروبية ومفهوم الهوية الدولية للاتحاد الأوروبي:

إن توضيح معنى الهوية الدولية للاتحاد هو بالضرورة تقييم لنوع الدور الذي اتخذته الاتحاد الأوروبي في سياسة الجوار الأوروبية.

وفيما يتعلق بأثر سياسة الجوار الأوروبية على الهوية الدولية للاتحاد الأوروبي، فإنه يمكن القول أن الاتحاد باعتباره سلطة مدنية ومعيارية، يمكن ملاحظته أيضا ضمن سياسة الجوار الأوروبية. حيث أن وثائق سياسة الجوار الأوروبية كثيرا ما تشير إلى مفهوم القيم المشتركة، ومع ذلك، فإن الفكرة ليست

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

خلق قيم مشتركة مع دول الجوار، بل إن الأساس المنطقي وراء ذلك هو تصدير القيم السياسية والاقتصادية الخاصة بالاتحاد الأوروبي عن طريق الحوافز المادية.

وفي هذا الصدد يقول **Del Sarto**:" أن السلطة المعيارية في هذا المعنى تعتمد على مبدأ ممارسة النفوذ في السياسة العالمية، وتحقيق التغيير السلمي من خلال تصدير المعايير والقيم. ولذلك، وضمن سياسة الجوار الأوروبية، يمكن القول إن دور الاتحاد الأوروبي لا يزال مستمرا في مجال السلطة المعيارية من خلال مفاهيم ومبادئ القيم المشتركة.¹

وإلى حد ما يواصل الاتحاد الأوروبي دوره كسلطة مدنية في إطار سياسة الجوار الأوروبية عن طريق استخدام الأدوات الأولية من أجل الوصول لتحقيق الأهداف المدنية، وهذا يشمل الأسواق المفتوحة، المساعدات المالية والحوارات السياسية.

بالإضافة إلى ذلك، وضمن خطط العمل، فقد تم اقتراح التسويات السلمية للنزاعات والمفاوضات بين الأطراف المتنازعة، حيث أن سياسة الجوار الأوروبية تعكس أيضا خصائص السلطة المدنية.

إن التعاون الدولي والتضامن، تحسين العلاقات الدولية، تعزيز سيادة القانون والمسؤولية تجاه البيئة هي أيضا قضايا تم تناولها ضمن خطط العمل، وكذا ضمن وثائق اللجنة المتعلقة بسياسة الجوار الأوروبية.

وضمن سياسة الجوار الأوروبية، يبدو أن الاتحاد الأوروبي يتبع مبادئ السلطة المدنية أثناء التفاوض مع الدول الشريكة على خطط العمل، ومع ذلك فإن مبادئ الهيكل الرئيسي للسياسة هي غير قابلة للتفاوض.

إن القضايا التي سيتم التفاوض بشأنها مع الشركاء - هي سياسات جاهزة مسبقا، فعادة ما تعكس أولويات الاتحاد في الحضور إلى طاولة المفاوضات دون مشاور مسبق مع الشركاء، ومنه يمكن القول أن الاتحاد الأوروبي يعتمد على سياسة " خذ أو أتركه " **"Take it or leave it"** .

في الواقع، تعكس استراتيجية شراكة الاتحاد الأوروبي ضمن سياسة الجوار الأوروبية المصلحة الذاتية الاقتصادية والجيوسياسية للاتحاد، على الرغم من المعايير والقضايا التي تظهر في الوثائق الرسمية

¹ Del Sarto, *op. cit.*, p.11.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

كحقوق الإنسان، الديمقراطية سيادة القانون والحكم الرشيد، وهذا ما يعكس العلاقة غير المتكافئة مع الدول المجاورة في المراقبة والمتابعة.

إن النقطة المهمة في هذا المجال هو وجود شروط مرفقة، حيث من خلال انتهاكها يمكن للاتحاد الأوروبي أن يمارس هيمنته، فهو على استعداد مستمر لاستخدام القوة من أجل تحقيق أهدافه. حيث أن الاتحاد الأوروبي هو الذي يملئ النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم على جدول أعمال ليبرالي كما هو الحال في عملية التوسع نحو الشرق. وفي هذا السياق يوضح **Grabbe**: "أنه لا مبرر لهذه المطالب سوى أنها تأتي تحت اسم الانضمام للاتحاد الأوروبي".¹ والأمثلة على ذلك يمكن حصرها من خلال إدراج مفهوم ومبدأ المشروطة الإيجابية كنقطة محورية في ضمان سيرورة سياسة الجوار وخطط العمل.

ولذلك، يمكن أن نخلص إلى أن الاتحاد الأوروبي وفي إطار سياسة الجوار الأوروبية يلعب دور المهيمن، وهو الدور الذي تطور مع انضمام الشركاء. وكعنصر فاعل يميل إلى لعب دور المهيمن الإقليمي، فإن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى تحقيق أهداف الوسط بطريقة حازمة، لاسيما بهدف إعادة تشكيل النظام من أجل توفير الأمن وازدهار أعضائها²

بالإضافة إلى ذلك، فإن القوة المهيمنة للاتحاد الأوروبي تتمثل في محاولة إيجاد بيئة مناسبة يستفيد من خلالها أكثر على المدى الطويل. كما أنها تستخدم الأدوات الاقتصادية والسياسية على حد سواء، للحصول

على دول مجاورة أكثر ولتفعل ما يحلو لها، كما أن لها القدرة على تغيير قواعد اللعبة في المستقبل. إن التفاوض بشأن خطط العمل يشمل بعض المساومات والتوافق، ولكن من الواضح أن الاتحاد الأوروبي يملك القدرة على التصرف كقوة مهيمنة عند وضع القواعد والمعايير وشروط التصرف في المناطق المجاورة.

¹ Grabbe, A Partnership for Accession? op. cit., p.18.

² Hyde-price, op. cit., p.14.

المطلب الثالث: سياسة الجوار الأوروبية: نحو تفعيل الدور الدولي للاتحاد الأوروبي:

يحاول هذا العنصر دراسة و تحليل أثر سياسة الجوار الأوروبية كميكانيزم في تحديد الدور الدولي الذي يمكن أن يلعبه الاتحاد الأوروبي و الذي يقتضي قدرة التأثير على شبكة العلاقات الدولية ، و الأبعد من ذلك ، من خلال تقديم نموذج أو استراتيجية أوروبية خاصة يمارس من خلاله الاتحاد تأثيره و تعبر عن أهداف الاتحاد بالاستناد إلى المتغير الجيوسياسي عبر سياسة الجوار الأوروبية، و التي قدمت مساهمة فعالة في تحديد الدور الدولي للاتحاد الأوروبي كوحدة دولية خاصة من ناحية أنه أكبر من دولة واستقلالية و لكنه أقل من اتحاد فيدرالي كوضعية خاصة، الأمر الذي قد يؤثر من وجهة نظر واقعية على توجهات السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة التي يراها البعض غير مكتملة المعالم بارتكازها على مصالح الدول الأعضاء منفردة.

من المؤكد أن أثر سياسة الجوار الأوروبية على كل من الهيكل المؤسساتي وكذا بالنسبة لتحقيق مصالح الاتحاد الأوروبي عموما سيفضي إلى دراسة وتحليل أثر سياسة الجوار الأوروبية في تفعيل الدور الدولي للاتحاد الأوروبي. ومن أجل دراسة ذلك وجب التوقف أولا عند مفهوم الدور في العلاقات الدولية والذي يعني في مجمله القدرة على الفعل وردّ الفعل في إطار علاقات الدولة بالفواعل الدولية الأخرى.

من وجهة نظر واقعية يكون مفهوم الدور بسيطا عند الحديث عن الدولة الوستقلالية كوحدة تحليل أساسية لنظرية الدور، ولكن يختلف الأمر عند التطرق للاتحاد الأوروبي ذو الـ 27 دولة¹ والذي يحتاج حتما إلى دراسة أعمق لمفهوم الدور؛ لتحليل ذلك، ننطلق من أعمال **جيمس كابوراسو James Caporaso** والتي حددت أربع أبعاد أساسية لتحديد الدور الدولي الأوروبي والتي يمكن حصرها في²:

- مبدأ التوافق: والذي يعني القدرة على صياغة السياسات الملائمة للقضايا الدولية بين الدول الأعضاء.
- مبدأ السيادة: والتي تعني الإطار القانوني لتحركات الاتحاد الأوروبي كفاعل دولي.
- مبدأ الاستقلالية في اتخاذ القرارات.

¹ James A. Caporaso, « The European Union and Forms of State : Westphalian, Regulatory or Post-modern ? », *Journal of Common Market Studies*, no 34, 1996.

² James A. Caporaso et al., « States, Agency and Rules : The EU in Global Environment Politics », in Carolyn Rhodes (ed.), *The European Union in the World Community*, Boulder (Co.), Lynne Rienner, 1998.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

- مبدأ الاعتراف: والمرتبب بمدى قبول الأطراف الأخرى للدور الدولي الأوروبي. فظهور الاتحاد الأوروبي كفاعل في السياسة الدولية يستلزم من الاتحاد صياغة مفهوم خاص به للدور والفاعلية في نظام دولي متميز بالحركية والتطور نحو صيغة تعددية للفاعيل. باعتباره وحدة التحليل الأساسية في العلاقات الدولية والمشكلة لمفهوم النظام الدولي بشكل أوسع. منذ سنوات السبعينات، يتحدى المنظور التعددي التوجه البسيط المنظور الواقعي من خلال تحديد وتحليل وحدات النظام الدولي بحيث أن الوحدات غير الدولية، لا يمكن اعتبارها تابعة للدول بمنطق دولي، على حد تعبير الواقعية، بل قد تذهب لتقديم تصور بديل لمفهوم الفاعل المركب كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي¹، مع ظهور ما أسماه **كيوهين وجوزيف ناي** بالاعتماد المتبادل المركب. مع عودة النزاعات المسلحة على طول حدود الاتحاد الأوروبي الشرقية مع بدايات تسعينيات القرن الماضي وما تنتج من عدم استقرار سياسي، تطرح الحاجة هنا إلى ضرورة خلق دور أوروبي فعال باعتباره فاعلا أمنيا إقليميا، ما يستلزم موضع الدور هنا درجات معينة من الاستقلالية عن البيئة الخارجية، واستقلالية المؤسسات الداخلية، وذلك بهدف صياغة بدائل وقرارات مستقلة. بتعبير آخر، وفي مسار بناء الدور الأوروبي، فإن الحديث عن الاتحاد الأوروبي وبناء الهوية الدولية يستلزم تحليلا مركبا يمكن تحليله من خلال أعمال كل من **جون فوغلر John Vogler** وبريثون **شارلوت Charlotte Brethron** والتي تنطلق في تحليل الدور الدولي الأوروبي وفقا لثلاث أبعاد أساسية:

- متغير الفرص: والذي يفهم هنا بالاعتبار إلى البيئة الخارجية والتي تشكل أو تلغي دور الاتحاد الأوروبي كلاعب دولي، فالإتحاد الأوروبي هنا يشارك في التفاعلات الاجتماعية المشكلة للعلاقات الدولية.²

فتحولات إدراكات النظام الدولي وتفاعلاته منذ نهاية الحرب الباردة أو حتى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 قد أثرت في التحول على مستوى المناخ الإيديولوجي العالمي من خلال التركيز على مفاهيم العولمة والاعتماد المتبادل الموسع. لقد قدمت نهاية الحرب الباردة مرة أخرى التساؤل حول أهمية

¹ Franck Petiteville. L'UNION EUROPÉENNE, ACTEUR INTERNATIONAL « GLOBAL » ?, La revue internationale et stratégique, n° 47, automne 2002, p19-22.

² Bretherton , C., & Vogler, J. (2006). *The European Union as a global actor*. oxford, UK.p 22-25

موضوع الهوية الأوروبية والحدود الثابتة لموضوع المشروع الأوروبي وهو الموضوع الذي زادت أهميته أكثر مع توسعي سنتي 2004 و 2007.

كل ذلك يجب أن يفهم في ظل تغير مضمون العمل الخارجي الأوروبي عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 وذلك من خلال توجه الاتحاد الأوروبي إلى مفهوم الآليات المدنية وخاصة بعد الحرب على العراق والتي شهدت اختلافات على مستويين: على مستوى عدم اللجوء إلى هيئة الأمم المتحدة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في اتخاذها لقرار الحرب في ظل السياسة الانفرادية الأمريكية. وفي ظل اختلاف مواقف الدول الأوروبية العضوة داخل الاتحاد بين مشارك، مؤيد ومعارض للعملية العسكرية الأمريكية. على مستوى ثان. وللذان أثرا بشكل كبير على الاتحاد الأوروبي ككتلة فاعلة مهمة داخل النظام الدولي، ما استدعى الاتحاد الأوروبي إلى ضرورة خلق بديل أوروبي لمواجهة التهديدات الدولية الجديدة، في ظل غياب استراتيجية دولية واضحة وموحدة لمواجهة التهديدات الأمنية العالمية لعالم ما بعد سبتمبر 2001 والتي اعتبرت كفرصة أمام الاتحاد الأوروبي لتبني دور دولي جديد بمسؤوليات جديدة.

- متغير الحضور: والذي يترجم قدرة الاتحاد الأوروبي على ممارسة الهيمنة خارج الحدود المشتركة استنادا إلى متغير القدرات المرتبط بالإطار الداخلي الأوروبي في عملية اتخاذ القرار وشرعيته مع وجود آليات مناسبة لذلك، والأهم من ذلك هو قدرة الاتحاد على تحقيق الأهداف المرجوة وفي هذا الصدد فإنه يمكن ملاحظة وضعية الاتحاد الأوروبي الغير ثابتة وذلك بحسب ميدان الفاعلية من جهة وبحسب المؤسسات الشريكة في ذلك.¹
- متغير التوافق: والمرتبب بمدى نجاعة التنسيق بين الدول الأعضاء خاصة في ظل التعقيد الداخلي لعملية صنع القرار الخارجي الأوروبي، ويفهم ذلك في ظل الانقسامات الموجودة بين المؤسسات الأوروبية وبين الدول الأعضاء. فالتوافق هنا يرمي إلى تحليل قدرة الاتحاد الأوروبي على تحقيق الأهداف الخارجية المسطرة مع الأخذ بعين الاعتبار عدم تعارض هذه الأهداف بين الدول الأعضاء. وهنا يفسر متغير التوافق على مستويين، يتعلق المستوى الأفقي بمستويات التوافق بين السياسات المختلفة للمفوضية الأوروبية وعدم اختلافها بين بعضها البعض باختلاف ميادين العمل الخارجي، في

¹ Ibid, p 25-27.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

حين يعبر التوافق العمودي عن الابتعاد عن التعارض بين الاتحاد الأوروبي ككتلة وبين الدول المنفردة من جهة مقابلة.¹

وهو ما يمكن تفسيره بصورة أوضح من خلال الحديث عن أهمية سياسة الجوار الأوروبية من خلال السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، ومع التركيز على موضوع المقاربة الأوروبية لإدارة الأزمات؛ حيث أنه وبهدف اقتراح حلول فورية وناجعة لمجمل مشكلات الدول الجوارية أيا كانت طبيعتها، والتي تهدد بطبيعتها بدرجة أكبر مستويات التكامل والاستقرار الأوروبي، يذهب الاتحاد الأوروبي إلى التخطيط لسياسة أمنية ودفاعية تؤسس لمفهوم التدخل المعياري الأوروبي في الشؤون الداخلية لدول الجوار المقرب.

تهدف السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية المشتركة في الأساس إلى التوجه نحو مفهوم التدخل المباشر للاتحاد الأوروبي داخل مناطق الأزمات المشكلة لمجمل التهديدات المباشرة للاتحاد الأوروبي، بناء على المطالب الأوروبية منذ سنة 1954 الرامية إلى تشكيل سياسة دفاعية أوروبية مشتركة والتي تستند أساسا على العمل الأوروبي المنفرد سواء على المستوى العسكري أو حتى السياسي.

في الحقيقة، فإن عملية توسعات الاتحاد الأوروبي وما صاحبها من تطور لمفهوم السياسة الخارجية والأمنية المشتركة قد ظهرت كنتيجة لتطور تهديدات جديدة على مستوى دول الجوار تدرج في إطارها العام تحت متغيرات الأزمات والنزاعات الجامدة وصولا إلى مكافحة الجريمة الدولية والعبارة للحدود. ما يستدعي الحاجة إلى أطر جديدة وعملية من خلال وسائل فعالة لمواجهة التهديدات سابقة الذكر، في ظل تميز الوسائل التقليدية بالمحدودية في استعمال التدخل الأوروبي على المستوى الداخلي للدول الجوارية. وهنا تظهر سياسة الجوار الأوروبية كحل مبدئي للمفارقة التناقضية السالفة الذكر، استنادا إلى كونها سياسة غير صلبة ولينة، عكس السياسات الخارجية السابقة، والتي تقدم الأولوية للعمل العسكري على العمل المجتمعي إن صح التعبير؛ فمنهجية سياسة الجوار الأوروبية ترتكز على التعاون الثنائي القائم على المعايير التعددية المشتركة في صورة الديمقراطية، دولة القانون..... إلخ.²

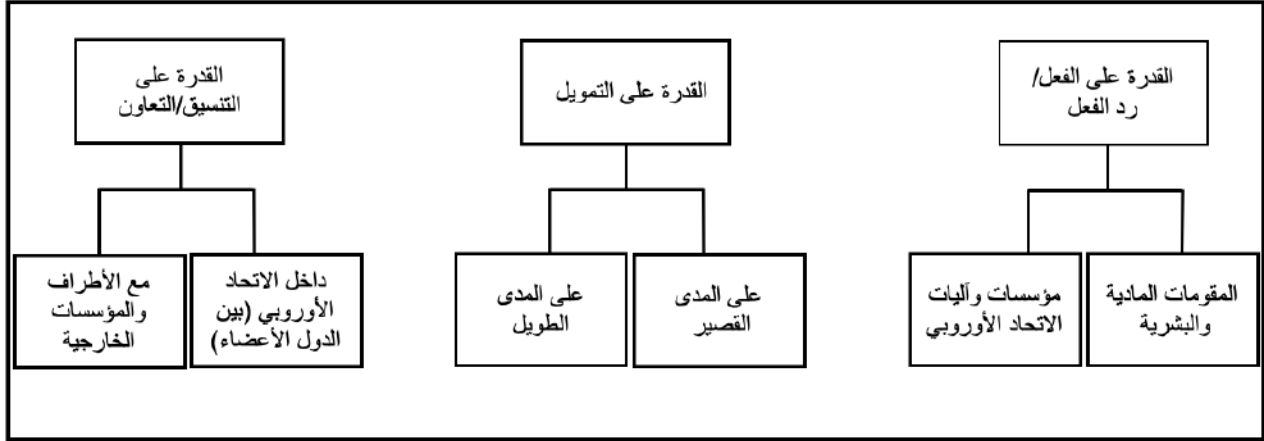
¹ Ibid,p 28.

² Ibid.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

لتفسير ذلك أكثر، تجدر الإشارة إلى نموذج الأمين العام لحلف الناتو للفترة ما بين 1999 و 2004 جورج روبرتسون **George Robertson** للحفاظ على الحلف وضمان فاعليته وهو النموذج الذي يمكن محاكاته في تحليل الاتحاد الأوروبي عموما والمرتبط بنمذجة القدرات الثلاث وفقا للشكل التالي:

شكل يوضح النموذج الأوروبي لإدارة الأزمات في ظل سياسة الجوار الأوروبية



المرجع بتصريف:

Stefan Wolff and Annemarie Peen Rodt .**The ENP as a Possible Conflict Management Tool**, in : Richard G. Whitman, **The European Neighbourhood Policy in Perspective**, Palgrave Macmillan, Hampshire, United Kingdom, 2010, p 119.

- بالنسبة لمتغيرات القدرة على الفعل ورد الفعل: والتي تحلل وفق عنصرين اثنين، يتناول العنصر الأول القدرات المادية والبشرية في حين يرتبط العامل الثاني بطبيعة المؤسسات والآليات الأوروبية المخصصة لذلك وكلا العنصرين يذهبان إلى تحديد قدرات الاتحاد الأوروبي على التعامل السريع " على المدى القصير مع مختلف الأزمات المهددة للاتحاد الأوروبي بغض النظر عن طبيعتها التماثلية أو غير التماثلية¹.
- في حين أن القدرة على التمويل على المدى القصير والطويل: والتي لا تطرح إشكالا كبيرا أمام الاتحاد الأوروبي عموما وسياسة الجوار على وجه التحديد وذلك استنادا إلى آلية الجوار المحددة من خلال خطط العمل الخاصة بسياسة الجوار الأوروبية²

¹ U. Schneckener, Developing and Applying EU Crisis Management: Test Case Macedonia. ECMI Working Paper No. 14.2002. European Centre for Minority Issues, pp. 37–39.

² Commission of the European Communities, 'The Rapid Reaction Mechanism Supporting the European Union's Policy Objectives in Conflict Prevention and Crisis Management', Council Regulation (EC) No 381/2001, 26 February 2001 creating a rapid reaction mechanism.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية

وتباعاً لذلك، يرتبط متغير القدرة على التنسيق بمستويين أساسيين من التحليل؛ ترتبط الشق الأول بمستوى التنسيق بين دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء بخصوص السياسة الخارجية المشتركة تفادياً لتبعات القرارات الأوروبية الخارجية المتعلقة بالحرب على العراق، في يرتبط المستوى الثاني بدرجة تنسيق الاتحاد الأوروبي من منظور وظيفي مع باقي المؤسسات والهيئات الدولية.¹

¹ Ibid.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات والأهداف.

ينطلق فصل الدراسة الثاني، وبمنهجية استنباطية تفكيكية، إلى تفكيك الغطاء الجغرافي لسياسة الجوار الأوروبية، أين تكون البداية مع منطقة أوروبا الشرقية، ولكن تجدر الإشارة في بداية الأمر إلى تحليل مشروع الشراكة الشرقية، الواقع ضمن محددات سياسة الجوار الأوروبية عموماً، وذلك من خلال تحليل مفهوم الشراكة الشرقية كامتداد طبيعي جزئي لسياسة الجوار الأوروبية مع تحديد أطرها القانونية والمالية، ومع تحديد طبيعة العلاقة الضمنية الموجودة بين السياستين.

يرتبط ثاني مباحث الفصل الثاني من الدراسة، بتحليل الواقع الجيوسياسي الحركي لمنطقة أوروبا الشرقية، انطلاقاً من تحديد الأطر الجغرافية، الاقتصادية للمنطقة، وانتهاء بتحليل تفاعلات القوى الكبرى المهمة بالمنطقة، لينتهي الفصل بمبحث ثالث أخير، خص بتحليل خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية الموجهة لدول المنطقة الثلاثة: أوكرانيا، مولدوفا وبيلاروسيا.

المبحث الأول: الشراكة الشرقية بين التزامات التقارب الأوروبي الخاص وأهمية موجات التوسع الأوروبية:

المطلب الأول: خلفيات الاتحاد الأوروبي في تأسيس مشروع الشراكة الشرقية:

يفهم مقصود التقارب الأوروبي نحو أوروبا الشرقية ضمن سياسة الجوار الأوروبية والشراكة الشرقية على وجه التحديد وفق متغيران تلازميان أساسيان؛ يرتبط المتغير الأول باستراتيجية الاتحاد الأوروبي في محاولة جذب دول شرق أوروبا وفي مقدمتها أوكرانيا، مولدوفا وبيلاروسيا إلى شكل النموذج السياسي والاقتصادي الأوروبي، وفي مقابل كل ذلك بالاستناد إلى أهمية المتغير الثاني والرامي إلى تقادي الاتحاد الأوروبي لضم هذه الدول داخل البيت الأوروبي وفقاً لما قدمه خافيير سولانا سابقاً بكل شيء عدى المؤسسات.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

استنادا إلى ذلك، اتجه الاتحاد الأوروبي إلى ضرورة خلق إطار جديد للعلاقات اتجاه أوروبا الشرقية مع احترام خصوصيات دول الشراكة الشرقية¹ ومع الأخذ بعين الاعتبار المقارنة مع إطار العلاقات الأوروبية الخاصة بمنطقة جنوب المتوسط والتي كانت تعرف سابقا بمسار برشلونة والتي تحولت فيما بعد إلى الاتحاد من أجل المتوسط كما سنراه من خلال فصل الدراسة الرابع بأكثر تفصيل. فوعي الاتحاد الأوروبي بالتبعات الأمنية و الاقتصادية لتوسع 1 ماي 2004، وكذا توسع سنة 2007 ، و اللذان فتحا مجال الحدود الأوروبية أكثر باتجاه الشرق ، دفع بالمجلس الأوروبي منذ سنة 2003-أي قبل التأسيس و المصادقة على عمليتي التوسع السابقتي الذكر إلى البحث عن ديناميكيات جديدة في علاقات جوار الاتحاد الأوروبي اتجاه شرق القارة الأوروبية و الذي يتضمن إدراج كل الدول الأوروبية ضمن التزام متعدد الأطراف من أجل التعامل مع مختلف النتائج السلبية لعمليات التوسع المتكررة على استقرار القارة الأوروبية إجمالاً، و حتى على تطور الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص في إطار مفهوم رهاب التوسع، ما دفع بالحاجة إلى التفكير حول ضرورة صياغة ميكانزمات جديدة تستمد مادتها أساساً من المخاطر المحددة في سياق سياسة الجوار الأوروبية و أهدافها جراء هذا الجوار الجديد².

من جهة ثانية، فتواجد الدول الأعضاء الجديدة داخل الاتحاد الأوروبي في صورة دول البلطيق وتحديدا بولندا و رومانيا قد وضعت الاتحاد الأوروبي في موقع الواجهة INTERFACE بين الاتحاد الأوروبي ومناطق الجوار الشرقي ؛ فقد حاولت بولندا و حتى قبل انتظار عضويتها داخل الاتحاد الأوروبي رسمياً بلورة اقتراحات تهدف لإلغاء التخوم الحدودية للاتحاد الأوروبي باتجاه الشرق، و الذي يعبر عن دول الجوار البولندي المقرب، و ذلك من خلال التركيز على التوجه البولندي كمروج لقيم الديمقراطية، اقتصاد السوق، و محاولة تجاوز الأزمات التاريخية الثقيلة من خلال تعزيز المبادرات الدبلوماسية. في حين أن رومانيا تعبر عن باب انفتاح الاتحاد الأوروبي باتجاه البحر الأسود والذي سنراه بأكثر تفصيل من خلال مبحث الدراسة الموالي. انطلاقاً من ذلك يتضح الدور الذي تلعبه الدول

¹ Eastern Partnership Memorandum, MEMO 08/762, Brussels, 3 December 2008, ec.europa.eu/external_relations/eastern/docs/com08_823_en.pdf

² L'Union européenne et ses relations de voisinage, avis du Conseil économique, social et environnemental présenté par M. Yves Veyrier, rapporteur au nom de la section des relations extérieures, séance des 12 et 13 mai 2009, Journal officiel de la République française, le 20 mai 2009, p. 14

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

الأعضاء الجديدة داخل الاتحاد الأوروبي، وكذا الفرص والتحديات المفروضة جراء ذلك، ذات الوزن الاقتصادي الجيوسياسي لهذه الدول.

بالاستناد إلى المصالح السياسية، الاقتصادية، والأمنية للاتحاد الأوروبي الموسع و الذي يدفع إلى ضرورة تبني سياسة باتجاه الشرق، يشكل تقادي ظهور خطوط جديدة تفصل الدول الأوروبية الأعضاء داخل الاتحاد الأوروبي و الجيران الشرقيين الهدف المحوري والأساسي لتحركات الاتحاد الجوارية، حيث أن فشلها سيؤدي حتما إلى تفاقم القضايا ذات الطابع الأمني خاصة، فالحل إذا يكمن في ضرورة خلق نوع من التوازن بين السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة وعملية التوسع، و ما بين الأمن الداخلي و الأمن الخارجي، بين الحدود المراقبة و الحدود الوهمية على طول امتداد الاتحاد الأوروبي.

منذ بدايات مشروع التوسع الأوروبي المؤرخ بتاريخ 1 ماي 2004، تمحور التساؤل الأساسي لصناع القرار الأوروبيين حول كيفية تصدير الاستقرار نحو الدول الجوارية الشرقية عوض استيراد اللااستقرار من هناك، خاصة من جهة أوكرانيا، بيلاروسيا ومولدوفا والتي تعرف حالة من عدم الاستقرار الكبير على المستويات الأمنية، الاقتصادية وحتى السياسية؛ حيث أنه و بالاحتكام إلى الفوارق الاقتصادية التي بدأت بالتناقص ولو نسبيا بين أعضاء الاتحاد الأوروبي القدامى و الأعضاء الجدد، نجد أن الفوارق اتسعت بين الأعضاء الجدد للاتحاد الأوروبي و الدول الجوارية لها خاصة الشرقية منها، فبولندا تحقق 60% من تجارتها الخارجية مع دول الاتحاد الأوروبي، و لكن ب 3% فقط مع أوكرانيا، و 5% مع روسيا، الأمر الذي يبين درجة الفوارق الاقتصادية الكبيرة التي تميز دولا كانت في وقت معين تنتمي إلى نفس الفضاء السوفياتي.¹

شهدت بدايات الألفية الجديدة توسع الفوارق بين الدول سابقة الذكر، ومرد ذلك راجع إلى الاختيارات المختلفة للخروج من الفضاء الشيوعي من طرف بعض دول أوروبا الوسطى من جهة والتي قامت بالتوجه نحو الخيار الأوروبي، ومن جهة أخرى مقابلة، نجد أوكرانيا، بيلاروسيا ومولدوفا والتي ظلت إلى فترات متقدمة تحت غطاء الوريث السوفياتي ممثلا في روسيا. فالتحول وفقا للمعايير الأوروبية والإصلاحات، إضافة إلى المساعدات المالية المقدمة من طرف اتحاد الأوروبي قد سمحت لبولندا على

¹Ibid.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

سبيل المثال بالقفز بآدائها الاقتصادي إلى الضعف، في حين توقفت الدول الجوارية عند نفس الحد إن لم تتراجع أكثر¹.

كل هذه التباينات الاقتصادية ستزيد من التأزم بسبب الصعوبات التي تواجهها هذه الدول في الولوج إلى السوق الأوروبية، ما يعني تواجد عوائق أكبر أمام الحريات الأربع: حرية تنقل الأشخاص، السلع، والخدمات ورؤوس الأموال. وأن تواصل الفارق بين اقتصاديات الطرفين سيخلق حتما حالات عدم استقرار لاتماثلية في المنطقة، وذلك فضلا عن المتغير الطاقوي الذي يشكل أحد المحاور الأساسية للسياسة الجوارية للاتحاد الأوروبي الموسع. خاصة بالنسبة لأكرانيا التي تلعب دورا محوريا في إمداد الاتحاد الأوروبي بالغاز والنفط القادمين من روسيا وآسيا الوسطى وهو ما سنراه لاحقا في تنمة فصل الدراسة.

المحددات الأمنية لمشروع الشراكة الشرقية:

لا يمكن اعتبار الحدود الشرقية للاتحاد الأوروبي حدودا اقتصادية فحسب ، بل تذهب لكونها حدودا تتوقف عندها الديمقراطية الأوروبية، دولة القانون... إلخ حسب التعبير الأوروبي عموما ؛ فالحدود الأوروبية مع أوكرانيا و في إطار عملية الإصلاحات الأوكرانية ، تأخذ بعين الاعتبار تواجد حوالي 12 مليون روسي على أراضيها، متمركزة أساسا عند المنطقة الشرقية الصناعية لأكرانيا عند الحدود الروسية الأوكرانية، و هو نفس الشيء بالنسبة لمولدوفا و التي تعاني كثيرا بخصوص حدودها مع رومانيا، إضافة إلى ملف الانفصال الخاص بمنطقة ترانسنيستريا. وكل ذلك أيضا وفق متغير جيوسياسي أساسي مرتبط بعامل التواجد الروسي في المنطقة تقريبا على طول منطقة الحدود الشرقية للاتحاد الأوروبي.

من المؤكد أن صعود فلاديمير بوتين إلى الحكم الروسي قد شهد تطورا كليا و نوعيا في طبيعة العلاقات الروسية مع الاتحاد الأوروبي و خاصة عند التطرق إلى درجات إدراك روسيا لسياسة الجوار الأوروبية كديناميكية تسعى لاستعادة بعض الأقاليم التي تعتبرها روسيا مجالا حيويا مهما و حتميا في تعريف الهوية الأمنية و كذا العمق الاستراتيجي الروسيين في سبيل إعادة إرث فضاء التأثير السوفياتي؛ فبالنسبة لأكرانيا و مولدوفا، فإن التقارب مع الاتحاد الأوروبي ، يعتبر وسيلة للخروج من علاقات التأثير والتبعية اتجاه روسيا ، و لكن في حالة الدولتان التي تميزهما خاصة من جهة التنوع

¹ Eastern Partnership Memorandum, Opcit.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

الهوياتي فإن الاختيار سيكون حتما صعبا و خطرا ، فجوار الاتحاد الأوروبي يمكن أن يشكل ورقة رابحة للطرفين، و لكن في نفس الوقت فهو يمثل تهديدا على كليهما.

استنادا إلى كل المتغيرات سابقة الذكر، يأتي موضوع الشراكة الشرقية كنتاج لعودة اهتمام الاتحاد الأوروبي بموضوع الحدود الشرقية في إطار ثنائية العلاقات الثنائية المعمقة دون اللجوء إلى خيار العضوية ولو مؤقتا، مع تجاوز الخيارات الممنوحة من ميكانزمات السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة التقليدية، بتقديم آليات تعاون خاصة لتفعيل الدول الشريكة الشرقية في إطار سياسة الجوار الأوروبية طبعاً. وهو الأمر الذي زاد اتضاحا عقب تولي ألمانيا لرئاسة الاتحاد الأوروبي لفترة السداسي الأول من سنة 2007، وبدعم من بولندا والسويد والتشيك للتوجه إلى مفهوم الشراكة الشرقية كخطة خاصة لتفعيل وتدعيم علاقات الاتحاد الأوروبي بدول الجوار الشرقي المقرب.

على أساس كل ذلك، ترجع المبادرات الأولية لمشروع الشراكة الشرقية إلى مذكرات عمل خاصة بالتوسع الأوروبي، المنشورة سنة 2001 من قبل وزير خارجية بولندا آنذاك فلاديسلاف بارتوزيسكي قبيل انضمام بولندا إلى الاتحاد الأوروبي ب ثلاث سنوات، أين يؤكد الوزير البولندي على ضرورة التفكير في استراتيجيات جديدة اتجاه الشرق الأوروبي وذلك من خلال استحضار نموذج شراكة أكثر تناسقا من منطقة الجوار الشرقي¹، وهو الأمر الذي اتخذ أبعاد أكثر جدية مع تقرير سنة 2003 والمعنون ب سياسة الاتحاد الأوروبي اتجاه الشرق، من منظور دول الفيسغارد **visgard**.²

أثار موضوع الحركة الدائمة والمتعاقبة للحدود الشرقية الأوروبية اهتمام الاتحاد الأوروبي في ظل التوجهات الأوروبية لتقديم مقاربة واضحة اتجاه الحدود الشرقية وذلك عبر خلق إطار جديد للتفاعلات الأوروبية اتجاه كل المنطقة الحدودية الشرقية للاتحاد في ظل التعامل مع طلبات الدول

¹ Polish Ministry of Foreign Affairs (2001), The Eastern policy of the European Union in the run-up to the EU's enlargement to include the countries of Central and Eastern Europe (Poland's Viewpoint), Warsaw, 13 June 2001, p1-2.

² دول الفيسغارد **visgard** أو مجموعة V4: مجموع أربع دول ممثلة في كل من المجر، بولندا، جمهورية التشيك و سلوفاكيا، تم تكوينه مع نهاية الحرب الباردة، تحديدا سنة 1999 لمهمة أساسية متمثلة في تسهيل إجراءات انضمام الدول الأربع إلى هيكل الاتحاد الأوروبي و حلف شمال الأطلسي، لمزيد من المعلومات المتوفرة على الموقع :

<https://www.visegradgroup.eu>

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

الشرقية نحو الاتحاد وبالاعتبار إلى الوضعية الجيوسياسية للمنطقة، والتي تلزم الاتحاد الأوروبي بضرورة التعامل بطريقة جد خاصة و أكثر خصوصية للمنطقة الشرقية للحفاظ على الدور الدولي الذي ترغب أوروبا في الحفاظ عليه؛ حيث تبقى المنطقة الشرقية حسب الاتحاد الأوروبي هي الوحيدة الكفيلة بضمان دور أوروبي دولي معترف به في ظل مفهوم الاعتماد المتبادل و ما يحمله من دلالات لارتفاع مستويات التهديدات اللاتماثلية في المنطقة¹.

من الواضح أن وضعية دول الشراكة الشرقية السابقة والتي كانت تحسب على الدائرة السوفياتية ستمنح للاتحاد الأوروبي الامتياز في بلورة موضوع الشراكة الشرقية بطريقة متناسقة اعتبارا إلى المحددات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى البيئية المشتركة لهذه الدول الشرقية، وذلك بالخروج من سياسة خارجية أوروبية عامة إلى وضع ميكانزمات سياسة خارجية محددة لدول المنطقة وهو الأمر الذي نجده يتقاطع مباشرة مع خصائص سياسة الجوار الأوروبية عموما².

وهنا تظهر الشراكة الشرقية كخطة معمقة لتحركات الاتحاد الأوروبي في منطقة أوروبا الشرقية والتي من خلالها يظهر الاتحاد بأكثر نشاطا في تقريب منطقة أوروبا الشرقية من الفضاء الأوروبي الموحد، وبصفة عامة، تعمل الشراكة الشرقية على خلق ديناميكيات وحركات جديدة لعمليات التعاون الثنائي وذلك من خلال تدعيم الديمقراطية الحوكمة حقوق الانسان وكذا التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامتين³.

وفقا لما جاء في وثيقة الشراكة الشرقية الخاصة بالمفوضية الأوروبية. والتي ركزت على كون الشراكة الشرقية تهدف إلى خلق الشروط والبيئة اللازمتين من أجل تسريع وتيرة الشراكة السياسية بخلق علاقات سياسية وثيقة وتدعيم الاندماج الاقتصادي بين الاتحاد من جهة وبين دول أوروبا الشرقية الشريكة من جهة أخرى⁴.

¹ Polish Ministry of Foreign Affairs, Opcit.

² LANNON Erwan, VAN ELSUWEGE Peter (2012), « The Eastern Partnership: Prospects of a New Regional Dimension within the European Neighbourhood Policy » in The European Neighbourhood Policy's Challenges, Erwan Lannon (ed.), College of Europe Studies n°14, 2012, P.I.E. Peter Lang.

³ PETCZYNSKA-NATECZ Katarzyna, DULEBA Alexander Duleba, POTI Laszlo, VOTAPEK Vladimir (2003), « Eastern Policy of the EU: the Visegrad Countries' Perspective », *OSW Policy Briefs*, Center for Eastern Studies, February 2003, Varsovie, pM29-34.

⁴ Communication de la Commission au Parlement européen et au Conseil, Partenariat oriental, COM(2008) 823 final le 3/12/2008

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

بالرغم من حداثة مشروع الشراكة الشرقية مقارنة بمشروع سياسة الجوار الأوروبية والمنبثق عقب أعمال مؤتمر "براغ" سنة 2008، إلا أنه يتجه إلى وضع المحددات المحورية لتدعيم مشروع الشراكة المعمق، ذات طابع الالتزام المشترك، ضمن سياسة الجوار الأوروبية وذلك من خلال:

● العمل على التأقلم مع الخيارات السياسية للدول الشريكة في بادئ الأمر لخلق مناخ استقرار وازدهار على طول المنطقة الأوروبية المعنية بمشروع الشراكة الشرقية. ثم التحول بعد ذلك إلى طرح الرغبة السياسية وفق تفسير وظيفي نحو الاندماج الاقتصادي الذي يكون مصحوبا وفقا لمبدأ المشروطية الإيجابية بارتفاع مستويات الشراكة السياسية.

● العمل على زيادة الحوار السياسي والرفع من مستويات الثقة من خلال الرفع من مستويات التبادل المعرفي والمعلوماتي في ميادين الإدارة العامة، المواصلات، التعليم والهجرة والمجتمع المدني على سبيل المثال بين أطراف الشراكة الشرقية وهذا بالرغم من الوضعية المترددة لدول أوروبا الشرقية اتجاه الاتحاد الأوروبي استنادا إلى إشكالية الخلافات والعداوات التقليدية بين الدول المعنية¹.

و لكن، يبقى الهدف و الشرط الأساسي لنجاح الشراكة الشرقية مرتبط بمساهمة الاتحاد الأوروبي من خلال الحوافز المقدمة بهدف اندماج دول منطقة أوروبا الشرقية الراغبة في تطوير نموذج علاقات خاصة مع الاتحاد الأوروبي في ظل اختلاف أهداف الشراكة عن تلك المتداولة بخصوص موضوع توسع الاتحاد الأوروبي خاصة بالنسبة للدول التي تريد الذهاب أبعد من مستويات الشراكة في تطوير علاقات خاصة مع الاتحاد الأوروبي وصولا إلى خيار العضوية الكاملة داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي في صورة أكرانيا على سبيل المثال، و هنا تعمل الشراكة الشرقية على تفعيل الشراكة و التعاون بين طرفي الاتفاقية من موقف وسطي وبدون تقديم خيار العضوية أمام دول أوروبا الشرقية و فق مبدأ " عدا المؤسسات" و لكن بدون غلق احتمالية الانضمام إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي نهائيا. في المقابل يعمل الاتحاد الأوروبي على تقادي هذا التناقض من خلال اعتماد مبدأ أكثر من أجل الأكثر **Plus pour plus** كأحد أهم أعمدة خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية عموما والتي يمكنها تفسير زيادة إيقاع تطور وكذا فاعلية الشراكة الشرقية كأحد الامتيازات الأساسية للشراكة. كما يرتبط نجاح الشراكة الشرقية أيضا بتعامل الاتحاد الأوروبي مع الدول الشريكة على مستويين ومدى استطاعة

¹ Ibid.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

الاتحاد على التوفيق بين هذين المستويين؛ وذلك من خلال التوفيق بين أطر التعاون الجماعي على مستوى إقليمي مع التعامل والخصوصيات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية المشكلة لكل دولة على حدى¹.

المطلب الثاني: الإطار المؤسسي للمشاركة الشرقية: استراتيجية معيارية لمفهوم التعاون:

تشير وثيقة المجلس الأوروبي الخاصة بالشراكة الشرقية، والصادرة في ديسمبر 2008 إلى الطرق المؤسسية المتعلقة بمشروع الشراكة الشرقية، و التي تدفع بالاتحاد الأوروبي إلى القيام بدور حماية الإصلاحات السياسية المستدامة من خلال تقديم المساعدات الملموسة لهذه الإصلاحات المرتكزة حول الديمقراطية اقتصاد السوق، كما تشير إلى التغطية الجغرافية و التي تمس ستة دول أساسية متمثلة في كل من أوكرانيا ، مولدوفا و بيلاروسيا مشكّلة العناصر الأساسية لتحليل منطقة شرق أوروبا عموما ، بالإضافة إلى كل من أرمينيا، أذربيجان و جورجيا² و هي الدول التي سنراها بأكثر تفصيل عند التطرق للفصل الموالي من الدراسة.

بالرغم من ارتكاز الهدف الأساسي لموضوع الشراكة الشرقية على مساعدة دول جوار شرق الاتحاد الأوروبي على التوجه نحو إصلاحات مغايرة للوضع الحالي المميز لدول المنطقة والمخالف للوضع العامة المميزة لدول الاتحاد الأوروبي الأعضاء و خاصة الشرقية منها، إلا أن هدفها الفعلي يذهب أكثر من ذلك وهو ما يمكن ربطه بأساسيات موضوع سياسة الجوار الأوروبية الرامية إلى مساعدة الاتحاد من خلال مساعدة جيرانه، ومن هنا تذهب الشراكة الشرقية إذا إلى تدعيم الاستقرار الحوكمة والتنمية الاقتصادية³ و الأهداف العامة المميزة لسياسة الجوار الأوروبية عموما.

ليتم اعتماد وتوقيع الوثيقة الرسمية لموضوع الشراكة الشرقية عقب قمة " براغ" بتاريخ 7 ماي 2009 بناء على الأهداف المسطرة سابقا في ورقة المجلس الأوروبي الخاصة بالشراكة الشرقية، أين تتجه الدول الشريكة داخل الشراكة الشرقية إلى احترام قواعد المشروع الأوروبي القائمة على احترام

¹ Ibid.

² Commission des Communautés Européennes (2008) 823 final, *Communication de la Commission au Parlement européen et au Conseil – Partenariat oriental*, {SEC (2008) 2974}, 3.12.2008, Bruxelles.P2.

³ Ibid., p16.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

القانون الدولي، الديمقراطية، دولة القانون، حقوق الإنسان والحريات الأساسية إضافة إلى موضوع اقتصاد السوق التنمى المستدامة والحكم الرشيد¹.

يركز المجلس الأوروبي عبر الشراكة الشرقية على مفهوم المشروطية الإيجابية المذكور سابقاً من خلال سياسة الجوار الأوروبية كعامل أساسي من أجل تدعيم العلاقات وخلق الإطار العام المساعد على زيادة وتيرة التعاون السياسي وبذلك الرفع من التكامل الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة المعنية، وصولاً إلى محاولة وضع دول شرق أوروبا على نفس المعايير التي يقوم عليها الاتحاد الأوروبي نفسه سياسياً، اقتصادياً، واجتماعياً. و لكن يبقى كل ذلك مرهوناً بالهدف الاستراتيجي الأكثر أهمية عبر موضوع الشراكة الشرقية القائم أساساً على موضوع إدارة وحل النزاعات القائمة على طول الحدود الشرقية للاتحاد الأوروبي؛ من جهة وقوف هذه النزاعات في وجه عملية التعاون بين طرفي الشراكة الشرقية² من جهة وبين هدف استراتيجي باطني متمثل في الحيلولة دون تأثير هذه النزاعات على بعض الأزمات الجامدة داخل الاتحاد الأوروبي مما ستؤثر حتماً بشكل أو بآخر على تماسك الاتحاد الأوروبي عموماً، أو حتى الحد من عودة هذه الدول تحت الغطاء الجيوسياسي الروسي وريث الاتحاد السوفياتي ومجالاته الحيوية على مستوى ثالث.

حيث سيتم كل ذلك، بناء على خلفية معيارية أوروبية وانطلاقاً من تدعيم العلاقات الثنائية على مستوى أول من خلال:

● خلق علاقات تعاقدية جديدة؛ حيث تهدف الشراكة الشرقية في أول الأمر إلى تدعيم وتعميق العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي من طرف و الدول الشريكة على حدى من جهة مقابلة، مع الأخذ بعين الاعتبار الحالة و كذا التوقعات الخاصة بكل دولة شريكة، يذهب الهدف الأول من هذا التوجه إلى خلق علاقات مركزة و محددة ، و التي ترمي حسب المفاوضات الأوروبية إلى دعم الاستقرار و رفاه هذه الدول الشريكة ، و ذلك من خلال التركيز على طبيعة الاختلاف بين الدول الشريكة، وفق اتفاقيات الشراكة و التي ستعوض اتفاقيات الشراكة و التعاون التقليدية، مع التركيز على الاختلاف القائم

¹ Conseil de l'Union européenne (2009), *Déclaration commune adoptée lors du sommet du Partenariat oriental*, Prague, 7 mai 2009, 8435/09 (Presse 78), 12 mai 2009, Bruxelles. Consulté en ligne le 30 juin 2018, http://europa.eu/rapid/pressrelease_PRES-09-78_fr.htm?locale=FR, p5.

² Ibid., p6.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

بين نموذجي الاتفاقيتين و المتعلق بالدرجة الأولى بإدراج متغيرات السياسة الأمنية و الدفاعية الأوروبية المشتركة ، الأمن و العدالة داخل نموذج الشراكة الجديد من جهة.

و من جهة أخرى يذهب نموذج اتفاقيات الشراكة الجديد القائم على طبيعة العلاقات الخاصة إلى التعامل مع موضوع العضوية داخل الاتحاد الأوروبي بطريقة مغايرة لما كان سائدا في الاتفاقيات التقليدية؛ بحيث لا يبقى عنصر العضوية غامضا نوعا ما¹ ، ففي حالة أوكرانيا مثلا و التي سنراها بشيء من التفصيل لاحقا، تعبر المفاوضات الأوروبية و بصراحة بأن نموذج الاتفاقيات الجديد لا يلغي أية احتمالية لتطوير العلاقات الأوروبية الأوكرانية و التي قد تصل لحد العضوية النهائية داخل الاتحاد و هو الأمر الذي يتعارض ضمنا مع مبادئ سياسة الجوار الأوروبية القائمة على تقاسم كل شيء عدا المؤسسات بالدرجة الأولى على حد تعبير رومانو برودي.

● خلق مناطق تبادل حر مدعمة وشاملة؛ حيث تهدف اتفاقيات الشراكة الجديدة إلى تطوير مفهوم منطقة التبادل الحر الشاملة والمعمقة أو العميقة. حيث تصرح المفاوضات الأوروبية على ضوء اعلان براغ بأن انفتاح الأسواق والتكامل الاقتصادي يعتبران القاعدتان أو الشرطان الأساسيان لمفهوم التنمية الاقتصادية الدائمة للدول الشريكة والتي من شأنها خلق جو ملائم للاستقرار السياسي في هذه الدول². فتحرير التبادلات الاقتصادية والاستثمارات من شأنه خلق تقارب مؤسساتي وكذا قانوني والذي يستلزم تلقائيا التحول نحو المعايير التنظيمية والقانونية الأوروبية، والتي ستفضي في نهاية الأمر إلى خلق مجتمع اقتصادي موحد بين الاتحاد ودول منطقة سياسة الجوار الأوروبية إجمالا³. أين يرى الاتحاد الأوروبي بأن تحقيق ذلك يجب أن يمر وفق منهجية محددة: حيث تكون البداية من خلال احترام خطط العمل الخاصة بكل دولة معنية وخاصة بما يتعلق بالشق الاقتصادي وتحديدًا مع الإصلاحات القانونية المتعلقة بالتجارة والأسواق الخاصة بالدول الشريكة.

● ثنائية الهجرة- الأمن: صلب مشروع الشراكة الشرقية للاتحاد الأوروبي: من المؤكد أن أحد أهم أهداف الشراكة الشرقية بالنسبة للدول الشريكة طبعًا يتمثل في العمل على الرفع من تدفق

¹ HILLION Christophe (2007), « Mapping-Out the New Contractual Relations between the European Union and Its Neighbours: Learning from the EU-Ukraine 'Enhanced Agreement' » in *European Foreign Affairs Review* 12, 2007, p 173.

² Déclaration commune du Partenariat oriental, Op Cit, p 7.

³ Ibid.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

الأشخاص غير الشرعيين اتجاه الاتحاد الأوروبي، في وقت تهدف الشراكة هنا بالنسبة للاتحاد الأوروبي إلى تعزيز الأمن الحدودي الأوروبي خاصة أمام عملية مراقبة موجات الهجرة المتوجهة نحو دول الاتحاد عموماً. وهنا يظهر دور وعمل الشراكة الشرقية بوضوح أكثر، من خلال التوفيق بين المتغيرين السابقين المتناقضين أو الهدفين المختلفين لطرفي الشراكة: تحرير تنقل الأشخاص في مقابل مراقبة ظاهرة الهجرة، وذلك من خلال تعزيز تحرك الأشخاص من وإلى الاتحاد الأوروبي ضمن إطار برنامج تأشيرات مفعّل ومضمون. ومن أجل بلوغ هذا الهدف، تتجه المفوضية الأوروبية إلى اقتراح مجموعة من الاتفاقيات مع الدول الشريكة والتي تركز على ميادين مواجهة موجات الهجرة غير الشرعية الخارجية، وضع ميكانزمات مراقبة الحدود والتي يجب أن تكون ملائمة لميكانزمات الاتحاد الأوروبي من خلال تفعيل وتعزيز أداء التعاون الشرطي والقضائي خاصة في مكافحة الفساد والجريمة المنظمة إجمالاً¹.

أما بخصوص موضوع التنقل، فيمكن استخلاصها من خلال أعمال المؤتمر الأوروبي حول الهجرة واللجوء المنعقد في سبتمبر 2008 والذي يؤكد من خلاله الاتحاد الأوروبي على ضرورة التعامل مع موضوع الهجرة كأحد المكونات الأساسية في علاقات الاتحاد الأوروبي تجاه دول الجوار الشرقي على وجه الخصوص مع ضرورة التركيز على الجانب الثنائي طبعاً حصرياً في التعامل مع ظاهرة الهجرة نحو الاتحاد، وهذا بالرغم من الطابع العالمي والشامل لمفهوم الشراكة الشرقية².

بخصوص الشق الأمني، وخاصة من مدخل الأمن الحدودي الأوروبي، يذهب الاتحاد الأوروبي إلى تدعيم التعاون التقني والمرافقة المالية وذلك من خلال برنامج الـ **TAIEX** والذي يسمح للدول الشريكة بوضع ميكانزمات وآليات لإدارة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، وخاصة بالنسبة لخطوط التماس بين الاتحاد والدول الشريكة على وجه التحديد، وذلك من خلال التعامل مع هيئات في شاكلة الـ **europol** و **eurojust** بهدف وضع نظام فعال بين الاتحاد والدول الشريكة³.

● أهمية المتغير الطاقوي داخل مشروع الشراكة الشرقية، حيث يلعب مفهوم الأمن الطاقوي الأوروبي دوراً استراتيجياً مهماً وأساسياً داخل مشروع الشراكة الشرقية سواء على المستوى

¹ Erwan Lannon, Peter Van Elsuwege Peter, **The Eastern Partnership: Prospects of a New Regional Dimension within the European Neighbourhood Policy**, in **The European Neighbourhood Policy's Challenges**, Erwan Lannon, College of Europe Studies n°14, 2012, P.I.E. Peter Lang.p 295.

² (Conseil de l'UE, COM 2008,7). p 13

³ Ibid, p07.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

الثنائي أو حتى المستوى التعددي؛ استنادا إلى هدف أولي يفضي إلى ضرورة تدعيم مفهوم الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي بالدرجة الأولى و ثم الدول الشريكة بخصوص إمدادات و طرق نقل الطاقة على المدى الطويل طبعا¹، خاصة و أنه من وجهة نظر جيواستراتيجية، تقع أهم مناطق امدادات الطاقة بالنسبة للاتحاد الأوروبي داخل أو بمحاذاة مناطق رمادية أو مناطق صدام **crush zones** ، و لذلك فإنه من الضروري حماية استثمارات الطاقة من خلال حماية طرق النقل و مواطن الامدادات على المدى المتوسط و الذي قد يمتد إلى البحث عن مصادر تموين جديدة في مناطق آسيا الوسطى؛ على المدى الطويل و هو ما نراه بالتفصيل في الفصل الموالي المتعلق بمنطقة جنوب القوقاز .

● العمل على التقليل من درجات التفاوت الإقليمي من خلال المساعدة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث كما تم ذكره في الفصل الأول، وتحديدًا بالنسبة لموضوع دول شرق الاتحاد الأوروبي، أين تتواجد دول الشراكة الشرقية في وضعيات اقتصادية واجتماعية شديدة التفاوت، استنادا إلى الخصوصيات التاريخية الثقافية الدينية والاثنية المختلفة والتي تترجم بدرجات التفاوت الاقتصادي والاجتماعي داخل هذه المنطقة، أو حتى داخل مكونات المنطقة الواحدة.

ولكن بالرغم من درجة التفاوت المذكورة، إلا أن دول الجوار الشوقي للاتحاد الأوروبي تحاول التجمع حول هدف موحد ومحدد يرمي إلى التقارب الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي بهدف امتصاص درجات التفاوت الاقتصادي بين جانبي الشراكة الشرقية، وفي هذا الصدد، يقترح الاتحاد الأوروبي استفاة الدولة الجوارية من ميكانيزمات الاتحاد، والتي تسمح بتدعيم القدرات المؤسساتية للدول الشريكة. بالاستناد إلى النموذج المؤسساتي الأوروبي، ومن خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المنشآت القاعدية المحلية لدول الشراكة الجوارية² .

الهيكلية العملية للشراكة الشرقية:

يتم تنفيذ الشراكة الشرقية على أساس الالتزام المتبادل للمشاركين. فمن ناحية، يرغب الاتحاد الأوروبي في التعبير عن تضامنه مع الدول الشريكة لأوروبا الشرقية وتحويلها إلى أفعال، من خلال الوعد بتقديم المساعدة والدعم للإصلاحات المخطط لها في إطار الشراكة، ويشمل هذا الدعم أيضًا تمويلها الذي يعتمد بالتالي على الأموال الأوروبية. ومن ناحية أخرى، يرتبط التسيير الحسن للشراكة

¹ Erwan Lannon, Peter Van Elsuwege, opcit,p 297.

² Erwan Lannon, Peter Van Elsuwege, Opcit, p298.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

بمستويات المشاركة المتساوية والكافية من البلدان الشريكة التي هي في صميم اهتمامات هذه الاستراتيجية الأوروبية. تتعلق الإصلاحات بشكل أساسي بالدول الشريكة التي يجب أن تعمل وفقاً للالتزامات المتبادلة المخطط، من خلال إطار الشراكة في منطقتي تقاسم المسؤولية لإنجاح الشراكة الشرقية. أخيراً، تستند هذه المبادرة على مبادئ القرار المشترك والتدريب المتبادل دون فرض السياسات على الدول الشريكة التي تم تحديدها بالفعل من قبل الاتحاد.

الفواعل الأساسية وتمويل الشراكة الشرقية: الموارد المالية للشراكة الشرقية:

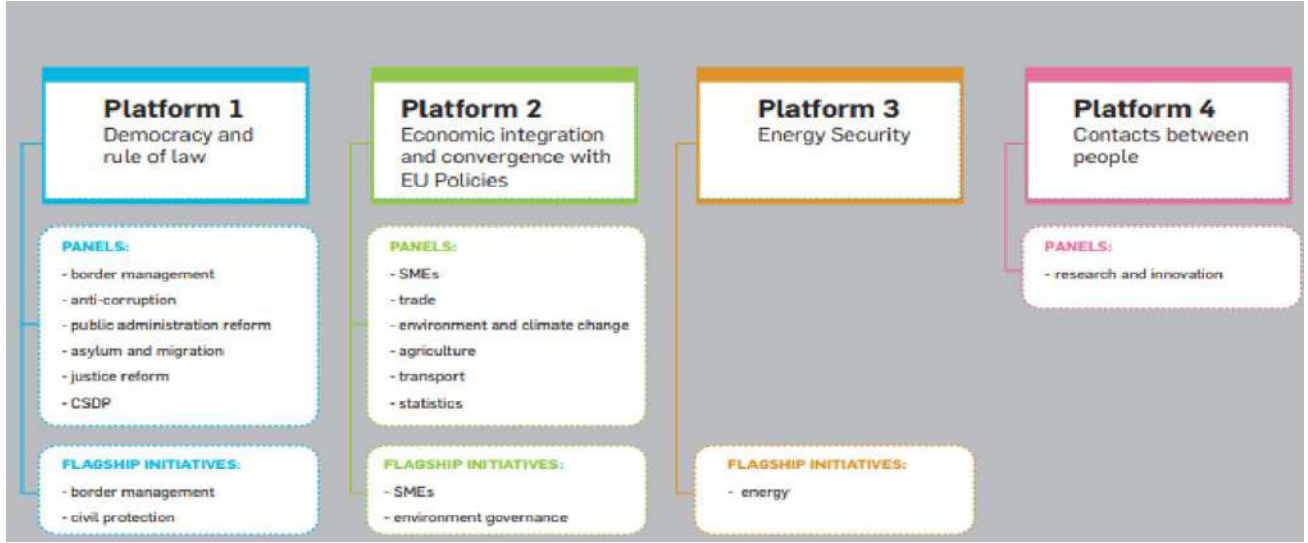
يشارك الاتحاد الأوروبي بعدة طرق في تنفيذ الشراكة الشرقية، انطلاقاً من المفاوضات الأوروبية على مستوى أول، والتي تلعب الدور الأساسي في الأداء الجيد والفعال للشراكة وذلك من خلال مسؤوليتها الأساسية عن ميزانية الشراكة قصد الابتعاد عن إثقال اقتصادات الدول الشريكة، ولكن دون التقليل من أهمية وجود المؤسسات الأوروبية الأخرى والدول الأعضاء داخل مشروع الشراكة. إضافة إلى الدول الشريكة المتلقية للخطة الأوروبية باعتبارها طرفاً حاسماً لتطور المبادرة الإقليمية وذلك من خلال مساهمتها كمحفز الحقيقي لـ تطور الشراكة. ظهرت الشراكة الشرقية في عام 2008 بعد النشر المتضمن لسلسلة من الوثائق الرسمية المرتبطة بموضوع سياسة الجوار إجمالاً¹، حيث يكشف ذلك مستويات الارتباط المتواجدة بين نصوص سياسة الجوار والوثيقة الخاصة بالشراكة، الأمر الذي يقود مباشرة إلى تحديد أهمية مشاركة المفاوضات الأوروبية في تصور موضوعات وهيكل الشراكة الشرقية من حيث المحتوى، المبادئ، الأهداف والتزامات الأطراف المحددة لتطور الشراكة الشرقية القائم على مفهوم المشروطية الإيجابية المحدد من خلال أهداف سياسة الجوار الأوروبية عموماً. وفي هذا السياق، تقترح المفاوضات، في إطار الهيكل العملي للشراكة الشرقية، الارتكاز على أربع أرضيات عمل أساسية ووفقاً للشكل التالي:

¹ Communication de la Commission COM (2008) 823 final du 3/12/2008. p.2

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

شكل رقم 4: أرضيات عمل الشراكة الشرقية



المصدر:

https://ec.europa.eu/environment/international_issues/eastneighbours_en.htm

لتحقيق ذلك، ووفقاً للأرضيات الأربعة سابقة الذكر، أتاح الاتحاد الأوروبي حزماً مالية معتبرة لتمويل انتقال شركاء الشرق من تأثير الفضاء السوفياتي التقليدي من خلال إدماجهم داخل مكتسبات الاتحاد الأوروبي الوظيفية، وذلك في إطار تطور الشراكة الشرقية داخل أطر سياسة الجوار الأوروبية كما سنراه خلال مطلب الدراسة الموالي، ولذلك تتجه وسائل تمويل الشراكة الشرقية إلى التناوب إلى حد ما والأطر المالية المخصصة لمشروع سياسة الجوار الأوروبية.

وبحسب المفاوضات، فإنه من الضروري جداً أن يكون الاتحاد قادراً على تخصيص مبلغ تمويل ملائم لتلبية الطموح السياسي الأوروبي الخاص بالشراكة الشرقية، وذلك عبر التركيز على الإصلاحات المتعلقة بالمؤسسات وإرساء الديمقراطية والإدارة العامة والبنية التحتية للدول الشريكة.

قدمت المفاوضات الأوروبية في خطتها التمويلية الأولية مبلغ 450 مليون يورو لعام 2008 مع زيادة متوقعة تدريجياً تصل إلى 785 مليون يورو في 2013 و ذلك استناداً إلى أداة الجوار والشراكة الأوروبية للفترة 2010 - 2011 ، إضافة إلى تمويل الشراكة من قبل آلية الجوار والشراكة الأوروبية بالتعاون مع مرفق الاستثمار في الجوار FIV، حيث تم رصد قيمة 98.4 مليون يورو لأرمينيا ، 92 مليون يورو لأذربيجان ، 120.4 مليون يورو لجورجيا ، بالإضافة إلى 500 مليون يورو لمواجهة تداعيات الحرب في أوسيتيا ، 209.7 مليون يورو لمولدوفا و 494 مليون يورو لأوكرانيا. مع اتجاه

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

بنك الاستثمار الأوروبي إضافة إلى ذلك إلى دعم سياسة الجوار الأوروبية للفترة 2007-2013 بتفويض قدره 3.7 مليار يورو، والذي تم تمديده، منذ منتصف مايو 2009، ليشمل أيضًا القروض لصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة¹.

تتضح صورة المساعدات المالية الممنوحة لبلدان أوروبا الشرقية من خلال الوثيقة الصادرة عقب أشغال قمة فيلنيوس في 28-29 نوفمبر 2013 المخصصة لخمس دول شريكة لتأسيس برامج التعاون المحددة والقائمة على جداول الأرضيات الأربعة سابقة الذكر؛ حيث أنه وبخصوص مجال الإصلاحات القضائية، قام الاتحاد الأوروبي برصد ما قيمته 18 مليون يورو لأرمينيا للفترة الممتدة ما بين 2009 و2012، و16 مليون يورو لأذربيجان للفترة الممتدة ما بين 2009 و2014 و24 مليون يورو بالنسبة جورجيا للفترة الممتدة ما بين 2012 و2016².

بالإضافة إلى ذلك، بلغت المساهمة المالية الأوروبية الخاصة بإصلاحات في قطاع الطاقة 14 مليون يورو لأذربيجان للفترة الممتدة ما بين 2008 و2012، 43 مليون يورو لمولدوفا للفترة الممتدة ما بين 2011 و2014 و87 مليون يورو لأوكرانيا للفترة الممتدة ما بين 2008 و2012. بالإضافة إلى مساعدة مالية موجهة لمولدوفا بقيمة 53 مليون يورو موجهة للإصلاحات في قطاع الصحة للفترة الممتدة ما بين 2009 و2013 ومبلغ 59 مليون يورو موجه للتعزيز الاقتصادي للمناطق الريفية (2010-2016) المولدافية. فضلا عن مساعدة الاتحاد المالية الموجهة لأرمينيا والمقدرة بـ 21 مليون موجهة للإصلاحات التعليمية للفترة الممتدة ما بين 2010 و2015، مبلغ 11 مليون في جورجيا للإصلاحات في تنظيم المالية العامة للفترة الممتدة ما بين 2011 و2014 و19 مليون للتنمية الجهوية للفترة الممتدة ما بين 2011 و2016³.

كما تجدر الإشارة إلى الفترة الممتدة ما بين 2014-2020، والتي شهدت ارتفاع ميزانية الشراكة الشرقية إلى قيمة 18.2 مليار يورو، بنسبة زيادة مقدرة بـ 40% مقارنة بالأموال المخصصة في إطار آلية الجوار الأوروبية للفترة 2007-2013 موجهة لجميع البلدان الشريكة في إطار الشراكة.

¹ Ibid, p. 5

² Communication de la Commission COM (2008) 823 final du 3/12/2008. p.2

³ Eastern partnership: Supporting reforms, promoting change, Publications Office of the European Union, Luxembourg, 2013

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

وفي هذا الإطار، تستفيد مولدوفا من إصلاحات القطاع القضائي بمبلغ إجمالي قدره 37.2 مليون يورو حتى نهاية عام 2016 بينما سيتم تخصيص مبلغ 1.65 مليون يورو في إطار برنامج EaPIC¹ لتصل المساعدة المالية الإجمالية لمولدوفا لفترة 2014-2017 إلى مبلغ إجمالي مقدر بـ 440 مليون يورو، بما في ذلك 30 مليون لاتفاقية التجارة الحرة الشاملة والعميقة ALCECA، وهو مبلغ زاد بشكل كبير مقارنة بالمبلغ المخصص سابقا والذي وصل إلى إجمالي 561 مليون يورو بالنسبة للفترة الممتدة ما بين 2007 و2013. في حين توقف الدعم المالي الأوروبي لجورجيا عند قيمة 410 ملايين يورو للفترة 2014-2017 مستثمرة في قطاعات العدل والزراعة وتحويل القطاع العام² ثم بالنسبة لأكرانيا، باعتبارها أكبر دول الشراكة الشرقية تقدماً من حيث الإصلاحات الاقتصادية والإدارية القائمة على النموذج الأوروبي، ستتلقى تخصيصاً كبيراً قدره 11 مليار يورو وفقاً لقرار منها مبلغ 39 مليون يورو مخصص حتى نهاية عام 2016 مخصص لإزالة الحواجز التجارية بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا، إضافة إلى مبلغ 45 مليون يورو للفترة ما بين 2013-2018 موجهة لقطاع الطاقة، وقيمة 60 مليون يورو لمشروع تعزيز الأمن عبر الحدود، متاحة حتى عام 2016³.

المطلب الثالث: العلاقة بين الشراكة الشرقية وسياسة الجوار الأوروبية:

استناداً إلى ظهور مشروع الاتحاد من أجل المتوسط كامتداد طبيعي لما قبله من خلال الحديث عن مسار برشلونة أو الشراكة الأورومتوسطية، و التي تنظم علاقات الاتحاد الأوروبي مع جوار الجنوب المتوسطي، و استناداً إلى غياب مشروع مماثل موجه إلى جهة الامتداد البري الأوروبي نحو أوروبا الشرقية، نجحت المفاوضات الأوروبية في جوان 2008 في خلق مبادرة إقليمية تستهدف دول الجوار الشرقي، كقوة موازية لطبيعة الاهتمام الأوروبي المميز لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وهنا تشكل الشراكة الشرقية، إطاراً تنظيمياً لعلاقات الاتحاد الثنائية مع الجوار الشرقي. الأمر الذي يضعنا أمام سؤال محوري حول طبيعة علاقة الشراكة الشرقية بمشروع سياسة الجوار الأوروبية؟ بين كونها مشروعاً موازياً لسياسة الجوار، أم باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من هذه الأخيرة، بل بدور مكمل يعمل على تسريع نجاح الأهداف المحددة داخل سياسة الجوار الأوروبية.

¹ Open Society Foundation, Eastern Partnership Civil Society Forum, 2014 Report on Budget Support Provided to Moldova, Georgia and Ukraine, p. 14

² Ibid, p28.

³ Ibid, p38.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

الشراكة الشرقية وإدماجها في سياسة الجوار الأوروبي:

استنادا إلى أعمال المفوضية الأوروبية، تشكل الشراكة الشرقية الغطاء الجغرافي الشرقي المحدد لمشروع سياسة الجوار الأوروبية العام، خاصة وأن ظهور هذه السياسة في عام 2003 والنتائج التي تم التوصل إليها مبدئيا من خلال تنفيذها قد غيرت بشكل كبير وضع الدول الشريكة في سبيل خلق التوازن الأوروبي المطلوب جهة الحدود الأوروبية الشرقية للمنطقة الأوروبية¹ وهكذا، فإن البيانات الجديدة التي تظهر داخل دول الشرق الأوروبي تسمح بتطوير السياسات والإجراءات التي يتبناها الاتحاد الأوروبي مع منطقة أوروبا الشرقية، من خلال مبادرات جديدة تعمل بالتوازي مع سياسة الجوار الأوروبية استنادا إلى مبدأ المزيد من أجل المزيد. وفي هذا السياق، تعزز الشراكة الشرقية عمل سياسة الجوار بجعلها أكثر جاذبية للدول التي ترغب في تعزيز الروابط مع الاتحاد الأوروبي. والذي يعني بتعبير آخر عدم اختلاف الشراكة الشرقية عن سياسة الجوار الأوروبية ولكنها تلعب دورا تكميليا للأهداف والتدابير والإجراءات المنصوص عليها في خطط العمل الفردية وذلك من خلال تمهيد الطريق لإبرام وتنفيذ اتفاقيات الشراكة المحددة².

وهو ما يعني أن الاتحاد الأوروبي قد أنشأ مشروع الشراكة الشرقية كمبادرة إقليمية تعمل وفق طبيعة سياسة الجوار الأوروبية باعتبارها استراتيجية متماسكة موحدة وفريدة وخاصة³. تتمثل مساهمتها في تعزيز أهداف سياسة الجوار وتنفيذها دون التشكيك في مكانتها الرئيسية في تنظيم العلاقات بين الاتحاد ودول المنطقة. وذلك انطلاقا من أهميتها في تسهيل عملية التزام الدول الشريكة بخطط عمل سياسة الجوار وذلك من خلال تقديم الدعائم الإضافية الخاصة بالإصلاحات التي تتطلبها سياسة الجوار إجمالا.

بتعبير آخر، تظهر الشراكة الشرقية كأداة تذهب إلى أبعد من سياسة الجوار الأوروبية، من خلال عملها على توفير أقصى قدر من الدعم للإصلاحات والجهود الرامية إلى تعزيز مبادئ سياسة الجوار الأوروبية الأساسية في المنطقة القائمة على الالتزام تجاه سيادة القانون والديمقراطية والحكم الراشد واقتصاد السوق باعتبارها العناصر الرئيسية المحددة لسياسة الجوار الأوروبية، ما يفسر عدم

¹ Communication de la Commission COM (2008) 823 final du 3/12/2008, **un contexte en évolution**. p1.

² Elena A. Korosteleva, **Change or Continuity: Is the Eastern Partnership an Adequate Tool for the European Neighbourhood**, *International Relations* 2011 25, p 245-248.

³ Ibid.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

خروج الشراكة الشرقية الإقليمية عن مبادئ سياسة الجوار، ولكنها تعمل على ملء الفجوات المحتملة في خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية؛ فحسب المفوضية الأوروبية، وبالرغم من النتائج والإصلاحات التي تحققت تحت ظل سياسة الجوار الأوروبية، تبقى الأهداف الأوروبية المرجوة في المنطقة بعيدة عن تلك المخططة في إطار سياسة الجوار، خاصة أمام فشل الاتحاد الأوروبية عبر السياسة في تعزيز الحكم الراشد ومكافحة الفساد في المنطقة، إضافة إلى عدم كفايتها في جذب اهتمام دول أوروبا الشرقية من خلال تقديم حل لمشاكلها الداخلية خاصة أمام تواجد المنافسة الروسية في المنطقة¹.

وخلاصة ذلك ترمي إلى اعتبار الشراكة الشرقية بمثابة الأداة العملية والتي تهدف إلى تكثيف الأساليب والإجراءات المقررة من طرف سياسة الجوار الأوروبية. وللقيام بذلك، يجب أن تعمل على الأسس المخطط لها من قبل خطط عمل سياسة الجوار التي تعتبر نقطة محورية في مسار تنفيذ الإصلاحات في المنطقة.

وهذا ما يعني أن الشراكة الشرقية تحافظ على نفس الأهداف الرئيسية الموضحة من خلال خطط العمل وبالارتكاز على نفس مجالات العمل دون أي تغيير في الأولويات التي تحددها سياسة الجوار وأدواتها القائمة على اقتصاد السوق والمواصلات، أمن الطاقة، التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولكن تتمثل نقطة ابتكار الشراكة الشرقية متمثلة في مدى مساهمتها في تسريع وتيرة الإصلاحات، وذلك من خلال تبسيط الإجراءات والتدابير المقترحة في خطط العمل من خلال التركيز وظيفيا على تفاصيل الإجراءات المنصوص عليها داخل خطط العمل، مع تقديم الحلول العملية للصعوبات والثغرات التي لم تحل بواسطة سياسة الجوار الأوروبية وفق جداول زمنية أكثر دقة وتحديدًا لتحقيق أهداف سياسة الجوار الأوروبية العامة. وهي النقطة التي تفسر طبيعة كون الشراكة الشرقية مختلفة نوعا ما عن سياسة الجوار الأوروبية، ولكن لا يعني ذلك التعارض معها كلية، بل تذهب إلى دعم سياسة الجوار وامتدادًا لخطط العمل من خلال إثرائها بفضل الهياكل الإضافية التي تضيفها الشراكة الشرقية².

هل يعني ذلك أن الشراكة الشرقية جزء متكامل من سياسة الجوار الأوروبي؟

¹ Panagiotis Longinidis, **La politique européenne de voisinage et les pays d'Europe orientale**, thèse en vue de l'obtention du doctorat, université toulouse1, France, 2016, p231-233.

² Ibid, p235.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

تستند الشراكة الشرقية بشكل أو بآخر إلى الأسس المشكلة لسياسة الجوار الأوروبية مع إعطائها بعداً شرقياً قائماً على خصائص واحتياجات دول أوروبا الشرقية المحددة والتمايز مقارنة بدول الجوار الأوروبي الجنوبي.

من المؤكد أن مساهمة الشراكة الشرقية في الإصلاحات المنصوص عليها في سياسة الجوار تمثل عبئاً ثقيلاً وإضافياً بالنسبة للاتحاد الأوروبي، إلا أنها تشكل في المقابل الوسائل الفعالة التي يمكن أن تضمن نجاح إنشاء سياسة الجوار. وذلك أساساً من خلال:

● تسريع التقارب التنظيمي للدول الشرقية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي تجاه المعايير الأوروبية؛ حيث أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال تحقيق الأهداف العمودية الخاصة بالاستقرار والأمن والازدهار في المنطقة دون التوجه نحو تغيير أفقي للأنظمة والقوانين السائدة في مجتمعات دول البلدان الشريكة. بحيث يؤثر هذا التغيير الكلي على جميع مجالات العمل المنصوص عليها في البداية من خلال سياسة الجوار وخطط العمل ثم من خلال الشراكة. مع أهمية مواءمة التشريعات الاجتماعية والبيئية والعامة مع القواعد الأوروبية من أجل ضمان الأداء السليم للسوق، الحكم الرشيد واستمرارية النموذج الاجتماعي للدول الشريكة¹.

● يمر تكامل الأسواق والمجتمعات من خلال الاستيعاب التنظيمي لدول أوروبا الشرقية التي لا تزال معلقة بين النموذج النيوليبرالي الذي يروج له الاتحاد الأوروبي وماضيها الشيوعي، وفي هذا الصدد، تلتزم هذه الدول بتعزيز الإصلاحات الضرورية التي توفرها الشراكة، على أساس قوانين متطورة وحديثة دون الرجوع إلى الماضي، وفي مقدمة ذلك، العودة إلى الأنظمة السابقة التي تؤثر سلباً على الحياة العامة للدول. ولذلك، فإن التقارب التنظيمي هو مهمة الدول الشريكة بالدرجة الأولى لتحديد التقدم الذي لا يزال يتعين إنجازه. بتعبير آخر، يعد ابتكار القوانين والنظام القضائي وفقاً للمبادئ الأوروبية شرطاً أساسياً لتطور الشراكة على الرغم من اختلاف مستويات الديمقراطية وحرية الدول الشريكة واستعدادها المتنوع للتكيف مع النموذج الأوروبي، ولا يمكن إعفاء أي دولة من هذا الالتزام. حيث أن النظام القانوني السليم والليبرالي - حسب المقاربة الأوروبية - هو الوحيد الذي يضمن استمرارية سياسة الجوار وتحقيق الاستقرار المرغوب فيه للمنطقة الشرقية، والتي تحقق تقارباً أكبر من خلال الاقتراب من

¹ Ibid, p236.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

تشريعات ومعايير الاتحاد الأوروبي باعتباره المؤشر الوحيد للعملية التالية الخاصة بخطوات تنفيذ الشراكة الشرقية.¹

● التعاون الأوروبي الحدودي مع دول الشراكة الشرقية: حيث يشكل التعاون عبر الحدود إحدى أولويات سياسة الجوار، باعتباره أمراً ضرورياً لإدماج بلدان أوروبا الشرقية في المكتسبات المجتمعية التي تهيكل خطط عمل سياسة الجوار، باعتبارها عنصراً للتعاون الأوروبي متعدد الأطراف.² في نفس الوقت تمنح الشراكة الشرقية قضية التعاون الحدودي بعداً ثنائياً، بسبب طابع الموضوع الفريد والتميز للموضوع بالنسبة للاتحاد الأوروبي والدول الشرقية الشريكة على حد سواء، فهي بذلك تقدم للدول منظوراً أعمق لإدارة الحدود المشتركة على أساس الاتفاقات الثنائية بين البلدان التي لها حدود مشتركة وكذلك الإصلاحات الفردية التي تنفذها البلدان الشريكة، والقدرة على التأثير في تدفقات المهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي، ولضمان أمنها الداخلي واستقرارها. من أجل ضمان السيطرة على التهديدات التي تسببها الجرائم الحدودية، والتي تأخذ بعداً تعديداً كما تشير إليه سياسة الجوار الأوروبية عموماً. وهنا، تذهب الشراكة الشرقية لتعزيز الإرادة السياسية للدول الشريكة في الإدارة الفعالة لحدودها الخارجية وخاصة تلك المقابلة لحدود الاتحاد الأوروبي مباشرة. وكل ذلك بهدف زيادة التعاون بين الاتحاد والدول الشريكة لتجنب المشاكل المتعلقة بإدارة الحدود دون اللجوء إلى الخيارات الصلبة، مع السماح بالاستفادة من الفرص التي يمنحها الاتحاد، والمرتبطة بمجالات التعليم والتدريب والعمل، أو بشكل عام بخصوص الاتصالات الحدودية بين المجتمعات الجوارية.³

يهدف الاتحاد الأوروبي من كل ذلك إلى خلق ظروف أفضل لتنقل الأشخاص من الدول الشريكة إلى أراضيه ويصر على تنظيم دخول وإقامة هؤلاء المواطنين في الاتحاد بشكل مؤقت لأغراض مهنية فوق كل شيء. وتربط المفوضية الأوروبية، جانب التعاون عبر الحدود بإبرام اتفاقات شراكة جديدة يمكن أن توفر الأساس للالتزامات المتبادلة بشأن وضع سياسة معقولة وقابلة للتطبيق للجميع فيما يتعلق بالعمل المشترك بشأن إدارة مشاكل الحدود، وتسهيل إجراءات إصدار التأشيرات كشرط لضمان بيئة آمنة خالية من الهجرة غير الشرعية. وفي هذا السياق، يشكل التعاون عبر الحدود مجالاً فرعياً

¹ Ibid, p237.

² Ibid,p238-241.

³ Communication de la Commission COM (2008) 823, Op.cit., point 3.1 et 3.2

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

للمعمل لمواءمة سياسات الحدود مع مكتسبات الاتحاد الأوروبي ومنع التهديدات المحتملة من أجل استقرار المنطقة، من خلال تفعيل التدابير ذات الصلة بمجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، وتحسين هياكل اللجوء وتعزيز الشرطة والإجراءات القضائية لمكافحة الجريمة المنظمة. وكل ذلك في إطار التعاون عبر الحدودي المتعدد الأطراف الذي تتناوله سياسة الجوار الأوروبية. والذي يظل هدفه الأول مرتبطاً بالإدارة الجيدة للحدود وتعزيز الأمن الإقليمي. وهو ما تحدده وثيقة فيلينيوس من خلال تحديد الأهداف الرئيسية الثلاثة للتعاون المتقدم عبر الحدود الممتدة إلى الحدود الخارجية للاتحاد، ومبادئ التعاون الإقليمي الأوروبي، من خلال التركيز على مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها أولوية للتعاون عبر الحدود لبلدان أوروبا الشرقية، فضلاً عن تحسين وضع حركة الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال في منطقة الشراكة الشرقية على وجه التحديد¹

المبحث الثاني: بناء المجال الحيوي لمنطقة شرق أوروبا: رؤية جيوبوليتيكية:

المطلب الأول: جيوسياسية منطقة أوروبا الشرقية:

الفرع الأول: التركيبة الجغرافية لمنطقة أوروبا الشرقية:

بالعودة إلى الخريطة الأولية ذات الخلفية الجغرافية للمنطقة، نلاحظ أنه ومن الصعب تعريف وحصر منطقة أوروبا الشرقية جغرافياً وحسب؛ فمن جهة أولى لا يمكننا تحديد المنطقة استناداً إلى مفهوم الجدار الفاصل القائم فترة الحرب الباردة "جدار برلين"، لأن ذلك يتعارض مباشرة مع تعريفات المنطقة استناداً إلى خلفيات ثقافية وإيديولوجية ومستويات تداخلها مع أجزاء ضمن مفهوم أوروبا الغربية بالمفهوم الحالي والممثل في الاتحاد الأوروبي أساساً. ذلك ما يدفعنا إلى الإقرار بعدم وجود معطيات ثابتة ودقيقة في تعريف منطقة أوروبا الشرقية ذات الدلالات الثقافية المكونة من مجموعة خلفيات ثقافية مختلفة متقاطعة ومتداخلة؛ في صورة الثقافة اليونانية، البيزنطية، العثمانية، وصولاً إلى الروسية كامتداد للتوجه السوفياتي من جهة². ومن جهة أخرى استناداً إلى متغيرات استراتيجية أولية لفترة الحرب الباردة باعتبارها الإقليم الذي يشمل دول ألمانيا الشرقية بولندا، تشيكوسلوفاكيا سابقاً وصولاً إلى مجموع الدول السلافية.

¹ Ibid.

² Middel B, *Cadre et domaine de coopération dans la région de la mer noire*, NATO PA-165 CDS DG06F, rapports de commission 2006, session annuelle, p2.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

أفرزت نهاية الحرب الباردة وسقوط نظام الثنائية القطبية مع سقوط جدار برلين كمحدد أولي لمفهوم أوروبا الشرقية مجموعة متغيرات جيوسياسية جديدة للمنطقة استنادا إلى حالة الفراغ الجيواستراتيجي الناتجة عن نهاية الحرب الباردة، معبرة عن حالة تناقضات داخلية لمنطقة أوروبا الشرقية ككل، وذلك أمام غياب تصنيف معين و موحد للحدود الجغرافية لدول أوروبا الشرقية حيث يمكن الانطلاق من كون الدول الواقعة بين بحر البلطيق و بحر بارنتس في الشمال، والبحر الأدرياتيكي، والأسود، و بحر قزوين، و جبال القوقاز في الجنوب، و جبال الأورال هي الدول المشكلة لأوروبا الشرقية. في وقت تتجه شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة أو النظام الجيولوجي للأمم المتحدة في الوقت الحالي إلى تعريف الدول المشكلة لمنطقة أوروبا الشرقية والذي وضع كلا من التشيك، بولندا، المجر، سلوفاكيا، رومانيا، بلغاريا، روسيا البيضاء، أوكرانيا ومولدوفا ضمن تصنيف منطقة أوروبا الشرقية.¹ كما توضح الخريطة الموجودة أدناه :

¹ <https://worldpopulationreview.com/country-rankings/eastern-europe-countries>, consulté le : 12/02/2018 : 20 :00.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات والأهداف

الخريطة رقم 01: منطقة أوروبا الشرقية حسب تصنيف هيئة الأمم المتحدة



المصدر: À l'Est, combien d'Europe(s)?Le dessous des cartes, ARTE, disponible sur:

<https://www.youtube.com/watch?v=QxI9D1Zuq5E>

Publiée le : 13 nov. 2021, consultée le : 13 nov. 2021, 23 :00.

من المؤكد أن التصنيف المذكور هنا الخاص بشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة يجد تفسيراً ذو خلفية جيوتاريخية بالدرجة الأولى استناداً إلى مفردات الحربين العالميتين بالإضافة إلى الحرب الباردة من خلال التطرق إلى تصميم الحزام الاستراتيجي المحصور بين كل من بحر البلطيق، البحر الأدرياتيكي وكذا البحر الأسود باعتبارها منطقة عازلة جيوتاريخياً بين روسيا وأوروبا الوسطى والغربية . إلا أن نهاية الحرب الباردة وما انجر عنها من إعادة ترتيب لمجموع التوازنات الدولية أسهم في إعادة تشكيل بنية الأزمات في منطقة شرق أوروبا القائمة على ظهور مفهوم صراع الحضارات، والتوجه نحو ملء الفراغات الجيوسياسية الناتج عن ذلك من جهة، وفي مقدمتها توسعات الاتحاد الأوروبي شرقاً في دول كانت تحسب في وقت معين على كتلة أوروبا الشرقية في صورة التشيك وبولندا كما تم ذكره سابقاً، ما يدفعنا إلى ضرورة إعادة تعريف منطقة أوروبا الشرقية على مستويين:

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

- يرتبط المستوى الأول بتحليل جغرافي بسيط قائم على تحديد الأهمية الجغرافية للدول المشكلة لمنطقة أوروبا الشرقية استنادا إلى تعريف شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة .
 - في حين يرتبط المستوى الثاني بمجموعة الدول غير المنضمة إلى الهيكل المؤسسي للاتحاد الأوروبي؛ ويتعلق الأمر بكل من أوكرانيا، مولدوفا وبيلاروسيا " روسيا البيضاء"، مع إلغاء روسيا نسبيا عن المنطقة، وذلك استنادا إلى المرتبة الاستثنائية التي تتبوؤها روسيا على المستويين الإقليمي وحتى الدولي والتي تمنعها ولو ضمنيا من التواجد ضمن نفس سلة دول أوروبا الشرقية الثلاث المذكورة سابقا استنادا إلى الوضعية الخاصة التي يوليها الاتحاد الأوروبي لروسيا عموما.
- استنادا إلى ذلك، تظهر الأهمية الجغرافية لمنطقة أوروبا الشرقية أو بتعبير أدق تبعا لمتطلبات الموضوع عند الحديث عن الفضاء الجيوسياسي الأوكراني المولدافي البيلاروسي باعتباره منطقة تحويل أو انتقال، أو بتعبير آخر استنادا لكونها رواق حاجز ومنطقة امتصاص أساسية تعبر عن بدايات منطقة أوروبا الشرقية.

لطالما اعتبرت منطقة شرق حدود الاتحاد الأوروبي على درجة كبيرة من الأهمية عند تحليل تطور مفهوم العلاقات الإقليمية وحتى الدولية، وذلك راجع إلى المكانة الجغرافية ذات الطابعين الأوروبي والآسيوي التي تتميز بها المنطقة عموما وهو الذي جعلها منطقة حاجزة من جهة، وكذا منطقة انطلاق أو قفز أوروبي للانفتاح على القوقاز وآسيا الوسطى أو حتى للتقارب بين الشرق والغرب على وجه العموم. وهو الأمر الذي أكسب المنطقة أهمية جيوسياسية سواء كان ذلك على مستوى الاتحاد الأوروبي ككتلة أو حتى بالنسبة للدول الأعضاء خاصة الشرقية منها منفردة¹.

وهو الأمر الذي يمكن التماسه بشكل أكثر وضوحا من خلال إقرار المفوض الأوروبي آنذاك خافيير سولانا بأهمية مسألة أوروبا الشرقية عموما: "وأنه في حالة تحول أو تحرك حدود الاتحاد الأوروبي، فإن أهم التحديات والفرص ستأتي حتما من منطقة الجوار الأوروبي الشرقي بتأثير فوري ومباشر مقارنة بالمناطق الجوارية الأخرى"².

¹ À l'Est, combien d'Europe(s)?Le dessous des cartes, ARTE, disponible sur:

<https://www.youtube.com/watch?v=Qx19D1Zuq5E> Publiée le : 13 nov. 2021, consultée le : 13 nov. 2021, 23:00.

² Javier SOLANA, Christopher PATTEN, Wider Europe, le 7/8/2002)

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

بتفسير آخر؛ يشكل فضاء انطلاق منطقة أوروبا الشرقية محورا جيوبوليتيكية بامتياز؛ فوجوده كم منطقة مستقلة يساهم في تحول روسيا كليا ومن دونها لا يمكن أن تتحول روسيا الى امبراطورية أوراسية مجددا وذلك استنادا إلى الأهمية الجيواستراتيجية للمنطقة عبر علاقتها بكل من منطقة البلقان¹، إضافة إلى الامتداد البحري الممثل في البحر الأبيض المتوسط عبر البحر الأسود بطبيعة الحال والذي يعبر عن المنفذ الوحيد بالنسبة لروسيا عندما يتعلق الأمر بمفهوم اللوج إلى المياه الدافئة المفتوحة.

فبموقعه بين كل من الاتحاد الأوروبي، منطقة القوقاز عموما وكذا تركيا وروسيا، يشكل الجدول الجيوسياسي الأكراني المولدافي البيلاروسي مركز ثقل أو جاذبية استراتيجية لمختلف تنافسات الهيمنة والسيطرة الإقليمية وحتى الدولية، استنادا إلى تميزه عن البقية بتنوع الدول الجوارية أو الوحدات الجيوبوليتيكية التي تنتمي إليها منطقة البحر الأسود كما سنراه عند التطرق لدراسة جيوسياسية البحر الأسود خلال المطلب الموالي و حتى فضاء أوروبا الوسطى أو الشرقية في صورة روسيا كفاعل أساسي في فضاء رابطة الدول المستقلة CEI، إضافة إلى تركيا باعتبارها عضوا داخل حلف شمال الأطلسي فضلا عن رومانيا و بلغاريا كمثلثين لتواجد الاتحاد الأوروبي في المنطقة².

حوصلة ذلك تقودنا إذا إلى تحليل الفضاء قيد الدراسة والمشكل من كل من أكرانيا، مولدوفا وبيلاروسيا بدرجة أقل إضافة الى البحر الأسود كم منطقة نفوذ وممارسة القوة والهيمنة خاصة من جانب القوى الكبرى في صورة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بالعودة إلى مفهوم وضعية الشريك الاستراتيجي من الدرجة الأولى.

من جهة مقابلة، وعند محاولة تفسير التفاعلات الجيوبوليتيكية للمنطقة، تعتبر منطقة شرق أوروبا الأكثر تعقيدا من بين كل الجداول الجيوبوليتيكية المشكلة للاتحاد السوفياتي سابقا ؛ فالعودة إلى المتغير السكاني و المتميز بتواجد قرابة 11 مليون روسي على طول الفضاء الجيوبوليتيكي من جهة، فضلا عن متغيرات منطقة شبه جزيرة على مستوى الجدول الجيوبوليتيكي الإقليمي لمنطقة أوروبا الوسطى من جهة ووصولاً إلى امتدادات أوروبا الشرقية من جهة مقابلة و التي يمكن التعبير عنها بمعادلة جيوبوليتيكية بسيطة استنادا إلى مفهوم النواة و الأحزمة المتقطعة لكل من **سول كيوهين** و **هنري كيسينجر** فإنه من

¹ Brzezinski Z, le partenariat prématuré, dans le volume « L'Europe centrale et de l'est dans le cyclone de la transition, p290.

² Jafalien A, **La mer noire : un centre de gravité stratégique ?** Questions internationales, juillet-aout2005, n°14, p 62-63.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

يتحكم في شبه جزيرة القرم يمتلك وضعية مفتاحية للتحكم في منطقة البحر الأسود - باعتباره هو الآخر منطقة وصل مع أوروبا الغربية و الامتداد نحو كل أوراسيا¹ و هو ما سنراه بالتفصيل عند التطرق لعنصر التحليل الجيوسياسي للبحر الأسود تحديدا .

من جهة أخرى، وعند الحديث عن مستوى التحليل الثاني، فإن فهم الجدول الجيوبوليتيكي لمنطقة أوروبا الشرقية أو كما تم التطرق إليه من خلال مفهوم الفضاء الأكراني المولدافي البيلاروسي يتجه إلى ضرورة تحليل الموقع الذي تشكله هذه المنطقة استنادا إلى اعتبارها منطقة صدام **crushzone** على حد تعبير المدرسة الجيوبوليتيكية الألمانية التقليدية، سواء بالنسبة لروسيا أو حتى باتجاه أوروبا الغربية داخل أطر مواجهة توسعات حلف شمال الأطلسي من جهة، أو عند الحديث عن مشاريع اندماج الفضاء ما بعد السوفياتي من جهة مقابلة. بتعبير آخر، فإن العجز النسبي في تحديد منطقة أوروبا الشرقية وخاصة بداياتها الجغرافية يدفعنا إلى تحليلها "أنطولوجيا إن صح التعبير" انطلاقا من تحليل الامتدادات الجيوسياسية البرية الأساسية المكونة لأوروبا الشرقية إجمالا والتي يمكن حصرها في ثلاث امتدادات أساسية؛ باتجاه روسيا نحو أقصى شرق أوراسيا، باتجاه منطقة البلقان بشكل عام جنوبا، بالإضافة إلى الامتداد الغربي والمتمثل في الاتحاد الأوروبي.

الفرع الثاني: المحدد الجيواقتصادي والجيوطاقي في فضاء أوروبا الشرقية .

لا يمكن تحليل الوقائع الجيواستراتيجية لمنطقة الامتداد أوروبا الشرقية دون التوقف عند المتغيرات الجيواقتصادية وأثرها على جدول التحليل الجيوبوليتيكي للمنطقة والتي تفهم على مستويين أساسيين؛ حيث تشكل المنطقة قيد الدراسة نقطة التقاء للنظام الاقتصادي الأوراسي من خلال خطين جيواقتصاديين أساسيين: خط شمال - جنوب ، إضافة إلى الخط شرق - غرب ؛ وهما المحددان المرتبطان أساسا بالإمكانيات الهائلة المميزة للمنطقة من الناحية الجيواقتصادية استنادا إلى كونها الأكثر قوة في مجال النقل بحيث لا يمكن لأي دولة تقريبا أن تتجاوز المنطقة سواء عن طريق "شمال-جنوب" أو من جهة " الشرق والغرب" باعتبارها منطقة تصريف لبحر قزوين - بحر آزوف من خلال قناة فولغا دون، و التي تتميز بقيمة جيوبوليتيكية و جيواقتصادية من خلال مشاركتها في الربط بين فضاء اسيا الوسطى

¹ Dobrescu P, On n'existe pas le lieu pour l'utopie, dans le volume : l'europe centrale et de l'est dans le cyclone de transition, p298.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

و المحيط العالمي عبر البحر الأسود ، و استنادا إلى تشكل المنطقة من نقاط جوارية مع كل من بيلاروسيا-روسيا-جورجيا-تركيا-بلغاريا-رومانيا-المجر-سلوفاكيا - بولندا¹.

عند هذه النقطة كذلك، يجب التوقف عند الأهمية الجيوطاقوية للوضعية الجغرافية لمنطقة أوروبا الشرقية من خلال الحديث عن شبكة أنابيب الغاز المشيدة، والتي جعلت من المنطقة ككل، وخاصة عندما يتعلق بدول في صورة أوكرانيا، مولدوفا وحتى بيلاروسيا، فواعل أساسية ومهمة في السوق الطاقوية العالمية والأوروبية تحديدا ما يضعها في موقع مهم جدا في مسار الأمن الطاقوي الأوروبي.

في مثال ذلك تقدر كمية الغاز المنقولة نحو أوروبا مرورا بأكرانيا ال 112.1 مليار متر مكعب حسب احصائيات 2007 وتحديدا من خلال أهمية أنبوب غاز سويوز Soïouz والذي يربط أوروبا بروسيا طاقويا والذي يضمن انتقال غاز " أورنبورغ" Orenbourg إلى أوروبا الغربية².

وبصفة عامة، تعتبر المنطقة قيد الدراسة وسيطا طاقويا بين روسيا والاتحاد الأوروبي، بدرجة مرتفعة نسبيا من التعقيد، وذلك من خلال الضغوطات التي تفرضها روسيا على كل من أوكرانيا ومولدوفا من أجل السيطرة على منشأتها الطاقوية وخاصة عندما يتعلق الأمر بأنبوب سويوز Soïouz والذي يقطع الفضاء الأوكراني اضافة الى شركة الغاز المولدافية أو حتى الأوكرانية، والتي تمارس روسيا عليهما مساومات من خلال أسعار غاز مغرية وهذا لإعادة ضم الدولتين الى فضاء الهيمنة والتأثير الروسي من جديد.

عند هذه النقطة تتجه شركة الغاز الروسية **gazprom** بالاشتراك مع الشركة الايطالية **eni** الى العمل على مشروع **south -stream** بهدف تفادي منطقة النقل الأوكرانية باتجاه الاتحاد الأوروبي والتقليل إذا من بعض محددات الأهمية الجيوطاقوية في أوكرانيا.

وفي الإطار العام تبقى منطقة أوروبا الشرقية كما تم تعريفها سابقا من خلال الجغرافيا السياسية للمنطقة، على درجة كبيرة من الأهمية في ميدان نقل الطاقة في وقت يمكن الحديث عن تواجد نصف الواردات الطاقوية الأوروبية والتي تمر عبر المنطقة ما يؤكد أهمية الفضاء الأوكراني المولدافي باعتباره رواق مهم من جهة خط " شرق -غرب" والذي يربط بين اسيا الوسطى بحر قزوين وأوروبا عموما، ومن خلال

¹ Jafalien A, *La mer noire : un centre de gravité stratégique*, Op.cit.

² Ibid.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

الرواق شمال جنوب والذي يمكن التماس أهميته من خلال أنبوب blue – stream والذي يقوم بربط تركيا بروسيا.

الفرع الثالث: البحر الأسود كعامل محدد للبعد الجيوبوليتيكي لمنطقة أوروبا الشرقية:

يعبر البحر الأسود بتعبيره الجغرافي البسيط و بامتداده على مسافة 435,000 كيلومتر مربع وبأزيد من 357,000 كيلو متر مكعب من المياه المالحة¹، عن الامتداد الضمني لمنطقة البحر المتوسط باعتباره بوابة رئيسية للاتصال بالمحيطات العالمية عموما والتي يرتبط به عبر مضيق البوسفور والدرنيل من خلال بحر مرمرة بكل ما يحمله مفهوم المضائق من اعتبارات سياسة واقتصادية محددة لمفهوم المنطقة الجيوبوليتيكي.

بموقعه الواقع بين أوروبا، الشرق الأوسط و مجموع الدول البعد-سوفياتية، يعد البحر الأسود مركز ثقل استراتيجي هو الآخر، مسرح لتنافسات القوى الكبرى، هذا الفضاء البحري الواقع بين توازنات عديدة للقوى الكبرى، أين نجد روسيا، الفاعل الأساسي في منطقة مجموعة الدول السوفياتية المستقلة، تركيا عضو حلف الشمال الأطلسي، رومانيا وبلغاريا عضوا الاتحاد الأوروبي، وأخيرا أوكرانيا وجورجيا باعتبارهما محورين جيوبوليتيكيين محددتين لتفاعلات المنطقة، بالشكل الذي يسهم في تعديل خريطة التوازنات السياسية في المنطقة، و كل ذلك بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية و التي تحمل شعار الشريك الاستراتيجي مع بعض الدول المطلة على حوض البحر الأسود.

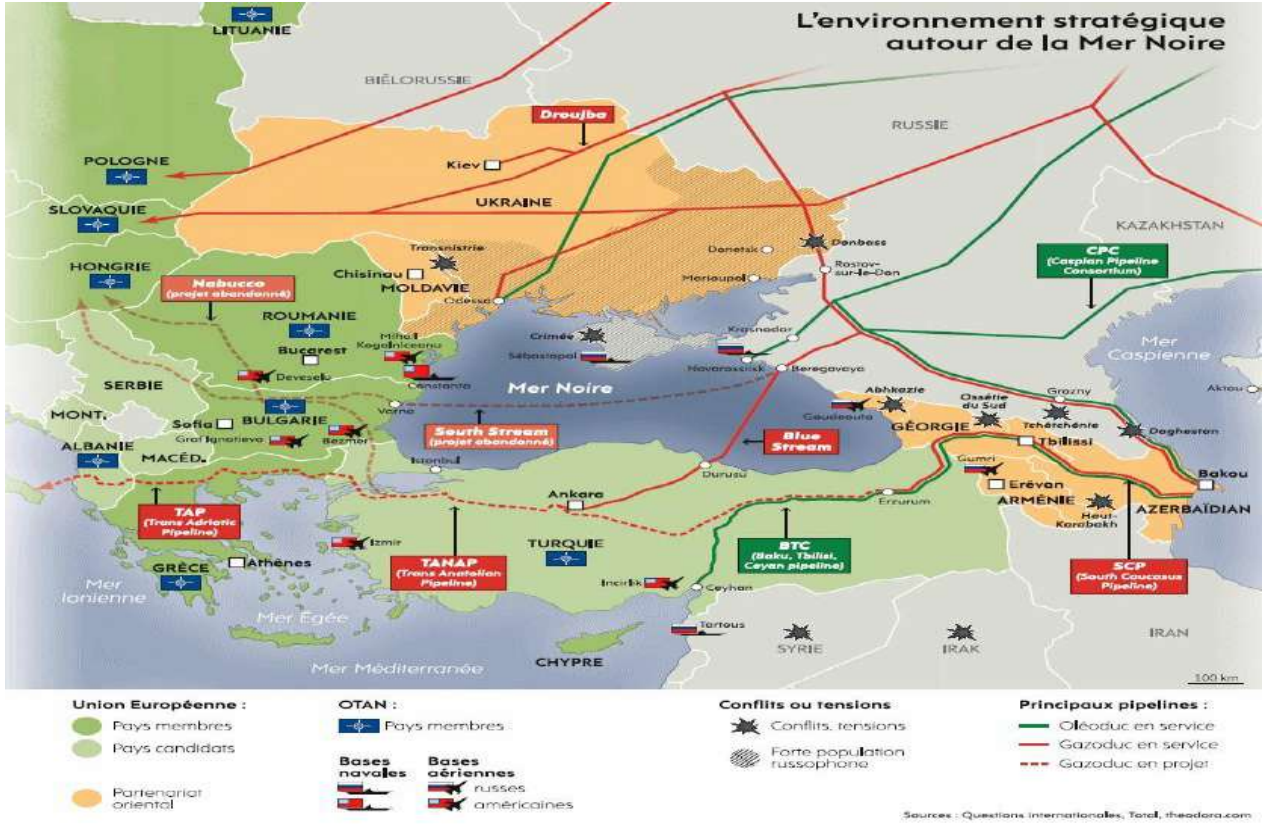
من جهة أخرى يظهر البحر الأسود كمفترق طرق حاسم بالنسبة لمستقبل أوروبا الموسعة، بحكم اتساع تواجد الفواعل الإقليمية؛ تركيا، روسيا، وأكرانيا، بالإضافة إلى منطقة دول البلقان الشرقي والقوقاز. كما تجمع المنطقة أيضا العديد من التحديات الأمنية الهامة بالنسبة للاتحاد الأوروبي؛ في صورة الهجرة غير الشرعية، تدهور البيئة في المنطقة، الأمن الطاقوي عموما، تهريب المخدرات والأسلحة، والنزاعات الكامنة في المنطقة. فضلا عن كون المنطقة مفترقا حضاريا، سبب تواجدها عند التقاء الأديان الأرثوذكسية والإسلام. والعديد من الثقافات السياسية والاجتماعية الغربية المتباينة في المنطقة.

¹Ibid.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

خريطة رقم 2: الفضاء الاستراتيجي لحوض البحر الأسود



وفقا للخريطة المبينة أعلاه، فإن فهم المتغيرات السابقة الذكر، سواء من جهة تعدد الفواعل، أو حتى من جهة المميزات الأمنية للمنطقة، تجعل البحر الأسود منطقة اعتماد متبادل إقليمي على درجة كبيرة من الأهمية، و التي تجعل بدورها من التركيبة الجيوبوليتيكية لمنطقة البحر الأسود على درجة كبيرة من التعقيد، حيث أنه و بالاستناد إلى حالة الانغلاق النسبي التي تميز البحر الأسود، و بالعودة إلى مفهوم الجيوبوليتيك في إطاره العام حسب مفهوم إيف لاكوست و الذي يقتضي بدراسة تنافسات القوى حول إقليم معين، تجعل من الحديث عن التحليل الجيوبوليتيكي لمنطقة البحر الأسود مرتبطا بالدرجة الأولى بمستويين أساسيين من التحليل؛ مستوى كلي مرتبط بتنافسات القوى العالمية في المنطقة استنادا إلى مفهوم الفواعل الجيوستراتيجية عند بيرجينسكي المذكورة سابقا، و على مستوى إقليمي أو بين إقليمي من خلال المحاور الجيوبوليتيكية الإقليمية المباشرة لمنطقة البحر الأسود.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

يذكر إيف لاكوست، أن أهم التحولات الجيوبوليتيكية والجيواستراتيجية العالمية للفترة المعاصرة لا تحدث على الأرض وإنما على البحر، ما يدفعنا إلى تحليل الجدول الجيوسياسي الخاص بمنطقة أوروبا الشرقية كما تم تحديدها جغرافياً، إضافة إلى منطقة البحر الأسود كامتداد حتمي لمفسر للمنطقة ككل.

المطلب الثاني: ديناميكيات منطقة أوروبا الشرقية والبحر الأسود الجيوبوليتيكية:

من المؤكد أن أهمية منطقة أوروبا الشرقية والبحر الأسود جيوبوليتيكية تكمن في وضع هذه المنطقة ضمن الأطر الجيوبوليتيكية العالمية المرتبطة بالقوى الكبرى، أو الفواعل الجيواستراتيجية القادرة على تغيير التأثير في تفاعلات وأنساق العلاقات الدولية إجمالاً والمرتبطة هنا بتحديد الفواعل المرتبطة بكل من:

الفرع الأول: الولايات المتحدة الأمريكية:

باعتبارها القوة المهيمنة الوحيدة والمتحكمة في ثلاث أرباع مفاتيح الهيمنة العالمية: الاقتصادية، السياسية والعسكرية.

يعود تواجد الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة البحر الأسود إلى فترة الحرب الباردة وما بعدها، باعتبارها الحامي الوحيد لمفهوم الأمن الأوروبي عموماً والتي أظهرت ضعفاً ملموساً من خلال أزمات منطقة البلقان.

تتركز الأهداف الأمريكية في منطقة البحر الأسود أساساً من خلال متغير الموارد الأولية وخاصة الطاقوية منها، ضمن الاستراتيجية الأمريكية في التحكم في الموارد الاستراتيجية العالمية والتي تضع البحر الأسود في مقدمة مناطق الاهتمام استناداً إلى موقعها كمنطقة نقل وتحويل الموارد الطاقوية الخاصة بمنطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين والتي من شأنها التقليل من التبعية الطاقوية الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط إجمالاً ضمن الاستراتيجية الأمريكية لتنوع مصادر الطاقة.

كل ما تم ذكره سابقاً، يجب أن يدرج وفق مقاربة جيوبوليتيكية مبنية أساساً على فكر بيرجينسكي والذي يفضي إلى اعتبار البحر الأسود فضاء لممارسة القوة الأمريكية في آسيا والشرق الأوسط، فضلاً عن تواجد أهداف أمريكية أخرى في المنطقة ولعل أهمها يتمحور حول الطبيعة الجيوبوليتيكية التعددية للمنطقة والتي تمنع من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية إمكانية ظهور قوى أخرى منافسة في المنطقة في صورة الاتحاد الأوروبي أو عودة المنافس التقليدي في المنطقة في صورة روسيا من منظور تعديلي.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

بتعبير آخر، فإن أهمية البحر الأسود بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تبرز منذ الحرب الباردة، وذلك بغية احتواء الاتحاد السوفياتي، ولكن تفكك هذا الأخير أظهر أولويات أمريكية جديدة في المنطقة، والتي يمكن حصرها في:

- **الأولوية الاقتصادية:** باعتبارها إحدى المحددات الأساسية لاهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة البحر الأسود؛ إذ تخدم مصالح شركاتها في المنطقة بينما تعمل هذه الشركات على تعزيز مصالح دولتها بالمنطقة، ويمكن حصر أهمية الاقتصادية للبحر الأسود بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من خلال التالي:

1— **تنوع مصادر الطاقة:** يمتد البحر الأسود الى دول حوض قزوين ما جعل موارد الطاقة بالمنطقة محط أنظار الولايات المتحدة الأمريكية والتي لا تزال تعمل بمبدأ **هنري كيسنجر** القائم على أهمية السيطرة على الطاقة من أجل السيطرة على الأمم¹، ويمكن تلخيص هذا التوجه في:

- تقدر ثروة بحر قزوين من الطاقة بحوالي 48 مليار برميل من النفط و8263 مليار متر مكعب من النفط²، وبالتالي تكون مصدرا لتنوع صادرات الطاقة الى الغرب بعيدا عن نفط الشرق الأوسط وروسيا.
- تزايد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة البحر الأسود خصوصا أذربيجان وجورجيا وذلك بتشجيع طرق نقل الطاقة بعيدا عن السيطرة الروسية باتجاه الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية³.
- تشجيع مشاريع الطاقة من دول حوض قزوين الى أذربيجان ومنه الى جورجيا أو تركيا ومثال ذلك مشروع نابوكو وتاناب⁴.
- السيطرة على سواحل البحر الأسود وما يترتب عن ذلك من فوائد لحلفاء أمريكا عبر امتداد الجرف القاري والمناطق الاقتصادية الخالصة إذ انه من الممكن أن يحتوي البحر الأسود على كميات معتبرة من

¹ هاشم كاظم الصبيحي، التنافس الدولي على ثروات بحر قزوين، مجلة أبحاث ميسان، مجلد 2، عدد 3، 2006، ص 209.

² Igor Delanoë, L'évolution des enjeux américains dans l'espace mer Noire, Questions internationales, n° 72, Mars-avril 2015, p 62.

³ علي مجالدي جمال بوقرة، الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في بحر قزوين تحول الصراع من روسيا إلى إيران، الحوار المتمدن، ع: 4182، 2021/08/12.

⁴ مديرية الدراسات الإستراتيجية، خطوط النفط في غرب اسيا و شمال افريقيا جداول وخرائط، لبنان: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، ط1، 2016، ص 22، 24.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

الطاقة¹، ما يجعل الشركات الأمريكية تتال حفا وافرًا من المشاريع في المنطقة كونها تمتلك التقنيات اللازمة لذلك.

- **الأهمية الجيوسياسية:** تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى منطقة البحر الأسود كمنطقة حيوية لخدمة مصالحها، انطلاقًا من كون البحر الأسود بوابة لاستمرار الهيمنة الأمريكية، وذلك من خلال:
- نظر الولايات المتحدة إلى منطقة البحر الأسود كمنطقة حيوية لمصالحها الاستراتيجية خصوصًا بعد التغيرات الجيوبوليتيكية المصاحبة لانهايار الاتحاد السوفيتي إذ أصبحت المنطقة محط منافسة بين القوى الكبرى² بداية بروسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي، الصين التي بدأت تمد نفوذها إلى مختلف مناطق العالم وأخيرًا تركيا التي أصبحت تهتم بمتغير المصلحة القومية الوطنية كمحدد أساسي في توجهاتها والتي قد تكون في بعض الأحيان بعيدة عما تريده الولايات المتحدة الأمريكية.
- اهتمام أمريكا بالبحر الأسود استنادًا إلى المقاربة الكلاسيكية لـ **ماكيندر** والتي تنادي بضرورة السيطرة على أوروبا الشرقية والتي تبدأ من شواطئ البحر الأسود لإحكام قبضتها على السيطرة العالمية³، كما يتوجه **بريجينسكي** إلى اعتبار أن البحر الأسود هو الجسر المائي الذي يربط بين غرب جزيرة العالم وشرقها وبين الكتلة الآسيوية والأوروبية، كما يجب أن تكثف جهود أمريكا لحرمان القوى المنافسة من النفوذ في هذه المنطقة⁴.
- اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على البحار والمحيطات كونها مفتاح السيطرة العالمية حيث تأخذ بعين الاعتبار آراء المفكر **الفريد ماهان** والتي تنص على أن قوة الدولة تبدأ من طول سواحلها والموانئ التي تسيطر عليها⁵، وهو ما ترمي إليه الولايات المتحدة الأمريكية عبر حرمان روسيا من سواحل البحر الأسود عبر مد نفوذها إلى الدول المطلة عليه، كما تحاول تقييد حركتها في البحر عبر تركيا منذ الحرب الباردة.

¹ NEW STRATEGY CENTER ,CENTER FOR AMERICAN SEAPOWER, HUDSON INSTITUTE, **WHY THE BLACK SEA MATTERS**, POLICY PAPER, June 2016, p 15.

² زيبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية وما يترتب عنها جيواستراتيجيا، د.م: مركز الدراسات العسكرية، ط2، 1999، ص ص 53، 52.

³ مسلم مهدي علي الخويلدي، عبد الرضا اعياد، النظريات الجيوبوليتيكية الحديثة وتطبيقاتها على منطقة اسيا الوسطى"، مجلة البحوث الجغرافية، ع 21، ص 289، 290.

⁴ زيبغنيو بريجنسكي، مرجع سبق ذكره، ص 88.

⁵ ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، تر: عماد حاتم، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004، ط1، ص 95-98.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

- الأهمية الأمنية: يستقي البحر الأسود أهميته الأمنية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من خلال النقاط الآتية:

- تمديد خطوط الدفاع الأمريكية الى أوروبا الشرقية والبحر الأسود وصولا الى الحدود مع روسيا باعتبارها التهديد العسكري الوحيد ضمن الرتبة (A) لما تملكه من مقومات عسكرية، وذلك عبر تمديد حلف الناتو لدول الاتحاد السوفيتي السابق، بالإضافة الى ضمان التفوق الاستراتيجي عبر نشر الدروع الصاروخية الاعتراضية في بولندا وتشيكيا¹.
- مراقبة حركة الأساطيل الحربية الروسية في البحر الأسود، وإيجاد نقاط ارتكاز تكون كقواعد عسكرية، وتدعيم التعاون العسكري الثنائي والمناورات المشتركة مع بعض دول المنطقة.
- لعب دور مهم في مناقشات إيجاد للمشاكل الأمنية والنزاعات بالمنطقة بغية في الحفاظ على الاستقرار في هذه المنطقة الواقعة بين منطقتين كبيرتين متنازعتين (البلقان والقوقاز) وحوض البحر الأبيض المتوسط الشرقي (الذي يتميز بصراعات الشرق الأوسط ونمو الحركات الإرهابية المتطرفة، فضلا عن أنشطة الجريمة المنظمة وتهريب الأسلحة من دول الاتحاد السوفيتي السابق وحتى نقل المهاجرين من الشرق إلى أوروبا الغربية².

- الأهمية السياسية: يمكن إيجاز أهمية منطقة البحر الأسود بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من الناحية السياسية في النقاط التالية:

- العمل على نشر الديمقراطية الغربية في المنطقة ما يفرض ضغطا على الدول الشمولية خصوصا اتجاه دول حوض قزوين واسيا الوسطى، إذ أن نجاح الديمقراطية في دول البحر الأسود وتحقيق الاستقرار الاقتصادي سيؤدي الى ركوب بقية الدول الشمولية للموجة³.
- البحث عن حلفاء موثوقين في منطقة البحر الأسود، خصوصا وان تركيا حليف غير موثوق به وهذا ما أثبتته الأزمة العراقية، وصفقة التسلح مع روسيا من جهة ومن جهة أخرى تقليص النفوذ الروسي في

¹ خالد بومنجل وفارق مجيب الرحمان المهدي، إدارة النزاع فب أوكرانيا بين المقاربة الأمنية الروسية والأمريكية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، 2018، ص 2-3.

² Romeo Boneagu, **Black Sea - the geopolitical, economic, social and military importance**, *Journal of Physics: Conf. Series* 1122, 2018, PP 2,3.

³ Wilson Ross, **U.s. policy in the black sea region**, the ARI Movement's 9th annual security conference, delivered on June 29th, p 2

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

المنطقة إذ توجد العديد من الدول الراغبة بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية لتحجيم الدور الروسي فيها¹.

الفرع الثاني: بالنسبة لروسيا

تميز تواجد روسيا في منطقة البحر الأسود في وقت محدد بنوع من التذبذب وعدم الاستقرار الناتج عن إعادة هيكلة المنطقة جيوبوليتيكية ومحاولة روسيا الحصول مجددا على دور محدد ومقبول على المستويين الإقليمي والدولي.

استنادا إلى المقاربات الجيوبوليتيكية التقليدية الجيوفيزيائية كما تم التطرق إليها في بدايات الأطروحة، وبالتحديد بالعودة إلى نظرية هالفورد ماكيندر المرتبطة بقلب العالم، تتواجد روسيا داخل قلب العالم، ومن يتحكم في قلب العالم، يتحكم في العالم ككل. أو حتى عند الحديث عن نظرية الشاطئ لسبيكمان والتي تركز على أهمية مفهوم الهلال الداخلي المحيط بقلب العالم.

تتجه روسيا الحديثة؛ بعد ترتيب بيتها الداخلي، وفي مسيرتها الرامية إلى العودة للعقيدة الجيوبوليتيكية باعتبارها قوة بيرية تقليدية إلى منطقة البحر الأسود عوما باعتبارها بوابة روسيا الوحيدة في مسار الهيمنة العالمية إجمالا. خاصة وأن استقلال أوكرانيا و جورجيا عن الاتحاد السوفياتي، لم يدفع بروسيا " باعتبارها الوريث السوفياتي الشرعي" إلى خسارة حدود مباشرة باتجاه الاتحاد الأوروبي أو أوروبا الغربية إجمالا، ولكن بخسارة جزء كبير و مهم من شواطئ البحر الأسود باعتبارها المنفذ الروسي الوحيد إلى مفهوم " المياه الدافئة" و بذلك المحيط العالمي.

- أهمية البحر الأسود بالنسبة لروسيا: تولي روسيا إقليم البحر الأسود أهمية بالغة وهي ترى بأنه أحد أهم أبواب استعادة مكانتها الدولية، وهذا ما يمكن إيجازه فيما يلي:

أولا: المقاربة الجيوسياسية في تفسير أهمية البحر الأسود بالنسبة لروسيا: يحتل البحر الأسود مكانة كبيرة في الفكر الجيوسياسي الروسي انطلاقا من:

● اعتبار البحر الأسود نقطة ارتكاز نحو وصول روسيا الى المياه الدافئة خاصة البحر الأبيض المتوسط².

¹ Volodymyr Dubovyk, **The Role of the United States in the Black Sea Region**, Odessa National University, PONARS Policy Memo 298, November 2003, P P 3,4.

² Kevin Limonier, **La Russie et la mer Noire : entre récit géopolitique et mythologie identitaire**, Journal of *Physis* : Conf. Series 1122, 2018, PP 41, 42.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

- السيطرة على البحر الأسود عامل مهم في استعادة النفوذ الضائع منذ تفكك الاتحاد السوفيتي والذي يعد أكبر كارثة جيوسياسية في القرن العشرين حسب بوتين، وبالتالي التوجه نحو استعادة التوازن الجيوسياسي لروسيا مع الغرب، وذلك بمد النفوذ الروسي الى سواحل البحر الأسود لأوروبا الشرقية باعتبار أنها طريق الهيمنة العالمية لأنها تشكل ما يعرف بجزيرة العالم وفقا للتصور الكلاسيكي لهالفورد ماكيندر إذ أن السيطرة عليها تؤدي الى السيطرة على العالم حتما.¹
- تجريد أوكرانيا من شواطئها على بحر ازوف بغية ربط القرم بروسيا عبر جسر بري بالإضافة الى منع اقتراب الناتو أكثر من روسيا.

ثانيا: المقاربة الاقتصادية: تأتي أهمية البحر الأسود لروسيا من خلال النقاط الآتية:

- منطقة مهمة لتسويق الطاقة الروسية، كما أنها منطقة مهمة للتحكم في طرق نقل الطاقة الروسية الى أوروبا²، سواء ما تعلق الأمر بموارد الطاقة الروسية أو موارد الدول الأخرى من بحر قزوين، واسيا الوسطى كون روسيا تعمل كوسيط لتسويق موارد هذه الدول نحو الخارج.³
 - الاحتفاظ بالروابط الاقتصادية والتجارية مع دول الاتحاد السوفيتي خصوصا وان سلع هذه الدول لا يمكنها منافسة المنتجات الأوروبية وبالتالي تسويقها نحو روسيا، وكذا الأمر بالنسبة لروسيا التي تسوق منتجاتها في هذه الدول⁴.
 - الحفاظ على مكانة روسيا ضمن منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود (OCEMN)، بحيث تقوي الروابط الاقتصادية مع دول البحر الأسود خاصة تركيا والتي تعد الى جانب روسيا القلب النابض لهذا الاتحاد إذ يمثلان 65% من السكان وينتجون 75% من ثروة دولها الأعضاء⁵.
- ثالثا: المقاربة السياسية: يمثل البحر الأسود فضاءا مهما للسياسة الروسية والتي تمتد الى ابعد من الدول المطلة الى البحر الأسود، وذلك عبر :

¹ عبد القادر محمد فهمي، المدخل في دراسة الاستراتيجية، بغداد: جامعة بغداد، ط1، 2009، ص 76

² ايف ستيفن لارابي وآخرون، روسيا والغرب بعد الازمة الأوكرانية، سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2017، ص 48.

³ Frank Umbach, **Energy security in Eurasia: clashing interests** In: Adrian Dellecker and Thomas Gomart, **Russian Energy Security and Foreign Policy**, Park Square, Milton Park, Abingdon, Oxon: Routledge, 2011, pp 30.31.

⁴ بومنجل خالد وفارق مجيب الرحمان المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 110.

⁵ Stella Ghervas, **L'espace mer Noire : conquêtes et dominations, de l'Antiquité à nos jours**, *Journal of Physics*: Conf. Series 1122, 2018, P 27.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

- حماية الأقليات الروسية المنتشرة في دول البحر الأسود¹ سبيل الذكر الناطقين بالروسية في إقليم ترانسستريا أو في شرق أوكرانيا.
 - لعب دور أمنى مهم في الدول الأرثوذكسية والسلافية باعتبارها الأخ الأكبر لكل الدول السلافية².
 - التأكيد على دور روسيا العالمي انطلاقاً من قضايا البحر الأسود والتي تشمل العديد من القضايا الأمنية والنزاعات الساكنة والديناميكية والتي لا يمكن أن تحل إذا ما تم تجاهل المصالح الروسية³.
 - منع انتشار الثورات الملونة الى روسيا والدول الواقعة تحت نفوذها خاصة في بحر قزوين واسيا الوسطى⁴.
 - خدمة المصالح الروسية والقرار السياسي في دول البحر الأسود لصالحها عبر احتواء هذه الدول في تكتلات إقليمية⁵.
- رابعا: المقاربة الأمنية والعسكرية: تعد منطقة البحر الأسود منطقة عازلة بين روسيا وأعدائها بحيث⁶:
- ترى روسيا نفسها مهددة من قبل الناتو الذي تمدد الى حدود أراضيها وان أحسن وسيلة لمجابهة ذلك بالحفاظ على وجودها العسكري في منطقة البحر الأسود خاصة في أوكرانيا وشبه جزيرة القرم.
 - حماية الأسرار العسكرية الروسية خاصة في أوكرانيا والتي تمتلك العديد من الصلات مع المركب الصناعي العسكري الروسي.
- الفرع الثالث: أهمية البحر الأسود في الأجندة الصينية: مبادرة حزام الحرير
- تعتبر الصين قوة عالمية في مسار العلاقات الدولية وهذا ما يحتم عليها أن تلعب دورا بحجم قوتها المتنامية ما يساعدها على الهيمنة العالمية:
- أولا: المقاربة الاقتصادية: يرتكز صعود الصين العالمي على المقاربة الاقتصادية ويمكن إيجازها في الآتي:

¹ جورج فريدمان، مبدأ ميديفيدف والإستراتيجية الأمريكية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع356، أكتوبر 2008، صص 123، 124.

² عماد قدورة، محورية الجغرافيا السياسية والتحكم في البوابة الشرقية، مجلة سياسات عربية، ع 9، جويلية 2014، ص ص 49، 50.

³ JEAN R ADVANYI, *Moscou entre jeux d'influence et démonstration de force*, LE MONDE diplomatique, N.720, Mai 2014, p 6.

⁴ اوليسيا تكاشيفا و كيث كيرن و كريستوفر اس تشيفيس و سكوت بوسطن، السياسة الخارجية الروسية في السياقين التاريخي والحالي، مؤسسة راند، 2015، ص 8.

⁵ عماد قدورة، مرجع سبق ذكره، ص ص 49، 50.

⁶ بومنجل خالد وفارق مجيب الرحمان المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 79.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

• تعد منطقة البحر الأسود سوقا مهمة في التجارة الخارجية الدولية لذلك تسعى الصين الى توسيع نفوذها هناك وذلك عبر الاستحواذ على الصناعات المحلية من خلال القروض والاستثمارات ومشاريع البنية التحتية في إطار مبادرة الحزام والطريق¹.

• ضمان إمدادات الطاقة بعيدا عن الهيمنة الأمريكية، ومناطق التوترات السياسية في الخليج العربي، وذلك بالعمل مع روسيا في قضايا الطاقة وحتى تجاوزها في العديد من المشاريع في دول تعتبرها روسيا محورية في امنها الطاقوي².

ثانيا: المقاربة السياسية: تتلخص فيما يأتي:

• منع انتشار الثورات الملونة من البحر الأسود الى محيطها الإقليمي، والترويج للنموذج الصيني في الحكم السياسي³.

• البحث عن المكانة الدولية، والتحالف مع روسيا بما يضمن استمرار وجود نظام دولي متعدد القوى⁴ بما يشنت جهود الولايات المتحدة الأمريكية في احتواء المد الصيني عبر إشغالها بروسيا في منطقة البحر الأسود⁵.

• منع أي تقارب روسي غربي من شأنه أن يقوض الصعود الصيني⁶.

ثالثا: المقاربة الأمنية: تستند أهمية البحر الأسود من الناحية الأمنية بالنسبة للصين في التالي:

• التحالف الاستراتيجي مع روسيا لتشتيت جهود حلف الناتو في تطويق الصين في المحيط الهادي⁷ وذلك بدعم روسيا في منطقة البحر الأسود.

¹ Richard Weitz, "China and the Black Sea Region: A Bridge Too Far?", Web sit:

<https://www.mei.edu/publications/china-and-black-sea-region-bridge-too-far>, 17/08/2021.

² Laruelle Marlene, CHINA'S BELT AND ROAD INITIATIVE AND ITS IMPACT IN CENTRAL ASIA, Washington: Te George Washington University, Central Asia Program, p. ix.

³ ستيف ستانج، "فك الارتباط الكبير": العوامل التي تحدد العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية والصين، نظرة تحليلية: البحوث والتحليل، اكااديمية الامارات الدبلوماسية، افريل 2020، ص 4

⁴ احمد عبد الأمير الأنباري، التقارب الروسي الصيني: محاولة لتعزيز مكانتهما الدولية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، م14، ع58، ص ص 61، 62.

⁵ مالك عوني، هل تؤسس طريق الحرير لصعود امبراطورية صينية ام افولها؟، مجلة السياسة الدولية، م53، ع 214، ص ص 4، 3.

⁶ ارتيوم لوكين، روسيا وتوازن القوى في منطقة شمال شرق اسيا، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014، ص 33.

⁷ مؤيد يونس يونس، القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، عمان: الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2015، ص ص 79، 80.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

- التأكد من جدية حلف الناتو في التدخل العسكري في المناطق الانفصالية الصينية ضد الصين عبر روسيا من خلال شبه جزيرة القرم، خاصة وان الصين ترمي الى سيناريو مشابه للسيناريو الروسي في هوكونغ¹.
- منع انتشار الجماعات الإرهابية والفكر الانفصالي الذي من شأنه أن يهدد الوحدة الصينية خاصة في إقليمى التبت وشيانجيانج وتايوان وهونكونغ.

المطلب الثالث: منطقة أوروبا الشرقية والبحر الأسود في منظار توسعات الاتحاد

الأوروبي نحو الشرق:

يعد الاهتمام بالاتحاد الأوروبي، موضوع الدراسة بطبيعة الحال، باعتباره فاعلا دوليا تعديليا جديدا وخصوصا بالنظر إلى تركيبته الوظيفية، مع غيابه على المستويين الجيوستراتيجي والعسكري، في مقابل تواجده جيوفيزيائيا بمنطقة البحر الأسود مع ضم كل من بلغاريا ورومانيا كونها دولا سيادية على أجزاء من منطقة البحر الأسود.

أثرت نهاية الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشيوعي، مع انهيار الثنائية القطبية على انفتاح منطقة البحر الأسود وكذا منطقة بحر قزوين، كما سنراه لاحقا من خلال فصل الدراسة الموالي، وبكل ما تحمله المنطقتان من موارد مرتبطة بالتجارة العالمية كما تم التطرق إليه سابقا في تحليل الجغرافيا الفيزيائية لمنطقة البحر الأسود، وبذلك وضعها في صلب إعادة التوجيه الجيوبوليتيكي الجديد للمنطقة. وهو ما زاد أهمية واتساحا عقب أحداث سبتمبر 2001 والتي أفرزت تحولات جيوبوليتيكية على منطقة البحر الأسود، من خلال مفهوم عولمة الإرهاب وآثاره على التخوم الحدودية الأوروبية إجمالا.

بالرغم من أهمية وقوة الاتحاد الأوروبي في مجموع الميادين الدولية المفتاحية — كما سنراه لاحقا خلال فصل الدراسة الخامس، والذي ارتفع اقتصاديا، جغرافيا وسياسيا عقب موجتي توسع الاتحاد سنتي 2004 و2007، على المستويين الإقليمي والدولي، إلا أن الاتحاد الأوروبي يبقى مبدئيا وافدا جديدا لساحة السياسة الدولية إجمالا من منظار تعديلي. على ذلك، لا يمكن إغفال أهمية الاتحاد الأوروبي كوحدة وظيفية في صياغة مفهوم النظام العالمي الجديد عموما، استنادا إلى أهمية الاتحاد الأوروبي من

¹ Richard Weitz, Op.cit.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

الجانب الجيواقتصادي أو حتى من مدخل مفهوم القوة الناعمة والمعيارية الأوروبية كما تم التطرق إليه سابقا.

ولكن يرتبط الإشكال الأكثر أهمية في حالة الاتحاد الأوروبي أساسا بعدم خبرة الاتحاد الأوروبي كوحدة وظيفية جيوبوليتيكية؛ بمعنى آخر عدم النضج الجيوبوليتيكي والذي يقتضي بعدم معرفة الاتحاد الأوروبي للكيفية اللازمة للتعامل مع النظام العالمي الجديد، والذي يقتضي التعامل مع قوى عالمية ذات تقاليد جيوبوليتيكية مبنية على مفهوم القوة الصلبة إن صح التعبير والتي لا يزال الاتحاد الأوروبي بعيدا نسبيا عن تحقيقها. وهو ما يمكن التماسه كما تم ذكرها سابقا خلال فصل الدراسة الأول، من خلال التعثرات المسجلة على مستوى السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة الملتزمة سواء عند الحديث نتائج النزاعات في منطقة البلقان السابقة أو عند الحديث عن الانقسامات بين الدول الأوروبية الأعضاء حول التوجه الأطلسي من عدمه والتي تم التماسها عند أزمة الحرب على العراق كنتيجة لتحولات النظام الدولي لفترة ما بعد أحداث سبتمبر 2001.

في مقابل كل ذلك، تزايدت أهمية الاتحاد الأوروبي داخل إطار منطقة البحر الأسود أساسا على مستوى أول، بعد عملية توسع الاتحاد الأوروبي سنة 2007 وضم كل من رومانيا وبلغاريا داخل الاتحاد والذي يفيد مباشرة إلى مفهوم زحزحة الحدود الأوروبية الشرقية باتجاه منطقة البحر الأسود وصولا إلى الاطلالة المباشرة على البحر.

وهنا تكمن الفائدة الجيواستراتيجية الأوروبية من منطقة البحر الأسود عموما؛ بحيث يكتسب الاتحاد الأوروبي وزنا جيواقتصاديا إضافيا في المنطقة ذات خصوصية النقل والتحويل للموارد الطاقوية خاصة منها، والتي يمكن التماسها من خلال مجموع مشاريع الأنابيب ومسارات نقل الموارد الطاقوية التي تستعمل منطقة البحر الأسود إجمالا، كما تم تبيينه سابقا من خلال خريطة إمدادات الطاقة نحو الاتحاد الأوروبي.

على مستوى ثاني؛ و بخلفية جيواستراتيجية مرتبطة أيضا بعملية التوسع الأوروبي نحو كل من رومانيا، بلغاريا و الاطلالة المباشرة على حوض البحر الأسود و التي تضع الاتحاد الأوروبي في مواجهة و اتصال مباشرين مع روسيا ، كفاعل دولي فعال و مهم من جهة ، و شريك استراتيجي و ممول طاقي للاتحاد الأوروبي من جهة أخرى؛ فموارد الاتحاد الأوروبي باعتباره أحد أكبر مستوردي

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

النفط و الغاز على المستوى العالمي، تعتمد على الامدادات الطاقوية و في مقدمتها تلك التي تستعمل الامتدادات البحرية والبرية لبحر قزوين، البحر الأسود و منطقة أوروبا الشرقية المذكورة سابقا إجمالاً. وعلى مستوى ثالث؛ والمرتبط بمفهوم الامتدادات الجيواستراتيجية التالاسوكراتية للبحر الأسود المهمة بالنسبة للاتحاد الأوروبي، والتي تركز بالدرجة الأولى على قناة "الراين - دانوب" والتي تربط البحر الأسود ببحر الشمال باعتبارها أهم طريق تجارية داخلية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، أو حتى عند الحديث عن الامتداد الجيوسياسي لمنطقة جنوب القوقاز و بحر قزوين عبر جورجيا بالتحديد.

الفرع الأول: أهمية منطقة البحر الأسود بالنسبة للاتحاد الأوروبي:

يحظى البحر الأسود بأهمية بالغة في أجندة الاتحاد الأوروبي وهذا ما نبرزه من خلال:
المقاربة السياسية: يمكن أن نحصر الأهمية السياسية للبحر الأسود بالنسبة للاتحاد الأوروبي فيما يأتي:

- نشر الديمقراطية في دول منطقة البحر الأسود السابق والتسويق للديمقراطية الغربية عبر الإجراءات الاقتصادية.
- التمدد الجيوسياسي على حساب النفوذ الروسي في منطقة البحر الأسود وضم هذه الدول الى حلف الناتو، وهذا ما يجعل حدود الاتحاد الأوروبي مع جيران جدد ومشاكل جديدة خاصة مع روسيا وتركيا.
- إبراز النقل السياسي الأوروبي واستعراض مزايا قوته الناعمة في التأثير على المسارات السياسية للدول خاصة ما تعلق بحل النزاعات في المنطقة.¹

المقاربة الأمنية: أصبح البحر الأسود ضمن اهتمامات صانع القرار الأمني الأوروبي وهذا ما نوردته فيما يأتي:

- توسيع حلف الناتو بما يمنع تأثيرات مستقبلية للقوة العسكرية الروسية.
- وجود العديد من النزاعات الإثنية في المنطقة التي يجب احتوائها لأنها تسهل عمل المنظمات الإجرامية والإرهابية.

¹Mihai Sebe, Why the Black Sea matters for the European Union? Brief remarks and possible developments, Working Paper, INSTITUTE OF EUROPEAN DEMOCRATS, June 2018, pp

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

- تأثر الاتحاد الأوروبي بعمليات الهجرة غير الشرعية التي جعلت من البحر الأسود طريقاً لها بالإضافة إلى مشاكل اللاجئين نتيجة انفجار العديد من النزاعات الكامنة.¹
- المقاربة الاقتصادية: تصب المقاربة الاقتصادية الأوروبية في العديد من النقاط أهمها:
 - ضمان أمن الطاقة الأوروبي، حيث يحاول الاتحاد الأوروبي تنويع مصادر استرداده للغاز والبتروك بعيدياً عن الهيمنة الروسية وذلك عبر بحر قزوين وآسيا الوسطى من خلال تركيا.²
 - توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي على المدى الطويل، أو على الأقل توسيع مفهوم الشراكة بلا عضوية واستباحة دول أوروبا الشرقية عبر فرض صيغة اقتصادية تابعة للنموذج العالمي التي ستصبح مستهلكاً لمنتجات الغرب وممرآ نحو أسواق الشرق فضلاً عن استغلال اليد العاملة الرخيصة في هذه الدول.³
 - توسيع نطاق التجارة الأوروبية عبر علاقات اقتصادية مع التكتلات الإقليمية ذات الطابع الاقتصادي مثل منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود.⁴

الفرع الثاني: تحدي الأمن الطاقوي: قلب الاستراتيجية الأوروبية في البحر الأسود

تشير التقديرات إلى أنه ومع مطلع سنة 2030 - فإن قرابة 80% من استهلاك الغاز و90% من استهلاك النفط بالنسبة للاتحاد الأوروبي ستكون عبر الاستيراد مما يعبر عن أن مورد الطاقة، أو أن الأمن الطاقوي الأوروبي يظهر كأحد العوامل الاستراتيجية الهامة بالنسبة للاتحاد الأوروبي. انطلاقاً من ذلك، يمثل البحر الأسود سوقاً في طريق الانفتاح الكلي أمام الاتحاد الأوروبي، خاصة إذا اعتبرنا أن تمثيل الواجهات البحرية المباشرة والمحيطة بالاتحاد الأوروبي (البطيق - المتوسط - إيجة - الأدياني - الأسود) تمثل قرابة الـ 40% من الـ PIP الأوروبي، ولكن مع تميز هذه المنطقة ذات الأهمية الجيوطاقوية في مقابل ذلك كونها منطقة نزاعات جامدة والتي تفرز العديد من المشاكل البيئية من جهة، فضلاً عن أشكاليات العجز أو النقص في مراقبة الحدود ما يعني تزايد مستويات الهجرة غير الشرعية وحتى مستويات الجريمة المنظمة في المنطقة، وكل ذلك في ظل تواجد منطقة البحر الأسود عموماً -منطقة صدام أو منطقة رمادية بين العالمين الشرقي والغربي التقليديين.

¹ Op.cit, pp 13-21.

² كمال الدين، لعنة قايين: حروب الغاز من روسيا وقطر إلى سوريا ولبنان، بيروت: دار الفرابي، ط1، 2018، ص141

³ خالد ممدوح العزي، "أوكرانيا المشكلة المتجددة... ما بين الربح والخسارة ولعبة الأمم..."، موقع:

16/08/2021، <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=391243>

⁴ Mihai Sebe, opcit, p 5.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

بتعبير آخر؛ يمكن القول إنه إذا أراد الاتحاد الأوروبي الاستفادة من البحر الأسود وممارسة التأثير على أحد الأحزمة المتقطعة لمنطقة قلب العالم، فإنه سيتجه مباشرة الى المنافسة الروسية في المنطقة، باعتبارها مجالا حيويا روسيا تقليديا؛ أين سيظهر هذا التنافس الأوروبي - الروسي أساسا من خلال مجموعة المشاريع الطاقوية الخاصة بكل الفاعلين في المنطقة:

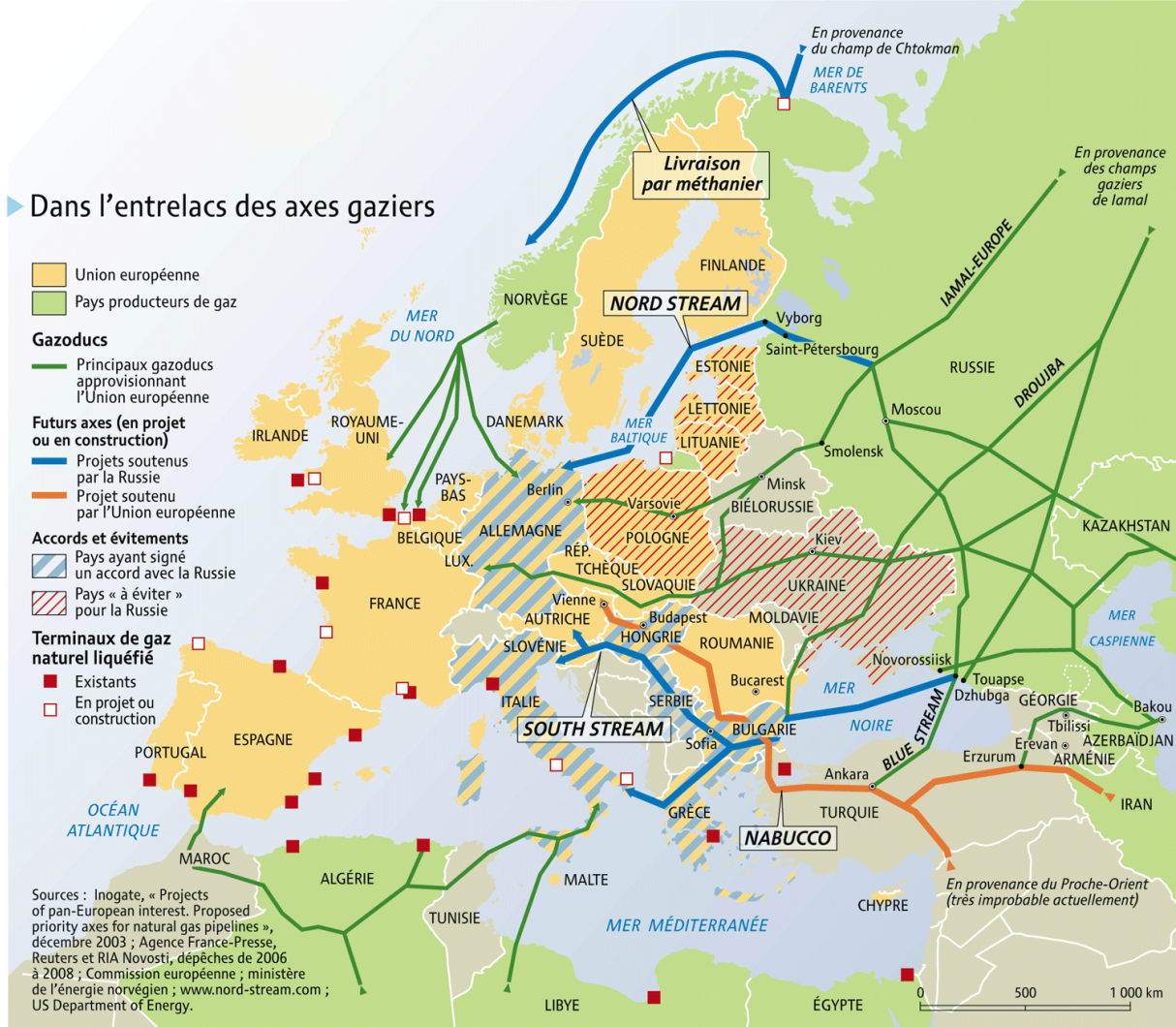
- فمن جهة نجد أنبوب **south stream** الروسي الإيطالي، والذي قد يحد من مشروع استقلالية الاتحاد الأوروبي طاويا.
- في المقابل نجد مشروع نابوكو **nabucco** والذي ينطلق من أذربيجان و صلا الى أوروبا متفاديا روسيا كأحد المشاريع الواقعة صلب الاستراتيجية الطاقوية الأوروبية الرامية الى تنويع الموارد الطاقوية القادمة نحو القادمة نحو الاتحاد الأوروبي، في وقت تتجه فيه دول اسيا الوسطى الى دعم هذا المشروع كرد أمام محافظة روسيا على هيمنتها على المنطقة جيوسياسيا و جيوطاقويا.
- فضلا عن توجه الاتحاد الأوروبي الى مشاريع طاقوية جديدة، ومثال ذلك مشروع أنبوب **PEOP** بقدرة تتراوح ما بين 1.2-1.8 مليون برميل يوميا، والذي يسمح بربط مدينة **كونستانتا constanta** الرومانية بمدينة تريست **trieste** في إيطاليا، بالمرور عبر كل من صربيا، كرواتيا و سلوفينيا، و بذلك تقادي مضيق البسفور، ليرتبط مباشرة بالأنبوب **transalpin**، و الذي قد يمنح استقلالا نسبيا إضافيا للاتحاد الأوروبي في المجال الطاقوي¹.

¹ Oléoduc Pan-européen, disponible sur : https://fr.wikipedia.org/wiki/Ol%C3%A9oduc_Pan-europ%C3%A9en, publié le 23 juin 2020, consulté le : 16 octobre 2020, 20 :00.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

خريطة رقم 03: أهم طرق إمدادات الطاقة نحو الاتحاد الأوروبي



المصدر:

https://www.mondediplomatique.fr/publications/l_atlas_un_monde_a_l_envers/a53862

وكل ذلك فضلا عن كون منطقة البحر الأسود كمنطقة جذب أساسية من أجل الانفتاح الأوراسي نحو بحر قزوين؛ حيث أن أحد أهم نقاط الجذب الأوروبية الخاصة بالبحر الأسود تكمن في موقعه الجغرافي كقناة اتصال و نقل الموارد الطاقوية لبحر قزوين، و لمواجهة التنافسات الاقليمية و الدولية في المنطقة، يجب على الاتحاد الأوروبي الاستثمار في الانفتاح على بحر قزوين و التي ستفتح حتما رواقا أوراسيا يعمل على تقليل التبعية الطاقوية لروسيا كما ستراه بأكثر تفصيل خلال بحث الدراسة الموالي، أو حتى بالنسبة لعامل التبعية الطاقوية اتجاه الشرق الأوسط.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

الفرع الثالث: التهديدات اللاتمائية: حجر التعثر أمام الامتداد الجيوسياسي لمنطقة البحر الأسود:

تحليل توليفة المتغيرات الجغرافية، الجيوسياسية و الاقتصادية لمنطقة البحر الأسود، ترمي بشكل أو بآخر إلى استخلاص نتيجة كون البحر الأسود نقطة تلاقي و ارتباط أساسية لكل من اسيا، روسيا، أوروبا، كما يرتبط بالبحر المتوسط عند مضيق البسفور و الدردنيل، في إشارة إلى أن كل تلك المتغيرات تجعل من البحر الأسود منطقة نشطة جدا و منطقة ضغط جيوبوليتيكي كبير من جهة، ولكن في المقابل تهدد هذه الوضعية منطقة البحر الأسود بيئيا من جهة، بحكم كثافة التبادلات الحاصلة داخل حوض البحر المغلق، و التي تقارب تواجد حوالي 50.000 باخرة سنويا منها قرابة 5500 حاملة نفط سنويا دائما، وبمعدل نقل للمواد الخطيرة عبر البحر الأسود و الذي يقارب 143 مليون طن سنويا. والذي يجب أن يفهم في ظل خاصية الانغلاق التامة وارتباط درجة انفتاحه بمضيق البوسفور و الدردنيل، مع إضافية ضيق عرض البحر خاصة عند المضيقين؛ أين لا يتجاوز عرض البحر الكيلومتر الواحد على الأكثر.

كل المحددات السابقة الذكر تجعل من عملية استعمال البحر الأسود مثيرة للقلق على مستوى التركيبة البيئية لمنطقة البحر الأسود؛ خاصة وإذا عدنا إلى كمية الحوادث المتكررة المسجلة في المنطقة، أين تشير الاحصائيات إلى حدوث قرابة ال 62 حادث لكل 103000 رحلة حسب احصائيات سنة 2005 مع ترشيح الرقم إلى الارتفاع.

ثم من جهة أخرى، أدى الانفتاح الملحوظ لحوض البحر الأسود والأحزمة المتقطعة المرتبطة به عقب تفكك الاتحاد السوفياتي إلى تحريك مناطق الاستقرار وصولا إلى حدود الاتحاد الأوروبي المباشرة، استنادا إلى مخرجات طبيعة الخريطة النزاعية في مناطق أوروبا الشرقية، جنوب البلقان وصولا إلى مناطق جنوب القوقاز و آسيا الوسطى، كامتداد طبيعي لمستويات التهديدات اللاتمائية و على رأسها إشكالية التهريب داخل و على أبواب البيت الأوروبي الموحد في صورة بلغاريا، رومانيا و غيرها و اللتان ارتفعت فيهما نسبة توقيف المجرمين إلى حدود 40 % منذ انضمام الدولتين إلى هيكل الاتحاد الأوروبي.

وهي المتغيرات التي تدفع بالاتحاد الأوروبي إلى التحرك و بسرعة في منطقة البحر الأسود خاصة و ان الاتحاد الأوروبي لديه كل المقومات التي تدفعه للخروج كفاعل مهم في الأزمات بالمنطقة -المحافظة على البيئة -من خلال قدرته على الدفاع عن مصالحه في المنطقة و بذلك توسيع منطقة تأثيره " أو

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

مجاله الحيوي"، إذا من مصلحة الاتحاد الأوروبي التوجه الى حل النزاعات في المنطقة - و اظهر الاهتمام أكثر بمسائل اللاجئين و موجات الهجرة و طالبي اللجوء اتجاه شمال البحر الأسود - و الذي لم تنخفض نسبته منذ سنة 1999، و المرتبطة بدرجات الاعتماد المتبادل و كذا عمليات توسع الاتحاد الأوروبي المتتالية والتي دفعت بالاتحاد الى العودة الى مجريات المنطقة، انطلاقا من مبدأ سياسة الجوار الأساسي: مساعدة أنفسنا من خلال مساعدة جيراننا.

المبحث الثالث: سياسة الجوار الأوروبية تجاه دول الشرق الأوروبي: نماذج متماثلة، مسارات متباينة:

المطلب الأول العلاقات الأوروبية الأكرانية في ظل سياسة الجوار الأوروبية:

أدت موجة توسع الاتحاد الأوروبي سنة 2004 إلى تحويل أوكرانيا إلى دولة الجوار الشرقي الأكثر أهمية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وذلك راجع إلى مجموعة أسباب، انطلاقا من كون أوكرانيا أحد الدول 15 والأكثر أهمية المنقسمة عقب تفكك الاتحاد السوفياتي؛ على اعتبار كونها ثاني الدول بعد روسيا من حيث التعداد السكاني، والمركز الثالث بعد روسيا وكازاخستان من حيث المساحة، في مركز جيواستراتيجي ملامس لكل محاور الطرقات، السكك الحديدية ونقل المواد الطاقوية، وهي الوضعية التي تخلق الكثير من الأزمات المتعلقة بنقل الموارد الطاقوية نحو أوروبا الغربية جهة الشرق، وكل ذلك يفهم في إطار الوضعية المعطلة لعملية التحول الديمقراطي في أوكرانيا والتحول نحو دولة القانون واقتصاد السوق والتي زادت الوضع تآزما بشكل أكبر.

إلا أن موجة الثورة البرتغالية الأكرانية خريف 2004 ومخرجات التحول الديمقراطي الأكراني، الذي أفضى إلى رئيس ليبرالي ذو توجه اوروبي محض، عجل بعودة اهتمام الاتحاد الأوروبي بأوكرانيا مع تزايد مطالب هذه الأخيرة للانضمام إلى البيت الأوروبي الموحد، خاصة في ظل القرب الجغرافي، الثقافي وحتى التاريخي الأكراني باتجاه أوروبا الغربية. فضلا عن موقع أوكرانيا الجغرافي، والذي يعبر في مستواه البسيط عن همزة الوصل الأساسية بين فاعلين جيوبوليتيكيين أساسيين: الاتحاد الأوروبي من جهة، وروسيا من جهة مقابلة باعتبارهما قوتين دوليتين على مستوى أول وعلى درجة كبيرة من التأثير

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

في جدول التأثير الجيوسياسي الإقليمي لأوروبا الشرقية، وهو ما جعل أوكرانيا في قلب التنافسات الدولية، القائمة على مفهوم تجاذبات الشرق والغرب¹.

الفرع الأول: أوكرانيا: قوة إقليمية وممر طاقتوي

بتعبير مقابل، و بالعودة إلى مفهومي قلب العالم عند ماكيندر ومفهوم الشاطئ عند سبيكمان، تعد أوكرانيا باعتبارها منفذا الى منطقة قلب العالم: ذات أهمية كبيرة للاتحاد الأوروبي كونها مركز انطلاق نحو توسيع التأثير الأوروبي الى روسيا ودول المنطقة المركزية الأخرى، من خلال العمل على نقل التجربة الديمقراطية الأوروبية إلى روسيا ودول القوقاز، حيث من المتوقع لأوروبا أنه إذا تم نجاح النظام السياسي الأوكراني وتحقيقه التقدم المطلوب على مستوى مجالات الحياة المختلفة، فإن ذلك سيكون دافعا للشعب الروسي للمطالبة بنظام ديمقراطي مثلما هو معمول به في الجوار الأوكراني.

تحقيق ذلك، سيقود حتما إلى العمل على تحديث أوكرانيا من خلال ربطها بالاقتصاد الأوروبي، وهو المدخل الذي سيؤثر حتما على توجهات الشعب والحكومة الاكرانية ، من خلال دفعها نحو المجال الحيوي الغربي والأوروبي تحديدا، ما يقابل بالضرورة إبعادها عن هيمنة الفضاء الشرقي ، وذلك انطلاقا من جعل أوكرانيا سوقا استثماريا للشركات الأوروبية خصوصا في مجال استخراج المعادن وتصنيعها، ولكن سيعني كل ذلك تراجع حصص الشركات الأوكرانية ، استنادا للفوارق في الجودة بالإضافة الى عمليات تحويل الأموال من أوكرانيا الى الشركات الأم في دول أوروبا الغربية في مقابل تراجع المبيعات الأوكرانية ، و الراجع إلى عدم قدرة المنتجات الأوكرانية على منافسة نظيراتها الأوروبية خصوصا وأن أوكرانيا ذاتها سوق مهم بالنظر إلى الحجم السكاني المكون لها²، فضلا عن استغلال اليد العاملة الأوكرانية الشابة وتعويض الشيوخ في المجتمعات الأوروبية، و هو الأمر الموضح لرغبة أوروبا في جعل أوكرانيا ممرا إلى أسواق القوى المركزية شرق القارة الأوروبية، وبالأخص روسيا في ظل انضمامها الى

¹ نادية ضياء شكاره، مرجع سبق ذكره، ص 434.

² خالد ممدوح العزي، "أوكرانيا المشكلة المتجددة... ما بين الربح والخسارة ولعبة الامم...!!!" موقع:

[04/02/2020·http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=391243](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=391243)

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

منظمة التجارة العالمية، بالإضافة الى ذلك استغلال الأراضي الخصبة الزراعية لأوكرانيا ومناخها المعتدل عموما في دعم أوروبا بالسلع الطازجة والصحية.

كل ذلك فضلا عن اعتبار أوكرانيا منطقة عبور أساسية لموارد الطاقة الروسية تجاه أوروبا عموما كما تم التطرق إليه من خلال مبحث التحليل الجيوسياسي لمنطقة أوروبا الشرقية، وبهذا يكون الاتحاد الأوروبي المفاوض الأساسي مع روسيا في مجال الطاقة والتأثير على العديد من الاتفاقيات السابقة في هذا المجال بما يحد من قدرة روسيا على المناورة، وبذلك، تضمن أوروبا استقرار تدفق الطاقة الروسية نحوها دون مشاكل كما حدث في أوقات سابقة اين قطعت روسيا الغاز الروسي عن أوروبا بدعوى أن أوكرانيا تسرق من أنابيب الغاز الروسي المار عبر أراضيها¹.

و ملخص كل ما سبق ذكره مجتمعا، يقود إلى تفسير مكانة أوكرانيا باعتبارها تعزيزا للأمن الأوروبي، حيث يستند أمن الاتحاد الأوروبي الى ضرورة توسيع مفهوم العمق الاستراتيجي الأوروبي، وذلك عبر ضم العديد من الدول بما فيها أوكرانيا والتي تمنحه ميزة استراتيجية في مقابل الدول المنافسة و على رأسها روسيا، وذلك بالنظر الى مساحة أوكرانيا التي تعطي الأوروبيين عمقا استراتيجي كبير في حالة الحرب والدفاع²، خصوصا وان الدول المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي من أوروبا الشرقية على طول التخوم الروسية صغيرة المساحة، بالشكل الذي لا يمكنها مجارات التهديدات الروسية، في ظل التفوق العسكري الروسي، والتي لا تحتاج استراتيجيا سوى لـ 60 ساعة من اجل احتلال دول البلطيق الثلاث دون أن يتمكن حلف الناتو من ردعها لصعوبة ذلك من ناحية اتخاذ القرار بالإضافة إلى الصعوبات اللوجستية³، أو حتى بالنسبة لبعض دول الاتحاد الأوروبي في صورة بولندا، و التي بالرغم من مساحتها الجغرافية الكبيرة، تبقى مرهونة جغرافيا بإقليم كالينينغراد التابع لروسيا ، باعتباره إحدى أهم القواعد العسكرية الروسية في الفضاء الأوروبي عموما. ويتوسيع مجال الاتحاد إلى أوكرانيا، تصبح القوات الروسية مقسمة على عدة جبهات مما يقلل من احتمالية التهديدات الهجومية لروسيا.

¹Jose M. Torres And others, " Russian-Ukrainian Gas Conflict Case Study", Website :

<http://www.systemdynamics.org/conferences/2009/proceed/papers/P1240.pdf>, 04/02/2015, pp7,8.

²عدنان السيد حسين، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1994، ط2، ص 39.

³ ديفيد شلاباك وميكل و . جونز، تعزيز الردع على الجناح الشرقي لحلف الشمال الأطلسي(الناتو): محاكات سيناريو الحرب دفاعا عن دول البلطيق، كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2016، ص ص 1-9.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

من ذلك، فإن بناء مفهوم العمق الاستراتيجي الأوروبي، و استنادا إلى وضعية أوكرانيا ضمن مجالات الهارتلاند و بدايات الريميلاند، يضع أوكرانيا كدولة حازمة ، كمنطقة رمادية أو حتى كمنطقة صدام بين الاتحاد الأوروبي وروسيا؛ أين تستقي أوكرانيا أهميتها بالنسبة للاتحاد الأوروبي من إمكانية تحولها لحاجز في وجه التمدد الروسي نحو القارة الأوروبية، وبالتالي حصر روسيا في مجال جيوبوليتيكي ضيق، حيث انضمت دول البلطيق الثلاث الى الاتحاد الأوروبي ومن ثم الى حلف الناتو، وجاء الدور على أوكرانيا؛ حيث أن حدودها مع روسيا بنصف طول كامل الحدود المنطقة العازلة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا بما مقداره 1576 كلم.¹

و لكن يبقى ذلك مرهونا بمدى مناعة الحدود الأوكرانية غير من ناحية التضاريس الجغرافية، كون اغلب مناطقها سهول، تجعل من اليسير عملية اختراقها من قبل القوات المقابلة، الروسية منها خاصة²، لذلك يهدف الاتحاد الأوروبي الى تعويض هذا الضعف من خلال تحديث القوات الأوكرانية بعد ضمها إلى الجناح الغربي؛ باعتبارها من بين أكبر الجيوش الأوروبية من حيث العدد، وكذلك من حيث ميزانية الدفاع مقارنة مع الدخل القومي الخام، ويجب استغلال ذلك في تأمين الجبهة الشرقية نحو أوروبا، فضلا عن اعتبار أوكرانيا دولة تصنع العديد من الأسلحة ذات التقنيات الروسية، ما يجعلها مصدر معلومات مهم بالنسبة لأوروبا عن طبيعة الأسلحة الروسية وامكاناتها³. هذا من جهة.

ومن جهة ثانية، فانه من الضروري أيضا التركيز على مسألة الانقسام الثقافي في أوكرانيا، وذلك لضمان ولاء الجزء الغربي الأوكراني على الأقل، خاصة وان الشرق الأوكراني يدين بولائه لروسيا، حيث يشير هنتجتون الى هذا الانقسام من خلال استدلاله بانتخابات جويلية 1994، حيث حصل ليونيد كرافتشوك الموجود في السلطة على أغلبية في 13 إقليما غربيا، والذي كان يعرف بأنه قومي أوكراني يعمل مع القادة الروس، ومنافسه ليونيد كوشما بأغلبية مماثلة في 13 إقليما في الجانب الشرقي. وحتى بالنظر إلى الجانب الديني، ظلت القوميات متمسكة بديانتها في أوكرانيا، والتي تجد هي الأخرى تفسيراً جغرافياً لها؛ أين تمسك الجزء الغربي منها بالولاء لبابا الفاتيكان، بالرغم من ربط أوكرانيا عادة بالكنيسة

¹ بومنجل خالد وفارق مجيب الرحمان المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 83

² محمد حجازي محمد، الجغرافيا السياسية، القاهرة: د. د، 1996-1997، د. ط، ص ص 118، 117.

³ محمد سيد رصاص، "أوكرانيا: عبئ التاريخ والجغرافيا البيئية"، موقع:

04/02/2020، <http://www.ahewar.org/DEBAT/s.asp?aid=402637>

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

الأرثوذكسية¹. وهو ما أفرز في نهاية الأمر فسيفاء مجتمعية كان لها الأثر الواضح على عملية التحول الديمقراطي في أوكرانيا؛ فخلال الثورة البرتقالية الأوكرانية، تمثلت مطالب الشعب الأوكراني في الغرب في التوجه نحو التكامل مع الاتحاد الأوروبي، في حين اتجه والجزء الشرقي منها إلى العمل على الابتعاد عن الاتحاد الأوروبي وبقاء العلاقات مع الحليف التقليدي روسيا².

ملخص كل ذلك يقودنا مباشرة إلى التوجه نحو تحليل توجهات الاتحاد الأوروبي، وفق هدف الدراسة الأولي، استنادا إلى مفهوم المعيارية الأوروبية القائمة على أسس سياسة الجوار الأوروبية المبنية وفق مفهوم خطط العمل الثنائية وأثرها في بناء المجال الحيوي الأوروبي في أوكرانيا تحديدا.

• الطاقة: القضية المحورية داخل العلاقات الأوروبية الأوكرانية:

إلى جانب المحددات ذات الطابع الجيوبوليتيكي المميزة لمنطقة أوروبا الشرقية والبحر الأسود عموما، يعتبر متغير الطاقة ومفهوم الأمن الطاقوي الأوروبي حجر الأساس في مسار تطوير العلاقات الأوروبية الأوكرانية، وذلك استنادا إلى كون موقع أوكرانيا الجغرافي الواقع بين أوروبا الغربية والدول المصدرة للمحروقات ممثلة في روسيا ومنطقة آسيا الوسطى، حلقة مهمة في تموين أوروبا بغاز ونفط المنطقة المذكورة سابقا، حيث أن أوكرانيا تستحوذ على ثاني أكبر شبكة نقل النفط والغاز في العالم بعد روسيا.

من الواضح أن الاتحاد الأوروبي قد انتبه، ولو متأخرا لدرجة تبعيته الطاقوية اتجاه روسيا، خاصة بعد أزمة الغاز في 1 جانفي 2006، من خلال غلق شركة غازبروم الروسية لإمداداتها الغازية باتجاه أوكرانيا التي رفضت رفع الأسعار من طرف روسيا 5 مرات؛ حيث انتقل السعر من 53 إلى 230 دولار مقابل 1000 متر مكعب، خاصة وأن الغاز الروسي الموجه إلى أوروبا الغربية يمر عبر أنبوبين أساسيين واللذان يمران عبر أوكرانيا، ما يمثلان 80% من الصادرات الموجهة نحو أوروبا.

فعلى سبيل المثال، وخلال سنة 2004، تم نقل ما قيمته 137 مليار متر مكعب من الغاز الروسي عبر الأراضي الأوكرانية، منها 120 مليار كانت موجهة لأوروبا الغربية³، الأمر الذي يعبر عن درجات الاعتماد المتبادل الطاقوي الكبيرة بين أوروبا الغربية عموما وروسيا، ولهذا فروسيا هي الأخرى أيضا

¹ صامويل هنتجتون، صدام الحضارات وإعادة تصنيع النظام الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ص270، 271.

² مصطفى بكرى، الفوضى الخلاقة...ام المدمرة، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2005، ط1، ص ص 4، 5.

³ Jean-Christophe Victor, **Mer Noire : Géopolitique Des Tubes, Deuxième Partie ?** Le dessous des cartes, ARTE Vidéo, 18 Octobre 2008.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

سعت لتأمين طرق نقل صادراتها الطاقوية عبر تنويع قنوات التوزيع، خاصة أمام التخوف من الاعتماد الكلي على أوكرانيا.

وقعت كل من أوكرانيا والاتحاد الأوروبي سنة 2005، بروتوكول اتفاق حول الطاقة والذي يطرح مسألة إدماج أسواق الغاز والكهرباء، أين تقوم أوكرانيا بإنتاج الكهرباء بفضل مراكز الطاقة النووية والتي تضمن على الأقل نصف إنتاج الكهرباء الأوكراني، فهي تصنف الثالثة أوروبا في إنتاج الكهرباء النووية وتطمح لتصدير 17 مليار كيلوواط سنويا. ولكن ذلك يتطلب تحويل أنظمتها الكهربائية وفقا لمعايير الاتحاد الأوروبي بحكم عدم ملاءمتها لذلك حاليا. وعند هذه النقطة، تم الانطلاق سنة 2008 في ربط الشبكة الكهربائية الأوكرانية بالشبكة الأوروبية. فضلا عن امكانية استعمال روسيا للشبكة الأوكرانية في تصدير الكهرباء هي الأخرى والتي ارتبطت به منذ سنة 2001.

في مجال الطاقة فإن العلاقات الأوروبية الأوكرانية تبدو غير منفصلة عن الحوار الطاقوي بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، فالوحدات الثلاثة لم تستطع لحد الآن التقليل من تبعيتها لبعضها البعض؛ حيث إن الجهود الروسية لتفادي أوكرانيا، وكذا جهود الاتحاد الأوروبي لتنويع مواردها الطاقوية لا تسمح بتغيير هذه القاعدة، خاصة مع الحديث عن احتمالية ارتفاع احتياجات الاتحاد الأوروبي للطاقة بالضعف مع حدود سنة 2030 كما تم التطرق إليه خلال مبحث الدراسة الثاني.

- اتفاقيات التعاون والشراكة، أساس العلاقات الأوروبية الأوكرانية :

تعود طبيعة العلاقات الأوروبية الأوكرانية إلى بدايات نتائج نهاية الحرب الباردة وتفكك المعسكر الشرقي السوفيياتي و التي شكلت أوكرانيا فيه أحد الأحزمة الجيوستراتيجية الأكثر أهمية في بناء السياق الجيوبوليتيكي السوفيياتي، حيث تم توقيع اتفاقية التعاون و الشراكة الأوروبية مع أوكرانيا في جوان 1994، باعتبارها أول دولة توقع على الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي، بالرغم من أنه لم يدخل حيز التنفيذ إلا سنة 1998، ما شكّل إحباطا أوليا بالنسبة لأوكرانيا ، و لو أن السبب كان يتمحور أساسا حول المسألة النووية القائمة على عملية الغلق النهائي "لتشيرنوبيل" و الذي تم في 15 ديسمبر 2000¹.

تحدد اتفاقية التعاون والشراكة المواضيع الأساسية للتعاون بالإضافة إلى الإطار المؤسسي والقانوني لذلك. والتي سمحت بتقديم دعم أوروبي لأوكرانيا عن طريق برنامج TACIS بمبلغ إجمالي قدر ب 2.2

¹ Gwendolyn sasse, Conditionality-lite: The European Neighbourhood policy and the Eu's Eastern neighbours, in Nicola casarini and Costanza Musu, European Foreign Policy in an evolving international system, New York, Usa, 2007, p171-173.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

مليار أورو على فترة 15 سنة، والتي اعتبرت أكرانيا غير كافية خاصة في مقارنتها بالمبلغ المقدر ضمن برنامج PHARE الموجه للدول المرشحة للانضمام إلى داخل البيت الأوروبي الموحد. وذلك بالرغم من تدعيم اتفاقية التعاون والشراكة سنة 1999 من خلال الاستراتيجية المشتركة اتجاه أكرانيا بهدف أولي يرمي إلى الرفع من درجة التلاؤم السياسي المشترك اتجاه أكرانيا،¹ المقاربة التي تأمل فيها أكرانيا كثيرا، بالرغم من أنها لن تقدم أي دعم مالي خارج عن إطار الـ TACIS².

الفرع الثاني: خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية مع أكرانيا: نحو تجديد نفس علاقات الاتحاد الأوروبي مع أكرانيا:

أضافت خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية وخطة عمل أكرانيا (2005-2008) - كونها أول خطة يتم تبنيها في إطار سياسة الجوار الأوروبية - بعدا جديداً وإضافياً للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وأكرانيا، وذلك على الرغم من أن التوقعات على كلا الجانبين لا تزال متباينة، على اعتبار تفسير سياسة الجوار بكونها سياسات نصف الباب المفتوح، والتي أثبت الاتحاد الأوروبي من خلالها تردده في إعادة التفاوض بشأن خطة العمل أو مكافأة أكرانيا بمنظور العضوية.

وتشمل القائمة الطويلة للمجالات ذات الأولوية المنصوص عليها في خطة العمل تعزيز استقرار وفعالية المؤسسات التي تضمن الديمقراطية و سيادة القانون؛ تمكين الانتخابات الديمقراطية وحرية الإعلام وحرية التعبير؛ ضمان احترام حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية؛ تعزيز المشاورات بين الاتحاد الأوروبي وأكرانيا حول إدارة الأزمات؛ التعاون في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الإقليمي، بما في ذلك حل نزاع ترانسنيستريا؛ الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ الإزالة التدريجية للقيود التجارية؛ تحسين مناخ الاستثمار، إصلاحات ضريبية؛ اتفاقية تسهيل التأشيرة؛ التقريب التدريجي للتشريعات والقواعد والمعايير الأوكرائية مع تلك الخاصة بالاتحاد الأوروبي؛ حوار حول قضايا العمالة،

¹ Gwendolyn sasse, The ENP and the EU's eastern neighbours: Ukraine and Moldova as test cases, in Richard.G.Whitman and Stefan Wolf, The European neighbourhood policy in perspective, new York ,Palgrave MacMillan, Usa,2010, p: 183-193.

² الـ TACIS هي اختصار لـ Technical Assistance to the Commonwealth of Independent States و ترجمتها بالعربية:

المساعدة التقنية لدول الكومنولث المستقلة، مقدم من طرف المجلس الأوروبي لدول الكومنولث، لمزيد من المعلومات : [https://eur-](https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=LEGISSUM%3Ar17003)

[lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=LEGISSUM%3Ar17003](https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=LEGISSUM%3Ar17003)

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

بما في ذلك عدم التمييز ضد العمال المهاجرين، والتنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم بشأن الإغلاق. من محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية¹.

وهو الأمر الذي زاد تدعيماً عقب انتخاب الرئيس فيكتور يوشينكو ذو التوجه الأوروبي، كأحد مخرجات الثورة البرتقالية في أوكرانيا سنة 2004، وذلك من خلال إضافة 10 مجالات تعامل إلى خطة العمل للتأكيد على التزام الاتحاد الأوروبي بمسار الإصلاح في أوكرانيا، والتنفيذ السريع لخطة العمل وزيادة المساعدة المالية، إضافة إلى مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال الطاقة، وفتح المفاوضات بشأن تسهيل التأشيرات، ومنح الاتحاد الأوروبي وضع اقتصاد السوق لأوكرانيا وبعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية بشأن الحدود الأوكرانية المولدوفية باعتبارها من الإنجازات الرئيسية للتعاون في قضايا إدارة الحدود حيث حددت قمة الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا في سبتمبر 2008 الاتفاقية الجديدة لأوكرانيا على أنها اتفاقية شراكة، وبالتالي حددت هدفاً جديداً لبلدان سياسة الجوار الأوروبية ضمن مفهوم مشروع الشراكة الشرقية - الذي تم التطرق إليه في بداية هذا الفصل - والتي تعمل بالدرجة الأولى انطلاقاً من مفهوم التجارة الحرة العميقة ومنظور طويل الأمد لنظام بدون تأشيرة بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا، لكن مع تجنب الإشارة المباشرة إلى العضوية المحتملة و التركيز على اتفاقية معززة كدليل على الوضع الخاص أو الجد متقدم الذي يميز أوكرانيا ضمن سياسة الجوار الأوروبية². واستناداً إلى حالة الغموض البناء المميز لعلاقات الاتحاد الأوروبي و أوكرانيا ما يستدعي الحاجة إلى إشارات أكثر وضوحاً في سبيل الإصلاحات الأوكرانية المحلية.

ولكن بالرغم من ذلك، يحاول الاتحاد الأوروبي الذهاب بعيداً في سبيل تطوير علاقاته الجد متميزة مع الشريك الأوكراني، خاصة أمام تطور مفهوم الشراكة الشرقية كامتداد طبيعي لمشروع سياسة الجوار الأوروبية والتي زادت من درجات الالتزام الأوروبي في أوكرانيا، وهو ما يمكن التماسه وتمثيله من خلال خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية تجاه أوكرانيا للفترة الممتدة ما بين 2008 و 2020، و لكن تجدر الإشارة إلى أن قيمة المساعدات الأوروبية لأوكرانيا و للفترة الممتدة ما بين 2018 و 2020 فقط، قد تراوحت ما بين 433 و 530 مليون أورو، يمكن تلخيص أهم محاورها من خلال الجدول التالي:

¹ Commission of the European Communities (2004), EU-Ukraine Action Plan, pp. 3-4, available at http://ec.europa.eu/world/enp/pdf/action_plans/ukraine_enp_ap_final_en.pdf.

² EU-Ukraine Summit, 2008.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات والأهداف

جدول رقم 1: قيمة المساعدات ومجالات عمل سياسة الجوار الأوروبية في أوكرانيا 2018-2020

النسبة المئوية من مجموع المساعدات الأوروبية	مؤشر المساعدات المالية بالمليون أورو	ميدان تدخل الاتحاد الأوروبي
25% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ما بين 108.45 و 132.55 مليون أورو	دعم المؤسسات الحكومية والحوكمة
20% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ما بين 86.76 و 106.04 مليون أورو	التنمية الاقتصادية وانفتاح السوق الأوكرانية
15% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ما بين 65.07 و 79.53 مليون أورو	الطاقة، مواصلا الطاقة، البيئة والتغير المناخي
20% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ما بين 86.76 و 106.04 مليون أورو	حركية الأشخاص ودعم التنقل والاتصال المجتمعي
20% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ما بين 65.07 و 79.53 مليون أورو	دعم المجتمع المدني في أوكرانيا

المصدر:

European commission, Programming of the European Neighbourhood Instrument (ENI) – 2017–2020 Single Support Framework for EU support to Ukraine (2018–2020)p, 6–7.

- الأهداف الأوروبية من خلال خطة العمل حسب كل قطاع:

بالنسبة لقطاع دعم المؤسسات الحكومية والحوكمة في أوكرانيا: تركز أهداف خطة العمل الأوروبية حول:

- تحسين الأداء العام للإدارة العامة الأوكرانية، انطلاقاً من إصلاح الإدارة العامة، عبر برنامج الإصلاحات اللامركزية إضافة إلى مواصلة تنفيذ الحوكمة الإلكترونية..
- تحسين نظام المالية العامة في أوكرانيا بما يتماشى مع استراتيجية الإدارة المالية العامة.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

- تعزيز كفاءة وفعالية ونزاهة أجهزة العدالة الرئيسية في أوكرانيا وغيرها من الوكالات الأمنية لتحسين المرونة والأمن والسلامة العامة، والإدارة المتكاملة للحدود والأمن السيبراني.
- تعزيز استقلالية ونزاهة وجودة وكفاءة القضاء والنيابة
- تعزيز الوقاية من الفساد ومكافحته، وتعزيز مؤسسات مكافحة الفساد، بما في ذلك إنشاء محاكم لمكافحة الفساد.
- تحسين عمليات صنع القرار الديمقراطي داخل المؤسسات الأوكرانية¹.

بالنسبة لقطاع التنمية الاقتصادية وانفتاح السوق الأوكرانية تركز أهداف خطة العمل الأوروبية حول:

تشمل الأهداف المحددة ما يلي:

- موازنة التشريعات والأطر التنظيمية المتوافق تدريجياً مع معايير الاتحاد الأوروبي وتحسين قدرة الإدارة العامة الأوكرانية على التقليل من الحواجز الفنية والإدارية أمام الأعمال والتجارة.
 - دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تهيئة وتحسين الظروف القانونية والتمويلية الأفضل.
 - ضمان شفافية الخصخصة وإعادة تنظيم المؤسسات الحكومية؛ من خلال تحسين كفاءتها وفقاً للمعايير الدولية
 - تعزيز الأسس الاقتصادية لمفهوم التنمية الإقليمية والمحلية وتعزيز القدرة التنافسية للمناطق الداخلية الأوكرانية
 - تعزيز الاقتصاد والمجتمع الرقمي، وتعزيزهما بالمواءمة مع السوق الرقمية الأوروبية الموحدة².
- بالنسبة لقطاع الطاقة، البيئة والتغير المناخي: تركز أهداف خطة العمل الأوروبية حول:
- تنسيق التشريعات الأوروبية والأوكرانية الخاصة بقطاعي النقل والطاقة، انطلاقاً من ضمان جودة وأمن إمدادات الكهرباء والغاز الطبيعي للمستهلكين في أوكرانيا، والتحقق من الأسعار عن طريق المنافسة
 - تحسين السياسات المعيارية والموارد المالية والكفاءات الخاصة بمصادر الطاقة المتجددة

¹ European commission, Programming of the European Neighbourhood Instrument (ENI) - 2017-2020 Single Support Framework for EU support to Ukraine (2018-2020)p,7.

² Ibid,p10.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

- تعزيز تنمية الطاقة في أوكرانيا، والبنية التحتية الخاصة بنقل المواد الطاقوية؛ مع تحسين اتصالات الطاقة بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا من جهة والتواصل مع دول الاتحاد الأوروبي الجوية الأخرى، من خلال زيادة كفاءة النقل، بما في ذلك في المناطق الريفية والمناطق التي تعاني فيها شبكات النقل الطاقوية من تأثير النزاعات.
- تعزيز الاقتصاد الدائري، تمن خلال الحكم الأفضل في الانبعاثات؛ من خلال التقليل من النفايات الطاقوية، وتحسين التنوع البيولوجي وحماية الطبيعة¹.
- بالنسبة لقطاع حركية الأشخاص ودعم التنقل والاتصال المجتمعي: تركز أهداف خطة العمل الأوروبية العمل على مفهوم التنمية الاجتماعية المستدامة، من خلال تطوير مجالات البحث والتعليم، التعاون الثقافي والتبادل الدولي وذلك للتخفيف من آثار هجرة الأدمغة الداخلية والخارجية
- التحديث العميق لقطاع الصحة العامة والرعاية الصحية بما يتماشى مع المعايير الأوروبية
- تطوير وسائل الإعلام والتواصل وفقا لمتطلبات الحوكمة والتكامل مع الاتحاد الأوروبي.
- تعزيز الوصول إلى التعليم العالي الجودة والخدمات الاجتماعية للجميع
- العمل على استيفاء جميع المعايير الخاصة بخطة عمل تحرير التأشيرات وفقا للمعايير الأوروبية².

- بالنسبة لقطاع دعم المجتمع المدني:

بالإضافة إلى المساعدة القطاعية المحددة، سيتم توفير تدابير إضافية لصالح المجتمع المدني ضمن قطاع تكميلي لخطة العمل، يتم من خلاله دعم دور المجتمع المدني، ومختلف الشركاء الاجتماعيين، في بناء عمليات سياسية ذات مصداقية وشاملة، وعمليات ديمقراطية أقوى، في قطاعات أخرى غير القطاعات ذات الأولوية والمذكورة ضمن خطة العمل. بما في ذلك تعزيز البيئة الملائمة لمشاركة المجتمع المدني في الحياة العامة على جميع المستويات، تعزيز الشفافية والمساءلة المحلية، مع التركيز على منظمات المجتمع المدني الصغرى والواقعة داخل المناطق المتضررة من النزاع في شرق أوكرانيا³.

¹Ibid,p12.

² Ibid,p14.

³ Ibid,p16.

المطلب الثاني: نجاح نموذج سياسة الجوار في مولدوفا: جسر الاتحاد الأوروبي تجاه

الشرق:

مع ضم كل من بلغاريا ورومانيا إلى الاتحاد الأوروبي سنة 2007، يتجه الحديث عن مولدوفا وعن الموقع الاستثنائي الذي تستحوذ به خاصة بالنسبة للجوار الأوروبي المقرب، بحكم تواجد الفضاء المولدافي في وضعية جيواستراتيجية مهمة هو الآخر، والتي لطالما شكلت عبر التاريخ مركزا لتنافس القوى الكبرى، وما أسفرت عنه من فسيفساء إثنية ولغوية متنوعة جدا ممثلة ب: 64% مولداف، 13.8% أكران، 13% روس، 3.5% غاغاووس، ومع تبقي 3.2% متفرقة بين إثنيات مختلفة.

الفرع الأول: مولدوفا وإشكالية الوجود الأرضي:

ساهمت الفسيفساء الجيواثنية السابقة الذكر في مقابل ذلك، في خلق نقطة الاهتمام الأساسية، المرتبطة بإشكالية السيادة والوجود الأرضي في مولدوفا، حيث أنه غداة انتهاء الحرب الباردة، شكل النموذج المولدافي تحديا كبيرا خاصة بالنسبة للمجتمع الدولي، استنادا إلى متغيرين إثنيين: ارتبط المتغير الأول بالمستوى الداخلي المرتبط بالحركات الانفصالية داخل مولدوفا، في جنوب الدولة عند الحديث عن حركة انفصال الغاغاووس، ومن جهة أخرى مع منطقة ترانسنيستريا كأحد أهم النزاعات الساخنة شرق الحدود الأوروبية الحالية.

من جهة أخرى، ومن خلال التطرق إلى المستوى الدولي، مع تواجد القوى الكبرى في المنطقة واختلاف مصالحها في مولدوفا من جهة أخرى، في إطار الحديث عن الهيكلة الجيوسياسية الجديدة لكل من البحر الأسود الذي تم التطرق إليه سابقا عبر التحليل الجيوبوليتيكي لمنطقة البحر الأسود، إضافة إلى منطقة الفضاء الأوراسي، والتي سنراها بشيء من التفصيل عند التطرق لفصل الدراسة الموالي.

فهم مجمل التوليفة السابقة المرتبطة بأهمية الموقع الجيوسياسي المولدافي، وفي ظل إشكاليات السيادة الداخلية تمكننا من تحليل خيارات السياسة الخارجية الأساسية لمولدوفا، والتي تتجه في مجملها إلى 3 خيارات أساسية والتي تبحث في مجملها عن موقع وسطي بين روسيا، حلف الأطلسي، والاتحاد الأوروبي، وذلك:

● من خلال خيار العودة نحو المظلة الروسية كبديل لا يمكن إغفاله في إطار السياسة الخارجية المولدافية، خاصة بالنسبة للقيادة السياسية هناك. في مقابل ذلك، ومن جهة روسيا، فإنها تذهب للرد

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

على الاتحاد الأوروبي والنااتو، من خلال محاولة فرض الوجود بصورة أكثر وضوحا في المنطقة، استنادا إلى تعزيز موقعها في حوض الإمبراطوريات المتعاقبة السلافية والسوفياتية¹.

في إطار موجة الحركة البرتقالية في أوكرانيا والتي قربت أوكرانيا أكثر نحو التوجه الأطلسي، أسفرت الانتخابات عن فوز التيار الشيوعي في مولدوفا، ما من شأنه أن يعبر عن الرد الروسي الواضح اتجاه الغرب والذي يرمي في محتواه العام إلى استحالة اقتراب حلف شمال الأطلسي ولا حتى الاتحاد الأوروبي والوصول إلى الحدود الروسية الجنوبية. مع الأخذ بعين الاعتبار دور ووزن روسيا المهم في مسار أزمة ترانسنيستريا. والذي يعتبر هو الآخر نقطة محورية في مسار الاهتمام الأوروبي بمولدوفا.

وتبرير ذلك، يمكن التماسه بالدرجة الأولى من خلال عجز حلف شمال الأطلسي، وبالرغم من دعم الاتحاد الأوروبي لجمهورية مولدوفا من التأثير في الميزان الاقتصادي لطبيعة العلاقات المولدافية الروسية، فضلا عن عدم رغبة السلطات المولدافية في المساس بالعلاقات مع موسكو، خاصة عند التطرق لأهمية التبعية المولدافية المطلقة للطاقة الروسية من خلال تحول شركة غاز مولدوفا تحت سيطرة غازبروم الروسية وهو نفس السيناريو الذي حدث مع مولدوتيليكوم وكذا الشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء عقب عدم قدرة مولدوفا تزكية فواتير الغاز مع روسيا².

● تطوير علاقة الشراكة الاستراتيجية مع حلف شمال الأطلسي، كخيار آخر ثان، يمكن التماسه في السياسة المولدافية، والتي ظهرت أساسا مع موجة توسع حلف الأطلسي، والذي وضع مولدوفا في حدود مشتركة مباشرة مع حلف الأطلسي عند الأخذ برومانيا كأحد أعضاء الحلف منذ 2002، خاصة مع الحديث عن دور حلف الأطلسي والتدخلات العسكرية للحلف وخاصة للولايات المتحدة الأمريكية في مشكل ترانسنيستريا والتي شكلت إلى جانب روسيا الأدوار الأساسية في النزاع.

تحت رعاية حلف النااتو، تم دعوة مولدوفا للانضمام إلى الحوار السياسي الخاص بموضوع الديمقراطية في الفضاءات العازلة بين الاتحاد الأوروبي المستقبلي لما بعد توسع سنة 2007 وروسيا، ومثال ذلك مشاركة مولدوفا إلى جانب الدول التي كانت في وقت ما تحت المظلة السوفياتية من دول وسط والجنوب الشرقي في اتفاقية الخيارات الديمقراطية في كييف أوكرانيا في 2 ديسمبر 2005 بدون مشاركة روسيا؛

¹ Yann bréault,pierre jolicoeur,jacques lévesque, la russie et son ex-empire :reconfiguration géopolitique de l'ancien espace soviétique,paris, presses de sciences po,2003,p137.

² Alexandra Goujon, Les nouveaux voisins de l'union européenne : stratégies identitaires et politique en Ukraine,Biélorussie et Moldavie, les études du CERI N109, septembre 2004,p 20-24.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

ما يستدعي فهم ذلك العودة مرة أخرى إلى الاهتمام أكثر فأكثر بالفضاء الجيوسياسي الخاص بالبحر الأسود، خاصة وأن انضمام مولدوفا إلى المنتدى الاقتصادي والاجتماعي لحوض البحر الأسود كفضاء جيوسياسي يحتاج إلى إعادة الترتيب، وكهينة تحمل الأهداف الأوروبية وكذا أهداف الناتو، كان بمثابة المؤشر المبرر لبعض التحولات في المنطقة خاصة بعد ثبات تحول جورجيا وأكرانيا نحو النموذج الغربي عموماً والأوروبي على وجه التحديد.

وهنا تقوم رومانيا باعتبارها عضواً في حلف الناتو والاتحاد الأوروبي لتقديم الدعم اللازم لمولدوفا بخصوص مسألة مراقبة الحدود، وتطوير القدرات الدفاعية للدولة، في نفس الوقت، تقدم رومانيا الدعم من أجل توفيق قوانينها وما يتماشى والمعايير الأوروبية من خلال تأطير الأخصائيين المولداف من أجل نقل الخبرة من الدول الأوروبية إلى مولدوفا ومنها إلى الدول الشريكة الأخرى.

● التوجه نحو تطوير علاقات امتيازية مع الاتحاد الأوروبي كالث سيناريوهات توجه السياسة الخارجية المولدافية، والتي تجد صداها في بادئ الأمر بالعودة إلى نشأة العلاقات المولدافية مع الاتحاد الأوروبي، وذلك انطلاقاً من تاريخ 27 أوت 1991 مع إعلان مولدوفا كدولة مستقلة عن الاتحاد السوفياتي، ثم بتاريخ 20 جويلية 1992، أين تقترح المفوضية الأوروبية إمضاء اتفاقيات تعاون وشراكة مع الدول الجديدة المنفصلة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، خاصة مع رابطة الدول المستقلة CEI¹ من المؤكد أن تحولات منطقة الحدود الشرقية الأوروبية لفترة موجات التوسع الأوروبية، والتي وضعت الاتحاد الأوروبي في حدود مباشرة مع مولدوفا؛ استناداً إلى عامل القرب الجغرافي للاتحاد الأوروبي من الحدود المولدافية، ابتداءً من سنة 2004، والذي أفرز مجموعة أحداث مهمة في مسار السياسة والتي يمكن تلخيصها من خلال النقطتين التاليتين:

- مع انضمام 7 دول داخل حلف الأطلسي (الناتو) في أبريل 2004، ومنها رومانيا، والتي تجعل من الحدود الغربية المولدافية حدوداً مباشرة مع حلف شمال الأطلسي.
- مع انضمام 10 دول إلى الاتحاد الأوروبي كأضخم موجات التوسع الأوروبي في ماي 2004، والتي قربت مولدوفا أكثر فأكثر من فضاء الاتحاد الأوروبي.

¹ Gwendolyn sasse, Opcit, p194-196.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

تجبر النقطتين السابقتين الاتحاد الأوروبي إلى ضرورة إعداد سياسة جديدة اتجاه العديد من الدول، ومنها جمهورية مولدوفا انطلاقاً من التركيز على:

- توسيع السوق الداخلية لمولدوفا والدول الشريكة والهياكل التنظيمية لها.
- العلاقات التجارية التفضيلية وانفتاح السوق.
- مشاركة الاتحاد الأوروبي الفعالة في الوقاية من النزاعات وإدارة الأزمات.
- أدوات جديدة لترقية وحماية الاستثمارات.
- دعم مسار الاندماج داخل النظام العالمي للتجارة.
- تعزيز المساعدات المالية الموجهة للدول الجوارية.
- ترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الحدودية.
- التعاون من أجل وضع التهديدات المشتركة في مجالات البيئة، الصحة العامة ومحاربة الجريمة المنظمة.
- ضمان حدود آمنة وفعالة.

لتحقيق ذلك، يتجه الاتحاد الأوروبي للعمل وفق مبدأ رومانو برودي : مساعدة أنفسنا من خلال مساعدة جيراننا، كأساس لتفعيل سياسة الجوار الأوروبية، عبر مفهوم خطط عمل الدول الجوارية المذكور سابقاً

الفرع الثاني: خطة العمل الاتحاد الأوروبي- مولدوفا في إطار سياسة الجوار الأوروبية:

مثلت سنة 2005 السنة الفعلية لتقارب الاتحاد الأوروبي ومولدوفا، سواء من خلال المشاريع والبرامج التي تقوم فيها رومانيا بالدور الريادي، أو حتى من خلال المشاريع العامة داخل إطار سياسة الجوار الأوروبية.

خاصة مع عودة اهتمام الاتحاد الأوروبي بقضية أهمية لحدود المولدافية المشتركة وما ينجر عن ذلك عند التطرق لقضية ترانسنيستريا من خلال إطلاق مبادرة دعم الحدود MAF في نوفمبر 2005، وكل ذلك يفهم في ظل التوجه الجديد للنخبة المولدافية اتجاه الاتحاد الأوروبي، والذي أفرز عن وضعية

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

جيوسياسية جديدة، تضع مولدوفا على رأس الجسر الأوروبي نحو الشرق، في مسار بناء المجال الحيوي الأوروبي عموماً، انطلاقاً من منطقة تتميز بتحدياتها الجيوسياسية المتعددة¹.

بهدف تطوير وتدعيم علاقات الجوار بين الاتحاد الأوروبي ومولدوفا، قام الطرفان في 22 فيفري 2005، بتوقيع خطة العمل المشتركة من أجل سياسة الجوار، تقدم خطة العمل هذه غطاءً لإجراءات هامة من أجل تفعيل وحماية ضمانات التحول الديمقراطي وسيادة القانون في مولدوفا، و احترام حقوق الإنسان، بالإضافة إلى حرية الصحافة والاعلام مع تحسين الوضعية البيئية، وكذلك الاستثمار من خلال اصلاحات هيكلية محددة.

من جهتها، التزمت مولدوفا بالعمل على تحسين إدارة الحدود خاصة باتجاه الاتحاد الأوروبي، مع تركيز الاهتمام أكثر بقضية الهجرة ومحاربة تهريب الأشخاص، الجريمة المنظمة وتبييض الأموال، كما يبينه جدول خطة عمل سياسة الجوار ومولدوفا الأولى للفترة ما بين 2010 و 2014، والذي بلغت فيه قيمة المساعدات الأوروبية لمولدوفا ما بين 335 و 410 مليون أورو موزعة كما يلي:

جدول رقم 2 : خطة عمل سياسية الجوار ومولدوفا 2014/2010

النسبة المئوية من مجموع المساعدات الأوروبية	ميدان تدخل الاتحاد الأوروبي
30% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	إصلاح الإدارة العامة
30% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	تنمية الزراعة- التنمية الريفية
20% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	إصلاح الشرطة وإدارة الحدود
20% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	دعم مؤسسات المجتمع المدني في مولدوفا

المصدر:

European commission, Programming of the European Neighbourhood Instrument (ENI) - 2014-2020 · Single Support Framework for EU support to the Republic of Moldova (2014-2017) ، p 6-7.

أمام التقدم الملموس في تبني مولدوفا لخطة عمل سياسة الجوار الأوروبية، و في ظل الوضعية المتقدمة المميزة لها، استناداً إلى النتائج المسجلة في إطار خط العمل مع مولدوفا من خلال تبني واعتماد

¹ Gwendolyn sasse, Conditionality-lite: The European Neighbourhood policy and the Eu's Eastern neighbours, Opcit, p 175-176.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

المعايير الأوروبية، اتجه الاتحاد الأوروبي إلى التأكيد على المواصلة على نفس النهج و هو ما تم التماسه من خلال خطة العمل الأوروبية الثانية الموجهة لمولدوفا و الممتدة إلى غاية سنة 2020، بلغت فيها قيمة المساعدات الأوروبية ما بين 284 و 348 مليون أورو، ليكون مجموع المساعدات الأوروبية لمولدوفا ما بين 2010 و 2020 ما بين 610 و 746 مليون أورو موزعة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 3 : خطة العمل الأوروبية الثانية الموجهة لمولدوفا 2017 / 2020

النسبة المئوية من مجموع المساعدات الأوروبية	مؤشر المساعدات المالية بالمليون أورو	ميدان تدخل الاتحاد الأوروبي
35% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ما بين 99.4 و 121.8 مليون أورو	التنمية الاقتصادية وانفتاح السوق المولدافية
15% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ما بين 42.6 و 52.2 مليون أورو	محو الأمية، سيادة القانون والأمن
25% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ما بين 71 و 87 مليون أورو	الأمن الطاقوي، البيئة والتغير المناخي
10% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ما بين 28.4 و 34.8 مليون أورو	خطة تسهيل التأشيرات، التبادلات بين الأشخاص
5% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ما بين 14.2 و 17.4 مليون أورو	دعم إضافي لتنمية وتطوير المؤسسات
5% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ما بين 14.2 و 17.4 مليون أورو	دعم إضافي لتنمية المجتمع المدني
5% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ما بين 14.2 و 17.4 مليون أورو	دعم إضافي للاتصال الاستراتيجي

المصدر:

European commission, Programming of the European Neighbourhood Instrument (ENI) - 2014-2020 ، Single Support Framework for EU support to the Republic of Moldova (2017-2020) ، p 6.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

بالنسبة لقطاع التنمية الاقتصادية وافتتاح السوق المولدافية :

يهدف الاتحاد الأوروبي إلى تحفيز النمو المستدام والشامل، من خلال تحسين بيئة الأعمال ومناخ

الاستثمار، وخلق فرص العمل وتسهيل التجارة مع الاتحاد الأوروبي، وذلك بالتركيز على:

- مساندة مولدوفا للاستفادة من نتائج اتفاقية التجارة الحرة والمعمة DCFTA عن طريق تقليل الحواجز الفنية والإدارية.

- تسهيل وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل وخدمات الأعمال؛ لدعم تنوع الوصول إلى التمويل خارج القطاع المصرفي الحكومي.

- زيادة إنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين معايير الجودة؛ لتسهيل ظهور الشركات الناشئة في القطاعات الاستراتيجية، بما في ذلك عن طريق استخدام إمكانات الاقتصاد الرقمي، وتعزيز الابتكار والتحول التكنولوجي.

- تعزيز الاجتماعي من خلال تحفيز خلق فرص العمل في المناطق الأقل حظاً، بما في ذلك المناطق الريفية على وجه الخصوص¹.

- بالنسبة لقطاع الحوكمة، سيادة القانون والأمن:

يتمحور الهدف العام هنا حول تعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان في مولدوفا، انطلاقاً من أهداف محددة يمكن حصرها في كل من:

- دعم إصلاح الإدارة العامة على المستويين الوطني والمحلي؛ وذلك انطلاقاً من تحديث و رقمنة تقديم الخدمات العامة.

- تحسين إدارة المالية العامة.

- تعزيز استقلال وكفاءة وشفافية ومهنية القضاء

- تعزيز الوضع الأمني في مولدوفا، من خلال تعزيز القدرة على تأمين الحدود، مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر، تهريب المهاجرين والمخدرات، الاتجار غير المشروع بالأسلحة والتزوير وغسل الأموال والجرائم المالية والإلكترونية.

¹ European commission, Programming of the European Neighbourhood Instrument (ENI) - 2014-2020 ، Single Support Framework for EU support to the Republic of Moldova (2017-2020) ، p 7.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

- تعزيز ودعم استقلالية وسائل الإعلام وزيادة الوصول إلى التقارير الإخبارية المتوازنة والموثوقة للمواطنين¹.

- بالنسبة قطاع الأمن الطاقوي، البيئة والتغير المناخي:

يتجه الهدف العام في هذا المدخل إلى دعم تحسين الاتصال مع الاتحاد الأوروبي في مجالات النقل والطاقة، ودعم كفاءة الطاقة والأمن في مولدوفا لمواجهة التحديات البيئية والمساهمة في التكيف مع تغير المناخ، انطلاقاً من:

- حوكمة استهلاك الطاقة عن طريق زيادة كفاءة الطاقة وتعزيز مصادر الطاقة المتجددة وإصلاح قطاع الطاقة.

- تحسين الخدمات العامة المحلية والإدارة المحلية للبنية التحتية الجديدة أو المطورة

- تعزيز حوكمة قطاع النقل وللمساعدة في تحديد أولويات الإجراءات الرئيسية.

- دعم استثمارات مجالات النقل والمياه وإدارة النفايات والطاقة².

- بالنسبة قطاع تسهيل التأشيرات والتبادلات بين الأشخاص:

وذلك من خلال دعم التنفيذ المستمر لمعايير خطة عمل تحرير التأشيرة والتعليم والتدريب والبحث بهدف تعزيز وتسهيل تنقل المواطنين، وتقوية التنسيق بين نظام التعليم والتدريب وسوق العمل وتحفيز التنافسية والبحث والابتكار كعوامل تمكين للاقتصاد المولدافي بالتركيز على:

- الحفاظ على استيفاء جميع المعايير المرجعية لخطة عمل تحرير التأشيرات ومواصلة تنفيذ شراكة التنقل

- تعزيز أداء سوق العمل من خلال ضمان التكامل بين احتياجات سوق العمل والمؤهلات التي توفرها

أنظمة التعليم والتعليم والتدريب المهني وتحسين القانون في مجالات حقوق العمل وظروف العمل.

- دعم الابتكار والبحث بما في ذلك تعزيز البحوث مع شركات القطاع الخاص

- تعزيز دمج الفئات المحرومة بما في ذلك الأقليات في التعليم العام³.

¹ Ibid,p9.

² Ibid,p12.

³ Ibid,p13-14.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

المطلب الثالث: بيلاروسيا: مفارقة التقارب - التباعد، بين الاتحاد الأوروبي وروسيا:

من بين كل دول الجوار الشرقي الجديدة، يتوجه الاتحاد الأوروبي إلى علاقات أكثر تعقيداً وتناقضاً مع بيلاروسيا، وذلك عائد إلى طبيعة سيرورة العلاقات الأوروبية البيلاروسية والتي تميزت بالعديد من التقلبات بين فترات زاد فيها الاهتمام بالمشروع الأوروبي، وأخرى شهدت انخفاضاً كبيراً في طبيعة العلاقات بين الطرفين. لتفسير ذلك، وجب التوقف عند أهم محطات فترات العلاقات الأوروبية البيلاروسية والتي يتم تقسيمها إلى 05 فترات أساسية:

المرحلة الأولى: بدء أوربة السياسة الخارجية البيلاروسية 1991-1994

خلال هذه الفترة، كان الاتحاد الأوروبي شريكاً مهماً مثل روسيا بالنسبة إلى بيلاروسيا. حيث كانت الفترة الوحيدة التي تم فيها بالفعل تضمين السياسة الخارجية البيلاروسية بصورة تتلاءم وتوجهات الاتحاد الأوروبي عموماً لمدة السنوات الثلاث الأولى من استقلال بيلاروسيا عن الاتحاد السوفياتي، والتي اتجهت بيلاروسيا من خلالها إلى تطوير وخلق اتصالات سياسية مع الدول الأوروبية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أين كانت كل من ألمانيا، فرنسا والمملكة المتحدة من الدول السبّاقة إلى فتح سفارات في بيلاروسيا لتمثيل مصالح المجتمعات الأوروبية، كدليل عن الاهتمام الأوروبي الكبير ببيلاروسيا، و كامتداد طبيعي لمفهوم وأهمية الجوار الشرقي الأوروبي. وهي المبادرات التي أفرزت في نهاية المطاف عن تقدم بيلاروسيا بطلب للحصول على عضوية مجلس أوروبا¹، والذي حصلت فيه على وضع ضيف خاص مبدئياً كأولى مراحل توجه بيلاروسيا نحو الاتحاد الأوروبي. ولكن تجدر الإشارة هنا إلى اعتبار استقلال بيلاروسيا في حد ذاته حدثاً غير متوقع بالنسبة للنخب البيلاروسية في ذلك الوقت، وهو الأمر الذي يعكس حقيقة أن التطلع إلى الاستقلال لم يكن قوياً في بيلاروسيا السوفيتية مقارنة بجمهوريات الاتحاد السوفيتي الأخرى؛ بما يعني الرغبة في البقاء ضمن إرث المظلة السوفياتية.

المرحلة الثانية: إعادة توجيه السياسة الخارجية البيلاروسية تجاه روسيا 1995-1997

حيث تشير هذه الفترة إلى بداية ابتعاد بيلاروسيا عن توجهات الأولويات الأوروبية، فعلى الرغم من تقدم عملية التفاوض بين الطرفين، والتي أسفرت عن توقيع اتفاقية الشراكة والتعاون، في مارس 1995، إلا

¹ Giselle Bosse and Elena Korosteleva-Polglase, Changing Belarus? The Limits of EU Governance in Eastern Europe and the Promise of Partnership, Cooperation and Conflict 2009 44: 143, p 147.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

أن الاتحاد الأوروبي اتجه إلى تعليق التصديق على الوثيقة بسبب انتهاك المبادئ الديمقراطية في السياسة الداخلية لبيلاروسيا، انطلاقاً من استفتاء تعديل الدستور البيلاروسي سنة 1996 والذي أسفر عن انتهاك مبادئ سيادة القانون والديمقراطية في السياسة الداخلية البيلاروسية، من خلال تغيير النظام الدستوري للدولة بما لا يتماشى والنظرة الأوروبية والذي لم يتم الاعتراف به من قبل المفوضية الأوروبية¹.

تجدد الإشارة إلى تزامن هذه الفترة في المقابل مع إعادة توجيه السياسة الخارجية البيلاروسية تجاه روسيا باعتبارها مرحلة لبدائية عملية إعادة التهيئة التي استمرت حتى الآن، والتي تتميز في بادئ الأمر بالابتعاد عن مبادئ الاتحاد الأوروبي، وفي مقدمتها انقطاع عملية التحول الديمقراطي في بيلاروسيا والتي لا تخدم بالضرورة النخبة البيلاروسية الحاكمة وعلى رأسها الرئيس البيلاروسي **لوكاشينكو**، والمواجهة السياسية مع الدول الغربية المرتبطة بصراع القيم والمصالح السياسية، ورغبة مينسك في تطوير العلاقات بشكل استثنائي على المستوى الفني والاقتصادي وحسب.

المرحلة الثالثة: القطيعة الأولى في العلاقات الثنائية بين بيلاروسيا والاتحاد الأوروبي 1997-

2000

ما ميز هذه المرحلة بالدرجة الأولى، تحول العلاقات مع روسيا إلى أولوية توجهات السياسة الخارجية البيلاروسية، وذلك استناداً إلى تكثيف بيلاروسيا لنشاطها من خلال تنفيذ مشاريع التكامل نحو الشرق وعلى رأسها مشروع دولة موحدة لروسيا وبيلاروسيا، خاصة وأن روسيا لم تتجه إلى مطالبة بيلاروسيا بتحقيق الإصلاحات الديمقراطية كما هو حال الاتحاد الأوروبي، ما يعبر عن دعم روسيا لاستقرار بيلاروسيا داخلياً، ما من شأنه تحفيز الشراكة الاقتصادية بين البلدين.

في وقت، قرر الاتحاد الأوروبي اتباع سياسة مخالفة تجاه بيلاروسيا. والتأكيد مرة أخرى على أهمية المعايير الأوروبية في مسار الشراكة مع دول الجوار الجديد؛ وهو ما يمكن التماسه بعد الانتخابات البرلمانية البيلاروسية في عام 2000، والتي قدمت مجموعة شروط أساسية لمسار التفاوض بين مينسك والمؤسسات الأوروبية وفي مقدمتها:

(1) عودة السلطة الكاملة إلى البرلمان والتي فقدت عقب استفتاء تعديل الدستور سنة 1996

¹ Ibid, p 148-149.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

(2) الوصول إلى اللجان الانتخابية بالنسبة للأحزاب للمعارضة.

(3) منح حقوق وصول متساوية لوسائل الإعلام الحكومية للمعارضة وممثلي السلطة.

(4) مواءمة التشريعات البيلاروسية مع المعايير الدولية¹

نتيجة كل ذلك، وأمام رفض السلطات في مينسك من اتباع توصيات المفوضية الأوروبية السابقة الذكر، وصولاً إلى الرفض التام لأي حوار مع المؤسسات الأوروبية، زادت حدة توتر العلاقات بين بيلاروسيا والاتحاد الأوروبي المبنية على مخرجات الفترة السابقة، والتي وجدت صدى أكبر انطلاقاً من تفاقم الأزمة الدبلوماسية الأولى سنة 1999 عندما غادر رؤساء وفود الولايات المتحدة وجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مينسك احتجاجاً على انتهاك اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، و التي قوبلت من طرف الاتحاد الأوروبي عموماً برفض عقوبات على بيلاروسيا و في مقدمتها منع كبار المسؤولين البيلاروس لأول مرة من دخول أراضي الاتحاد الأوروبي، معلناً بداية القطيعة الكلية في طبيعة العلاقات الأوروبية مع بيلاروسيا.

المرحلة الرابعة: انتهاء الحماس للاندماج مع روسيا (2000-2007).

على الرغم من أن السياسة الخارجية البيلاروسية كانت لا تزال تتجه نحو موسكو خاصة في الفترة الممتدة ما بين سنتي 1995 و1999، إلا أن بداية الألفية الجديدة شهدت تحولاً محورياً في طبيعة العلاقات الثنائية بين البلدين. ومرد ذلك في بداية الأمر مرتبط بالسياسة الخارجية لروسيا بقيادة الرئيس الجديد فلاديمير بوتين، والتي تميزت بنهج أكثر عدوانية اتجاه بيلاروسيا - على غرار باقي دول الاتحاد السوفياتي السابقة الممثلة في رابطة الدول المستقلة. القائمة في أول الأمر على مفهوم السيادة الموجهة. أمام هذا التوجه الامبريالي الجديد من طرف روسيا، لم يوافق لوكاشينكو على ترك السلطة الشخصية، ما دفع ببيلاروسيا للبحث عن شركاء خارجيين جدد، كان الاتحاد الأوروبي هو المرشح الأول لهذا الدور. ومع ذلك، ظل الاتجاه الغربي في السياسة البيلاروسية هامشياً ومساعداً لسياسة التعاون مع روسيا. أين تجدر الإشارة هنا مرة أخرى إلى الاتجاه الذي بموجبه توجه جميع مبادرات لوكاشينكو الهادفة إلى تعزيز العلاقات مع أوروبا إلى التزامن مع تدهور العلاقات في مشروع التكامل الروسي

¹ Serena Giusti, Tomislava Penkova, EU policy toward Ukraine and Belarus: diverging paths? In Frederiga Bindi, The foreign Policy of the European Union, Washington, USA, The Brookings Institution, 2006, p 140-143.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

والبيلا روسي، كتوجه يزيد من الرغبة في الضغط على روسيا أكثر من خلال إظهار تعاون حقيقي مع الاتحاد الأوروبي¹.

في مقابل ذلك، وخلال نفس الفترة، توجه الاتحاد الأوروبي سنة 2004 إلى أكبر موجة توسع شهدتها الاتحاد في تاريخه، والتي ضاعفت عدد الدول الأعضاء من 15 إلى 25، ثم إلى 27 عضوا سنة 2007. والتي وضعت بيلا روسيا في حدود مشتركة مباشرة مع الاتحاد الأوروبي على امتداد الـ 1000 كيلومتر؛ أين تضاعف الدور الاقتصادي للاتحاد الأوروبي بشكل كبير مقارنة بالدور الروسي في بيلا روسيا؛ حيث يمثل حجم التبادل مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أكثر من ثلث إجمالي حجم التجارة الخارجية لبيلا روسيا، في وقت أصبح الاتحاد الأوروبي المستورد الرئيسي للسلع والخدمات البيلا روسية بنسبة قدرت بـ 43.9% من إجمالي الصادرات البيلا روسية. ما يقودنا للتمهيد والحديث عن:

خامس مراحل العلاقات البيلا روسية الأوروبية: فترة مراجعة السياسة الخارجية البيلا روسية، وإمكانية العودة إلى عملية أوربة من خلال مشروع سياسة الجوار الأوروبية والشراكة الشرقية للفترة الممتدة ما بين 2008-2010

أمام مخرجات الأزمة الاقتصادية العالمية وكذا الصراع العسكري الروسي الجورجي سنة 2008، اتجهت بيلا روسيا إلى إعادة النظر في علاقاتها مع روسيا، الشريك الأول لها على الساحة الدولية، خاصة وأنه في بداية هذه الفترة، شهدت بيلا روسيا مجموعة صراعات طاقة مع روسيا. وضعت هذه الأزمات حداً لمشاريع التكامل الكبرى مثل الدولة الروسية الموحدة والبيلا روسية².

وهنا يكمن الحل الأولي لبيلا روسيا أساساً في إقامة علاقات مع الاتحاد الأوروبي بهدف الحصول على مساعدات اقتصادية، خاصة أمام الدور الاقتصادي المتواضع لبيلا روسيا في المنطقة، وأمام تركيز الاتحاد الأوروبي على متغير الأمن الطاقوي من خلال التركيز على أمن مناطق عبور الطاقة البيلا روسية القائمة على مخرجات الأزمات الطاقوية الروسية البيلا روسية، فضلاً عن أهمية الصراع الروسي الجورجي وأهميته على امتداد منطقة البحر الأسود لتقليل النفوذ الروسي في فضاء الإرث السوفيياتي السابق.

¹ Ibid, p 154-157.

² Gwendolyn sasse, Conditionality-lite: The European Neighbourhood policy and the Eu's Eastern neighbours, p177.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

وكل ذلك يفهم في ظل تبني الاتحاد الأوروبي لمقاربة الشراكة الشرقية سنة 2008 - كامتداد لسياسة الجوار الأوروبية- اتجهت بروكسل إلى العودة لتوثيق العلاقات الأوروبية البيلاروسية عبر خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية للفترة الممتدة ما بين 2008 و2010 بغلاف مالي تراوح ما بين 129 و158 مليون أورو مقسمة على مجموعة مجالات كما هو مبين عبر الجدول التالي:

جدول رقم 4 : قيمة المساعدات ومجالات عمل سياسة الجوار الأوروبية في بيلاروسيا

2010/2008

النسبة المئوية من مجموع المساعدات الأوروبية	ميدان تدخل الاتحاد الأوروبي
30% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ميدان الاندماج الاجتماعي
25% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ميدان البيئة
25% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ميادين التنمية الاقتصادية المحلية
10% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ميدان دعم المجتمع المدني
10% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ميدان دعم التنمية البيلاروسية

المصدر:

European commission-directorate general for development and cooperation-europe aid, programming of the European neighbourhood instrument 2014-2020, strategy paper and multiannual indicative programme for EU support to Belarus (2014-2017), p18.

من خلال تفحص جدول خطة عمل سياسة الجوار يتضح، أنه وفي مسار مفاوضات العلاقات الأوروبية البيلاروسية، تبقى المشكلة الأساسية بالنسبة للاتحاد الأوروبي مرتبطة بالدرجة الأولى بشرط الارتباط بالقيم الليبرالية وتحقيق الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية وفقا للنموذج الأوروبي. في مقابل ذلك من، يبقى إصرار السلطات البيلاروسية على التعاون الاقتصادي فقط، دون قبول الشروط السياسية¹، ما يضع مسار العلاقات الأوروبية البيلاروسية أمام نقطة عودة تصاعد مستويات التوتر بين بروكسل ومينسك.

¹ Bosse, G. and Korosteleva, E., forthcoming, Changing Belarus: the limits of EU governance in Eastern Europe. Conflict and Cooperation, 44 (2),2009.

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

المرحلة الحالية : عودة تصاعد التوترات بين الاتحاد الأوروبي وبيلاروسيا منذ 2010 إلى غاية 2022.

أمام عدم تحقق التطلعات الأوروبية حول قضايا التحول والإصلاح الديمقراطي في بيلاروسيا، والتي زادت تعقيدا بعد الانتخابات الرئاسية في بيلاروسيا بتاريخ 19 ديسمبر 2010، والتي أعلنت إعادة انتخاب **لوكاشينكو** مرة أخرى على قمة الرئاسة البيلاروسية، خاصة أمام عدم اعتراف المجمع الأوروبي بالانتخابات البيلاروسية التي لم تلي - حسب الاتحاد الأوروبي - المعايير الديمقراطية الدولية القائمة على حرية التعبير والحق في التجمع. تم تعليق آفاق التعاون الأوروبي البيلاروسي بشكل نهائي، وذلك من خلال رفض الوفد البيلاروسي المشاركة لحضور قمة الشراكة الشرقية في وارسو، بحجة الاحتجاج على القضايا السياسية التي يريد الاتحاد الأوروبي معالجتها. وما قابل ذلك من تمديد العقوبات الأوروبية على بيلاروسيا انطلاقا من تمديد العقوبات لتشمل كبار المسؤولين في نظام لوكاشينكو مرة أخرى، وصولا إلى فصل جميع السفراء الأوروبيين في بيلاروسيا تضامنا مع طرد بيلاروسيا للسفير البولندي، وكل ذلك كدليل على وصول التقارب الأوروبي البيلاروسي إلى نقطة النهاية.

بالإضافة إلى كل ما سبق ذكره، فإن فهم سبب استمرار تعطل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وبيلاروسيا، يحتاج إلى تبني منظور بيلاروسيا لمراعاة العوامل الداخلية التي قد تلعب دورا أكثر أهمية في تحديد إطار التعاون المحتمل؛ ومرد ذلك راجع إلى الخصوصية الجيوبوليتيكية الأساسية المميزة لبيلاروسيا، والتي تمنع إضفاء الشرعية على سياسة الجوار الأوروبية في بيلاروسيا، على الأقل في حالة الاستمرار على النهج الحالي القائم على مبدأ المشروطة الإيجابية المذكور سابقا.

بالنظر إلى الخلفية الجغرافية البيلاروسية بصورتها البسيطة، قد تظهر بيلاروسيا بدون أي أهمية مباشرة بالنسبة للاتحاد الأوروبي، ولكن بالعودة إلى ديناميكيات الدراسات الجيوبوليتيكية، فتواجد بيلاروسيا كجيب جيوبوليتيكي وكمنطقة صدام بين وحدتين جيوسياسيتين كبيرتين إقليميا على مستوى اول - نظرا لطبيعة موضوع التحليل - وعالميتين على مستوى ثان وقادرتين على المنافسة على كلا المستويين والممثلتان في الاتحاد الأوروبي وروسيا، تدفعان بيلاروسيا إلى ضرورة دراسة أولويات سياستها الخارجية بعناية. وذلك باعتبارها منطقة عبور أساسية خاصة بكلتا القوتين. ضع خريطة جغرافية هنا مهم من جهة الاتحاد الأوروبي باعتبارها دولة محورية في نقل الغاز الروسي نحو دول الاتحاد الأوروبي، و من جهة روسيا باعتبارها نقطة حيوية في ربط روسيا اقتصاديا؛ باعتبارها نقطة عبور المنتجات و البضائع

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية تجاه منطقة شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات

والأهداف

الروسية بتكلفة جد منخفضة من جهة أولى، فضلا عن كونها نقطة ربط عسكرية و استراتيجية بمنطقة كالينينغراد الروسية بریا، كتعبير عن درجات الاعتماد المتبادل المرتفعة بين بلاروسيا و فضاءها الجيواستراتيجي الحيوي، و التي تزيد من درجات تورط بيلاروسيا إقليميا؛ حيث تمثل واردات بيلاروسيا ما نسبته 58.7 من روسيا و 22.4% من الاتحاد الأوروبي، في حين تمثل الصادرات البيلاروسية ما نسبته 34.7 و 45.6%¹ على التوالي و هو المتغير الذي يزيد من درجات التعقيد في تحديد التوجهات الاستراتيجية البيلاروسية.

¹ Ibid.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: سياسة الجوار الأوروبية وامتداد المجال الحيوي الأوروبي إلى منطقة جنوب القوقاز:

لا يبتعد الفصل الثالث شكلا كثيرا عن محددات سياسة الجوار الأوروبية ممثلة في مشروع الشراكة الشرقية، إلا أنه اتجه مضمونا إلى الاهتمام بمنطقة جنوب القوقاز تحديدا، وترجع طبيعة الفصل بين شركاء مشروع الشراكة الشرقية إلى اعتبار خصوصية المنطقة وتوجهاتها الجيوسياسية.

يرتكز مبثي هذا الفصل الأول والثاني إلى تحليل الوقائع الجيوبوليتيكية العامة لمنطقة جنوب القوقاز، إلى جانب تحليل التفاعلات الدولية الكبرى للمنطقة؛ ممثلة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، والاتحاد الأوروبي موضوع الدراسة بطبيعة الحال، ليختم الفصل بمبحث ثالث خصص لتحليل خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية الموجهة لدول جنوب القوقاز الثلاثة: أرمينيا، أذربيجان وجورجيا.

المبحث الأول: المسارات الجيوبوليتيكية العامة لمنطقة جنوب القوقاز:

المطلب الأول: التركيبة الجيوبوليتيكية العامة لمنطقة جنوب القوقاز

تعتبر منطقة القوقاز باعتبارها جدولا جيوسياسيا أساسيا لامتداد الأراضي الأوروآسيوي كأحد المحاور الجيوبوليتيكية الهامة على المستوى العالمي عند غالبية المنظرين الجيوبوليتيكيين التقليديين أو حتى عند الحديث عن موجات الدراسات الجيوبوليتيكية النقدية؛ فأذربيجان عند **ماكيندر** تقع ضمن قلب العالم، أما بالنسبة ل**هاوسهوفر** فقد قسم السطح الأرميني إلى جزء تحت السيطرة الأرمينية وجزء تحت السيطرة الروسية. ونفس الأمر عند الحديث عن **سبيكمان** الذي يقسم الفضاء القوقازي إلى جزئين؛ ينتمي الأول إلى قلب العالم في حين يندرج الجزء الثاني تحت إطار دول الشاطئ أو الإطار. فضلا عن التطرق لدور الدراسات الجيوبوليتيكية الحديثة لفترة ما بعد الحرب الباردة في صورة **زيغنيو بيرجينسكي**¹ و الذي يضع أذربيجان على سبيل المثال كمحور جيوبوليتيكي قادر على التأثير في الفواعل الاستراتيجية القادرة على التأثير وحتى تغير طبيعة و نمط تفاعلات النظام الدولي بشكل عام لفترة ما بعد الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفياتي وإفرازاتها، والتي ساهمت في تكوين حلقة فراغ على طول الحدود الروسية من أجل دراسة اضطرابات المنطقة الأوروآسيوية، عبر رقعة الشطرنج

¹ Zbigniew Brzezinski, *Le grand échiquier*, op. cit, pp. 68-69.

الهشة في آسيا الوسطى، جنوب القوقاز ومنطقة أوروبا الشرقية. في إطار تنافس القوى البرية في صورة روسيا الما بعد سوفياتية، والقوى البحرية في شاكلة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك. وذلك للسيطرة على الشريط الوسطي للعالم الممتد من آسيا الوسطى إلى البلقان عبر أفغانستان، إيران، القوقاز الشرق الأوسط وحتى تركيا.¹

وكل ذلك، على اعتبار محور القوقاز مساحة محيطة وعازلة لمنطقة الامتداد الأوراسي عموماً، استناداً إلى المتغيرات الجغرافية، أو حتى عند الحديث عن المتغيرات الجيواجتماعية والجيوإقليمية المكونة لمنطقة جنوب القوقاز والتي تضع جمهوريات المنطقة الثلاث؛ أذربيجان، جورجيا وأرمينيا، في نقطة التقاء المكونات الروسية السلافية، الأوروبية، التركية، العربية الإسلامية والإيرانية، دون أن تشكل جزءاً منها فعلياً أو كلياً، والذي يضع منطقة جنوب القوقاز كمنطقة رمادية أو منطقة صدام نفوذ القوى الكبرى وحتى الإقليمية.²

في مقابل ما تم ذكره، يعتبر مفهوم الإقليم والحدود عنصراً لا يقل أهمية في عملية تفسير الواقع الجيوسياسي لمنطقة جنوب القوقاز؛ فبعد سقوط الاتحاد السوفياتي، اتخذت الدول المستقلة الحدود الإدارية التقليدية وتحويلها إلى حدود سياسية، وهو الأمر الذي شكل النواة الأساسية لموجة النزاعات الإثنية في المنطقة؛ في مناطق كاراباخ الأعلى، أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا على المستوى الداخلي للمنطقة.³

من جهة مقابلة، وعند الحديث على مستوى الحدود الخارجية لدول القوقاز الثلاث، تبقى الإشكالات الإقليمية تظهر على الساحة الجيوإستراتيجية لمنطقة جنوب القوقاز؛ فأرمينيا المتواجدة على الركن الضيق للقوقاز أين يقع القسم الشرقي منها تقريبا تحت الهيمنة التركية، ما سيترك المجال حتماً إلى عودة الصدام التركي الأرميني بشأن الاعتراف بالحدود التركية فبالنسبة لأرمينيا تعد معياراً لتطبيع العلاقات الثنائية بين البلدين. ونفس الشيء يذكر بالنسبة لأذربيجان؛ حيث يتواجد القسم الأكبر منها

¹ لمزيد من المعلومات، الاطلاع على: الكسندر دوغين، ترجمة عماد حاتم، أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2004، صفحات من 85 إلى 108، و من 148 إلى 158.

² Brenda Shaffer, "Iran's Role in the South Caucasus and Caspian Region: Diverging Views of the U.S. and Europe", in Iran and Its Neighbors: Diverging Views on a Strategic Region, German Institute for International and Security Affairs, Berlin, 2003, pages 17 à 22, p. 17.

³ JULIE A. GEORGE, Expecting ethnic conflict: the Soviet legacy and ethnic politics in the Caucasus and Central Asia, in Amanda E. Wooden and Christoph H. Stefes, The Politics of Transition in Central Asia and the Caucasus: Enduring legacies and emerging challenges, London, Routledge, 2009, p 75.

عل أقصى شمال السطح الإيراني والذي يفسر قرابة الـ 20 مليون إيراني أذري تحت الإدارة الإيرانية ما سيعطل حتما تحرك العلاقات بين الدولتين الشيعيتين¹.

في حين أن جورجيا، وحدودها القوقازية الهشة مع روسيا، تخلق تأثيرا سلبيا من خلال الحديث عن السيادة الضمنية الروسية على تيبليسي. ومجمل ذلك، مخرجات كل هذه المعطيات الطبوغرافية، والتي من شأنها قولبة منطقة جنوب القوقاز من خلال نقاط الصدام السابقة الذكر، سواء أكانت جامدة أم مفعلة، وهي التي تشرح أو تفسر سبب عدم امكانية الوصول إلى تأمين طرق نقل الطاقة عبر المنطقة؛ من خلال غلق طريق أبخازيا، وعدم أمان طريق داغستان، وخطورة طريق أوسيتيا، إضافة إلى الحصار الأذري لأرمينيا، وكل ذلك يفسر مجموع الصعوبات التي يجب على الإتحاد الأوروبي التعامل معها في حالة فتح سلك لنقل الطاقة عبر منطقة جنوب القوقاز.

ولكن من المجحف الحديث عن المتغيرات الجغرافية كمحدد وحيد لطبيعة المنطقة جيوسياسيا، وهنا يجب التوقف عند خطين تحليليين جديدين يمكن إضافتهما إلى تحليل المنطقة جيوسياسيا؛ فمنطقة جنوب القوقاز هي الأخرى تخضع لمتطلبات العولمة والتي تبرز ضرورة التأقلم مع الوضع العالمي الجديد. والتي يمكن التطرق إليها من خلال:

الفرع الأول: أمن وتحالفات دول جنوب القوقاز:

يرتبط الخط الأول أساسا بكيفية نظر دول جنوب القوقاز إلى المسألة الأمنية في المنطقة بالرغم من التباينات بين الدول في فهم والتعامل مع المسألة الأمنية؛ في وقت تتواجد فيه أرمينيا كعضو داخل منظمة اتفاقية الأمن المشترك **OTSC**، نجد أن جورجيا مرشحة للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي "الناتو" منذ 2002، وتواجد أذربيجان على نفس نهج جورجيا نحو الناتو، وهذا ما يستدعي ضرورة تحليل التركيبة الأمنية الإقليمية في المنطقة من وجهة نظر الدول الثلاث مجتمعة. وذلك من خلال التحليل وفق مستويين متداخلين:

- من خلال فهم الاستقرار في منطقة جنوب القوقاز، والذي يجب النظر إليه وفق تأثير القوى الكبرى في المنطقة: روسيا، الإتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، بغض النظر عن بعض الفروقات وتعارض المصالح بين هذه القوى المذكورة، إلا أنه لا يمكن إنكار حالة الاستقرار التي فرضتها القوى في المنطقة بالرغم من حساسيتها. ولكن يبقى ذلك مرهونا بمدى التزام الأطراف في منطقة

¹ Ibid.

جنوب القوقاز باتفاقيات وقف إطلاق النار في المنطقة، والبحث عن حلول دائمة لمختلف النزاعات الموجودة، مع الأخذ بعين الاعتبار حالة المنطقة الجوارية لجنوب القوقاز سواء كانت جامدة أو مفعلة (في العراق، أفغانستان، الشرق الأوسط والشيشان). ولكن لا يلغي ذلك حالة تعظيم القوة الدفاعية لدول المنطقة وسباقها نحو التسلح من خلال تعاضم الميزانيات الدفاعية لدول القوقاز الجنوبي الثلاثة¹. ومن جهة أخرى عند التوجه إلى التحالفات العسكرية والاستراتيجية مع قوى أوروبية وحتى في منطقة آسيا الوسطى والشرق الأوسط، مع التأكيد على لهجة الخطاب السياسي لدول جنوب القوقاز والتي يطغى عليها نوع من العدائية والتوجه الوطني القومي، ما يقودنا مباشرة للحديث عن:

- مستوى العقائد الأمنية المختلفة لدول جنوب القوقاز الثلاثة؛ حيث أن التباعد والاختلاف في مفهوم العقيدة الأمنية بين دول جنوب القوقاز، وذلك من خلال اختلاف الأهداف والمصالح والتوجهات؛ فما هو هدف أساسي لأذربيجان قد يكون هامشيا لأرمينيا على سبيل المثال، فأذربيجان تحدد هدفا أساسيا لها من خلال تقمص دور المحور الاقتصادي بين آسيا وأوروبا، استنادا إلى ثروات بحر قزوين، وهنا تفهم قوة أذربيجان في ظل العلاقة الثلاثية مع كل من كازاخستان وتركمنستان باعتبارهما دولتان مصدرتان للنفط ومتقاربتان من حيث الاقتصاد، الثقافة والدين أيضا، وكبديل عن التوجه نحو فضاء حركي مكون من جورجيا وتركيا. إضافة إلى الهدف الأذري الأساسي القائم عند إقامة جوار جيد ولكن مع ضرورة عزل أرمينيا جيوسياسيا².

بالنسبة لكل من جورجيا وأرمينيا، واللذان تتقاسمان وحدة جغرافية ودينية، تتوجهان قطعا باتجاه الحضارة الأوروبية، واللذان تعتبران نفسيهما ممثلتان للحضارة الغربية الأوروبية في الشرق. ولكن ما وراء هذا الانتماء الرمزي، تختلف التوجهات الأمنية، فأرمينيا ترى نفسها منقسمة ما بين المنتديات الأمنية الروسية والأوروبية، في حين أن جورجيا تتجه مباشرة وكلية صوب الغرب الأطلسي تحديدا.

في مقابل كل ذلك، تحتاج أرمينيا إلى جورجيا كطريق اتصال استنادا إلى حالة الانغلاق المميزة لها، في حين أن جورجيا تحتاج إلى أرمينيا من أجل غلق المنفذ الثاني الروسي باتجاه جورجيا.

¹ Kevork Oskanian and Derek Averre, Security society and the state in the Caucasus, New York, Usa, Routledge, 2019, p 4-6.

² Gaidz Minassian, *Caucase du sud, la nouvelle guerre froide*, Éditions autrement frontières, Paris, France, 2007, p 69-70.

الفرع الثاني التوجهات الاستراتيجية:

لم تبقى منطقة جنوب القوقاز - كما كانت في السابق فترة ما قبل نهاية الحرب الباردة - تحت الوصاية الأمنية السوفياتية، بل تعدت ذلك نتيجة لبعض التأثيرات الأمنية المتعددة الأطراف أو الأقطاب، و التي تفرض على دول المنطقة تبنيها وذلك في ظل التركيبة الجيوسياسية الحالية لمنطقة جنوب القوقاز، والتي تحتم كذلك على دولها الثلاث جورجيا، أرمينيا و أذربيجان، إعادة تحديد مصالحها وأهدافها الاستراتيجية بهدف رفع قيمة المفاوضات حول أية اتفاقيات تعاونية مشتركة ثنائية كانت أم متعددة.

فبالنسبة لجورجيا، و التي اتخذت مبدأ الحياد في بادئ الأمر ، إلا أنه من الواضح أن هذا الحياد سيكون لخدمة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى ، و الدليل على ذلك التوقيع على اتفاقية سنة 1995 لاستمرار القواعد العسكرية الأمريكية في جورجيا، إضافة إلى ترشحها لعضوية حلف شمال الأطلسي و ذلك منذ 2002 حيث تعتبر جورجيا حاليا و التي تختلف في خياراتها الاستراتيجية الأمنية عن الدولتين المتبقيتين من جنوب القوقاز الدولة الوحيدة القادرة على خلق أداة أمنية فعالة ذات توجه غربي بالدرجة الأولى، فجورجيا شريك استراتيجي لتركيا منذ 1999، أين شاركت و بفعالية في مجموع المناورات العسكرية لحلف الناتو، إضافة إلى أنها أوكلت لها مهمة إعادة تهيئة و تنظيم جهازها الأمني لصالح الولايات المتحدة الأمريكية بكل أنواعها من دفاع، تسليح و شرطة¹.

وعلى النقيض من ذلك، وباعتبارها دولة تابعة لروسيا في منطقة جنوب القوقاز ، لا يتراجع ولاء أرمينيا اتجاه روسيا حتى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وهو ما أثمر عن تعاون بين الطرفين في المجال الأمني، أين اصبحت أرمينيا تمتلك أقوى جيش في المنطقة، خاصة بعد الاتفاق مع روسيا للحصول على منظومة صواريخ S300 ما يعزز نواة الجهاز الجوي الأرميني. هذا فضلا عن التنظيم المستمر لمناورات عسكرية بين البلدين، من خلا تواجد القاعدتين العسكريتين الروسييتين في GUMRI والتي تقدر بتعداد يقارب حوالي 5000 جندي في الجهة المقابلة لتركيا. إضافة لقاعدة MEGHRI على الحدود الأرمينية الإيرانية².

¹ Ibid, p75.

² Ibid, p77.

أما بالنسبة لأذربيجان، فتذهب في صياغة سياستها الخارجية إلى الاستناد على المصالح الطاقوية بالدرجة الأولى، والتي تجعلها عالقة بين ديناميكيتين دوليتين أساسيتين ممثلتين في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

بالعودة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، تعمل أذربيجان من خلال تكثيف برامج التدريبات العسكرية ضمن أطر برامج حلف شمال الأطلسي؛ وذلك من خلال توقيعها لخطة العمل الفردية للتعاون مع حلف شمال الأطلسي IPAP سنة 2005، فضلا عن مشاركتها والانضمام إلى قوات الحلف في كوسوفو منذ سنة 1999 وكذا أفغانستان سنة 2001، من خلال السماح للطائرات الأمريكية باستخدام مطار باكو كنقطة ومنصة ترحيل.

فضلا عن انضمام أذربيجان إلى حرس بحر قزوين - وقيادته العاصمة الأذرية باكو - تحت تأثير الولايات المتحدة الأمريكية مثلما هو الحال بالنسبة لحرس البحر الأسود. مع التأكيد على رفض أذربيجان قطعا لأي خطة لإنشاء قواعد عسكرية لحلف شمال الأطلسي على أراضيها. وكذا رفضها لأي مشاركة عسكرية بجانب الولايات المتحدة الأمريكية ضد أفضل حليف إقليمي لأذربيجان والمتمثل في إيران¹، وذلك بالرغم من فخ ثيوسيدايديس المرتبط بتواصل التعاون الإيراني الأرمني عسكريا دون ممارسة أي ضغوط بخصوص حل قضية كاراباخ الأعلى.

في مقابل ذلك، تتواجد أذربيجان أمام ديناميكية روسيا الجديدة، والتي تميزت بعملية التقارب الكبير تجاه دول الاتحاد السوفياتي السابقة، خاصة بعد وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة، ما زاد من تكثيف أعمال التعاون الدفاعي مع روسيا؛ والذي يمكن التماس أول بوادره من خلال إعادة إطلاق باكو لعملية شراء الأسلحة الروسية، و التعاون مع أجهزة الأمن الروسية خلال حرب الشيشان من خلال تسليم ما تسميه روسيا بالإرهاب الشيشاني، كنوع من التوازن الاستراتيجي المثمر في المنطقة، و الذي أثمر عن رفع قيمة العلاقات الاقتصادية بين الدولتين إلى حدود 1.25 مليار دولار بزيادة قدرت بنسبة 40%².

¹ Ibidp,78-79.

² Ibid, p80.

المطلب الثاني: بحر قزوين والامتداد الجيوسياسي لمنطقة جنوب القوقاز:

تظهر منطقة جنوب القوقاز والتي يهيمن عليها أساساً بحر قزوين كمنطقة أو كمركز ثقل وجاذبية على الساحة العالمية خاصة مع تزايد المعطيات الدولية خلال الـ 20 سنة الماضية، فتفكك الاتحاد السوفياتي وانتهاء النظام الشيوعي فتح المجال إلى معطيات جيوبوليتيكية جديدة في منطقة الاتحاد السوفياتي سابقاً، والتي من شأنها تغيير جدول التحليل الجيوسياسي للمنطقة ككل، بما في ذلك الجدول الطاقوي، الاقتصادي وحتى السياسي. فالحاجة إلى تحليل موقع بحر قزوين كمدخل مفسر لجيوبوليتيكا منطقة جنوب القوقاز وحتى امتداد لمنطقة آسيا الوسطى عموماً. والذي من شأنه أن يقدم الإجابات عن طبيعة هيكل العلاقات الدولية في منطقة جنوب القوقاز إقليمياً، أو حتى على المستوى الدولي إجمالاً، فالعمل على التحليل الجيوسياسي للمنطقة من شأنه أن يقدم لنا دراسة معمقة عن معطيات صراع المصالح في المنطقة والتنافسات الدولية المرتبطة بالمنطقة.

الفرع الأول: الجغرافيا السياسية لحوض قزوين:

باعتباره أكبر مسطح مائي مغلق على المستوى العالمي، شكل الموقع الجغرافي المميز لبحر قزوين أهمية جيوسياسية واستراتيجية لما تمثله من موقع جغرافي وموارد نفطية هائلة، أين تتضاعف هذه الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة نظراً لقربها من أماكن التوتر والنزاعات في آسيا التي تتصارع فيها دول كبرى وإقليمية أبرزها أفغانستان وإيران إلى جانب قربها من منطقة الخليج العربي والعراق يتواجد بحر قزوين الداخلي بين دائرتي عرض (37° شمالاً) إلى (47° شمالاً)، وبين خطي طول (47° شرقاً) إلى (55° شرقاً) بمساحة 370000 كم² بامتداد على 1300 كم من الشمال إلى الجنوب و300 كم من الشرق إلى الغرب، بحدود بين كل من روسيا من الشمال، إيران من الجنوب، كازاخستان جهة الشمال الشرقي، تركمنستان كمحدد للمنطقة من الجهة الجنوبية الشرقية وأذربيجان كإفريقيا مباشرة جهة الغرب. حيث تبقى درجة الانفتاح به مرتبطة.

يكتسب الموقع الجغرافي لمنطقة بحر قزوين أهمية جيوسياسية، كونه ينتمي إلى منطقة تقع ضمن تعريف هالفورد ماكيندر بأنها ضمن منطقة قلب العالم، وكونها أيضاً ملتقى خطوط تماس جغرافية واستراتيجية كثيرة، وملتقى لثقافات وحضارات متباينة، كما منح الموقع للمنطقة ميزة أن تكون همزة وصل بين النظم الإقليمية للشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا والتي تؤثر حتماً على مفهوم الامتدادات الجيوسياسية وحتى الجيواقتصادية لمنطقة بحر قزوين وجنوب القوقاز عموماً كما سنراه لاحقاً.

الخريطة رقم 4: الموقع الجغرافي لبحر قزوين



المصدر:

Caucase : un carrefour d'influence- Le dessous des cartes, ARTE, mise en ligne : le 18/09-2021, consulté le 12/12/2021.

ولكن تحليل الوضعية الجيوفيزيائية المغلقة والخاصة، وفي سبيل تحليل ديناميكيات التفاعلات الجيوبوليتيكية للمنطقة، أو حتى في دراسة المحددات الاقتصادية للمنطقة، والمرتبطة بالدرجة الأولى بقضية توزيع الموارد الطبيعية، القطاعات المائية، الملاحة، الصيد البحري، وتشديد خطوط أنابيب النفط تضعنا في بادئ الأمر أمام إشكالية الوضعية القانونية لحوض قزوين، والتي تفهم على مستويين أساسيين:

- على مستوى تعريف بحر قزوين في حد ذاته؛ حيث يشير القانون الدولي للبحار 1982، الى اعتبار البحر المغلق أو الشبه مغلق، كل حوض مائي تحيط به دولتان أو أكثر، أين تبقى صلته الوحيدة بالواجهات البحرية الأخرى ممر ضيق، وهو ما نجده في حالة بحر قزوين الذي تبقى درجة

اتصاله مرتبطة بنهر الفولغا، والذي يبقى هو الآخر تحت السيطرة الروسية المطلقة، في إشارة إلى

درجة الانغلاق التام لحوض قزوين¹، كما تبنيه الخريطة التالية:

الخريطة رقم 5: انغلاق بحر قزوين



المصدر:

Caucase : un carrefour d'influence- Le dessous des cartes, ARTE, mise en ligne : le 18/09-2021, consulté le 12/12/2021.

في نفس المستوى، ومن جهة ثانية، فإن إشكالية تعريف الوضعية الجيوفيزيائية لحوض قزوين تظهر بشكل أكثر وضوحاً في ظل عدم اتفاق الدول السيادية الخمس حول وضعية بحر قزوين؛ بحيث تذهب كل من روسيا وإيران إلى الدفاع عن وضعية البحيرة و الذي يستلزم مباشرة اقتسام الموارد الخاصة بالحوض بالتساوي و بإجماع كل الأعضاء السيادية، في حيث تتجه كل من أذربيجان و كازاخستان إلى الدفاع عن تعريف حوض قزوين كبحر مغلق و الذي تمتد فيه المياه الإقليمية إلى حدود الـ 12 ميلاً، ما يعادل قرابة الـ 22 كم² ، و بدون اللجوء إلى اقتسام الموارد الخاصة بالتساوي كما هو الحال

¹ فوزي درويش، التنافس الدولي على الطاقة في بحر قزوين، مصر: مطابع غياشي، الطبعة الأولى، 2005، ص. 56، 55.
² Caucase : un carrefour d'influence- Le dessous des cartes, ARTE, mise en ligne : le 18/09-2021, consulté le 12/12/2021.

بالنسبة لوضعية البحيرة، خاصة و أن مجمل احتياطات الدولتان الطاقوية تقع خارج الحدود البرية، واللذان لا تريدان مشاركتها مع كل من روسيا و إيران.

- على مستوى ثان، وارتباطا بمفهوم الوضعية القانونية، فحتى وإن تم تعريف حوض قزوين قانونيا، يبقى الإشكال قائما في ظل إشكالية ترسيم الحدود الخاصة بكل دولة داخل الحوض؛ حيث أنه واستنادا إلى قانون البحار، فإنه من غير الممكن أن تتحصل الدول السيادية على حوض قزوين على المنطقة الاقتصادية الخاصة، والتي تمتد لمسافة 200 ميل من أقرب نقاط خطوط الأساس التي تحدد المياه الإقليمية¹، خاصة من جهتي الشرق والغرب بالاحتكام إلى عرض بحر قزوين والذي لا يتجاوز ال 300 كم.

الخريطة رقم 6: الحدود البحرية المشتركة لدول جنوب القوقاز



المصدر:

Caucase : un carrefour d'influence- Le dessous des cartes, ARTE, mise en ligne : le 18/09-2021, consulté le 12/12/2021.

¹ Donald Rothwell, Tim Stephens, The International Law of the Sea. Oxford and Portland, Hart Publishing, 2010, p. 54.

الفرع الثاني: المحددات الاقتصادية لمنطقة جنوب القوقاز وحوض بحر قزوين:

تتميز منطقة بحر قزوين باحتياطات هائلة نفط وغاز، وما يزيد من درجة الاهتمام بالمنطقة هو غياب الإطار القانوني للبحر كأحد أهم مشاكل المنطقة حالياً، بالشكل الذي يجعل المنطقة شاغرة جيوبوليتيكية؛ وذلك بالاستناد إلى عدم توصل الدول السيادية إلى الصيغة القانونية المثلى لحوض قزوين، بالشكل الذي سيزيد حتماً من تعقيد الولوج إلى الموارد الطبيعية والطاقوية للمنطقة إجمالاً. تشكل الموارد الطاقوية - النفطية والغازية - النواة الأساسية لمصادر المنطقة وأهميتها الاقتصادية؛ حيث

تشير التقديرات إلى وجود 48 مليار برميل من النفط، و 292 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي¹ كاحتياطات مثبتة ومحتملة داخل الأحواض التي تشكل بحر قزوين والمنطقة المحيطة بها حسب إحصائيات 2012؛ أين تجدر الإشارة إلى أهمية الحقول البحرية لحوض قزوين والتي تمثل نسبة 41% من إجمالي النفط الخام لبحر قزوين بقيمة تقارب 19.6 مليار برميل، و 36 % من الغاز الطبيعي بمعدل 106 تريليون قدم مكعب، بطريقة تتواجد فيها معظم احتياطات النفط البحرية في الجزء الشمالي من بحر قزوين، بينما تقع معظم احتياطات الغاز الطبيعي في الجزء الجنوبي منه². كما تشير تقديرات هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية إلى وجود حوالي 20 مليار برميل أخرى من النفط و 243 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي لم يتم اكتشافها حتى الآن، يقع معظمها في حوض بحر قزوين الجنوبي، وذلك استناداً إلى إشكالية الوضعية القانونية لحوض قزوين والتي تعيق عملية استغلال هذه الاحتياطات الإضافية، والتي تضع حتماً حقول منطقة جنوب القوقاز ككل كثاني أهم حقول الطاقة العالمية بعد منطقة الشرق الأوسط، حيث بلغت الاستخراجات النفطية للدول السيادية على بحر قزوين مطلع الألفية الجديدة، بدون احتساب إيران وروسيا ما بين 2.4 و 5.9 مليون برميل نفطياً، بنسبة قاربت ال 3,4% من إجمالي الإنتاج العالمي³، خاصة من ناحية الشمال من خلال كل من كازاخستان و أذربيجان، و بالنسبة للموارد الغازية، والتي تمثل المنطقة فيها ما بين 6 % و 10% من الاحتياطات العالمية للغاز الطبيعي، أين نجد داخل هذه المنطقة كلا من تركمنستان و

¹ Caucase : un carrefour d'influence- Le dessous des cartes, ARTE, mise en ligne : le 18/09-2021, consulté le 12/12/2021.

² عريبيد آمال، نفط بحر قزوين ينافس نفط الخليج في الألفية الثالثة، مجلة الاتحاد العام لعمال الكويت، عدد 526، الكويت، 2013، ص. 3-1

³ نفس المرجع.

كازاخستان واللتان تستحوذان على أكبر احتياطي متحقق منه في المنطقة، بالإضافة إلى كونهما ضمن الـ 20 دولة ذات أهم احتياطات غاز في العالم. والولوج إلى هذه الاحتياطات يعتبر على درجة كبيرة من الأهمية خاصة بالنسبة لأوروبا¹.

إلى جانب الموارد الطاقوية لحوض قزوين، والتي وضعت المنطقة كثاني حقول الطاقة أهمية بعد منطقة الشرق الأوسط، تظهر الثروة المائية والصيد البحري في حوض قزوين ليزيدا من أهمية المنطقة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بتجارة الكافيار، كبديل اقتصادي عن الطاقة في منطقة قزوين؛ أين نجد أعلى وأجود أنواعه عند الشق الجنوبي من حوض قزوين، عند الحدود الإيرانية بالتحديد، من خلال الكافيار الرمادي الإيراني كأعلى أصناف الكافيار في العالم والذي يبلغ سعره الـ 25 ألف دولار للكيلوغرام الواحد².

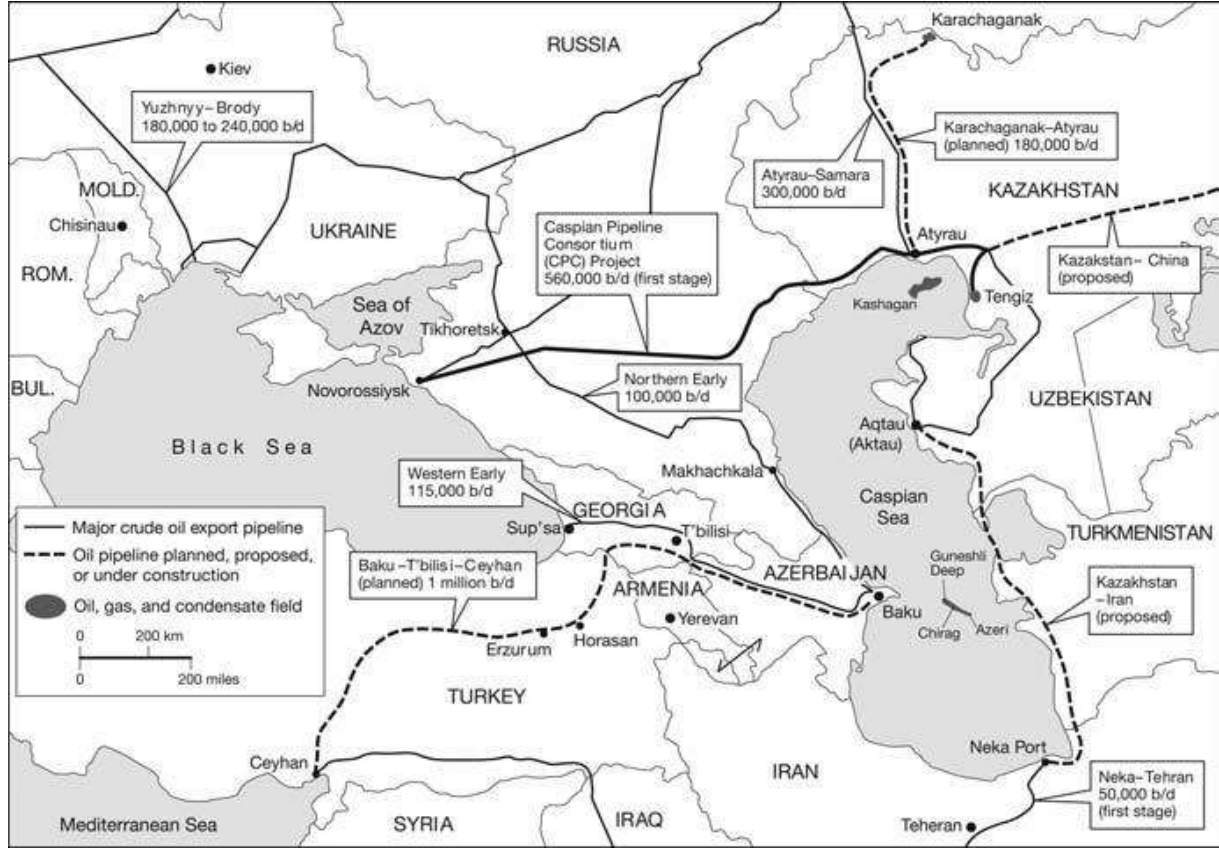
الفرع الثالث: الطاقة ومفهوم الامتدادات الجيوسياسية لمنطقة جنوب القوقاز وبحر قزوين:

يعتبر المتغير الجيوطاقي على درجة كبيرة من الأولوية في تفسير أهمية منطقة جنوب القوقاز وبحر قزوين، والذي على أساسه، يمكن تحديد الامتدادات الجيوسياسية للمنطقة، والقائمة على مجموعة المشاريع المنجزة، أو في طور الإنجاز، المتواجدة في المنطقة، سواء بالنسبة للدول المنتجة، الدول الناقلة وكذا الدول المستهلكة على حد سواء من جهة. ومن جهة أخرى خاصة في ظل حالة عدم الاستقرار المميزة للمنطقة كما تم ذكره سابقا، ومع الاعتبار إلى حالة الانغلاق التام للمنطقة في ظل انغلاق بحر قزوين. تحليل كل ذلك يقودنا إلى تحديد الامتدادات الجيوسياسية والجيوطاقوية لمنطقة جنوب القوقاز وبحر قزوين، من خلال امتدادين جيوسياسيين أساسيين:

¹ Ibid.

² Caucase : un carrefour d'influence- Le dessous des cartes, ARTE, mise en ligne : le 18/09-2021, consulté le 12/12/2021.

خريطة رقم 7: أنابيب نقل النفط في منطقة بحر قزوين.



المصدر:

Ennery Information Administration, Caspian Sea January 2007

https://www.eia.gov/international/analysis/regions-of-interest/Caspian_Sea

• الامتداد الجيوسياسي شمال/جنوب:

والذي يتميز بالدرجة الأولى كونه ذو خلفية جيواستراتيجية عسكرية بالدرجة الأولى، مع تواجد روسيا كفاعل دولي في المنطقة، وقربه من موارد الطاقة في كازاخستان، بالطريقة التي دفعت روسيا إلى ربط شبكات نقل النفط الكازاخستاني والمتمركز في جهة الشمال الغربي للدولة، عبرها بحقول النفط الروسية المتواجدة غرب سيبيريا وحوض الفولغا¹

¹ محمد رضي جليلي، " أنابيب النفط وخطوط نقله"، ترجمة: علي جوني، شؤون الأوساط، ال عدد143، شتاء 2003، ص63.

والذي كلل في نهاية الأمر بمجموعة مشاريع في شكل اتفاقيات لربط وتمديد شبكات أنابيب لنقل الطاقة، انطلاقاً من اتفاق ربط حقل أتيرو **ATYRAU** الكازاخستاني بشبكة أنابيب البلطيق الروسية، فضلاً عن مشروع أنبوب نقل النفط تنجيز -نوفورسيسك **Tengiz-Novorossiysk** بطول يبلغ 990 ميلاً، وبطاقة استيعابية مقدرة بـ 1.34 مليون برميل يومياً والذي ينقل الطاقة من منطقة تنجيز الكازاخستانية إلى غاية ميناء **نوفورسيسك** الروسي المطل على البحر الأسود، ومنه وصولاً إلى الأسواق العالمية¹.

في المقابل، تعتبر الناحية الجنوبية لمنطقة القوقاز الجنوبي و بحر قزوين، و المطقة على الواجهة الإيرانية، من أكثر خطوط الإمدادات الطاقة مردودية في ظل قصر المسافة الجغرافية بينها وبين الأسواق العالمية أو الخطوط الرئيسية لنقل الطاقة في العالم، حيث تعتبر نقطة عبور بين بحر قزوين والخليج العربي، وهذا ما يسهل كثيراً وصوله الأسواق العالمية، وذلك في ظل توفر منطقة الخليج العربي على شبكة كبيرة برية وبحرية لنقل الطاقة، ورغم الفشل التي تعاني منه إيران على مستوى إنشاء أنابيب نقل الطاقة مقارنة مع نظيرتها الروسية، إلى أنها استطاعت خلق بدائل مختلفة من أجل تصدير النفط القزويني.

إضافة إلى ذلك يعتبر خط قزوين - بندر عباس، والذي يمر عبر إيران، من أكثر الخطوط إنتاجية من الناحية الاقتصادية، حيث يساهم في نقل دفعات كبيرة من نפט آسيا الوسطى وبحر قزوين إلى الخليج العربي.

مشروع " نيكأ - راي " لنقل النفط الخام حيث عملت إيران على نقل النفط عبرها مباشرة، بطاقة استيعابية تصل إلى حدود 300.000 برميل يومياً، ومن هناك ستقوم إيران بإقامة خط أنابيب آخرين يربطان مدينة " نيكأ " راي " في إيران بطهران ومن هناك إلى مصفات البترول في أصفهان في الشمال².

بالنسبة للغاز، نجد خط الغاز الطبيعي الذي يمتد من " تبريز " في إيران، إلى " أنقرة " في تركيا، وصولاً إلى " كوموتيني " اليونان، لنقل الغاز الإيراني، حيث تستورد تركيا حسب هذا الاتفاق 4

¹ Oksan Bayulgen, Caspian energy wealth Social impacts and implications for regional stability, in Amanda E. Wooden and Christoph H. Stefes, Op cit, p 165-167.

² Volkan.S Ediger& duygu Durmaz, The new Geopolitical game In the Caspian, region: Azerbaijan,Turkey energy relations, Turkish policy quarterly,23 September2016. <http://turkishpolicy.com/article/819/the-new-geopolitical-game-in-the-caspian-region-azerbaijan-turkey-energy-relations> Site visited on : 26/07/2018.

مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي وهذا في المرحلة الأولى للمشروع ليصل إلى 13 مليارات متر مكعب مع نهايته، ومن المتوقع تدعيم الاتحاد الأوروبي لهذا المشروع في ظل بحثه عن تنويع مصادر إمدادات الطاقة من المنطقة¹.

• الامتداد الجيوسياسي شرق / غرب:

يتجه الحديث عن امتداد منطقة القوقاز وبحر قزوين شرقا بالدرجة الأولى عند التطرق للصين كأهم طرف دولي وإقليمي في المنطقة جهة الشرق، استنادا إلى طبيعة العلاقات الصينية الكازاخستانية القائمة على أساس جيوطاقي بالدرجة الأولى، من خلال استثمار الصين داخل حقل تنجيز باعتباره أكبر الحقول النفطية الكازاخستانية، من خلال أبواب نفط بقيمة استثمار بلغت الـ 3.5 مليار دولار، وبقدرة استيعابية تقارب الـ 500.000 برميل يوميا، بالشكل الذي يساهم أكثر في ضمان احتياطات الصين بشكل مباشر من جهة، كما سيسهم حتما في تحرير كازاخستان من الهيمنة الأمريكية و الغربية عموما على أسواق النفط لعالمية²

بالجهة المقابلة، و بالاستناد بالدرجة الأولى إلى تواجد أذربيجان على الضفة الغربية لحوض بحر قزوين من جهة، و في ظل المشاريع المطروحة لنقل نفط كل من تركمانستان وكازاخستان عبرها، والذي في حال نجاح مشروع إقامة أنبوب الذي يعبر بحر قزوين ويصل إلى ميناء أذربيجان، والذي يمكن ربطه مباشرة بأنبوب " باكو - تبليسي - جيهان، من شأنه دعم توجهات تحقيق الأمن الطاقي الأوروبي عامة، فضلا عن مشروع خط قزوين - جيهان - البحر المتوسط، بطول يبلغ 1760 كلم، منها 468 كلم عبر أذربيجان، 255 كلم عبر جورجيا و 1037 كلم خلال تركيا، و هو الخط المثير للاهتمام الغربي³، خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى، في ظل ضمان نقل النفط الأذري إلى تركيا ومنها إلى أوروبا، فضلا عن الضغط للابتعاد عن مصادر الطاقة الإيرانية بوجه عام، وهو المتغير الذي يزيد اتساحاً عند الحديث عن مشروع خط أنابيب غاز شاه دينيز بأذربيجان - جورجيا - تركيا - اليونان برعاية أمريكية، حيث يصدر من الغاز الأذري من هناك إلى مدينة ارزوروم في تركيا ليرتبط بالشبكة المحلية لنقل الغاز التركية وصولاً إلى الأنابيب المحلية

¹Oksan Bayulgen, Opcit, p 168.

² محمد رضي جليلي، أنابيب النفط وخطوط نقله المرجع السابق، ص 67.

³ Askari Hossein, Caspian Oil development: The sooner the better; a trade-off analysis and a basis for agreement, Business Economics, Vol. 38, No. 2, April 2003, p 43-49.

اليونانية وبهذا تتربط الشبكة التركية بشبكة الإمدادات الأوروبية¹ وهو ما سيساهم في توطيد العلاقات هذه الأخيرة مع الاتحاد الأوروبي من جهة، و لكنه قد يسبب ردود فعل قوية من الجانب الروسي، باعتباره المنفذ الوحيد و الأهم لنقل الغاز من آسيا الوسطى والقوقاز إلى أوروبا.

المطلب الثالث: منطقة جنوب القوقاز/بحر قزوين في ميزان التنافسات الدولية والإقليمية:

في ظل تنوع التوجهات الاستراتيجية في المنطقة جنوب القوقاز و بحر قزوين، والمرتبطة بالخلفية الجيوبوليتيكية العامة، وسواء من وجهة النظر الروسية، الأوروبية، الأمريكية، أو حتى التركية والإيرانية، تتغير النظرة اتجاه منطقة القوقاز بين نظرة العداء أو حتى باتجاه نظرة التعاون أو التكامل. أفرز تفكك الاتحاد السوفياتي، تضاعف الفواعل الدولية في منطقة جنوب القوقاز ، للرد على المصالح الجيوبوليتيكية الخاصة في المنطقة من جهة مصالح الدول الكبرى، و من جهة أخرى للاستجابة لنداءات قيادات الدول الثلاثة، الرامية إلى حل النزاعات المتواجدة في المنطقة، وهنا تظهر العديد من التنظيمات الدولية ، في صورة : الأمم المتحدة ، منظمة الأمن و التعاون في أوروبا ، المجلس الأوروبي ، حلف الناتو و الإتحاد الأوروبي ، و من بين الفواعل الدولية في صورة الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا إضافة إلى تركيا و إيران كقوى إقليمية في المنطقة: الأمر الذي يستدعي تحليل توجهات القوى الكبرى الدولية و حتى الإقليمية في التعامل مع منطقة جنوب القوقاز .

الفرع الأول: منطقة جنوب القوقاز في مفهوم الإدراك الجيواستراتيجي الروسي:

بالرغم من اعتراف روسيا باستقلال دول جنوب القوقاز الثلاث رسميا، إلا أن الإدارة الروسية لا تزال تتعامل مع المنطقة من منطلق الوصاية، بالاستناد إلى إرث الفضاء البعد - سوفياتي. والذي يضع منطقة جنوب القوقاز كإحدى أهم المراكز المحركة للسياسة الروسية في حفظ جوارها القريب من جهة، وهو ما يعتبر هدفا أوليا في حد ذاته من جهة أخرى، يمكننا من فهم تواجد روسيا للمحافظة على التحكم والهيمنة في أحد مجالاتها الحيوية التقليدية المباشرة والقائم بالدرجة الأولى على مجموعة محددات يمكن حصرها في:

1 Frédéric Grare, *La nouvelle donne énergétique autour de la mer caspienne : une perspective géopolitique*, Cahiers d'études sur la Méditerranée orientale et le monde turco-iranien, N23, mars 2005.

- **محددات ذات طابع جيوأمني:** حيث يعتبر الجانب الأمني بشقيه الداخلي والخارجي – بالتأكيد – ذو أهمية بالغة بالنسبة للسياسة الروسية، خاصة فيما يتعلق بمنطقة القوقاز؛ حيث أن أهم ما يثير مصالح روسيا الأمنية في المنطقة هو العلاقات الودية الملازمة للمنطقة القوقازية، التي تنتمي إليها الدول المستقلة في جنوب القوقاز (وكذا الأقاليم الشمالية في روسيا). هذه المنطقة بصفة رئيسة جبلية التكوين، مسكونة من طرف عرقيات ليست روسية، تربطها علاقات ثقافية وعرقية جد وثيقة مع بعضها البعض. إذ أن السكان في شمال القوقاز التابعين إداريا لروسيا، هم أقرب في علاقاتهم مع إخوانهم في الجنوب (دول جنوب القوقاز) منه مع الشعب الروسي في باقي مناطق روسيا¹.
- **محددات ذات طابع عسكري:** بالرغم من تراجع الأهمية العسكرية لمنطقة جنوب القوقاز مقارنة بما كانت عليه فترة الاتحاد السوفياتي²، إلا أن إبقاء موسكو لقواتها العسكرية المنتصبة في المنطقة يهدف بالدرجة الأولى إلى منع أي فراغ أمني يمكن أن يسببه انسحابها³، بالشكل المهدد للحدود الروسية المباشرة؛ فحدود روسيا الجديدة مع الجمهوريات السابقة في الاتحاد السوفيتي ليست إلا خطوط خيالية غير واضحة، كما أن إنشاء بنى تحتية على طول الحدود الجديدة سيكون مكلفا للغاية، ويستغرق وقتا طويلا⁴. لذا، فمن فائدة روسيا أن تبقى الحدود الخارجية لكومنولث الدول المستقلة خاصة في آسيا الوسطى والقوقاز تحت السيطرة المشتركة، والتي تكون في الغالب روسية.
- **محددات ذات طابع اقتصادي:** لا يمكن التفريق بين الأهمية الجيوسياسية لمنطقة جنوب القوقاز بالنسبة لروسيا، دون التوقف عند أهمية المصالح الاقتصادية الروسية في المنطقة؛ و التي تجد خلفيتها التاريخية بناء على تطوير بعض الصناعات السوفياتية الهامة في أماكن محددة من منطقة جنوب القوقاز، ولكن انهيار هذا الأخير، وتفكك الروابط التعاونية القديمة، أدى إلى إلحاق الضرر البالغ بالاقتصاد الروسي، فمازالت روسيا تعتمد حتى الآن على دول جنوب القوقاز، في عدد من السلع فمثلا: "ثلثي المعدات التي تتطلبها عملية التنقيب عن

1 Dimitri, TRENIN, Russia's security interests and policies in the Caucasus region Bruxelles: V.U.B. University press, 1996, P. 104.

2 Ibid.

3 Dimitri, TRENIN, Op. Cit., P.P. 106 –108.

4 Jamri, KACHIA, *Caucase : le vrai – faux' contrat du siècle*, politique internationale, n° 70, 1995 –1996, P.P.39-52.

البتروال والغاز تنتج على مستوى المصانع في أذربيجان، قاذفات القنابل سوخوي 25 يتم تجميع أجزاءها أساسا في تبليسي، وعدة أجزاء مهمة من المعدات العسكرية الأخرى تصنع فقط في أرمينيا¹.

فضلا عن الأهمية الجيوسياسية لنفط قزوين، والذي سيطرت على إنتاجه ونقله السلطة السوفيتية السابقة، الذي أصبح الآن خارج الحدود الرسمية لروسيا، ولهذا يجب على روسيا أن تضمن مرور قسم مهم من صادرات الطاقة القزوينية من خلال شبكة خطوط الأنابيب الروسية القائمة إلى البحر الأسود وأوروبا، ما من شأنه تزويد الخزينة الروسية المستنزفة بعائدات النقل المربحة، والذي سيسمح لموسكو بممارسة مستوى معين من السيطرة على توزيع إمدادات الطاقة القزوينية، كأداة بالغة الأهمية لمواجهة مخططات التدخل الأجنبي الأخرى، التي تسعى للهيمنة على المنطقة جيواقتصاديا.

الفرع الثاني: الاهتمام الأميركي بمنطقة جنوب القوقاز

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، شكلت منطقة جنوب القوقاز إضافة إلى آسيا الوسطى، مناطق محور سياسة القوقاز القائمة على أساس جيواقتصادي بالدرجة الأولى، يستند على مراقبة نفط المنطقة، ولذلك تتجه المقاربة الأمريكية للدفاع عن فكرة الجنوب القوقازي كليا في عملية إخراج المنطقة من تحت الهيمنة الروسية القائمة على أساس الإرث السوفياتي؛ وعلى هذا الأساس، تتمحور الاستراتيجية الأميركية في منطقة قزوين وآسيا الوسطى حول الأهداف التالية:

- إزاحة ما تبقى من النفوذ الروسي في المنطقة، والتي شكلت على امتداد قرون جزءا لا يتجزأ من المدى الحيوي الروسي، ومنفذا محوريا للوصول إلى المياه الدافئة². إن الوجود الأمريكي المباشر في تلك المنطقة سيخلق منطقة رمادية في وجه هدف روسيا الجيوستراتيجي، كما أنه

1 Jan, KRAUZE, « La Russie et ses marches »_le monde, 1er juillet 1993, P.19.

2 Vicken, CHETARIAN, « Escalade militaire dans le Caucase », le monde diplomatique, juillet 2007, P.7.

يشكل عائقاً أمام تشكل نواة حلف أسيوي ثلاثي، يضم روسيا وإيران والصين، ويحول دون إمكانية تواصل روسيا مع المنطقة الممتدة جنوباً نحو الشرق الأوسط¹.

● العمل على احتواء وعزل إيران جيوسياسياً، وإذا كانت الولايات المتحدة تسعى في المرحلة الأولى من حملتها على أفغانستان والعراق لتحديد إيران، فإنها لا تتخلى عن خطتها الأساسية المتمثلة بممارسة الضغوط عليها لجعلها أمام خيار بين أمرين: إما الرضوخ لشروط واشنطن، وأما مواجهة محيط معاد من جميع الحدود، في حال نجاح واشنطن في فرض أنظمة حكم موالية لها في أفغانستان والعراق. وعلى الحدود الشمالية، خصوصاً في أذربيجان والمناطق الإيرانية التي تقطنها الأكثرية الأتنية الأذرية².

● تأمين الأرضية الملائمة، والظروف والشروط المناسبة، لسيطرة شركات النفط الأميركية الكبرى على ثروات المنطقة. وقد عملت الإدارات الأميركية المتعاقبة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي على مساعدة هذه الشركات للهيمنة على الاستثمارات النفطية في منطقة قزوين بخاصة، حيث استأثرت الشركات الأميركية مثل: شيفرون، رامكو، أموكو، اكسون، نزيويل وإنكال بمعظم العقود النفطية. وخصوصاً في أذربيجان، التي أبرمت أربعة عقود مع شركات أميركية بقيمة 10 مليارات دولار، للتقيب عن النفط واستخراجه. وفي كازاخستان، حيث تملك شركة شيفرون الأميركية 50 في المئة من أسهم شركة تنغيز شيفرون، التي تستثمر حقل تنغيز، باعتباره أغنى الحقول النفطية في المنطقة³.

● فرض خطة لبناء منظومة متكاملة لنقل النفط والغاز من منطقة قزوين وأسيا الوسطى، من دون المرور عبر أراضي روسيا وإيران والصين، إدراكاً منها للأهمية الاستراتيجية القصوى للإمساك بهذه الشرايين الحيوية، التي تؤمن وصول نفط المنطقة وغناها إلى الأسواق العالمية⁴.

1 Ariel, COHEN, Op. Cit., P. 95.

2 Lutz, KLEVEMAN, Op. Cit., P. 32.

3 Seila, HESLIN, « American Commercial Interests, Commitments and Strategies in the Caspian Sea», Washington: Friedrich Ebert Foundation, 1999, P.P.56-57.

4 John, LICHTBLAU, Op. Cit., P.69.

الفرع الثالث: التواجد الصيني في منطقة جنوب القوقاز

من جهة ثالثة، تعتبر الصين هي الأخرى من القوى الكبرى المهمة ذات المصالح في منطقة جنوب القوقاز وآسيا الوسطى، استناداً إلى خلفية الجوار الجغرافي الصيني لدول المنطقة¹ والذي يجعلها مجالاً حيويًا استراتيجيًا يستحق اهتماماً صينيًا؛ خاصة عند الحديث عن مشروع طريق الحرير الجديد²، والذي تؤدي فيه منطقة جنوب القوقاز إجمالاً دوراً حيويًا، قائماً على الربط بين الداخل الأوراسي والقارة الأوروبية إجمالاً.

تشكل الصين ثالث أكبر شريك تجاري في جورجيا من حيث الحجم، بعد تركيا وأذربيجان، متفوقة بقليل على روسيا، حيث توسع حجمها من أقل من 115 مليون دولار عام 2006 إلى أكثر من 820 مليوناً عام 2014. في مقابل ذلك تبدو أرقام الاستثمارات الصينية المباشرة في جورجيا مهمة بعد ارتفاعها من 9.6 ملايين دولار عام 2011 إلى نحو 200 مليون عام 2014³.

• **تعاظم الاهتمام الصيني بـ الموارد الطاقة لمنطقة بحر قزوين:** مثلها مثل الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، تواجه الدول الآسيوية ارتفاعاً لاستهلاك الموارد الطاقوية حيث تمثل الصين مثلاً نصف ارتفاع الاستهلاك العالمي للطاقة؛ فتواجد الصين في منطقة بحر قزوين، وهي التي تمثل 1.2% من الاحتياطات العالمية للبتروك بحوالي 15.5 مليار برميل و1.3% من الاحتياطات العالمية الخاصة بالغاز ما يقدر بـ 2460 مليار متر مكعب. استهلكت الصين سنة 2008 حوالي 375 مليون طن بترول بارتفاع بنسبة 3.38% مقارنة بسنة 2007 و80.7 مليار متر مكعب غاز بارتفاع بنسبة 15.8% مقارنة بـ 2007 أيضاً، ومع مواصلة نفس النهج، تصل الصين إلى استهلاك أكثر من 563 ملون طن بترول و200 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً بحلول سنة 2020⁴.

1 مظفر، نذير الطالب، " التنافس الدولي في آسيا الوسطى"، مجلة علوم إنسانية، لندن، عدد 28، ماي 2006، ص 97-132، ص 126.

2 مايكل، سيسيري، "الصين... اللاعب الكبير الجديد في القوقاز"، نشر بتاريخ، 5 نوفمبر 2015، على الرابط: <http://www.aljarida.com/articles>

3 المرجع نفسه.

4 نفس المرجع.

يؤكد هذا النوع من المعطيات، بأن الموارد الداخلية الصينية لن تكون قادرة على تغطية احتياجات الصين الطاقوية، ومن أجل ذلك يجب على الصين البحث عن موارد إمدادات جديدة، ولذلك تتجه الصين إلى تحقيق الأمن الطاقوي الخاص بالصين، من خلال الاستثمار و التواجد في مناطق في صورة إفريقيا وأمريكا اللاتينية، و لكن مع التركيز على دولة كازاخستان باعتبارها جواراً مقرباً، و الذي ارتقي ليصبح ثاني شريك اقتصادي للصين في الفضاء البعد سوفياتي، بعد روسيا طبعاً، حيث تمثل التجارة الصينية-الكازاخستانية في الوقت الحالي ثلثي 3/2 مجمل تبادلات الصين مع منطقة آسيا الوسطى، كما تمثل الصين ما نسبته 15.5% من التجارة الداخلية الكازاخستانية. مقابل 18.8% لروسيا. ويشكل القطاع الطاقوي المحرك الأساسي لهذه الشراكة. حيث أن الشركات الصينية ساهمت في إنتاج 20 مليون طن من نفط كازاخستان بنسبة 28 % من إجمالي الإنتاج في كازاخستان عبر المشاريع التي تم ذكرها سابقاً من خلال امتدادات منطقة بحر قزوين باتجاه الشرق¹.

بصورة أخرى، يظل نطاق التعاون الصيني-القوقازي اقتصادياً في المقام الأول، إلا أنه لا يمكن إغفال التداخيات الجيوسياسية التي تلعبها المنطقة بالنسبة للصين؛ فعلى غرار أماكن كثيرة حول العالم، يترافق النفوذ الاقتصادي الصيني المتنامي غالباً مع التزام سياسي عميق، وبالنسبة إلى دول جنوب القوقاز، يشكل هذا بالتأكيد مخرجاً محتملاً مرحباً به من وضعها المقيد بين طموحاتها الأوروبية-الأطلسية التي لا تلقى أي تجاوب، وتنامي ميل روسيا إلى تأكيد هيمنتها الإقليمية بقوة. خاصة وان مكانة أراضي جنوب القوقاز كعنصر أساسي في طريق الحرير الجديد يجعل أمن المنطقة واستقرارها أولوية تزداد أهمية بالنسبة إلى الصين². خاصة بالعودة والتركيز على النهج التشكيلي لدول جنوب القوقاز أمام الالتزامات الأطلسية اتجاه المنطقة مقارنة بموجات توسع كل من الاتحاد الأوروبي وحتى حلف الناتو³. وبالنظر إلى الوضعية الجيوبوليتيكية الروسية، والتي تجعل الصين المنفذ الوحيد والمناسب تقريباً بالنسبة للمنطقة.

¹ Caucase : un carrefour d'influence- Le dessous des cartes, ARTE, mise en ligne : le 18/09-2021, consulté le 12/12/2021.

2 مايكل، سيسيري، مرجع سبق ذكره.

3 المرجع نفسه.

الفرع الرابع: التواجد الإيراني التركي بمنطقة جنوب القوقاز: أهمية القوى الإقليمية في المنطقة.

لا يمكن تحليل جيوبوليتيك منطقة جنوب القوقاز و بحر قزوين دون التوقف عند كل من إيران و تركيا باعتبارها محاور جيوبوليتيكية إقليمية على درجة كبيرة من التأثير على الجدول الجيوسياسي الإقليمي للمنطقة؛ حيث تنتظر إيران إلى المنطقة على أساس الفرصة الملائمة من أجل الخروج من حالة الانغلاق الدولي و ذلك من خلال الولوج إلى الفضاء الأوروبي عبر المجال الحيوي الجنوب-قوقازي كإرث فارسي قديم، والذي يسمح لإيران من تقادي منطقة الشرق الأوسط المتسمة بالحركية الجيواستراتيجية الكبيرة خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، كما ستسمح المنطقة لإيران من إقامة محور استراتيجي مع روسيا بإقامة منطقة مضادة لكل أنواع الاختراقات الخارجية، و خاصة الأمريكية منها، بالإضافة إلى صد التوسعات التركية القديمة أو التقليدية في المنطقة.¹

وهو نفس التوجه بالنسبة لتركيا؛ والتي تشكل منطقة جنوب القوقاز بالنسبة لها منطقة جد هشة، انطلاقا من خلفيات جيوتاريخية، حيث تحبذ أنقرة من ذلك مشاطرة حدود شرقية مع دول هشة عوض مقاسمتها مع روسيا والتي تهدد بشكل أو بآخر مفهوم الوحدة الوطنية التركية، ولكن يخلق ذلك تهديدا لتركيا بشكل عدائي، خاصة من جهة أرمينيا، في ظل استعمال تركيا لمنطقة جنوب القوقاز كراس جسر نحو الشرق، على أمل لعب دور المحرك في تشكيل فضاء تركي يضم كلا من أنرابيجان ودول آسيا الوسطى كنقطة انطلاق أولية. وهنا تعد تركيا هي الأخرى لاعبا أساسيا في توازن القوى بمنطقة جنوب القوقاز، استنادا إلى استغلال هذه المنطقة كجسر طبيعي يوصلها إلى آسيا الوسطى، مع تقادي روسيا من جهة، وتقديم نموذجها العلماني كبديل عن النموذج الإسلامي الإيراني في المنطقة.

1 Abdollah, RAMEZANZADEH, « Iran's Role as Mediator in the Nagorno- Karabakh crises », Belgiun: V. U. B., 1996, P. 17.

المبحث الثاني: تطور العلاقات الأوروبية اتجاه منطقة جنوب القوقاز: الخلفية، التداعيات والاستراتيجية

لطالما مثلت دول القوقاز الجنوبي الثلاث والمشكلة من: أرمينيا، أذربيجان وجورجيا بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي محورا استراتيجيا من الدرجة الثانية في بادئ الأمر، وذلك راجع أساسا إلى متغير البعد الجغرافي لمنطقة جنوب القوقاز عن الاتحاد الأوروبي. ولكن التوسعات المتلاحقة للاتحاد الأوروبي باتجاه الشرق عدلت ذلك، لتصبح المنطقة على الجوار الأساسي للاتحاد الموسع؛ ف منذ 1 جانفي 2007، لم يصبح الاتحاد الأوروبي منفصلا عن جنوب القوقاز وخاصة جورجيا إلا عبر مياه البحر الأسود، ما يجعل كل المنطقة تحت مفهوم الجوار الأوروبي المباشر، بحكم أن التقارب بهذا الشكل من شأنه رفع المصالح المشتركة وإعادة صياغة العلاقات الموجودة بين الطرفين بطريقة أكثر عمقا وجدية. سواء على المستوى الاقتصادي، السياسي وبصفة أوسع على المستوى الاستراتيجي والجيوبوليتيكي¹.

المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي: أي تأثير على منطقة جنوب القوقاز؟

مع توجه الاتحاد الأوروبي سنة 2003 عبر التأسيس لسياسة الجوار الأوروبية، حاول الاتحاد الأوروبي تثبيت تواجهه في المنطقة أكثر فأكثر انطلاقا من الحاجة إلى تأمين الموارد الطاقوية الأوروبية في المنطقة، وهو ما يدفع بالاتحاد إلى ضرورة زيادة ورفع جهوده في المنطقة لضمان أمن مفترق الطرق الطاقوي المتوجه نحو أوروبا انطلاقا من بحر قزوين خاصة و أن كل ذلك يفهم في ظل أن تطور الاهتمام الأوروبي بمنطقة جنوب القوقاز، والذي واكب أساسا انضمام الدول الأعضاء الجديدة داخل البيت الداخلي الأوروبي و التي كانت في وقت مضى تحت إدارة المعسكر السوفياتي من جهة، مع إطلالة أو اتصال بمنطقة جنوب القوقاز و بحر قزوين، و هو المتغير المؤثر حتما على مفهوم المقاربة الأوروبية لمنطقة جنوب القوقاز لفترة ما بعد توسع 1 جانفي 2004؛ حيث أن انضمام 10 دول إلى الاتحاد الأوروبي ليصبح اتحاد ب 25 دولة ثم 27 دولة في 1 جانفي 2007 -بغض النظر عن مسألة خروج بريطانيا عبر البريكسيت-، مع تسجيل ملاحظة طبيعة توسعات الاتحاد الأوروبي

1 Georges Estievenart, *Enjeux de Sécurité globale pour l'union européenne dans le Caucase du sud*, revue *Géoéconomie*, n° 67, avril 2013, p 103-104.

بين الفترتين المذكورتين باتجاه شرق أوروبا ، و ذلك عبر ضم دول من حلف وارسو سابقا، بالشكل الذي سيؤثر حتما على طبيعة علاقات الاتحاد الأوروبي و دول منطقة جنوب القوقاز .

الفرع الأول: الدور الأوروبي الكثيف في المنطقة بين الجدوى والعدم:

بالرغم من صياغة الاتحاد الأوروبي لعلاقات مع دول منطقة جنوب القوقاز غداة استقلالها عقب تفكك الاتحاد السوفياتي، إلا أن هذه العلاقات بقيت لفترة طويلة جد محدودة، حيث تميز التواجد الأوروبي في منطقة جنوب القوقاز بعد نهاية الحرب الباردة أساسا بعدم الكثافة¹، إذ لم يكن وجوده في المنطقة إلا عبر بعض الدول الأعضاء المنفردة - كما هو الحال بالنسبة لفرنسا عند الحديث عن مجموعة مينسك في إطار النزاع حول إقليم كاراباخ الأعلى على سبيل المثال لا الحصر، و لكن الاتحاد الأوروبي اتجه إلى تكثيف مشاركته في المسائل الأمنية في المنطقة، إذ أن تنصيب ممثل خاص لمنطقة جنوب القوقاز سنة 2003 يعكس رغبة الاتحاد الأوروبي في لعب دور سياسي في المنطقة أكثر فعالية، من خلال تعزيز العمل على الأهداف الأولية العامة في صورة الإصلاحات السياسية والاقتصادية، المساعدة على عودة اللاجئين، ثم المساعدة على التعاون بين-إقليمي.

وهكذا فإن حل النزاعات بالنسبة للاتحاد الأوروبي يندرج تحت الإصلاحات السياسية والأمنية في المنطقة وكل ذلك على هدف المدى الطويل الرامي إلى أهداف الديمقراطية، الحكم الرشيد، الحد من الفقر.. إلخ، لخلق مناخ مناسب لحل النزاعات في المنطقة.

و لكن يجد ما سبق ذكره تفسيرا أوليا خلال سنوات 1990، أين لم تتعدى منطقة جنوب القوقاز مسؤولية المفوضية الأوروبية، و هذه الأخيرة لم تهتم بشكل كبير بالمنطقة، أين لم تتعد كونها مجرد سياسات المساعدة الخاصة في مجالات محددة في صورة: **PROGRAMME food**

aid ,TRACECA,INOATE ، إذ أنه بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، لم تقم المفوضية سوى بفتح وفد أوروبي واحد في تبيليسي من أجل منطقة جنوب القوقاز ككل، وتكفل هذا الوفد لإدارة العلاقات مع كل من أرمينيا وجورجيا وحسب، في حين تم تجاهل أذربيجان كلية، وهذا بالرغم من الإمكانيات الاقتصادية والحيوسياسية، الثروة الطاقوية الهائلة لأذربيجان. وذلك بحجة أن أوروبا غير قادرة آنذاك اقتصاديا وسياسيا على الانخراط في المنطقة ككل وهو حال فرنسا وبريطانيا وألمانيا؛ حيث تركزت

1 Dov Lynch, Vers une stratégie de l'Union dans Le Sud Caucase : un défi pour l'UE, Cahiers de Chaillot, n° 65, décembre 2003, pp. 173-199.

تحركات ألمانيا في المنطقة أساسا حول جورجيا، من خلال تسوية النزاع الانفصالي الجورجي، في المقابل تبقى غائبة هي الأخرى عن أذربيجان¹.

أما بالنسبة لفرنسا، يبقى تواجدها منحصرا أساسا من خلال قضية الشتات الأرمني، والذي تكلم سنة 1997 باتجاه باريس لنيابة رئاسة مجموعة مينسك الخاصة بتنظيم الأمن والتعاون في أوروبا OSCE والمكلفة بإيجاد حل سلمي لنزاع كاراباخ الأعلى، والواضح هنا أن فرنسا قد ظهرت هنا كقوة موالية لأرمينيا بالنسبة لأذربيجان، خاصة وإذا اعتبرنا إلى المتغير الطاقوي المهم في المنطقة وخاصة أذربيجان، وإذا علمنا أن أحد أهم الشركات الطاقوية العالمية آنذاك "توتال"، والتي تريد الاستثمار في المنطقة أن مديرها العام السابق **serge tchuruk** من أصل أرمني، في نظر أذربيجان هذا كاف لخلق عائق أمام علاقات فرنسا في أذربيجان وهو ما ألغى ترشيح توتال من خلال مفاوضات الشركات النفطية العالمية من أجل استغلال أبار ACG النفطية في أذربيجان. ففرنسا إذا ستبقى حسب أذربيجان متهمة بمولاتها لأرمينيا في مسار نزاع كاراباخ الأعلى والدليل أن فرنسا ومنذ 1988 احتضنت التمثيل الوحيد في أوروبا لما يسمى ب الجمهورية الانفصالية لكاراباخ الأعلى.

بالنسبة للمفوضية الأوروبية والتي باشرت مفاوضات اتفاقيات التعاون والشراكة APC مع كل من أرمينيا، أذربيجان وجورجيا، والتي تم التصويت عليها في جوان 1999 في لوكسمبورغ بهدف أساسي يرمي إلى تطوير حوار سياسي بين الدول الثلاث والاتحاد الأوروبي من أجل دعم الديمقراطية، واقتصاد السوق في الدول المستهدفة مع تشجيع التعاون بين كل من بروكسل، أيريفان، باكو وتبيليسي. ولكن تعرضت هذه الاتفاقيات إلى التعطل بسبب غياب رؤية واضحة لمفهوم المعايير الأوروبية بالنسبة للدول الثلاث، إضافة إلى غياب رقابة وتقييم لنصوص هذه الاتفاقيات، ما دفع بالاتحاد الأوروبي إلى إعادة النظر في المنطقة من خلال إعادة إدراج المنطقة ضمن الأجندة الأوروبية و إرسال أول مهمة أوروبية في المنطقة في فيفري 2001 مع وزير الشؤون الخارجية السويدي أنا ليندث، الممثل السامي للسياسة الخارجية و الأمنية المشتركة خافيير سولانا و مفوض العلاقات

¹ Karine Khimian, **Quelle présence pour l'Union européenne dans le sud-caucase ?**, Question d'Europe n°4 - 03/10/2005, <https://www.robert-schuman.eu/fr/questions-d-europe/0004-quelle-presence-pour-l-union-europeenne-dans-le-sud-caucase>, consulté le : 20-10-2016.

الخارجية كريستوفر باتن من أجل القيام بجولة في أرمينيا، ثم أذربيجان و بعدها جورجيا وذلك بهدف الحديث عن إطار جديد للتعاون بين هذه الدول و الاتحاد الأوروبي¹.

بالرغم من ذلك، فإن تعزيز مشاركة الاتحاد بالمسائل الأمنية لم يسمح له بفرض الوزن على قضايا حل النزاعات الإقليمية في المنطقة، فمن المؤكد أن الاتحاد الأوروبي وعبر وساطة الرئاسة الفرنسية للمجلس قد لعب دورا مهما في الوساطة خلال الحرب الجورجية- الروسية في أوت 2008. ولكن وإن ظهر الاتحاد الأوروبي فعلا في افتكاك وقف لإطلاق النار، إلا أنه أظهر ضعفا في المحافظة عليها وفرض ذلك على روسيا. ولم تستطع توقيف روسيا بالاعتراف باستقلال منطقتي جورجيا المتنازعتين: ابخازيا وأوسيتيا الجنوبية.

إضافة إلى ذلك، فمحدودية الاتحاد الأوروبي تظهر بشكل أكبر عند الحديث عن نزاع كاراباخ الأعلى بين أرمينيا وأذربيجان باعتبارهما دولتان ضمن برنامج سياسة الجوار الأوروبية، فالتناقضات الموجودة في خطط العمل لهذه السياسة؛ من خلال عنصر الاندماج من خلال خطة العمل مع أذربيجان، ثم الحديث عن التفاوض بشأن تقرير المصير مع أرمينيا، وهو العنصر الذي يبرر ضعف هامش التفاوض والمناورة للاتحاد الأوروبي لهذا النزاع.

من ذلك يمكن القول إن الاتحاد الأوروبي وبالرغم من تواجده المتزايد في منطقة القوقاز منذ سنة 2000 إلا أن الدور الذي يلعبه الاتحاد في الوقاية وحل النزاعات في المنطقة يبقى هامشيا نوعا ما، وذلك يرتبط أساسا بإشكال القوة الصلبة الأوروبية المشتركة ومدى فعاليتها كما سنراه في فصل الدراسة الأخير، و ذلك في ظل ارتباط قوى كبرى مهيمنة بالمنطقة وعلى رأسها روسيا وكذا الولايات المتحدة الأمريكية.

ولكن اقتراب الاتحاد الأوروبي جغرافيا إلى المنطقة الممزقة بالعديد من النزاعات المفعلة أو الجامدة من جهة، والهامة في مسار وصول الطاقة إلى الاتحاد الأوروبي، من خلال توسعي الاتحاد الأوروبي سنتي 2004 و 2007، جعلنا من جنوب القوقاز فضاء استراتيجيا من الدرجة الأولى بالنسبة لسياسة الجوار الأوروبية تجعلنا نطرح مجموعة من التساؤلات في صورة:

¹ Rapport d'étude du comité n°3 de la 54ème session nationale de l'Institut des Hautes Etudes de Défense Nationale "Le Caucase, quels enjeux?", mai 2002, http://www.ihedn.fr/pages/formations/session_nationale/rapports/54/54phase2comite3.pdf, consulté le : 13-10-2016.

كيفية توجيه استثمارات الاتحاد الأوروبي في منطقة جنوب القوقاز؟ ما هي درجة تأثيره على دول المنطقة الثلاثة؟ خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، أين اتخذت هذه الدول مسارات سياسية واقتصادية مختلفة جدا؟ ثم ما هو وزن الاتحاد في منطقة تحتوي على تواجد العديد من القوى الدولية وخاصة عند الحديث عن الوزن الروسي والذي يبقى مهيمنًا ولو نسبيا على المنطقة؟

الفرع الثاني: امتداد الشراكة الشرقية: نحو التزام أوروبي جديد في منطقة جنوب القوقاز:

بالعودة إلى سنة 2004، باعتبارها السنة المحورية في علاقات الاتحاد الأوروبي بدول جنوب القوقاز، من خلال انضمام 10 دول أعضاء الجدد داخل الاتحاد الأوروبي، 7 دول منها كانت تحت المعسكر السوفياتي، أو ما وراء الستار الحديدي، الأمر الذي أبان على قدرة الاتحاد الأوروبي في إدماج دول الفضاء السوفياتي سابقا، ليمنح المجلس الأوروبي بضعة أشهر بعد ذلك لكل من أرمينيا، أنرابيجان وجورجيا فرصة التحول نحو سياسة الجوار الأوروبية، ما يبين التوجه القوي لبروكسل نحو الشرق و دول الاتحاد السوفياتي سابقا، من خلال تقديم بديل جديد لدول جنوب القوقاز. خاصة وأنه بعد توسع الإتحاد الأوروبي اتجاه بلغاريا ورومانيا جانفي 2007، وبالعودة إلى انطلاق سياسة الجوار الأوروبية سنة 2004، تحول الاهتمام بالبحر الأسود، بحكم أن توسع سنة 2007 قد وضع حدودا للإتحاد الأوروبي على واجهة البحر الأسود، والتي تضع بدورها منطقة جنوب القوقاز في الجوار القريب على المستويين السياسي والجغرافي.

ولكن يبقى الاهتمام الفعلي بمنطقة جنوب القوقاز مؤسس زمنيا موازاة مع مراجعة سياسة الجوار الأوروبية، وانطلاق مبادرة الشراكة الشرقية-المذكورة خلال فصل الدراسة الثاني-، أين أصبح الحديث عن منطقة جنوب القوقاز كاهتمام فعلي من جانب الاتحاد الأوروبي، بالاستناد على نفس أرضية التعاون الموجهة لدول أوروبا الشرقية والقائمة على الديمقراطية، دولة القانون، احترام حقوق الانسان والحريات العامة، اقتصاد السوق التنموية المستدامة والحكم الرشيد، كما بينته قمة براغ 2009 لمشروع الشراكة الشرقية¹.

كان للدول المنضمة حديثا إلى هيكل الإتحاد الأوروبي المؤسسي سنتي 2004 و 2007 في صورة دول البلطيق، الدور المهم في تطوير العلاقات بين الإتحاد الأوروبي و دول جنوب القوقاز. و ذلك

¹ Partenariat oriental, Communication de la Commission au Parlement européen et au Conseil », doc. COM(2008) 823 final du 3 décembre 2008 ; « Déclaration commune adoptée lors du sommet du Partenariat oriental de Prague », 7 mai 2009.

راجع بالدرجة الأولى إلى تواجد العديد من النقاط المشتركة بين دول البلطيق و دول جنوب القوقاز، و التي تسهم في تسهيل وتيرة عمل الاتحاد الأوروبي اتجاه دول القوقاز الجنوبي¹؛ فكلا المنطقتان كانتا تعيش خلف ظل القوة الإمبريالية السوفياتية من جهة، و خاصة و أن دول جنوب القوقاز الثلاثة تأخذ من دول البلطيق في صورة إستونيا، ليتوانيا و ليتونيا النموذج الأصلح لأخذ المسافة مع روسيا سلميا، مع الأخذ بنظام ديمقراطي و نموذج اقتصاد السوق الغربي، و بذلك اللحاق بنموذج القوى الكبرى ما يعني الاندماج داخل أكبر و أقوى مؤسستين غربييتين ممثلتان في كل من الاتحاد الأوروبي و كذا حلف شمال الأطلسي "الناطو".

بالنسبة لجورجيا و التي تتخذ من ليتوانيا نموذجا لها؛ حيث أن هذه الأخيرة أطلقت سنة 2005 برنامج تطوير اجتماعي اقتصادي لجورجيا، من خلال مساعدتها على إصلاح النظام القضائي و تفعيل دور المجتمع المدني داخل النظام الجورجي، العمل على الشفافية الإدارية. إضافة إلى توجه ليتوانيا من جهتها إلى مساعدة جورجيا في الجانب الدفاعي؛ حيث أنها قامت بتكوين ضباط جورجيين داخل الأكاديمية العسكرية لفيلينوس، ومساعدتها على صياغة الدستور الجورجي وفقا للمعايير الأوروبية، فضلا عن دعم دول البلطيق الثلاثة لملف انضمام جورجيا إلى حلف الناتو كطريقة وحيدة لضمان أمن جورجيا في مواجهة جار روسي عنيف ذو نزعة إمبريالية على حد تعبير جورجيا.

بالإضافة إلى ذلك، حاولت دول البلطيق على مرات تطوير علاقات كل من أرمينيا وأذربيجان مع حلف الناتو والاتحاد الأوروبي على حد سواء، ولكن درجة التأثير على هتين الدولتين ضعيف نوع ما، بحكم ابتعاد أرمينيا عن الاندماج داخل هتين الهيئتين، وخاصة بالنسبة لحلف شمال الأطلسي، والتي تنتظر إليه كمنظمة تساند أحد أعدائها، والمتعلقة بتركيا. في وقت يبقى الاتحاد الأوروبي شريك مهم ومساهم في تنمية أرمينيا، ولكن مع إبقاء الأفضلية لروسيا ولرابطة الدول المستقلة.

أما بالنسبة لأذربيجان، والتي لطالما اعتزمت الاندماج داخل حلف الناتو، ولكن تم مراجعة وجهة النظر تلك بسبب الحرب الروسية الجورجية، أين اتجهت الإدارة الأذرية التخلي عن محاولة الاندماج داخل الحلف من أجل المحافظة على مسار العلاقات الروسية الأذرية².

¹ Thorniké Gordazé, *Le Caucase du sud entre l'union eurasiennne et l'union européenne*, dans Jacques Rupnik, *géopolitique de la démocratisation : L'Europe et son voisinage*, Paris, France, Presses des sciences po, 2014, p136-137.

² Ibid, p 154-156.

تعتبر العلاقة بين أذربيجان والإتحاد الأوروبي هي الأخرى جد خاصة؛ حيث تعتبر أذربيجان الإتحاد الأوروبي كفاعل يجب بلورة علاقات خاصة معه، حيث أن تطبيق المعايير الأوروبية في أذربيجان سيمنح هذه الأخيرة نوعاً من الشرعية على الساحة الدولية؛ ومثال ذلك اهتمام أذربيجان بالمعايير المستخدمة من طرف الإتحاد الأوروبي في تشييد خط السكة الحديدية¹ BTK والذي قد يمنح لأذربيجان الدخول إلى المنظمة بين حكومية للنقل العالمي عبر السكك الحديدية. فضلاً عن اعتبار أذربيجان للاتحاد الأوروبي كشريك اقتصادي استراتيجي مميز، تبحث عبره عن سبل بيع مواردها الطاقوية بأعلى الأسعار وفي أحسن الظروف السياسية، وبالنسبة إليها، فالإتحاد الأوروبي هو الوحيد الكفيل بذلك، وهو ما يبهر تكاسل أذربيجان في الرد على مقترح شركة غازبروم الروسية عقب زيارة الرئيس الروسي **ديميتري ميدفييف** آنذاك لباكو في سبتمبر 2008 والذي يقتضي بشراء الغاز الأذري الموجود بأسعار الأسواق العالمية. وخاصة في ظل اعتماد دول البلطيق بنسبة 100 % على الغاز الروسي، والتي ترى في أذربيجان الشريك الطاقوي المهم جداً، كعمول وحتى كدولة ناقلة للغاز الكازاخستاني والتركمنستاني، كتفسير لتركيز دول منطقة البلطيق الثلاثة على تعميق العلاقات الأوروبية الأذرية داخل أطر الشراكة الشرقية. و كل ذلك بالرغم من تحفظ أذربيجان الدائم بشأن شروط الإتحاد الأوروبي فيما يخص ديمقراطية الإتحاد الأوروبي ما من شأنه أن يخلق عراقيل أمام تطوير علاقات معمقة بين الطرفين².

سمح توسع الإتحاد الأوروبي سنة 2004، إلى التوافق الجديد بين أعضاء الإتحاد الأوروبي ودول جنوب القوقاز، حيث أن تواجد القضايا الطاقوية جعل من جنوب القوقاز منطق ذات أهمية جيوبوليتيكية كبيرة من أجل ضمان إمدادات الغاز والبتترول باتجاه أوروبا، وهي العوامل التي تجتمع من أجل سياسة أوروبية للمنطقة، ما سمح بتواجد الفرصة للاتحاد الأوروبي بتحقيق الأهداف المرجوة والمسطرة منذ أكثر من 14 سنة. لحد الآن، ما ميز السياسة الأوروبية في منطقة جنوب القوقاز هو غياب التناسق، إضافة إلى محاولة تجنب درة الفعل الروسية من التواجد في المنطقة، و لكن منذ توسعي 2004 و 2007 نحو دول المعسكر الشيوعي السابق، غيرت تلك المعطيات، بحكم أن

¹ خط السكة الحديدية باكو-تيليسي-كارس: و التي تربط مباشرة كل من أذربيجان، جورجيا و تركيا، بطول يبلغ 840 كم، و بطاقة سنوية تبلغ مليون مسافر و 6,5 مليون طن من الشحن، توازيا مع خط aurasia tuneli، و الذي سيضمن النقل بالسكة الحديدية بين الصين و أوروبا دون انقطاع، لمزيد من المعلومات:

https://fr.wikipedia.org/wiki/Ligne_Bakou-Tbilissi-Kars

² Ibid,p 152.

الإتحاد الأوروبي حاليا يضم دولا لا تمتلك أي أمن طاقي، إضافة إلى اعتمادها الكلي على إمدادات الغاز الروسي. وما يميز هذه الدول أيضا كونها الدول الأكثر حذرا من موسكو بحكم العلاقات التاريخية داخل الإتحاد السوفياتي. ما يدفع الإتحاد الأوروبي إلى ضرورة الالتزام بمنطقة جنوب القوقاز من جديد.

المطلب الثاني: جنوب القوقاز: بين حتمية التنوع الطاقي والخيار السياسي

يتماشى ارتفاع الحضور الأوروبي عند بحر قزوين مباشرة وارتفاع الاهتمام بتنوع مصادر الطاقة بالنسبة للإتحاد الأوروبي، بعد أول أزمة غاز في أوكرانيا وتفاقمها بشكل كبير مع بداية السنة الحالية 2022، اتجه الإتحاد الأوروبي إلى اتخاذ التدابير اللازمة والمستعجلة المتعلقة بهشاشة الإمدادات النفطية القادمة من روسيا، أين تمركز القلق الأساسي بالنسبة للإتحاد الأوروبي بالبحث عن طرق للتقليل من التبعية الطاقوية اتجاه روسيا ودول الشحن والنقل المحيطة بها. في نفس الوقت يبحث الإتحاد الأوروبي عن إعادة هيكلة التموين الطاقي الأوروبي، ولكن يصطدم ذلك أساسا بغياب سياسة أوروبية مشتركة وواضحة بشأن الطاقة الأوروبية.

الفرع الأول: المصالح والمشاريع الأوروبية في منطقة القوقاز

ينطلق الإتحاد الأوروبي نحو منطقة جنوب القوقاز، انطلاقا من مجموعة من الأهداف والمصالح السياسية والاقتصادية والتي يمكن تلخيصها في:

- الاستثمار في انفتاح دول القوقاز كهدف أولي يدفع أوروبا إلى استقلالها من التبعية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، انطلاقا من الابتعاد عن تأثيرات الشرق الأوسط السلبية.
- فتح المجال أمام عملية التقارب السياسي مع روسيا عن طريق سياسة تعاون اقتصادي، واتفاقيات سياسية، خاصة وأن روسيا محور على درجة كبيرة من الأهمية في مسار سياسة الجوار الأوروبية.
- الرغبة في دعم الاستقرار السياسي داخل المجال الحيوي التقليدي الروسي القائم على خلفية الموروث السوفيتي السابق، كأساس منطلق عملية التحول الديمقراطي واقتصاد السوق في المنطقة. وفقا للنظرة الأوروبية بطبيعة الحال، استنادا إلى طبيعة الضغط الجيوبوليتيكي

المكون للمنطقة، من خلال تعدد الفواعل الدولية و الإقليمية المؤثرة في المنطقة، والمتضمنة لكل من روسيا، الصين والولايات المتحدة الأميركية، فضلا عن التواجد التركي والإيراني الفعال في المنطقة، بالإضافة إلى دول عبور الطاقة نحو أوروبا بالدرجة الأولى في صورة دول عبور خطوط الأنابيب من خلال أفغانستان، باكستان، والدول المشاطئة للبحر الأسود، و التي تضع كلها الاتحاد الأوروبي أمام تحدي ضما تحقيق توازن المصالح¹ داخل منطقة جنوب القوقاز.

• من المؤكد أن مصالح الأسواق الأوروبية في جنوب القوقاز تتطلب استقرارا سياسيا للمنطقة كشرط أولي لذلك، وأن تبني نموذج الاستقرار الأوروبي داخل دول جنوب القوقاز، سيدعم بالضرورة مخطط الاتحاد للمشاركة المباشرة في استغلال ثروات حوض قزوين، من خلال الشركات المتعددة الجنسيات الأوروبية في صورة: **Agib, British gas, B.p, Royal deutch shell, State oil, Total²** والتي قد أخذت جزءا مهما من نشاطات ومشاريع خطوط الأنابيب، بالرغم من عدم وصولها بعد إلى مستوى الشركات الأميركية التي تمتلك أفضل العقود هناك. وبهذا نجد أن الشركات الأوروبية خاصة الألمانية قد اختارت التوسع أكثر في عقود البنى التحتية مثل: إنشاء الطرق وبناء أنظمة النقل، والبنى التحتية المحلية كالاتصالات وقطاع الإذاعة والتلفزيون، وإنتاج وتوزيع الكهرباء لتعويض اختلاف المستويات المذكور.

الفرع الثاني: التقليل من التبعية الطاقوية اتجاه روسيا، أساس الواجد الأوروبي جنوب القوقاز
منذ بداية 1970، باشر الإتحاد الأوروبي، أو على الأقل بعض الدول المؤسسة له في صورة فرنسا و ألمانيا إلى إنشاء علاقات طاقوية قوية مع روسيا، عرفت ارتفاعا منتظما في طلبات الموارد الطاقوية خلال سنوات 1990، حيث مثل الغاز الروسي حوالي 30% من الاستهلاك الأوروبي للمادة، و لكن تناقصت هذه النسبة تدريجيا لتصل إلى حدود 25% من الاستهلاك الأوروبي بسبب التوجه إلى استهلاك الاحتياطات المحلية في البحر الأسود من خلال الآبار البريطانية و الهولندية المتواجدة في البحر الأسود، ولكن تناقص هذه الاحتياطات وصولا إلى الحد الأدنى تدريجيا، و ارتفاع الاستهلاك

1 Françoise, THOM, Op. Cit.

2 Hugh, POPE, « Great Game 2, Oil Companies Rush into The Caucasus to Tap the Caspian », Wall Street Journal, 25 Avril 1997, P. 85.

الأوروبي في مقابل ذلك، و الذي سيضطر الإتحاد الأوروبي في حدود سنة 2030 إلى استيراد 90 % من الاحتياجات النفطية، و حوالي 70 % من الاحتياطات الغازية، الذي يفترض التوجه نحو الدور المتزايد الذي ستلعبه روسيا في تغطية الاستهلاك الأوروبي للغاز، والذي ستكون له تبعات اقتصادية و سياسية جد هامة بطبيعة الحال¹.

من المؤكد أن هذه الاحتمالات وفي أطرها العادية لم تكن لتشكّل مصدر قلق بالنسبة للإتحاد الأوروبي، ولكن بعد أزمة الغاز في أوكرانيا، زادت قناعات الأوساط الأوروبية بمستويات هشاشة مصادره الطاقوية. خاصة أنه و إذا اعتبرنا أن توسع الإتحاد سنة 2004 مثلا؛ أين ستتواجد دول في صورة سلوفاكيا مثلا و التي تعتمد على 100 % من الغاز الروسي أو على الأقل الغاز المار عبر روسيا، و الذي ازداد تأثيرا بعد أزمة الغاز في أوكرانيا الثانية سنة 2009 و التي أكدت على حقيقة الهشاشة الطاقوية الأوروبية بتواجد 4 دول أوروبية بدون غاز لمدة تزيد عن الـ 10 أيام².

بتعبير آخر، و إن كان الاعتماد المتبادل الروسي-الأوروبي حقيقة بحكم أن أوروبا تمثل 71 % من الصادرات الغازية الروسية سنة 2010، فإن إقامة علاقات ثقة بين الإتحاد الأوروبي و روسيا تبقى متأخرة نوعا ما، وهذا راجع إلى الضغط الروسي الممارس على الإتحاد الأوروبي و على الشركات الطاقوية الأوروبية؛ ففي سنة 2007 مثلا اضطرت شركة **بريتش بيترول** إلى بيع 63 % من حصصها حول آبار الغاز المتواجدة بمنطقة **KOVYKTA** في سيبيريا الشرقية و ذلك تخوفا من فقدان رخصة الاستغلال في المنطقة، كما أن مكاتب الشركة في موسكو كانت مسرحا لتحقيقات أجهزة الأمن الروسية سنة 2008، في نفس الوقت تلاحظ بروكسل بتخوف توسع استثمارات **غازبروم** داخل الإتحاد الأوروبي، لتصل سنة 2008 إلى حدود التواجد و الاستثمار في 19 دولة أوروبية متنوعة ما بين أنابيب النفط و الغاز و حتى بيع و توزيع الغاز فيها، و كل ذلك في سبيل تفسير نقصان الثقة بين روسيا و الإتحاد الأوروبي ما يحتم على هذه الأخيرة بضرورة البحث عن مصادر طاقوية بديلة عن روسيا، بالرغم من أن جل المؤشرات تشير إلى أن روسيا هي من تحتاج إلى الإتحاد الأوروبي و ليس العكس³.

¹ Samuel Lussac, **géopolitique du Caucase : Au carrefour énergétique de l'Europe de l'ouest**, Paris, France, Editions Tehnip, 2010, p77.

² Ibid, p78.

³ Karine Khimian, Opcit.

تجدد الإشارة بعد كل ذلك أيضا، إلى تزايد التخوفات الأوروبية على ضوء الاقتراح الإيراني سنة 2007 بإقامة منتدى خاص بالدول المصدرة للغاز على شاكلة ال OPEP، و إن تم الاتفاق على تحديد حصص انتاج قادرة على التأثير على أسعار المادة بالنسبة للدول المستهلكة، و ما يدعم هذه الفكرة، هو امضاء العقد بين كل من غازبروم الروسية وشركة سوناطراك الجزائرية بخصوص الاستغلال المشترك لاحتياطيات الغاز الجزائرية؛ ما يعني أن الإتحاد الأوروبي متخوف من مواجهة جماعة ضغط خاصة بالدول الممولة بالغاز و خصوصا الجزائر و روسيا باعتبارها ممولين أساسيين للإتحاد الأوروبي بمورد الغاز، ما يعجل الإتحاد الأوروبي بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتأمين الإمدادات الطاقوية كهدف أساسي من خلال ضرورة تنويع المصادر الطاقوية الأوروبية أين سيكون حوض جنوب القوقاز الوجهة الأقرب و الأولى لذلك¹.

لا يتوقف التخوف الأوروبي من مسألة الأمن الطاقوي عند روسيا كمول للمواد الطاقوية وحسب، بل يتعدى ذلك أيضا إلى أهمية الدول الناقلة من جهة ثانية، والتي ستذهب إلى الاستثمار في موقعها كناقل للمواد الطاقوية لتحقيق أهدافها الداخلية.

يمنح نقل المواد الطاقوية أداة تحكم بالنسبة للدول الشاحنة و الناقلة بصفة أخرى الدول التي تمر عبرها أنابيب و مواد الطاقة، خاصة من خلال المنشآت القاعدية للصناعات و نقل المواد الطاقوية أفضلية جيواستراتيجية معتبرة؛ فكل من أذربيجان و جورجيا على سبيل المثال قد استفادت من هذا الرواق الطاقوي المرتبط بالامتداد الجيوبوليتيكي شرق/غرب المذكور سابقا كركيزة لعملية التعاون ضمن أطر الشراكة الشرقية المطلقة رسميا في ماي 2009، من أجل تدعيم العلاقات بين الإتحاد الأوروبي و بين دولتين من منطقة جنوب القوقاز بالدرجة الأولى، حتى أن جورجيا قد سجلت تقدما في موضعها كدولة شاحنة للمواد الطاقوية نحو الإتحاد الأوروبي، و كرواق طاقوي بين الشرق و الغرب، و ذلك من أجل تدعيم ملف انضمامها إلى حلف الناتو.

في المقابل وخاصة مع الدول التي تقيم علاقات تقليدية ومستقرة مع روسيا، فذلك يشكل عقبة من نوع خاص؛ فلو أخذنا ألمانيا وفرنسا مثلا، فكلاهما يعتبران موسكو أهم ممول للطاقة نحو أوروبا، وأنه من غير اللائق التعارض معها بشأن ترشح جورجيا وأكرانيا للانضمام داخل حلف الناتو. و لكن عقب الحرب الروسية-الجورجية أوت 2008، تزايدت مخاوف المفوضية الأوروبية من استعمال جورجيا

¹ Ibid, p79.

لموقعها كدولة شاحنة من أجل الضغط على الإتحاد الأوروبي للوقوف إلى جانبها، خاصة عند الحديث عن تواجد التهديد الروسي في المنطقة؛ ما يعني أن جورجيا تريد الدفع بالدول الغربية إلى تشديد اللهجة اتجاه روسي، خاصة وأنه في وقت التوجه نحو تناقص الموارد الطاقوية، فإن أي مساس بأنابيب نقل النفط، يؤثر على جورجيا وعلى المجتمع المستهلك لموارد الطاقة القادمة من منطقة بحر قزوين.

من جهة ثانية، لا يقف تحدي نقل الموارد الطاقوية القزوينية نحو أوروبا على روسيا وحسب، ذلك أن نقل المواد الطاقوية لمنطقة "بحر قزوين" نحو الأسواق العالمية للطاقة يأخذ في بعض الأحيان طريقا متقابلا؛ فبالنسبة لبتترول كازاخستان، على سبيل المثال، والذي يجب أن يقطع بحر قزوين أولا، ثم منطقة جنوب القوقاز وصولا إلى البحر المتوسط في أحسن الحالات، و البحر الأسود في أسوأها، وإن وصل البترول عبر الطريق الثاني فإنه يجب عليه المرور في أغلب الأحيان عبر مضيق البوسفور و الدردنيل. في ظل غياب أي نوع من الطرق المستعملة للشق الشمالي من البحر الأسود لمرور المواد الطاقوية.

لحد الساعة، توجد أربع طرق لنقل النفط من بحر قزوين نحو الأسواق الأوروبية و العالمية للطاقة، ممثلة في كل من خط أنابيب **BAKOU-NOVOROSSIRSK**، خط **BAKOU-SOUPSA**، و **BTC**، إضافة إلى خط السكك الحديدية **BAKOU-BATOUMI**، و لكن يبقى خط ال **BTC** هو المدخل الوحيد الفعال إلى الأسواق العالمية للطاقة؛ ذلك أنه و بالنسبة لبقية الخطوط، فإنها تتوقف عند البحر الأسود، و التي من خلاله تشحن الطاقة على متن حاملات النفط من أجل المرور عبر مضيق البوسفور و الدردنيل، في حين أن طريق السكك الحديدية **BAKOU-BATOUM**، و إن كان في فترة معينة الطريق المفضلة لنقل النفط الكازاخستاني، والتي استطاعت سنة 2007 الوصول إل نقل 136000 برميل نفط يوميا؛ 3/1 منها تأتي من كازاخستان في وقت يبقى 3/2 تأتي من أذربيجان، إلا أنها تبقى مصدر غير موثوق، خاصة من طرف الدول الغربية؛ حيث يرجع تفسير ذلك إلى تواجد خط السكك الحديدية في منطقة **باتومي**، والتي تعتبر جزءا من منطقة **أدجاريبا**

ADJARIE، والتي كانت حتى سنة 2004 منطقة خارجة عن نطاق تحكم جورجيا المركزية، و كأحد النزاعات الجامدة الأساسية في المنطقة¹.

الفرع الثالث: إعادة التشكيل الجيوبوليتيكي الأوروبي لمنطقة جنوب القوقاز

من المؤكد أن حاجة الإتحاد الأوروبي إلى تنويع إمداداته الطاقوية، دفعت بالاتحاد الأوروبي إلى تعزيز الحضور في منطقة جنوب القوقاز، كمفترق طرق جيواستراتيجي يمنح للاتحاد الوصول إلى موارد الغاز والنفط في منطقة بحر قزوين، والتي تدفع حتما بالاتحاد إلى المشاركة في إعادة رسم المنطقة جيوبوليتيكية، على غرار العديد من القوى الكبرى المتواجدة في المنطقة، كما تم ذكره سابقا.

أدى التوجه الغربي إلى منطقة جنوب القوقاز إلى إعادة توزيع الخريطة الجيوبوليتيكية للمنطقة، إذ أنه وبعد سقوط الإتحاد السوفياتي 1990 وبداية التأسيس لمفترق الطرق الطاقوي في منطقة جنوب القوقاز وخاصة بالنسبة للامتداد شرق-غرب، يذهب الاتحاد الأوروبي إلى العمل على تأكيد التواجد خلف الخطوط الإيرانية والروسية بالدرجة الأولى، ثم الصينية على مستوى ثان.

ولكن أدى ذلك بالطبيعة، إلى عملية تهميش واسعة في المنطقة، ولو بالنسبة لقطاع الطاقة بالدرجة الأولى، لكل من أرمينيا، إيران وروسيا، ما أدى إلى ظهور شرخ جيوبوليتيكي في منطقة جنوب القوقاز على ضوء تداعيات المسألة الطاقوية في المنطقة.

لم يكن سقوط الإتحاد السوفياتي ينبئ بأنه سيتم وضع أرمينيا على هامش البرامج الطاقوية في منطقة جنوب القوقاز، ولكن تم ذلك بالنسبة للدولة الطرف الأساسي في النزاع الإقليمي حول منطقة كاراباخ الأعلى، استنادا إلى اعتبارها أقصر طريق من أجل ربط بحر قزوين وموارده الطاقوية بكل من البحر المتوسط وأوروبا، وخصوصا من طرف أذربيجان، روسيا وتركيا. انطلاقا من سنة 1992، من خلال الحديث عن الرغبة التركية في بناء أنبوب نقل النفط من BAKOUO à CEYHAN، لتصدير البترول الأذري نحو الأسواق العالمية للطاقة، والذي يعني بشكل أو بآخر عزل أرمينيا نهائيا من خلال غلق الحدود الأرمينية مع كل من أذربيجان وتركيا، بالشكل الذي يؤثر حتما وبشكل كبير عليها، بحكم تبعيتها المطلقة للغاز الروسي عبر أنبوب نقل الغاز NORD-SUD، والتي تم التماسها فعليا من خلال أزمة الغاز في جانفي 2006، أين حرمت أرمينيا إلى جانب جورجيا من الإمدادات الغازية لعدة أيام.

¹ Samuel Lussac, Opcit, p 93-97.

كل ما سبق ذكره، يمكن أن يضاف إلى أهمية التوقيع على اتفاقية التعاون في أبريل 2006، والتي بمقتضاها زاد تأثير شركة غازبروم الروسية في قطاع الطاقة في أرمينيا باستثمار بلغ قيمة 250 مليون دولار، ثم لترتفع حصتها في شركة ARMROSGAZPROM إلى نسبة 58 %، وفي مقابل كل ذلك، تتجه غازبروم إلى المواصلة في تمويل أرمينيا بالغاز الروسي بقيمة 110 دولار لألف متر مكعب إلى غاية 2009، في وقت وصل سعر الغاز فيه في الأسواق العالمية إلى 235 دولار لألف متر مكعب بالنسبة للبيع إلى أذربيجان وجورجيا. و لو أن سعر الألف متر مكعب قد ارتفع بالنسبة لأرمينيا في أبريل 2009 ليصل إلى 154 دولار و لكنه يبقى منخفضا مقارنة بأسعار أسواق الطاقة العالمية. ما يضمن الاستثناء لأرمينيا مقارنة ببقية دول جنوب القوقاز، في إشارة لمستويات الهيمنة المطلقة لروسيا على السوق الأرمينية على السوق الطاقوية بالدرجة الأولى¹.

حتى وان استندنا إلى أنبوب نقل الغاز القائم بين أرمينيا وإيران، والذي دخل حيز التشغيل سنة 2007، والرابط بين TABRIZ، SARDARIAN، بقدرة ضخ مقدرة ب 1.1 مليار متر مكعب من الغاز سنويا، والذي قد يمكن أرمينيا من الخروج من التبعية الطاقوية لروسيا، إلا أنه في الحقيقة لا يقدم البديل الفعال؛ وذلك بحكم أن الأنبوب قد تم تشييده على الأراضي الأرمينية من طرف ARMROSGAZPROM ذات الأغلبية الروسية، فضلا عن توجه روسيا عبر شركة غازبروم و التي تمتلك أغلبية أسهم الشركة المشيدة للأنبوب إلى استعمال نصف قطر الأنبوب و الذي يعادل 140 سم من أجل هدف منع منافسة أنبوب إيران - أرمينيا لشبكة توزيع الغاز الخاصة ب "غازبروم" نحو الإتحاد الأوروبي، وكل ذلك سيدفع بشكل أو بآخر إلى الرفع من حالة العزلة الأرمينية في منطقة جنوب القوقاز.

المطلب الثالث: متطلبات تفعيل سياسات الجوار الأوروبية تجاه منطقة القوقاز:

بالاستناد إلى كل المعطيات الجغرافية، الاقتصادية، السياسية السابقة الذكر، والتي تفرز في محتواها العام عن الاختلالات الجيوسياسية لمنطقة جنوب القوقاز، والقائمة بالدرجة الأولى على مخرجات لقطيعة العلاقات الاقتصادية مع روسيا وأمام مخرجات التقسيم الفضائي لمنطقة جنوب القوقاز السوفياتية، والتي اتجهت لخلق مجموعة نزاعات في المنطقة، متفاوتة ما بين الساخنة وأخرى جامدة ما زال حلها عالقا إلى الوقت الراهن؛ في صورة كاراباخ الأعلى في أذربيجان مع أرمينيا، أو حتى أبخازيا

¹ Ibid.

وأوسيتيا الجنوبية في جورجيا. وباعتبار إلى أهداف الاتحاد الأوروبي في المنطقة السابقة الذكر، والتي تدفع الاتحاد إلى ضرورة خلق إستراتيجية متكاملة اتجاه دول جنوب القوقاز عموماً، وفقاً لمتطلبات سياسة الجوار الأوروبية من جهة، ووفقاً لخصوصية دول جنوب القوقاز الثلاث المتباينة، كما سنراه بالتفصيل خلال مبحث الدراسة الموالي، والتي يمكن رصد أهم محاورها من خلال:

الفرع الأول: التحول الديمقراطي واقتصاد السوق في منطقة جنوب القوقاز:

من المؤكد أن التوجه الأوروبي اتجاه دول الجوار عموماً، ثم منطقة جنوب القوقاز محل الدراسة على وجه التحديد، وفق مبدأ وظيفي بالدرجة الأولى، يعمل وفق أساس ليبرالي، قائم على كون الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض، وإنما تسوي خلافاتها وتضارب مصالحها بعيداً عن الطرق الصلبة والعسكرية بالدرجة الأولى، والذي يدفع حتماً إلى توجه الاتحاد المعياري لبناء عملية التحول الديمقراطي في منطقة جنوب القوقاز، خاصة في ظل كثرة وتنوع النزاعات بالمنطقة¹.

من المؤكد أن مفارقة دول جنوب القوقاز العامة، والتي يمكن بلورتها أساساً حول مستويات الثروة المرتفعة التي تمتلكها دول جنوب القوقاز؛ الطاقوية منها خاصة، وأمام طبيعة أنظمة هذه الدول السياسية والقائمة بالدرجة الأولى على مفهوم الأوليغارشية التقليدية، بشكل يجعل الرفع من مستويات الرفاه في المنطقة أمراً صعباً². وهي التوليفة التي تضع نجاح عملية التحول الديمقراطي في المنطقة كأولوية ضرورية لتوجهات بناء المجال الحيوي الأوروبي الموسع داخل منطقة جنوب القوقاز.³

الفرع الثاني: أهمية محور التعاون الإقليمي داخل أطر الاتحاد الأوروبي

انطلاقاً من تحليل وظيفي، فإن توحيد سوق جنوب قوقازي وفقاً للمعايير الليبرالية الأوروبية القائمة على مفهوم القوة المعيارية المذكورة سابقاً، ستدفع بالمنطقة للتحول إلى قطب استثمارات اقتصادية أجنبية خاصة والذي سيزيد من أهمية وجاذبية المنطقة العاليتين⁴.

1 Fiona, HILL, «The Great Game, The 2020 Edition », *The Globalist*, July 12,2002, P. 20.

2 Rene, LERAY, Op. Cit., P.59.

3 Samuel, Lussac, *Géopolitique du Caucase : Au carrefour énergétique de l'Europe de l'Ouest* , Journal of Peace, Conflict and Development, Editions Technip, 16, November 2010.P.146.

4 Ibid. P.25

ولكن يرتبط كل ما سبق ذكره، بالمتغير الجيوبوليتيكي السابق الذكر كاستجابة لطبيعة المنطقة المغلقة، والتي تبقى درجة ارتباطها بالمنافذ البحرية المفتوحة عند جورجيا وحسب، ولو أن هذه الأخيرة في حد ذاتها تبقى مرهونة هي الأخرى بمنطقة مضيق البوسفور والدردينيل للإطالة على المياه المفتوحة.

خلاصة ذلك، تقود حتما إلى أن تحقيق الازدهار في المنطقة، يبقى مرهونا بمدى ترابط المنطقة - ككتلة- والذي لن يتحقق سوى من خلال توفير بنية طرق نقل فعالة¹.

وكنتيجة لذلك، فإن الاعتماد المتبادل والتبعية الفعلية تدفع بقوة نحو حل سلمي لمشكلة خط الأنابيب النفطية، بشكل يضع في الاعتبار مصالح كل الأطراف المعنية، مما يجعل مطالب الشركات النفطية الكبرى حول مسائل خطوط الأنابيب واضحة وجلية، بوقوفها مع الحل التعاوني السلمي والرفض القاطع لأي وصاية سياسية مهما كان سببها، لكن التطورات السياسية في المنطقة تتحرك في اتجاه عدائي ملحوظ، و الذي يمكن ترجمته من خلال تواجد مجموعتين متعارضتين في إطار تحالفات إستراتيجية، و على درجة كبيرة من التأثير في المنطقة، أين تضم المجموعة الأولى كلا من أذربيجان وجورجيا، إضافة إلى قوى خارجية في صورة تركيا والولايات المتحدة الأمريكية. أما المجموعة الأخرى المقابلة فتضم كلا من إيران، أرمينيا، روسيا، وتركمانستان بدرجة أقل².

أمام كل هذا الزخم الجيوسياسي المميز للمنطقة، كان على السياسة الأوروبية الموحدة أن تتجه للتركيز على محاولة الابتعاد عن إعادة مثل هذه النماذج الاستراتيجية الحادة³. والعمل على دعم مفهوم الاندماج الإقليمي داخل أطر عمليات توسيع الاتحاد الأوروبي. ولذلك، يذهب الاتحاد الأوروبي إلى تشجيع انتشار المفاهيم السياسية وفقا للمعايير الأوروبية بطبيعة الحال داخل منطقة جنوب القوقاز قزوين، كخطوة مبكرة و هامة للتعامل مع مختلف تهديدات الكتلة الشرقية عامة.

1 Oliven, PAYED, « U. N. and O.S.C.E. Policies in Transcaucasia », Belguim: V.U.B., 1996, P. 103.

2 Ibid, P. 106.

3 Michael, SCHMUNK, OP. Cit., P. 73.

الفرع الثالث: المتغير الجيوأمني: قلب توليفة التواجد الأوروبي جنوب القوقاز:

أفرز انهيار الاتحاد السوفياتي حالة من الفراغ الأمني، السياسي والاستراتيجي على طول منطقة جنوب القوقاز، كان على الاتحاد الأوروبي العمل على ملئه انطلاقاً من جورجيا، الشيشان وناجورنو كاراباخ في محاولة أوروبية لكسب المزيد من الثقة داخل المنطقة،¹ وهو الأمر الذي أهل الاتحاد لامتلاك الأفضلية النشطة لإدارة الأزمات في المنطقة. انطلاقاً من محاولتها لسد الفراغ الأمني والسياسي، والذي بالرغم من عجزه نسبياً، استناداً إلى احتياجه إلى الوسائل الصلبة، العسكرية في مقدمتها، لمواصلة نهج التعاون داخل منطقة جنوب القوقاز، إلا أن إنجازاتها تبقى ذات أثر إيجابي مهم في تحويل منطقة جنوب القوقاز عموماً.²

المبحث الثالث: الاستراتيجية المعيارية الأوروبية في منطقة جنوب القوقاز

بالرغم من محدودية الإتحاد الأوروبي في الوقاية و حل نزاعات منطقة جنوب القوقاز، إلا أن مشاركة الإتحاد الأوروبي في مسار الإصلاحات الداخلية للدول الثلاثة ضمن سياسة الجوار الأوروبية أظهر عكس ذلك، و التي استعملها الإتحاد الأوروبي بالاستناد على مبدأ الجاذبية الأوروبية للدفع بدول شرق أوروبا و جنوب القوقاز و حتى دول جنوب المتوسط إلى التوجه بالقيام بإصلاحات هيكلية في مقابل إدماجها بشكل أكثر اندفاعاً مع الإتحاد الأوروبي، حيث تدعم الشراكة الشرقية ابتداء من سنة 2009 هذه الرغبة التحولية، و خاصة في منطقة جنوب القوقاز بالرغم من أن العرض الأوروبي للمنطقة كان أقل من المنظور الموجه إلى أوكرانيا و مولدوفا خاصة بخصوص مفهوم العضوية داخل مؤسسات الإتحاد الأوروبي.

استناداً إلى أهداف الشراكة الشرقية العامة، يقترح الإتحاد الأوروبي لأرمينيا، أذربيجان وجورجيا اتفاقيات تعاون وحرية تبادل كامل وموسع مبني على تبني المعايير الأوروبية، مع الأخذ بعين الاعتبار حالة جورجيا والتي أصبحت دولة شريكة للإتحاد الأوروبي سنة 2014، بهدف الإنضمام يوماً ما إلى الإتحاد الأوروبي، أين اتجهت جورجيا إلى إصلاحات عميقة ومكلفة على الجانبين الاقتصادي وحتى الاجتماعي من أجل تحقيق الرغبة الأوروبية.

1 Ibid, P. 74

2 Thomas, LAND, Op. Cit., P.85.

بخصوص حالة أذربيجان المهمة بالتعاون الطاقوي مع الإتحاد الأوروبي، إلا أنها تجد صعوبات في التوجه نحو المعايير الأوروبية الخاصة بسياسة الجوار الأوروبية. ثم بالنسبة لأرمينيا، أين تمثل الشراكة الشرقية فرصة من خلال تبني النموذج الأوروبي لعصرنة الإقتصاد بالإضافة إل محاولة التقليل من الضعف الإقليمي لأرمينيا، خاصة بعد الحرب "الروسية-الجورجية" سنة 2008 وفشل التقارب مع روسيا سنة 2009، بالرغم من أن أرمينيا بعد انتهاء المفاوضات مع الإتحاد اوروبي وقبل اسابيع من المصادقة على اتفاقية الشراكة الاقتصادية مع الإتحاد الأوروبي، قامت أرمينيا بإلغاء وذلك والاتجاه إلى ما يسمى **بالإتحاد الإقتصادي الأوراسي** المقترح من طرف روسيا¹.

المطلب الأول: أهمية خريطة البترول في بناء العلاقات الأوروبية الأذرية:

بالرغم من كونها دولة واقعة جنوب القوقاز، مشاطئة لبحر قزوين غربا، أين تتقاسم حدودها مع كل من روسيا في الشمال، جورجيا وأرمينيا في الغرب، إيران وتركيا في الجنوب. إلا أنه ولحد الآن مازال الإشكال قائما حول تصنيف أذربيجان جغرافيا، نظرا لكونها عضوا في المجلس الأوروبي، ما قد يضعها في خانة الدول الأوروبية، لكن ونظرا لميزاتها الجغرافية والثقافية، فإن الأمم المتحدة تصنفها كجزء من جنوب غرب آسيا.

اقتصاديا، تعتبر أذربيجان أقل تقدما من أرمينيا وجورجيا في المجال الصناعي، حيث تعتمد منتجاتها الاقتصادية على القطن والنفط والغاز الطبيعي. أين تتقاسم نفس المشاكل العميقة مقارنة بجمهوريات الإتحاد السوفياتي سابقا في الانتقال إلى اقتصاد السوق، لكن موارد الطاقة الكبيرة التي تحتويها قد تغير من المعادلة الاقتصادية الأذرية، خاصة مع إحرازها بعض التقدم في خانة الإصلاح الاقتصادي، وبنائها لروابط اقتصادية جديدة. لكن يبقى النزاع في ناجورنو-كاراباخ أحد أهم العقبات التي تواجهها في جلب الاستثمارات الأجنبية، مما جعل علاقاتها التجارية مع روسيا والجمهوريات المستقلة تبدأ في الانحصار. لصالح علاقات أكثر ارتباطا مع إيران، تركيا، دول الخليج، الإتحاد الأوروبي، وبصفة أكثر تركيز مع الولايات المتحدة الأمريكية. ولهذا، فإن أذربيجان تعتمد بشكل كبير على أسعار النفط العالمية. وكذا، على مكانتها الإستراتيجية في مد خطوط أنابيب لنقل نفط قزوين للأسواق العالمية.

1 Narine ghazaryan, the ENP and the southern Caucasus: meeting the expectations?,in Richard.G.Whitman and Stefan Wolf, The European neighbourhood policy in perspective, new York ,Palgrave MacMillan, Usa,2010, p: 223-231.

الفرع الأول: مصادر الطاقة، وتأثيرها على هيكل النظام الأذري:

تعتبر أذربيجان من بين الـ 20 دولة النفطية في العالم باحتياطي بلغ الـ 7 ملايين برميل متحقق منها ما يمثل 0.7% من الاحتياطيات العالمية، كما تمتلك أذربيجان ما يفوق الـ 10 ملايين متر مكعب من الغاز، ما يعني تواجد الرئتان الأساسيتان لتقدم أذربيجان مستقبلا. وهي المقومات التي استفادت أذربيجان منها كدولة مستقلة بعد سقوط الإتحاد السوفياتي، وذلك من خلال أبرامها لاتفاقيات شراكة مع أكثر من 19 شركة دولية مختصة في استخراج وتسويق نפט الآبار السبعة القوقازية للنفط¹.

ولكن بالرغم من ذلك، اصطدمت أذربيجان خلال مسيرتها بعد الاستقلال بأزمة كاراباخ الأعلى ذات الأغلبية الأرمنية المهددة من طرف ستالين إلى أذربيجان سنة 1923.

تعتبر منطقة كاراباخ نقطة ضعف أذربيجان والتي خلفت أكثر من 40000 قتيل وأكثر من مليون لاجئ منهم 7000000 أذري، وهذا ما يقودنا إلى الإقرار بأنه إن كانت الطاقة ترفع قوة أذربيجان نسبيا، فإن أزمة كاراباخ الأعلى لا تزال تضعفها من الجهة المقابلة².

من المؤكد بأن أزمة كاراباخ الأعلى لا تمثل لوحدها عنصر العجز الأذري، فهناك نقاط ضعف أخرى قد تؤثر على أذربيجان، أهمها غياب اتفاق واضح مع أرمينيا والذي من شأنه أن يصعد من التوتر والأزمة. على المستوى الدولي وما يزيد من حدة الأزمة بالنسبة لأذربيجان المتهمة من طرف إيران في ظل مفهوم الحدود المشتركة بين إيران وأذربيجان، بمساندة الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص الأزمة النووية الإيرانية واستعمال القضية الأذرية في زعزعة استقرار النظام الإقليمي الإيراني.

يعتبر متغير الطاقة الحلقة الأهم في صياغة السياسة الأذرية، بحكم أن المصفوفة الطاقوية تضمن لأذربيجان إيجاد مكان في السياسة الدولية من خلال البترول والغاز، بالاحتكام إلى كون أذربيجان الدولة الوحيدة داخل منطقة جنوب القوقاز التي تتعامل بمنطلق توجهات التبادل داخل إطار العولمة.

بالنسبة لأذربيجان، فإنه من صالحها أن تضع نفطها في متناول الكل بعيدا عن أية توجهات تحالف، وهو الأمر المفسر بالمقاربة المنفعية البراجماتية الذي يضمن لها حسب رأي صناع القرار الأذريين، ضمانا لاستقرار المنطقة؛ وهو الأمر الذي ترجم من خلال استقرار التنمية الأذرية بمعدل رقمين وذلك منذ 1996.

¹ Gaidz Minassian, Opcit, p 115.

² Ibid.

بالإضافة إلى كون أذربيجان أحد الدول المصنعة للنفط على المستوى الدولي، فإن الفضاء الأذري يعتبر أيضا ممرا نفطيا مهما من منطقة آسيا الوسطى، ما يعنى التعامل مع تحدي الابتعاد عن العزلة قدر الإمكان؛ لذلك يجب التعامل مع أربعة أبعاد جيوبوليتيكية مختلفة من حيث الاستراتيجية ومن شأنها أن تكيف البرنامج الاقتصادي الأذري:

- من جهة أولى عند التعامل مع الكتلة الجيوبوليتيكية الروسية، المستمدة من الثقافة أو الإرث السوفياتي، من خلال الطريق الشمالية "المحور التقليدي الروسي" و الذي يمر من خلاله أنبوب النفط « bakou-navorossisk » ، من بحر قزوين إلى البحر الأسود .
- الكتلة الجيوبوليتيكية الإيرانية، المبنية على أساس إثني عقائدي تحديدا؛ من خلال المد الشيوعي في المنطقة، و التي تقوم بالدفاع عن الطريق الجنوبي لرفع الانسداد عن الخليج الفارسي العربي، حيث تعتبر هذه الطريق هي الأكثر اقتصادية من جهة، و لكنها تفرق بشكل كبير الولايات المتحدة الأمريكية ، خاصة عندما نتحدث عن أنبوب نفط يربط تركيا بتركمنستان و الذي يمر عبر إيران.
- بالنسبة للكتلة الجيوسياسية الثالثة، فإن أذربيجان تتموقع حول دول آسيا الوسطى الغنية بالموارد النفطية و التي تتجه نحو الشرق؛ أين ترتبط أذربيجان مع كل من كازاخستان و تركمنستان كقطبين للصناعة النفطية في آسيا الوسطى و ذلك من أجل الولوج إلى السوق الصينية.

بالرغم من اختلاف الدولتان حول وضع بحر قزوين، تتفق كل من أذربيجان و تركمنستان حول مشاطرة موارد بحر قزوين باستثناء المناطق الدولية، ولكن يبقى هذا الخيار خطرا بالنظر إلى المسافات الواجب استعمالها خاصة عند الحديث عن كناطق عبور في صورة أفغانستان، طاجكستان، كشمير و تشينغيانغ.

- رابعا، نتجه للحديث عن الكتلة الجيوبوليتيكية الرابعة لأذربيجان و هنا يتوقف الأمر عند تركيا، و الذي يدافع عن الطريق الغربي بدون المرور عبر روسيا، الأمر الذي يحفز بشدة الغرب في صورة الولايات المتحدة الأمريكية و كذا الإتحاد الأوروبي، و لكن يبقى أنبوب النفط المر عبر تركيا باهظا من حيث التكاليف ، و أن الاستمرار فيه بنائه يستلزم المشاركة الروسية، بالرغم من كونه الخيار الغير مرغوب فيه. إذا فالنفط الأذري ، يحاول تجنب روسيا

و الانفتاح على الأسواق العالمية من خلال مضيق البوسفور و الدردنيل، ما قد يسهل لكل من الولايات المتحدة الأمريكية و حتى الإتحاد الأوروبي في ظروف محددة التقليل من تبعيتها لنفط الشرق الأوسط¹.

فهم و تفسير مصفوفة النظام الطاقوي، تدفع بأذربيجان إلى مواجهة أربعة تحديات أساسية ترتبط كلها بقضية البترول و الغاز؛ حيث ترتبط الأولى بقضية كاراباخ الأعلى، بسبب تحول القضية في المنطقة إلى حرب باردة إقليمية، و أنه حتى في حالة توجه أذربيجان إلى استعمال القوة في حل مسألة كاراباخ الأعلى فإن شريان الاقتصاد و التنمية الأذرية الممثل بأنابيب البترول ستكون بالضرورة أولى المواقع المستهدفة من طرف أرمينيا.

يقف مصدر التهديد الثاني عند العلاقات الأذرية الإيرانية، كمصدر لعدم الثقة المتبادلة بين الطرفين، و هذا بالرغم من العلاقة الإثنية الشيعية بين البلدين، وذلك في ظل التوجه الأذري نوعا ما اتجاه الغرب و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية المبنية على أساس جيوطاقوي. وهنا نتظر إيران بنوع من عدم الرضا إلى تركيب رادارات أمريكية في أذربيجان سنة 2005، على بعد 20 كم من الحدود الأذرية الإيرانية، وما تبعها بعد ذلك من مناورات عسكرية على طول مياه قزوين لدول المنطقة و بعض دول منطقة البحر الأسود مع ملاحظة غياب كل من إيران و روسيا عن هذا التدريب العسكري. يتعلق مصدر التحدي الثالث بمستويات بالراديكالية الاسلامية المتواجدة هناك، و المتواجدة في الحكم الأذري منذ 1990، خاصة من الشيشان و أفغانستان و ما قد ينتج عن ذلك من تصدير للإرهاب إن صح التعبير و تأثير ذلك في أزمة "كاراباخ الأعلى" من جهة، و من جهة أخرى و تواجد الحركة الراديكالية في أذربيجان، ما حدث عقب حرب الشيشان الثانية، من خلال المساعدات التي قدمتها العربية السعودية و بعض دول الخليج الأخرى في مقابل الدعم العسكري للمقاتلين في الشيشان فضلا عن كون أنبوب النفط bakou-novorossisk سيكون محميا و آمنا عن طريق القوات الشيشانية. يمكن اعتبار حرب لبنان 2006، كمثال آخر أكثر تفسيراً لمفهوم التحدي الثالث المذكور سابقاً؛ من خلال رفع الحزب الاسلامي الأذري مساندة شيعة حزب الله اللبناني ضد الهجوم الإسرائيلي، و مدر ذلك بالضرورة يعود إلى علاقات أذربيجان مع كل من تركيا و إسرائيل المرتبطة بأنبوب النفط BTC و تموين إسرائيل بالنفط الأذري. ما يفسر التوجه المعتدل لأذربيجان اتجاه نزاع جنوب لبنان.

¹ Ibid, p 116-126.

مصدر التحدي الرابع و الأخير، و المرتبط بالطبيعة الداخلية الأذرية بالدرجة الأولى؛ مع ارتفاع أسعار البترول و تحصيل ما قيمته 10 ملايين دولار كاستثمارات في قطاع البترول حتى نهاية سنة 2004، والذي أسهم في تحقيق نسبة تنمية في أذربيجان قاربت ال 26 %، و مع احتمالات بمواصلة أذربيجان على نفس نهج التنمية برقمين، تستدعي الاهتمام بطبيعة و شكل إعادة توزيع العوائد على القطاعات الاقتصادية غير النفطية، خاصة في ظل تزايد تآكل معدات نقل النفط من جهة، الإشكالات البيئية و تهديد ارتفاع مفهوم و بديل الطاقات النظيفة¹.

الفرع الثاني: الأهداف الاستراتيجية لعلاقات الاتحاد الأوروبي مع أذربيجان:

يعتبر بناء الاستقرار في أذربيجان من الأولويات السياسية الرئيسية للاتحاد الأوروبي المحددة في سياسة الجوار الأوروبية، والتي تهدف إلى تركيز التعاون على المصالح المشتركة المحددة بشكل مشترك، انطلاقاً من هدف دعم رزنامة الإصلاح في مجالات التنويع الاقتصادي، والنمو المستدام والتنمية الاجتماعية، والحكم الرشيد وسيادة القانون على وجه الخصوص:

¹ Ibid 127-135.

جدول رقم 5 : خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية-أذربيجان للفترة ما بين 2017 و 2020

النسبة المئوية من مجموع المساعدات الأوروبية	مؤشر المساعدات المالية بالمليون أورو	ميدان تدخل الاتحاد الأوروبي
25% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ما بين 10.5 و 12.75 مليون أورو	التممية الاقتصادية وانفتاح السوق في أذربيجان
15% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ما بين 6.3 و 7.65 مليون أورو	دعم الحوكمة، والمؤسسات السياسية
15% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ما بين 6.3 و 7.65 مليون أورو	الأمن الطاقوي، البيئة والتغير المناخي
25% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ما بين 10.5 و 12.75 مليون أورو	خطة تسهيل التأشيرات، التبادلات بين الأشخاص
10% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ما بين 4.25 و 5.1 مليون أورو	دعم إضافي لتنمية وتطوير المؤسسات
10% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ما بين 4.25 و 5.1 مليون أورو	دعم إضافي لتنمية المجتمع المدني

المصدر:

European commission, Programming of the European Neighbourhood Instrument (ENI) – 2014–2020 ، Single Support Framework for EU support to Azerbaijan (2017–2020) ، p 7–8.

- بالنسبة لقطاع التنمية الاقتصادية وانفتاح السوق الأذرية: يتجه الاتحاد الأوروبي لتحقيق الأهداف العامة المبينة في جدول المساعدات والقائمة على تعزيز التنويع الاقتصادي، وإمكانات التصدير، والنمو المستدام والشامل بقيادة القطاع الخاص انطلاقاً من:

- تعزيز تنمية القطاع غير النفطي، من خلال تعزيز الامتثال لمعايير منظمة التجارة العالمية، وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ودعم الاقتصاد الرقمي وتحسين القدرة التنافسية للزراعة وقطاع الأعمال. وذلك بهدف زيادة التجارة غير النفطية، وزيادة تكامل التجارة غير النفطية لأذربيجان في

الأسواق الإقليمية والدولية، وزيادة تطوير الاقتصاد الرقمي، وزيادة القدرة التنافسية وأداء الصادرات للشركات الصغيرة والمتوسطة

- تعزيز القدرة والكفاءة المؤسسية في التنمية الريفية والإقليمية، وتحسين سبل العيش الريفية ونوعية الحياة في المناطق الريفية في أذربيجان، بهدف تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار، من خلال زيادة فرص العمل في المناطق الريفية، بالطريقة التي تضمن تنمية اقتصادية أكثر توازناً مع تقليل التفاوتات الإقليمية على طول التراب الأذري¹.

- بالنسبة لدعم الحوكمة والمؤسسات السياسية الأذرية:

سيتم السعي لتحقيق الأهداف العامة والمحددة التالية: الهدف العام هو تعزيز الحكم الرشيد، والديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، وتقليل مستوى الفساد بالتركيز على كل من:

- دعم الحوكمة من خلال نظام عدالة أكثر فاعلية وخضوعاً للمساءلة وإصلاح الإدارة العامة على المستويين الوطني والمحلي.

- تعزيز تدابير حماية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

- تعزيز المرونة للتخفيف من المخاطر الأمنية المحددة مثل الافتقار إلى الأمن السيبراني والجرائم الإلكترونية والجريمة المنظمة والإرهاب.

- دعم مكافحة الفساد؛ وتعزيز التدقيق والشفافية في الميزانية.

- تعزيز بيئة مواتية لوسائل الإعلام المستقلة ومشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات الشركاء الاجتماعيين، في التنمية المجتمعية والحوارات السياسية².

- بالنسبة لقطاع الأمن الطاقوي، البيئة والتغير المناخي:

تعزيز مفهوم وقدرات الحوكمة الأذرية في قطاعي الطاقة والنقل، مع تعزيز مجال وحماية البيئة من خلال:

- دعم مجالات الطاقة والنقل، بما في ذلك من خلال دعم الحوكمة والإصلاحات المعززة في قطاع الطاقة والنقل، انطلاقاً من تحسين الهياكل المؤسساتية في قطاع الطاقة والنقل، تحسين السلامة على الطرق، وزيادة القدرة التنافسية لقطاع النقل والخدمات اللوجستية.

¹ European commission, Programming of the European Neighbourhood Instrument (ENI) - 2014-2020 ، Single Support Framework for EU support to Azerbaijan (2017-2020) ، p 8-9.

² Ibid. p,10-11.

- تعزيز الإدارة البيئية والحماية؛ تحسين إدارة الموارد وتنويعها لزيادة نشر مصادر الطاقة المتجددة والنمو الأخضر والمساهمة في أهداف تغير المناخ¹.
- بالنسبة لقطاع تسهيل التأشيرات والتبادل بين الأشخاص، انطلاقاً من:
- تعزيز القدرات والتنسيق بين المؤسسات الأذرية والأوروبية في مجال التي حوكمة الهجرة، من خلال التنفيذ الكامل والتشغيل السلس لاتفاقيات تيسير التأشيرات وإعادة القبول. وفقاً للنموذج الأوروبي بطبيعة الحال².

المطلب الثاني: سياسة الجوار الأوروبية ومسار العلاقات الأوروبية الجورجية:

يعتبر موقع جورجيا ما بين البحر الأسود، روسيا و تركيا عن أهمية إستراتيجية بالغة، تؤهلها لتكون مدخل من البحر الأسود لمنطقة القوقاز وحوض قزوين. كما ينظر إليها، كحاجز بين تركيا و روسيا. كما و تمتلك جورجيا علاقة قريبة و طويلة مع روسيا، لكن بحثها عن بدائل وفرص جديدة جعلها تعتمد أكثر فأكثر على الغرب، ف وقعت اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة من أجل السلام. ولعل هذه الأهمية الإستراتيجية هي التي جعلتها في دائرة الاهتمامات الروسية والأمريكية، خاصة بعد قبولها وضع قواعد عسكرية أمريكية على أراضيها. كما تنظر روسيا إليها كذلك، كمعقل وملجأ للثوار الشيشان، ودعم للتواجد الأمريكي في المنطقة. باعتبار أراضيها منطقة عبور لخط الأنابيب الأمريكي باكو-جيهان.

الفرع الأول: جورجيا بين أهمية التالاسوكراتيا وإشكالية الدولة الأمة:

باعتبارها حلقة الوصل بين منطقة جنوب القوقاز و البحر الأسود، تعتبر جورجيا الدولة الوحيدة تقريباً القادرة على ربط منطقة جنوب القوقاز ببقية العالم الأمر الذي تستمد منه جورجيا قوتها كمدخل أساسي وأول لأوروبا، فموقعها الجغرافي الوسطي على مستوى برزخ القوقاز، يمنح للواجهات البحرية الجورجية امتيازات تجارية و ثقافية من الدرجة الأولى، و لكن شريطة أن تكون للدولة كفاءة بحرية، عكس ما تمثله جورجيا ؛ و ذلك للطبيعة الجغرافية للمنطقة ، حيث أن الواجهة البحرية الجورجية مرتبطة بالدرجة الأولى بمضيق البوسفور و الدردنيل ، ولكن تبقى رؤيتها إلى البحر كنقطة قوة أكثر من رؤيتها لعامل البر وذلك استناداً إلى تواجد الرؤية المقلقة من جهة الجوار الروسي المهدد لاستقلال

¹ Ibid. p,12-13.

² Ibid. p,13-14.

و استقرار المنطقة، في إطار التنافس الجيوسياسي التقليدي القائم بين قوى البر "التيلوروكراتيا" ضد قوى البحر "التالاسوكراتيا".

فهم التوليفة السابقة الذكر، تقودنا إلى الحديث عن جورجيا باعتبارها مفتاح منطقة جنوب القوقاز الأساسي، خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي، من خلال تحليل التقب الأسود حسب تفسير زيغنيو بيرجينسكي و الناتج عن انهيار الإتحاد السوفياتي¹؛ أين اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التركيز على الدول التي يمكنها تكريس الهيمنة الأمريكية، و الوقوف في نفس الوقت ضد عودة القيادة الروسية ما وراء حدودها.

لظالما اعتبر بيرجينسكي كلا من أوكرانيا، أذربيجان أو حتى أوزباكستان محاور جيوبوليتيكية أساسية في رسم الجدول الجيوبوليتيكي الخاص بالمنطقة أو حتى العالمي، إلا أن مخرجات ثورة الورد الجورجية دفعت التوجه الأطلسي إلى تعديل استراتيجيته باتجاه جورجيا كنقطة محورية لقنوات مرور الموارد الطاقوية لبحر قزوين، في إطار خلق هلال تأثير ممتد من أوكرانيا إلى غاية آسيا الوسطى. وكل ذلك بالاستناد إلى تطور الخلفية الجغرافية لمنطقة البحر الأسود؛ والتي كانت في وقت مضى مجزأة بين كتلتين الحرب الباردة؛ حلف وارسو مع الإتحاد السوفياتي بلغاريا ورومانيا من جهة، وحلف شمال الأطلسي وتركيا في الجهة المقابلة، الأمر الذي تغير حاليا، مع انقسام حدود البحر الأسود بين 6 دول باستنادا إلى تقسيم الشاطئ السوفياتي ق بين ثلاث دول أساسية: أوكرانيا، روسيا وجورجيا.

إذا تبقى جورجيا دائما مفترقا لتواجد الكتلتين المتضادتين؛ بين محور الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا، آسيا الوسطى بجوار جورجيا، في المقابل: محور روسيا أرمينيا، إيران المههد لجورجيا. ولهذا تتجه دائما جورجيا إلى لعب هذا الدور الاستراتيجي الواسطي وحلقة الوصل بين الشرق و "الغرب"، استنادا إلى فكرة ماهان الجيوبوليتيكية القائمة على أن السيطرة على الواجهات البحرية، تقود حتما إلى السيطرة على تدفقات السلع والتجارة العالمية، فالسيطرة على العالم ككل.

استنادا إلى هذا المبدأ، تعمل جورجيا على التواجد عند تقاطعات كل البرامج الإقليمية وحتى الدولية؛ سواء من خلال الإتحاد الأوروبي، والذي اتجه إلى تحويل تيبليس إلى مركز لمشروع "الطريق" "آسيا-أوروبا" في إطار برامج فك عزلة منطقة جنوب القوقاز بريا، وعبر مختلف البرامج الاقتصادية الموجهة

¹ James Sherr, The Implications of the Russia-Georgia War for European Security, in Svante E Cornell and Frederick Starr, The guns of August 2008: Russia's war in Georgia, London, England, M.E.Sharpe, 2009, p196-197.

للمنطقة في صورة ال TRACECA، INOGATE وغيرهما. أو من خلال العمل ضمن مشروع طريق الحرير الجديد الصيني، والذي تكون تبليسي فيه مفترق طرق السكك الحديدية التجارية وصولاً بالربط إلى كازاخستان والصين جهة الشرق، وصولاً إلى الاتحاد الأوروبي جهة الغرب. في مقابل كل الامتيازات السابقة الذكر، فإن تميز جورجيا بالتعددية و التداخل الإثني، جعلها عرضة للكثير من الطموحات الانفصالية من جهة ، وتعقد حالة القواعد العسكرية الروسية في المنطقة، الأمران المؤثران مباشرة في مسألة سيادة الدولة؛ حيث تستعمل روسيا قضية الأقليات كورقة ضغط كبيرة على جورجيا ، بدليل أنه ما بين 1994 و 2004 استعملت موسكو ما قيمته 526000 دولار شهرياً، من أجل المحافظة على قوات حفظ السلام في منطقة أبخازيا، إضافة إلى تمويل كل عمليات في منطقة جنوب القوقاز و التي قدرت قيمتها بحوالي 33 مليون دولار سنة 2001¹.

تتجه روسيا إلى الاستفادة من سياسة الانفتاح الجورجية من أجل تعزيز سياسة ادماج كل من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، وذلك من خلال منح الجنسية الروسية لسكان المنطقتين، مع ضمان حق التنقل في روسيا بكل أريحية وبدون أية قيود، بالإضافة إلى قيام الحكومة الروسية رفقة أبخازيا بفتح سكة الحديد "سوتشي-سوخومي" بدون العودة إلى التحفظات الجورجية، ثم في جوان 2003 أين انضمت شبكت الاتصالات اللاسلكية الأبخازية إلى الشبكة الروسية فضلاً عن تعامل الأبخاز بعملة الروبل الروسية عوض عملة اللاري الجورجية².

الفرع الثاني: خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية/ الجورجية:

شكلت الثورة الوردية في جورجيا كامتداد لموجة الثورات الملونة لمنطقة شرق أوروبا وجنوب القوقاز عموماً، العديد من التساؤلات حول مآل التغييرات التي تشهدها جورجيا. الإجابة عن ذلك تستلزم العودة إلى أساس اندلاع موجة الثورة الوردية، و التي جاءت أساساً عقب الانتخابات التشريعية 2 نوفمبر 2003 و الي فاز فيها حزب اتحاد المواطنين الجورجيين الحاكم، أين قوبلت نتائج هذه الانتخابات من طرف الأحزاب المعارضة تحت قيادة وزير العدل الجورجي السابق ميخائيل ساكاشفيلي بالرفض، و ليتحول هذا الرفض إلى حراك شعبي عجل باستقالة الرئيس الحاكم إدوارد شيفاردناز في 23 نوفمبر 2003، و أمام تنظيم انتخابات جديدة ، أفرز بمقتضاها صعود ميخائيل ساكاشفيلي نو الخلفية الغربية إلى سدة الحكم الجورجية، و التي عبرت ضمناً عن عودة

¹ Ibid.

² Ibid.

جورجيا إلى الفضاء السياسي الأوروبي ، الذي بارك و بشدة الإصلاحات المنطلقة في جورجيا في عهد ميخائيل ساكاشفيلي ، انطلاقا من إدراج جورجيا ضمن هيكله سياسة الجوار الأوروبية و الشراكة الشرقية.

تتجه جورجيا لمحاولة تبني النموذج الغربي " شأنها شأن دول شرق أوروبا، والتي اتجهت غالبيتها حاليا إلى عضوية الإتحاد الأوروبي وحلف الناتو.

وهو ما استثمره الاتحاد الأوروبي بعد ضم دول جنوب القوقاز إلى هيكل سياسة الجوار الأوروبية، من خلال بناء خطة عمل موجهة لجورجيا كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 6: خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية-جورجيا للفترة ما بين 2017 و 2020

النسبة المئوية من مجموع المساعدات الأوروبية	مؤشر المساعدات المالية بالمليون أورو	ميدان تدخل الاتحاد الأوروبي
40% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ما بين 148.4 و 181.2 مليون أورو	التنمية الاقتصادية وافتتاح السوق في جورجيا
20% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ما بين 74.2 و 90.6 مليون أورو	دعم الحوكمة، والمؤسسات السياسية
15% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ما بين 55.65 و 67.95 مليون أورو	الأمن الطاقوي، البيئة والتغير المناخي
10% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ما بين 37.1 و 45.3 مليون أورو	خطة تسهيل التأشيرات، التبادلات بين الأشخاص
5% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ما بين 18.55 و 22.65 مليون أورو	دعم إضافي لتنمية وتطوير المؤسسات
5% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ما بين 18.55 و 22.65 مليون أورو	دعم إضافي لتنمية المجتمع المدني
5% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ما بين 18.55 و 22.65 مليون أورو	دعم إضافي للاتصال الاستراتيجي

المصدر:

European commission, Programming of the European Neighbourhood Instrument (ENI) - 2014-2020، Single Support Framework for EU support to georgia (2017-2020) ، p 6

- ميدان التنمية الاقتصادية وافتتاح السوق في جورجيا:

يتجه الهدف العام لميدان التنمية الاقتصادية إلى المساهمة في الحد من العجز التجاري، وتعزيز الاستثمار والابتكار وتعزيز النمو الذكي والمستدام والشامل والمرونة في جورجيا ومناطقها، بما في ذلك فرص السوق، وتطوير الأعمال، والزراعة والتنمية الإقليمية تشمل الأهداف المحددة ما يلي:

- تعزيز اتفاقية التجارة الحرة والمعمقة DCFTA، مع تنويع الصادرات الجورجية من حيث الحجم والقيمة.
- دعم الإصلاحات الهيكلية لتحسين الأداء الاقتصادي والحوكمة، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، انطلاقاً من يتم تنفيذ استراتيجية دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين القدرة التنافسية لقطاع الزراعة والأغذية الزراعية؛ لتحسين ظروف العمل والمعيشة في المناطق الساحلية والريفية من خلال تنويع الاقتصاد الساحلي / الريفي وتطوير روابط البنية التحتية.
- تقليص الفوارق، لا سيما من حيث القدرة التنافسية والنمو والوظائف، بين مستويات التنمية في مختلف المناطق من خلال نهج متعدد القطاعات، بما في ذلك الاستثمارات المتعلقة بأهداف محددة.
- تقليل التفاوتات بين المناطق الصناعية المفتاحية، وبين المناطق الحضرية والريفية في جورجيا وتعزيز القدرة التنافسية للمناطق، بهدف دعم النمو الاقتصادي المتوازن والقدرة التنافسية لجورجيا¹
- بالنسبة لقطاع دعم الحوكمة والمؤسسات السياسية في جورجيا:
يتم العمل على تعزيز الحوكمة وترسيخ سيادة القانون ومعالجة الأمن داخل جورجيا من خلال التركيز على كل من الأهداف المحددة التالية:
- تعزيز جودة وفعالية أداء الحكومة والبرلمان وإجراءات ترسيخ إصلاح الإدارة العامة بما يتماشى مع مبادئ الإدارة العامة؛ لتعزيز الحكومات وسياسة البرلمان الشاملة والقائمة على الأدلة ، بناءً على إحصاءات رسمية موثوقة وتطوير تشريعي وقدرات صنع القرار ؛ لزيادة تحسين عمليات سياسة المالية العامة وكذلك الشفافية وإمكانية الوصول وجودة الخدمات الحكومية ، لتعزيز المساواة بين الجنسين في إدارة الموارد البشرية ، وتعزيز هياكل وعمليات الحكم المحلي ؛ تعزيز مكافحة الفساد ، بما في ذلك من خلال دعم التنفيذ الفعال للاستراتيجية الجورجية لمكافحة الفساد ؛ لتعزيز نهج قائم على الحقوق يشمل جميع حقوق الإنسان مع

¹ European commission, Programming of the European Neighbourhood Instrument (ENI) - 2014-2020 ، Single Support Framework for EU support to georgia (2017-2020) ، p 6-8.

- إيلاء اهتمام خاص لحقوق الفئات الضعيفة ، بما في ذلك النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات
- تعزيز المشاركة المدنية؛ من خلال زيادة مشاركة النساء والشباب والأقليات العرقية في الانتخابات والسياسة وتطوير السياسات واتخاذ القرار، والوصول الأوسع إلى الخدمات العامة.
 - تعزيز القدرات المؤسسية وقدرات الموارد البشرية في قطاع العدالة، بما في ذلك العدالة الجنائية، والملاحقة القضائية، والتحقيق، وإصلاح السجون.
 - لتحسين استقلال وحياد القضاء ومكافحة أي شكل من أشكال الفساد، انطلاقاً من مواءمة نظام العدالة الجورجي مع القواعد الأوروبية، ولا سيما فيما يتعلق بالنزاعات والسجلات والتشريعات المتعلقة بمجال الأعمال.
 - تعزيز المرونة ومعالجة الأمن: في مواجهة التهديدات المختلطة والكوارث الطبيعية أو الصناعية ومن خلال تعزيز إصلاح قطاع الأمن بما في ذلك في مجال الأمن السيبراني والجريمة المنظمة؛ وذلك لتعزيز مكافحة غسل الأموال، انطلاقاً من زيادة التعاون على المستويين الوطني والدولي في مكافحة الجريمة المنظمة وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك التنسيق والتعاون في تطوير وتنفيذ السياسات مع المؤسسات الأوروبية في صورة الأوروبول وغيرها¹.
 - بالنسبة لقطاع الأمن الطاقوي، البيئة والتغير المناخي:
- يتجه العمل على تعزيز الترابط الجورجي الأوروبي في قطاعات الطاقة والنقل، إدارة البيئة والطاقة والتنمية المستدامة للبنى التحتية وإدارة الموارد استناداً إلى:
- تعزيز كفاءة الطاقة، لزيادة استقلالية الطاقة بما في ذلك من خلال إصلاح قطاع الطاقة وتعزيز كفاءتها، والتوجه لاستخدام الطاقة المتجددة، وتعزيز الاستثمارات في التقنيات منخفضة الانبعاثات.
 - تطوير سوق وأمن إمدادات طاقة مستقرة ومنخفضة التكلفة، من خلال تعزيز الإنتاج المحلي ، بناء وإعادة تأهيل وتحديث البنى التحتية وتعزيز الترابط في مجال الطاقة من أجل أغراض تحقيق مفهوم الأمن الطاقوي المشترك.

¹ Ibid. p 8-10.

- لتطوير الاقتصاد الدائري، وتحقيق أهداف باريس بشأن الحد من الانبعاثات والتكيف مع تغير المناخ، وتعزيز صنع السياسات الصديقة للبيئة، ودعم تنفيذ تشريعات جديدة لتقييم الأثر البيئي / التقييم البيئي الاستراتيجي، وتعزيز القدرة على إدخال نظام تصاريح متكامل، وتعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين، لتعزيز القدرة على حماية البيئة والقدرة على الصمود، لدعم توسيع نظم إدارة النفايات والمياه العادمة والمياه المستدامة وكذلك مرافق إعادة التدوير والإجراءات لتقليل إنتاج النفايات.
 - لتعزيز حوكمة قطاع الاتصال، ويشمل ذلك الاستثمارات في النقل والمياه والصرف الصحي وإدارة النفايات والطاقة، والبنى التحتية الاجتماعية¹.
 - بالنسبة لقطاع تسهيل التأشيرات والتنقل بين الأشخاص:
- يسعى الاتحاد الأوروبي من خلال تعزيز قطاع التأشيرات والتنقل بين الأشخاص إلى تعزيز تنقل المواطنين، والحفاظ على استيفاء معايير تحرير التأشيرة، وتطوير رأس المال البشري ومجموعات المهارات وتقوية التنسيق بين نظام التعليم والتدريب وسوق العمل، وذلك بالتركيز أساساً على:
- الحفاظ على استيفاء جميع المعايير الخاصة بخطة عمل تحرير التأشيرات ودعم شراكة التنقل.
 - تعزيز دمج الفئات المحرومة، بما في ذلك الأقليات، الأشخاص النازحين وغيرهم الأشخاص المتضررين من النزاع في قطاع التعليم².
- وكل ذلك يجب أن يفهم في ظل التخوف والحذر الجورجي من مخرجات التوجه الأوروبي لفترة ما بعد فشل مشروع الدستورية الأوروبية - والذي سنراه في آخر فصول الدراسة-؛ حيث تتخوف جورجيا كثيراً من معرفة الإجابة، خاصة وأن جورجيا تنظر بعين عدم الثقة خاصة بعد التصويت ب"لا" لكل من فرنسا وهولندا على مشروع الدستور الأوروبي الموحد سنة 2005، والذي تراه جورجيا كعثرة أمام تكوين مفهوم القوة الأوروبية الموحدة.

¹ Ibid. p 11-13.

² Ibid. p 13-14.

المطلب الثالث: إشكالية الشتات في مسار العلاقات الأوروبية الأرمنية:

تتواجد وتنمو دولة أرمينيا في محيط معقد جدا مرتبط بحالة عدم الاستقرار في جورجيا إضافة إلى حالة العزلة التركية الممارسة والتي تعرقل من مسار تطور أرمينيا¹، من جهة ثانية، تستعمل روسيا أرمينيا كورقة ضغط من أجل الحفاظ على هيمنتها وتأثيرها الإقليميين في منطقة جنوب القوقاز، في المقابل تسعى الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي إلى رفع حالة الإنغلاق للمنطقة لمواجهة التواجد الروسي. وكل ذلك فضلا عن الإشكالات الأساسية الإقليمية لأرمينيا مع تركيا وأذربيجان بخصوص مسار السلام في كاراباخ الأعلى من جهة، وقضية المجازر الأرمنية مع تركيا من جهة أخرى، واللذان تذهبان إلى إزاحة أرمينيا من كل المشاريع الاقتصادية والتنموية في جنوب القوقاز، بالشكل الذي يضعف اندماج أرمينيا إقليميا.

مقابل كل ذلك، تعتقد أرمينيا بأن إعادة الاستقرار للمنطقة ومشروع السلام لن يتحقق إلا من خلال مشاريع التعاون الأمني الثنائية ولو أنه في الحقيقة فلن يتحقق ذلك إلا في حالة وضع الأمن الإقليمي في قلبه المشترك بين دول المنطقة، وفي الحالة الأرمنية فلن يتحقق ذلك إلا عبر معايير وطبيعة العلاقات بين أرمينيا وتركيا وأذربيجان والمرتبطة إجمالاً بحل مسألة كاراباخ الأعلى، والذي تراه أرمينيا من خلال ثلاثة مبادئ أساسية:

- يتمحور المبدأ الأول حول استحالة عودة كاراباخ الأعلى تحت الإدارة الأذرية، خاصة بعد فوز أرمينيا في الحرب سنة 1994 وغياب ملف كاراباخ الأعلى عن الخطاب السياسي الأرميني منذ الانتخابات الرئاسية سنة 1998.
- يجب أن تقدم لمنطقة كاراباخ الأعلى الضمانات الأمنية الكافية، خاصة من خلال ضمان المساعدات العسكرية الأمريكية لأرمينيا، و أذربيجان ، خاصة و إذا اعتبرنا أن ميزانية الدفاع الأذرية و المقدرة ب 600 مليون دولار حسب تقديرات 2006 تمثل كلية الميزانية الوطنية الأرمنية؛ فغياب المساعدات المتكافئة إذا خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا تضع مسار السلم في المنطقة من خلال كاراباخ الأعلى تحت الخطر، خاصة في ظل ما سبق ذكره بخصوص التنمية الأذرية، و بالاستناد إلى الريع النفطي الأذري، فإن توازن القوى يشهد تغييرا بتأثير سلبي على أرمينيا ، في حالة ما إذا وجهت أذربيجان فوائدها"

¹ Yves Lacoste, *géopolitiques des diasporas*, Hérodote, avril-juin 1989, p8.

النفطية" باتجاه التأسيس لصناعة "دفاعية". ما سيغير توازن القوى ويجبر المجتمع الدولي إلى إعادة الاعتبار إلى المنطقة من بوابة "أرمينيا".

- وكل ذلك اعتبارا إلى ضرورة احتفاظ منطقة كاراباخ الأعلى "بالعلاقة العضوية مع أرمينيا، وهو الأمر الذي سيبقي على وزن أرمينيا إقليميا في ظل إشكالية إقصائها من كل المشاريع الطاقوية في المنطقة وخاصة من طرف أذربيجان¹.

منذ انطلاق سياسة الجوار الأوروبية سنة 2004، وفتح المفاوضات بين بروكسل وأنقرة بشأن ملف الإنضمام التركي آنذاك، اتجه الإتحاد الأوروبي أيضا إلى المشاركة في حل النزاعات بين أرمينيا و تركيا. حيث أنه وبالنسبة لأرمينيا ، فإن إدراج قضايا الاعتراف بالإبادة الجماعية الأرمينية، وإعادة فتح الحدود من طرف تركيا ، يجب إدراجها في خارطة الطريق الخاصة بمفاوضات الإنضمام، إضافة إلى الاعتراف بقبرص من طرف أنقرة، و هو ما دفع بالإتحاد الأوروبي إلى المصادقة على قرارين في ظرف 10 أشهر مفادهما ؛ دفع تركيا إلى الاعتراف بالإبادة الجماعية في أرمينيا سنة 1915.

من المؤكد أن الإتحاد الأوروبي و المفوضية الأوروبية تبحثان أساسا الاصلاحات الديمقراطية وفقا للنموذج الأوروبي طبعاً، وذلك من أجل حل الملفات العالقة ، بما في ذلك الملف الأرميني الأكثر حساسية بالنسبة لتركيا، وهنا، تتواجد أرمينيا إذا أمام مأزق ، و هو الذي يخدم روسيا كثيرا، و التي لا تريد المزيد من التنافس مع تركيا في منطقة جنوب القوقاز ، بل العمل من أجل علاقات اقتصادية أكثر ثباتا. في وقت تعتمد موسكو على أرمينيا كمركز متقدم في الشرق الأدنى ، و تذهب لتحفيز أرمينيا من الاستفادة من محور موسكو-طهران، الذي سيضمن حتما لأرمينيا متطلبات الأمن و التبادلات الاقتصادية.

¹ Marie Jégo, *Le rêve Arménien*, politique internationale, N104, été 2004, p 98-107.

جدول رقم 7: ميادين خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية اتجاه أرمينيا 2017-2020

النسبة المئوية من مجموع المساعدات الأوروبية	مؤشر المساعدات المالية بالمليون أورو	ميدان تدخل الاتحاد الأوروبي
35% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ما بين 148.4 و 181.2 مليون أورو	التنمية الاقتصادية وافتتاح السوق في أرمينيا
15% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ما بين 74.2 و 90.6 مليون أورو	دعم الحوكمة، والمؤسسات السياسية
15% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ما بين 55.65 و 67.95 مليون أورو	الأمن الطاقوي، البيئة والتغير المناخي
15% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ما بين 37.1 و 45.3 مليون أورو	خطة تسهيل التأشيرات، التبادلات بين الأشخاص
15% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ما بين 18.55 و 22.65 مليون أورو	دعم إضافي لتنمية وتطوير المؤسسات
5% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ما بين 18.55 و 22.65 مليون أورو	دعم إضافي لتنمية المجتمع المدني

المصدر:

European Neighbourhood European commission, Programming of the EU support to Single Support Framework for Instrument (ENI) - 2014-2020 p 5. ، Armenia (2017-2020)

- بالنسبة لقطاع التنمية الاقتصادية وافتتاح السوق في أرمينيا

والتي يتم من خلالها العمل على تحقيق وتعزيز المرونة الاقتصادية وتعزيز النمو الشامل والمستدام.

استنادا إلى مجموعة الأهداف المحددة التالية:

- زيادة تعزيز بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار في أرمينيا.

- دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مع التركيز بشكل خاص على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية وإمكانات النمو العالية في المناطق وفي الزراعة، مع ضمان تكافؤ الفرص.
 - تعزيز رأس المال البشري، بما في ذلك من خلال تحسين الروابط بين نظام التعليم وسوق العمل.
 - تعزيز الروابط التجارية لأرمينيا من أجل دمج المنتجين الأرمن في سلاسل القيمة الدولية.
 - دعم الإصلاحات الهيكلية والحوكمة الاقتصادية بالتعاون الوثيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
 - دعم تنمية الاقتصاد الأخضر والدائري، ال دعم تطوير الاقتصاد الرقمي المبتكر والمواءمة معه السوق الرقمية الموحدة للاتحاد الأوروبي.
- وكل ذلك يهدف بالدرجة الأولى إلى كل من:
- تحسين بيئة الأعمال، بما في ذلك المنافسة العادلة بين الفاعلين الاقتصاديين.
 - تحسين البنية التحتية المالية خاصة بالنسبة لأرمينيا.
 - تحسين القدرة التنافسية وتنويع الإنتاج.
 - تحسين مهارات وكفاءات القوى العاملة.
 - تأمين وتسهيل التجارة من خلال إجراءات تجارية مبسطة وتعزيزها تعاون وكالات الحدود
 - تعزيز الانسجام بين السوق الرقمية في أرمينيا والسوق الرقمية الموحدة للاتحاد الأوروبي¹.
 - **بالنسبة لقطاع دعم الحوكمة والمؤسسات السياسية**
- تحسين الحكم الرشيد من خلال إصلاحات الإدارة العامة على المستويين المركزي والمحلي بما في ذلك صنع القرار القائم على الأدلة، وتعزيز حقوق الإنسان، والقضاء المستقل والفعال والقابل للتنبؤ، ومكافحة الفساد في أرمينيا، يجب أن ينطلق أساساً من:
- دعم الإصلاحات وتنمية القدرات في الإدارة العامة بما يتماشى مع مبادئ الإدارة العامة.
 - دعم تنفيذ الهيكل الفعال والديمقراطي للتنظيم الإداري الإقليمي.

¹ European commission, Programming of the European Neighbourhood Instrument (ENI) - 2014-2020 ، Single Support Framework for EU support to Armenia (2017-2020) ، p 6-8 .

- دعم المزيد من تعزيز كفاءة الجهاز القضائي والقدرة على التنبؤ به.
 - تحسين الحكم الديمقراطي، بما في ذلك الانتخابات ومحاربة الفساد.
 - زيادة القدرة على مكافحة الجريمة المنظمة، بما في ذلك غسل الأموال والجرائم الإلكترونية.
 - دعم الخدمات الإحصائية لإنتاج إحصاءات رسمية عالية الجودة¹.
 - بالنسبة لقطاع الأمن الطاقوي، البيئة والتغير المناخي
- يسعى الاتحاد الأوروبي من خلال مدخل الأمن الطاقوي، البيئة والتغير المناخي في أرمينيا إلى دعم تطوير قطاعات النقل والطاقة والبيئة من خلال تعزيز الحوكمة والسياسات القطاعية، والترابط الإقليمي، وكفاءة الطاقة، واستخدام الطاقة المتجددة، وسياسة البيئة والمناخ، وذلك استنادا إلى كل من الأهداف المحددة التالية:
- تحسين الحوكمة القطاعية في النقل والطاقة (بما في ذلك السلامة النووية).
 - تحسين كفاءة الطاقة واستخدام مصادر الطاقة المتجددة.
 - إعطاء الأولوية للاستثمار في البنية التحتية بما يتماشى مع مشروع ال TEN-T الأوروبي².
 - تطوير إمكانات قطاع الطيران (سياسة الأجواء المفتوحة).
 - تعزيز حماية البيئة والقدرة على الصمود.
- لكل من الأهداف المحددة السابقة الذكر، مجموعة من النتائج المتوقعة والتي يتم حصرها في كل من:
- تحسين السلامة على الطرق.
 - تحسين إدارة قطاع الطاقة، وترقية السلامة النووية، من خلال اعتماد خارطة طريق لإغلاق وإيقاف تشغيل محطة الطاقة النووية في متسامور³.

¹ Ibid, 8-11.

² الشبكة الأوروبية المشتركة للنقل، مشروع تنمية البنية التحتية للنقل البري، البحري والجوي، بهدف أوروبي يرمي إلى تسهيل وتكثيف وتنمية التبادلات التجارية من وإلى الاتحاد الأوروبي بالشكل الذي يسمح بتشييد سوق أوروبية موحدة وموسعة. لمزيد من المعلومات:

https://fr.wikipedia.org/wiki/R%C3%A9seau_transeurop%C3%A9en_de_transport

³ محطة متسامور الكهروذرية، هي محطة لتوليد الكهرباء تعمل بالطاقة النووية، تقع على بعد 30 كيلومترا غرب العاصمة الأرمنية يريفان. بنيت المحطة في سبعينيات القرن العشرين إبان الحقبة السوفييتية. تتألف المحطة من مفاعلين نوويين بقوة 408 ميجاواط، حيث تؤمن المحطة حاليا، حوالي 40% من احتياجات أرمينيا من الكهرباء.

- تعزيز كفاءة الطاقة، انطلاقاً من زيادة حصة الطاقة المتجددة
 - تعزيز الإدارة البيئية؛ تعزيز الدعم للنمو الأخضر؛ تحسين إدارة النفايات وتحسين إدارة المياه¹.
 - بالنسبة لقطاع تسهيل التأشيرات والتبادلات بين الأشخاص.
- يعمل قطاع تسهيل التأشيرات والتبادلات بين الأشخاص بالدرجة الأولى على تسهيل حركة الناس من وإلى أرمينيا عموماً، بحيث يتم ذلك استناداً إلى الأهداف المحددة كما يلي:
- دعم شراكة التنقل وحوار تحرير التأشيرات المحتمل في المستقبل.
 - تحسين نظام إدارة الحدود؛ تحديث نظام التعليم وتحسين المهارات وتطوير الكفاءات ودعم تعزيز التعليم والتدريب المهني.
- سيحمل كل ذلك مجموعة من النتائج الرئيسية المتوقعة، والتي يمكن حصرها في:
- التنفيذ التدريجي لمعايير تحرير التأشيرات بناءً على خطة عمل لتحرير التأشيرة والتنفيذ المستمر لشراكة التنقل.
 - التنقل المعزز من خلال الإدارة المتكاملة للحدود.
 - تعزيز فرص العمل للخريجين. تعزيز البحث والابتكار والتسويق؛ مع التركيز على تحسين البحث والنظام البيئي للابتكار².

¹ Ibid, p 11-12.

² Ibid, p13-16.

الفصل الرابع

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأورومتوسطية:
المبحث الأول: من مسار برشلونة إلى الاتحاد من أجل المتوسط: خلفية العلاقات الأورومتوسطية.

إن كانت توجهات الاتحاد الأوروبي اتجاه دول أوروبا الشرقية انطلاقاً من سياسة الجوار الأوروبية وصولاً إلى مشروع الشراكة الشرقية قد اتسمت بالوضوح، إلا أن الوضع يتجه بصيغة أكثر غموضاً عند التوجه نحو التغطية الجغرافية الجنوبية لسياسة الجوار الأوروبية نحو حوض المتوسط الجنوبي تحديداً. أدى انطلاق سياسة الجوار الأوروبية عموماً إلى خلق نوع من التناقضات حول كيفية تعامل هذه السياسة مع السياسات الجوارية السابقة في صورة الشراكة الأورومتوسطية مثلاً، وحول ما إذا كانت سياسة الجوار تتجه إلى تعويض السياسة الأورومتوسطية بالشكل الذي يؤثر على طبيعة ومستوى العلاقات المتعددة والثنائية على حد سواء. وهي المفارقة التناقضية التي يمكن التماسها بشكل أكثر وضوحاً عند الحديث عن انطلاق الاتحاد من أجل المتوسط الذي يضعنا في شك أمام مفهوم سياسة الجوار الأوروبية التي تأتي لتقديم القيمة الأوروبية المضافة لمجموع السياسات الجوارية الموجودة سابقاً في صورة مسار برشلونة.

من المؤكد أن سياسة الجوار الأوروبية تذهب إلى منح امتيازات إلى الدول الجوارية كما رأينا سابقاً في صورة الولوج إلى السوق الأوروبية و مستويات الحريات الأربع عموماً و القائمة على مبدأ خطط العمل ومفهوم المبدأ التقدمي وفق مرجعية وظيفية طبعاً، و هو ما يمكن تفسيره بتوجه خطط العمل وفقاً لما يعبر عن الأهداف الأوروبية من وراء خطط العمل، و من جهة أخرى يمكن ملاحظة توجه خطط العمل وفق مبدأ فردي في التعامل مع الدول الشريكة عموماً و المتوسطة في مجال البحث الذي من شأنه أن يتجه إلى التعامل وفق الخصوصيات الفردية سواء على المستويات الاقتصادية أو حتى من خلال التنوعات الثقافية الخاصة بكل دولة شريكة على حدى، و الذي يخلق من جهة مقابلة نوعاً من الضبابية على مستوى طبيعة المتعددة الأطراف و الذي كان يعبر عن مبدأ مسار برشلونة العام. الأمر الذي يستدعي ضرورة التركيز على دواعي وضرورات عودة الاهتمام الأوروبي بمنطقة المتوسط مرة أخرى ومن خلال أطر التعاون الجديدة سواء انطلاقاً من سياسة الجوار الأوروبية أو حتى من خلال مشروع الاتحاد من أجل المتوسط.

المطلب الأول: تقييم وفشل مسار برشلونة:

لا يمكن الانطلاق في تحليل خلفيات تأسيس مشروع الاتحاد من أجل المتوسط كسياسة جديدة في إدارة علاقات الاتحاد الأوروبي بالمنطقة المتوسطية الجنوبية إجمالاً دون التوقف عند ضرورات عودة الاهتمام الأوروبي بالمتوسط مع انطلاق سياسة الجوار الأوروبية، والتي تنطلق في تحليلها بالدرجة الأولى من خلال الوقوف على تقييم مسار برشلونة "الشراكة الأورومتوسطية"، فبالرغم من مرور أزيد من عشر (10) سنوات من انطلاق مسار برشلونة، و على الرغم من التقرير الإيجابي العام الذي مثل مشروع الشراكة الأورومتوسطية، على حد تعبير خافيير سولانا سنة 2005 باعتباره الأداة المثلى في مواجهة مستويات التهديدات اللاتمائية المميزة لمنطقة المتوسط عموماً، إلا أن مجموع الملاحظات لمسار مشروع الشراكة الأورومتوسطية كانت بعيدة عن تحقيق الوعود المسطرة من خلالها، و لعل أن أهم الملاحظات المبدئية الواجب الإشارة إليها بخصوص الشراكة الأورومتوسطية هو عدم حدوث أي تقييم رسمي لهذه الشراكة منذ أكثر من 16 سنة على انطلاقتها¹ وذلك بالرغم من نجاح الشراكة في ضبط وتأطير العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول الضفة المتوسطية الجنوبية، إلا أن الحوصلة للعامة للمسار لا تزال سلبية؛ فعلى المستوى السياسي لا تزال عملية ديمقراطية الدول المتوسطية الجنوبية - وفقاً للمنظور الأوروبي طبعاً- بعيدة عن تحقيق النتائج المرجوة². كما أن استمرار النزاعات المتواجدة في المنطقة وبدون حلول ولو مبدئية تزيد من تأزيم وضعية الشراكة الأورومتوسطية والتي تزيد طبعاً من تأزيم الوضعية الأمنية العامة للمنطقة المتوسطية.

و هنا تكمن حالة عدم الرضا التي تميز الجانب الأوروبي بخصوص مستوى العلاقات الأوروبية مع دول جنوب المتوسط والتي يميزها أساساً مطالبة الاتحاد أن تُقدم دول الجنوب المتوسطي على إصلاحات سياسية واقتصادية لم يتحقق الكثير منها بعد، لأنها صيغت بطريقة سلبية من وجهة نظر مغربية بالدرجة الأولى، بدون أي مراعاة للاختلافات المميزة لدول جنوب المتوسط ودول شرق أوروبا التي استجابت بسرعة لحاجتها الشديدة إلى الانضمام للهيكل المؤسساتي الأوروبي، وهنا، وافق الاتحاد الأوروبي من ناحية المبدأ على أن يخفف الضغط على الدول المتوسطية الجنوبية، في انتظار أن تتم الإصلاحات بشكل تدريجي في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية وتداول السلطة وحرية الرأي

¹ كريم مصلوح، التعاون والتنافس في المتوسط، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2013، ص154.

² T. Schumacher, 'Riding on the Winds of Change: The Future of the Euro Mediterranean Partnership' (2004) 2 The International Spectator, pp. 89-103.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأورومتوسطية

، ولكن لا يمنع ذلك من التلميح بأن ما يحدث أقل بكثير من المتوقع، والإلحاح بطرق شتى للتذكير بذلك، وفقا للمقاربة الأوروبية بطبيعة الحال؛ فدول جنوب المتوسط لم تتقدم نحو المستويات الأوروبية للديموقراطية بنفس الطريقة التي فعلتها أوروبا الشرقية. بالرغم من أن أحد الأسباب الرئيسية لذلك، هو وجود الحافز الضروري لدول شرق أوروبا القائم على الرغبة في الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الأوروبية عموما، الأمر الذي لا ينطبق على دول جنوب المتوسط المطلوب منها ادخال اصلاحات سياسية واقتصادية فورية¹.

في مقابل ذلك، فدول المتوسط غير راضية تماما عن مستوى العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الاتحاد الأوروبي، في ظل عملية برشلونة، وذلك بالرغم من تميز العلاقات الثنائية بين معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط بالقوة والاستقرار القائمين على الخلفية التاريخية الطويلة من المصالح المشتركة، خاصة على المستوى الثنائي، مقارنة بما تحقق على يد المفوضية الأوروبية ضمن الأطر الجماعية.

تفسير ما سبق ذكره يُدرَس وفق محددتين اثنتين: من جهة أولى عندما يتعلق الأمر بطبيعة الحوار المتوسطي إجمالا والذي أخذ صيغة شمال-جنوب ما من شأنه أن يزيد من عمق التباينات والتناقضات بين ضفتي المتوسط فضلا عن ابتعاد الاتحاد الأوروبي عن الاهتمام بالسياسات المتوسطية. من جهة ثانية؛ حيث أنه و منذ أكثر من 15 سنة اتجه الاتحاد الأوروبي إلى التعامل مع مخزجات نهاية نظام الثنائية القطبية وما نتج عن ذلك من ضرورة التحضير لتعامل الاتحاد الأوروبي مع الضفة الأوروبية الشرقية لما بعد سوفياتية انطلاقا من برمجة عمليات التوسع الأوروبي اتجاه الشرق المتتالية، وتأثير ذلك سلبا في مفهوم القوة الأوروبية على الدول المتوسطية وعلى السياسات المتوسطية للاتحاد الأوروبي إجمالا والتي لم تتجح في تفعيل مفهوم النظام الإقليمي المتوسطي والذي يمكن التماسه بالدرجة الأولى من خلال الحديث عن إشكالية ابتعاد منطقة المتوسط عن مستويات التبادل الاقتصادية العالمية كأحد أهم محركات المنطقة المتوسطية إجمالا، استنادا إلى مستويات النمو المتوسطية المنخفضة مقارنة بدول أوروبا الوسطى والشرقية².

¹ Michael emerson and gergana noutcheva, from barcelona process to neighbourhood policy : assessments and open issues, CEPSPWORKING DOCUMENT NO. 220/MARCH 2005, centre for european policy studies, p1-3.

² كريم مصلوح، التعاون و التنافس في المتوسط، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، قطر، 2013، ص 155-159.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية المتوسطية

و هو الأمر الذي يمكن التماسه من خلال تراجع مساهمة البلدان المتوسطية على الضفتين الجنوبية و الشرقية في المبادلات العالمية إلى حدود ال 4 %، فضلا عن تراجع نمو نسبة المبادلات الاقتصادية بين ضفتي المتوسط، مع تراجع في نسبة الاستثمارات الأوروبية الخارجية في منطقة جنوب المتوسط ؛ حيث مثلت قيمة الاستثمارات الأوروبية الخارجية الإجمالية الموجهة لحوض المتوسط الجنوبي حوالي 2% بالإضافة إلى الإشكالات بين إقليمية الجنوب متوسطة؛ حيث لا تتجاوز التبادلات بين إقليمية للدول المتوسطية ال 12 حاجز ال 5% من مجموع التبادلات الاقتصادية للدول المعنية و هي المحددات التي من شأنها أن تؤثر بطريقة آلية على مستويات النمو في الناتج الداخلي، و الذي سيقود حتما إلى ارتفاع نسبة البطالة، هجرة الأدمغة و إفراغ المنطقة من مورد اليد العاملة المؤهلة ، فضلا عن عامل النمو الديمغرافي و أهميته في التأثير على مستويات الاستقرار داخل الدول المتوسطية عامة والشمالية منها على وجه الخصوص من خلال ارتفاع مستويات الهجرة الغير شرعية وصولا إلى مفهوم تصدير النزاعات الداخلية إلى منطقة الفضاء المتوسطي إجمالا¹.

كل ذلك يفهم إذا في إطار عام يشكله زيادة الشكوك الخاصة بدول الجنوب المتوسطي اتجاه التزام الدول الأوروبية بنجاح الشراكة و الوعود المسطرة لذلك من جهة و الذي يرجع سببه بالدرجة الأولى إلى اختلاف و تباين أهداف و مصالح الدول الأوروبية في منطقة جنوب المتوسط عن بعضها البعض و من الدلائل المفسرة لذلك كون مسار برشلونة قد تم توقعه في إطار تفاؤلي حول المسار العام للصراع العربي الإسرائيلي و الذي عرف نقهرا كبيرا بعد ذلك، و ما يقابله من جهة أخرى من جو الشك الذي يميز الدول الأوروبية حول الإصلاحات المؤسساتية والقانونية الخاصة بدول الجنوب المتوسطي والتي تراها الدول الأوروبية غير كافية لتفعيل مسارات الشراكة². خاصة وإن اعتبرنا إلى عمليات توسع الاتحاد الأوروبي اتجاه الشرق والذي يعني تحرك مركز النقل الأوروبي أيضا نحو الشرق، الذي سيقود حتما

¹ برد رتيبة، المبادرات الجيوستراتيجية الأوروبية في المتوسط، تلمسان، الجزائر، النشر الجامعي الجديد، 2020، ص

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأورومتوسطية

زحزحة مفهوم المجال الحيوي الأوروبي نحو الشرق كنتيجة؛ فتوسيع عضوية الاتحاد الأوروبي إلى 27 دولة بعد أن كان 15 دولة عند انطلاق عملية برشلونة عام 1995. وبالتالي تحول جزء كبير من الاهتمام والمعونات والخطط التنموية إلى الدول المنضمة حديثا إلى الاتحاد الأوروبي ومعظمها من وسط وشرق أوروبا، يأتي كرد فعل منطقي ناتج عن مسار التوسع الأوروبي ولكنه سيكون حتما مبنيا على حساب دول جنوب المتوسط. الأمر الذي يمكن ترجمته بتراجع أو تناقص الاهتمام والأهداف الأوروبية بمنطقة جنوب المتوسط أكثر فأكثر، ما أدى إلى تناقص الاهتمام الجيوسياسي بمنطقة المتوسط وابتعاد الاتحاد الأوروبي عن الاهتمام بالتزاماته اتجاه مسار برشلونة استنادا إلى الحالة الجيوستراتيجية المكونة للمنطقة وذلك من خلال وقوعها في دائرة نزاعات مستمرة وضعت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منزلة متردية لمخرجات أحداث سبتمبر 2001¹، خاصة وأن مختلف الأجنحة الأوروبية وعلى رأسها مسار برشلونة قد سطرت للتعامل مع المخاوف الأمنية الأوروبية. ولو أن التوجه نحو خلق فضاء استقرار وازدهار وتقليص الفوارق السوسيواقتصادية لمنطقة جنوب المتوسط كان كفيلا بتجاوز كل تلك العقبات السابقة الذكر ضمن استراتيجية رابح رابح. "a win win game":

وهو ما يمكن التماسه أكثر من خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 وسنة 2006، حيث بلغت المساعدات المالية الأوروبية اتجاه مناطق الشراكة الشرقية 10 أضعاف المساعدات الموجهة لدول الشراكة الأورومتوسطية الجنوبية. والذي يعني التضحية بمنطقة جنوب المتوسط لصالح أهداف أوروبية أخرى موجودة على الحدود الشرقية الأوروبية.

كل ذلك فضلا عن العجز الأساسي الخاص مسار برشلونة خاصة من وجهة نظر جنوب متوسطية؛ وذلك من خلال التوجه إلى وحدوية صناعة القرار بين الدول المتوسطية نحو دول شمال المتوسط. حيث لا يترك مسار برشلونة مكانا لعملية الشراكة الحقيقية بسبب التوجه الأحادي الذي يميز طبيعة الشراكة الأورومتوسطية، فكل مبادرات الشراكة الموجودة داخل الشراكة الأورومتوسطية لا تعبر سوى عن التوجه الأحادي الأوروبي والذي يعبر عن الأهداف الأوروبية وحسب، والدليل على ذلك هو عدم استشارة دول الجنوب المتوسطي عند التأسيس لتعاملات الشراكة الأورومتوسطية عموما. فضلا عن فرض الدول الأوروبية - عبر مسار برشلونة- لميادين التعاون المتوسطي وذلك ما يمكن استخلاصه أيضا من

¹ RAFFAELLA A. DEL SARTO AND TOBIAS SCHUMACHER, From EMP to ENP: What's at Stake with the European Neighbourhood Policy towards the Southern Mediterranean? European Foreign Affairs Review 10: 17-38, 2005, p 18-19.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية المتوسطية

اقتراحات ساركوزي حول الاتحاد من أجل المتوسط القائم على أربعة دعائم أساسية: الهجرة، البيئة، التنمية الاقتصادية والإرهاب، والواضح أن الدعائم الأربعة تعبر عن أهداف الدول الأوروبية داخل المتوسط على حساب أهداف دول جنوب المتوسط.

المطلب الثاني: التأسيس لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط:

ينطلق المشروع الجديد تحت تسمية الاتحاد من أجل المتوسط أو الاتحاد المتوسطي وتم تقديم المشروع رسميا سنة 2007 عقب تولي فرنسا رئاسة الاتحاد الأوروبي وكان المشروع بهدف تقريب الدول السيادية الأوروبية من البحر الأبيض المتوسط وكانت ممثلة في كل من إسبانيا، البرتغال، فرنسا، إيطاليا واليونان إضافة إلى المفوضية الأوروبية مع دول جنوب المتوسط والمكونة من: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، الأردن، لبنان، سوريا، تركيا، الاحتلال الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية¹. يستند هذا التقارب طبعا إلى مجموعة من المتغيرات الأساسية في مسار الاتحاد تنطلق أساسا من إشكالية عدم وحدة الرؤية المستقبلية بين الوحدات السيادية الـ 18 لضفتي المتوسط والقائمة على مجموعة من الفوارق المرتبطة أساسا ب:

- نقطة الفوارق في الثروة، حيث أنه يمكن ملاحظة أن الـ PIB متغير ويتناقص كلما اتجهنا جنوبا بغض النظر عن الحالة الوحيدة الموجودة في جنوب المتوسط ممثلة في الاحتلال الإسرائيلي ذو الدخل المرتفع مقارنة بكل دول جنوب المتوسط.
- يرتبط الفارق الثاني بمستويات التطور الديمغرافي؛ حيث يقدر معدل المواليد شمال المتوسط بـ 1.5 طفل لكل امرأة، في حين يصل إلى 2.8 جنوب المتوسط².

فهم توليفة المتغيرين تحصل لنا علامات عدم استقرار كبيرة من الناحية السوسيو اقتصادية في المنطقة، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار باقي المتغيرات الأخرى وخاصة السياسية منها والتي تؤثر أكثر في حالة عدم الاستقرار، كما هو الحال في تونس، أو مصر بالنسبة لموجة الحركات الاجتماعية السائدة آنذاك في إطار موجة الربيع العربي، وصولا إلى حد الحروب المسلحة كما هو الحال بالنسبة لليبيا وسوريا. وكل ذلك في إطار وضعية المنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وتزايد النزعة العدائية اتجاه الدول

¹ Bichara Khader, de l'union méditerranéenne de nicolas sarkozy au processus de barcelone : union pour la méditerranée, dans : Frédéric Allemand, l'union pour la méditerranée : pourquoi ? comment ? Fondation pour l'innovation politique, 2008, p 25-29.

² Roland Pourtier, Géopolitique de l'Afrique et du moyen orient, 2eme édition, paris, France, éditions Nathan, 2009.p273-274.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأورومتوسطية

المسلمة، الأمر المعزز أكثر مع تواجد النزاع العربي الاسرائيلي، التدخل الأمريكي في العراق وهي المتغيرات الإضافية التي من شأنها أن تلعب دورا بشكل أو بآخر في التأثير على الاتحاد الأوروبي نظرا لقرب المسافة بين ضفتي المتوسط إجمالا. فضلا - كما تم ذكره خلال المطلب السابق - عن فشل مسار برشلونة المنطلق سنة 1995 والتي كانت نقطة محورية في ميلاد الطرح الفرنسي حول مشروع الاتحاد من أجل المتوسط.

فضرورة إنشاء اتحاد من أجل المتوسط يتكون أساسا من دول الاتحاد الأوروبي المطلة على البحر المتوسط ودول جنوب وشرق البحر المتوسط ممثلة في: تركيا سوريا لبنان اسرائيل مصر ليبيا تونس الجزائر المغرب أمر حتمي، من خلال إلزامية اقامة اتحاد فعلي بين هذه الدول، بحكم عدم كفاية وجدوى اتفاقيات الشراكة الموجودة سابقا بين الاتحاد الأوروبي وهذه الدول¹.

ولذلك، يذهب صاحب المبادرة الأساسية، الرئيس الفرنسي ساركوزي إلى التطرق إلى الاتحاد المتوسطي المقترح باعتباره حلقة وصل متجددة بين أوروبا وأفريقيا عموما، ذلك لأن المشروع لن يقتصر على الدول المطلة على البحر المتوسط وحسب، ولكنه يمتد إلى دول القارة الافريقية وهو ما لم تكن تطمح إليه عملية برشلونة التي كانت تهدف إلى التقريب بين الدول التي تقع على سواحل البحر المتوسط فقط ليس على أساس اتحاد وانما مجرد عبر شراكة ثنائية ضيقة². كما أن طموحات ساركوزي لا تقف عند حد اقامة الاتحاد من أجل المتوسط وحسب، بل يذهب إلى حد اقامة مجلس للمتوسط أشبه بمجلس أوروبا واقامة نظام للأمن الجماعي المتوسطي³.

من المؤكد أن عدم جدوى نتائج مسار برشلونة في تحقيق الأهداف المسطرة سلفا، قد قدمت نوعا من التبرير لمبادرة ساركوزي " الاتحاد من أجل المتوسط"، لتكوين علاقات أورومتوسطية بعد ذلك أكثر فاعلية⁴. ولذلك، فإن التحول إلى الاتحاد من أجل المتوسط عوض مسار برشلونة لا يوحي بمجرد التحول

¹ Zeina el tibi, Charles Saint -Prot, **Quelle union pour quelle Méditerranée**, études Géopolitique9. 2008.P 10.

² Emerson, Michael, Making Sense of Sarkozy's Union for the Mediterranean, Centre for European Policy Studies, CEPS Policy Brief, March 2008.p.....

³ Katrin Bennhold, « Mediterranean Union Plan: lofty but vague », International Herald Tribune, 25 oct. 2007, p: 3.Ibid.

⁴ Bichara Khader, **L'Union méditerranéenne : un beau discours ou une bonne idée?** Rivista Di Studi politici internazionali, N° 297, 1/2008, P : 25.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية المتوسطة

اللفظي البسيط، بل التوجه نحو إدماج للمشروع داخل البناء الأوروبي، من خلال موضوع تقاسم العبء المالي عند إنشاء المؤسسات الجديدة. إضافة إلى التوجه نحو مشروع رئاسة برئيسين و أمانة عامة و لجنة دائمة، استنادا إلى محاولة صياغة المشروع المتوسطي بناء على نجاح صيغ المشاريع الأوروبية الجوارية القائمة في صورة مجلس دول البلطيق الذي أنشأ سنة 1992، و الذي يركز على مفهوم الأمن الجماعي أو المجلس الأوروبي لدول الشمال الذي يجمع الدول الاسكندنافية روسيا الولايات المتحدة الأمريكية كندا ايسلندا و الذي يهتم بالمحافظة على البيئة في مساحة 1.5 مليون كم مربع أو سيكون مماثلا للتجمع الأوروبي الشمالي الذي أنشأ سنة 1997 و يضم اضافة للاتحاد الأوروبي كل من روسيا ايسلندا النرويج و يهدف التي ترقية المشاريع المشتركة و تحسين مستوى المعيشة لسكان المناطق الحدودية للتجمع¹.

من المؤكد أنه ومن خلال تحريك الدور الفرنسي في المنطقة، يهدف ساركوزي الى اعطاء منطقة جنوب المتوسط مكانتها الاستراتيجية باعتبارها تمثل منطقة التجاذب والتصادم، فأى خلل هيكلي أو عدم استقرار سياسي وأمني سينعكس سلبا على فرنسا بالدرجة الأولى سواء تعلق الأمر بالتدفق البشري عبر الهجرة السرية أو نقل الصراعات الداخلية الى الأراضي الفرنسية، وبالتالي تترك فرنسا والدول المحيطة الأخرى أن التنمية المشتركة تمثل الخيار الاستراتيجي الأمثل لبناء مفهوم الأمن الجماعي في منطقة المتوسط

الفرع الأول: مؤتمر باريس: التأسيس الفعلي لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط:

يأتي إعلان مؤتمر باريس لوضع حجر الأساس لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط بصيغته الحالية، ليعرب عن قناعة رؤساء الدول والحكومات أن مبادرة عملية برشلونة الاتحاد من أجل المتوسط يمكن أن تلعب دورا مهما في مواجهة التحديات المشتركة التي تواجهها المنطقة الأورو-متوسطية والتي تركز على مخرجات اعلان برشلونة وعلى أهداف السلام و الاستقرار و الأمن و مكتسبات عملية برشلونة، من خلال مشاركة متعددة الأطراف ترمي الى مضاعفة امكانيات التكامل و التماسك الإقليميين؛ حيث يقدم إعلان مؤتمر باريس في هذا الصدد أن عملية الاتحاد من أجل المتوسط تعطي دفعة جديدة لعملية برشلونة على مستويات ثلاثة مهمة على أقل تقدير عبر :

¹ بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط : من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995)، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2010

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية المتوسطية

- رفع المستوى السياسي لعلاقة الاتحاد الأوروبي بشركائه المتوسطيين
 - العمل على تحسين تقاسم المسؤولية في إطار العلاقات المتعددة الأطراف
 - اضعاف طابع ملموس وأكثر وضوحاً على هذه العلاقات بواسطة مشاريع اقليمية ودون اقليمية اضافية مفيدة لمواطني المنطقة¹.
- كما يؤكد البيان فيما يتعلق بالأهداف الرئيسية أن الاتحاد من أجل المتوسط يستند الى مخرجات برشلونة من خلال:
- البعد السياسي - الأمني للاتحاد من أجل المتوسط القائم على إقامة منطقة مشتركة للسلم والاستقرار عن طريق الانخراط في حوار سياسي مكثف على أساس دوري مبني على احترام القانون الدولي، مؤتمرات القمة ووزراء الخارجية وحوار الحضارات والثقافات.
 - البعد الاقتصادي - المالي من خلال تأسيس منطقة تجارة حرة تشمل الدول الأعضاء ككل وبالتالي يعكس هذا البعد تحقيق التنمية المستدامة، محاربة الفقر، الأمن الغذائي اشكالات الاحتباس الحراري، تفعيل دور المرأة في عملية التنمية، التعامل بواقعية مع مشكلة المياه والتصحر، تنظيم الاتصالات وخطوط المواصلات في إطار حوض البحر المتوسط، البحث التطوير وتشجيع ودعم المشاريع الصغرى².
 - البعد الاجتماعي والثقافي: من خلال تحقيق أهداف التنمية البشرية، تشجيع التفاهم بين الثقافات والحضارات، تشجيع التبادل بين المجتمعات المدنية من خلال مشروع الاتحاد من أجل المتوسط والذي يجب أن يمر من خلال التأكيد على جملة من الالتزامات القائمة على:
 - الحوار والاحترام بين الحضارات والثقافات والأديان.
 - مراعاة تعليم وتأهيل الشباب وتسهيل المبادلات البشرية
 - الحق في التنمية وما يتطلبه ذلك من احترام الحقوق الاجتماعية الأساسية
 - تفعيل دور المجتمع المدني
 - مراعاة التوازن بين الزيادة السكانية ومعدلات التنمية الاقتصادية

¹ Verlouise pierre, L'union pour la méditerranée: deux ans après le sommet de paris, revus géopolitique online, <http://www.diploweb.com?L-Union-pour-la-mediterranee-deux.html>.consulté le : 10aout2020, 20h00.

² Khalid Emara, Is Sarkozy's Union for the Mediterranean going to work? In Frederiga Bindi, Opcit, p 198-200.

- تخفيف ضغوط الهجرة من خلال برامج التدريب المهني وتقديم المساعدات لخلق فرص عمل جديدة

- محاربة الارهاب والجريمة المنظمة والمخدرات والفساد

- محاربة العنصرية وعدم التسامح ومعاداة الأجنبي¹

الفرع الثاني: تطبيق مشروع الاتحاد من أجل المتوسط: الهيكلة والآليات:

وعلى أساس ما سبق ذكره، يقوم الاتحاد من أجل المتوسط الجديد على تبني مقاربة شاملة لمفهوم الأمن حيث يركز على التنمية المشتركة بين أعضائه مما يقلل التناقضات والتباينات الحاصلة في حوض المتوسط، حيث ينطلق الاتحاد من أجل المتوسط، عكس مسار برشلونة من طرح الملفات الأساسية الأكثر أهمية وفي مقدمتها:

- الملف الأول، والمرتبب بالمياه وتزايد ندرة الموارد المائية خاصة في دول مثل إسرائيل والسلطة الفلسطينية، مالطا، ليبيا المغرب وقبرص ومصر، وبالاحتكام إلى اعتماد هذه الدول بشكل كبير على المجالين الزراعي والسياحي باعتبارهما القطاعان الأكثر استهلاكاً للمياه، وخاصة إذا اعتبرنا إلى تزايد المشاريع الخاصة بتحلية مياه البحر في المنطقة والتي تستدعي ضرورة التعاون والشراكة بين ضفتي المتوسط.
- يرتبط الجانب الثاني بموضوع التلوث، مع استحضار هيئة خاصة بين ضفتي المتوسط لإدارة ملف التلوث في البحر المتوسط.
- يتوقف الملف الثالث عند موضوع، تدفقات الهجرة، خاصة من مناطق إفريقيا والشرق الأوسط باتجاه أوروبا، وهو السبب المرتبط مباشرة مع المعطيات الاقتصادية والديمقراطية المذكورة سابقاً. إضافة إلى الروابط التاريخية المتواجدة بين طرفي المتوسط.
- في حين يبقى الملف الرابع والأهم مرتبط بالدرجة الأولى بضرورة استحداث أدوات جديدة مالية بالدرجة الأولى تسهم في تفعيل الاستثمارات الأوروبية في شمال إفريقيا والتي تبقى ضعيفة نسبياً، خاصة في مجال الطاقة والمحروقات، حيث يبحث الاتحاد من أجل المتوسط سبل إنجاز

¹ Khadija Mohsen-Finan, L'Union pour la Méditerranée : une ambition française de reconsidérer le Sud, Bruxelles, institut Française des relations internationales, 2008, p :12.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية المتوسطية

بنك متوسطي بنفس طريقة بنك ال BERD في أوروبا الشرقية، من أجل تمويل تشييد أو إعادة تهيئة المنشآت القاعدية الخاصة بالقطاع في المنطقة¹.

أما في جانبه الهيكلي والمؤسسي فينطلق مشروع الاتحاد من أجل المتوسط من ضرورة امتلاك هياكل ومؤسسات حكومية تعمل وفق قاعدة القرار المشترك كآلية ضرورية وميثاق يحدد القيم المشتركة والأولويات والأهداف الواجب تحقيقها، انطلاقاً من التعاون المشترك على أساس المساواة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتحقيق منطقة الرخاء والاستقرار والازدهار في منطقة المتوسط ويمر ذلك لزاماً عبر إشراك منظمات المجتمع المدني كطرف فاعل ومساند في تحقيق أهداف مشروع الاتحاد، والقائمة على أساس ستة مشروعات مشتركة أساسية مرتبطة ب:

- تنظيف البحر المتوسط
- العمل المشترك على بناء موحد للحماية المدنية الطرق البحرية والبرية الأوروبية المتوسطية.
- خطة لاستخدام الطاقة الشمسية
- إنشاء جامعة متوسطية وتعزيز عملية تبادل الطلبة داخل منطقة المتوسط
- مبادرة المتوسط لتطوير المؤسسات الانتاجية².

لتحقيق كل ما سبق ذكره، تنطلق قمة باريس من الإقرار بضرورة وضع آليات وهياكل مؤسسية جديدة تسهم في تعزيز تقاسم المسؤوليات متمثلة في كل من:

- رئاسة مشتركة ودورية للاتحاد الأوروبي بين ممثل من الاتحاد ونظيره من الدول المتوسطية الغير أوروبية مع التأكيد على انعقاد قمم الاتحاد كل سنتين، ومع الاحتفاظ على التناوب بين الدول الأوروبية والدول المتوسطية الغير أوروبية في مسألة احتضان القمم، على أن تكون اجتماعات وزراء الخارجية لدول الإتحاد من أجل المتوسط أن تكون سنوية³.
- تقترح المفوضية الأوروبية لجنة دائمة مشتركة، مشكلة من ممثلين دائمين من مختلف البعثات المعنية الموجود في بروكسل، أين تتولى عمليات الإعداد والتحضير لاجتماعات كبار المسؤولين

¹ أحمد مختار الجمال، الاتحاد من أجل المتوسط: بداياته و تطوره و مستقبله، القاهرة المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية: قضايا، ط1، ديسمبر 2008 متوفر على الموقع: www.mokhtarelgammal.typed.com ، تاريخ التصفح 2020/06/10.

² Liberti, Fabio, **Union européenne, comment dépasser l'institutionnel?**, sous la direction de pascal boniface, L'année stratégique 2009, paris, Editions Dalloz/IRIS, p 127-130.

³ Réunion des ministres des affaires étrangères euro-méditerranéens, marseille, 3-4 novembre 2008, p8.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية المتوسطية

وتأمين عملية متابعة سيرورة هذه الاجتماعات ونتائجها مع التأكيد على ضرورة تواجدها كآلية استثنائية في التعامل مع القضايا ذات طبيعة التدخل السريع والفوري¹.

- أمانة عامة مشتركة، ومقرها برشلونة كاعتبار رمزي لمواصلة أهداف مسار برشلونة، تتولى الأمانة مهام تحديد المشاريع ومتابعتها، كما تتولى الأمانة مهمة العمل التقني بالدرجة الأولى موازاة مع تقلد وزراء خارجية وكذا كبار موظفي الاتحاد من أجل المتوسط بالمسائل السياسية. تشمل مهام الأمانة العامة جمع المشاريع المقترحة ودراستها من ثم متابعة سيرورتها، الترويج لها والبحث عن شركاء للقيام بتنفيذها بعد الموافقة عليها من طرف رؤساء الدول والحكومات الأعضاء².

المطلب الثالث: سياسة الجوار الأوروبية / الاتحاد من أجل المتوسط: بين القطيعة والتناغم:



المصدر:

Pierre vallaud, **Atlas géostratégique de la méditerranée contemporaine**, édition de l'Archipel, paris, France, 2012, p67.

¹Ibid, p11.

² Ibid, p6.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبيةمتوسطة

ينطلق التفكير هنا من تحليل العلاقة بين سياسة الجوار الأوروبية كآلية جديدة تنطبق على كل الجوار الأوروبي المباشر والاتحاد من أجل المتوسط والذي يمثل جزءا من الجوار الأوروبي المباشر المذكور سابقا والممثل في الدول السيادية على حوض المتوسط بالدرجة الأولى.

مع التأكيد على أهمية مفهوم العلاقات المتميزة والتي نجدها في محتوى كلا السياستين، والتي تتعدى مفهوم العلاقات الموجودة سلفا من خلال تقديم علاقات سياسية واندماج اقتصادي أكثر تقدما¹، خاصة وأن سياسة الجوار تقدم إطار مشاركة أكثر اتساعا من الجانب الأوروبي مقارنة بالمشروع الأساسي الفرنسي الموجه لمنطقة المتوسط، تعمل سياسة الجوار كما تم ذكره سابقا على ضم كل السياسات الجوارية السابقة دون إلغائها وذلك لضمان تطور مشروع الجوار بسياسات أكثر تركيزا وهي السياسة الوحيدة التي تلتقى توافق قرارات البيت الداخلي الأوروبي حاليا، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فتضمن إطار قانوني موحد لكل السياسات وكذا المناطق الأوروبية الجوارية من شأنه أن يدفع للابتعاد عن التناقضات والتنافسات بين الدول الأوروبية الأعضاء كما هو الحال بالنسبة لمشروع الاتحاد المتوسطي². وهنا، تأتي مخرجات مشروع الاتحاد من أجل المتوسط كحل وسطي، من خلال طبيعة تشكيله المتكونة من مشاركة كل الدول الأوروبية الأعضاء، ولكن مع رئاسة مقتصرة على الدول الأوروبية السيادية على البحر المتوسط ومناصفة مع إحدى دول المتوسط الجنوبي السيادية طبعاً وحصرًا. والذي قد يضع مشروع الاتحاد المتوسطي ضد مصالح الاتحاد الأوروبي عموماً بالشكل الذي يضع مفهوم السياسة الأوروبية المشتركة عموماً تحت التهديد.

في الحقيقة، يمكن لاقتراح ومبادرة ساركوزي المتعلقة بالاتحاد المتوسطي أن تضع تناغم السياسة الأوروبية المشتركة في الخطر، وخاصة بما يتعلق سياسة الجوار الأوروبية اتجاه دول جنوب المتوسط، فتأكيد الاتحاد المتوسطي قد يخلق نوعاً من التناقض بين السياستين، بالشكل الذي يمكنها أن تنتج انقساماً غير مبرر للمجهودات السياسية وحتى المالية الموجهة للمنطقة، والذي سيقود إلى خلق نوع من الضبابية بالنسبة للعمل الخارجي الأوروبي المشترك.

¹ Abdenbi El Marzouki, Sanae SOLHI, **Relations Maghreb- Europe dans le CADRE de la politique européenne de voisinage : Evaluations et perspectives**, troisième colloque international sur la nouvelle politique de voisinage, Hammamet, Tunisie, 1-2 JUIN 2007, p2.

² RAFFAELLA A. DEL SARTO AND TOBIAS SCHUMACHER, *Opcit*, p 21.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية المتوسطية

وهو ما يمكن التماسه من خلال تصريح الرئيس السلوفيني جانيز جانسا أمام البرلمان الأوروبي عقب ترأس سلوفينيا للمجلس الأوروبي سنة 2008 بخصوص الاتحاد المتوسطي وعلاقته بسياسة الجوار الأوروبية¹:

" لا يمكننا التوجه نحو ازدواجية المؤسسات التي يمكن أن تتنافس مؤسسات الاتحاد الأوروبي عموما والتي تدخل ضمن دائرة الاتحاد الأوروبي ودول الجوار على حد سواء، وتفسير ذلك هو التوجه الضيق الذي يتميز به الاتحاد المتوسطي؛ حيث أن الوضعية الجغرافية المميزة للاتحاد والتي تستقضي وجود دول في صورة فرنسا، قبرص، اليونان إيطاليا اسبانيا البرتغال ومالطا وحسب من شأنه أن يضع سياسات الاتحاد الأوروبي عموما في مسارات مختلفة قد تخلق انقسامات داخل البيت الأوروبي الموحد بين من هو ضمن الاتحاد المتوسطي ومن هو خارج الاتحاد، مما سيزيد من وتيرة التنافسات الداخلية بين القوى المشكلة للاتحاد الأوروبي والتي ستعكس حتما على مستويات الاندماج والوحدة الأوروبية؛ ومرد ذلك هو مستويات التخوف التي تطرحها مبادرة الاتحاد المتوسطي في خلق قوة موازية بين أوروبا جهة الشمال، وأوروبا الجنوبية.

في الحقيقة، بإدراج الدول الجغرافية المتوسطية فقط، تتجه دول كبرى أوروبية أخرى في شاكلة أن تغامر بوجودها مقصاة من السياسات الأوروبية عموما وهذا ما يمكن التماسه على سبيل المثال عند التطرق إلى ردة الفعل الألمانية اتجاه مسألة الاتحاد المتوسطي، والتي تنطوي تحت محددتين أساسيين:

● من جهة طبيعة الاتصال جهة المجال الحيوي التقليدي الألماني الممتد إلى شرق أوروبا ممثلا في دول الشراكة الشرقية، وصولا إلى الحدود الروسية.

● وتفسير ذلك أنه في حالة توجه كل دولة مكونة للاتحاد الأوروبي نحو الانغلاق حول المصالح الدولية الضيقة والذي سيؤثر حتما على مستويات الاندماج السياسي المحققة داخل الاتحاد الأوروبي بالابتعاد عن الأهداف الأوروبية الموحدة.

حوصلة ذلك تقضي إلى التخوف من تحول الاتحاد المتوسطي إلى منافس مباشر للاتحاد الأوروبي عموما؛ بحكم التشابه الكبير لمشروع الاتحاد المتوسطي بالنسبة للاتحاد الأوروبي سواء من ناحية التركيبية

¹ Pierre vallaud, **Atlas géostratégique de la méditerranée contemporaine**, édition de l'Archipel, paris, France,2012, p68.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية المتوسطة

أو حتى المهام؛ وذلك انطلاقاً من مبدأ الاندماج الاقتصادي الذي سيفتح المجال نحو الاندماج السياسي وفق مبدأ وظيفي طبعاً. في حين يتجه المدافعون عن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط و على رأسهم الرئيس الفرنسي الأسبق ساركوزي إلى تبرير ذلك بتوجهه نحو استعمال نفس المقاربة المنتهجة على مستوى الاندماج الأوروبي بمعنى دعم التنمية الاقتصادية للذهاب نحو السلم في المنطقة؛ حيث يحتاج ساركوزي عشية انتخابه على رأس السلطة الفرنسية بأن ما تم تحقيقه في الاتحاد الأوروبي منذ 60 سنة سيتم تطبيقه اليوم عند الحديث عن الاتحاد المتوسطي¹، وهو ما يقلق ألمانيا بالدرجة الأولى؛ حيث أن التأسيس لمشروع الاتحاد المتوسطي سيتم حتماً بموارد مالية أوروبية في حين أن 75% من الدول الأوروبية غير متواجدة نهائياً داخل المشروع.

في مقابل ذلك، فإن تكوين الاتحاد المتوسط الموجه لعدد جد محدد من الدول، بناء على معايير جغرافية بحتة، بغض النظر عن مصالح الدول الأوروبية الأخرى في المنطقة أم من السياسة عموماً يتعارض ضمناً مع مبادئ الاتحاد والتي من بينها التي يمكن أن نلتمسها من خلال اتفاقية نيس في شقها المتعلق بعمليات التعاون المشترك، والتي تشترط تواجد 8 دول أوروبية على الأقل داخل أي عملية تعاون في حين يتواجد الاتحاد المتوسطي على 7 دول أوروبية عضوة وحسب².

من الواضح أن مشروع الاتحاد المتوسطي بالطريقة التي تقدمها فرنسا، تتجه إلى خلق نوع من الانقسامات على مستوى أوروبا الموحدة عموماً والتي بدورها ستعطل حتماً من مسار المشروع المتوسطي الجديد، فالمشروع ينظر له في إطاره العام على أنه مشروع فرنسي بناء على أهداف واستراتيجيات فرنسا الضيقة. حيث ينظر للاتحاد المتوسطي كمشروع يهدف أساساً إلى إعادة تفعيل السياسة الخارجية الفرنسية الغائبة عن الفضاء المتوسطي لفترة طويلة لحساب السياسات والمشاريع الأوروبية المشتركة، من خلال سياسة الجوار الأوروبية والتي تذهب في إطارها العام كما رأينا خلال الفصل الأول إلى خلق نوع من اعتماد الدول الشريكة على الاتحاد الأوروبي من خلال مشاريع المساعدة والدعم والتنمية، وهذا إن دل على شيء، فإنه يدل على مخاوف فرنسا أساساً من خسارة جزء جد هام من فضاء سيطرتها التاريخية

¹ Discours de Nicolas Sarkozy au soir de son élection à la présidence de la France, 6 mai 2007.

² Rhatta Rachid, *La politique européenne de voisinage dans les pays de l'aire méditerranéenne*, Bruxelles, Belgique, Editions Bruylant, 2011, p 296.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية المتوسطة

المتوسطي في صورة الدول المغاربية و شمال إفريقيا أساسا لصالح السياسات الأوروبية المشتركة ذات التوجه نحو أوروبا الشرقية بالدرجة الأولى.

مع تصاعد خيبة الأمل جراء النتائج الغير مرضية من مسار برشلونة إجمالاً والذي زادت حدته مع أحداث سبتمبر 2001 وكذا عمليات التوسع ال أوروبية اللاحقة خاصة باتجاه الشرق الأوروبي، تعددت وانقسمت وجهات النظر حول المشروع الفرنسي؛ بين الدول الموجودة ضمن مشروع الاتحاد المتوسطي والتي اتجهت إلى دعم المشروع كلية في صورة رؤساء حكومتي إيطاليا وإسبانيا. في مقابل تحفظ وحتى رفض الدول الأوروبية المقصاة من المشروع في صورة ألمانيا والتي ترى في المشروع توجهها أحادياً يعارض مبادئ مسار برشلونة الجماعية الأساسية؛ حيث ترى ألمانيا المشروع باعتباره اتحاداً مصغراً من شأنه أن يؤسس لمجازفات قد تصل إلى حد انفجار الإتحاد الأوروبي داخلياً.

في حين ترى المبادرة الفرنسية في المتوسط مبنية على أساس خصوصية المشاكل والتهديدات المتوسطية التي تستلزم مؤسسة خاصة ومنفصلة عن كل الهيئات والاتفاقيات الموجودة مسبقاً. في وقت تنطلق ألمانيا من مبدأ كون السياسة الخارجية الأوروبية كاملة وكون الشراكة الأوروبية المتوسطية يجب أن تبقى الآلية المحورية اتجاه السياسة الإقليمية وتستند أنجيلاً ميركل في هذا الصدد إلى مدخلين أساسيين: يرتبط الأول بمستويات تضامن المبادرات الأوروبية والذي بمقتضاه تذهب إلى أن تكون السياسات والمشاريع مؤشرة من قبل الدول الأعضاء كلية. في حين يتعلق المدخل الثاني المرتبط بالتضامن أو التعاون الماليين¹؛ فإن اتجهت الدول الجنوبية إلى استعمال الموارد المالية الأوروبية اتجاه المتوسط، سيخلق ذلك انقساماً إضافياً قد يضعف حتماً مسار الاندماج الأوروبي عموماً؛ فاستعمال الموارد الأوروبية عموماً لتسيير شكل الاتحاد من جهة الجنوب سيدفع بدول الضفة الشرقية للاتحاد الأوروبي إلى استعمال نفس الموارد المالية الأوروبية لتدعيم مؤسسات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و دول المحيط الشرقي الأوروبي في شاكلة أوكرانيا و مولدوفا و دول القوقاز عموماً، و الذي سيؤثر طبعاً على مستويات الفوارق الداخلية للاتحاد الأوروبي، كما سنراه خلال فصل الدراسة الأخير.

¹ Bichara Khader, Opcit, p 44-47.

المبحث الثاني: البحر الأبيض المتوسط على ضوء المحددات الجيوبوليتيكية الدولية والإقليمية: بالرغم من عدم كونه مركزا جيواقتصاديا عالميا من الدرجة الأولى اعتبارا إلى المتغيرات الجغرافية والتي تضع المحيطات في الدرجة الأولى ثم البحار الداخلية في المرتبة الثانية، إلا أن البحر الأبيض المتوسط يعد مركز ثقل مهم بحكم درجات التداخل العالمية الموجودة فيه، من تناقضات ديمغرافية، انكسارات جماعية تناقضات اقتصادية وحتى خلافات استراتيجية.

وهي المحددات التي زادت من أهمية البحر الأبيض المتوسط وخاصة بعد أحداث سبتمبر 2001 ومرد ذلك إلى اعتبار المتوسط نقطة التماس الجيوثقافية والجيوثقافية الأهم بين الديانات السماوية وخاصة بين الإسلام والمسيحية وما خلفته من انقسامات كبيرة تم التماسها عقب الحرب الأمريكية على العراق وسط انضمام إيطاليا وإسبانيا ومعارضة فرنسا لها المكونة تقريبا لنفس الفضاء المتوسطي.

ليتم التأكيد من ذلك عقب بدايات العشرية الثانية من الألفية والتي تميزت بما سمي بموجه الربيع العربي كامتداد ضمنى لمختلف موجات الحركات الاجتماعية العالمية و التي تمس بالدرجة الأولى التخوم الجغرافية المكونة للاتحاد الأوروبي عموما والتي استلزمت ضرورة تشكيل نموذج تفاعل جديد مرتبط بالمتغير الجغرافي بالدرجة الأولى، والتي ستؤثر حتما على مسارات التعاون المتوسطي و التي جعلت البحر المتوسط في صدارة الاهتمامات الاستراتيجية لمختلف الامبراطوريات التقليدية وصولا إلى القوى الكبرى للعالم الحديث، وهو الأمر الذي يقودنا إلى تحليل مختلف التفاعلات الجيوسياسية والجيواقتصادية للبحر المتوسط و أثرها على سياسة الجوار الأوروبية.

المطلب الأول: التحليل الجيوسياسي لحوض البحر الأبيض المتوسط:

الفرع الأول: الجغرافيا السياسية المتوسطية:

يعبر البحر المتوسط أو TERRAMEDNIS عن الرقعة الجغرافية المتوسطة للعالم القديم ممثلا بالقارات الثلاثة: أوروبا، أفريقيا و آسيا، والذي يقود إلى توسط البحر المتوسط لكل التفاعلات السياسية والاقتصادية الدولية، في موقع متاخم للمحيط الأطلسي في دائرتي عرض 46 و 30° شمالا وخطي طول 5.50° غربا و 36° شرقا بمساحة 2966000 كم أما إذا أضفنا إليه البحر الأسود بمساحة 508000 كم لتصبح المساحة الاجمالية للبحر المتوسط 3475400 كم¹.

¹ ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، عمان، الأردن، دارابن بطوطة للنشر و التوزيع، 2011، ص35،

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية المتوسطة

بالاحتكام الى الطبيعة الجغرافية للبحر الأبيض المتوسط، فإنه يكاد يكون مغلقا، وتبقى درجة الانفتاح فيه مرتبطة عبر مضيق جبل طارق غربا للاتصال بالمحيط الأطلسي وكذا قناة السويس شرقا والتي تربطه بالبحر الأحمر فالمحيط الهندي عبر مضيق باب المندب. كما يمكن اعتبار كل من مضيق البسفور والدردينيل كقناة عبور ثالثة في البحر الأبيض المتوسط عبر الدردنيل، بحر مرمرة ثم مضيق البسفور. أو حتى مضيق صقلية ومضيق سينا ومضيق أوترانتو والتي تكتسي أهمية متعلقة أساسا بالسماح بمراقبة الممرات البحرية والجوية مما يكسبها أهمية جيواستراتيجية بحرية هامة.

من المؤكد أن هذه الخاصية الجغرافية المتمثلة في المضائق أو نقاط الخناق بغض النظر عن طبيعتها الجيولوجية في صورة مضيق جبل طارق، أو الاصطناعية في صورة قناة السويس، والتي عملت على اختصار الطريق البحري الذي كان يدور حول القارة الأفريقية، تحديدا عن منطقة الرجاء الصالح، ستعزز بطريقة أو بأخرى من أهمية البحر الأبيض المتوسط الاستراتيجية -كمنطقة عبور أساسية بين أوروبا، أفريقيا وآسيا.

اعتبارا الى "المعيار الجغرافي" تطل على حوض البحر الأبيض المتوسط، 21 وحدة سياسية 19 دولة، ودولتين جزيرتين، مقسمة إلى ثلاث أقسام أساسية:

دول شمال المتوسط ممثلة في: فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة والهرسك، ألبانيا اليونان، قبرص ومالطا.

دول شرق المتوسط ممثلة في: فلسطين، إسرائيل، لبنان، سوريا. وتركيا

دول جنوب المتوسط ممثلة في: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا ومصر.

ولكن من الصعب بما كان التوقف عند المتغير الجغرافي وحسب في تفسير منطقة البحر المتوسط، وذلك راجع إلى مستويين أساسيين في التحليل؛ يرتبط المستوى الأول بالمتغير القانوني في تفسير البحر المتوسط والذي يعني في مجمله أن للدولة الحق في 12 ميلا من المياه انطلاقا من آخر نقطة يابسة للدولة، مع ضمان تغطية نفس ال 12 ميلا من الفضاء الجوي المدرج ضمن سيادة الدولة. لتأتي بعدها ما يسمى بالمنطقة الملامسة، الموجودة بين حدود 12 ميلا إلى حد ال 24 ميلا، والتي تدخل ضمن حماية الدولة من خلال التعامل مع الهجرة، الجمارك وغيرها. لتأتي ثالثا المنطقة الاقتصادية الخاصة

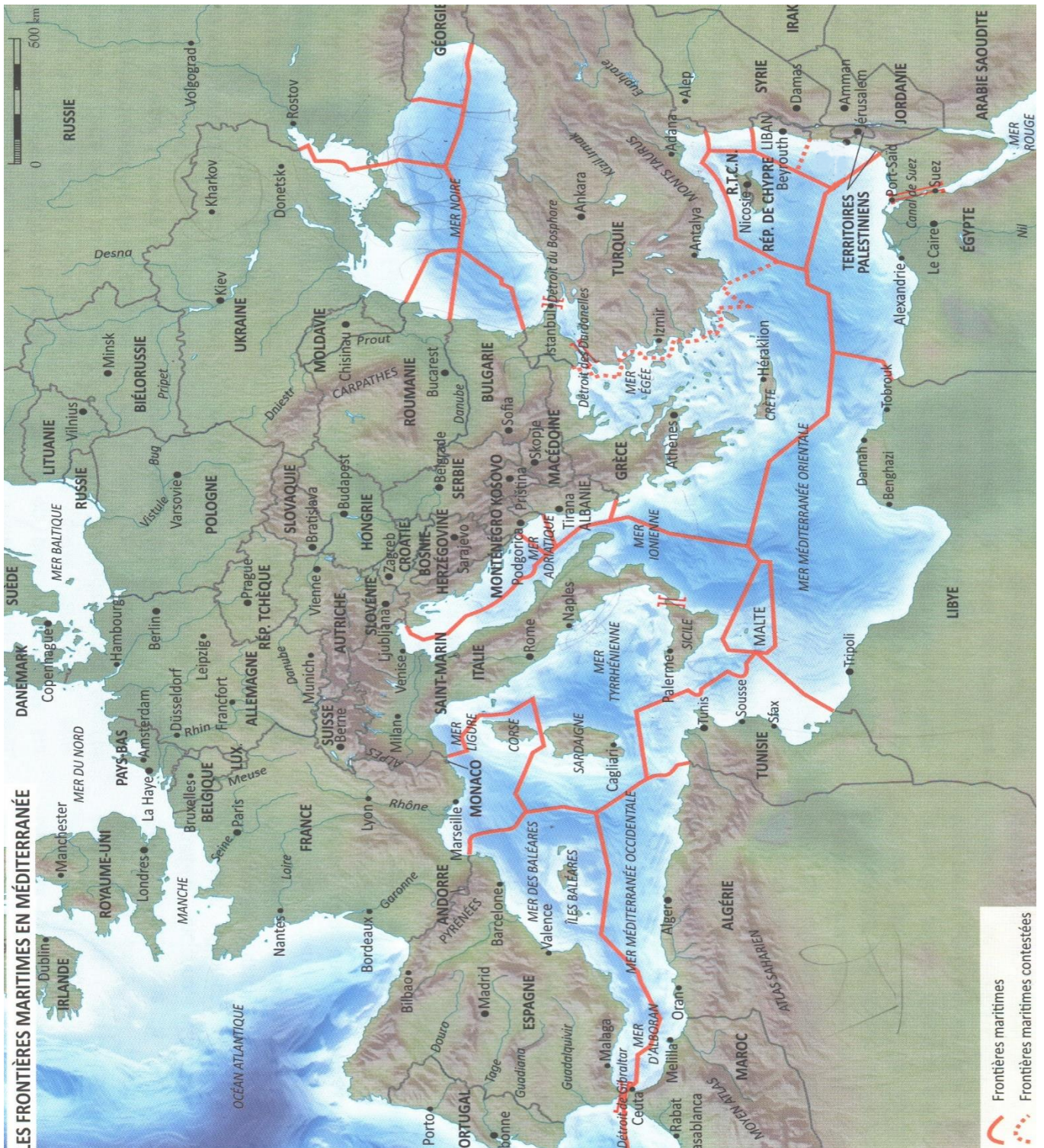
الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأورومتوسطية

ما بين 24 و200 ميلا، والتي تسمح للدولة بالاستغلال الخارجي والباطني. ليأتي ما بعد كل ذلك من مياه دولية لا تخضع لسيادة دولة معينة. إذا كيف يمكن تطبيق ذلك في حالة البحر الأبيض المتوسط؟¹

¹ Pierre vallaud, **Atlas géostratégique de la méditerranée contemporaine**, édition de l'Archipel, paris, France,2012, p25.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية المتوسطية

خريطة تبين الحدود البحرية لحوض البحر الأبيض المتوسط



المصدر:

Pierre vallaud, **Atlas géostratégique de la méditerranée contemporaine**, édition de l'Archipel, paris, France, 2012, p25.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية المتوسطية

عند النظر لخريطة الحدود البحرية لحوض البحر الأبيض المتوسط، يمكن القول بأن العديد من الدول السيادية على البحر الأبيض المتوسط لا تمتلك المنطقة الاقتصادية الخاصة التي تتوقف عند حدود الـ 200 ميلا. كما هو الحال بالنسبة لفرنسا وجزيرة سردينيا، أو حتى ما بين مصر وقبرص على سبيل المثال، ما قد يخلق بعض التصادمات بين الدول السيادية، كما هو الحال حاليا بين لبنان وإسرائيل حول الحدود المشتركة والمنطقة البحرية المتنازع عليها المقدرة بحوالي 850 كم²¹

وهو ما يدفعنا للحديث عن مستوى تحليل ثان في تفسير الجيوسياسية المتوسطية، والمرتبطة بإشكالية التركيبة الجيوهندسية المتغيرة لمنطقة المتوسط، من خلال تحليل مدى متوسطية بعض الدول والتي لا تعتبر متوسطية بالأخذ بالمعيار الجغرافي والسياسي، ولكن تأثير المصالح الحيوية جعلتها تدرج ضمن نطاق الدول المتوسطية بشكل أو بآخر كما هو موضح في الخريطة السابقة.

عند هذه المنطقة اختلفت الدراسات حول امكانية ادراج الدول المطلة على البحر الأسود ضمن الدول المتوسطية، في صورة بلغاريا، رومانيا، أوكرانيا، روسيا، جورجيا الغير متوسطية جغرافيا وهذا ما يدفعنا مرة أخرى أبعد من ذلك فاذا اعتبرنا البحر الأسود جزءا من البحر المتوسط، فإن ذلك سيتعدى إلى إمكانية ادراج دول أخرى لها صلة بدول البحر الأسود وكذا دول البحر المتوسط في صورة إيران، أذربيجان، أرمينيا وصولا إلى حوض قزوين.

فهم التركيبة السابقة يدفعنا إلى التوقف عند اشكال أساسي: هل نتحدث عن بحر متوسط واحد أو متوسطات مجتمعة؟ و التي تقودنا الى طبيعة الامتدادات البحرية المكونة للحوض المتوسط و لو أنه في الحقيقة لا يوجد بحر متوسط واحد بل مجموعة قطع بحرية جدا تشكل ما يسمى بالمتوسط انطلاقا من المسطحات الكبرى المشكلة للمتوسط : البحر الأسود الحوض الشرقي و الحوض الغربي للمتوسط و الأخذ بمعيار الاستراتيجية في تعريف الدول المتوسطية ، و الذي يرمي الى وجود مجموعة من العلاقات و الارتباطات ذات النمط التعاوني في النواحي السياسية ، الاقتصادية المختلفة تجعل مجموعة من الدول ترتبط على المدى الطويل بالدول المتوسطية بالتعريف الجغرافي و تعمل على تعزيز التعاون مهما في منطقة المتوسط و هو ما يمكن تحليله بصورة أدق عند الحديث عن الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة المتوسط لاحقا.

¹ Victor Jean-Christophe, Méditerranée, Les Batailles Du Gaz, Op.cit.

الفرع الثاني الأهمية الجيواقتصادية للبحر المتوسط:

الى جانب الأهمية الجغرافية وكذا الجيوبوليتيكية السابقتي الذكر، تكمن أهمية البحر الأبيض المتوسط أيضا من المدخل الجيواقتصادي وذلك استنادا إلى عدة محددات أساسية:

• الرهان الجيوطاقي كمحدد للأهمية الجيواقتصادية للمنطقة الأورومتوسطية:

على مستوى أول، بحكم احتواءه على ثروات استراتيجية وحيوية، خاصة من خلال موردي النفط والغاز اللذان تتركز بها منطقة المغرب العربي كدراسة حالة خاصة بالنسبة لليبيا، الجزائر، والتان تمتلكان حوالي 5% من احتياطات العالم من الغاز الطبيعي و3% من احتياطات النفط، مع استثناء المغرب بسبب اعتماده بنسبة 90% من الواردات لضمان الإمدادات الطاقوية. وهي المعطيات التي تخلق علاقة من الاعتماد المتبادل؛ بحث أن 95% من موارد النقد الأجنبي في الجزائر تأتي من النفط والغاز، في حين يمثل النفط نسبة 97% من صادرات ليبيا¹.

وهو الأمر المحدد لمفهوم جغرافية الطاقة المتوسطية عموما، حيث يلعب المتغير الجيوطاقي المتوسطي دورا مهما في مسار العلاقات الدولية إجمالا، و ثم العلاقات الإقليمية للمنطقة على وجه التحديد، خاصة عندما يتعلق الأمر بتحقيق مستوى الأمن الطاقوي الخاص بالاتحاد الأوروبي وربطه هنا بالمقاربة المعيارية المدنية الأوروبية عبر دمج عناصر مكملة؛ في صورة مواضيع التلوث، تطوير الطاقات المتجددة، البيئة والتنمية المستدامة... إلخ وذلك لجعل ميدان الطاقة الأورومتوسطية جزءا من استراتيجية التكامل المتوسطي والذي سيقود إلى التحكم في طابع التنافس الجيوسياسي على المنطقة المتميزة بالازدحام الجيوسياسي كما ذكر سابقا.

تكتسي الطاقة في منطقة المتوسط أهميتها من كونها في حد ذاتها رهانا جيوسياسيا أوروبا بالدرجة الأولى وهو الموضوع الذي يتضح جليا عند الحديث عن طبيعة الأقاليم الطاقوية حول البحر الأبيض المتوسط والمجال المتوسطي عموما، حيث يتواجد موضوع الطاقة والأمن الطاقوي في قلب مختلف السياسات الأورومتوسطية بصفحتها الشمالية والجنوبية والشرقية المحاذية للاتحاد الأوروبي بالدرجة الأولى.

¹ Jean-Christophe Victor, *Méditerranée, Les Batailles Du Gaz*, Le dessous des cartes, ARTE Vidéo, 03 Mai 2014.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية المتوسطة

ولكن استنادا إلى المتغيرين الجغرافي وحتى الجيوسياسي، فإنه يمكن تقسيم المتوسط إلى منطقتين أساسيتين؛ مع منطقة غربية تضم دول شمال إفريقيا ودول جنوب أوروبا الأربع: فرنسا، إسبانيا، البرتغال وإيطاليا، ومنطقة شرقية والتي تشمل الشرق الأوسط، تركيا اليونان ودول البلقان المتوسطة. أين يقودنا هذا التقسيم ذو الطبيعة الجغرافية إلى تبيان الوضعيتين الطاقويتان المتباينتان بين المنطقتان، خاصة من حيث الفواعل المؤثرة في كل جدول جيوسياسي إقليمي.

يرتبط الجدول الجيوسياسي الأول بمنطقة شرق المتوسط ذات التركيز الجيوسياسي الشديد بالنسبة للاتحاد الأوروبي والمرتبطة بعلاقات بين الشرق الأوسط وتركيا واليونان والبلقان لتمتد إلى منطقة القوقاز لتضع الاتحاد الأوروبي في وضعية التنافس مع روسيا وإيران وهو الأمر الذي يدفعنا إلى التركيز على المنطقة الغربية للمتوسط بحكم الحديث عن طبيعة التنافسات الطاقوية لمنطقة الشرق الأوسط في الفصول السابقة عند ربطها بمناطق جنوب القوقاز وصولا إلى جنوب البلقان والتي تعبر إجمالا عن منطقة الشراكة الشرقية. حيث تعبر عملية ربط منطقة شرق المتوسط بمناطق القوقاز وآسيا الوسطى على وجه التحديد عملية خطيرة من الجوانب الأمنية والجيواستراتيجية الخاصة بالاتحاد الأوروبي خاصة أمام التواجد الروسي في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية فضلا عن أرمينيا وأذربيجان.

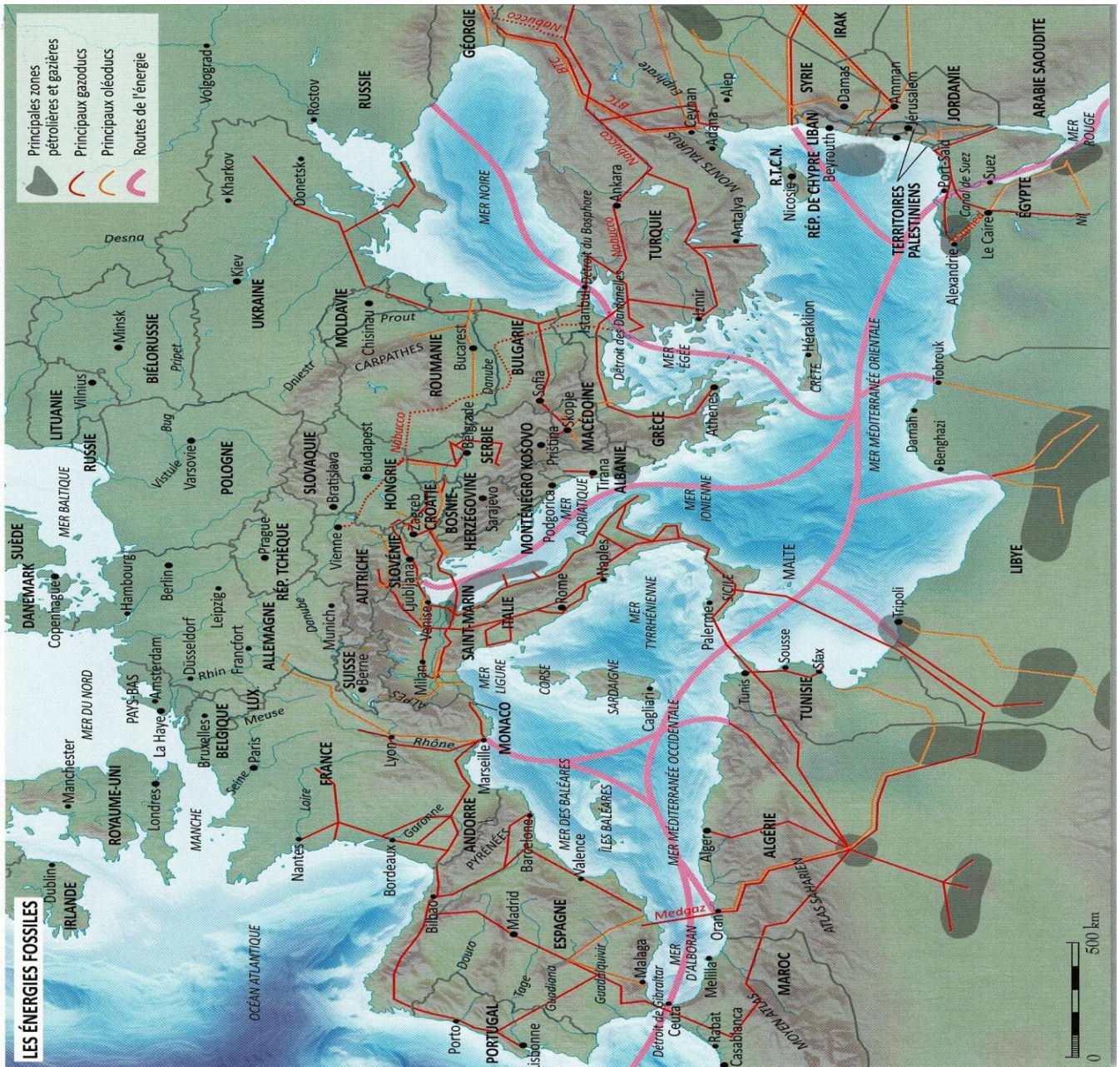
في مقابل ذلك، تتميز الوضعية الغربية لحوض المتوسط بعلاقات جيوسياسية حيوية بين ضفتي المنطقة الشمالية والجنوبية، وتزداد هذه الروابط عند ربطها بالمقومات الطاقوية لجنوب الصحراء عبر الأسواق الأوروبية المتوسطة الجنوبية، في مقابل ذلك، لا تعرف منطقة جنوب المتوسط والصحراء نفس الضغوط الجيواستراتيجية التي يعرفها الجانب الشرقي من الحوض ولو مؤقتا، إلا أن التنافس الطاقوي يعرف ارتفاعا أمام المقدرات الطاقوية الإفريقية وصولا إلى مالي، نيجيريا وحتى موريتانيا. وخاصة إذا أضفنا لهذه القدرة الطاقوية، التوجه نحو جيل الطاقات المتجددة والتي تعد منطقة جنوب المتوسط عمقا غنيا وحيويا لها بالاعتبار إلى أحد أكبر صحاري العالم.

وعن هذه النقطة تحديدا يظهر دور البحر الأبيض المتوسط كمنطقة عبور رئيسية للسفن وحاملات النفط وحتى الأنابيب النفطية والغازية الموجهة نحو أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية باستعمال مضيق السويس وجبل طارق، وكحلقة وصل بين المحيطات العالمية الكبرى: الأطلسي والهندي والهادي¹ كما تبينه الخريطة الموضحة أدناه:

¹ Roland pourtier, Opcit, p 271.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية المتوسطية

خريطة تبين أهم مصار الطاقة وطرق نقلها في حوض البحر الأبيض المتوسط

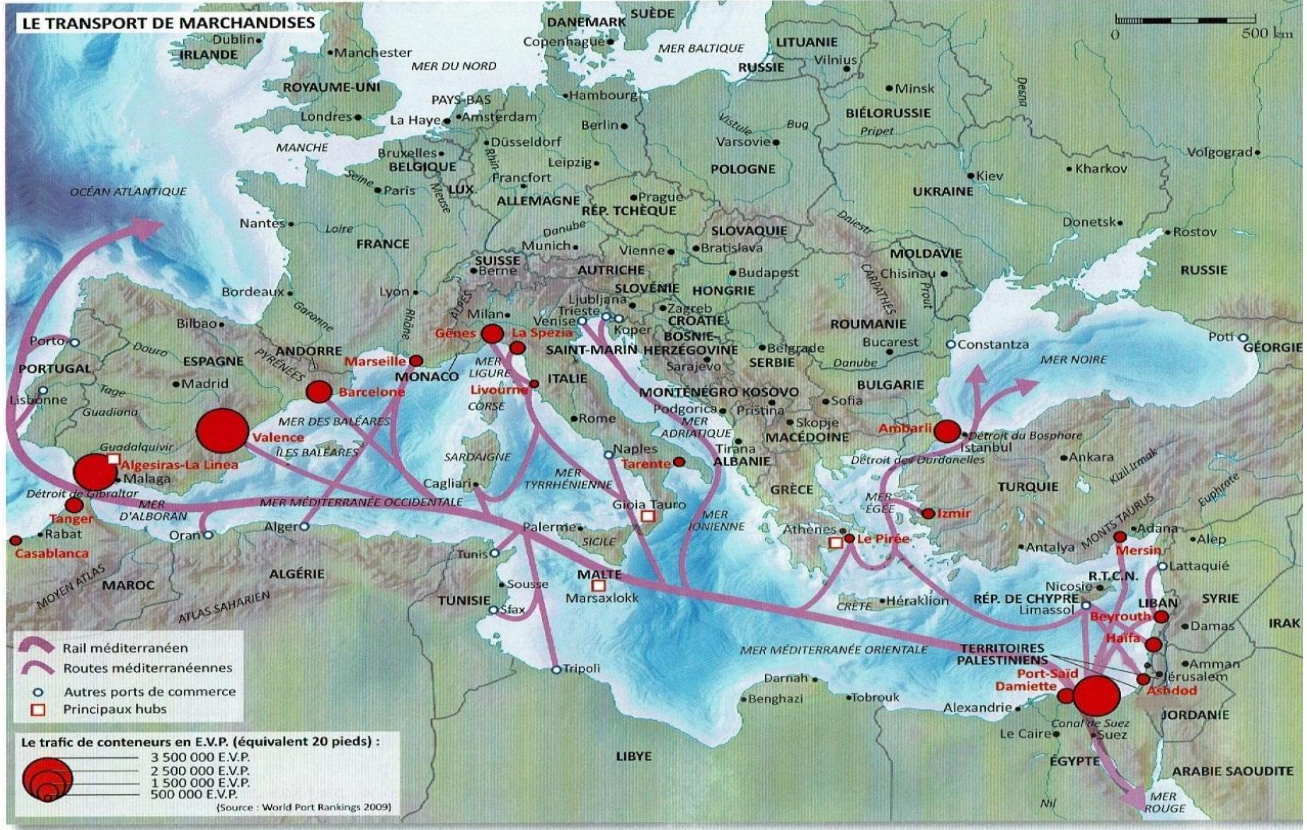


المصدر:

Pierre vallaud, **Atlas géostratégique de la méditerranée contemporaine**, édition de l'Archipel, paris, France, 2012, p31.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية المتوسطية

خريطة تبين أهم طرق النقل التجارية داخل حوض البحر الأبيض المتوسط



المصدر:

Pierre vallaud, **Atlas géostratégique de la méditerranée contemporaine**, édition de l'Archipel, paris, France,2012, p31.

الفرع الثالث: المتغير الحضاري والجو اجتماعي في تفسير جيوسياسة البحر الأبيض:

لا يمكن اغفال الأهمية التاريخية و الحضارية لحوض البحر الأبيض المتوسط في رسم الجدول الجيوسياسي المتوسطي، بحكم كونه مركزا لتلاقي الحضارات العالمية ، قد تتالت عدت حضارات كان لها الأثر الواضح على التطور الانساني عموما؛ كالحضارة الفرعونية، البابلية، الفينيقية، القرطاجية، النوميديّة، الاغريقية، الرومانية، و لكن تجدر الاشارة و التركيز أساسا على حضارتين كانتا و لا تزالا على درجة كبيرة من التأثير على الحوض المتوسط بشكل ملموس، و يتعلق الأمر بالحضارة العربية الإسلامية من جهة، و مقابل ذلك على الضفة المقابلة ممثلة في الحضارة الأوروبية المسيحية.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية المتوسطية

من المؤكد أن لهذا التقسيم الحضاري أثر كبير على ما يمكن تسميته بالجدول الجيوبوليتيكي المتوسطي، استنادا إلى كون المتوسط مسرحا لصراعات دولية قائمة على أساس حضاري، والتي ستؤدي بشكل أو بآخر إلى نمو واتساع مستوى الخلاف بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط على المستويات الإثنية من جهة، و عند الحديث عن الفوارق السوسيواقتصادية من جهة أخرى كما تبينه الخريطان التاليتان.



المطلب الثاني: الواقع الجيوأمني كمدخل مفسر لجيوبوليتيك البحر الأبيض المتوسط:

يرتبط الواقع الجيوأمني داخل حوض البحر الأبيض المتوسط بمجموعة تحديات أساسية، قد تكون مستقبلا خارطة النزاعات الجديدة في البحر الأبيض المتوسط، ويتعلق الأمر بكل من: المتغير الطاقوي، إشكالية ندرة المياه في المنطقة، التلوث وإشكالية البيئة المتوسطية، فضلا عن ثلاثية التهديدات اللاتماتية المميزة لحوض المتوسط، والمشكلة من كل من: الهجرة الغير شرعية، الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة.

الفرع الأول: الأمن الطاقوي في حوض المتوسط:

كنتيجة لتحليل المستوى الجيواقتصادي المتوسطي السابق الذكر، يعتبر حوض البحر الأبيض المتوسط ذا أهمية جغرافية استراتيجية كبيرة لأنه يشكل طريق وصول أساسي لاحتياطيات النفط والغاز العالمية الرئيسية في مناطق شمال إفريقيا، الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي.

أمام تزايد الاستهلاك العالمي للطاقة، بشكل أساسي، تذهب البلدان المشاطئة لحوض المتوسط – الصناعية منها خاصة- إلى المطالبة بالاستثمار في تركيب وتشبيد خطوط أنابيب نقل النفط والغاز داخل حوض البحر المتوسط، بالشكل الذي يدفع حتما إلى تباين مصالح كل من الولايات المتحدة وروسيا من جهة، وإيران وتركيا وقطر والمملكة العربية السعودية من جهة أخرى، باعتبارها بعيدة نسبيا عن الواقع الجغرافي المتوسطي، ما يفسر احتمالية تصاعد داخل المنطقة، خاصة في وقت تحاول منطقة المتوسط التعافي من اضطرابات مخرجات موجة الربيع.

من المؤكد أن الاكتشاف الأخير لمخزون كبير من النفط والغاز على الضفة الشرقية من حوض البحر الأبيض المتوسط والذي تصل تقديراته الجيولوجية الأولية إلى ما يقارب 9.7 تريليون متر مكعب من الغاز و3.4 مليار برميل من احتياطي النفط¹ يزيد من تغيير الخريطة الجيوسياسية والطاقوية لكل المتوسط بشقيه الشرقي والغربي، والذي سيزيد حتما من تثير التساؤلات حول توازنات حوض المتوسط المهددة بسبب الحروب في البلدان المجاورة في صورة ليبيا، سوريا باعتبارها أكثر الوجهتان أهمية في مسار نقل طاقة شرق المتوسط و الشرق الأوسط باتجاه القارة الأوروبية فضلا عن الاحتياطيات الطاقوية الهائلة المميزة للدولتين. والتي تدفع القوى الصناعية إلى محاولة السيطرة والتحكم في مناطق الصناعة الطاقوية.

¹ US Department of the Interior, « Assessment of Undiscovered Oil and Gas Resources of the Levant Basin Province, Eastern Mediterranean », US Department of the Interior, U.S. Geological Survey Fact Sheet 2010–3014, mars-avril 2010.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية المتوسطية

في نفس السياق، يفهم الأمن الطاقوي للاحتلال الإسرائيلي وفق محددتين اثنتين: يرتبط المحدد الأول بمخرجات الوضعية الأمنية لمخرجات موجة الربيع العربي، والتي وضعت خط الأنابيب الذي ينقل الغاز المصري إلى إسرائيل على سبيل المثال تحت تهديد عمليات التخريب والتعطيل المتكررة. في حين يرتبط المحدد الثاني، باكتشاف المصادر الطاقوية شرق البحر الأبيض المتوسط المذكورة سابقاً، والتي قد تسمح بالنظر في استقلال وأمن الطاقة الإسرائيلي كنقطة انطلاق موجة جديدة من الصراع الجغرافي والاقتصادي مع لبنان، و المرتبط بآبار الطاقة، خاصة في ظل امتناع إسرائيل عن المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 التي تمنح حقوقاً لموارد تحت الماء، و في ظل عدم توقيع الطرفان على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية وكل ذلك في سياق بمشكل النزاع حول امتداد المنطقة الاقتصادية الخاصة عند حدود الـ 200 ميل و التي تم التطرق إليها خلال المطلب السابق.

الفرع الثاني: حوض المتوسط: ثنائية الأمن المائي/ الأمن البيئي:

أضحت إشكالية الوصول إلى المياه قضية جيوسياسية محورية داخل حوض البحر المتوسط؛ فعدم تساوي الدول المطلية على البحر المتوسط من الجانب المناخي قد أثر على مستويات الأمن المائي في المنطقة؛ حيث تتلقى البلدان المعتدلة المناخ والواقعة شمال الحوض المتوسطي أكثر من ثلثي هذا المورد الطبيعي الحيوي. الأمر الذي يدفع بدول جنوب وشرق البحر المتوسط إلى القلق بشأن نقص المياه، والذي تقاوم بسبب الطلب المتزايد من السياحة والصناعة والأراضي المروية وعدد السكان المتزايد، فضلاً عن إشكالية التغير المناخي ذات الطبيعة العالمية، والتي ستذهب حتماً إلى تسريع وتيرة عملية نقص الموارد المائية في المنطقة، والتي في ظل هذه الظروف، ستصبح المياه مورداً نادراً، ونتيجة لذلك، ستصبح عاملاً أساسياً للأمن القومي والتنمية الاقتصادية.

في مقابل إشكالية الأمن المائي حول حوض المتوسط، تظهر إشكاليات البيئة والتلوث في المنطقة بشكل متزايد، ما من شأنها أن تكون إشكالات محورية على قطاعات حيوية بالنسبة لغالبية الدول المتوسطية؛ انطلاقاً من نوعية حياة السكان في المناطق المتضررة، وصولاً إلى قطاعات اقتصادية محورية في صورة القطاع السياحي و الذي يؤثر على قطاعات كثيرة و أهمها إشكالية الاستخدام المفرط للموارد المائية و التي تسهم في تعزيز المتغير السابق المرتبط بمفهوم الأمن المائي، أو حتى بالنسبة لقطاع الصيد البحري، و المتأثر باستخدام اللامضبوط للموارد الحيوانية في المنطقة على سبيل المثال لا الحصر. وكل ذلك في ظل اختلاف وجهات النظر بين دول البحر المتوسط الجنوبية، والتي ترجح الاعتبارات

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية المتوسطية

الاقتصادية للبحر المتوسط، استنادا إلى الحركية الكبيرة للسفن التجارية العملاقة، حاملات النفط وحتى البواخر السياحية في بحر شبه مغلق، مقابل دول الشق الشمالي والتي تولي اعتبارا هاما لقضية البيئة للمنطقة المتوسطية اجمالا بالرغم من كونها الأكثر تلويثا للمنطقة.

الفرع الثالث: ثلاثية التهديدات اللاتماثلية في المتوسط: الهجرة الغير شرعية/الإرهاب/ الجريمة المنظمة:

أفرزت نهاية الحرب الباردة، بانعكاساتها المختلفة على البيئة الأمنية العالمية، و التي أثبتت مدى هشاشة الوضع الأمني في العالم نظرا لتغيير طبيعة العلاقات بين الدول بالشكل الذي يؤدي إلى ضرورة إعادة النظر في الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية في العلاقات الدولية، انطلاقا من ظهور مفهوم التهديدات الجديدة، تحولات بنوية في طبيعة التعامل من منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط؛ بحيث توجهت معظم الدراسات التي تهتم بمنطقة المتوسط إلى التركيز على المدخل الجيوأمني في التعامل مع المنطقة قبل الانتقال إلى مواضيع التعاون الاقتصادي و التبادلات التجارية في المنطقة، انطلاقا من التأسيس لمفهوم التهديدات اللاتماثلية كأحد إفرازات نهاية الحرب الباردة من جهة، و التي يكون حوض البحر الأبيض المتوسط فيها - اعتبارا إلى المتغيرات الجغرافية و الجيواجتماعية السابقة الذكر - منطقة اهتزازات لا تماثلية على المستوى الكلي أو العالمي و التي يمكن حصرها أساسا من خلال :

• أثر الهجرة غير الشرعية:

مع نهاية الحرب الباردة، ازداد الاهتمام الدولي والأوروبي خصوصا بموضوع الهجرة الغير شرعية كأحد أهم محددات مفهوم التهديدات اللاتماثلية¹ استنادا إلى الارتفاع الملموس في أعدادا المهاجرين الغير شرعيين باتجاه القارة الأوروبية على باعتبارها الواجهة المزدهرة الملامسة لحوض المتوسط وما لها من تأثير على امتداد بقية التهديدات اللاتماثلية الأخرى.

ينظر الاتحاد الأوروبي إلى ظاهرة الهجرة الغير شرعية كونها حجر الأساس المشكّل للتهديد الأمني الأوروبي داخل حوض البحر الأبيض المتوسط، وذلك استنادا إلى المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية والحضارية المشكلة للمتوسط كما تم ذكره سابقا، والتي أنتجت درجات تفاوت اجتماعية، اقتصادية عميقة

1 عمار جفال، العلاقات بين المغتربين ودولهم الأصلية: حالة الجزائر، ورقة بحثية قدمت في الملتقى الدولي حول الجزائر و الأمن في المتوسط: واقع و آفاق .

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية المتوسطية

تدفع بتزايد موجات الهجرة الغير شرعية إلى أوروبا، والتي من شأنها أن تخل بطبيعة المحددات الاقتصادية والاجتماعية وحتى الحضارية الأوروبية.

من جهة ثانية، واستنادا إلى المحددات الجغرافية التاريخية، السياسية والاقتصادية، وعلى اعتبار موضوع الهجرة ظاهرة عابرة للأقاليم وبإمكانها تهديد أمن واستقرار المتوسط، باعتباره امتدادا طبيعيا لمناطق الساحل وإفريقيا جنوب الصحراء، والتي تجعل من الضفة الجنوبية المتوسطية في شاكلة تونس، المغرب وبشكل أكثر تحديدا الجزائر منطقة ناقلة أو مصدرة لموجات الهجرة الإفريقية نحو الشمال ما من شأنه أن يزيد من أهمية مدخل الهجرة الغير شرعية كمحدد جيوأمني متوسطي.

• أثر الإرهاب الدولي على أمن منطقة المتوسط:

أمام نهاية الحرب الباردة، ومخرجات النظام الدولي الجديد القائم على مجموعة محددات تأتي العولمة في مقدمتها، يأتي مصطلح الإرهاب كأحد المحددات الهامة في تفسير البيئة الأمنية العالمية، والمتوسطية - مجال الدراسة على وجه التحديد؛ أين شكلت أحداث سبتمبر 2001 منعطفا حاسما في مسار مفهوم الإرهاب والذي أخذ هو الآخر بعدا عولميا، بتهديدات ذات طابع عالمي أو كوني عابر للحدود¹، فرضت على العالم ضرورة إعادة النظر في التدابير الأمنية الضرورية لتفادي مثل هذه الهجمات الإرهابية مستقبلا، خاصة و أن مخرجات هذه الأحداث دفعت إلى تحول محوري في نمط ظاهرة الإرهاب؛ بتحوله من إطار ضيق داخل الدول، إلى نطاق أوسع وأكثر شمولية، بصيغة فوق دولية. وهنا، تظهر منطقة المتوسط بشقيه الشمالي والجنوبي الأكثر تضررا من ظاهرة الإرهاب العابر للحدود. وتفسير ذلك مرتبط بالدرجة الأولى بمفهوم الامتدادات الجيوسياسية لمنطقة حوض المتوسط إجمالا، والتي تمتد إلى إفريقيا جنوب الصحراء، الشرق الأوسط فضلا عن منطقة الشرق الأوروبي وجنوب القوقاز، أو بتعبير آخر من خلال الارتكاز على مفهوم " قوس الأزمات والذي يمتد من أفغانستان، مرورا بإيران والجزيرة العربية والشرق الأوسط وصولا إلى القرن الإفريقي والساحل الإفريقي إجمالا. بالشكل الذي يؤدي حتما إلى ارتفاع حالة التوتر الإقليمي داخل المتوسط، بما يؤثر على طبيعة الأمن الأوروبي إجمالا، وحتى على طبيعة العلاقات الأوروبية الجوارية.

1 محمد فتحي عيد، واقع الإرهاب في الوطن العربي، الرياض، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 1999، ص3.

• الجريمة المنظمة:

على غرار الهجرة الغير شرعية والإرهاب الدولي، يأتي موضوع الجريمة المنظمة هو الآخر كنتاج لمفهوم عولمة التهديدات اللاتماثلية القائمة على مخرجات نهاية الحرب الباردة وتبني مصطلح النظام العالمي الجديد، وما واكبهما من تطور تكنولوجي وتقني، قد ساهم كثيرا في تطوير مفهوم الجرائم المنظمة المواكبة لهذه التطورات خاصة من مدخل الارتباط الوثيق الموجود بين الجريمة المنظمة من جهة، وكل من الهجرة الغير شرعية والإرهاب الدولي من جهة مقابلة¹؛

تؤثر الجريمة المنظمة على العلاقات بين ضفتي المتوسط كغيرها من التهديدات الأمنية الأخرى، لتضعها على رأس المسائل و الاهتمامات الجوهرية داخل حوض المتوسط، وخاصة عند التطرق لتأثيرها على مستويات في الشراكة الأوروبية مغاربية في بعدها المتوسطي، باعتبارها تشكل تهديدا حقيقيا للأمن والاستقرار بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، خاصة بعد تحولها إلى ظاهرة عابرة للحدود، و هو الأمر المسبب للعديد من المعوقات في طبيعة العلاقات بين الدول الأوروبية والمغاربية بشكل سلبي، قد يصل حتى إلى توجه الدول الأوروبية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول المغاربية وهذا لفرض نوع من الرقابة على الطرق التي تنتهجها هذه الأخيرة لمواجهة هذه النشاطات الإجرامية المنظمة.

خاصة وأن منطقة المغرب العربي قد عرفت انتعاشا كبيرا لظاهرة الجريمة المنظمة، والتي وجدت في فشل وضعف مؤسسات دول المنطقة الأمنية، فرصة لتطوير نشاطها، وجعلها نقطة انطلاق أساسية نحو أوروبا، استنادا إلى غنى دول المنطقة الشمالية للمتوسط، عكس الضفة الجنوبية بطبيعة الحال.

المطلب الثالث: ديناميكيات البحر الأبيض المتوسط في ميزان تنافسات القوى:

يبرز التنافس الجيوسياسي بين القوى الفاعلة في الفضاء المتوسطي انطلاقا من اشكالية هوية حوض المتوسط الإقليمية، والذي تتضح معالمه أكثر عند التطرق لدراسة التنافس الجيوسياسي داخل الفضاء المتوسطي.

بالعودة إلى المتغيرات الجيوسياسية، الاقتصادية والأمنية السابقة الذكر، يحاول هذا المطلب التعامل مع مفهوم الازدحام الجيوسياسي المميز لمنطقة حوض المتوسط، وذلك من خلال تحليل أسباب واستراتيجيات تواجد ونفوذ القوى الدولية الكبرى والفاعلة في الفضاء المتوسطي، والتي تتمثل في كل من الولايات

¹ مسعد عبد الرحمان زيدان، الإرهاب في ضوء القانون الدولي العام، القاهرة، دار المتاب القانوني، 2009، ص116.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية المتوسطة

المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، ثم كل من روسيا والصين باعتبارهما قوى صاعدة مؤثرة في المنطقة.

الفرع الأول: الولايات المتحدة الأمريكية: المصالح والقضايا الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط
بالرغم من بعدها جغرافياً وثقافياً، إلا أنه لطالما كانت ولا تزال منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة ذات اهتمام كبير للأمريكيين، بدليل تواجد الفيلق البحري الأمريكي الخامس في حوض المتوسط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945، بالرغم من تحول النقطة المحورية للاهتمام الأمريكي قد تحولت غرب البحر الأبيض المتوسط إلى الشرق، المواكبة لاكتشاف الموارد النفطية للمواقع المتواجدة بين مناطق آسيا الوسطى والخليج العربي.

شكلت أحداث 11 سبتمبر منعطفا أساسيا إضافيا، وتحولا جذريا لنوعية توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة، على اعتبار وضعية الدولة عظمى، واهم قوة فاعلة في عالم ما بعد الحرب الباردة، ولذلك، فإنه من الطبيعي جدا أن تنحصر مصالحها في مجالها الإقليمي، بل تذهب إلى الاتساع في باقي العالم بما في ذلك المنطقة المتوسطة¹.

• من الناحية الجيوستراتيجية، تنظر الولايات المتحدة إلى البحر الأبيض المتوسط باعتباره ممرا جغرافيا شاسعا يمتد ويربط ما بين المحيط الأطلسي وصولا إلى المحيط الهندي.¹ ما يضع البحر الأبيض المتوسط كمحور استراتيجي للإسقاط الأمريكي نحو الشرق؛ فعلى المستوى السياسي والعسكري أو حتى الدبلوماسي، سمحت نهاية الثنائية القطبية للولايات المتحدة بتأكيد نفسها كقوة عظمى وحيدة، وبالتالي فتح إمكانيات جديدة للتغلغل الأمريكي، ولا سيما نحو الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وهو ما زاد تأكيدا من خلال مجريات أحداث 11 سبتمبر 2001 ومخرجاتها، انطلاقا من الحرب الأمريكية على كل من أفغانستان والعراق كجزء من منطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وكذا مشروع الشرق الأوسط تواليا وفق معايير أكثر ملاءمة للمصالح الأمريكية².

• أما من الناحية الجيواقتصادية، يبقى البحر الأبيض المتوسط، شريانا تجاريا وطاقويا مهما وبشكل متزايد؛ يبقى الهدف الرئيسي للسياسة الأمريكية منه قائما على ضمان وحماية مصالحها الاقتصادية فيه، على اعتبار أهمية التدفق الحر للنفط والسلع الأخرى كشرط أساسي للتشغيل السليم لاقتصاد

¹ Jean-François Coustillière, *Les Etats Unis : Une puissance méditerranéenne*, Confluences Méditerranée, N° 74, mars 2010, p26.

² Ibid.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية المتوسطية

السوق العالمي، كما تم التطرق إليه من خلال التفسير الجيواقتصادي لمنطقة المتوسط. من ذلك، فإن السيطرة على إمدادات الطاقة وتأمينها تظهر كمخاوف رئيسية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، و عند هذه النقطة، يشكل البحر الأبيض المتوسط، بالنسبة للأمريكيين، طريقًا للوصول إلى النفط، وخاصة منطقة الخليج، وهي منطقة بها ثلثي احتياطات العالم المؤكدة، فضلا عن منطقة بحر قزوين كما تم التطرق إليها سابقا، و كل ذلك في ظل معطيات استيراد الولايات المتحدة الأمريكية حاليًا لحوالي 20٪ من استهلاكها النفطي عبر البحر الأبيض المتوسط، من خلال تحميل النفط في الناقلات العملاقة التي تعبر البحر الأبيض المتوسط باتجاه الولايات المتحدة ومصافي التكرير في جنوب أوروبا، و فضلا عن وجود الموارد الغازية والنفطية في بعض البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط، في صورة مصر وليبيا والجزائر، باعتبارها مصدرًا لتتبع هذه الإمدادات و الابتعاد عن التبعية الكلية لموارد طاقة الخليج العربي¹.

• على مستوى ثالث، وعند التطرق للمتغير السياسي والأمني، تظهر منطقة البحر الأبيض المتوسط مدرجة، وفقًا للأمريكيين، في مجموعة أكبر تمتد من الدار البيضاء إلى كراتشي، متميزة بالدرجة الأولى بالاهتمام بارتفاع مستويات انتشار أسلحة الدمار الشامل، موجات الإرهاب ومختلف التهديدات التماثلية اللاتماثلية.

الفرع الثاني: الصين:

لا يمثل حوض البحر الأبيض المتوسط من الناحية الجيوفيزيائية، مفهوما جيواستراتيجيا خاصا بالنسبة للصين، ولكن بتموقعه على مفترق طرق العالم القديم، يظهر المتوسط كفضاء جاذبية خاصا، بالاستناد إلى الدور الجديد الصيني المنشود على المستوى الدولي انطلاقا من مفهوم ظهورها كقوة صاعدة مؤثرة في أنساق النظام الدولي الجديد. لذلك، انطلاقا من الظهور كشريك دبلوماسي وتجاري رائد في المنطقة، ولكن بطريقة تختلف عن تلك التي اتبعتها الدول الغربية تاريخيا.

وذلك بالعمل استنادا إلى مفهوم القوة الناعمة الصينية القائمة على مفهوم الصعود السلمي الصيني الذي سنراه لاحقا عند تنمة الدراسة بالتالي، والقائمة على مفاهيم إلغاء الديون، تقديم القروض بأسعار تفضيلية، التبرعات الإنسانية، والمساعدة للتعليم والتدريب، وغيرها².

¹ Ibid, p26-27.

² Alice Ekman, *La chine en méditerranée : une puissance émergente*, note de L'IFRI, février 2018, p 7.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأورومتوسطية

بشكل عام، تقوم الاستراتيجية الصينية في منطقة البحر الأبيض المتوسط على محورين رئيسيين: اختراق أسواق الاتحاد الأوروبي وتحديد المواقع على الموارد الطاقوية لبعض البلدان المحورية في المنطقة. في المقابل، تمثل بعض الدول حول البحر الأبيض المتوسط أيضا منطقة محورية اقتصادية مهمة بالنسبة للصين؛ والتي يمكن التماسها من خلال النمو الملحوظ جدا لقيمة العلاقات التجارية بين الصين ودول المغرب العربي على سبيل المثال، كانت العلاقات التجارية بين الصين وشمال أفريقيا سنة 2000 تقارب قيمتها 1.6 مليار دولار، بحلول سنة 2012 نمت هذه العلاقات بحوالي 20 ضعفا لتصل قيمتها إلى حوالي 31 مليار دولار، في الفترة ما بين 2000 - 2012 نمت قيمة تصدير الصين لشمال أفريقيا من مجرد 1.4 مليار دولار إلى 20.5 مليار دولار، في حين نمت واردات الصين من المنطقة من 213 مليون دولار إلى 10.7 مليار دولار أثناء نفس الفترة¹، كما يبينه الشكل التالي، ليضع الصين كواحدة من بين أهم 10 مصادر لواردات اقتصاد المنطقة، الأمر الذي يؤكد ببرز أهمية الاهتمامات الاقتصادية باعتبارها حيز الزاوية في التوجه الصيني في المتوسط. وكل ذلك بغض النظر عن مشروع طريق الحرير الجديد والذي سنتطرق إليه بشيء من التفصيل خلال آخر فصول الدراسة وتحديدا عن التطرق لمسار العلاقات الأوروبية الصينية إجمالا.

1 جلال خشيب. تنامي النفوذ الصيني بالمغرب الكبير: حزام واحد، أهداف متعددة. المعهد المصري للدراسات. اسطنبول. تركيا. أبريل 2016 ص4.

شكل رقم 05: يبين تطور التبادلات التجارية بين الصين ودول شمال إفريقيا

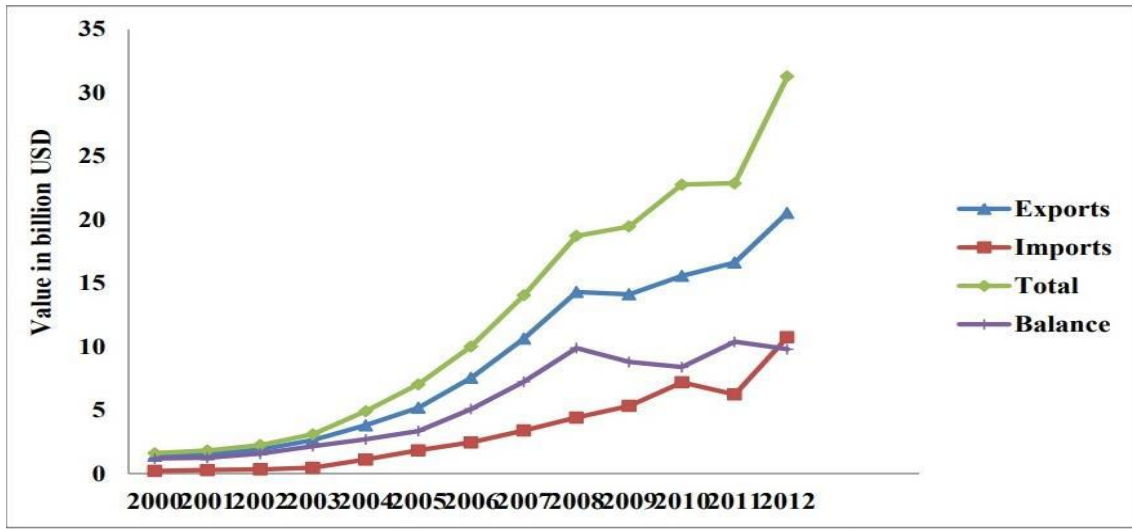


Figure 1 China-North Africa bilateral trade, 2000-2012 (in billion USD)

المصدر: جلال خشيب. تنامي النفوذ الصيني بالمغرب الكبير: حزام واحد، أهداف متعددة. المعهد المصري للدراسات. اسطنبول. تركيا. أبريل 2016، ص 5.

- الموارد الطاقوية في مسار التوجه الصيني اتجاه المتوسط:

من المؤكد أن الصعود الاقتصادي الصيني الكبير، سيواجهه بالضرورة البحث عن التزود بالثروات الطاقوية لضمان امتداد هذا الصعود الاقتصادي، وهو الأمر الذي وضع الصين في ثاني مراتب الدول الأكثر استيراداً للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تستورد الصين حالياً قرابة سبعة ملايين برميل نفط يومياً، وبارتفاع متزايد مقدر بمعدل 30 ٪ سنوياً، والتي تضعها في توقعات التفوق على الولايات المتحدة في استيراد النفط خلال السنوات القادمة¹.

تحتل المصادر الطاقوية بطبيعة الحال صدارة اهتمامات بكين في منطقة البحر الأبيض المتوسط نظراً لقدرات الإنتاج وإمكانيات بعض الدول مثل الجزائر أو ليبيا. تواجه الصين بالفعل تحدياً متزايداً ومثيراً للقلق في مجال الطاقة، في وقت تعتمد فيه الصين على ما يقرب من 60 ٪ من الشرق الأوسط لإمدادها، وفي ظل التدخل الأمريكي في العراق، وفضلاً عن سياسة الشرق الأوسط الأمريكية عموماً، والتي تسلط الضوء على نقاط الضعف الطاقوية الصينية، والتي في إطار استراتيجية التنويع الشاملة التي انطلقت

¹ Yun Sun, Africa in China's Foreign Policy, John L. Thornton China Center and Africa Growth Initiative, Brookings Center, April 2014, P : 05, https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/Africa-in-China-web_CMG7.pdf

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية ومتوسطة

منذ سنة 2003، لم تستبعد بكين أي مورد محتمل، مهما كان مستوى احتياطاتها وإنتاجها، ضمانا لمفهوم الأمن الطاقوي الصيني¹.

تأخذ الصين ما يقارب ثلث حاجاتها من النفط من أفريقيا، ويتوقع أن يزداد اعتمادها على استيراد النفط من القارة في السنوات، انطلاقا من كل من أنغولا والتي تمدها بـ 15 بالمئة من كل واردات الصين النفطية، كما أن للصين أنشطة نفطية في الجزائر، وتشاد، والسودان، وغينيا الاستوائية، والكونغو، ونيجيريا. في إشارة إلى أهمية النفط الاستراتيجية في بناء علاقات بكين الدولية إجمالا الأفريقية والمتوسطة على وجه التحديد. والتي كللت في نهاية المطاف إلى ارتفاع الصادرات النفطية الأفريقية إلى الصين من 10 بالمئة سنة 2007 إلى 14 بالمئة سنة 2011، نتيجة زيادة الصادرات الأنغولية والنيجيرية والجزائرية من هذه المواد إلى الصين².

عدا متغير الطاقة، ارتفعت واردات الصين من مجموع الصادرات المعدنية الأفريقية خارج إطار المحروقات من 7 % إلى 39 % ما بين 2000 و2009. في حين عرفت واردات الاتحاد الأوروبي خلال الفترة نفسها من الصادرات المعدنية الأفريقية تراجعا كبيرا إلى النصف؛ حيث انخفضت من نسبة 47 % من مجموع الصادرات المعدنية الأفريقية سنة 2000 إلى 26 % سنة 2009، ونفس التوجه عرفت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من المعادن الأفريقية، فقد انخفضت من 13 % من مجموع الصادرات الأفريقية سنة 2000 إلى 6 % سنة 2009، وذلك نتيجة تزايد واردات القوى الصاعدة من المعادن الأفريقية خلال العقد الأخير³.

الفرع الثالث: روسيا: أهمية المياه الدافئة في مسار الاستراتيجية الروسية الدولية:

ترتبط النظرة الروسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط بالدرجة الأولى بالأبعاد الأمنية الجديدة التي تعرفها هذه المنطقة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، فبعد أن استرجعت روسيا توازنها بفعل سقوط الاتحاد السوفياتي تحت مسمى إعادة ترتيب البيت الداخلي، اتجهت روسيا إلى العمل على استرجاع مكانتها وهيبتها في المنطقة، انطلاقا من بناء الاستراتيجية الروسية العالمية، أين سيكون لمنطقة المتوسط الاهتمام الكبير، والمكانة الخاصة جدًا بالنسبة للجغرافيا السياسية الروسية.

¹ Alice Ekman, Opcit.

² Yun SunOp.cit.

³ جلال خشيب، مرجع سبق ذكره.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية المتوسطة

لروسيا سلسلة من المصالح في البحر الأبيض المتوسط تنقسم إلى ثلاث فئات رئيسية: القضايا المتعلقة بوضع القوة العظمى التي تطالب بها موسكو، والمصالح الأمنية والمصالح الاقتصادية، والتي يمكن استنتاج بعض نقاطها انطلاقاً من:

بخصوص تحولات النظام الدولي الجديد، وموقف روسيا من تجديد مفهوم توازن القوى؛ أين تحاول موسكو، منذ وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة، والاهتمام بموضوع إعادة ترتيب البيت الداخلي الروسي، استثمار المشهد الدبلوماسي والاقتصادي والعسكري في البحر الأبيض المتوسط تدريجياً، باعتباره منطقة استراتيجية للمصالح الروسية، وبنفس الأهمية المميزة لمناطق المجال الحيوي التالاسوكراتي التقليدية لروسيا في صورة بحر البلطيق، البحر الأسود وبحر آزوف.

من المؤكد أنه و في سبيل تعزيز التنمية السياسية، و الاستقرار العسكري على طول الجوار الروسي، يظهر البحر الأبيض المتوسط كمساحة استراتيجية يمكن لروسيا أن تبرز نفوذها عليها، انطلاقاً من إعادة الاتصال بمناطق الإرث السوفياتي من جهة، الأمر الذي يجعل منطقة البحر الأبيض المتوسط بمثابة ساحة منافسة لموسكو، ترمي من خلالها الانطلاق لموازنة النفوذ الغربي على المشهد الأمني المتوسطي، انطلاقاً من تواجد روسيا في البحر الأبيض المتوسط كعامل استقرار للمنطقة ككل، خاصة في وضعية لم تسهم من خلالها التدخلات التي قامت بها القوى الأطلسية بأي شكل من الأشكال في حل الأزمات القائمة في المنطقة؛ في نماذج من شاكلة الوضع الأمني في كوسوفو، العراق، سوريا أو حتى ليبيا، و التي ساهم سقوط نظام معمر القذافي في زيادة انتشار عدم الاستقرار في ليبيا، شرق المتوسط وصولاً إلى منطقة الساحل ككل. وخلاصة ذلك ترمي إلى توجه روسيا إلى رفض السياسة الأمريكية في المنطقة، حتى وإن كان هذا الرفض لا يزال ضعيفاً وغير مستقر على أرض الواقع، غير أن مواقفها غير المؤيدة للولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً مع سوريا، القضية الفلسطينية وكذلك فيما يخص القوات الأمريكية المنتشرة في حوض المتوسط، تؤكد عن توجه الإرادة السياسية الروسية للعودة بقوة كفاعل رئيسي إلى الساحة الدولية انطلاقاً من المنطقة المتوسطية كأحد المحاور الجيوبوليتيكية الأكثر أهمية على المستوى الدولي.

تعتمد الاستراتيجية الروسية في المنطقة على محاولة منع احتواء الولايات المتحدة الأمريكية للمتوسط وذلك من خلال تطويق الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلسي، ومن أجل بلوغ هذا الهدف تنتهج أسلوباً دفاعياً يتمحور حول تأمين أمنها من الجنوب خاصة فيما يتعلق بحماية حدودها والولوج إلى المياه الدافئة

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية المتوسطية

عن طريق مراقبة المضائق (البوسفور والدردينيل)، بالإضافة إلى تعميق وتأمين حرية الملاحة وحركة التجارة مع الدول المتوسطية بما يكفل الحفاظ على المصالح الروسية¹. من المؤكد أن إطلالة روسيا على حوض البحر الأبيض المتوسط سيتيح لروسيا منفذاً مباشراً إلى الشرق الأوسط، منطقة تعتبرها موسكو على درجة كبيرة من الأهمية الجيوأمنية، باعتباره اليوم من أكثر المناطق اضطراباً على المستوى الدولي. حيث تعتبر السلطات الروسية الآن أن أي شكل من أشكال زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط من المرجح أن ينتشر إلى امتدادات المجالات الحيوية لروسيا التقليدية؛ سواء

من خلال تغذي حالة عدم الاستقرار المرتفعة في القوقاز على سبيل المثال، حيث يشكل مسلمو روسيا ثاني أكبر مجتمع ديني في الاتحاد ويستقرون بشكل رئيسي في القوقاز، إضافة منطقة فولغا-الأورال. لذلك لا يمكن للسلطات الروسية أن تظل غير حساسة لأي شكل من أشكال زعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، والذي قد يمتد إلى جنوب روسيا، بالشكل الذي قد يتجه إلى دعم الحركات الانفصالية في مناطق امتداد شمال القوقاز الروسية، وصولاً إلى الشيشان².

- واقع البحر الأبيض المتوسط في المصالح الاقتصادية الروسية:

إضافة إلى ما سبق ذكره، يجد الاقتصاد الروسي تعبيراً كبيراً له أيضاً في منطقة البحر الأبيض المتوسط، يرتكز أساساً حول مبيعات الأسلحة لدول منطقة البحر الأبيض المتوسط، القائمة على ميراث الروابط التي أقامها الاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بالتعاون العسكري التقني مع دول على الساحل الجنوبي؛ فإذا كانت آسيا تحتل المرتبة الأولى بشكل واضح مع أكثر من 64 مليار دولار من العقود الموقعة منذ عام 1991، فذلك لأننا نجد عملاء مهمين للغاية هناك، مثل الصين بأكثر من 29 مليار دولار، والهند بحوالي 24 مليار دولار، ما يمثل نسبة تقارب الـ 85% من سوق مبيعات الأسلحة الروسية في آسيا، و 58% من إجمالي المبيعات خلال الفترة 1991-2011، يشكل العملاء المتوسطيون السوق الروسية الثانية الأكثر أهمية لمبيعات المعدات العسكرية؛ حيث تم توقيع عقود بقيمة 10.8 مليار دولار خلال نفس الفترة الممتدة ما بين 1991 و 2011 يمنح بيع الأسلحة بما قيمته 12.9 مليار دولار من المعدات

¹ جلال حدادي، معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي، تلمسان، الجزائر، النشر الجامعي الجديد، 2017، ص 135.

² Victor Bernard et autres, **Russie : quelle stratégie de puissance?** Paris, France : base de connaissance, décembre 2006, p01.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية المتوسطية

العسكرية، ومع التحصل على امتياز إضافي يعبر عنه بمحفظة طلبات بلغت قيمة 38 مليار دولار ابتداء من سنة 2013¹.

عدا متغيرات الاقتصاد العسكري، تعتبر روسيا أيضا قوة في مجال الطاقة، أين يشكل بيع الغاز والنفط اليوم حوالي 50% من الميزانية الروسية، و10% من الناتج المحلي الإجمالي الروسي. وهنا، تلعب واجهة البحر الأبيض المتوسط دورًا أساسيًا حيث أن معظم الغاز من خلال هذا الممر يستهلكه أكبر زبون لروسيا يتم تصديره متمثلا في القارة الأوروبية.

تؤدي الاكتشافات الأخيرة للغاز البحري في شرق البحر الأبيض المتوسط إلى زيادة الخوف من رؤية خريطة طاقة جديدة في الشرق الأوسط تُدفع فيها روسيا إلى الهامش، ما يفسر إشكاليات الأمن الطاقوي الروسي، وهنا، فالتواجد بصفة مستمرة في المنطقة، انطلاقا من مبدأ الحفاظ على المجال الحيوي الروسي التقليدي، من جهة طمأنة دعم الدول الحليفة في المنطقة، ومن جهة أخرى حتى تشعر الأطراف الأخرى وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية بتواجدها الفعلي في المنطقة، وحتى تؤكد هذا التوجه الروسي الجديد القائم على المتغير السابق المرتبط بمفهوم توازن القوى و تحولات النظام الدولي الجديد. وكل ذلك، فضلا عن سعي روسيا لاستغلال إمكاناتها في مجال الطاقة، الغازية منها خاصة على اعتبار امتلاكها لأكبر مخزون عالمي من هذه المادة لربط علاقات مع دول جنوب المتوسط من جهة بهدف ضبط أسعار هذه المادة وكيفية تسويقها، ومن جهة أخرى لإبقاء دول أوروبا الغربية تابعة لها في هذا المجال حتى تكون ورقة ضغط في يدها توظفها في علاقاتها السياسية، خاصة أثناء الأزمات.

المبحث الثالث: خطط العمل الأوروبية اتجاه دول المغرب العربي:

من الصعب بما كان، فصل منطقة المغرب العربي في تفسير جيوسياسة البحر المتوسط، بحكم أن الموقع أو الخصائص الجيوسياسية للمغرب العربي زادت من دعم موقع البحر المتوسط جيوسياسيا، على اعتبار تواجد الدول المغاربية جنوب غرب حوض المتوسط، كطرف رئيسي في جدول البحر المتوسط الجيوبوليتيكي، كمنطقة غنية بالثروات المعدنية والنفطية فضلا عن كونها فضاء واسع ومهيئ للاستثمار والتوسع الاقتصادي والتجاري. وهي المتغيرات التي تضع المنطقة المغاربية صلب تناقضات الفواعل الدولية على المستويين الإقليمي والدولي.

¹ Ibid.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأورومتوسطية

ثم من جهة مقابلة، تجدر الإشارة الى اعتبار المغرب العربي المتوسطي فضاء جيوبوليتيكا مميّزا جدا عن بقية الفضاءات الجيوبوليتيكية المتبقية للبحر المتوسط، وهذا راجع الى التاريخ المشترك لشعوب المنطقة سواء من الارث الاستعماري الامبريالي، أو من خلال المدخل الحضاري من خلال الحضارتين السماويتين المتصارعتين في المنطقة.

فهم وتركيب المتغيرين السابقين، يجب أن يفهم في ظل ميزة الموقع الجغرافي للمنطقة المغاربية وما ينتج عن ذلك من ميزة جيواستراتيجية ممثلة في الامتدادات الجيوسياسية للمنطقة والتي يمكن حصرها في نقطة التقاء أربع امتدادات جيوسياسية مهمة:

- البعد المتوسطي وامتداده شمالا باتجاه القارة الأوروبية.
- البعد الإفريقي باتجاه الجنوب
- البعد الشرق أوسطي.
- البعد الأطلسي باتجاه الغرب¹.

ثم من جهة أخرى ثانية، يعبر نموذج تعامل الاتحاد الأوروبي - عبر سياسة الجوار الأوروبية- مع دول المغرب العربي النموذج الأمثل والممكن اسقاطه على كل دول الجنوب المتوسطي عموما؛ وذلك اعتبارا إلى توجهات الدول المغاربية الثلاث: الجزائر؛ تونس والمغرب المتباينة عن بعضها البعض اتجاه السياسة الأوروبية، وذلك بالرغم من المميزات الجيوسياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والحضارية المشتركة²، وهو ما يمكن التماسه بشيء من التفصيل عند التوسع في مطالب المبحث الثلاثة والمخصصة لكل دولة على حدى.

المطلب الأول: المغرب والوضع المتقدم "الأمثل" في سياسة الجوار الأوروبية:

لطالما تميزت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب بالفعالية في ظل الشراكة الأوروبية المتوسطية قبل صياغة سياسة الجوار الأوروبية، حيث كان المغرب من بين الشركاء الأوائل الذين وقعوا اتفاقية الشراكة في فبراير 1996، والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 مارس 2000، ما جعل المغرب المتلقي الرئيسي لمساعدات الاتحاد الأوروبي المالية؛ فخلال الفترة الممتدة ما بين 1995 و2003، تلقت المغرب

¹ Abdalkader El Khissassi, **les enjeux des relations euro-méditerranéennes entre le chut du mur de Berlin et des déboires dur printemps arabe**, strasbourg, France, editions universitaires européennes, 2015, p150-153.

² Frederica Bicchi, The impact of the ENP on EU-North Africa relations: The good, the Bad and the Ugly, in Richard.G.Whitman and StefanWolff, Opcit, p, 206-208.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية-متوسطية

مساعدات أوروبية بما قيمته 1.1 مليار يورو، لتقدم شكلا لمحاولات المغرب لتكون أقرب ما يمكن إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي¹

ولذلك قدمت سياسة الجوار الأوروبية قفزة كمية ونوعية في مسار العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب من خلال سياسة الجوار الأوروبية؛ حيث يتجاوز التعاون الآن إلى حد بعيد جوهر اتفاقيات الشراكة تحت غطاء الشراكة الأورو-متوسطية. أين اتجه المغرب الأقصى فور الاعلان عن سياسة الجوار الأوروبية إلى تبني فكرة الجوار، لتطوير افاق العلاقات والاتحاد الأوروبي بحكم أنها تقدم ديناميكيات جديدة لعلاقات الاتحاد الأوروبي بالمملكة المغربية والتي تذهب دائما الى تحقيق ما يسمى بالوضع المتقدم في علاقات المغرب الأقصى بالاتحاد الأوروبي.²

لذلك اتجه المغرب بالدرجة الاولى الى تبني المعايير الأوروبية عبر خطة عمل بأهداف مسطرة مسبقا قائمة بالدرجة الأولى على تعزيز التقارب في مجال التشريع والانفتاح الاقتصادي، مع التخفيف التدريجي للحواجز التجارية، خاصة وأن درجات الاعتماد المتبادل بين الوحدتين هنا تكمن أساسا في اعتماد المغرب اقتصاديا على الاتحاد الأوروبي عموما، في وقت يتجه هذا الأخير صوب المغرب على أساس الحاجة الى الوقاية الأمنية، ومن جهة مقابلة، كسوق لتصريف المنتجات الأوروبية وزيادة درجات الاستثمار في المغرب ما استدعى توجه المغرب الى اصلاحات تتماشى ومعايير سياسة الجوار الأوروبية المطروحة³.

و لهذا، و بخصوص سياسة الجوار الأوروبية تجاه المغرب ، فإنه ليس غريبا أن تفعل الورقة الاستراتيجية وكذا خطة العمل الموجهة الى المغرب مبكرا مع بدايات سياسة الجوار الأوروبية و تحديدا في ديسمبر 2004 من طرف المجلس الأوروبي، مع الدخول حيز التنفيذ في جويلية 2005 بالتركيز على مجالات التعاون الهامة المتعلقة أساسا ب : 1- السوق الداخلية 2- الصناعة -التجارة -الخدمات 3-النقل و البيئة و الطاقة 4-البحث و التطير 5- الزراعة و الصيد البحري 6- العدالة و الأمن و التي لم تتوقف عند هذا الحد و حسب بدليل مباشرة المغرب بداية 2007 مفاوضات تحديد الخدمات و

¹ Commission of the European Communities (2004a), Commission Staff Working Paper. Country Report Morocco {COM (2004)373 final}, Brussels, 12 May 2004, SEC (2004)569, p. 4.

² Ibid, p05.

³ Abdenbi El Marzouki, Sanae SOLHI, Opcit, p 5.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأورومتوسطية

خلق مجال تبادل حر، وصولاً إلى منح المغرب مرتبة الوضع المتقدم سنة 2008 من طرف الاتحاد الأوروبي¹.

الفرع الأول: خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية-المغرب ما بين 2014-2017:

تم تقدير حزمة المساعدات المالية الأوروبية للمغرب، في إطار سياسة الجوار الأوروبية للفترة الممتدة ما بين 2014 و2017 بقيمة تتراوح ما بين 728 و890 مليون أورو موزعة حسب الجدول التالي:

جدول يبين خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية اتجاه المغرب للفترة الممتدة ما بين 2014 و2017

النسبة المئوية من مجموع المساعدات الأوروبية	ميدان تدخل الاتحاد الأوروبي
30% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ضمان الولوج إلى الخدمات القاعدية
25% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	الحوكمة، الديمقراطية، ودولة القانون
25% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	سوق العمل والتنمية المستدامة
20% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ميدان دعم المجتمع المدني

المصدر: Commission européenne, Programmation de l'Instrument Européen de Voisinage (IEV) Cadre Unique d'Appui pour l'appui de l'UE au Maroc (2014-2017)

- يرتكز الهدف العام بالنسبة لميدان ضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية أو القاعدية بالدرجة الأولى إلى التحسين المستدام لمستوى التنمية البشرية في المغرب، وذلك بالتركيز على الأهداف المحددة التالية:

- الدعم من خلال التعاون المتعمق للإصلاحات والسياسات الوطنية التي تعزز الوصول العادل للسكان المغاربة إلى الخدمات الأساسية والحماية الاجتماعية
- الحد من التفاوتات الاجتماعية والإقليمية القائمة من خلال تحسين الظروف المعيشية للفئات والأقاليم الأكثر تهميشاً من السكان والأقاليم، من خلال استهداف السياسات الاجتماعية والإقليمية وذلك تحقيقاً لنتائج أولية ترمي إلى الحد التدريجي من الفقر والمخاطر المرتبطة بعدم الاستقرار، لا سيما من خلال توسيع وتعزيز نظام الحماية الاجتماعية. تحسين الوصول إلى خدمات الصحة

¹ Frederica Bicchi, Op.cit, p,209-213.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية المتوسطية

- والتعليم والمياه والصرف الصحي والانفتاح، فضلاً عن جودة هذه الخدمات، وتقليص الفجوات الموجودة بين المناطق الريفية والحضرية في الوصول إلى الخدمات الأساسية¹.
- يرتكز الهدف العام بالنسبة لميدان دعم الحكم الديمقراطي وسيادة القانون والتنقل في المغرب حول المساهمة في احترام سيادة القانون وترسيخ الديمقراطية في المغرب، على المستويين الوطني والمحلي وذلك بالارتكاز على مجموعة نقاط يمكن حوصلتها فيما يلي:
- دعم الإصلاح المتعمق للعدالة وتحديث نظام السجون.
- تعزيز المؤسسات التي تلعب دور الرقابة الديمقراطية والحكم، ودعم إصلاح المالية العامة وكذلك تعزيز أداء الإدارة العامة، بما في ذلك على المستوى الإقليمي كجزء من تنفيذ عملية الهيكلة الإقليمية المتقدمة، لضمان الكفاءة وشفافية إدارة الشؤون العامة ومحاربة الفساد.
- دعم التدابير لضمان حقوق المهاجرين والحماية الدولية، ومنع الهجرة غير النظامية، وتعزيز التنقل وتعظيم تأثير الهجرة على التنمية.
- دعم تعزيز الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمرأة وكذلك المساواة بين الرجل والمرأة في جميع المجالات².
- في المجال القضائي، يتم ضمان استقلال وكفاءة القضاء، وتعزيز القدرات المهنية للقطاع، وتعزيز ثقة المواطنين في العدالة، وبشكل خاص يساهم التدخل في استقلال القضاء، تأهيل مهني أفضل للموظفين في النظام القضائي؛ بالشكل الذي يخلق حتماً نظاماً قضائياً أفضل تنظيمياً وفعالاً وكفاءة³.
- يهدف ميدان سوق العمل والتنمية المستدامة في المغرب إلى المساهمة في النمو العادل والمستدام في جميع أنحاء المغرب من خلال تحسين التنافسية والتوظيف، والذي يتم انطلاقاً من:
- دعم سياسات تكوين الثروة والتوظيف، بما في ذلك الوظائف في القطاعات المبتكرة مثل ما يسمى بالقطاعات الخضراء وتنمية رأس المال البشري.

¹ Commission européenne, Programmation de l'Instrument Européen de Voisinage (IEV) Cadre Unique d'Appui pour l'appui de l'UE au Maroc (2014-2017), p 9-10.

² Ibid, p 11

³ Ibid, p12.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية المتوسطية

- تعزيز التنمية الاقتصادية المتوازنة والمستدامة للإقليم من خلال تعزيز المؤسسات المركزية والمحلية لضمان إدارة اقتصادية شفافة وفعالة، بهدف تلبية احتياجات التنمية لأصحاب المصلحة والمواطنين.
 - تعزيز إمكانات النمو المستدام للاقتصاد المغربي.
 - تعزيز القدرة التنافسية للشركات المغربية الصغيرة والمتوسطة، وتقوية الشركات الصغيرة والمتوسطة وإضفاء الطابع الرسمي عليها، وجعل بيئة الأعمال أكثر جاذبية للمستثمرين.
 - تحسين جودة التكوين والتوظيف للعمال المغاربة، ولا سيما الشباب، مع تحفيز خلق فرص العمل في القطاعات الرئيسية، بما في ذلك القطاعات المبتكرة والاقتصاد الأخضر¹.
- أخيراً، و بالنسبة للتدابير ميدان دعم المجتمع المدني في المغرب: سيستمر دعم المجتمع المدني وسيتم دمج قدر الإمكان في المكونات المختلفة لإطار الدعم الاستراتيجي هذا ، وسيكون هذا مهماً بشكل خاص في مجال الحكم الرشيد وتنمية رأس المال البشري. ويشمل ذلك استمرار دعم الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات المؤسسية والتنظيمية للمجتمع المدني المغربي، سواء من حيث تقديم الخدمات، أو مراقبة وتقييم السياسات العامة. كما يمكن دعم التوحيد والتشغيل السليم لمننديات الحوار بين المجتمع المدني والجهات الفاعلة المؤسسية (الحكومة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وما إلى ذلك) والشركاء التقنيين والماليين. بالإضافة إلى ذلك، سيستمر دعم منظمات المجتمع المدني من خلال البرامج المختلفة التي يستفيد منها المغرب. وكل ذلك من شأنه أن يذهب لتعزيز وبناء قدرات منظمات المجتمع المدني الرئيسية من أجل تعزيز ثقافة المشاركة. الديمقراطية والحكم المحلي والتغلب على انعدام الثقة الذي يوجد أحياناً بين الدولة والمجتمع المدني².

المطلب الثاني: خطة عمل الاتحاد الأوروبي مع تونس 2007-2014: النموذج السيء:

لطالما تميزت العلاقات الاقتصادية التونسية الأوروبية بمستوياتها الجيدة من خلال التبادلات الاقتصادية المرتفعة، والمبنية على نتائج ومخرجات مسار برشلونة 1995. وما واكبه من تحرير التعريفات الجمركية على السلع الصناعية الأوروبية وفتح سوقها الداخلي أمام المنتجات القادمة من أوروبا عموماً استناداً

¹ Ibid, p14-15.

² Ibid, p 16-17.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية ومتوسطة

إلى انفتاح السوق التونسية ذات الطابع التجاري نسبيا والذي وضع تونس في مرتبة معتبرة حيث أن 45% من الناتج المحلي الإجمالي التونسي لسنة 2006 يأتي من صادرات السلع والخدمات ليضعها في المرتبة الأولى مغاربيا¹، أين سجلت تونس نموًا اقتصاديًا يتراوح بين 4 و5% سنويًا لمدة 15 عامًا، وحيث حيث أدى أدائها الاقتصادي والاجتماعي إلى ظهور طبقة وسطى كبيرة، ترغب في مشاركة أكبر في عملية صنع القرار السياسي التونسي، مع المزيد من الشفافية والمساءلة من خلال تعزيز دور المجتمع المدني والقطاع الخاص، بالشكل الذي سيكون ضروريًا لتعزيز حوكمة أكثر ديناميكية في بيئة اقتصادية أكثر انفتاحًا.

ولكن في ظل هذه الخلفية الاقتصادية ومخارجاتها الإيجابية، يبقى البعد السياسي للعلاقات الأوروبية التونسية يذهب عكس ذلك، فحسب التقرير الأوروبي بخصوص تونس لسنة 2004 فإن توجهات تونس للتعاون في مجالات الحكم الرشيد والعدالة والشؤون الداخلية على أساس تدريجي تبقى غير كافية وغير مكتملة في ظل غياب شبه كامل للحريات السياسية.²

وهو ما يمكن التماسه على سبيل المثال من خلال تفضيل تونس للاستغناء عن مساعدات الاتحاد الأوروبي المالية ضمن برنامج MEDA للفترة الممتدة ما بين 2000 و2006 والمقدرة بـ 20 مليون يورو، تخصص منها 6 ملايين يورو منها لمجالات العدل والشؤون الداخلية. و الذي من شأنه أن يضع تونس كشريك سلبي لتوجهات العلاقات الأوروبية التونسية استنادا إلى فصل هذه الأخيرة بين البعدين الاقتصادي والسياسي، بل أبعد من ذلك أين تبدي تونس استعداد للتخلي عن المنافع الاقتصادية إذا استلزم ذلك فتح حوار سياسي، و مرد ذلك وفقا للجانب التونسي مرتبط بالمقاربة التونسية اتجاه ميادين الرعاية الصحية و الإسكان ومختلف حقوق الانسان المتبقية ، و دليل ذلك ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي 2970 دولارًا أمريكيًا للفرد (مقارنة بـ 2160 دولارًا أمريكيًا في المغرب)، مع انخفاض نسبة الأمية إلى 25% عند السكان ما فوق الـ 15 سنة ، مقارنة بالمغرب و التي تبلغ فيها النسبة الـ 48%. الأمر الذي لا يتوافق مع التوجه الأوروبي في معالجة القضايا السياسية في تونس. والذي يطرح تساؤلا أساسيا حول طبيعة علاقة الاتصال والانفصال بين الشؤون الاقتصادية والسياسية

¹ World Bank Database, 2006.

² Commission of the European Communities (2004b), Commission Staff Working Paper. Country Report Tunisia {COM (2004)373 final}. Brussels, 12 May 2004, SEC (2004)570, p. 4.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية المتوسطة

في ظل مشروع سياسة الجوار الأوروبية، استنادا إلى الافتراض الأوروبي القائم على أهمية التقدم الاقتصادي وانتقاله وظيفيا إلى المجال السياسي وكيفية تحقيق ذلك في ظل سياسة الجوار الأوروبية¹. إلا أن عملية التوسع الأوروبي سنة 2004 قادت إلى تغيير عميق للوضع السياسي والجغرافي والاقتصادي في الاتحاد الأوروبي من خلال إتاحة الفرصة له لتوطيد وتعميق علاقاته مع البلدان المجاورة له، إلى جانب العلاقات القائمة. قدم سياسة الجوار الأوروبية لجيران الاتحاد الأوروبي إمكانية درجة عالية من التكامل الاقتصادي، لا سيما من خلال الاندماج التدريجي في السوق الداخلية وكذلك تعميق التعاون السياسي والثقافي والاجتماعي، استنادا إلى القيم المعيارية الأوروبية المشتركة بما في ذلك الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان ومبادئ اقتصاد السوق والتجارة الحرة والتنمية المستدامة والفقر تقليص وتعزيز الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية². وهي المبادئ التي تشكل - كغيرها من الدول الجوارية الأخرى - جوهر أولويات التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتونس باعتبارها واحدة من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط الخمسة التي اعتمدت خطة عمل لسياسة الجوار الأوروبية، وهو ما يمكن التماسه استنادا إلى خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية الموجهة لتونس للفترة الممتدة ما بين 2014 و2020 ضمن عمليات مراجعة سياسة الجوار لفترة مخرجات موجة الربيع العربي، والتي دفعت بتونس إلى إحراز تقدمات نوعية كبيرة على مستوى مضمون التحول الديمقراطي؛ من خلال تكثيف النهج القائم على الحوار بين مكونات المجتمع التونسي والأحزاب السياسية الرئيسية ومنظمات المجتمع المدني، والتي مكنتها من تجاوز حالات الصراع التي هددت العملية الديمقراطية في تونس، وكخطوة مهمة نحو ترسيخ الديمقراطية بشكل دائم.

بناء على ذلك تأتي خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية الموجهة لتونس للفترة الممتدة ما بين 2014-2020 للتركيز على الأولويات التالية:

مكافحة الإرهاب، تسريع النمو وخلق فرص العمل، إقامة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، استعادة التوازنات المالية وتعزيز سياسة اجتماعية فعالة، تطوير المدن ودور المجتمعات المحلية وتحسين كفاءة الحكومة³، والتي يمكن تقسيمها تبعا للأهداف الأوروبية المحددة كما يلي:

¹ Richard Whitman and Stefan Wolff, Op-cit, p214-215.

² Abdenbi El Marzouki, Sanae SOLHI, Op-cit, p 6.

³ Frederica Bicchi, Op.cit, p, 214-217.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية المتوسطة

خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية-تونس ما بين 2014 و2017:

والتي تبلغ المساعدات الأوروبية من خلالها قيمة تتراوح ما بين 299 و364 مليون أورو موزعة كما يلي:

النسبة المئوية من مجموع المساعدات الأوروبية	مجالات مساعدات الاتحاد الأوروبي
40% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	الإصلاحات السوسيواقتصادية في تونس
15% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	دعم الإصلاحات الديمقراطية في تونس
30% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	دعم التنمية المستدامة المحلية في تونس
15% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	دعم المجتمع المدني والسلطات المحلية في تونس

بالنسبة لقطاع الإصلاحات السوسيواقتصادية في:

يتجه الهدف العام من دعم الاتحاد الأوروبي لهذا القطاع أساسا إلى دعم تنفيذ البرنامج الاقتصادي والاجتماعي للحكومة التونسية من أجل الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي التونسي، واستعادة التوازنات الرئيسية بطريقة مستدامة، وإعادة إطلاق النمو باعتباره أمرا محوريا لنجاح التحول الديمقراطي التونسي، وتتعلق الأهداف المحددة للقطاع في كل من:

- دعم قطاع التشغيل وتنمية رأس المال البشري، انطلاقا من دعم قطاع التعليم، مع الحرص على تعزيز المساواة بين الجنسين وتنمية القطاع الخاص في سياق التنمية المستدامة.
- دعم تعزيز مبادئ الحكم الرشيد واحترام دولة القانون والشفافية في المجال الاقتصادي، بشقيه العام والخاص، وذلك من أجل جعل بيئة الأعمال أكثر ملاءمة لكل من الاستثمار الوطني والخارجي.¹

¹ Commission Européenne, Programmation de l'instrument Européen de voisinage, Cadre Unique pour l'appui de l'EU a la tunisie, 2014-2017, p11-13.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية المتوسطية

بالنسبة لقطاع دعم الإصلاحات الديمقراطية في تونس:

إن المساهمة في ترسيخ العناصر المكونة للديمقراطية، من خلال تعزيز سيادة القانون وترسيخ الديمقراطية واحترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد في تونس، حسب المقاربة الأوروبية يجب أن يمر على كل من:

- دعم عملية إرساء الديمقراطية وتوطيد الديمقراطية التعددية، ولا سيما دعم العملية الانتخابية، والجمعية التأسيسية الوطنية ومجلس نواب الشعب، وتعزيز استقلالية وسائل الإعلام وحرية الصحافة، ودعم قطاع الثقافة، وتعزيز قدرة المجتمع المدني، وخاصة المنظمات النسائية، في صياغة السياسات ومراقبة الانتخابات الوطنية وتثقيف الناخبين بما في ذلك تعزيز دور المرأة في العملية السياسية وتعزيز التعددية الثقافية.

- دعم صياغة وتنفيذ إصلاح العدالة، بما في ذلك العدالة الانتقالية، مما سيضمن استقلالية العدالة وحيادها، مع التأكيد على مكافحة الإفلات من العقاب واحترام العدالة والسلامة الجسدية والمعنوية للمتهمين.

- دعم صياغة وتنفيذ إصلاح قطاع الأمن لتلبية الاحتياجات والتوقعات الأمنية للسكان، وتدريبه على مراعاة حقوق المرأة، وضمان ممارسة رقابة ديمقراطية فعالة على قوات الأمن.

- ترسيخ دور المرأة في المجتمع والمساهمة في تطوير وتنفيذ سياسة النوع الاجتماعي لتعزيز المساواة بين الجنسين¹

بالنسبة لقطاع دعم التنمية الإقليمية والمحلية المستدامة:

يرتكز الهدف الأوروبي العام في هذا القطاع حول العمل على محاربة الفقر وتقليص الفوارق الإقليمية في سياق التنمية المستدامة التونسية، الأمر الذي ينطلق من أهداف محددة يمكن تلخيصها في كل من:

- دعم إعداد وتنفيذ سياسة واستراتيجية تنمية إقليمية ومحلية متوازنة ومستدامة قادرة على تقليل الفوارق الإقليمية ومحاربة الفقر.

- المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية من خلال إشراك المجتمع المدني والجهات الفاعلة المحلية، وخاصة النساء.

¹ Ibid,p14-15.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية متوسطة

- دعم التنفيذ الإقليمي والمحلي لاستراتيجية التنمية المستدامة القائمة على النمو الاقتصادي الأخضر¹. تجدر الإشارة إلى عنصر دعم المجتمع المدني والسلطات المحلية في تونس، يهدف الاتحاد الأوروبي إلى مواصلة دعمه للمجتمع المدني التونسي حتى يتمكن من المساهمة بشكل فعال في الحوار السياسي، وتوطيد سيادة القانون، وإرساء الديمقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة من تونس. وهذا يشمل دعم تحول المجتمع المدني الناشئ إلى مجتمع مدني أفضل تنظيماً، نشط ومتجذر في البيئة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية التونسية. فمن ناحية، سيكون من الضروري توحيد الأنشطة لتعزيز القدرات التشغيلية والهيكلية لمنظمات المجتمع المدني، والشركاء الاجتماعيين، بما في ذلك من حيث التنظيم، وكذلك تشجيع وضع أطر للحوار والتشاور بين المجتمع المدني. الجهات الفاعلة في المجتمع والجهات الحكومية والشركاء التقنيين والماليين. وهذا سيجعل من الممكن التحرك تدريجياً نحو ثقافة المشاركة الديمقراطية والحكم المحلي والتغلب على انعدام الثقة الموجود بين الدولة والمجتمع المدني. في المقابل، و في الوقت نفسه ، سيكون من المهم تحسين البيئة المؤسسية والقانونية لمنظمات المجتمع المدني من طرف السلطات التونسية، بما في ذلك تطوير و تنقيح الإجراءات والآليات والقوانين واللوائح التي تحكم أعمالها².

خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية-تونس ما بين 2017 و 2020:

أمام التقدم المسجل في مسار خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية للفترة السابقة 2014 و 2017، اتج الاتحاد الأوروبي إلى المواصلة على نفس النهج وذلك انطلاقاً من خطة عمل جديدة تغطي الفترة الممتدة ما بين 2017 و 2020 بغلاف مالي تراوح ما بين 504 و 616 مليون أورو موزعة حسب الجدول التالي:

¹ Ibid,p16-17.

² Ibid,p18-19.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية ومتوسطة

النسبة المئوية من مجموع المساعدات الأوروبية	مؤشر المساعدات المالية بالمليون أورو	ميدان تدخل الاتحاد الأوروبي
20% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ما بين 100.8 و 123.2 مليون أورو	تعزيز الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون
38.5% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ما بين 194 و 237 مليون أورو	الاستثمار في تحفيز النمو الاقتصادي المستدام ومجال العمل
38.5% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ما بين 194 و 237 مليون أورو	تعزيز التماسك الاجتماعي وسد الفوارق الاجتماعية
1% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ما بين 5.04 و 6.16 مليون أورو	دعم وتطوير القدرات المؤسسية
2% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ما بين 10.08 و 12.32 مليون أورو	دعم المجتمع المدني في تونس

القطاع 1 - تعزيز الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون:

يتجه الاتحاد الأوروبي رلى دعم تونس بشكل استثنائي في مدخل الحكم الرشيد وسيادة القانون، انطلاقا من دعم تحديث الإدارة والحكم الرشيد ومكافحة الفساد وكذلك تعميق عملية اللامركزية وإجراء انتخابات شفافة ومستقلة، مع التركيز على تعزيز مشاركة المواطنين، والشباب على وجه الخصوص، في الحياة السياسية وصنع القرار، مع التركيز إلى جانب ذلك على تعزيز الإصلاحات في مجال إصلاح العدالة والذي من شأنه خلق نوع من الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة المركزية، و كل ذلك بهدف عام يعمل على ضمان مرونة النظام الديمقراطي التونسي فيما يتعلق بالدستور مع تعزيز قدرات الدولة لتلبية توقعات المواطنين التونسيين وضمان احترام الحقوق والحريات الأساسية من خلال دعم التحول الديمقراطي و ذلك بالتركيز على:

- دعم التنفيذ الفعال للدستور والالتزامات الدولية المتعلقة باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية المتوسطية

- دعم توطيد الهيكل المؤسسي من خلال تعزيز الصلاحيات والسلطات التشريعية والقضائية ودعم إنشاء فعال دستورية ومستقلة
- تعزيز مشاركة المواطنين، والشباب على وجه الخصوص، في الحياة السياسية وصنع القرار، ودعم العملية الانتخابية، على المستويين الوطني والمحلي.
- إصلاح الإدارة العامة، ومكافحة الفساد، فضلا عن تنفيذ عملية اللامركزية وعدم التمركز في الدولة.
- دعم وضع سياسة واستراتيجية تعزز الإدارة الجيدة لظاهرة الهجرة، ولا سيما حماية المهاجرين (الحماية الدولية، حقوق المهاجرين، الإشراف على عمليات العودة وإعادة الإدماج)، ومكافحة الهجرة غير النظامية، بما في ذلك إدارة الحدود.
- متابعة إصلاح وتحديث قطاع الأمن، بما في ذلك الآلية الوقائية لمكافحة الإرهاب والتطرف¹.

• القطاع 2 - الاستثمار في تحفيز النمو الاقتصادي المستدام و مجال العمل :

والمرتبط مباشرة بموضوع تحسين الحوكمة الاقتصادية وكفاءة المؤسسات العامة، وتطوير مناخ الأعمال وتنمية القطاعات الاقتصادية، وذلك لتعزيز النمو الاقتصادي، وتعميق التكامل الاقتصادي التونسي مع الاتحاد الأوروبي والاقتصاد العالمي انطلاقا من:

- دعم التنمية الريفية، وتحديث الزراعة وقطاع صيد الأسماك، مما يجعل من الممكن تحسين جاذبية المناطق المعنية للاستثمار الخاص، لتلبية الطلب العام على المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد، فضلا عن خلق فرص العمل مع تحسين مرونة البنية التحتية في هذه القطاعات.
- دعم تونس في جهودها لتحسين مناخ الأعمال من أجل تمكين الشركات التونسية والأجنبية من نشر نشاطها في جميع مناطق تونس.
- متابعة جهود التقريب التشريعي والتنظيمي لزيادة منافذ الاقتصاد التونسي نحو وحدة دولية واحدة والاستفادة القصوى من المستقبل ال التجارة الحرة الكاملة والعميقة.

¹ Commission européenne, programmation de l'instrument européen de voisinage, Cadre unique d'appui Eu-Tunisie 2017-2020, p8-9.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية ومتوسطة

- تشجيع التنوع الاقتصادي من خلال الاقتصاد الأخضر، فيما يتعلق بالاقتصاد الرقمي الجديد ودعم المبادرات المبتكرة على وجه الخصوص الشباب (مثل الشركات الناشئة والصناعات الإبداعية والاقتصاد الدائري¹.

• القطاع 3 - تعزيز التماسك الاجتماعي وسد الفوارق الاجتماعية:

باعتبارها من العوامل الأساسية لقيام ثورة الياسمين سنة 2011، وبسبب استمرار الاستياء الخاص بمواضيع الحوار الاجتماعي والخدمات العامة، مع استمرار قلة الاستثمار في تونس خاصة في مجال الخدمات العامة، وحتى في البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية، بالطريقة التي تشكل تهديدًا لتونس، وللاتحاد الأوروبي على حد سواء. لذلك اتجه الاتحاد الأوروبي إلى تركيز الاهتمام - في مدخل تعزيز التماسك الاجتماعي- على تنمية المناطق المحرومة ولتحسين الظروف المعيشية للمواطنين من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات العامة الأساسية بالتركيز على كل من:

- تعزيز إصلاح السياسة الاجتماعية وضمان التغطية الشاملة لعدد معين من المخاطر من خلال تعزيز الحوار الاجتماعي.
- تعزيز صياغة وتنفيذ استراتيجيات التنمية الإقليمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك في المناطق ذات الإمكانيات العالية للهجرة وضمان توفير مستوى مناسب من الخدمات العامة في جميع أنحاء الإقليم.
- تعزيز نظام تعليمي عالي الجودة - بما في ذلك من مرحلة الطفولة المبكرة، ومتاح للجميع، وفقًا للمعايير الدولية.
- تعزيز القابلية للتوظيف، ولا سيما الشباب، من خلال نظام تدريب مهني وتعليمي قادر على الاستجابة لمتطلبات سوق العمل.
- تعزيز المساواة بين المرأة والرجل، بهدف ضمان استفادة الجميع. تكافؤ الفرص².

المطلب الثالث: الجزائر: مفاوضات سياسة الجوار الأوروبية الصعب.

لطالما اعتبرت الجزائر شريكًا تفاوضيًا صعبًا بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، بالعودة إلى طبيعة مسار العلاقات الأوروبية الجزائرية³، و استنادا إلى الوضع السياسي الذي لم يكن كافيًا وقت توقيع اتفاقية

¹ Ibid,10-12.

² Ibid,13-14.

³ Abdenbi El Marzouki, Sanae SOLHI,Opcit, p 7.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية المتوسطية

الشراكة الجزائرية الأوروبية في عام 2002 و التي لم تدخل حيز التنفيذ سوى بتاريخ 10 أكتوبر 2005، فضلا عن السياق الاقتصادي الجزائري باعتباره عنصرا سلبيا هو الآخر؛ و هذا راجع إلى غنى البلد نسبيا، و لكن بنموذج اقتصادي تنموي يعبر عن العديد من الاختلافات الأساسية مقارنة بنموذج الاتحاد الأوروبي¹، و كل ذلك يجب أن يفهم في ظل أهمية الغاز والنفط الجزائريين في توجه الدولة إلى الأسواق الدولية التي يعتبر الاتحاد الأوروبي جزءا محوريا منها ، الأمر الذي سيؤثر حتما بطريقة سلبية في العثور على درجة مثالية لتفعيل العلاقات الأوروبية الجزائرية في ظل سياسة الجوار الأوروبية وهي التوليفة المفسرة، لابتعاد اهتمام الجزائر آنذاك بقضايا العلاقات المعيارية مع الاتحاد الأوروبي عبر سياسة الجوار الأوروبية، من خلال ابتعاد وجهة نظر الجزائر، لتحديث اتفاقية بدأت للتو مرحلة تنفيذها. كما أن تنفيذ الاتفاقية سيكون صعبا، لأنه يستلزم انتقالا معقداً إلى اقتصاد السوق. والذي سيكون له التأثير السلبي وخاصة على قطاعات محددة على الاقتصاد الجزائري وفي مقدمتها قطاع الطاقة المحوري بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

ولذلك اتجه تركيز المفاوضات الأوروبية إلى العمل في بداية العلاقات التعاقدية الأوروبية الجزائرية الجديدة على حزمة القضايا بدلاً من خطط العمل.

وهو ما تم تحديده من خلال اتفاقية الشراكة accord d'association AA استنادا إلى مجموعة مشاريع محددة ذات أولوية أوروبية بالدرجة الأولى يمكن حصرها في الأبواب التالية:

- التنمية المستدامة والثقافة:

والقائم بدرجة أكثر تحديدا على مساندة الجزائر في مجال حماية البيئة ومنع ومكافحة التدهور البيئي، وتشجيع الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية. وللقيام بذلك، فإنه من المهم بشكل خاص دمج متغير البيئة في السياسات القطاعية الأخرى في الجزائر.

بالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الجزائر في مجال حماية البيئة، فإن الآثار البيئية السلبية لتكثيف استخدام الموارد الطبيعية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية تظل مشكلة بيئية رئيسية في الجزائر، حيث تتعلق القضايا البيئية الرئيسية في الجزائر بجودة الهواء، وإدارة المياه وجودتها، والتلوث البحري والساحلي، وإدارة النفايات، وحماية الطبيعة، والتصحر والتي تتركز بشكل رئيسي عند التوقف عند الساحل الجزائري بشكل خاص باعتباره أكثر عرضة لآثار تغير المناخ عموما.

¹ Frederica Bicchi, Op.cit.p,217-220.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية ومتوسطة

- وعلى هذا الأساس، تذهب العلاقة التعاقدية الأوروبية الجزائرية في هذا المدخل على مستوى أول إلى:
- تعزيز الاستراتيجيات المستخدمة لحماية الساحل وإدارة الموارد المائية من خلال تدابير تهدف إلى تعزيز المؤسسات المسؤولة عن جودة المياه.
 - المساعدة في مجال إدارة النفايات وذلك من خلال دعم الأنشطة المتعلقة بتنظيم مجاري النفايات والأنشطة التي تسعى إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في المنطقة بالإضافة إلى الدعم المؤسسي للوكالة الوطنية للنفايات، وكل ذلك من شأنه المشاركة في خلق فرص العمل، بما يشمل الاستثمار وتنسيق مختلف الإدارات الجزائرية وكذلك تحسين التشاور مع المجتمع المدني حول موضوعات الطاقة والمياه والزراعة والصناعة، الشركات الصغيرة والمتوسطة، الصحة، التصحر، الجفاف، التنمية المستدامة واقتصاد تغير المناخ.

- دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية

- والتي تركز - حسب المقاربة الأوروبية- حول مجالات رئيسية للعمل يمكن حوصلتها في :
- تطوير استراتيجيات التنمية المحلية وهذا يشمل تطوير مجموعة من أنشطة التدريب والمساعدة التي تهدف إلى تعزيز تصميم وتنفيذ استراتيجيات التنمية المحلية، التي يحددها سكان المناطق المستفيدة وينسقها المشروع، وهذا يشمل تحديد الإجراءات اللازمة لتلبية احتياجات السكان من حيث البنية التحتية والخدمات الأساسية لتحسين نوعية ومستوى المعيشة، مع تطوير فرص خلق فرص العمل. الترويج للأنشطة الإنتاجية والمشاريع الصغيرة.
 - دعم إصلاح قطاع النقل والمواصلات: انطلاقاً من تحديد وتنظيم ممرات النقل وتنظيم البنية التحتية والخدمات اللوجستية، وتعزيز الإدارة البحرية والموانئ، وتقوية تنظيم النقل الحضري، ولا سيما من خلال هيئة تنظيم النقل الحضري، والذي سيقود حتماً إلى تعميق تعزيز تنفيذ ونتائج الإصلاحات القطاعية من خلال دمج إنجازات المجتمع

على أن تتمحور أنشطة برنامج دعم إصلاح قطاع النقل تحديداً حول أربعة محاور أساسية:

- محور السلامة والأمن البحري والموانئ ومنع التلوث. المرتبط تكثيف حركات الملاحة البحرية وخاصة بالقرب من السواحل والموانئ الوطنية.
- محور النقل الحضري؛ حيث يستفيد تطوير النقل الحضري، ولا سيما في العاصمة والمدن الرئيسية في البلاد، من برامج الاستثمار الرئيسية والسياسة الاستباقية لتطوير وتحسين الخدمات المدعومة

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية المتوسطية

- إلى حد كبير بالنقل في مواقع محددة (المترو، نقل الركاب الحضري بالسكك الحديدية، التلفريك، وإعادة تنظيم خدمات سيارات الأجرة، وما إلى ذلك)
- محور النقل الجوي؛ حيث غالبًا ما تكون التنمية الاقتصادية والاجتماعية مصاحبة لزاما لتطور مجال الطيران والذي يرتكز هنا مبدئيًا على التعاون قصير المدى في عملية التقارب التنظيمي في مجالات إدارة الحركة الجوية، والسلامة والأمن والبيئة في مواجهة الظواهر المناخية المتطرفة فضلاً عن زيادة المخاوف البيئية.
- محور هيكلية شبكة الطرق؛ وذلك من خلال الحرص على ضمان التكامل بين استراتيجية النقل الوطنية وخطة عمل النقل الإقليمي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط وإنشاء روابط بين الأنشطة على المستويين الوطني والإقليمي في تحديد تنظيم ممرات النقل، وتنظيم البنية التحتية والخدمات اللوجستية، وتعزيز الإدارة البحرية وإدارة الموانئ، وتقوية تنظيم النقل الحضري من خلال هيئة تنظيم النقل الحضري على وجه الخصوص.
- وكل ذلك بالإضافة إلى عنصر برنامج دعم اتفاقية الشراكة الخاص، حيث أنه وبالإضافة إلى إلغاء التعريفات وإلغاء القيود المفروضة على التجارة في السلع، رفع مستوى الإطار التشريعي والتنظيمي وتقوية المؤسسات المسؤولة في المجالات ذات الأولوية وذات الاهتمام المشترك بالإصلاحات الاقتصادية، والسياسات التجارية، والطاقة، وحركة الأفراد، ومكافحة الإرهاب.
- والهدف من ذلك يرمي إلى تعزيز نجاح الشراكة التي بدأت بين الاتحاد الأوروبي والجزائر من خلال تنفيذ اتفاقية الشراكة ومن خلال تسهيل تكييف اقتصاد الجزائر باعتبارها مستفيدا من مساعدات الاتحاد الأوروبي انطلاقا من إنشاء منطقة تجارة حرة بين الطرفين، والاعتراف بحق التأسيس وتحرير الخدمات وفقاً للجدول الزمني المنصوص عليه في الاتفاقية.
- فإنها تقتصر إلى الحماس السياسي الذي يميز العلاقات مع المغرب والشكل الأنيق للعلاقات مع تونس. إن التوازن غير المستقر في السياسة الداخلية الجزائرية يميز هذا البلد على أنه "القبليح" أو، بعبارة أقل سلبية، الشريك "المحرج" للاتحاد الأوروبي في شمال إفريقيا¹.

¹ Ibid.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأورومتوسطية

خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية 2014-2017: إطار الدعم الفردي الأوروبي للجزائر:

استنادا إلى عودة اهتمام الجزائر بمشروع سياسة الجوار الأوروبية كما تم ذكره سابقا، يذهب الاتحاد الأوروبي من خلال تحديد الأهداف الاستراتيجية المعلنة عبر خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية إلى توضيح وكذا الحفاظ على علاقات وثيقة ومستقرة مع كل دول الجوار - بما في ذلك الجزائر - انطلاقا من محاولة الاتحاد الأوروبي لنشر مفهومه المعياري القائم على ترسيخ حكم القانون والديمقراطية، تعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين الحكم. والتي ستساعد كلا الطرفين على إدارة أفضل للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ذات الاهتمام المشترك، وتسهيل الحوار المؤسسي والبحث عن حلول مناسبة لكلا الطرفين. وهنا تأتي أولى خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية مع المراجعة الأولى للسياسة، للفترة الممتدة ما بين 2014 و2017، لتركيز انتباه طرفي التعاقد على عدد أكثر استهدافاً من القطاعات بمنطلق وظيفي، مبني على مستوى أول على مخرجات اتفاقيات الشراكة السابقة، ومع تسليط الضوء على مجموعة من الأولويات التي يمكن حصرها أساسا فيما يلي:

• سيادة القانون والديمقراطية.

• التعاون والمبادرات القارية والإقليمية

• التعاون في شؤون العدالة والأمن

• الشراكة الاقتصادية

• التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة.

ولتحقيق ذلك، يحدد الاتحاد الأوروبي المخصصات المالية الثنائية للفترة 2014-2017 ما بين 121

مليون و148 مليون يورو¹ موزعة حسب القطاعات التالية:

• قطاع إصلاح العدالة وتعزيز المواطنة: وذلك ممن خلال التركيز على:

- تحسين النظام الانتخابي، لا سيما من خلال تعزيز استقلالية وعمل الهيئة المسؤولة عن الإشراف على إدارة وتنظيم انتخابات.

- تعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، مع إيلاء اهتمام خاص لحقوق النساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى.

¹ Commission Européenne, programmation de l'instrument européen de voisinage, cadre unique d'appui pour l'appui de l'EU à l'Algérie, p5.

- استكمال إصلاح القطاع الإعلامي
- تعزيز دور المجتمع المدني وحماية ودعم حماية وتعزيز حقوق الإنسان.
- ترسيخ استقلال القضاء، وتدعيمه
- تعزيز مكافحة الفساد وتفعيل الحوكمة السياسية والاقتصادية.
- وكل ذلك من خلال التركيز على أربع مجالات محددة متمثلة أساسا في:
 - تقوية مؤسسات الحكم وضمان الديمقراطية وسيادة القانون.
 - تعزيز استقلال القضاء، ومهنيته وكفاءته.
 - تعزيز مشاركة المواطنين، ولا سيما الشباب والنساء، في إدارة الحياة العامة
 - تعزيز الشراكة في مجالات الشرطة، القضاء ومكافحة الإرهاب، مع مختلف الهيئات الوطنية والإقليمية.¹

• قطاع سوق العمل والتوظيف:

تعتبر البطالة من المشاكل الرئيسية في الجزائر خاصة بالنسبة للشباب، حيث يعبر معدل البطالة بين الشباب أكثر من ضعف المعدل العام، مع احتمالية زيادة المعدل مستقبلا؛ يبلغ متوسط العمر في الجزائر 27.6 سنة. ولكن يقابله معدل البطالة بين الشباب (15-24 سنة) يبلغ 28.6% مقابل إجمالي معدل بطالة يقدر بنحو 10.5% من السكان العاملين. في 34.9% من السكان الذين تزيد أعمارهم عن 25 عامًا حاصلون على تعليم ثانوي أو تعليم أوروبي، لكن 22.8% من الشباب لا يذهبون إلى المدرسة أو العمل. وفقا للرؤية الأوروبية، يرتبط سوق العمل بمدى فاعلية نظام التعليم، الذي يتضمن إصلاحًا معمقًا لنظام ضمان الجودة والذي يأخذ في الاعتبار بشكل صريح احتياجات سوق العمل المحلي والإقليمي، باعتباره أساس الاندماج المهني للشباب، و لذلك، تتجه الإجراءات المقترحة في الاعتبار تجربة التعاون بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في هذا القطاع ، ولا سيما من خلال برنامج دعم قطاع التدريب المهني، و دمج الخريجين الشباب في سوق العمل كأحد مكونات برنامج دعم إصلاح التعليم العالي، تطوير نظام معلومات موثوق به لسوق العمل وتعزيزه بوكالة التشغيل الوطنية. بالإضافة إلى العديد من البرامج الثنائية التي تشمل بطريقة أو بأخرى قضية التوظيف للقطاعات المستهدفة؛ على سبيل المثال لا الحصر، فإن برامج دعم الحفاظ على البيئة وحماية التراث الثقافي وتعزيزه، والتي انطلقت منذ اتفاقية شراكة

¹ Ibid,p8.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية ومتوسطة

2005، يمكن أن تساعد أيضًا في توسيع فرص العمل المتاحة للشباب. وأخيرًا، سوف تؤخذ في الاعتبار تجربة التعاون الإقليمي في هذه المجالات، ولا سيما تلك المتعلقة ببرامج التبادل في صورة برنامج إيراسموس موندوس. على سبيل المثال، باعتباره استراتيجية مساهمة في التحديث وتنمية القدرات والانفتاح الدولي للتعليم العالي في الجزائر. سيعزز البرنامج التنقل الأكاديمي من وإلى الاتحاد الأوروبي، والتعاون مع الجامعات ودعم السياسات القطاعية، ودعم يؤكد التنقل الجامعي على تطوير مهارات الخريجين والتي من شأنها تعزيز التشغيل ومكافحة البطالة، وتحسين نظام التعليم والتدريب الوطنيين¹.

قطاع دعم الإدارة والتنوع الاقتصادي: من خلال التركيز على مجموعة نقاط محورية يمكن تلخيصها في:

- تحسين بيئة الأعمال من خلال تفعيل دور وأهمية للشركات الصغيرة والمتوسطة، مع الأخذ في الاعتبار نتائج تنفيذ قانون الأعمال الصغيرة لأوروبا في حوض البحر الأبيض المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2014 .
- تعزيز الإدارة والتنمية البيئية والمناخية المتكاملة المستدامة، وذلك انطلاقًا من الفرص التي يوفرها الاقتصاد الأخضر من أجل التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. انطلاقًا من التعاون في مجال التنمية الريفية والزراعية في سياق التنمية المستدامة على مستوى أول من خلال البرنامج الأوروبي للزراعة والتنمية الريفية².

من المؤكد أن المبدأ الأساسي الذي يجب الانتباه إليه، أن أي دعم من الاتحاد الأوروبي في هذا القطاع سيتوجه بالدرجة الأولى إلى هدف التنوع الاقتصادي المستدام والتوجه نحو اقتصاد مستدام بعيد عن مفهوم التبعية الطاقوية، وذلك انطلاقًا من تعزيز دور القطاع الخاص، تحسين مناخ الأعمال والتوجه نحو التكوين التدريجي لاقتصاد السوق الحقيقي. ويتوافق ذلك مع بعض أولويات الحكومة الجديدة، انطلاقًا من: تحديث القطاع المالي، تطوير نظام المعلومات الاقتصادية الوطنية، وتشجيع الاستثمار، تحسين البيئة الصناعية وتطوير القدرات الإنتاجية، تعزيز الكفاءة في إدارة الموارد، تعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تنظيم الأنشطة التجارية ومحاربة القطاع غير الرسمي .

¹ Ibid,p9.

² Ibid.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية المتوسطية

كل ذلك سيسهم حتما - حسب المقاربة الأوروبية بالدرجة الأولى ثم الجزائرية بعد ذلك- في تحسين مناخ الأعمال وتطوير القطاع الخاص، كما سيساعد أيضاً على تعزيز التنسيق بين القطاعات المختلفة المسؤولة عن التنمية الاقتصادية (الصناعة والشركات الصغيرة والمتوسطة، التجارة، التمويل، الطاقة، التدريب والتنمية المهنية، والتنمية الريفية، وصيد الأسماك، والنقل، وما إلى ذلك)¹.

الأهداف الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي 2020-2018 اتجاه الجزائر: نحو تفعيل خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية:

بعد مراجعة سياسة الجوار الأوروبية، وافق الطرفان الجزائري والأوروبي في مارس 2017 على أولويات الشراكة المشتركة، والتي تنقسم إلى 5 محاور أساسية يمكن ضبطها في إطار:

- 1 الحوار السياسي والحكم وسيادة القانون وتعزيز الحقوق الأساسية.
- 2 التعاون والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والتجارة والوصول إلى السوق الموحدة الأوروبية.
- 3 شراكة الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة.
- 4 الحوار الاستراتيجي والأمني.
- 5 البعد البشري والهجرة والتنقل.

على أن يتم اختيار قطاعات التدخل للفترة 2018-2020 بالتوافق مع التحديات التي تواجه الجزائر، واستنادا إلى مفهوم المشروطية الإيجابية كأحد ركائز مشروع سياسة الجوار الأوروبية القائمة على مفهوم "الأكثر من أجل الأكثر" بناء على النتائج الوظيفية المحققة خلال اتفاقيات الشراكة السابقة وهو ما يقودنا إلى تحديد قطاعات خطة العمل للفترة الممتدة ما بين 2018-2020، والتي سخر الاتحاد الأوروبي من أجلها غلفاً مالياً يتراوح ما بين 108 و132 مليون أورو موزعة وفقاً للجدول التالي:

¹ Ibid,p10-11.

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية المتوسطة

جدول رقم 11: خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية- الجزائر ما بين 2018-2020

النسبة المئوية من مجموع المساعدات الأوروبية	مؤشر المساعدات المالية بالمليون أورو	ميدان تدخل الاتحاد الأوروبي
40% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ما بين 43,2 و 52,8 مليون أورو	الحكومة الاقتصادية ودعم التنوع الاقتصادي
25% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ما بين 27 و 33 مليون أورو	قطاع التنمية المحلية والديمقراطية التشاركية
15% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ما بين 16,2 و 19,8 مليون أورو	قطاع الطاقة، البيئة والعمل المناخي
15% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ما بين 16,2 و 19,8 مليون أورو	قطاع تكميلي لدعم القدرات المؤسساتية الجزائرية
5% من مجموع قيمة المساعدات الأوروبية	ما بين 5,4 و 6,6 مليون أورو	دعم المجتمع المدني في الجزائر

• قطاع الحكومة الاقتصادية ودعم التنوع الاقتصادي:

يذهب الاتحاد الأوروبي إلى دعم المشاريع الكبرى في الجزائر بهدف التنوع الاقتصادي باعتباره حجر الأساس في تطور اتفاقيات الشراكة وخطط عمل سياسة الجوار الأوروبية الموجهة للجزائر، وذلك للانتقال نحو تنفيذ نموذج اقتصادي جديد أقل اعتماداً على الموارد الطاقوية، وما يقتضيه ذلك من التوجه إلى الدعم المستمر لتحسين إدارة المالية العامة وتحسين مناخ الأعمال وتنوع الاقتصاد من خلال التوجه أكثر نحو الانفتاح على المبادرات الاقتصادية الخاصة، انطلاقاً من تسهيل الاستثمار والتجارة ذات المنفعة المتبادلة ووفقاً للالتزامات الدولية بما يعني التوجه نحو منظمة التجارة العالمية. خاصة وأن اختيار ذلك سيتمشى وأولويات خطة العمل الأورو جزائرية من مداخل الحكومة، التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والبعد البشري، الهجرة والتنقل. حيث

الفصل الرابع: سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأوروبية المتوسطية

تسعى الإجراءات في هذا القطاع إلى تعزيز تقدم الحكومة الجزائرية فيما يتعلق بهدفين استراتيجيين رئيسيين:

- يرتبط الهدف الاستراتيجي الأول بتعزيز، تنفيذ وتحديث الخطة الاستراتيجية لتحديث المالية العامة ومواءمتها مع الممارسات الدولية، وذلك من خلال اعتماد الشفافية ومراقبة الميزانية وفقاً للمعايير الدولية، بالشكل الذي يستلزم تحديث المالية العامة الجزائرية وفقاً للمعايير الدولية، وذلك من خلال اعتماد إدارة المالية العامة على إدارة رقمية فعالة في متناول المواطنين.
- في حين يتناول الهدف الاستراتيجي الثاني تحسين مناخ الأعمال والمساهمة في الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد غير طاقوي، انطلاقاً من خلق مناخ أعمال ملائم، مصحوب بسياسات ومعايير قطاعية، لتنمية القطاع الخاص والتجارة والاستثمار، من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وذلك عبر التركيز على تطوير وتحديث الشركات الصغيرة والمتوسطة، والحاضنات والمشاريع الناشئة وغيرها. ويرتبط ذلك مباشرة بتعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة تلك المرتبطة بصناعة الأغذية والأغذية الزراعية من خلال وضعها تحت متطلبات سوق الجودة سواء من ناحية الإنتاج أو حتى من مدخل التسويق والتوزيع. وذلك يتطلب حتماً المساهمة في تكوين المهارات المناسبة ومعايير الاعتماد لتلبية احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية بشكل أفضل بما في ذلك التعليم والتدريب الفني والمهني، لتعزيز قدرة العاملين في مجال البحث والتدريب على الاستجابة لاحتياجات وتحديات السياق الاقتصادي¹.

- **قطاع التنمية المحلية والديمقراطية التشاركية** - يجب أن يقترن تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والإدارة المعلنة بتدابير دعم مناسبة على المستوى المحلي، لترسيخ هذه الإصلاحات في مجموع الديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية استناداً إلى نهج إقليمي نهج إقليمي، يمكن للاتحاد الأوروبي المساهمة فيه استناداً إلى خبرته في مجال السياسات الإقليمية التي تركز على التماسك الاجتماعي. وهو الذي سيسعى إلى تقريب السكان المحليين من الإدارة المركزية، وهو ما يرتبط مباشرة بأولويات الشراكة من خلال مداخل: الحكم وسيادة القانون، التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، الأسباب الجذرية للهجرة².

¹ Commission Européenne, Programmation de l'instrument européen de voisinage, cadre unique d'appui EU-Algérie 2018-2020, p5-7

² Ibid, p7-9

● قطاع الطاقة والبيئة والعمل المناخي:

باعتبار الجزائر ثالث أكبر مورد غاز إلى الاتحاد الأوروبي بعد روسيا والنرويج، وباعتباره المصدر الرئيسي للدخل للدولة الجزائرية، وفي ظل التقلب المستمر لأسعار المواد الطاقوية على المستوى العالمي، يرتبط النموذج الجزائري الجديد للنمو الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً بنجاح مفهوم تحول الطاقة، مرتبطة بأنماط إنتاج واستهلاك جديدة تهدف إلى استغلال إمكانات النمو الهائلة لقطاعات الطاقة. كفاءة الطاقة والطاقات المتجددة في الجزائر، والذي سيسمح بالتخفيف من مخاطر الاقتصاد الكلي المرتبطة بالاعتماد المفرط على الموارد الطاقوية، وهو ما يتماشى مع أولويات خطة العمل المرتبطة ب: التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، البيئة والطاقة والتنمية المستدامة، وكذلك مع شراكة الطاقة الاستراتيجية¹.

● دعم التكميلي لبناء القدرات المؤسسية الجزائرية: سيتم تنفيذ أي قطاع تدخل وتدبير وأنشطة تهدف إلى تعزيز تنمية قدرات المؤسسات الشريكة، على مستوى الإدارة المركزية والمجتمعات المحلية على حد سواء، وذلك من أجل ضمان الاهتمام بمشاريع وبرامج التعاون. فضلاً عن التعاون على مستوى نقل المعرفة من خلال المساعدة الفنية والدعم الإداري للإصلاحات، سواء من خلال تشجيع الشراكات البحثية / الصناعية القادرة على تقديم القيمة المضافة من خلال تطوير أوجه التكامل بين الجامعة ومحيط الأعمال بشكل عام²

¹ Ibid, p9-11.

² Ibid,p11-12.

الفصل الخامس

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية: القيود، الفرص، المسارات.

من المؤكد أنه، ومحاولة لتحليل أثر ومكانة الاتحاد الأوروبي ككتلة وظيفية وعبر سياسة الجوار الأوروبية، على النظام الدولي، والذي افترضنا توجهه نحو نموذج متعدد الأقطاب- كما تم التطرق إليه في بداية الدراسة، تستلزم تحليل موقع الاتحاد الأوروبي كقوة فاعلة داخل هذا النسق الجديد لطبيعة النظام الدولي. لذلك، وجب التوقف أولاً عند مفهوم ومحددات القوى الكبرى والذي يستدعي ضرورة الكشف عن العناصر المسؤولة عن تحديد هذه المكانة أو الوضعية.

المبحث الأول: الاتحاد الأوروبي كقوة دولية؟

من الناحية التاريخية، لطالما شكلت القوة العسكرية مكوناً حاسماً في تحديد مكانة القوة الكبرى، ولكن تشعب مكونات هذه القوة كنتاج للتطور العلمي والتكنولوجي من جهة، والذي قد قاد إلى خلاف حول أولوية كل عنصر بين الاختلاف حول أهمية القوة البحرية أم البرية كمكون رئيسي للقوة العسكرية، أو التوجه حتى صوب مفهوم الثقافة الاستراتيجية والإيديولوجيا كعوامل رئيسية لبلوغ مكانة القوة الكبرى وحتى المحافظة عليها من جهة. ومن جهة أخرى منطقياً، وأمام مخرجات التحولات الدولية وحتى المعرفية لفترة ما بعد الحداثة إجمالاً، ينصرف التفكير عند الحديث عن القوى الكبرى إلى امتلاك الدولة لمجموعة من العناصر والمقومات التي تؤهلها لبلوغ هذه المنزلة، مع مراعاة درجة التعقيد في دراسة أهمية تراتبية هذه المحددات.

انطلاقاً من ذلك، يعد أسلوب راي كلاين **ray s cline** أحد أبرز الأساليب أهمية في تحليل القوة الشاملة للدولة وقياسها، أين عمل على صياغة معادلته على أساس جمع العناصر الملموسة وغير الملموسة إضافة إلى تحويلها إلى مؤشرات يمكن قياسها كمياً لمعرفة مدى قوة الدول، وبالتالي التعرف على تراتبية الدول وكذا توزيع القوة داخل النظام الدولي، وذلك من خلال وضع مؤشرات أو أوزان نسبية تقديرية لكل محدد من محددات معادلة القوة كما يلي¹:

القوة الشاملة = (الكتلة الحيوية + القدرة الاقتصادية + القدرة العسكرية) × (الهدف الاستراتيجي + الإرادة الوطنية).

¹ Struye De Swielande, Les Etats-Unis face aux puissances émergentes : Quelles stratégies à disposition des protagonistes ? Note d'Analyse 6, 2009, p.10

تعتمد معادلة راي كلاين في تحليل القوة الشاملة الصادرة في كتابه **World Power Assessment: A Calculus of Strategic Drift** الصادر سنة 1977 على تحليل العناصر الملموسة للقوة والمتمثلة في: الكتلة الحيوية، القدرة الاقتصادية والقدرة العسكرية، إضافة إلى العناصر الغير ملموسة والمتمثلة في: الهدف الاستراتيجي إضافة إلى الإرادة الوطنية بحيث:

الكتلة الحيوية: والتي يقسمها كلاين إلى قسمين أساسيين:

- **الأرض:** وذلك بتحديد المساحة الخاصة بكل دولة وتصنيفها إلى دول تزيد مساحتها فوق 50 ألف كم² والدول التي تقل مساحتها عن 50 ألف كم² مع إضافة 5 دول تقل مساحتها عن 50 ألف كم² ولكن لها أهمية كبيرة استنادا إلى موقعها الجيوستراتيجي¹.
- **السكان:** وذلك من خلال حساب الوزن النسبي من دول فاق تعدادها الـ 50 مليون نسمة، دول من بين 50 و15 مليون نسمة، أما الدول التي يقل تعدادها عن الـ 15 مليون نسمة فيعتبرها كلاين بدون وزن نسبي².

القدرة الاقتصادية:

والتي قام كلاين من خلالها بقياس القدرة الاقتصادية وذلك اعتمادا على المؤشرات التالية:

الناتج القومي، الطاقة، المعادن، الإنتاج الصناعي، الغذاء وكذا التجارة العالمية وقام بتصنيف الدول من خلال الوزن الاقتصادي النسبي للدول التي يصل نجاحها القومي إلى 10 ملايين دولار فأكثر³.

القدرة العسكرية:

يقوم كلاين في قياس القدرة العسكرية من خلال القدرة العسكرية التقليدية منفردة؛ وذلك من خلال تعداد القوة البشرية الموجودة بالخدمة والتي تعتمد على أربع عناصر أساسية (نوعية القوة البشرية، فاعلية الأسلحة، الامداد بالمؤن والاحتياجات إضافة إلى نوعية ودرجة التنظيم) وكل

¹ عمر الفاروق سيد رجب، قوة الدولة دراسات جيواستراتيجية، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1992، ص 232.

² نفس المرجع، ص 237.

³ نفس المرجع، ص 234 و237.

ذلك بالإضافة إلى متغيرات من شكل: الانفاق العسكري مقارنة بالدخل القومي الوطني وكذا الاستراتيجية العسكرية

ومن جهة ثانية واعتباراً لأهمية القدرة النووية منفردة، حيث قام بقياسها وفقاً للأساليب التالية:

- من خلال حساب القوة المساوية لها من المادة المتفجرة بالكيلو طن أو الميجا طن.
 - من خلال ما يمكن قذفه، أي من خلال مجموع أحمال القاذفات والصواريخ.
- في هذا الصدد، وبحكم أن نظرية كلاين ظهرت خلال فترة الحرب الباردة وتحديداً سنة 1977 لم يشر كلاين إلى القدرات الفوق تقليدية في شاکلة الأسلحة الكيماوية والبيولوجية¹.

الهدف الاستراتيجي والإرادة القومية:

- والتي يعتبرها كلاين من العوامل الحاسمة المرتبطة بقياس القوة الشاملة
- يعبر الهدف الاستراتيجي عن مدى وجود خطط استراتيجية واضحة للدول تسهل من عملية القوة والنفوذ الدوليين.
 - الإرادة القومية: والتي تفهم من خلال مستويات التماسك الوطني، درجة قوة القيادة الوطنية ومدى ملائمة الاستراتيجية للمصالح الوطني².

المطلب الأول: المحددات المادية للقوة الأوروبية:

ننطلق في تحليل القوة الأوروبية بالدرجة الأولى استناداً إلى أعمال راي كلاين المرتبطة بمعادلة القوة الشاملة، والتي تجد صداها في تفسير تفاعلات القوى داخل توجهات النظام الدولي الجديد المبني على مخرجات الأنساق الدولية لما بعد الـ 11 سبتمبر 2001 كما تم التطرق إليه في بدايات فصل الدراسة، وذلك من خلال التركيز على:

¹ نفس المرجع، ص 243-241.

² نفس المرجع، ص 235، 244-247.

الفرع الأول: محددات الجغرافيا السياسية الأوروبية

وذلك انطلاقاً من تحليل ودراسة العلاقة بين الحيز أو الفضاء، وعلاقته بالقوة الأوروبية وذلك عبر:

- تحليل بُعد الدولة، من خلال حجم الوحدة السياسية وشكلها.
- تحليل التركيبة الفيزيائية للوحدة انطلاقاً من متغيرات: المناخ، التضاريس، والأرض.
- تحليل وضعيتها بين الدول أو الوحدات السياسية بهدف تحديد درجة ثقلها الجيوسياسي والمرتبط بمفهوم العمق الاستراتيجي.

باعتبار متغير الإقليم من العوامل الأساسية والتقليدية لقياس القوة، تتواجد أوروبا من خلاله في هرم سلم الترتيب العالمي، ولو أن هذا الصعود يصطدم في المقابل أساساً بمفهوم التبعية الأوروبية في قطاع الطاقة المحوري، فضلاً عن ميدان المواد الأولية إجمالاً.

يمثل الاتحاد الأوروبي إقليماً ممتداً لحوالي 4 مليون كم² في موقع ممتاز في توسع دائم، يضعه في المركز السابع على المستوى العالمي، وراء دول كبرى في صورة الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين أو حتى خلف البرازيل. حيث يمنح هذا الاتساع الجغرافي للاتحاد الأوروبي بمجموعة امتيازات؛ من حيث المناخ المعتدل، الموارد الطبيعية والموارد المائية المحفزة للزراعة المتنوعة بالدرجة الأولى، و التي تقود بشكل أو بآخر لتحقيق مستويات الأمن الغذائي المرتفعة بالنسبة للاتحاد الأوروبي، في مقابل ذلك، يبقى العجز الأساسي للاتحاد الأوروبي متمثلاً في نقص الموارد المعدنية والطاقوية اللازمة للنهوض الصناعي والاقتصادي والتي تتميز بالارتفاع المستمر أين ستبلغ واردات الطاقة الأوروبية نسبة الـ 75% من إجمالي احتياجات الاتحاد بحلول سنة 2030 ما يعني أن الإتحاد الأوروبي يعاني من تبعية قوية للدول الخارجية الطاقوية و التي يمكن أن تستثمر في الوضع للضغط على الإتحاد الأوروبي خاصة من طرف:

- روسيا النرويج وروسيا والدول الشمال إفريقية بالنسبة لاحتياجات الغاز
- دول الخليج وشمال إفريقيا بالنسبة للنفط
- تبعية اتجاه الصين بالنسبة للأراضي النادرة بالدرجة الأولى مع ادراج شرق أوروبا وإفريقيا على مستوى ثاني.

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية

بصفة أخرى، وبغض النظر إلى تبعية الاتحاد الأوروبي إلى هذه الدول بخصوص هذه المواد، فإنها تعاني إضافة إلى ذلك أيضا من تبعية شديدة لقنوات المواصلات الضامنة لوصول هذه المواد إلى داخل الاتحاد الأوروبي، والذي يعني بصفة أخرى التبعية للمطلقة الولايات المتحدة الأمريكية بصفقتها الحامي الأول للبحار العالمية أو القوة التالاسوكراتية الأولى على مستوى العالم¹.

وهذا بالرغم من مجموعة الانفتاحات الحدودية البحرية الأوروبية ممثلة في كل من: المحيط الأطلسي، البحر الأسود، البحر الأبيض المتوسط، بحر الشمال وكذا بحر البلطيق؛ ما يجعل شكل الاتحاد الأوروبي الطولي وحدة منفتحة على مجموعة واجهات بحرية متعددة وهامة على المستوى الدولي، وهو المتغير المعزز لقوة الدولة بناء على محددات الجغرافيا الفيزيائية عموما.

من جهة مقابلة، فإن الحديث عن المحدد الجغرافي الأوروبي الموحد، يضعنا مباشرة في مواجهة تحدي أولي، مرتبط بمستويات انقسام الجغرافيا السياسية الأوروبية عموما، وهو المتغير الذي يطرح إشكاليتين أساسيتين: ترتبط الإشكالية الأولى بمفهوم اختلاف المناطق؛ بين المناطق المصنفة ضمن مناطق فرعية معينة، والأقاليم الثانية المصنفة خارج أوروبا عموما، وبعير أكثر بساطة، فسلوفينيا على سبيل المثال، والتي تم وضعها تاريخيا تحت الإطار اليوغوسلافي بعد الحرب العالمية الأولى، لا تعتبر نفسها دولة في جنوب أوروبا، بل كدولة في وسط أوروبا، وهي التسمية التي تجد إشكاليات كبيرة من ناحية الجغرافيا الطبيعية كما تم التطرق إليه من خلال الفصل الثاني، وفي نفس السياق، تعتبر المجر أو سلوفاكيا دولتين في وسط أوروبا أكثر من دول أوروبا الشرقية، وهذا يدفعنا إلى التساؤل حول الوضعية الجغرافية الأوكرانية على سبيل المثال، والتي نجدها عكس ذلك صلب توجهات سياسة الجوار الأوروبية في إشارة إلى فصل ضمني لأوكرانيا عن الجغرافيا السياسية الأوروبية عموما. أو حتى عند التطرق لقبرص أيضا، والتي اعتبرت في وقت تاريخي سابق كجزء من الامتداد الآسيوي الغربي. وصولا إلى إشكالية منطقة القوقاز، حيث أنه من المسلم به أن المنطقة المحورية في القوقاز تعتبر تقليديا الحد الفاصل بين أوروبا وآسيا، الأمر الذي إن تم، فإنه قد يؤدي إلى تضمين كل من روسيا الغربية وأوكرانيا في أوروبا دون إشكال. وأبعد من ذلك، وبالاحتكام إلى إطلالة جورجيا على البحر الأسود، كإرث تاريخي تابع للإمبراطورية الرومانية مثلها مثل أرمينيا؟ قد يفسر ذلك استنادا إلى الخلفية الدينية الأرثوذكسية المميزة

¹ Maxime lefebvre, L'union européenne peut-elle devenir une grande puissance? la documentation française, paris, France, 2012, p 79-80.

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية

لجورجيا، ولكن سيخلق ذلك إشكالا إضافيا مرتبطا بالخلفية المسيحية لأرمينيا، وخاصة وأن التاريخ يذكر بأن آخر ملوك أرمينيا، ليون السادس دي لوزينيان، المتوج عام 1374، كان فرنسي الأصل.¹ كل ما سبق ذكره يفهم حتما في ظل دراسة إشكاليات الجغرافية السياسية الأوروبية الموحدة المرتبطة أساسا ب:

- إشكالية التنوع الوطني والإقليمي، بحيث أنه وبدون الخوض في التفاصيل الوصفية لتشكيل الدول الأوروبية الحديثة عبر التاريخ، تجدر الإشارة إلى التنوع الموجود على مستوى هذه الدول، ما بين دول قديمة ذات تقاليد قوة وهيمنة، دول ذات تقاليد القوة تاريخيا ولكن حديثة الاستقلال، وصولا إلى دول ذات غموض حول مفهوم هويتها الوطنية، والتي كان لها الأثر على التشكيل الجيوبوليتيكي للدول المشكلة للاتحاد الأوروبي، كما سنراه لاحقا بأكثر تفصيل عند التطرق لعنصر نوعية ومركزية السلطة داخل الاتحاد الأوروبي.
- استنادا إلى العنصر السابق، تظهر إشكالية التنوع الهوياتي كمحدد جيوسياسي للدول المشكلة للاتحاد الأوروبي، والتي يمكن تحديدها انطلاقا من تحديد المتغيرات اللغوية والدينية على سبيل المثال لا الحصر، على اعتبارها الأكثر التماسا في دراسة مفهوم التنوع الهوياتي الأوروبي.
- بخصوص مفهوم التنوع اللغوي، والذي يخلق فسيفساء جد خاصة مميزة للاتحاد الأوروبي، بحيث يمكن رصد قرابة الـ 35 لغة رسمية داخل القارة الأوروبية و23 لغة داخل الاتحاد الأوروبي.² بقدر ما يخلق هذا التنوع اللغوي حافزا جيوبوليتيكي إضافيا بالنسبة للاتحاد الأوروبي من خلال تسهيل عملية بناء المجالات الحيوية الأوروبية، بقدر ما قد يخلق ذلك نوعا من الانقسام الضمني داخل البيت الداخلي الأوروبي، ومثال ذلك استعمال المفوضية الأوروبية لثلاث 3 لغات فقط في صياغة وثائقها الرسمية وهي: الإنجليزية، الفرنسية والألمانية، في وقت لا توجد فيه اللغة

¹Gérard-François Dumont, Pierre Verluise, *Géopolitique de L'Europe*, Paris, France, Edition sedes,2010, p 73.

² اللغات الرسمية داخل الاتحاد الأوروبي هي: الإنجليزية، الفرنسية، الألمانية، الإيطالية، الإسبانية، البلغارية، الدانماركية، الاستونية، الفنلندية، اليونانية، الهولندية، المجرية، الإيرلندية، الليتوانية، اللاتفية، المالطية، البولندية، البرتغالية، الرومانية، السلوفاكية، السلوفينية، السويدية والتشيكية.

الاسبانية على سبيل المثال؛ وهي ثالث أكبر لغة استعمالا على المستوى العالمي بعد الصينية والإنجليزية، ضمن لغات المفوضية المستعملة¹.

• يظهر مفهوم التنوع الديني هو الآخر كمحدد هام من محددات الجغرافيا السياسية الأوروبية، حتى وإن كانت تمثل الديانة المسيحية الأغلبية الملموسة داخل الاتحاد بنسبة تقارب الـ 77٪ مقابل 17٪ ملحدين، و 4٪ من الديانة الإسلامية²، إلا أنه وبالرغم من كل ذلك، تبقى أهمية المتغير الديني داخل المؤسسات السياسية للدول المشكلة للاتحاد الأوروبي محل اختلاف، فقانون فصل الكنسية عن الدولة على سبيل المثال، لا يلقي نفس التوجه في فرنسا مقارنة بألمانيا، أو حتى ببريطانيا و السويد، أو حتى عند الحديث عن مالطا مثلا و التي تقر بالديانة المسيحية الكاثوليكية داخل دستور الدولة³، و هي مجموعة المحددات التي يمكن أن تؤثر بشكل أو بآخر بعد ذلك عند الحديث عن تحديات صناعة القرار الأوروبي الموحد و في مقدمتها- كما سنراه لاحقا- إشكالية الدستورية الأوروبية الموحدة على سبيل المثال.

الفرع الثاني: المحددات الديمغرافية والسكانية:

تعمل المتغيرات الديمغرافية تلازما مع معطيات العوامل الجغرافية، وذلك اعتبارا من خلال وجود تركيبة سكانية ودرجة أهميتها، محددًا لدرجة قوة الدول والأمثلة عن ذلك عديدة، فتوفر أفراد جيوش معتبر مهم؛ فالقوى الكبرى تحتاج مثلا إلى جيوش كبيرة لا يمكن حشدها سوى عند الدول ذات الكثافة السكانية الكبيرة، ولكن قد يخلق في المقابل تحدي العجز في التعامل مع التركيبة الكبيرة من خلال التصرف في هذه المجموعات الكبيرة، وهذا له اتصال مباشر سواء بالمتغير الجغرافي أو حتى الاقتصادي لقياس قوة الدول. وهذا فضلا عن متغير توزيع السكان من حيث التركيبة العمرية، أو حتى من جهة درجة التأهيل بالنسبة للفئة الفعالة.

إلى جانب المتغير الجغرافي الإقليمي كما تم تحليله سابقا، يلعب العنصر الديمغرافي هو الآخر دورا مهما في قياس قوة الاتحاد الأوروبي وفقا لمعادلة القوة الشاملة المذكورة سابقا، و عند هذه النقطة

¹ Ibid, p 59-61.

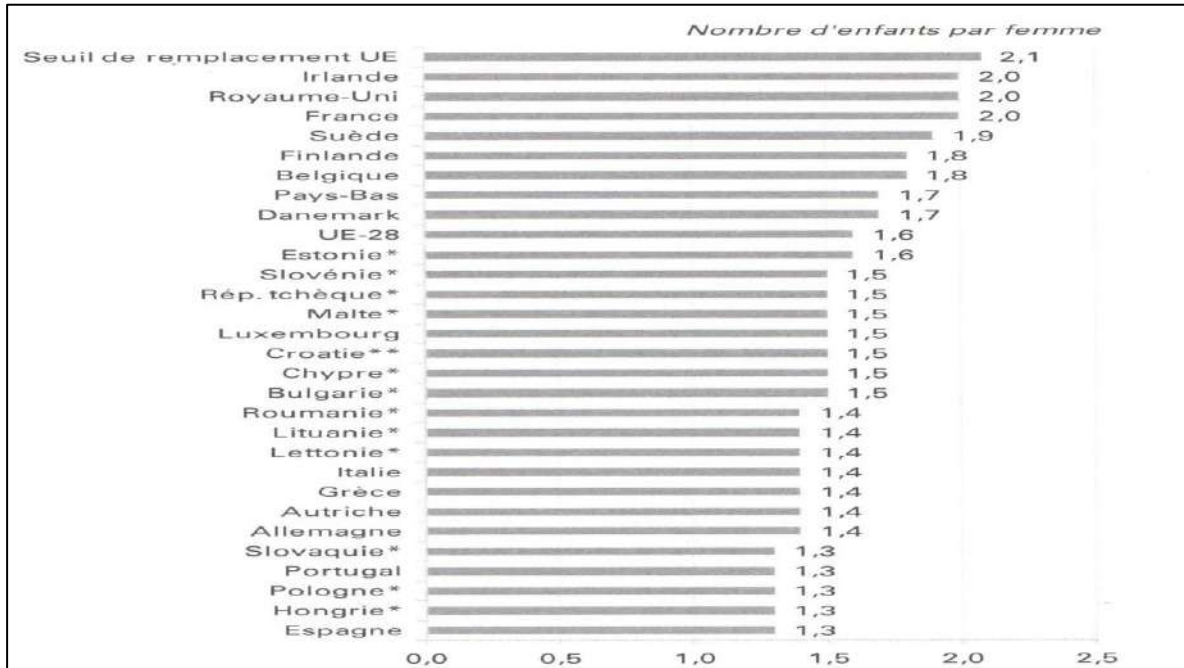
² Brigitte Dumortier, *Atlas des religions*, paris, autrement, 2004, p 10-11.

³ Gérard-François Dumont, Pierre Verluise, *Op.cit.*, p 62-66.

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية

بالتحديد، تلعب اشكالية مستويات الشيخوخة المرتفعة على المستوى العالمي دورا محوريا بالنسبة للاتحاد الأوروبي - و الذي يعاني بالرغم من ضمه لقرابة الـ 500 مليون نسمة عجزا من حيث الجانب الديمغرافي المتميز بالركود و التناهي من جهة أخرى، إذا ما أخذنا بمتغير الشيخوخة كمعيار سلبي محدد؛ يقود حتما إلى فقدان الديناميكية و الحركية عموما ، فضلا عن العجز عن دفع تكاليف التقاعد و مصاريف الصحة، و هذا بالرغم من تفاوت نسب الشيخوخة بالنسبة لدول الاتحاد منفردة ؛ بين دول متميزة بنسب خصوبة معتدلة ملائمة مقارنة لما يعادل 2.1 طفل لكل امرأة ، كما هو الحال بالنسبة لفرنسا، إيرلندا و دول شمال أوروبا¹، و هو عكس ما نجده في دول أوروبية محورية في شاكلة إسبانيا، إيطاليا، ألمانيا وشرق أوروبا عموما، و التي تتميز بمستويات أقل بكثير مقارنة بالمعدل العالمي اللازم لعملية تجديد الشعوب بطريقة ديناميكية كما يبينه الشكل التالي:

شكل رقم 06: نسب خصوبة دول الاتحاد الأوروبي



المصدر:

Gérard-François Dumont, Pierre Verluise, *Géopolitique de L'Europe*, 2^e éditions, Paris, France, éditions Armand Colin, 2014, p 233.

¹ Eurostat, *EU integration through, statistics. Key facts of 18 policy areas*, office for official publications of the European communities, 2006, p40.

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية

من ذلك، فإن نسبة الشباب تأخذ في التناقص تدريجياً؛ ففي عام 2004، مثل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و14 نسبة 16.5% من إجمالي السكان، مقابل 18.8% في عام 1993. في حين تمثل الفئة العمرية المتراوحة بين 15 و24 عاماً نسبة 12.7% في عام 2004، مقابل 14.5% في عام 1993. كما تمثل الفئة ما بين 25-49 أكثر من ثلث إجمالي سكان الاتحاد الأوروبي 36.5%، ومن عام 1993 إلى عام 2004، زادت نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم عن 50 عاماً في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي. حيث ارتفعت الفئة العمرية من 65 إلى 79 عاماً من 10.9% من إجمالي السكان في عام 1993 إلى 12.5% في عام 2004¹.

نتيجة لذلك، وحسب احصائيات يوروستات **EUROSTAT**، للفترة الممتدة ما بين (2004-2050)، فإنه من المتوقع أن ينخفض عدد سكان الاتحاد الأوروبي بنسبة 1.5%. وهنا، يلخص خبراء يوروستات المشكلة الديمغرافية الأوروبية، من خلال أثر التطورات الديموغرافية القوي على المجتمعات في الاتحاد الأوروبي، حيث يؤدي استمرار انخفاض مستويات الخصوبة، إلى جانب زيادة طول العمر ووصول جيل الطفرة السكانية إلى سن التقاعد، إلى شيخوخة السكان في الاتحاد الأوروبي عموماً، بينما تتناقص نسبة طبقة الأشخاص في سن العمل. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية حتى عام 2050، يصبح الشخص الأوروبي المتواجد في سن العمل مجبراً أن يدعم ما يصل إلى ضعف عدد المتقاعدين مقارنة بما يدعمه حالياً². وهنا يصبح متغير الهجرة هو المكون الأساسي للتطور الديمغرافي الأوروبي، ما من شأنه أن يؤثر وبطريقة كبيرة على هيكله وديناميكيات الديمغرافيا الأوروبية الموحدة سلماً أكثر منه إيجاباً.

¹Eurostat, **L'Europe en chiffre, annuaire Eurostat 2005**, office des publications officielles des communautés européennes, 2005, p80-84.

² Ibid., p59.

الفرع الثالث: محددات الوزن والتأثير الاقتصادي الأوروبي:

أضحى العامل الاقتصادي بعد نهاية الحرب الباردة أحد أهم عناصر صياغة استراتيجيات القوى الكبرى إجمالاً وهذا راجع إلى ارتفاع مستويات التنافسات الاقتصادية على المستوى الدولي لعالم ما بعد الحرب الباردة، والمرتبطة بالتغير الكيفي لعالم ما بعد الحرب الباردة وزيادة وتيرة قفزة تكنولوجيات الاعلام والاتصال وسرعة العلاقات الدولية المتبادلة تحت غطاء العولمة.

يرتبط العامل الاقتصادي بالدرجة الأولى بالمتغير الجيوفيزيائي المذكور سابقاً، فالوصول إلى الموارد الأولية، وبصورة أكثر توضيحاً الوصول إلى الموارد الطبيعية تعتبر عاملاً مهماً في الطريق إلى فكرة قوة الدولة، لأنه سيعمل حتماً على تخفيض درجة التبعية بالنسبة للدول الأخرى المقابلة سواء من الجوانب الغذائية أو حتى الطاقوية على سبيل المثال. ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أن درجة التصنيع هي الأخرى تلعب دوراً مهماً، إلى جانب توفر الموارد الأولية، وحتى قطاع الخدمات الذي يساهم في الرفع من قوة الدولة حتى على المستوى الدولي.

باختصار تعد القوة الاقتصادية هي الأخرى إلى جانب المتغير الجغرافي، عنصراً مهماً في تحديد منزلة القوى الكبرى، حيث أنه هناك تطابق بعيد المدى بين مفهومي الثروة والقوة، لأن اقتصاد الدول الغنية سيكون حتماً من تحمل أعباء إضافية في سياق بناء قدراتها العسكرية على سبيل المثال. هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإن الربط بين مفهوم العولمة وظهور المؤشر الاقتصادي كمحدد قوة في عصر التطورات التكنولوجية والعسكرية في وقت قام انتشار الأسلحة النووية من تقليص أهمية العامل العسكري نوعاً ما لصالح المتغير الاقتصادي. ولكن لا يعني هذا إلغاء أهمية متغير القدرة العسكرية في قياس قوة الدول.

يعتبر الإتحاد الأوروبي، قوة اقتصادية بامتياز، أو حتى أول قوة اقتصادية على مستوى العالم، حيث يمثل اقتصاد الإتحاد الأوروبي 22,6% من الدخل العالمي الخام PIB، في وقت تبلغ فيه نسبة الولايات المتحدة الأمريكية الـ 21,4%، الصين بنسبة 11,8%، اليابان بنسبة 6,6%، الهند بنسبة 4,6%، روسيا

بنسبة 3,2% و البرازيل بنسبة 2,8%. و 20% من مجموع القدرة الشرائية العالمية¹

¹ Pascale Joannin, L'EUROPE EN 2025 : GÉANT ÉCONOMIQUE, NAIN POLITIQUE ? Revue Géoeconomie , mars 2009,n° 50, p 80-82.

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية

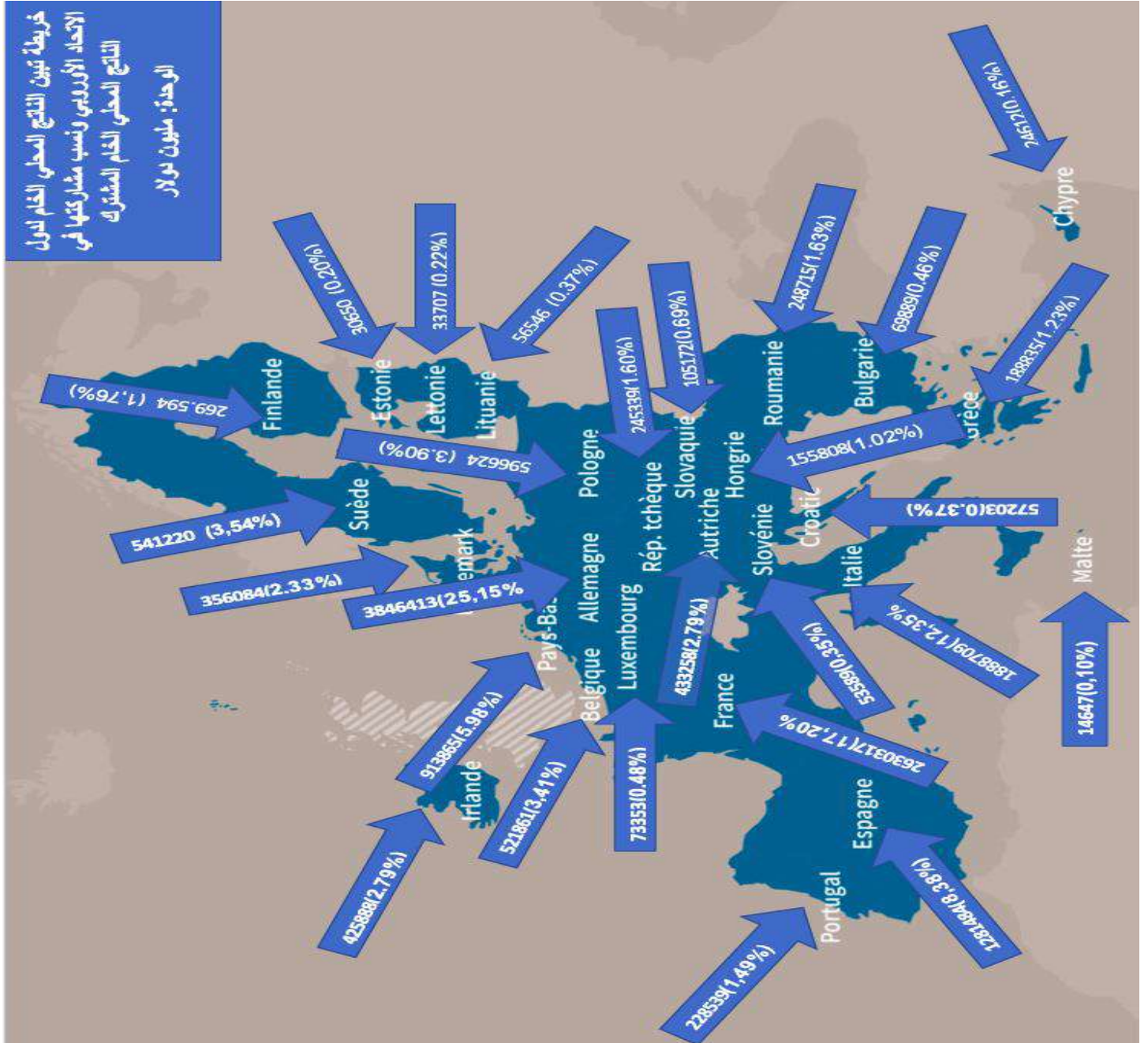
كما يمثل الاتحاد الأوروبي أيضا القوة التجارية الأولى عالميا، حيث أنه يمثل ما نسبته 16,5% من مجموع التبادلات التجارية العالمية، و42% باحتساب التجارة البينية بين دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء، إضافة إلى كونه المستثمر الأول عالميا بما قيمته 420 مليار أورو، مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية والتي تبلغ الـ 268 مليار أورو أو حتى الصين بقيمة 16 مليار أورو. فضلا عن عملة اليورو الموحدة، والمتبادلة في أكثر من 17 دولة وبين أكثر من 300 مليون نسمة إضافة إلى كون العملة تمثل ¼ الاحتياطات العالمية في البنوك المركزية في مقابل 60% بالنسبة للدولار الأمريكي¹، وكل ذلك بفضل مشروع السوق الأوروبية الموحدة. ولكن بالرغم من ذلك، تبقى درجات التفاوت داخل هذه السوق الموحدة تشكل عائقا أمام الأداء الاقتصادي الأوروبي الموحد؛ حيث لا يشكل الإتحاد الأوروبي وحدة متكاملة ومتناسقة من الشق الاقتصادي طبعا بحكم وجود دول غنية وأخرى أقل غنى داخل الإتحاد، بالرغم من قيمة الناتج المحلي الخام المرتفع و المقدر حسب تقديرات سنة 2020 بـ 15,29 ترليون دولار²، و ذلك استنادا إلى أهمية التوزيع الجغرافي لدول الاتحاد الأوروبي الأعضاء؛ بحيث ينخفض مستوى الأداء الاقتصادي كلما اتجهنا شرق وجنوب شرق حدود الإتحاد المشتركة وصولا إلى المناطق الأوروبية الأكثر فقرا كلما اتجها للاقترب من مفهوم الستار الحديدي التقليدي، في إشارة إلى طبيعة الفوارق الاقتصادية الداخلية وأثرها على الأداء الاقتصادي الأوروبي الموحد عموما كما تبينه الخريطة التالية بالتفصيل:

¹ Daniel S. Hamilton et Joseph P. Quinlan, **The Transatlantic Economy, Annual Survey of Jobs, Trade, and Investment between the United States and Europe**, Center for Transatlantic Relations SAIS, 2009.

² **PIB- Union européenne**, données de la banque mondiale 200-2020, disponible sur : https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/NY.GDP.MKTP.CD?end=2020&locations=EU&most_recent_year_desc=false&start=2000&view=chart , consulté le : 13-07-2021.

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية

خريطة رقم 14: الناتج المحلي لدول الاتحاد الأوروبي



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات البنك الدولي لسنة 2020 المتوفرة على الرابط:

https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/NY.GDP.MKTP.CD?end=2020&locations=EU&most_recent_year_desc=false&start=2000&view=chart

وعلى الخريطة المتوفرة عبر الرابط:

[/https://www.leuropecestpassorcier.eu/cartes/les-pays-de-la-zone-euro](https://www.leuropecestpassorcier.eu/cartes/les-pays-de-la-zone-euro)

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية

و نتيجة لما سبق ذكره، لا يزال الاتحاد الأوروبي بعيدا عن نسبة الـ 3% من الـ pib اللازمة لعملية البحث و التطوير المحددة من قبل استراتيجيات لشبونة و أوروبا 2020، حيث تقع أوروبا في حدود الـ 2% في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية ، و اليابان تقع في حدود الـ 3%، و الذي يجد تفسيره بناء على متغير جغرافي بحث؛ بحيث يتواجد الشق الشمالي لأوروبا و المتواجد ضمن حدود الـ 2.5% بالنسبة لألمانيا و 3.6% بالنسبة للسويد، في حين يتواجد الجزء الجنوبي و الشرقي للاتحاد الأوروبي في حدود الـ 1%، مع استثناء فرنسا و بريطانيا و التي تتمركز في الوسط بمعدل 2¹%

الفرع الرابع: محددات القوة العسكرية:

كميزة ثابتة هي الأخرى لقياس أداء القوى الكبرى عموما، حيث أن المتغير العسكري ظل ولمدة طويلة العنصر الأهم في قياس وتحديد مكانة الدول، حيث تعتمد القوة العسكرية للدولة بالدرجة الأولى على حجم جيشها وقواتها الجوية والبرية والبحرية، وحتى في العالم النووي لا تزال الجيوش تمثل المقوم الرئيسي.

تتم دراسة المتغير العسكري من خلال شقيه، الكمي والكيفي؛ أين يعبر المتغير الكمي عن الأفضلية الرقمية في الوسائل العسكرية والجنود، في حين يعبر المتغير الكيفي، عن التطور التكنولوجي وحتى في فنون القيادة أو حول الاستراتيجيات العسكرية، وحتى حول درجة التزام الجيوش في القتال، درجة تكوينهم وتدريبهم وحتى درجة ولائهم.

ظهرت الأسلحة النووية كجائزة إضافية وكألية محورية حديثة في قياس القوة العسكرية. و مثال ذلك أن السلاح النووي مثل النقطة المحورية في نظام الردع الموضوع من قبل القوتين (الو.م.أ و الاتحاد السوفياتي)، و ذلك من خلال قدرتها على التدمير ، بحيث تردع كل دولة مالكة للسلاح النووي أن تهاجم دولة أخرى تستحوذ هي الأخرى السلاح النووي. تخوفا من الرد النووي و مآلاتها الكارثية.

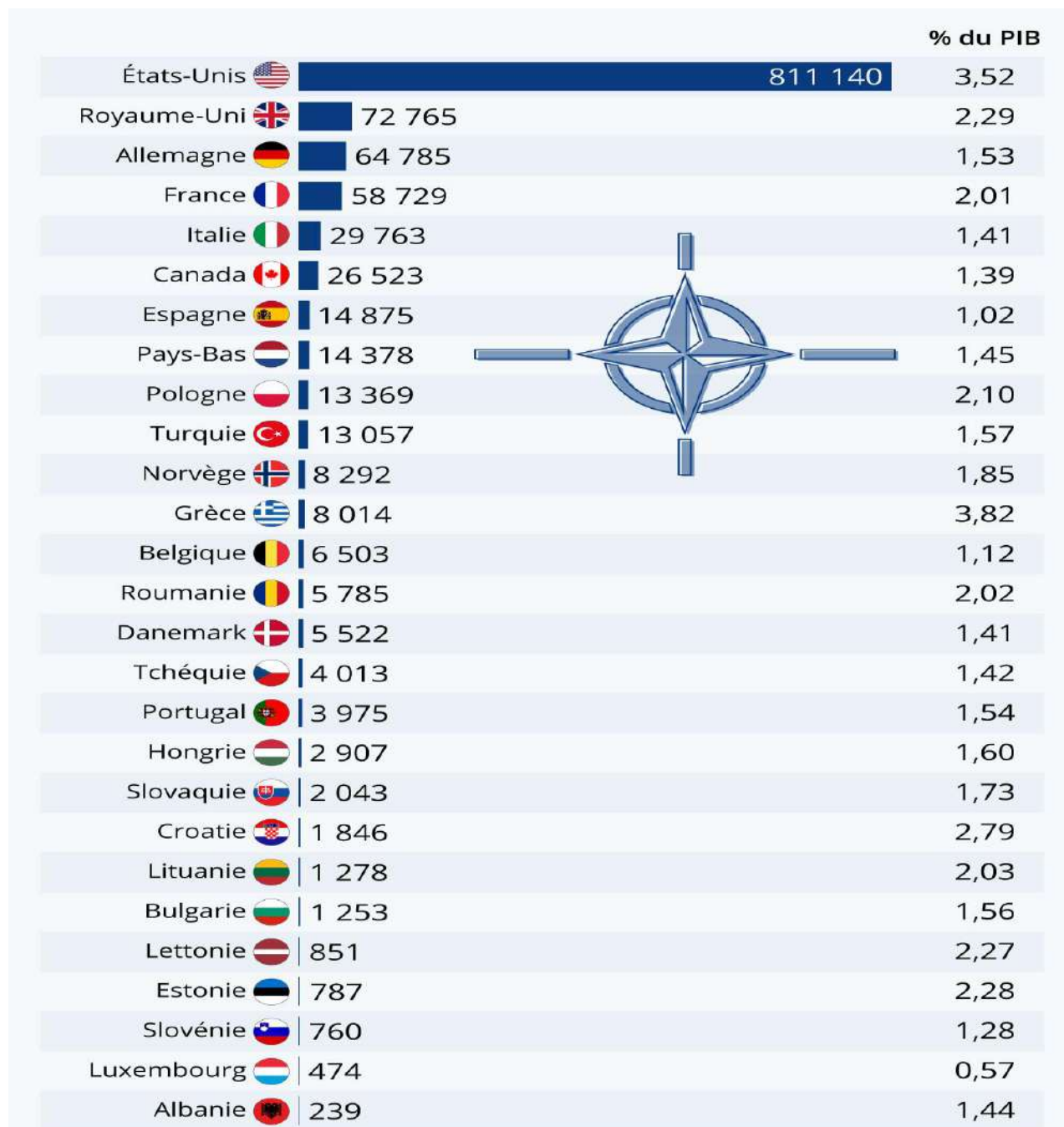
بالنسبة للاتحاد الأوروبي ككتلة وظيفية، ومنذ انتهاء الحرب الباردة، اتجهت الجهود الدفاعية الأوروبية إلى التراجع والتناقص خاصة من جانب التكاليف العسكرية المحدودة والضئيلة، بسبب انتهاء التهديدات المباشرة التي كانت سائدة بسبب تواجد الاتحاد السوفياتي، وهذا بالرغم من التحدي الأول لأوروبا المتمثل في المهمة الأمنية المشتركة، ودليل ذلك، تواجد غالبية الدول الأوروبية تحت خط الـ 2% من الدخل

¹ Maxime Lefebvre, op.cit, p 86-87.

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية

الوطني الخام الخاص بالمصاريف الدفاعية المسطرة من طرف حلف شمال الأطلسي، كما يبينه الشكل التالي:

شكل رقم 07: المصاريف العسكرية داخل دول حلف الناتو



المصدر:

<https://fr.statista.com/infographie/8512/depenses-militaires-des-pays-membres-otan-et-niveau-en-pourcentage-du-pib>

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية

فدول الاتحاد الأوروبي تخصص أقل من 200 مليار أورو من أجل الدفاع، ما يمثل أقل من نصف مصاريف الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا بالرغم من أن هذه الأخيرة أقل تعداد سكانيا وأقل من ناحية ال PNB مقارنة بالاتحاد الأوروبي.

بالرغم من ذلك، ومن أجل التوجه لدعم سياسة دفاعية وأمنية أوروبية مشتركة، اتجه الإتحاد عقب المجلس الأوروبي في هلسنكي سنة 1999 إلى تحديد الهدف المشترك المتعلق بالقدرات العسكرية الأوروبية المشتركة؛ وذلك بقدرته نشر 60000 فرد قادرة على انتشار في مدة 60 يوم لمدة سنة مزودة بالدعم الجوي والبحري. فضلا عن القدرة على نشر قوات تكتيكية بتعداد 1500 فرد، قادرة على التحرك في مدة 15 يوما من أجل عمليات ذات المدة الدنيا والمقاربة لشهر واحد من أجل دعم فاعلية الجيش الأوروبي الموحد وذلك منذ سنة 2007¹.

أما بخصوص القدرات المدنية، باعتبارها حجر الأساس في مسار السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة، كما تم التطرق إليه خلال فصل الدراسة الأول، فقد حدد المجلس الأوروبي عقب أعمال مؤتمر فييرا سنة 2000، والمدعم سنة 2007 من خلال معاهدة لشبونة، الأهداف من التأسيس للقوة المدنية الأوروبية والمكونة من تعداد:

- 6000 شرطي، منها 1000 شرطي قادر على الحشد خلال شهر واحد.
- 1000 اخصائي في سلطة القانون
- 700 فرد من أجل الإدارة المدنية للأزمات.
- 2000 فرد من أجل الحماية المدنية. استنادا إلى الرغبة الأوروبية المشتركة في مجال المساعدات الإنسانية المشار إليها من خلال معاهدة لشبونة².

منذ انطلاقتها الفعلي سنة 2003، توصلت السياسة الأمنية و الدفاعية الأوروبية المشتركة إلى القيام بحوالي عشرين عملية منها ستة (6) عمليات عسكرية فقط :

¹ Maxime Lefebvre, *op.cit*, p 98.

² Ibid.

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية

- عمليتان في الكونغو الديمقراطية سنتي 2003 و 2006؛ تمثلت الأولى في عملية **ARTMIS** لحماية احد مطارات الدولة و تمثلت الثانية في مراقبة و حماية الانتخابات.
 - التدخل في التشاد و في جمهورية افريقيا الوسطى ؛ 2008-2009 في اطار حماية و انقاذ اللاجئين ضمن اطار أزمة دارفور.
 - عملية **ATALANTE** البحرية في اطار محاربة القرصنة البحرية.منذ سنة 2008
 - عملية إحلال السلام في مقدونيا سنة 2003 **CONCORDIA**
 - عملية حماية الاستقرار في البوسنة منذ سنة 2004 ، **ALTHEA** أحد أهم عمليات الإتحاد الأوروبي.
- في المقابل تعددت و بكثره عمليات الإتحاد الأوروبي المدنية و منها:
- مهام شرطية في كل من البوسنة، مقدونيا ، جمهورية الكونغو الديمقراطية، فلسطين، افغانستان.
 - مهام مراقبة في مناطق البلقان و أدونيسيا.
 - مهام حماية دولة القانون في جورجيا و العراق.
 - مهام مراقبة وقف اطلاق النار في جورجيا منذ سنة 2008.
 - مهام مدنية ذات طابع جمركي، قضائي و شرطي في كوسوفو منذ سنة 2008 و استقلال المنطقة **EULEX-KOSOVO**. أين تقلد الإتحاد الأوروبي فيها مهام هيئة الأمم المتحدة.¹
- من الواضح أن الإتحاد الأوروبي قد استثمر بشكل معتبر في الجانب العسكري الذي قد يعزز دوره كفاعل سياسي دولي مؤثر ، و الدليل أن الإتحاد الأوروبي قد حل محل حلف شمال الأطلسي تدريجيا في صنع و احلال السلام في منطقة البلقان ، كما ساهم أيضا في استقرار ملف جورجيا منذ سنة 2008. فضلا عن تواجد أوروبي من خلال النزاعات الجوية في مولدوفا و فلسطين على

¹ Ibid, p100-101.

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية

سبيل المثال. إضافة إلى الاستثمار الأوروبي في استقرار افريقيا. بمعنى آخر أن الاتحاد الأوروبي قد تحول تدريجيا إلى صانع خاص للأمن¹.

و لكن بالرغم من ذلك ، يبقى الاتحاد الاوروبي بعيدا نسبيا عن سياسة عسكرية صريحة لاستعمال القوة؛ و إن تواجدت ، فإنها لا تعد كونها عمليات بسيطة، محتشمة و مدنية بالدرجة الأولى، ذلك أن كل عمليات الاتحاد الاوروبي تقريبا لا تتعدى حدود احلال السلام، الدعم ، الاستشارة التكوين و المساندة. كون الاتحاد الأوروبي لم يتقلد من حلف شمال الأطلسي سوى النزاعات ذات الحدة المنخفضة، أو في طريق الانخفاض؛ في صورة ملف مقدونيا على سبيل المثال، في حين أنه لم يستحوذ على ملف كوسوفو كلية، أين يبقى حضور حلف الأطلسي هو المحدد الفاصل في إدارة الملف.

الأمر الذي يقودنا مباشرة إلى تحليل و تحديد مفهوم الجيش الأوروبي الموحد، و جدواه؟ في الحقيقة، و إن وجد الجيش الأوروبي الموحد، فوجوده يبقى لحد الساعة على الورق وحسب، و ذلك بالاعتبار إلى كون الدول الأعضاء هي الوحيدة المخولة بالموافقة أو الاعتراض على نشر القوات ، بنفس صورة حلف الناتو².

من جهة أخرى مقابلة، وفي وقت تعتبر فيه المانيا القوة الاقتصادية الأولى للإتحاد الأوروبي، فإن فرنسا و بريطانيا- قبل البريكسيت- تمثلان القوة العسكرية الأساسية للإتحاد، إضافة إلى كونها القوتان النوويتان ذات الطابع العسكري الوحيدتان داخل الاتحاد الأوروبي، ما يعبر بالدرجة الأولى عن إشكالية تركيز القوة العسكرية الأوروبية في يد فرنسا و بريطانيا. و هذا قد يكون له الأثر البالغ حول مفهوم التوجهات الاستراتيجية لكلا الدولتين؛ كون الدولتين استطاعتا التحالف في مسار أوروبا الدفاعية و الأمنية بصيغة موافقة لحلف الناتو من خلال معاهدة سان مالو 1998 و التي توجت باتفاقية ثنائية من أجل تعزيز التعاون العسكري ، بالرغم من أن التردد البريطاني اتجاه مشروع الاندماج الأوروبي و التي تكبح حرية أوروبا عموما، فهما يحافظان على درجة معتبرة من الطموح الاستراتيجي؛ من خلال بريطانيا و التي تعمل من أجل مساندة الاستراتيجية الأمريكية كما هو الحال في حالتي أفغانستان و العراق .

¹ Gérard François Dumont, Pierre Verluise, *géopolitique de l'Europe : De l'atlantique à l'Oural*, Collection Major, Paris, France, 2015, p 121.

² Ibid.

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية

ومن ثم فرنسا في المقابل، و التي تعمل على مفهوم الاستقلالية الاستراتيجية خارج أطر حلف شمال الأطلسي؛ انطلاقا من إفريقيا كمجال حيوي فرنسي تقليدي¹.

بالنسبة لألمانيا ، ثالث القوى العسكرية داخل الاتحاد الأوروبي، منذ 1994 ، عملت على إيجاد نفسها في بعض التدخلات العسكرية الخارجية، في المقابل ، يبقى الرأي الألماني متراجعا نوعا ما بخصوص التدخلات و العمليات العسكرية، فبالرغم من مشاركة ألمانيا خلال حرب كوسوفو سنة 1999، إلا أنها اتجهت إلى رفض التدخل في العراق سنة 2003، وفي ليبيا سنة 2011، و ذلك استنادا إلى اهتمام ألمانيا بموقع الصديق داخل حلف الناتو ، الشيء الذي يبرر تدخلها في أفغانستان، مع توجهها إلى تفضيل المشاركة في التدخلات ذات الوتيرة الضعيفة، من خلال التزامها بمسائل التدخلات من أجل حفظ السلام في أوروبا و خاصة في منطقة البلقان. فضلا عن بقية الدول الأوروبية الأخرى في صورة إيطاليا، إسبانيا و بولندا أو حتى السويد و التي تلعب دورا عسكريا في أوروبا ، و لكنه مختصر نوعا ما ؛ وهذا راجع إلى أبعاد هذه الدول ضمن أطر العلاقات الأطلسية ، بالرغم من الصناعة العسكرية الكبيرة و المتطورة التي تميز هذه الدول ذات التقاليد العسكرية التاريخية².

في مقابل ذلك؛ يزيد متغير التمويل المشترك للعمليات العسكرية الخاصة بالسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة من إشكالية فعالية الجيش الأوروبي الموحد إن صح التعبير، حيث أن الميكانزمات البين حكومية لا تفيد سوى في تمويل جزئي لهذه العمليات العسكرية و حسب، في حين تبقى أهم حصة تمويلات مركزة في طرف الدول الأعضاء و الذي يقودنا نباشرة للعودة إلى المتغير الأول المرتبط بإشكال صناعة القرار العسكري الأوروبي الموحد، في حوصلة إلى أن الاتحاد الأوروبي ككتلة، يبقى فاعلا مهما في تصدير الأمن الخارجي انطلاقا من مناطق الجوار المقرب، و لكن مع تردد ملحوظ في مسألة اللجوء إلى القوة العسكرية³.

¹ Maxime Lefebvre, **Op.cit**, p97.

² Ibid, p98-99.

³ Nicole Gnesotto, **Faut-il enterre la défense européenne ?** la documentation française, paris, France, 2014, p 39-40.

المطلب الثاني: المحددات غير المادية الأوروبية:

ويقصد بها هنا، المقومات والعناصر الغير ملموسة والضرورية لبناء قوة كبرى، والتي تضاف طبعا إلى المحددات المادية، والتي تؤدي دورا هي الأخرى في توسيع دائرة نفوذ وتواجد هذه القوى الكبرى والتي يمكن حصر أهمها في:

الفرع الأول: القوة والوزن الدبلوماسيين:

تعد الدبلوماسية هنا عنصرا مهما حيث تتوقف على قدرة الدولة على إدارة مفاوضاتها مع الدول الأخرى، وذلك من خلال القدرة على تسخير وتحويل القدرات المادية الجغرافية، الديمغرافية، أو حتى العسكرية، في سبيل تحقيق أهداف استراتيجية محددة، بما يضمن لها استمرارية فكرة السيادة.

من المؤكد أن تواجد العديد من الأعمال الأوروبية المشتركة في مجالات نزع التسلح، الحد من انتشار الأسلحة، الحرب ضد الإرهاب، مجال الوقاية، حل وإدارة الأزمات، كأمثلة ما قام به الإتحاد الأوروبي في إفريقيا البحيرات الكبرى وكذا مسار السلام في الشرق الأوسط سنة 1996، أو حتى على المستوى الاقليمي، والتي يقوم الإتحاد بمراقبتها عن قرب، في صورة البوسنة، كوسوفو، مولدوفا، القوقاز، آسيا الوسطى، أفغانستان، السودان، القرن الإفريقي... الخ، تدفعنا بالضرورة إلى التطرق إلى مفهوم الوزن الدبلوماسي الأوروبي الموحد¹.

فضلا عن ذلك، يشترك الإتحاد الأوروبي مباشرة في العديد من المفاوضات الدبلوماسية الدولية؛ منذ 2002، بالتعاون مع كل المنظمات الدولية في صورة هيئة الأمم المتحدة، أو مع القوى الكبرى في صورة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، ضمن مجموعة مفاوضات منطقة الشرق الأوسط، كما أنها معنية مباشرة بملفات منطقة ترانسنيستريا بمولدوفا، أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية بجورجيا، والتي تعترف روسيا باستقلالها.

قد يوحي كل ذلك إلى درجة الفعالية الكبيرة المميزة للعمل الدبلوماسي الأوروبي الموحد، إلا أنه وعلى المستوى الدبلوماسي، لا يزال يواجه الإتحاد الأوروبي وبصعوبة مسألة تأكيد الدبلوماسية الأوروبية الموحدة، وتفسير ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى تواجد العديد من الملفات الدولية، والتي لا تزال حصرا تحت إدارة بعض الدول الأعضاء منفردة، عوض التوجه الأوروبي الموحد. ففي حالة فرنسا و بريطانيا

¹ Maxime Lefebvre, *Op.cit*, p92.

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية

قبل البيركسيت على سبيل المثال، و باعتبارهما عضوين دائمين في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، يمكن ملاحظة قيام الدولتين بعملهما الدبلوماسي، بدون العودة إلى استشارة الدول الأعضاء الأخرى المشكلة للاتحاد الأوروبي¹، و ذلك بالرغم من التركيز الموجود في المادة 24، الفقرة 3 من ميثاق الاتحاد الأوروبي و التي تنص في مجملها على ضرورة عمل دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء بشكل مشترك دعم مسارات السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة و أهدافها، و ضمان الولاء إلى التنظيم الوظيفي و استمراريته²، الأمر الذي يظهر أكثر من خلال المادة 34، الفقرة 1، 2 و 3 و التي تنص في مجملها على ضرورة تنسيق دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء قراراتها و توجهاتها وفقا لمتطلبات عمل الاتحاد الأوروبي في تمثليه الخارجي، حتى و إن كانت بعض الدول المكونة للاتحاد الوظيفي غائبة³، بمعنى تمثيل الاتحاد الأوروبي الوظيفي على حساب الدول الواسطالية المشكلة له، ما لم تتم ملاحظته في بعض الملفات و القضايا، في صورة فرنسا مثلا، و التي عملت منفردة إلى جانب كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في إدارة أزمة ناغورنو كاراباخ بين أرمينيا وأذربيجان ضمن جماعة مينسك.

أو حتى عند التطرق لحالة أزمة البلقان، و التي تم من خلالها تكوين مجموعة اتصال سنة 1994، مشكلة من كل من الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، فرنسا ألمانيا، بريطانيا وإيطاليا و التي سارعت إلى دعم تواجدها في المنطقة، بغض النظر عن طبيعة المصالح الإستراتيجية في المنطقة، أين قامت المجموعة بتسيير إدارة مختلف الأزمات، في صورة البوسنة ثم كوسوفو، في حين لم يقتصر دور الكتلة الأوروبية الموحدة سوى بدور المرافق و دور التطبيق فقط في إدارة الأزمات السابقة الذكر وفقا لمخططات مجموعة الاتصال السابقة الذكر.

أو حتى عند تناول أزمة المشروع النووي الإيراني سنة 2002، و التي لعبت فيه ثلاث دول أساسية ممثلة في كل من فرنسا ، بريطانيا و ألمانيا دورا محركا منذ سنة 2003 من أجل إيجاد حل دبلوماسي للأزمة، لتتوسع دائرة الدول المشاركة سنة 2006 إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، روسيا ، الصين، و يبقى هنا أيضا تواجد كتلة الإتحاد الأوروبي للعب دور المرافق، تبعا لعمل الدول الثلاث

¹ Ibid, p93.

² Journal officiel de l'Union européenne, **TRAITÉ SUR L'UNION EUROPÉENNE**, C 326/13, article 24-3.

³ Ibid, article 34-1.2.3.

الأولى، و العمل على خلق توافق دبلوماسي داخلي من أجل الاتفاق على طبيعة العقوبات المتخذة بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، تبعا لطبيعة الأزمة¹.

الفرع الثاني: مركزية ونوعية السلطة:

من المؤكد أن نوعية دبلوماسية القوة الكبرى تحدد حتما بنوعية وأداء النظام السياسي للدولة؛ وهنا تظهر نوعية السلطة كعامل محفز لضمان الدعم الشعبي الأساسي لمواصلة تحقيق الأهداف ذات البعد الخارجي والتي يمكن تلخيصها من خلال مفهومي القوة الوطنية أو الداخلية والذي يمكن استخلاصه من خلال عاملين أساسيين:

- نفسية المجتمع: والتي تعني درجة الرضا عن الأداء السياسي سواء فترة الحرب أم فترة السلم.
 - درجة التوافق الثقافي والإيديولوجي: فكلما كانت درجات التوافق مرتفعة داخل النظام السياسي كلما ارتفعت مستويات القوة الوطنية، وكلما ارتفع أداء السياسة الخارجية عموما.
- كما يظهر هنا مفهوم مركزية السلطة والذي يقصد به هنا، طريقة تجميع سلطات الدولة، في يد قيادة مركزية واحدة أو حتى ضيقة كأحد العوامل المهمة في تحديد قوة الدولة. فالقوى التاريخية في صورة فرنسا في عهد نابليون مثلا أو حتى ألمانيا في عهد هتلر استندت في بناءها للإرادة المنفردة للحاكم الفعلي أو الرجل الأول في الدولة.

وبالرغم من أن النظم الحالية أصبحت تتجه أكثر إلى فكرة اللامركزية في القرارات، من خلال تقاسم عملية صنع القرارات بين هيئات متعددة، إلا أن مسألة وجود قيادة قوية وموحدة تبقى عاملا مهما في بناء منزلة الدولة كقوة كبرى. ولكن يبقى ذلك مرهونا بمفهوم الدولة من المنظور الواقعي بالدرجة الأولى، في حين أن دراسة مركزية نوعية السلطة داخل الاتحاد الأوروبي، من منظار وظيفي تتوقف بالدرجة الأولى على إشكالية الانقسامات داخل الدول الأعضاء؛ حيث أنه وإذا كان الاتحاد الأوروبي مشروع فوق وطني، أو فوق قومي، فإنه يبقى مشكلا بالدرجة الأولى من مجموعة دول أمم، والتي لا تزال تحافظ على وجود واستقالي، ما يعني وجود منفرد على الساحة الدولية، خاصة بالاعتبار إلى توجهات اتخاذ القرارات ذات طبيعة السياسة الخارجية وهنا يجب التفريق بين كتلتين أساسيتين لطبيعة الدول الأعضاء داخل الاتحاد الأوروبي.

¹ Maxime Lefebvre, *Op.cit*, p94-96.

الفرع الثالث: مفهوم القوة الأوروبية على ضوء التقاء القوى الأوروبية:

من المؤكد أن تطوير و بلورة مفهوم القوة الأوروبية في هذه الحالة، يمر حتميا بمفهوم عملية انتقال القوة بين أعضاء الإتحاد عموما، ومن قبل دول الإتحاد الكبرى على وجه التحديد، بالشكل الذي يفرز بعض المعوقات في شاکلة حدود محور برلين- باريس باعتباره قلب القوة الأوروبية؛ و الذي لعب دورا تاريخيا مهما في تكوين الإتحاد الأوروبي بصورته الحالية، خاصة حول المسائل الدفاعية، و لما هذا المحرك يصطدم اساسا بحالة التراجع النسبي للقوة و الطموح العسكريين لألمانيا، إضافة إلى تغير وجهة النظر بخصوص السياسة الخارجية المشتركة عموما و سياسة الجوار الأوروبية على وجه الخصوص؛ أين تتجه فرنسا صوب المستعمرة التقليدية الإفريقية، في حين ترمي ألمانيا إلى توجيه المصالح صوب أوروبا الشرقية و منطقة البلقان، باعتبارها مجالا حيويا لألمانيا تقليديا.

بحكم عدم التوصل بعد إلى حد الوحدة السياسية، فإن الإتحاد الأوروبي سيجد صعوبة حتمية فرض نفسه كقوة ممارسة، بالاعتبار إلى أمثلة القوى الواسعالية القادرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالحرب والسلم.

يصطدم مفهوم القوة الأوروبية بمجموعة مفارقات وتحديات من جهة الانقسامات الداخلية والتي قد تظهر في أي لحظة أمام صناعة المصالح الأوروبية والمتعلقة مباشرة بالمصالح الوطنية الداخلية، ومن جهة أخرى، فعلى الإتحاد الأوروبي تدعيم مفهوم الاستقلالية الاستراتيجية والمرتبطة مباشرة بالولايات المتحدة الأمريكية عبر حلف الناتو، مع الأخذ بعين الاعتبار متغيرات العولمة وكيفية الاستفادة منها.

• وزن القوى الكبرى: ونخص بالذكر كلا من:

- فرنسا:

باعتبارها أول وأهم دولة فكرت في مفهوم القوة الأوروبية، ومفهوم الاستقلالية الاستراتيجية الأوروبية فضلا عن كونها ضمن القوى الكبرى العالمية التقليدية، صاحبة المقعد الدائم داخل مجلس الأمن والأمم المتحدة، فضلا عن امتلاكها للسلاح النووي، والتي تعمل فرنسا من خلالها لدفع أوروبا لتأكيد وجودها كقوة على ساحة النظام الدولي، بمعطياته المتوجهة نحو تعددية الأنساق داخل النظام، قد يكون ذلك انطلاقا من تفكير فرنسا في إقامة إدارة ثلاثية أمريكية ، فرنسية، بريطانية لحلف الناتو ، مع العمل في نفس الوقت على خلق وزن و قوة أوروبية موازية أمام الهيمنة الأمريكية. ولكن تجدر

الإشارة والتركيز إلى نقطة أولية مفادها عدم سماح فرنسا كلية في استقلاليتها الاستراتيجية خاصة؛ وذلك من خلال محاولة دفع فرنسا كل أوروبا أكثر من أجل فرض الحضور على الساحة الدولية كقوة، من خلال الوسائل العسكرية، أو حتى من خلال التدخلات في الخارج، انطلاقاً من أفريقيا على وجه الخصوص، ولكنها في المقابل، تعمل على الابتعاد عن مفهوم أوربة المقعد الفرنسي في مجلس الأمن، ولا حتى لسلاحها النووي¹.

- ألمانيا:

من المؤكد أن الحديث عن فرنسا كأحد الأطراف الأساسية في تسيير الكتلة الأوروبية الموحدة، يستلزم مباشرة الحديث عن الطرف الألماني، باعتباره ثاني حدود العمق الاستراتيجي الأوروبي الموحد، ولكن يصطدم ذلك مع ارتباط ألمانيا الغامض نوعاً ما مع مفهوم القوة، وذلك راجع إلى عدة أسباب:

- يرتبط السبب الأول بحالة الشلل التي عانت منها ألمانيا لفترة طويلة جراء انقسامها الممتد منذ الحرب العالمية الثانية، وصولاً إلى نهاية الحرب الباردة.
- في حين يعتبر السبب الثاني لزاماً بسابقه، والتي دفعت ألمانيا بعد فترة الحربين العالمية الثانية والباردة إلى تحول ألمانيا إلى قوة مدنية واقتصادية تمر عبر الوسائل الدبلوماسية الثقافية، الاقتصادية التجارية والمالية عوض الوسائل العسكرية، وذلك رغماً عن كل التقاليد الجيوبوليتيكية الألمانية.

ربط السببين السابقين الذكر، يضع ألمانيا داخل خانة إشكالية انصهار الهوية الاستراتيجية الألمانية، فهي لا تطمح إلى القوة بقدر ما ترغب في الاندماج الأوروبي بحثاً عن الاستقرار، في إطار مدني عكس فرنسا وبريطانيا قبل البريكسيت، انطلاقاً من أطر معاهدة سان مالو ذات البعد العسكري.

بالنسبة لألمانيا، فالقوة الأوروبية يجب أن تكون في بداية الأمر مدنية واقتصادية، لحمل الأهداف والمصالح الاقتصادية الألمانية، خاصة اتجاه منطقة شرق أوروبا، روسيا، آسيا الوسطى والصين، وقبل ذلك، من خلال الأهداف الثقافية والهوياتية، من خلال التوجه للدفاع عن الفضاء الجرمان في المجر،

¹ Jean-Claude Lavigne, *La France et L'union Européenne*, Revue d'éthique et de théologie morale, 2006/1 N238, p 49-66.

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية

سويسرا، ليشنتشتاين، لوكسمبورغ وبلجيكا، في أوروبا الشرقية عموماً مع الأقليات الألمانية في بولندا، رومانيا، هنغارياً¹، ضمن أطر مفهوم الشخصية الجغرافية الألمانية ومفهوم المجال الحيوي الكبير على حد تعبير كارل شميدث.

- إيطاليا:

أحد القوى التقليدية هي الأخرى على الساحة الأوروبية خاصة بعد توحيدها 1861، ما يعني تحولها إلى قوة استعمارية، من خلال توجدها في ليبيا، إريتريا، الصومال، اثيوبيا، وحتى ألبانيا 1939، ولكن بعد سقوط الفاشية تحولت إيطاليا إلى الدفاع عن المصالح الأطلسية، بدليل أن سيلفيو برلسكوني كان من بين القادة المساندين لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في العراق سنة 2003، وهذا بالأخذ بعين الاعتبار كون إيطاليا من بين الدول الأولى المشاركة إلى جانب فرنسا وألمانيا في بناء المشروع الأوروبي الموحد.

تعتبر إيطاليا رابع أكبر دولة داخل الاتحاد الأوروبي من حيث تعداد السكان، مع اقتصاد هو الثالث داخل حيز عملة الأورو، إضافة إلى كونها رابع قوة عسكرية داخل الاتحاد الأوروبي، بمصالح متنوعة ومتعددة في مناطق البلقان، حوض المتوسط وإفريقيا وحتى اتجاه روسيا؛ بحكم الشراكة الاقتصادية بين البلدين فضلا عن الامدادات الروسية لإيطاليا في ميدان الطاقة.

تهدف إيطاليا و بشكل جدي إلى تحديد موقعها على الساحتين الأوروبية و الدولية انطلاقاً من مسعاها للبقاء بالقرب من السباق إلى جانب الكبار الثلاثة المكونة لأوروبا الغربية ؛ أين تريد إيطاليا أن تؤكد على ضرورة إدماجها داخل مجموعة السبعة الاقتصادية التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا ، بريطانيا، ألمانيا و اليابان، وبدون إيطاليا و كندا، في نفس الوقت فرضت إدماجها داخل خلية الاتصال الخاصة بإدارة و حل الأزمة اليوغسلافية ، فضلا على رفضها لمنح ألمانيا مقعداً دائماً في مجلس الأمن أين تفاوض هي الأخرى وفق مبدئين : إما تخصيص مقعد دائماً لإيطاليا إلى جانب ألمانيا ، أو التوجه إلى تخصيص مقعد دائماً للاتحاد الأوروبي كوحدة داخل مجلس الأمن. بالشكل الذي يمكن لإيطاليا

¹ Maxime Lefebvre, *L'Allemagne et l'Europe*, Revue internationale et stratégique-IRIS éditions, 2009/2, N74, p 86-97.

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية

المشاركة في التأسيس لمشروع الاتحاد الأوروبي كقوة في حالة ما إذا تم الأخذ بمصالحها في الحسابات الأوروبية¹.

- إسبانيا:

لا يمكن التطرق إلى تحليل وزن القوى الأوروبية الكبرى، دون التوقف عند إسبانيا باعتبارها أحد الدول الاستعمارية والتقليدية، بالرغم من عدم بقائها على نفس الوتيرة، أين تراجع دورها على الساحة الدولية عموماً وحتى على الساحة الأوروبية على وجه التحديد. وهو ما نلتمسه من خلال حيادها التام خلال فترة الحربين العالميتين. ثم مع الحديث عن عودة إسبانيا إلى الحضيرة الأوروبية مع موت فرانكو سنة 1975، من خلال انضمامها إلى حلف الناتو سنة 1982 ثم إلى الإتحاد الأوروبي سنة 1986.

بالرغم من الماضي الكبير لإسبانيا على المستويين الدولي والإقليمي؛ لا تمثل إسبانيا سو 10% من الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي ومن التعداد السكاني لأوروبا، إضافة إلى قوة عسكرية لا تعبر تقريباً لا على إسبانيا التاريخي ولا حتى عن وزن الإتحاد الأوروبي حالياً، ولكن عند دراسة فكرة القوة الأوروبية الموحدة، نجد وقوف إسبانيا عند وزن سياسي بالدرجة الأولى، يمكن التماسه عند ثلاث نقاط أساسية مرتبطة بتوجهات السياسة الخارجية الإسبانية:

- حوض المتوسط، وتحديداً سنة 1995 أين كان الإتحاد الأوروبي تحت الرئاسة الإسبانية وإطلاق ما سمي بعد ذلك بمسار برشلونة الذي تحول إلى الإتحاد من أجل المتوسط 2008 أين مقره الدبلوماسي في برشلونة، في إشارة معيارية لدور إسبانيا المحوري في عملية مسار برشلونة، ومن ثم على دورها داخل المؤسسات الأوروبية الموحدة إجمالاً.

- أمريكا اللاتينية، من خلال القمم الإيبيري لاتينية، والتي تنعقد باستمرار وذلك منذ 1991، استناداً إلى متغير جيوتقافي بالدرجة الأولى، من خلال اللغة الإسبانية التي تستعمل في أكثر من 20 دولة في العالم، ولأكثر من 400 مليون نسمة مقابل 200 مليون فقط بالنسبة للفرنسية، وهو الذي جعل إسبانيا تنضم إلى إيطاليا في رفضها أن تكون المعاهدة الأوروبية باللغات الثلاث فقط فرنسية إنجليزية وألمانية، في إشارة لبعض التحديات الأوروبية الداخلية.

¹ Daniele Caramani, *L'Italie et L'union européenne*, revue Pouvoirs, 2002/4 N103, p 129-142.

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية

- فضلا عن العلاقات الأطلسية الأمريكية الإسبانية والتي يمكن التماسها أهميتها انطلاق من خلال مساندة إسبانيا للتدخل الأمريكي على العراق¹ 2003.

- **بولندا:**

تعتبر حالة مفهوم القوة بالنسبة لبولندا ودورها الاستراتيجي في مسار القوة الأوروبية على درجة كبيرة من التعقيد؛ بحكم أهميته من جهة اعتباره سادس الدول الأوروبية من حيث تعداد السكان تقريبا إلى جانب إسبانيا، وثامن الدول من حيث الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي مباشرة خلف كل من هولندا والسويد. ولكن عند الاعتبار إلى حالة الاقتصاد البولندي المنخفضة، وبالرغم من استدراك الأمر بسرعة، لا تزن بولندا من الناحية الاستراتيجية كما هو الحال مثلا بالنسبة لإسبانيا، ولكنها تمثل أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة للنظام الأوروبي و هذا تبعا للموقع الجيوسياسي البولندي و دوره في رقعة الشطرنج الأوراسية².

بالعودة إلى ابجديات التحليل الجيوبوليتيكي ، و بالتحديد عند نظرية قلب الأرض عند ماكندر، و التي تتلخص فيما يلي: من يتحكم في أوروبا الشرقية، يتحكم في قلب العالم ، و من يتحكم في قلب العالم يتحكم في الجزيرة العالمية ، و من يتحكم في الجزيرة العالمية، بما يعني التحكم في كل القارة الأوروبية، الأسيوية و حتى الافريقية، ما يعني التحكم في العالم. و لهذا اعتبر مستشار الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر، زيغنيو بيرجنسكي أن محور التحكم يتلخص أساسا في كل من فرنسا، ألمانيا، أوكرانيا و بولندا³.

انطلاقا من هذا الأساس، يظهر جليا الدور البولندي المهم داخل أطر مشروع أوروبا كقوة موحدة، خاصة من جهة البعد الشرقي، و لكن توجه بولندا في فترة حكم كاسينزسكي ضد التوجهات الروسية، و مساندة بوش، ثم بعد ذلك توجه السياسة الأمريكية في فترة أوباما اتجاه روسيا، اسفر عن اعادة توجيه السياسة البولندية لرئيس الوزراء **دونالد توسك** في اتجاهات متعددة:

¹ Inmaculada Szmolka, Monica Mendz, **Les espagnols face à l'union européenne : bilan pour le vingtième anniversaire de l'entrée de l'Espagne dans l'organisation**, revue pole sud, 2007/1 N26, p 47-66.

² Maxime Lefebvre, **Op.cit**, p 55-56.

³ Olivier zajec, **Introduction à l'analyse géopolitique**, éditions du rocher, paris, France, 2016, p 61.

- من جهة تلطيف العلاقات البولندية الروسية كمتغير أول.
 - الانخراط الكلي لبولندا في الاتحاد الأوروبي عقب توليها لرئاسة الإتحاد الأوروبي في الثلاثي الثاني من سنة 2001 من جهة مقابلة¹.
 - تنشيط و إعادة احياء شكل التعاون الفرنسي-البولندي الألماني أو ما يعرف ب مثلث فايمار المؤسس سنة 1991 ثم مع مبادرة سنة 2010 الرامية إلى تطوير أوروبا للدفاع و خلق مركز عام أوروبي دفاعي موحد، من جانب ثالث².
- بالتقارب مع كل من فرنسا وألمانيا، ومن خلال اللعب على تلطيف العلاقات مع روسيا، يمكن لبولندا أن تتجه إلى تفضيل المشروع الأوروبي للقوة، ولكن شريطة ألا يمس هذا المشروع مجموع الروابط الأطلسية البولندية، وفي نفس الوقت بطريقة تزيد من دعم المنطقة الشرقية للإتحاد الأوروبي، باعتبارها امتداد جغرافيا بولنديا طبيعيا.

• مفهوم ودور الدول الصغرى المتبقية المشكلة للاتحاد:

و التي تعمل بهدف أولي يرمي إلى الخروج من المنطق التقليدي الأوروبي للقوة، وذلك استنادا إلى عدم امتلاك هذه الدول الصغرى أية علاقة بمفهوم أو حتى بمستويات القوة، بحكم أنها لم تلعب و لم تألف اللعب في مسارح القوى الكبرى، ما يجعلها تحت ضغط قوانين الإتحاد الأوروبي، بمعنى تحت ضغط القوى الكبرى التقليدية فيه، و هنا يجب التمييز بين ثلاث كتل أساسية:

- الكتلة الأولى، ممثلة في الدول الحيادية؛ بمعنى الدول التي لم تنضم إلى حلف شمال الأطلسي في صورة المجر، إيرلندا، السويد، فنلندا، مالطا وقبرص على سبيل المثال.
- الكتلة الثانية، ممثلة في الدول الأخرى المنضمة لحلف الناتو والذي يعني مباشرة العمل تحت قوة الولايات المتحدة الأمريكية في إطار العمل الأطلسي.

¹ Gérard-François Dumont, *Géopolitique de L'Europe*, 2eme éditions, Paris, France, Armand Colin, 2014, p 289.

² Ibid, p 290.

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية

- الكتلة الثالثة، والتي نجدها في دول في صورة الدنمارك، والتي فضلت الابتعاد عن الاتحاد الأوروبي للدفاع والأمن والعمل إلا تحت غطاء الناتو والولايات المتحدة الأمريكية، أو في صورة النرويج المنضمة إلى حلف الناتو والابتعاد كلية عن الاتحاد الأوروبي.

ما سبق ذكره، لا يعني أن هذه الدول لا تستحوذ على مصالح خاصة في أوروبا، فليهم الحرية في التعبير و الدفاع عن مصالحهم على مستوى الساحة الأوروبية، و العمل ضمن هذا الائتلاف، و ممارسة الضغط و التأثير داخل هيئات الاتحاد، سواء من خلال الممثلين، و مثال ذلك عند الحديث مثلا عن رئيس الهيئة السياسية و الأمنية في بروكسل، دبلوماسي سويدي ، أو حتى عن المسؤول عن هيئة إدارة الأزمات -دبلوماسي بلجيكي، و هذا إن دل على شيء، فإنه يدل على القدرة على استعمال حق النقض حيال تبني قرارات معينة، و ذلك بالرغم من الاتفاق على عدم قدرة هذه الدول على الظهور كمحركات للقوة الأوروبية الموحدة¹.

وفي نفس السياق، تجدر الإشارة تحديدا إلى تواجد بعض الدول الأوروبية داخل الاتحاد ذات تقاليد القوة التاريخية، والتي لم تحفظ سوى الحد الأدنى من الحضور الدولي؛ فالسويد مثلا، والتي كانت حتى القرن السابع عشر 17 أحد أهم الفواعل على الساحة الأوروبية، حتى انهزام شارل الثاني عشر في مواجهة روسيا في 1709 في بولتافا. وبالرغم من تراجع قوتها آنذاك، إلا أنها احتفظت بقدر مهم من حيث التسلح من جهة منافسة القوى الأوروبية الأخرى، أو حتى في مواجهة روسيا و لو ضمينا، و الدليل على ذلك أن السويد كانت المبادرة و السباقة إلى جانب بولندا في بلورة البعد الشرقي للإتحاد الأوروبي و لسياسة الجوار الأوروبية سنة 2009، من أجل تقريب الإتحاد الأوروبي من الجوار الشرقي، و إخراج هذه الأخيرة من تحت المظلة و الهيمنة الروسية.

يمكن إضافة الأراضي المنخفضة هولندا أيضا، باعتبارها أحد القوى الكبرى التقليدية التجارية والاستعمارية، و سادس الاقتصاديات الأوروبية من حيث الناتج المحلي الاجمالي، والتي لا تتردد في الدفاع عن بعض مواقفها، أو حتى المجر باعتبارها امبراطورية مهمة في أوروبا الوسطى، والتي ترمي إلى المحافظة على سياسة قوية اتجاه منطقة البلقان، باعتباره مجالا حيويا مجريا تقليديا، أو حتى

¹ Henrik Larsen, *Analyzing the foreign policy of small states in the EU*, New York, USA, 2005, p 1-13.

البرتغال، والتي يمكنها أن تلعب دورا خاصا عندما يتعلق الأمر بإدارة بعض المستعمرات السابقة في إفريقيا أو حتى تجاه أمريكا اللاتينية¹.

المطلب الثالث: محددات صنع القرار داخل البيت الأوروبي الموحد.

الفرع الأول: حدود سياسة الجوار على المستوى الداخلي:

والتي يمكن حصرها في مجموعة قيود، من شأنها أن تعرقل وظيفة صنع القرار الأوروبي وتنفيذها والتي يمكن رصدها في:

• فشل الدستورية وتراجع شرعية الإتحاد الأوروبي:

أين يعاني الإتحاد الأوروبي من أزمة عميقة راجعة إلى عاملين أساسيين.

فشل الاستفتاء الوطني على المعاهدة الدستورية في فرنسا وهولندا سنة 2005 إضافة إلى تراجع شرعية مؤسسات الإتحاد الأوروبي في نظر المجتمع الأوروبي².

و يرجع العامل الأول إلى الأزمة الحادة التي طرأت على المعاهدة الدستورية و التي احتوت على بعض التعديلات الهامة في الجوانب المؤسساتية و السياسية بشأن الشكل و الهيكل المستقبلي للاتحاد الأوروبي ونتيجة لفشل عملية الاستفتاء ظهرت هناك حالة من الجمود بشأن مستقبل الاتحاد الأوروبي والذي لا شك من أن له التأثير الكبير و العميق على كل سياسات الإتحاد الأوروبي متفاوتة من سياسات الميزانية وصولا حتى إلى العلاقات الخارجية باعتبار أنه ليس هناك توافق في الآراء بشأن القضايا الكبيرة و الحساسة الموجودة في مشروع المعاهدة الدستورية فانه من الصعب أن نتوقع إلى أن يصب الإتحاد الأوروبي كامل تركيزه على علاقاته الخارجية لاسيما سياسة الجوار الأوروبية . ومن ثم فانه من المتوقع جدا أن يكون الإتحاد الأوروبي أكثر فاعلية على المستوى الخارجي وفي علاقاته الخارجية مع دول الجوار في حال ما استطاع تجاوز حالة الجمود بشأن مستقبله بعد حل الأزمة الدستورية الحالية³. لأن الأزمة الدستورية الحالية قد زادت من تراجع التأييد الشعبي للاتحاد الأوروبي بصفة عامة ولمؤسساته بصفة خاصة، فقبل

¹ Maxime Lefebvre, Op.cit, p 40-42.

² Stefano Micossi and Daniel Gros, **Confronting Crisis in the European Union: A Fresh Start**, CEPS Policy Brief No. 117, December 2006, p. 1.

³ Michele Comelli, Ettore Greco and Nathalie Tocci, **From Boundary to Borderland: Transforming the Meaning of Borders through the European Neighbourhood Policy**, *European Foreign Affairs Review* 12: 203- 218, 2007.

الاستفتاءات الوطنية في كل من فرنسا وهولندا لم يبد الرأي العام الأوروبي أية ردود فعل ضد سياسات الإتحاد الأوروبي ولم يشعر أبدا بالقلق إزاء جدول الأعمال الرسمي للاتحاد كما هو اليوم¹. بدلا من ذلك سيطرت كل الحكومات الوطنية على جدول أعمال الإتحاد الأوروبي من خلال التأكيد على أنه هناك إجماع متساهل من طرف المجتمع الأوروبي إزاء القضايا المطروحة (المتعلقة بالاتحاد طبعاً).

وفي هذا الصدد يعلل دانيال فروس بأنه من الصعب جدا العودة إلى مرحلة الإجماع المتساهل بعدما تم صده في الاستفتاء المذكور آنفاً.

وهو ما يمثل حالة الضعف السياسي الداخلي في البلدان الأعضاء الرئيسية للاتحاد وبالتالي انتشاره إلى مستوى الإتحاد الأوروبي².

وبهذه الطريقة تتحول أزمة الشرعية من المستوى الوطني إلى مستوى الإتحاد الأوروبي مع تراجع شعبية المؤسسات الأوروبية بالرغم من أن طموح جل الأوروبيين لا يزال قائماً في رؤية اتحاد أكثر قوة وصلابة خاصة في مجالات الأمن بشقيه الداخلي والخارجي وبذلك السياسة الخارجية الأوروبية بطبيعتها الحال.

وبوضعه إلى جانب الجمود الدستوري يبدو أن مشكل الشرعية يحقق عائداً كبيراً أمام الإتحاد الأوروبي من أجل تقديم سياسات مقبولة في نظر المجتمع والشعب الأوروبي والتي مما لا شك فيه بأنها ستعيق مسار تطور سياسة الجوار الأوروبية، لذلك فمن دون دعم من المجتمع الأوروبي فإنه من الصعب بما كان أن يحافظ الإتحاد الأوروبي على تقدم أي مبادرة سياسية من طرف الاتحاد بما في ذلك سياسة الجوار الأوروبية.

• جمود عملية صنع القرار داخل الاتحاد الأوروبي:

وإلى جانب الأزمة الدستورية السابقة الذكر وانخفاض الشرعية المرتبطة بها، يعاني الإتحاد الأوروبي من حالة جمود كبيرة عندما يتعلق الأمر بعملية صناعة القرار وهو ما يمكن ملاحظته من خلال بعدين أساسيين.

¹ Micossi and Gros, *op. cit.*, p. 10.

² Ibid.

أين يشير البعد الأول بأن الإتحاد بدأ بإنتاج سياسات ضعيفة وغير فعالة في مواجهة التحديات المزدوجة المتمثلة في التكامل والعولمة¹ حيث أن التحدي السابق الذكر يفرض على الإتحاد الأوروبي التكيف مع الشروط الناتجة عن عملية أو عمليات التوسع، وبناء عليه وجب على صناع القرار داخل الإتحاد الأوروبي أن يولوا اهتماما أكبر بالقضايا المتعلقة بمنطق التعامل ومثال ذلك عملية الإصلاح المؤسسي أو ما يمكن التعبير عنه بمصطلح تعميق القدرة الاستيعابية. هذا التحول في عملية صنع القرار يدل على أن قضايا السياسة الخارجية على غرار سياسة الجوار الأوروبية تحظى باهتمام قليل بالنظر إلى جدول أعمال الإتحاد الأوروبي المكثف.

تلك الوضعية الناتجة عن ديناميكيات العولمة والتي فرضت على الإتحاد الأوروبي السعي إلى مزيد من الحماية وتبني موقفا دفاعيا نوعا ما في مواجهة التطورات الخارجية. وهو الواضح في تطور سياسة الجوار الأوروبية القائمة بدرجة ما على منطق حماية الإتحاد والمصالح الإستراتيجية. أما الجانب الثاني أو البعد الثاني، فسيط الضوء على الزيادة في نسبة تعقيد حملة صنع القرار داخل الإتحاد خاصة بعد التعب الذي نال الإتحاد جراء عمليات التوسع المتعددة فقبل كل شيء ، فإن ظهور فكرة التوازن بين المؤسسات لتصبح أكثر تعقيدا و اضطرابا يواجه اللجنة الأوروبية في وضع و صياغة جدول الأعمال، فعندما يتم أخذ الدور الاستباقي في عملية التوسع بعين الاعتبار يمكن النظر إلى هذه الحالة باعتبارها نتيجة طبيعية لعمل اللجنة الأوروبية و بالمثل تحمل اللجنة على عاتقها (توازيا مع لجنة سياسة الجوار الأوروبية المنبثقة من أخر تجربة توسع قامت على مستوى الإتحاد الأوروبي) مسألة وضع و تطبيق سياسة الجوار الأوروبية² بالنظر إلى الطموح الرامي إلى تكرار تجربة التوسع على قضية سياسة الجوار الأوروبية

ونتيجة لما سبق ذكره يمكن ملاحظة ظهور مشاكل لاحقة نتيجة للخلافات السائدة حول أولويات السياسة الخارجية للدول الأعضاء داخل الإتحاد الأوروبي، فمنذ إنشائها وأولويات السياسة الخارجية للدول الأعضاء ظاهرة بصورة جلية في عملية صنع السياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوروبي فعلى سبيل المثال في حين تم دعم البعد الشمالي للسياسة الخارجية الأوروبية من طرف الدول الأعضاء الشمالية تتوجه الدول الأعضاء الجنوبية إلى تفضيل و دعم البعد الجنوبي للسياسة الخارجية، فالفجوة الموجودة بين الأبعاد الشمالية الشرقية و الجنوبية تتضح و بصورة أكبر

¹ Ibid, p. 14.

² Judith Kelley, *New Wine in Old Wineskins: Promoting Political Reforms through the New European Neighbourhood Policy*, Journal of Common Market Studies Vol. 44 No. 1(2006), pp. 29- 55.

عندما يتعلق الأمر بتخصيص الموارد المالية اللازمة (و خاصة عندما يتعلق الأمر بدول العالم الثالث) فأعضاء الإتحاد الأوروبي الشماليون حريصون على إنفاق مزيد من الموارد المالية اتجاه دول الجوار الشمالية والشرقية¹

و نتيجة للتباين بين مصالح السياسة الخارجية للدول الأعضاء، أصبحت عملية وضع القرار داخل الإتحاد الأوروبي أكثر بطء و تعقيدا وهو الشيء الذي تقاوم بعد توسع الإتحاد الأوروبي من 15 الى 27 دولة إلى أن أصبح يضم حالي 28 دولة، "فالتوازن الأصلي بين أعضاء الاتحاد قد مهد لتغيير جوهري جراء عمليات التوسع المتعاقبة مما أدى إلى شلل في عملية صنع القرار بشأن القضايا الرئيسية " و بعبارة أخرى، أدى ما سبق ذكره إلى اختلال التوازن على مستوى المصالح إلى حد كبير، بحيث أصبح التوصل إلى توافق الآراء على ما يبدو صعبا إن لم يكن مستحيلا و إن لم يكن حتميا طبعا² .

ما أدى أيضا إلى الاختلاف بين الأولويات السياسية و المالية للدول الأعضاء بصورة جلية في سياق مرحلة تطور سياسة الجوار الأوروبية؛ فمن جهة أيدت بعض الدول الأعضاء (في مثال ألمانيا، بولندا و المملكة المتحدة) مبادرة تسعى لإدراج شركات المنطقة الشرقية و حسب، و دفعت لتخصيص المزيد من الأموال المخصصة لآليات سياسة الجوار الأوروبية إلى تلك البلدان، و من جهة أخرى أصدر البعض الآخر (في مثال إيطاليا فرنسا اسبانيا البرتغال و اليونان) سياسة الجوار بصورة أفضل و أوسع إلى دول البحر الأبيض المتوسط مع التركيز على زيادة المساعدات المالية لهذه البلدان . وبخصوص الاختلاف في ترتيب الأولويات يمكن تفسيره بأن إدماج دول جنوب المتوسط في إطار سياسة الجوار الأوروبية جاء من أجل تحقيق التوازن بين البعدين الجنوبي والشرقي للسياسة³ وفي ذات السياق يشير ويليام والاس إلى أن محاولة الجمع بين المحورين الأساسيين في سياسة الجوار والمتمثلان في الشرق والغرب من شأنه أن يساعد على تجنب صراع المصالح بين الدول الأعضاء .

" إنه لمن الجيد والمرغوب فيه أن يسعى الإتحاد الأوروبي إلى تحقيق نهج أكثر تماسكا لإدارة حدوده الجديدة ومن أجل تنمية اقتصادية وسياسية للدول المجاورة، من خلال نهج موسع يضع

¹ Haukkala, *The Northern Dimension: A Presence and Four Liabilities*, Op.cit, p. 110.

² Micossi and Gros, *Confronting Crisis in the European Union: A Fresh Start*, p.14.

³ Smith, *The Outsiders: the European Neighbourhood Policy*, Op.cit, p.758.

دول الجوار الشرقية والجنوبية في نفس الإطار وكل هذا لتجنب التناقض في المطالب والمصالح الخاصة بالدول الأعضاء المختلفة وجعل الآثار المترتبة عن القرارات المتخذة فيما يتعلق بدولة مجاورة أكثر وضوحاً¹

كما أن الاختلاف يتمحور أيضاً حول طبيعة دول الجوار ومختلف التصورات المرتبطة بها من طرف دول الجوار، أي بعبارة أخرى فإن الوضع الحالي يشير إلى وجود اتجاه بين الدول الأعضاء الذي يرى في دول أوروبا الشرقية مقومات إمكانية أو احتمالية الانضمام، على غرار شركاء دول المتوسط والتي لا تعتبر مؤهلة للحصول على عضوية داخل الاتحاد الأوروبي، فعلى سبيل المثال تذهب جل الدول الجديدة العضوية داخل الاتحاد الأوروبي على غرار بولونيا وجمهورية التشيك إلى دعم عضوية أوكرانيا في حين أن البعض الآخر في صورة فرنسا إيطاليا و إسبانيا يرفضون الفكرة تماماً. وعلاوة على ذلك فإن تنامي الصراع يتمحور من خلال موقف مجلس الرئاسة ذلك أن الرئاسة الألمانية تعمل على تعزيز السياسات الموجهة نحو أوروبا الشرقية ومن المتوقع أن تعرف الرئاسة المقبلة للبرتغال تحولاً نحو المحور الجنوبي للاتحاد الأوروبي.

وبصفة عامة فإن الجمود في عملية صنع القرار داخل الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يقلص القدرة على التحكم في مجريات سياسة الجوار الأوروبية، فإن التعقيدات التي تدور حول بناء حلول وسطية بين الدول 28 الأعضاء يهدد بانزلاق احتياجات ومصالح من هم خارج الاتحاد²، إلى جانب ذلك فمصالح الجيران تتعرض هي الأخرى لعراقيل بسبب ما يصاحب ذلك من تعب على المستوى المؤسسي خاصة بعد الضيق الذي ظهر مؤخراً داخل الاتحاد بعد آخر عمليات التوسع.³

الفرع الثاني: قيود ومعوقات تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية

تحدد جل النقاشات الأكاديمية المهمة بمواضيع القوة الأوروبية، في وقتنا الحالي، مجموعة من القيود والتي من شأنها أن تعيق تطور الاتحاد كقوة من جهة، وما يستلزم ذلك من أجل صياغة متكاملة متماسكة وفعالة للسياسة الخارجية الأوروبية المشتركة، حيث سنحاول في هذا العنصر دراسة وتحليل هذه القيود لمعرفة مدى إعاقته للسير الجيد للسياسة الخارجية الأوروبية المشتركة.

¹ Wallace, *Looking after the Neighbourhood: Responsibilities for the EU-25*, Op.cit, p.10.

² Ibid, p. 7.

³ Ibid.

حيث يفصل هذا العنصر في القيود الموجودة في سياسة الجوار الأوروبية في حد ذاتها والتي تتفرع من هيكل ونظام السياسة العامة الأوروبية، والمتمثلة أساسا في:

فاعلية مبدأ المشروعية:

كما ذكر في الفصل الأول، تعرض سياسة الجوار الأوروبية شروط اقتصادية وسياسية التي من خلالها تكون المكافآت المتمثلة أساسا في (العلاقات المؤسسية، الوصول إلى الأسواق، المساعدة التقنية المالية) مرتبطة بالقبول والاستيعاب لقواعد الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالعوامل السياسية، القانونية والاقتصادية. وبعبارة أخرى يتم توفير الفوائد بعد أن يتم التوافق مع دفتر الشروط من طرف البلد الشريك التي يحددها الإتحاد الأوروبي عند هذه النقطة، تصبح أهمية فعالية المشروعية عاملا هاما في تقييم الامتثال الشامل للسياسة العامة المرتبطة ارتباطا جليا بنتائجه المتوقعة.

وفقا لنموذج الحوافز الخارجية التي وضعه فرانك وأولريش، فإن فعالية اشتراطات الاتحاد الأوروبي تعتمد على أربعة عوامل: حجم وسرعة المكافآت، حتمية الظروف لمدى مصداقية المشروعية للاتحاد الأوروبي، اعتماد حجم التكاليف فيما يخص صانعي القرار¹. وفيما يخص العامل الأول، فإن السؤال يدور حول ما إذا كانت الحوافز المقدمة من طرف سياسة الجوار الأوروبية تكفي لتحقيق الهدف الرئيسي والمتمثل في خلق حلقة دول جوارية ذات راشدية في الحكم.

إن الإجابة الفورية لهذا السؤال قد تكون سلبية، فانخفاض قوة الامتثال نتيجة ضعف آليتها التي كانت من المتوقع أن تكون ليست بجاذبية للبلدان الشريكة وفي هذا الصدد، يعلق أميشاي ماغن **Amichai Magen** بأن مصداقية شروط سياسة الجوار الأوروبية هي في انخفاض معتبر و هذا راجع لأمرين اثنين: يتعلق الأمر الأول بعدم وضوح السياسة اتجاه وجهة نظر عضوية دول الجوار من جهة، كما أن الغموض السائد حول الطبيعة الفعلية لحوافز سياسة الجوار الأوروبية سيقبل حتما من نفوذ هذه السياسة على دول الجوار بطبيعة الحال². كما يؤكد على ضعف الحوافز المقترحة من قبل الإتحاد الأوروبي ولهذا يجب تقديم حوافز أكبر وأكثر قيمة إذا كان يريد تجديد وإصلاح المنظومة في الدول الشريكة³.

¹ Frank Schimmelfennig and Ulrich Sedelmeier , **The Europeanization of Central and Eastern Europe**, Ithaca: New York , Cornell University Press, 2005.

² Magen, **The Shadow of Enlargement: Can the European Neighbourhood Policy Achieve Compliance?**, p. 411

³ Grabbe, **How the EU should help its Neighbours**, Op.cit, p. 6.

و يضيف وليم والاس أنه " من المرجح وبدون قبول واضح للعضوية، فإن الإتحاد الأوروبي سيواجه إشكاليتين إما بإطالة و زيادة قائمة المتقدمين للانخراط في سياسة الجوار أو استيلاء الحكومات القوية وسيطرتها على غيرها من الدول التي تحصلت على امتيازات خاصة في إطار سياسة الجوار ¹ ".

أما بالنسبة للعامل الثاني، والمتمثل في درجة الحتمية للقواعد والمعايير التي تم الترويج لها من طرف فاعل خارجي مثل الإتحاد الأوروبي فهو عامل مهم للغاية لأنه سيكون له تأثير حاسم على صناع القرار بالنسبة للبلدان الشريكة " فمثلا كلما كان عامل سيادة الشرعية موجودا، كلما كانت سياسة الجوار أوضح على مستوى النوع وأيضا على مدى محلية التغيير المتطلع إليه وهو الأمر الذي يرفع أكثر من قيمة الحتمية ². مع هذا الصدد، فإن حتمية قواعد سياسة الجوار الأوروبية توشك أن تكون منخفضة ؛ فخطط العمل هي عبارة عن وثائق سياسية مع عدم وجود صيغة شرعية لها (على عكس أوروبا التي طبقت الاتفاقيات القانونية قبل قرار الانضمام) وعلاوة على ذلك، لا يوجد لسياسة الجوار الأوروبية مكتسبات خاصة بها، وبهذا الصدد، فإن سياستها لا تخلو من مكتسبات الدول المجاورة التي بدورها خصت حيز كبير من التفضيل لسياسة الجوار الأوروبية، وأن عدم وجود خارطة مفصلة وشاملة للإصلاح، يجعل الامتثال لسياسة الجوار الأوروبية مفوضة من خلال خفض قواعدها القانونية³، هذا فضلا عن مصداقية مبدأ المشروطية الذي بدوره عزز بمبدأ الثنائية والتمايز المحتواة في سياسة الجوار الأوروبية، و مع ذلك هناك عوامل أخرى سببت الضعف لهاته المبادئ يمكن إدراجها فيما يلي:

أولاً: عدم وجود خصوصية الحوافز، في صورة الحصص داخل السوق الأوروبية الداخلية، والربط بين المتطلبات والاستحقاقات الأمر الذي جعل الشعور باليقين لدى صناع القرار يترنح بين الأخذ بعين الاعتبار الحوافز التي قدمت وتلك التي أخذت - التنازلات والفوائد المحصلة من الدخول في سياسة الجوار الأوروبية.

¹ Wallace, *Looking after the Neighbourhood: Responsibilities for the EU-25*, Op.cit, p. 4

² Magen, *The Shadow of Enlargement: Can the European Neighbourhood Policy Achieve Compliance?* Op.cit, p. 414.

³ Magen, *op. cit.*, p. 415.

ثانياً، أن كلا من اللجنة الأوروبية والمجلس الأوروبي قاما بتقديم إشارات متضاربة للشركاء في سياسة الجوار الأوروبية عن مدى خطورة المشروطة. في حين نصت وثيقة أوروبا الموسعة بوضوح على أن السياسة الاقتصادية والمؤسساتية تمكن لجيران الإتحاد الأوروبي الاستفادة منها لتقوية أواصر التكامل الاقتصادي مع الإتحاد الأوروبي¹. وتؤكد الورقة الإستراتيجية على "اشترك الملكية" وتشدّد على أن "الإتحاد الأوروبي لا يسعى إلى فرض أي أولويات أو شروط على شركائه. بما فيه عدم إمكانية أو فرضية قبول أي طلب أولية سيتم تحديد هذا بناءً على اتفاق مشترك وهذا بالطبع يختلف من دولة لأخرى² وبهذه الطريقة العملية، تم رفض المشروطة من أساسها بناءً على إضفاء الطابع المؤسساتي لسياسة الجوار الأوروبية. ويجري تفويض المشروطة على تشغيل المزيد من أهداف سياسة الجوار الأوروبية لتعزيز الأمن على المدى القصير والاستقرار الذي بدوره يقلل من الامتثال للسياسة ذات التوجهات الإصلاحية الهادفة التي تتسم بطول الأجل. والعامل الأخير هو حجم تكاليف التبني الباهظة التي تشير إلى التكاليف المحلية وفقاً لنموذج الحواجز الخارجية: "فحجم التكاليف والتوزيع بين الجهات المحلية الفاعلة يؤثر بشكل كبير على قوة القرار سواء كانت مقبولة أو مرفوضة من طرف الإتحاد الأوروبي من قبل صناع القرار عند قبول وتنفيذ قواعد الإتحاد الأوروبي من قبل صناع القرار، وفعالية الحوافز الخارجية تعود إلى تفضيلات الحكومة وإلى الجهات الرئيسية الفاعلة.³

هذه المقولة تؤكد على حتمية وأهمية وجود الإرادة السياسية بين صناع سياسات الدول الشريكة لإنجاح عملية الإصلاح وتؤكد على أهمية الإصلاحات على الإرادة السياسية. وفي حالة ما إذا قررت النخب الحاكمة الدخول في عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي، فإنه يتعين عليهم المجازفة بدفع هذه الإصلاحات. بغض النظر عن الأهداف المعلنة لسياسة الجوار الأوروبية ويتعين عليهم تعزيز المعايير الليبرالية السياسية والاقتصادية الذي لن يكون بالأمر الهين التنبؤ بأن تكاليف الامتثال المحلية ستكون أعلى بكثير في معظم البلدان الشريكة التي تدار من قبل الأنظمة الغير ديمقراطية والغير ليبرالية. ولذلك، وعلى الرغم من وجود الأنظمة الاستبدادية في

¹ European Commission Communication, **Wider Europe - Neighbourhood: A New Framework for Relations with our Eastern and Southern Neighbours**, p. 4.

² European Commission Communication, **European Neighbourhood Policy Strategy Paper**, p. 8.

³ Magen, **op. cit.**, p. 417.

هذه البلدان، فإنه من المرجح أن الاستفادة من شروط الاتحاد الأوروبي يساهم في مشكلة الامتثال بالرغم من انخفاض حدوثها.

• اختلال التوافق ما بين الإمكانيات والتوقعات:

لطالما اعتبر الاتحاد الأوروبي سياسة الجوار الأوروبية كعمود فقري للسياسة الخارجية مع نظرة بعيدة المدى للأهداف والحوافز الكافية منذ انبثاقها كسياسة ومع ذلك، قد كشفت المدة الأخيرة عجزا كبيرا لهذه السياسة ويرجع ذلك أساسا إلى عدم قدرة وسائلها على تحقيق الأهداف المراد الوصول إليها والتي مهدت وعبدت الطريق لوجود فجوة قدرة التوقعات.

مثلها مثل مشكلة الامتثال، فإن فجوة قدرة التوقعات مرتبطة بالحوافز التي تقدمها سياسة الجوار الأوروبية. ففي حين أن هذه الأخير نشأة من ضعف الحوافز والأهداف بعيدة المدى. وفقا لكارين سميث، فإن الفجوة واضحة من الطرفين. ومن المتوقع على الجانب الأوروبي، أن يستعمل سياسة الجوار الأوروبي كأداة للسياسة الخارجية المشتركة بشكل صحيح لتعزيز الشراكة من أجل الإصلاح في البلدان الشريكة. ومن جهة أخرى، فسياسة الجوار الأوروبية قد فشلت حتى الآن في تلبية طلبات الشركاء على الرغم من أن تصميمها الجيو-سياسي يبدو أكثر طموحا. في هذا الصدد، فإن سياسة الجوار الأوروبية اتخذت منحا صعبا في توحيد "الأطراف المختلفة" نظرا لعدم التطابق بين الدول الشريكة على مستوى عالي، وهذا ما يجعل عنصر الفجوة في كل من القدرات والتوقعات نقطة حاسمة وعنصرا مهما في تقييم حدود سياسة الجوار الأوروبية. وأن كل هذه التوترات الحاسمة مرهونة بمدى اختلاف التوقعات وتنوعها من طرف الشركاء وهذا يتأتى من كيفية تصور الشركاء لسياسة الجوار الأوروبية. فعلى سبيل الذكر دول شرق أوروبا وبالتحديد مولودوفا وأوكرانيا الذين ينظرون إلى سياسة الجوار الأوروبية كألية تستحق تطلعات عضويتهم في يوم من الأيام في المستقبل وهذا كله قبل الانضمام.

في حين أن تصورات الشركاء المتوسطين مختلفة ومتنوعة كما أنها لا تملك نظرة عضوية على الأقل في الوقت الراهن. فمعظم البلدان المتوسطية تعتبر سياسة الجوار الأوروبية كألية لتقديم المساعدة التقنية والمالية لبلدانهم، ولهذا السبب، يريدون استهلاك التسهيلات المقدمة من طرف سياسة الجوار الأوروبية. ومثال ذلك دولة المغرب حيث قوبل طلبها للعضوية بالرفض في 1987. وهذا لأن المغرب قامت بذلك كخطوة لتحديث البلاد ولا سيما في المجال الاقتصادي. كما تعاني

المغرب من عدة مشاكل أهمها سوء الأوضاع الاجتماعية ، نسبة بطالة مرتفعة، النسب المرتفعة للفقر والتطرف والهجرة غير الشرعية لأوروبا. إلا أنها تناضل للتحديث من أجل تقليص هاته المشاكل وتستعمل سياسة الجوار الأوروبي كأداة لاستغلال خبرة الاتحاد الأوروبي في إطار التحديث. إلا أن النتائج والتوقعات الملموسة من طرف سياسة الجوار الأوروبية ليست واضحة. إن عدم وجود عروض عضوية للبلدان الشريكة أو حتى البعض منها، قد أضعف بشكل أو بآخر قدرات سياسة الجوار الأوروبية، نظرا لبعض التوقعات العالية والبعيدة لبعض الشركاء، والتي بدورها أضعفت من نفوذ الإتحاد الأوروبي في تعزيز التحول الاقتصادي والسياسي لهذه البلدان الشريكة.

وفي هذه النقطة، يشير "رومانو برودي": " أن الهدف من الانضمام هو بالتأكيد الحصول على أقوى الحوافز للإصلاح.¹

ومع ذلك تبدو الأهداف الأقل طموحا بديلا سيئا بالنسبة لبعض الشركاء خاصة بالنسبة لدول أوروبا الشرقية. وفي هذا الشأن فالشروط لن تكون فعالة للتعامل مع أوكرانيا مثلا ما لم يقرر الإتحاد الأوروبي بشأن تقديم خيار العضوية لكيف² ، بينما تطرح أوكرانيا المشكلة بسرعة، حيث أن مسألة العضوية ستكون رغبة ملحة للدول الأخرى لطلب العضوية أيضا في إطار سياسة الجوار الأوروبية خاصة إذا نجحت سياسات الإصلاح الاقتصادية والسياسية. وهو ما عبرت عنه كارين سميث بمصطلح شبح أو رهاب التوسع، لأن إدراج عضوية الإتحاد الأوروبي المحتملة للغرباء في سياسة الجوار الأوروبية لم تضعف تطلعات بلدان أوروبا الشرقية للانضمام، بل عززت تطلعات بلدان البحر الأبيض المتوسط³. ومع الأخذ بعين الاعتبار إلى طلب المغرب العضوية سنة 1987 فإنه ليس بالغريب أن تطمح دول البحر المتوسط إلى عضوية داخل الإتحاد الأوروبي بحكم قربها جغرافيا من المنطقة خاصة مع احتمال انضمام تركيا للإتحاد، هذا إن حدث طبعاً. وعلاوة عن ذلك، في حين أن قدرات سياسة الجوار الأوروبية تتمثل أساسا في زيادة المساعدات المقدمة إلى البلدان الشريكة " فقد كانت التوقعات تدار من طرف الإتحاد الأوروبي بهذه الطريقة

¹ Prodi, *Wider Europe - A Proximity Policy as the key to stability*, p. 3.

² Andrei Zagorski, *Policies towards Russia, Ukraine, Moldova and Belarus*, European Union Foreign and Security Policy, p. 94.

³ Smith, *The Outsiders: The European Neighbourhood Policy*, Op.cit, p. 767.

إلى أن خلق بعض الغموض حول إمكانية الانضمام في المستقبل¹. و على سبيل المثال، لا يمكن النظر و بوضوح إلى كيفية ردة فعل الاتحاد الأوروبي إذا سارت كل من لبنان و المغرب نحو مزيد من الديمقراطية و الليبرالية، و في حالة حدوث ذلك فسياسة الجوار الأوروبية قد لا تكون كافية لتلبية توقعات هذه الدول المتوسطة، كما حدث بالضبط بالنسبة لشركاء أوروبا الشرقية.

ومن الآثار الجانبية لفكرة الفجوات ما بين إمكانيات و توقعات سياسة الجوار الأوروبية، يرتبط هو الآخر بانعدام الدوافع أو على الأقل غيابها بالنسبة للدول الشريكة داخل هذه السياسة. إن مستوى طموح الشركاء إزاء التكيف و تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية يعتمد على نسبة الوفاء بتوقعات هذه الدول ، و أن أي فشل أو تقصير في تلبية تلك التوقعات قد يؤثر سلبا على دوافعها و هو الشأن بالنسبة لدول على غرار مولدوفا و أوكرانيا اللتان لم تكونا راضيتين عن سياسة الجوار الأوروبية بسبب غياب أية احتمالية انضمام بالنسبة لهاتين الدولتان و هو ما يقود إلى انخفاض دوافعهما للمشاركة في عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي، بالرغم من أنهما حققتا نتائج أكثر من ملحوظة عندما يتم الحديث عن الجانب العملي في تحقيق و استيفاء شروط العضوية في وقت قياسي، ما يضع الإتحاد الأوروبي في موقف حرج عند الحديث عن تقرير مصير عضويتها مستقبلا. وهو السبب الذي يجعل أوكرانيا مستمرة في عملية الإصلاح بالرغم من خيبة الأمل الكبيرة لها سبب وجود الهوة الكبيرة بين كل من الإمكانيات والتوقعات التي تقدمها سياسة الجوار الأوروبية.

وهو نفس الأمر تقريبا بالنسبة لشركاء جنوب البحر الأبيض المتوسط، في مثال الجزائر، ليبيا وسوريا والتي لم تبدي اهتماما كبيرا وحماسيا بالنسبة لسياسة الجوار الأوروبية، وهذا عكس اتجاه دول كالمغرب و الأردن مثلا اللتان أبديتا اهتماما كبيرا و ايجابية معتبرة اتجاه سياسة الجوار الأوروبي، و هو ما يمكن تفسيره في العنصر الموالي.

• نهج التشكيك لدى الدول الشريكة في فاعلية سياسة الجوار:

أما بالنسبة لثالث عنصر متعلق بمعوقات سياسة الجوار الأوروبية المتأصلة فيها فتنبع أساسا من جانب التشكيك الذي يعتري الدول الشريكة الجوارية اتجاه سياسة الجوار الأوروبية، الشيء الذي

¹ Damien Helly, *EU's Influence in Its Eastern Neighbourhood: The Case of Crisis Management in the Southern Caucasus*, *European Political Economy Review* No. 7, Summer 2007, p.109.

من شأنه أن يعرقل سير العمل داخل سياسة الجوار أكثر فأكثر، و هذا الشك وجب أخذه بالاهتمام الكبير لأنه يؤثر سلبا على أداء الشركاء باعتبارهم اللاعبين الأساسيين في تحديد مدى قبول و تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية، و في هذا الصدد يظهر لنا جليا عاملان أساسيان في تحديد نهج التشكيك المتبع من طرف الدول الشريكة، أين يتمحور العامل الأول حول طبيعة المفاوضات الثنائية بين الإتحاد الأوروبي و دول الجوار الأوروبي، أين يكون الإتحاد الأوروبي هو المهيمن فيها ، ما يقود الشركاء إلى الاعتماد على تنازلات تقدمها للاتحاد¹. ومن خلال هذه البنية الثنائية، يصبح الإتحاد الأوروبي الفاعل المسيطر في تلك العلاقات، مع عدم وجود إطار متعدد الأطراف قد يخلق نوعا من التوازن بين الشركاء². وكل ذلك من شأنه أن يجعل من الإتحاد الأوروبي المحور الوحيد والأهم في تلك العلاقات الثنائية وكذلك في نهج سياسة الجوار الأوروبية على وجه العموم. فقد حددت اللجنة الأوروبية أهداف وأساليب سياسة الجوار الأوروبية على أساس غير قابل للتفاوض، وأن التفاوض لا يسع إلا أن يمس بعض تفاصيل خطط العمل الموضوعة سابقا، إضافة إلى تنفيذ البرامج المتفق عليها وعندما يتم التشاور مع الشركاء عندما يتعلق الأمر بالمعايير والجدول الزمنية المتعلقة بسياق خطط العمل الفردية، أي أنها تتحول إلى عملية من جانب واحد تقتضي التكيف مع قواعد الإتحاد الأوروبي وحسب³.

ويبدو أن نهج الهيمنة المتبع من طرف الإتحاد الأوروبي يحمل عواقب وخيمة على سياسة الجوار الأوروبية، ذلك لأنه في المستقبل، فإن دول الجوار الجديد ومن غير المحتمل أن تكون لها أدوار أو آراء في المسائل الكبيرة والتي سيكون تأثير كبير وعميق على التنمية في المستقبل⁴. وهو الشيء الذي سيقود حتما إلى التخفيف من إدماج الدول الشريكة ضمن سياسة الجوار الأوروبية داخل هياكل الإتحاد الأوروبي⁵. والشيء الذي وجب تقيده بأن يبذل الإتحاد الأوروبي جهدا كبيرا لتحقيق التوازن على تلك العلاقة الغير متكافئة بمعنى " الاعتماد من جانب واحد" والتي تنشأ من

¹ Wallace, *op.cit*, p. 18.

² Smith, *The Outsiders: the European Neighbourhood Policy*, *Op.cit*, p. 772.

³ Wallace, *op. cit.*, p. 18.

⁴ Hiski Haukkala, *A Hole in the Wall? Dimensionalism and the EU's 'New Neighbourhood Policy*, UPI Working Papers, 41, 2003, pp. 18-19.

⁵ Pál Dunay, *Strategy with fast-moving targets: East-Central Europe*, European Union foreign and security policy, p. 40.

هيمنة الإتحاد الأوروبي تقريبا على كل جوانب سياسة الجوار الأوروبية. و في هذا الصدد ، فإن الجزائر و روسيا فقط هما الدولتان الوحيدتان اللتان تنتهجان وجهة مكافحة أو بالأحرى التصدي للنفوذ الأوروبي في سياسة الجوار الأوروبية، و هذا طبعاً لاعتبار الجزائر و روسيا أهم موردي الطاقة لأوروبا، في حين أن البقية لا تعتبر بالنسبة للاتحاد الأوروبي سوى مصادر تهديد و تصدير عدم الاستقرار اتجاه أوروبا و حسب، و مع هذه الحالة، فإنه يتوجب على الإتحاد الأوروبي إعادة تصميم مؤسسات، سياسات و آليات سياسة الجوار الأوروبي، بصفة تقدم للجانبين على منحى متوازن بين الطرفين، بدلا من وجود علاقة الراعي و العميل أو الطالب و المانح بشروط¹. أما فيما يتعلق بالعامل الثاني، فيتعلق أساسا بشكل الجوار في أن العمل الموحد و الإتحاد الأوروبي يهدف إلى تحقيق مصالح أمن و استقرار هذا الأخير و حسب، وكما ذكر سابقا ، فإن وثيقة أوروبا الموسعة تشير إلى وجود المصالح المشتركة و المتبادلة بين جميع الشركاء عندما يتعلق الأمر بالقرب الجغرافي، إحلال الرخاء و القضاء على الفقر و هذا على الرغم من الاختلافات الكبيرة الموجودة بين شركاء سياسة الجوار الأوروبية، وعلى الرغم من وجود هذه المصالح المشتركة و المتبادلة، فإنها تبدو أكثر وضوحا بالنسبة للاتحاد الأوروبي عكس دول الجوار²؛ فمعظم خطط عمل سياسة الجوار الأوروبي تعكس قدرا معتبرا من المصلحة الذاتية بالنسبة للاتحاد الأوروبي على حساب دول الجوار³. و مثال ذلك: أن خطط العمل مع كل من مولدوفا، المغرب، تونس و أوكرانيا تحتم على هذه الأخيرة إبرام اتفاقيات إعادة القبول مع الإتحاد الأوروبي، إضافة إلى ذلك أيضا، فخطة العمل مع أوكرانيا تحتوي على مشاورات بشأن استخدام الإتحاد الأوروبي لمسافات طويلة من حيز قدرات النقل الجوي الأوكراني ، هذه القدرات التي يحتاجها الإتحاد الأوروبي و بشدة من أجل تطبيق السياسة الأمنية و الدفاعية الأوروبية⁴، على خلاف خطط العمل مع إسرائيل التي لا تحمل في طياتها الكثير من الشروط مثل سابقاتها على غرار أوكرانيا مثلا. وهي العلامة الواضحة على الطرح الأوروبي في عدم التوازن مع دول

¹ Wallace, op. cit., p. 19.

² Cremona, **The European Neighbourhood Policy**, Legal and Institutional Issues, p. 8

³ Smith, **The Outsiders: the European Neighbourhood Policy**, Op.cit, p. 765.

⁴ Ibid.

الجوار في تطبيق سياسة الجوار الأوروبية¹. وكل ذلك يبرز التضارب الواضح في تعامل الإتحاد الأوروبي مع جيرانه وهو الشيء الذي يفقد سياسة الجوار الأوروبية ويقلل من مصداقيتها وشرعيتها².

إن كل الحجج المذكورة أعلاه توفر أساسا مشروعا لتصورات بعض البلدان الشريكة في إدراكها لسياسة الجوار الأوروبية على أنها أداة عملية لتعزيز الأمن والمصالح الإستراتيجية الخاصة بالاتحاد الأوروبي، وهذا ما نلتمسه خاصة عند شركاء جنوب المتوسط أين يمكن ملاحظة ارتفاع مستوى الشك لديهم مقارنة بدول أوروبا الشرقية. وبغض النظر عن الفرق بين جيران الجنوب والشرق والذي يكمن في غياب خيار العضوية بالنسبة لشركاء جنوب البحر المتوسط مع احتمالية وجوده بالنسبة لجيران الشرق في صورة أوكرانيا ومولدوفا، فإن عنصر التشكيك بالنسبة لشركاء جنوب المتوسط يمنع ويقف حاجزا أمام التقدم الفعلي لسياسة الجوار الأوروبية. وهذا راجع إلى أهداف الإتحاد الأوروبي الأمنية في المنطقة ومدى قدرة تحقيقها، إضافة إلى تزامن سياسة الجوار الأوروبية تواجدها في نفس فترة إستراتيجية الشرق الأوسط الكبير المنتهجة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وأوجه التشابه بينهما.

ومن ناحية أخرى، فإن الطلب المتزايد للاتحاد الأوروبي وتركيزه الشديد والمستمر بشأن قضايا الإرهاب تزيد من إثارة تلك الشكوك والتي تعيق مزيدا من التقدم في سياسة الجوار الأوروبية مع شركاء منطقة جنوب المتوسط. وفي هذا الصدد، فإنه يمكن اعتبار المغرب الدولة الوحيدة التي تبرز حماسا كبيرا من أجل تعزيز عمليات الإصلاح داخلها. وعلى نقيضها، فمعظم شركاء جنوب المتوسط مترددون ويشتبهون كثيرا حول سياسة الجوار الأوروبية وأهدافها. ذلك بأنها ترى بأن هذه السياسة هي عمل الإتحاد من جانب واحد ولا تقدم أي شيء حسي مفيد للشركاء كما أنها تسعى لتعزيز مصالح الإتحاد الأوروبي لنفسه وحسب.

و بغض النظر عن مستويات و درجات الشكوك، فإن الإتحاد الأوروبي في حاجة ماسة و ملحّة من أجل القضاء على كل تلك الشكوك من أجل السير الحسن لسياسة الجوار الأوروبية و خاصة اتجاه

¹ Khaled Diab, **Commission wants closer EU-Israeli ties**, European Voice, 16 December 2004-12, January 2005, p. 765.

² Ibid, p. 766.

شركاء جنوب البحر الأبيض المتوسط، فالإتحاد الأوروبي يحتاج لمساعدة البلدان الشريكة في تحقيق التحول الاقتصادي و السياسي في تلك البلدان ، و هو الذي من شأنه أن يخدمه في نفس الوقت و لن يتحقق ذلك إلا إذا وفر الإتحاد الأوروبي محفزات أكثر إغراء لمساعدة دول الجوار بأن يصبحوا شركاء فعالين في بناء سياسة الجوار بدلا من كونهم مصادر للأخبار السيئة و حسب¹. وإذا أراد الإتحاد الأوروبي إقناع جيرانه بالتعاون في إطار سياسة الجوار الأوروبية، فإنه يحتاج إلى أن يقدم لجيرانه المزيد من المساعدة في الميادين التي تهم حقا دول الجوار ككل، و ليس باهتمامات الإتحاد الأوروبي الخاصة وحسب²

المبحث الثاني: الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي المتعدد الأقطاب

المطلب الأول: العلاقات الأوروبية الأمريكية: توافق السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية المشتركة مع منطلقات حلف الناتو:

من الصعب بما كان الحديث عن العلاقات الأمريكية الأوروبية، و التي لطالما مثلت- عبر التاريخ - أحد أهم التحالفات الدولية المنسجمة والمتناسكة في مواضيع العلاقات الدولية إجمالا لفترة الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، والتي ضببت العلاقات الأمريكية الأوروبية لعقود طويلة استنادا إلى طابع المصلحة المشتركة والتي تتعدى حدود الشراكة البسيطة إلى أشكال علاقات تحالف أكثر اندماجا في صورة حلف شمال الأطلسي، على اعتبار أهمية شكل العلاقات الأمريكية الأوروبية في منظومة العلاقات الدولية إجمالا، والتي تجد طبيعتها المعقدة تفسيراتها استنادا إلى متغيرات أربعة؛ ارتبطت من جهة أولى بالمتغير الجيواجتماعي المرتبط بالتركيبة السكانية الأمريكية ذات الأصول الأوروبية و التي تمثل ما نسبته 70% من مجموع سكان الولايات المتحدة الأمريكية و التي يمكن قياس أثرها أيضا من خلال قياس حالات التقارب الأمريكي مع الدول الأوروبية و في مقدمتها إيرلندا بريطانيا اسبانيا ، ألمانيا إيطاليا، و ما نتج عن ذلك فيما بعد بخصوص اللغة الإنجليزية باعتبارها لغة رسمية للولايات المتحدة الأمريكية بشكل يسهل من عملية التواصل بين ضفتي المحيط الأطلسي إجمالا خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا ، و هذا دون اغفال تطور المجتمع اللاتيني في الولايات المتحدة الأمريكية

¹ Grabbe, **How the EU should help its neighbours**, Op.cit, p. 1.

² Ibid, p. 6.

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية

و الذي من شأنه دعم العلاقات الأوروبية الأمريكية اللاتينية و خاصة بخصوص إسبانيا تحديدا من جانب آخر.

كل ما سبق ذكره ، من شأنه أن يؤثر بشكل أو بآخر على مفهوم مجتمع القيم بين ضفتي الأطلسي القائمة بالإضافة إلى ما سبق ذكره على خلفية دينية مسيحية بروتستانتية تجعل من الولايات المتحدة الأمريكية تقرب من الدول الأوروبية ذات المسيحية البروتستانتية على حساب الدول الأوروبية المسيحية الكاثوليكية؛ و هو الأمر الذي نستشفه عند الحديث عن بواصر الدفاع عن مفهوم الديمقراطية الغربية وحقوق الانسان و غيرها خلال الحربين العالميتين وصولا إلى فترة الحرب الباردة من خلال تطور مفاهيم التضامن والتحالف بين الجانبين الأوروبي والأمريكي ضد مفاهيم الشيوعية في سنوات الخمسينيات من القرن العشرين، بالإضافة إلى العمل والتعاون في نشر أفكار السوق الحرة والليبرالية في الثمانينيات. كل ذلك أدى إلى تمتين العلاقات بين الجانبين الأمريكي والأوروبي على حد سواء.

إلى جانب كل ذلك، تجدر الإشارة إلى مجموعة متغيرات من شأنها تفسير العلاقات الأطلسية بشيء من التفصيل وذلك انطلاقا من:

متغير جيوسياسي، مرتبط بطبيعة العلاقات الأطلسية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية المرتبطة بالمصالح الاستراتيجية المشتركة في مناطق قلب العالم الأوراسي، والتي من شأنها أن تحفز أعمال التعاون الأوروبي الأمريكي في مجالات تعزيز الأمن والاستقرار، تعزيز الديمقراطية. القيم الليبرالية، حقوق الانسان أمن الطاقة في المنطقة¹.

و هو ما يمكن التماسه عند الحديث عن التعاون الأوروبي الأمريكي من أجل تعزيز عمليات التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية انطلاقا من أوكرانيا و بيلاروسيا، مع محاولة حل النزاعات الجامدة في مناطق مولدوفا و جنوب القوقاز في إطار مفهوم الاعتماد الأمني المتبادل مع الولايات المتحدة الأمريكية في سبيل تحقيق أهداف الديمقراطية الغربية و احترام حقوق الانسان السابقة الذكر و الذي يمكن تلخيصه أساسا عند الحديث عن تكوين حلف شمال الأطلسي عموما، أين تكون الولايات المتحدة الأمريكية عبر

¹ Michael Baun, **The United States and European Neighborhood Policy**, paper prepared for the European Consortium for Political Research, 3rd Pan-European Conference on EU Politics, Bilgi University, Istanbul, 21-23 September 2006, p. 1.

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية

حلف شمال الأطلسي، الضامن الوحيد تقريبا للأمن الغربي الليبرالي إجمالاً بما في ذلك أمن القارة الأوروبية على وجه التحديد.

متغير جيواقتصادي في بناء العلاقات الأمريكية الأوروبية، حيث يشكلان أكبر شريكين تجاريين في العالم بنسبة تجارة بينية مقدرة بـ 40% من مجموع التجارة العالمية بقيمة تفوق الـ 1.8 مليار دولار سنوياً؛ أين تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستورد من الاتحاد الأوروبي بنسبة تشكل 12% من حجم صادرات الاتحاد الأوروبي، وتشكل في نفس الوقت المصدر الأول للاتحاد بنسبة 19.1% من حجم الواردات الأوروبية الإجمالية. أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، يشكل الاتحاد الأوروبي الشريك الأول بنسبة قاربت الـ 19.2% من التبادل التجاري، حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي المستورد الأول للمنتجات الأمريكية بما نسبته 17.7% من حجم الواردات الأمريكية والمصدر الأول في نفس الوقت بما نسبته 26% من حجم الصادرات الأوروبية الإجمالية.¹

إلا أن التغيرات السياسية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، طرحت العديد من الأسئلة، ولعل في مقدمة هذه الأسئلة ما مفاده اشتراك كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في القيم ذاتها والذي قد يعني بطريقة أو بأخرى مدى تطابق دور الاتحاد الأوروبي مع الدور الأمريكي بخصوص الشؤون الأمنية العالمية إجمالاً وكذا الأوروبية على وجه التحديد.²

ما ميز توجهات السياسة الخارجية الأمريكي اتجاه أوروبا مع نهاية الحرب الباردة يجب أن يفهم في ظل توجهات الولايات المتحدة الأمريكية إلى التوسع نحو شرق أوروبا عبر توسيع حلف شمال الأطلسي لضم دول وسط وشرق أوروبا والذي طرح توجهين أوروبيين أساسيين:

- توجه إيجابي يفضي إلى أهمية توسع حلف الناتو كأساس لإقامة نظام أمن جماعي أوروبي، يهدف إلى حماية مصالح العلاقات الأمريكية الأوروبية ككل.
- في المقابل، تزايد بعض المخاوف الأوروبية من تطور استراتيجية حلف الأطلسي إلى مفهوم الدفاع عن المصالح الأوروبية والأمريكية المشتركة خارج الأراضي، على مبدأ الاستباق إن

¹ حسين طلال مقلد، المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 27، العدد الثالث، 2011، ص 239-242.

² Christopher Hill and Michael Smith، *International relations and the European Union*, Oxford، 2005، p.347

صح التعبير وهو الذي يتعارض وبشدة مع مبادئ الاتحاد الأوروبي القائمة أساساً على مفهوم القوة المعيارية وكذا مبدأ الإدارة المدنية للأزمات الدولية وهي التي زادت من توسيع الهوة مع توجهات الولايات المتحدة الأمريكية انطلاقاً من مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر 2001، و ما تلاه بعد ذلك من أحداث دولية و في مقدمتها موضوع التدخل الأمريكي في العراق و ما واكبه من اختلاف الرؤى الأمريكية الأوروبية و العالمية اجمالاً حول الموضوع و التي كان لها الأثر الكبير في طبيعة العلاقات الأطلسية الأمريكية الأوروبية.

فالحديث عن اختلاف تصورات كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي جيوسياسياً حول منطقة الشرق الأوسط أو حتى عند الحديث عن مناطق أوروبا الشرقية أو حتى جنوب القوقاز مع الامتداد نحو منطقة آسيا الوسطى لأفضل أمثلة معبرة عن درجات الاختلاف الأمريكي الأوروبي عموماً ؛ فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لا تكمن أهمية الشرق الأوسط في تجسيد مشروع الشرق الأوسط الكبير و حسب و لكن إلى غناها بموارد الطاقة المختلفة أيضاً و مع ذلك و على الرغم من التأثير المحتمل للتطورات في الشرق الأوسط على المصالح الأمريكية بصفة عامة إلا أنها ترى إلى مختلف المشاكل و التحديات التي يفرضها الشرق الأوسط من مسافة بعيدة نوعاً ما ، في مقابل ذلك ، فإن تلك التطورات تمس الاتحاد الأوروبي بأكثر فورية بسبب القرب الجغرافي من المنطقة.

فالالاتحاد الأوروبي يتشارك في حدود برية مع بيلاروسيا وأوكرانيا ومولدوفا وحدود بحرية مع المغرب، تونس الجزائر، وليبيا، مصر، الكيان الصهيوني، لبنان، سوريا وجورجيا إضافة إلى القرب الجغرافي من أرمينيا، أذربيجان والأردن والتي يجعل من المنطقة ككل حساسة بالنسبة للاتحاد الأوروبي من شأنها التأثير على مفاهيم المجالات الحيوية الأوروبية، وما يستلزم ذلك من تأثير على مفهوم مناطق الصدام الأوروبية وعلى رأسها تلك التي تضع الاتحاد في تنافسات مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وما يخلقه ذلك من رفع لمستويات أو درجات الاعتماد المتبادل على المستوى الاقتصادي والأمني في ظل وجود أقليات مسلمة منتشرة على كامل دول الاتحاد الأوروبي، و موازاة مع خسارة الولايات المتحدة الأمريكية جزء معتبر من نفوذها في المنطقة بسبب الدعم الصريح لإسرائيل في المنطقة، إضافة إلى تدخلها في العراق على والمواجهة المستعصية مع إيران بشأن ملفها النووي.¹ و في مقابل توجه الاتحاد

¹ Michael Baun, *op. cit.*, p. 8.

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية

الأوروبي إلى التعامل وفق أولوية الجوار¹ الذي يستلزم أجندة سياسية محكمة تعبر عن المصالح الأوروبية الواسعة في المنطقة إضافة إلى أهمية متغير القرب الجغرافي في تفسير ذلك، عكس توجهات الولايات المتحدة الأمريكية ذات النظرة الجغرافية البعيدة مع أهداف جيوسياسية وأمنية محددة².

يجب أن يفهم كل ذلك استناداً إلى ما تم التطرق إليه - من خلال فصل الدراسة الأول - حول اعتبار سياسة الجوار الأوروبية بمثابة الاستجابة العملية لتقليص الفجوة الموجودة بين أدوات السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة التقليدية الخاصة بالاتحاد الأوروبي. خاصة في ظل مفهوم رهاب التوسع المواكب لمفهوم التأثير التقليدي على دول الجوار ومن خلال مقارنة العضوية الأوروبية والتوجه نحو سياسة تنمية وتحديث الدول الشريكة القائمة على مفهوم كل شيء ما عدا المؤسسات.

عند هذا المدخل، يجب التعامل مع موضوع سياسة الجوار الأوروبية من مقارنة تحليل جيوسياسية مرتبطة بطبيعة الوجود الديناميكي المتزايد للاتحاد الأوروبي في جوار الخارج المقرب وما يستلزمه ذلك بالمشاركة الحتمية على طول نزاعات الجوار الأوروبي القريب، بالنحو الذي يمكن من خلاله تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف الأوروبية والتي تفهم على مستويات عدة:

أولاً، تجمع سياسة الجوار الأوروبية بين البلدان والمناطق المتباينة الممتدة في كل من أوروبا الشرقية والقوقاز وشمال إفريقيا والمشرق العربي أين يكمن التحدي في تكييف سياسات سياسة الجوار الأوروبية مع البلدان الفردية على مستوى أول إضافة إلى معالجة المستوى الإقليمي على مستوى ثاني؛ وهنا، تتداخل سياسة الجوار الأوروبية مع المصالح الجيوسياسية الأمريكية في أوروبا عموماً وما يستلزم ذلك عند التطرق لمناطق التأثير الأمريكية في مناطق حافة أوراسيا، لا سيما أوروبا وجنوب شرق آسيا عبر الشرق الأوسط إجمالاً.

وهنا فإنه من البديهي أن يكون التوافق عبر الأطلسي مفيداً لكل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة؛ بالنسبة للاتحاد الأوروبي استناداً إلى افتقاره إلى الوحدة الداخلية المرتبطة بترتيب البيت الداخلي الأوروبي، بالإضافة إلى التوجه إلى استعمال الولايات المتحدة ومواجهة هذه الصراعات بناء على توجه

¹ Dov Lynch, **Catalysing Change**, EU Institute for Security Studies Chaillot Paper No. 85 November 2005, pp. 97- 124, p. 123.

² Dov Lynch, **Same View, Different Realities: EU and US Policy towards Russia**, *EU-US Relations after the Crisis*, Paris: EU Institute for Security Studies, 2006, pp. 157-170, p. 158.

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية

تقاسم الأعباء المعقولة. ولهذا يمكن اعتبار العلاقات عبر الأطلسية كحجر أساس مبدئي لسياسة الجوار الأوروبية. خاصة بالعودة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والتي لم تر في سياسة الجوار الأوروبية في وقت نشأتها على أنها تهديد أو مصدر إزعاج للعلاقات عبر الأطلسية، وذلك استنادا إلى عمل سياسة الجوار الأوروبية وفق تصميم موجه بشكل أفضل للحالات الفردية وأكثر انسجاما مع السياسة الأمريكية ذات التوجه الجماعي¹. وهنا ومن وجهة نظر أوروبية، فإن سياسة الجوار الأوروبية كبيرة جدًا لدرجة أنها تكاد تكون عديمة الفائدة كدليل لتفعيل السياسة الخارجية المشتركة، بالشكل الذي سينعكس سلبًا على قدرة الاتحاد الأوروبي على التعامل بشكل استراتيجي مع مفهوم المجال الحيوي الأوروبي السابق الذكر.

ولكن الرغبة الأمريكية المستمرة في لعب دور قيادي عالمي انفرادي، في ظل مفهوم نهاية التاريخ وما يترتب عنه من تراجع العلاقات الأمنية عبر الأطلسية على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية تتطلب تحليلًا معمقًا لطبيعة تنظيم الوجود الأمريكي في أوروبا كجزء من استراتيجية أمريكية أكبر للتأثير على السياسة الأوروبية الآسيوية، استنادا إلى الفكر الجيوبوليتيكي الكلاسيكي الموضح عبر دراسات **ماكيندر** و**سبيكمان** بالدرجة الأولى أو حتى عند التطرق عبر الجيوبوليتيك النقدي عبر دراسات **بيرجينسكي** و**بول كينيدي** موازاة مع توسعات الاتحاد الأوروبي الكبيرة اتجاه شرق أوراسيا والذي رفع من عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي إلى 27، وفي وقت اتجه حلف شمال الأطلسي الناتو إلى التوسع مرتين شرقًا ليرتفع عدد الأعضاء إلى 28 عضوا.

إلا أنه يمكن ربط الخلاف الأكثر أهمية بالنسبة لطبيعة الخلافات الأوروبية الأطلسية أساسا بسباق الحرب الأمريكية على العراق، باعتبارها نقطة محورية في تطور الخلاف عبر الأطلسي والنطاق المحتمل لتطوير سياسة الأمن والدفاع الأوروبية بدليل محاولة فرنسا إلى جنب كل من ألمانيا وبلجيكا ولوكسمبورغ لتأسيس مقر تخطيط عملياتي مستقل للاتحاد الأوروبي. الأمر الذي يدفعنا مرة أخرى إلى طرح إشكالية استدامة الوجود الأمريكي في أوروبا. وهنا تظهر المبادرات، مثل سياسة الجوار الأوروبية، وحول مساهمتها في تعزيز تماسك الاتحاد الأوروبي وتفعيل الرغبة في التنافس مع الولايات المتحدة على

¹ Sten Rynning, Christine Pihlkjær Jensen, **The ENP and Transatlantic Relations**, in Richard.G. Whitman and Stefan Wolf, **The European neighbourhood policy in perspective**, new York ,Palgrave MacMillan, Usa,2010, p: 135-136.

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية

مستوى عمودي، إضافة إلى القدرة على القيام بعمل عسكري مستقل على مستوى أفقي وما يقابلها عند الحديث عن وجهة النظر الأمريكية بخصوص السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي إجمالاً، وسياسة الجوار على وجه التحديد، ومدى مساهمتها أو تهديدها المحتمل لمفهوم العلاقات عبر الأطلسية. في إطار التنافس العمودي الأوروبي الأمريكي، مع ضرورة التركيز على مفهوم المحور الأفقي المرتبط بالعمل العسكري الأوروبي المستقل عن حلف الناتو. وهو الأمر الذي يستدعي ضرورة في بداية الأمر تقييم العلاقات عبر الأطلسي قبل إطلاق سياسة الجوار الأوروبية والطريقة التي أثرت بها سياسة الجوار الأوروبية لاحقاً على هذه العلاقات. من خلال مدى مساهمتها في تنسيق المواقف عبر الأطلسية في الفضاء الجيوسياسي الأوروبي الموسع¹.

منذ تفكك الكتلة السوفيتية، اتجهت العلاقات الأطلسية عموماً إلى نوع من التوافق المرتبط بفترة الحرب الباردة ومخرجاتها الأولية. بدليل أهمية مناطق أوروبا الشرقية والقوقاز² - كما تم التطرق إليهما خلال الفصلين الثاني والثالث من الدراسة - كمنطقة رئيسية لنقل الطاقة، تجلى الاهتمام بها استناداً إلى الاستثمارات الضخمة في بناء خط أنابيب نقل نفطية انطلاقاً من الحقول الأندرية ووصولاً إلى الأسواق الغربية عبر جورجيا ومناطق أوروبا الشرقية عبر البحر الأسود إجمالاً. ولذلك يمكن ملاحظة الاهتمام الأمريكي القوي بانضمام جورجيا إلى حلف الناتو، ونفس التوجه بالنسبة لأكرانيا والتي اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية عبر رئيسها آنذاك جورج بوش الابن إلى دعمها في مسار متابعة العضوية داخل حلف الناتو عقب وصول يوشينكو إلى سدة الحكم الأوكرانية³.

نفس الأمر يتعلق بالمصالح القوية لكل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في منطقة البحر الأسود؛ حيث واكب انضمام رومانيا وبلغاريا إلى الاتحاد الأوروبي، تحول الحدود الجنوبية الشرقية الجديدة للاتحاد الأوروبي وزيادة أهميتها الجغرافية والاستراتيجية للمنطقة إجمالاً، وذلك لقدرتها هي الأخرى على توفير ممرات لأنابيب الطاقة بين منطقة بحر قزوين والاتحاد الأوروبي مع الابتعاد كلية عن الأراضي الروسية وبعض النقاط الحيوية الروسية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. ولهذا، لا يبدو الاختلاف الكبير بين سياسات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وسياقاتها الأساسية في

¹ Ibid, p 146-149.

² Frank Schimmelfennig, **The EU, NATO and the Integration of Europe**, Cambridge University Press, Uk, 2003, p19.

³ Sten Rynning, Christine Pihlkjær Jensen, **Op.cit**, p 141-145.

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية

المنطقة القائمة على تعزيز الديمقراطية والأمن والتجارة وذلك بالرغم من الصعوبة الموجودة في المنطقة والمتمثلة في استبعاد روسيا باعتبارها نقطة ارتكاز أساسية في التعامل مع دول مثل كوريا الشمالية وإيران وأفغانستان، أين تكمن الصعوبة في التعاون نظرًا لميل روسيا إلى تقسيم الاتحاد الأوروبي من خلال إقامة علاقات ثنائية مع الدول الأوروبية الفردية وأيضًا تقسيم الحلف الأطلسي بنفس السبب والطريقة¹.

ولكن يبقى كل ما تم ذكره سابقًا، مرهونًا في حالة العلاقات الأوروبية الأمريكية بمدى توافق السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية المشتركة مع منطلقات حلف الناتو؛ حيث يستند الانقسام الموجود بين التيارين الأطلسي والأوروبي داخل دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء مبدئيًا إلى وجهات النظر المختلفة فيما يتعلق بالدور المرغوب للولايات المتحدة في صياغة مفهوم الأمن الأوروبي وما يستلزمه ذلك من خلال دراسة العلاقة والتوافق بين حلف الناتو والسياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية المشتركة (ESDP) باعتبارها أكثر المجالات ديناميكية في عملية التكامل الأوروبي، وذلك عبر تقييم أولى لمجموع المواقف والفرنسية والألمانية وحتى البريطانية قبل البريكسيت. خاصة في ظل مفهوم البحث عن الاستقلالية الاستراتيجية. الأمر الذي يضعنا أمام إشكالية تقارب أم التباعد حول طبيعة المواقف الأوروبية تجاه السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية المشتركة من جهة، والتعاون الأمني عبر الأطلسي من جهة مقابلة.

في هذا الصدد، يتم تقسيم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى معسكرين أساسيين؛ اتباع النهج الأطلسي، بقيادة المملكة المتحدة سابقًا قبل البركسيت، الذين يرون مصالحهم الأمنية ممثلة بشكل أفضل في الناتو ويرغبون في تعزيز الحلف من خلال السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية المشتركة ESDP، والتوجه الأوروبي، بقيادة فرنسا، والذي يتجه إلى استخدام السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية المشتركة ESDP² للحصول على قدر أكبر من الاستقلالية الاستراتيجية عن حلف الناتو والولايات

¹ Ibid.

² تجدر الملاحظة و التأكيد حول هذه النقطة، أن فرنسا هي الدولة الوحيدة التي يمكنها ضمان الدفاع عن نفسها بمفردها، هو المفسر للغبة الفرنسية في الخروج من مظلة الناتو و الاستقلالية الدفاعية، من خلال ترسانتها النووية المستقلة، مقارنة ببريطانيا مثلا و التي قررت مزوجة قوتها النووية مع الوم.أ بناء على اتفاقية الدفاع المتبادل بين بريطانيا و الوم.أ لسنة 1985، و هو الأمر المفسر لتوجه فرنسا بالانسحاب من القيادة العسكرية المشتركة لحلف الناتو دون الخروج تماما منه. لمزيد من المعلومات:

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية

المتحدة الأمريكية، مع تواجد دول في شاكلة ألمانيا؛ والتي تحاول سد هذا الانقسام، ومحاولة التوفيق بين السياستين على نفس المستوى¹.

بالنسبة لموضوع العمل على الاستقلالية الاستراتيجية، والتي يمكن التماس بوادرها انطلاقاً من توجه الاتحاد الأوروبي لأول مرة إلى تبني استراتيجية أمنية أوروبية سنة 2003 تحت عنوان أوروبا آمنة في عالم أفضل، ليمتد دعمها فيما بعد باستراتيجيتين؛ ارتبطت الأولى بموضوع منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ديسمبر 2003، في حين تعلق الثانية بمحاربة الإرهاب، والصادرة سنة 2005 و التي يمكن تلخيصها انطلاقاً من ثلاثة أهداف استراتيجية أوروبية مختلفة عن نظيرتها الأمريكية، كتبرير لمفهوم الاستقلالية الاستراتيجية الأوروبية، حيث يحدد الإتحاد الأوروبي ثلاث أهداف استراتيجية أساسية، والتي تأسس في الحقيقة لبدل عن الاستراتيجية الأمريكية المرتكزة على استعمال القوة كأولوية:

1- العمل على الإجابة عن مختلف التهديدات باستعمال كل الوسائل عسكرية كانت أو غير عسكرية، ولكن مع التركيز على الابتعاد عن مفهوم أو مبدأ الضربة أو الفعل الاستباقي، الذي تميزت به إدارة بوش الابن.

2- إعطاء الأولوية و التركيز على الجوار، حيث أنه من أجل ترقية العلاقات الأوروبية على طول شرق الإتحاد الأوروبي و حدود حوض المتوسط، يذهب الإتحاد إلى محاولة خلق مجموعة دول ذات حكم راشد و التي يمكن من خلالها تطوير علاقات مباشرة و خاصة مبنية أساساً على مبدأ التعاون، استناداً إلى مبدأ سياسة الجوار التقليدي القائم على مفهوم : مساعدة أنفسنا من خلال مساعدة جيراننا.

3- ترقية مفهوم النظام الدولي المبني على مبدأ التعددية الفعالة، و الرامية إلى إقامة عالم أكثر تنظيماً، من خلال تدعيم المؤسسات الدولية و على رأسها هيئة الأمم المتحدة. مع التركيز على التوجه نحو النظام الدولي التعددي و العلاقات التعاونية الإقليمية و العلاقات الأطلسية داخل أطر الناتو، الدفاع عن المبادئ الأوروبية، و العمل من خلال حماية و أمن أوروبا، الذي يتم في حالة عالم ديمقراطي

https://fr.wikipedia.org/wiki/accord_de_d%C3%A9fense_mutuelle_entre_les_%C3%89tats-Unis_et_le_Royaume-Uni

¹ Bastian Geigerich, **European positions and American responses: ESDP-NATO compatibility**, in Nicola Casarini, Costanza Musu, **European foreign policy in an evolving international system**, Palgrave MacMillan, New York, Usa, 2007, p 44.

ضد الدول المصنفة بالمارقة في المجتمع الدولي حسب الرؤية الأمريكية من خلال مبدأ العصا والجزرة¹.

و هي المحددات التي يمكنها تلخيص مستويات الطموح الأوروبي في العمل على تطوير ثقافة استراتيجية من أجل المشاركة الفعالة في النظام الدولي التعددي، مع الأخذ بعين الاعتبار مستويات التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، و مع التركيز على جعل الاتحاد الأوروبي أكثر عملية، من خلال توظيف كل الوسائل اللازمة "من أجل خلق ثقافة استراتيجية أوروبية خاصة قادرة على التدخل القبلي السريع الفعال في عملية إدارة أزمات، و جعلها قادرة على قياد عمليات عدة في آن واحد؛ انطلاقاً من ضرورة التعاون مع كل من هيئة الأمم المتحدة و كذا حلف الناتو و غيرها كما تم التطرق إليه من خلال عنصر أهمية سياسة الجوار كأداة لإدارة الأزمات الدولية، خاصة و أنه بالرغم من اعتبار فترة ما بعد الحرب الباردة إلى حد كبير إحدى فترات الهيمنة الليبرالية الغربية، إلا أن هذه الهيمنة تتعرض لتحديات و رفض من طرف قوى أخرى غير غربية، و على رأسها روسيا و الصين، الأمر الذي يستلزم تحدياً معيناً لمفهوم و دور مفاهيم في صورة الديمقراطية، حقوق الإنسان و غيرها، بالشكل الذي يفرض بطريقة أو بأخرى، البحث عن بدائل معيارية صريحة وواضحة يمكنها أن تحل محل مفهوم الليبرالية لفترة ما بعد الحرب الباردة، و دراسة جوارها، في ظل ما يمكن تعريفه بتوجه دفعة النظام الدولي أكثر جهة الشرق².

المطلب الثاني: العلاقات الروسية الأوروبية: بين ردود الفعل الروسية على سياسة الجوار الأوروبية والتنافسات الروسية الأوروبية المعيارية:

ينتبه المتتبع لتطورات الساحة الدولية إجمالاً والأوراسية على وجه التحديد للسنوات الأخيرة، إلى حالة وإشكالية العلاقات الأوروبية الروسية بناء على إصرار روسيا المتزايد على دور أكثر مساواة مع الاتحاد الأوروبي والمبني على خلفية أولية مرتبطة باكتمال ما يمكن تسميته بترتيب البيت الداخلي الروسي،

¹ Maxime Lefebvre, *Op.cit*, p 62-63.

² John Ikenberry, *After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order After Major Wars*. Princeton and Oxford: Princeton University Press, 2001

بناء على مكتسبات النظام السياسي الروسي خلال فترتي ولايتي الرئيس فلاديمير بوتين الأولى والثانية، واللذان تميزتا أساسا بالتركيز على مفهوم القومية البراغماتية في توجهات روسيا الخارجية.¹ استنادا إلى هذه الخلفية، وتبعا لمتطلبات الموضوع، تتجه الدراسة إلى تحليل العلاقات الأوروبية الروسية في ظل مشروع سياسة الجوار الأوروبية وفق مستويين أساسيين، يمكن الفصل بينهما استنادا إلى عهدات فلاديمير بوتين الرئاسية الأربعة؛ بحث تتجه العهدتين الأولى والثانية إلى قياس ردود الفعل الروسية اتجاه سياسة الجوار الأوروبية، في حين سنركز خلال العهدتين الرئاسيتين الثالثة والرابعة لفحص مفهوم مشروع الاتحاد الأوراسي، باعتباره مشروعاً مشابهاً لمحطات تكوين الاتحاد الأوروبي من جهة، و منافساً له في المنطقة من جهة مقابلة.

الفرع الأول: فحص ردود الفعل الروسية على سياسة الجوار الأوروبية ومفهوم الاقصاء الذاتي:

منذ بدايات تكوين و تطبيق سياسة الجوار الأوروبية، اصطدم الاتحاد الأوروبي بالرفض الروسي الصريح لتطبيق مفهوم الجوار في حالة روسيا أين أصبحت روسيا تنتظر إلى الاتحاد الأوروبي وسياساته ، على أنها تجاوزات مفرطة وغير مرغوب فيها لسيادة روسيا، و باعتبارها تدخلا ضارا لمفهوم الامتيازات السيادية الروسية، و ما يتضمنه ذلك من تأثير على العلاقات الروسية مع جوارها المقرب و مجالها الحيوي المتداخل مع مفهوم المجال الحيوي الأوروبي الموسع²، بالاستناد إلى عيب سياسة الجوار الأوروبية الأولي - وفقا للمقاربة الروسية بطبيعة الحال- المرتبط بعملية التعامل مع البلدان الجوارية بغض النظر عن طبيعة مواءمة أو اختلاف أهدافها عن أهداف الجماعة الأوروبية الوظيفية.³ انطلاقا من الفكرة السابقة، اتجهت روسيا إذا إلى التعامل مع مفهوم سياسة الجوار الأوروبية بشيء من السلبية، اعتبارا إلى شعورها بالإهانة، نظرا لضم سياسة الجوار لكل من روسيا، مولدوفا، المغرب وبقية الدول الأخرى في وسط أوروبا وجنوب البحر الأبيض المتوسط، باعتبارها مجرد دول جوارية للاتحاد.⁴ ولذلك اتجهت روسيا عوض التوجه نحو سياسة الجوار، إلى بناء علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي بالارتكاز على أساس منفصل وبناء شراكة استراتيجية وتحالف متبادل على قدم المساواة⁵. خاصة بالعودة إلى

¹ Margot Light, **In Search of an Identity: Russian Foreign Policy and the End of Ideology**, The Journal of Communist Studies and Transition Politics, 19 (3),2003, pp. 42-59

² Oksana Antonenko, Kathryn Pinnick, **Russia and the European Union: Prospects for a new relationship**, Routledge, London, Uk, 2005, p 51-54.

³ Vladimir Chizhov, **European Union: A Partnership Strategy**, International Affairs 50 (6), 2004, p. 85.

⁴ Derek Averre , **Russia and the European Union: Convergence or Divergence?** European Security, 14 (2),2005, pp. 175-202.

⁵ Ibid.

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية

مقارنتها ببعض بلدان أوروبا الشرقية أو جنوب القوقاز الأصغر التي تسعى جاهدة للحصول على عضوية الاندماج الأوروباطلسي.

انطلاقاً من هذا الأساس، تجدر الإشارة إلى أن فكرة التقارب المعياري- في ظل العلاقات الأوروبية الروسية المميزة تطرح تحدياً كبيراً لمفهوم السيادة عموماً؛ سواء من خلال عمليات التكامل الاقتصادي وحتى السياسي منها على مستويين: من وجهة نظر روسية تعتبر عملية سياسة الجوار الأوروبية كمنطلق تطفل تذهب إلى التعارض الحتمي مع توجهات روسيا السائدة فيما يتعلق بما هو ممكن وما هو مرغوب فيه في العلاقات الدولية. ونقيض ذلك أوروبا؛ أين تذهب فكرة السعي لتحقيق المساواة والاعتراف بسيادة روسيا قد تشكل نقطة حاسمة في مسار التدخلات الروسية الرسمية الأخيرة في السياسة الدولية بشكل عام وما يترتب عن ذلك بخصوص العلاقات الروسية الأوروبية بشكل خاص، وأثاره على تحولات أنساق النظام الدولي بشكل أشمل.

وذلك على اعتبار روسيا كلاعب مستقل له مصالح عالمية خاصة، مما لا يترك أي أسباب واضحة لتوجيه روسيا اتجاه التحالف الغربي الموسع جداً، وفقاً لشروط السياسة الأحادية التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي في التعامل مع روسيا عبر سياسة الجوار، الأمر الذي يتطلب إعادة الاعتبار والعمل وفقاً لتوجهات المواقف الخارجية الروسية في عملية صنع القرار الأوروبي، ومراجعة طرق ضبط علاقات الطرفين¹.

استناداً إلى ذلك، لا يظهر مفاجئاً توجه روسيا التشككي اتجاه التقارب المعياري مع الاتحاد عبر سياسة الجوار الأوروبية والذي واكب ذلك حتماً بدايات الفترة الثانية من حكم فلاديمير بوتين خلال العهدين الثالثة والرابعة، والتي تشهد وفق مبدأ قائم على ضرورة توجه القوى الكبرى في المنطقة إلى التوافق مع ظروف روسيا وليس العكس²، واستناداً إلى خصوصية روسيا كدولة أوراسية تتجه للتطور وفقاً لقواعدها الخاصة. وكل ذلك مع الأخذ بعين الاعتبار حالات التوسع الأوروبية المتتالية نحو الشرق فضلاً عن عمليات التعمق الأوروبية في نفس المنطقة عبر سياسة الجوار الأوروبية، و الذي يمكن أن يشكل صورة نمطية لتوجه الاتحاد الأوروبي نحو منافسة روسيا في مجالاتها الحيوية التقليدية القائمة على الفضاء السوفياتي السابق والذي يمكن ترجمته بمستويات القلق المتزايدة في خلق خطوط فاصلة جديدة تضر

¹ Hiski Haukkala, **The EU–Russia Strategic Partnership: The Limits of Post-Sovereignty in International Relations**. London and New York: Routledge.2010.

² Sergei Karaganov, **Russia and the international order**, in Dov Lynch (ed.), *What Russia sees*. Chaillot Paper 74, January. Paris: European Union Institute for Security Studies, 2005, pp. 23–43.

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية

بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لروسيا جراء عمليات التكامل الأوروبي المتعاقبة والمتقدمة بدون أية مشاركة روسية ، و دون إهمال تواجد حلف شمال الأطلسي والذي يعبر بجانب الاتحاد الأوروبي طبعا - وفقا لوجهة النظر الروسية- عن تهديد مباشر لروسيا ، و ذلك بالرغم من توجه بوتين في الفترة الأولى من حكمه، إلى رغبته في الانضمام إلى حلف الناتو- جيواستراتيجية تسعى إلى إملاء السياسات والمعايير والقيم الليبرالية الغربية على روسيا و الفضاء الجيواستراتيجي الأوراسي إجمالاً¹.

من المؤكد أن تناول هذه المتغيرات يبدو ضارا للغاية، خاصة وأن المنطق الروسي يبقى في ظل مثل هذه التطورات ملتزما بالتعاون متبادل المنفعة على أساس عادل، دون خطوط فاصلة، وذلك إلى كون هذا النوع من العروض مشروطاً باستعداد الاتحاد لإعطاء روسيا إمكانية التأثير على قراراتها الداخلي، ومن ثم الخارجي بطبيعة الحال. في وقت تذهب الرؤية الأوروبية فيه إلى اعتبار عملية تنسيق القواعد والمعايير مفيدة لروسيا، استنادا إلى تسهيل قوانين الاتحاد الأوروبي فعالية الأعمال، ما من شأنه أن يضمن الأداء الفعال لأي منطقة تجارة حرة مستقبلية أو منطقة اقتصادية موحدة يمكن أن تساعد في خلق سوق مستقرة في روسيا، والذي سيوفر حتما حافزاً إضافياً لجذب رأس المال واستقرار تدفق رأس المال في روسيا².

تعبير آخر، يمكن القول أن روسيا بعيدة جدا عن الاقتناع بمفهوم التوجه المعياري الأوروبي، والذي ينظر إليه في مجمله على أنه محاولة للتدخل في الشؤون الداخلية لروسيا، انطلاقا من استغلال إمكانات روسيا من أجل تنشيط اقتصادها المتعثر، قبل أن يكون عملية معيارية أوروبية قائمة لتحرير ودمج الاقتصاد والمجتمع الروسي دولياً.

فالإصرار المستمر من طرف الاتحاد الأوروبي عموماً، عبر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) ومجلس أوروبا، على تطبيق المعايير والقيم الأوروبية سيعبر حتما - ولو ضمناً- على توجهات الهيمنة واستخدام معايير مزدوجة في الحكم على روسيا وغيرها من الدول الأوروبية الأخرى غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في السياسة العالمية وفقاً للنموذج الأوروبي طبعا. بالشكل الذي يضع هذه الأخيرة باعتبارها تحدياً منهجياً يهدف إلى منع روسيا من الوصول الكامل إلى الهياكل والمنظمات العابرة للحدود الأكثر أهمية، والذي سيقود حتما إلى اعتبارها مصدراً لإضعاف سيادة روسيا

¹ Vladimir Chizhov, **European Union: A Partnership Strategy**, International Affairs (Moscow), (2004) 50 (6), pp. 80-81.

² Heiko Pleines, **Russian Business Interests and the Enlarged European Union**, Post-Communist Economies, 17.2005, p. 275.

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية

فحسب، انطلاقاً من كونها لا تتوافق مع المسار الاقتصادي لروسيا بل وتضر بها، خاصة في ظل الازدهار الاقتصادي الذي يقوده النفط والغاز، والذي وضع روسيا في خانة النماذج الأكثر ديناميكية ونجاحاً اقتصادياً مقارنة بالاتحاد الأوروبي¹.

وكنتيجة أساسية عن ذلك، فقد تم رفض سياسة الجوار الأوروبية من طرف روسيا بسبب منطقتها ذاته، والقائم بصفة أو بأخرى على مفهوم الهيمنة المعيارية الإقليمية للاتحاد الأوروبي وفرض الاتحاد الأوروبي. القواعد والقيم في هذه العملية، بالشكل الذي يجعلها غير متوافقة مع الأفكار الروسية المتعلقة بمسار العمل المشروع دولياً. وعلى هذا الأساس، فإنه من المحبذ بالنسبة لروسيا الاعتناء بمصالحها بغض النظر عن محاولات الاتحاد للهيمنة المعيارية أو ثقل مؤسساته في صياغة السياسات العامة، بالشكل الذي يعني أن فرص الاتحاد في ربط روسيا بنظامها المعياري في أوروبا ستكون مقيدة بشدة. هذا لأن روسيا يبدو أن لديها خيار الاقتراب من مراكز القوة الأخرى والأجندات المعيارية غير تلك التي تمثلها أوروبا والاتحاد الأوروبي²، خاصة وأن الوضعية الروسية عامة انطلاقاً مع عهدة فلاديمير بوتين الرئاسية الثالثة والتي أسست لحقبة جديدة في مسار السياسة الخارجية الروسية لفترة ما بعد ترتيب البيت الداخلي الروسي، قد بينت عن قدرة روسيا على الخروج بمجموعة من الأفكار، والتي من شأنها أن تكون قادرة على المنافسة الإقليمية والدولية.

الفرع الثاني: الإتحاد الاقتصادي الأوراسي بديلاً: منافسة معيارية مباشرة للإتحاد الأوروبي؟:

في شهر أكتوبر من سنة 2011، وفي خضم حملة فلاديمير بوتين الانتخابية والتي أفرزت بعد ذلك عن فوزه بولاية رئاسية ثالثة على رأس السلطة الفدرالية الروسية، كرس فلاديمير بوتين مقالاً في صحيفة *إزفستيا اليومية* لموضوع إنشاء مشروع للتكامل الاقتصادي والسياسي في أوراسيا، والمسمى بالاتحاد الأوراسي، كجزء من الحملة الانتخابية لبوتين، على اعتباره نقطة محورية في مشروع سياسته الخارجية بعد انتخابه في مارس 2012، في سبيل تعزيز العديد من الاتجاهات العميقة للسياسة الروسية تجاه شركائها الدوليين. ولكن دون العودة إلى مشروع إعادة إحياء الاتحاد السوفياتي مجدداً. أين تكمن نقطة الاختلاف الأولية بين المشروعين في الواقع، حول ابتعاد مشروع الاتحاد الأوراسي عن مفهوم الاقتصاد

¹ SVOP, *The World Around Russia: 2017. An Outlook for the Midterm Future*. Moscow, The Council on Foreign and Defense Policy, 2007p. 112.

² Timofei Bordachev, *Russia's European Problem: Eastward Enlargement of the EU and Moscow's Policy, 1993–2003*, in Oksana Antonenko and Kathryn Pinnick, *Russia and the European Union: Prospects for a New Relationship*. London, Routledge, 2005, pp. 53–54

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية

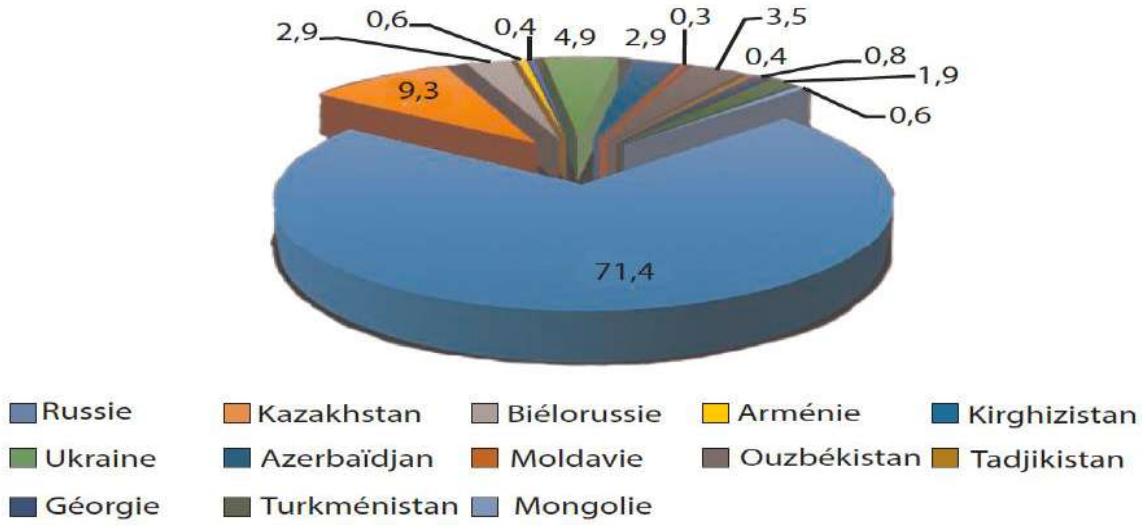
الموجه وكذا مفهوم السياسة المركزية المميزة لحقبة الاتحاد السوفياتي سابقا. في محاولة روسية أولية قائمة على تعزيز نفوذ موسكو في أوراسيا بتكلفة مخفضة، انطلاقا من ربط اقتصادات أوراسيا عموما باقتصاد روسيا وتوجيه النشاط الإقليمي نحوها، بعبارة أخرى، عكس اتجاهات الطرد المركزي المميز لفترة ما بعد الاتحاد السوفيتي.

تجدر الإشارة والاهتمام بمشروع الاتحاد الأوراسي، إلى خلفية المشروع ذو الرهانات السياسية والتغيرات الجيوسياسية المميزة للعالم إجمالا والمنطقة على وجه التحديد؛ انطلاقا من مخرجات الأزمة المالية والاقتصادية لسنتي 2008-2009، و نتائجها الأولية الممثلة في الوضع المتقلب للاقتصاد العالمي، و التي ستقود بصفة أو بأخرى إلى فقدان الثقة في مفهوم الأداء الاقتصادي الأوروبي انطلاقا من التشكيك في مصير اقتصاد منطقة اليورو ، و الذي يعد إلى وقت معين أحد أنجح النماذج الاقتصادية الوظيفية، ملاحظة التراجع النسبي للتأثير الأمريكي على الساحة الدولية، و الذي قاد بشكل أو بآخر إلى إعادة بلورة السياسة الخارجية الأمريكية آنذاك فترة حكم باراك أوباما بتركيز أمريكي على آسيا، ضمن توجهات الولايات المتحدة الأمريكية نحو الشرق، و ما يقابله من صعود صيني معتبر بفضل سنوات عديدة من النمو الاقتصادي القوي، و الذي كلل بعد ذلك بمشروع طريق الحرير الجديد الصيني كأحد أهم المشاريع الجيواقتصادية العالمية تأثيرا و أهمية، كما سنراه من خلال مطلب الدراسة الموالي.

تقود وتفرز توليفة المتغيرات السابقة الذكر، إلى اعتزام موسكو العمل على مكانتها كقطب للقوة في النظام العالمي الجديد، والذي اتفقنا على تحوله مبدئيا نحو التعددية القطبية، بغض النظر عن طبيعة هذه التعددية. وعند هذه النقطة بالتحديد، تبقى روسيا في إطار رغبتها في وضع نفسها كلاعب رئيسي في مسار تعزيز ثقلها على المستوى العالمي، وفيه في هذا لثابت ثلاثي مميز لسياستها الخارجية لفترة ما بعد ترتيب البيت الداخلي الروسي قائم على: رفض الأحادية الأمريكية، دعم ظهور أقطاب نفوذ أخرى داخل أطر تعددية النظام الدولي، والحفاظ على النفوذ الروسي داخل المحافل الدولية الكبرى.

انطلاقا من الرؤية الروسية للعالم متعدد الأقطاب، يتمتع الاتحاد الأوراسي بمهمة إقليمية على مستوى أول؛ تحاول روسيا من خلاله الاستفادة من نقاط الضعف السياسية والاقتصادية خاصة لدول الجوار الأوراسي، وخاصة بالنسبة لدول الشرق الأوروبي الستة المكونة لمشروع الشراكة الشرقية الأوروبي، بالاستناد إلى فوارق إجمالي الناتج المحلي الداخلي للدول المكونة أو المرشحة داخل الاتحاد الأوراسي الموسع حسب احصائيات سنة 2015، كما يبينه الشكل التالي:

شكل رقم 08: نسب الدخل الوطني للدول المكونة للاتحاد الأوراسي



المصدر:

Jean-Christophe Defraigne, *L'union Eurasiennne : Un projet d'integration régionale contrepoids à la chine et à l'UE, Un dessin géopolitique sans dynamique économique*, revue-outrre-terre, 2016/3 N° 48, p224.

وهي المتغيرات الاقتصادية التي ستجد حتما أصداء ذات طابع سياسي وجيوستراتيجي مباشرة، انطلاقا من كون مشروع الاتحاد الأوراسي مشروع تكامل سياسي يضم الجمهوريات السوفياتية السابقة، بحيث يؤدي هذا المشروع إلى خلق كتل دولي جديد متعدد الأطراف، قادر على الارتقاء إلى مصاف الأقطاب الدولية العظمى في عالمنا المعاصر، تكون لديه القدرة على تشكيل حلقة وصل متينة بين أوروبا من ناحية وإقليم آسيا - المحيط الهادئ من ناحية ثانية مقابلة. ذلك أنه، وحسب فلاديمير بوتين، فإن الاتحاد الأوراسي سيمهد الطريق أمام الدول الأعضاء ليس فقط لتكامل اقتصادي، بل لتمكين هذه الدول من إسماع صوتها بوضوح في أروقة صنع القرار في المحافل الدولية، ووضع قواعد لإدارة المباراة الدولية، بما يحدد أطر وملامح المستقبل، في اعتقاد منه أن الاتحاد الأوراسي سيكون بمثابة جزء مكمل للبيت الأوراسي الكبير.

المطلب الثالث: العلاقات الأوروبية الصينية: بين مفهوم القوة المدنية والصعود السلمي الصيني:

يختلف طرح العلاقات الأوروبية الصينية في إطار سياسة الجوار ضمناً عما تم التطرق إليه في حالة كل روسيا باعتبارها طرفاً مباشراً في السياسة، والولايات المتحدة الأمريكية لاعتبارات جيوسياسية مرتبطة بحلف شمال الأطلسي بالدرجة الأولى، وذلك لبعد الصين جيوفيزيائياً عن ديناميكيات سياسة الجوار الأوروبية، ولكن مع ضرورة الاهتمام بالصين كفاعل دولي محدد لمجمل التفاعلات الدولية لنظام متعدد الأقطاب، الأمر الذي يدفع إلى الاهتمام بالتفاعلات أو التناقضات الصينية الأوروبية وفق محددتين اثنتين؛ من خلال التطرق لمفهوم الصعود السلمي الصيني في مواجهة سياسة الجوار الأوروبية وترجمة ذلك الصعود بتحليل مشروع طريق الحرير الجديد والذي يجد مجالاً حيويًا جيواقتصاديًا بالدرجة الأولى على مستوى الامتداد الأوراسي ككل، وصولاً إلى المجالات الحوية الأوروبية المباشرة.

لفترة طويلة، أدركت السياسة الخارجية الصينية تمامًا لاحتماليات رد الفعل العكسي المحتمل الذي قد تسببه القوة الاقتصادية والعسكرية المتنامية للصين في المجتمع الدولي، وبدون معالجة فعالة لقضية التهديد الصيني في الولايات المتحدة والدول المجاورة لها، فإن صعودها لن يلقى استحسان المجتمع الدولي ككل.

ولذلك، وانطلاقاً من سنة 2002 تقريباً، انطلقت النخب الصينية، ممثلة في **Zheng Bijian** ، في تطوير ونشر مفهوم وفكرة الصعود السلمي كإطار مفاهيمي جديد للنظر إلى صعود الصين كقوة عالمية. وأعلن من خلالها أن الصين ستسلك طريقاً جديداً تماماً للنهوض السلمي، بطريقة تختلف تماماً تاريخياً عن ألمانيا واليابان أو حتى الاتحاد السوفياتي السابق والتي اضطرت إلى استخدام العدوان والحرب لتحقيق صعودها¹

يتميز هذا المسار الجديد بعلاقة الصين بمفهوم عملية العولمة الاقتصادية بدلاً من الانفصال عنها؛ والذي يعتمد نجاحها على تنمية الصين الخاصة، وافتتاح أسواقها، وتحسين المؤسسات الصينية، وعلاقات المنفعة المتبادلة مع الدول الأخرى، بدون أي استعداد لتحدي النظام الدولي الحالي، وبدون العودة إلى

¹ Zheng Bijian, **The 16th Party Congress of CPC and China's new path of peaceful rise**, in Collection of Zheng Bijiang's Essays, Vol. 3, Shanghai: Shanghai People's Press, 2005, p. 1122.

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية

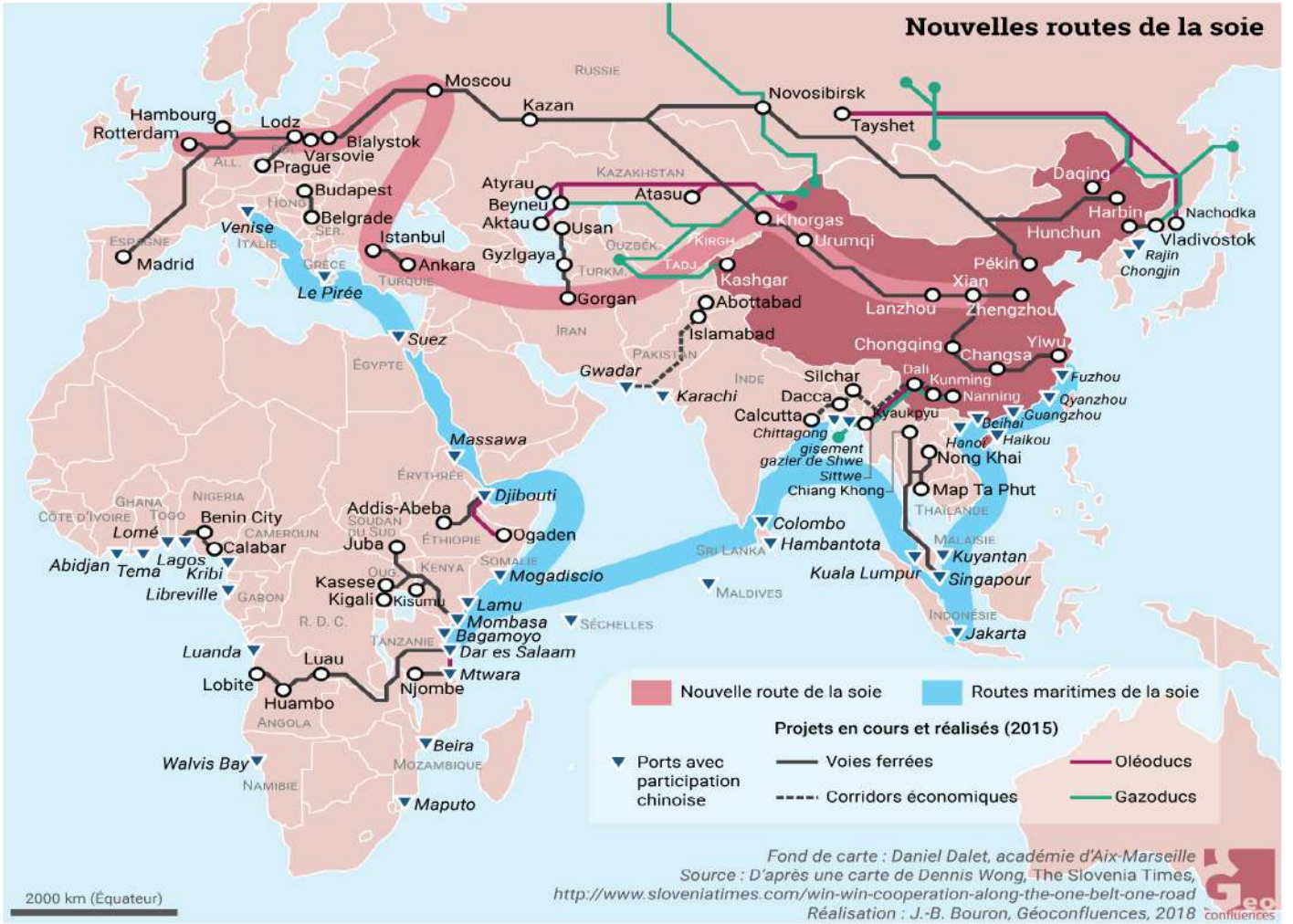
استخدام القوة للتأثير فيه كما تم ذكره سابقا من خلال نماذج اليابان، ألمانيا أو حتى الاتحاد السوفياتي. والتوجه نحو مفهوم العولمة، والتي جعلت من الممكن للصين أن تظل سلمية من خلال اكتساب الموارد الدولية اللازمة لدعم حملة التحديث في الصين¹. بدون حاجة الصين للاستيلاء على موارد الدول الأخرى عن طريق التوسع الإقليمي والتنافس.

بناء على ذلك، تعتبر مبادرة الحزام والطريق، والمعروفة باسم طرق الحرير الجديدة، الاستراتيجية الدبلوماسية والاقتصادية المركزية للصين في القرن الحادي والعشرين، كامتداد وترجمة طبيعية لمقاربة الصعود السلمي الصيني، بهدف إقامة روابط جديدة بين آسيا وأوروبا من خلال تطوير ممر نقل أوراسي، يُنظر إليه على أنه إحياء لطريق الحرير القديم. كما يهدف إلى ربط طرق التجارة البحرية الآسيوية والإفريقية والأوروبية، بامتداد على مسافة تقارب 13000 كيلومتر، وبتأثير على قرابة ثلثي سكان العالم، والذي يمكن التماسه من خلال حضور حوالي 100 دولة لقمّة مبادرة الحزام والطريق المبرمة في بكين في 15 ماي 2017، أفرزت بعد ذلك، ولحد الآن عن 207 اتفاقية تعاون، مع 68 دولة بشكل رسمي.

¹ Zheng Bijian, **the suggestion to carry out research about China's development path of peaceful rise**, in Collection of Zheng Bijiang's Eassays, Vol. 3, Shanghai: Shanghai People's Press, 2005, pp. 1130- 1131.

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية

خريطة رقم 15: الغطاء الجغرافي لمشروع طريق الحرير الجديد



من الملاحظ عبر الخريطة الأولية للمشروع، تواجد الاتحاد الأوروبي كجزء مهم من الجهاز الجغرافي لطرق الحرير الجديدة، فإن ارتباطه الكامل بالمشروع لا يزال موضوعاً للنقاش؛ حيث تستند أوروبا في بداية الأمر، عبر كل من ألمانيا، فرنسا، اليونان، البرتغال، المملكة المتحدة وإستونيا، إلى رفض المشروع في بداية الأمر، كرد فعل طبيعي أمام الصين والتي ترفض منح الاتحاد الأوروبي حرية الولوج إلى السوق الصينية الخاصة والمغلوق لفترات طويلة أمام الشركات الخارجية وخاصة الأوروبية منها¹. في المقابل، لا يعني ذلك توقف العلاقات الأوروبية الصينية ومشروع طريق الحرير أمام حائط مسدود، والدليل، وبمناسبة زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ لمقر الاتحاد الأوروبي في أبريل 2014، وهي

¹ Cf. Le lien : <http://www.rfi.fr/asia-pacifique/20170515-chine-pekin-ue-route-soie-six-pays-europeen-couac-signature-commerce-zypries>

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية

أول زيارة لرئيس صيني للمؤسسات الأوروبية، اتفق الطرفان على دراسة صلة محتملة بين خطة يونكر¹ للاتحاد الأوروبي ومبادرة طرق الحرير الصينية. تم إعطاء هذا الاقتراح شكلاً ملموساً من خلال إبرام اتفاقية لتعزيز التآزر بين هذين المشروعين خلال القمة الثنائية السابعة عشر بين الاتحاد الأوروبي والصين في مايو 2015، مع إنشاء بنك الاستثمار الآسيوي في البنية التحتية (AIIB) في ديسمبر 2015، كاستجابة مباشرة للرغبة في إنشاء مؤسسة مالية دولية أقل اعتماداً على الدول الغربية و خاصة الأمريكية منها، وتعزيز دور اللاعبين الإقليميين في صنع القرار بشأن المشاريع الاستثمارية، و هي المبادرة التي أثارت اهتمام الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد؛ بداية من لوكسمبورغ كأول دولة غير آسيوية تعرب عن رغبتها في أن تصبح عضواً مؤسساً للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية في مارس 2015، لتتبعها كل من بريطانيا، فرنسا، ألمانيا وإيطاليا اللتان أعلنتا على الفور عن رغبتهما في المشاركة في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، ليصل مجموع دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء، و المشاركة في المشروع إلى 14 دولة عضواً، في تعبير عن مستويات التقارب الأوروبي والصين بشأن مشروع طرق الحرير الجديدة².

الفرع الأول: طرق الحرير الجديدة، وإشكالية الخلافات الداخلية لدول الاتحاد الأوروبي الأعضاء:
من المؤكد أن الحالة الجيوسياسية لمفهوم الاتحاد الأوروبي الموسع والمكون من 28 دولة، يدفع الصين إلى إدراك صعوبة عملية التفاوض مع الاتحاد الأوروبي ككتلة، فضلاً عن كون الضعف الهيكلي والمؤسساتي الأوروبي الموحد كما تم ذكره سابقاً، سيمنع حتماً من تبني سياسة مشتركة و متماسكة بشأن القضايا الدولية الكبرى. لذلك اختارت الصين تفضيل التوجه نحو بناء علاقاتها الثنائية مع كل من دول الاتحاد الأوروبي، مثل ألمانيا واليونان وبولندا، وهو الأمر الذي سيزيد حتماً من إبراز الاختلافات السابقة

¹ خطة الاستثمار في أوروبا، والتي تحمل اسم رئيس المفوضية الأوروبية آنذاك جان كلود يونكر، برنامج المفوضية الأوروبية للاستثمار في البنى التحتية الأوروبية العامة والخاصة منذ سنة 2015 و الذي تم تمديده سنة 2020، بقيمة قاربت 315مليار يورو للفترة الممتدة ما بين 2015 و2018، و ليصل إلى ما يقارب الـ 500مليار يورو بداية من سنة 2020، لمزيد من المعلومات:

Vincent Lequeux, **Qu'est-ce que le plan Juncker ?** disponible sur:

<https://www.toutteleurope.eu/institutions/qu-est-ce-que-le-plan-juncker/> mis en ligne le 20-09-2018, consulté le : 20-06-2019.

² Rapport Sénat n° 579 (le 4 mai 2016), Projet de loi autorisant la ratification de l'accord portant création de la Banque asiatique d'investissement dans les infrastructures, http://www.senat.fr/rap/115-579/115579_mono.html.

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية

الذكر والتي تذهب إلى تعميق الفجوة الموجودة بين دول الاتحاد الأعضاء، بالشكل الذي يهدد تماسك بنيات البيت الأوروبي الموحد.

فمن جهة أولى، ترحب دول وسط وشرق أوروبا مثل اليونان وبولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا بالاستثمارات الصينية. وذلك من خلال ابداء الرغبة منذ البداية في المشاركة في مشروع طرق الحرير الجديدة، والذي كلل في بداية الأمر سنة 2012، من خلال منتدى 16 + 1، المكون من الصين و16 دولة في وسط وشرق أوروبا، مكون بشكل أساسي من بولندا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، المجر، ورومانيا، بهدف أولي يرمي إلى الجمع بين الدول الواقعة على مسار طريق الحرير الجديدة في أوروبا. ليثمر اللقاء بعد ذلك، عقب قمة "16 + 1" الخامسة التي عُقدت في ريغا (لاتفيا) في 4 و5 نوفمبر 2016، والذي تتمثل أولويته في إنشاء ممر نقل متكامل بين آسيا وأوروبا من أجل تعزيز تطوير البنى التحتية للموانئ والسكك الحديدية والأنهار، وحركة الحاويات الدولية والمنصات اللوجستية ومجموعات القدرة التنافسية. خصصت الصين مبلغ 10 مليارات دولار لتمويل مشاريع البنية التحتية هذه في إطار البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية. لحد هذه النقطة يبقى تناقض موقف بلدان وسط وشرق أوروبا في البداية مقارنة بموقف دول أوروبا الغربية مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا، والتي كانت في البداية أكثر تشكيكاً تجاه هذا مشروع طرق الحرير الجديدة والذي تغير بشكل مباشر بعد إنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية في عام 2015، كأرضية مشتركة للتفاهم الأوروبي الصيني¹.

الفرع الثاني: إشكالية الملفات غير المتوازنة في العلاقات الصينية الأوروبية:

بالرغم من قدم علاقات الاتحاد الأوروبي والصين والتي تمتد علاقاتها الدبلوماسية منذ سنة 1975، وبالرغم من استمرار تعمق هذه العلاقات اقتصادياً وسياسياً، بدليل توقيع اتفاقية عام 1985 في مجال التعاون التجاري والاقتصادي كخطوة مهمة في هذا الصدد. إلا أنه وبعد أكثر من أربعين عاماً من مسار العلاقات، وعلى الرغم من هذا العمق الكمي والكيفي، لا تزال العلاقات بين الصين وأوروبا تتميز قبل كل شيء بنوع من الفتور إلى طبيعة العلاقات السياسية بين الطرفين.

بالنسبة للجانب الصيني، أدى تبني المفوضية الأوروبية عام 2006 لوثيقة متعلقة بالصين، والذي ينتقد الاتحاد الأوروبي من خلالها بشدة الشؤون السياسية الداخلية للصين إلى استياء شديد من الحكومة الصينية، الأمر الذي يؤكد عدم وجود حوار بين الطرفين حول الملفات الحساسة؛ في صورة الوضعية

¹ Anna Katharina Stahl, **EU-China-Africa Trilateral Relations in a Multipolar World**, palgrave macmillan, new york, usa, 2018, p16-20.

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية

في هونغ كونغ مثلا، تحفظات الاتحاد الأوروبي حول الوضعية الديمقراطية في الصين، و التي تذهب بمقتضاها إلى ضرورة ربط التحديث الاقتصادي الصيني مباشرة بمفهوم التعددية السياسية و تحديث المؤسسات السياسية الصينية، و غيرهما، فضلا عن قضايا حقوق الانسان عامة في الصين¹.

من جهة أخرى، أفرزت الأزمة الاقتصادية لعام 2008 عن تطور الأوضاع الخاصة بعلاقات الاتحاد الأوروبي والصين بشكل كبير؛ ففي وقت يشهد العالم فيه نمو الصين بشكل مطرد من حيث الأهمية والنفوذ في جميع أنحاء العالم، سواء من الجوانب الاقتصادية، أو حتى السياسية على حد سواء، لا يزال الاتحاد الأوروبي يعاني من تبعات الأزمة، والتي أضيفت إليها تحديات إضافية مثل قضايا الإرهاب على طول الحدود الأوروبية الخارجية، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، أزمات الهجرة المتعددة، أو حتى من خلال صعود التيار الشعبي داخل بعض الدول الأعضاء. دفع هذا الواقع الجديد في نهاية المطاف الاتحاد الأوروبي إلى إعادة تحديد علاقته مع الصين، خاصة بعد إطلاق هذه الأخيرة لمبادرة طريق الحرير الجديدة، و هو الأمر الذي دفع الاتحاد الأوروبي من خلال آخر وثائق المفوضية الأوروبية عن الصين سنة 2016، و التي يشجع الاتحاد الأوروبي فيها على مفهوم المسؤولية المشتركة، مع التأكيد على ضرورة التعاون مع بكين في القضايا الدولية الرئيسية، مثل كوريا الشمالية وإيران وسوريا والهجرة الدولية وتغير المناخ، في إشارة إلى تغير لهجة الخطاب الأوروبي الموجهة نحو الصين و مع التغاضي و لو جزئيا عن قضايا الاختلاف ذات الطبيعة الداخلية الصينية المذكورة داخل الوثيقة السابقة. وفي إشارة إلى محاولة الاستفادة من مشروع طريق الحرير الجديدة كفرصة أوروبية للاقترب اقتصاديا وسياسيا من الصين واعتبار الصين شريكا وليس خصما². الأمر الذي يجعلنا نطرح التساؤل التالي: ما هي التوقعات بالنسبة للاتحاد الأوروبي في مشروع طرق الحرير الجديدة؟

إذا كانت طرق الحرير الجديدة تهدف قبل كل شيء إلى تعزيز الصين لعلاقاتها الاقتصادية والسياسية على المستويين الإقليمي والعالمي على حد سواء، فإن الاتحاد الأوروبي يتمتع بجاذبية لا يمكن إنكارها بسبب قوته الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، والتي تضعها في مرتبة الشريك التجاري الرئيسي للصين، فضلا عن كون الصين نفسها الشريك التجاري الثاني الأساسي للاتحاد الأوروبي بعد الولايات المتحدة،

¹ Résolution du parlement européen sur les relation EU-Chine (C 305)2006, p226-230.

² Rapport de la commission européenne, éléments pour une nouvelle stratégie de l'EU à l'égard de la chine, join (2016)30 final,2016.

في إشارة إلى درجات عمق الترابط الاقتصادي بين الشريكين. الأمر الذي التعاون الأوروبي الصيني في إطار طرق الحرير الجديدة على أنه علاقة مريحة لكلا الطرفين.

ولكن يأتي إحرار هذا التقدم في سياق لا يزال فيه الاتحاد الأوروبي يعرب عن مخاوفه بشأن صعود الصين، وأثره على هيكل النظام العالمي ككل، وما قد تؤثر ذلك جيوسياسيا على الاتحاد الأوروبي؛ من خلال سحب أوروبا إلى مجال الجاذبية الصينية، انطلاقا من جذب المجالات الحيوية الأوروبية التقليدية اتجاه الصين.

يكفي النظر مرة أخرى إلى الخريطة الجغرافية لمسارات طرق الحرير الجديدة السابقة الذكر، بغض النظر عن طبيعتها البرية أم البحرية، حتى يمكن ملاحظة ذلك، بالإضافة، يمكن لهذا المشروع أيضًا إنشاء منطقة عظمى آسيوية تتجاوز الاتحاد الأوروبي من حيث النطاق والحجم والإمكانات الاقتصادية. ومع ذلك، فمن غير المرجح أن يتمكن الاتحاد الأوروبي من فعل أي شيء لمنع تحقيق هذا المشروع الأوروبي الآسيوي الكبير. وبالتالي، تظل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي منقسمة بشدة حول هذا الموضوع، ومن الواضح أن بعضها بحاجة إلى السوق الصينية لتصدير منتجاتها وخدماتها. في مواجهة هذا الشعور المتناقض، أصبح من الضروري التفكير بعمق في الدور الذي يمكن أن يلعبه الاتحاد الأوروبي في العالم. لا يمكن لمجموعة الثماني الصينية الأمريكية ولا للتحالف الغربي الأوروبي الأمريكي أن يضمن حقًا الاستقرار والازدهار العالمي على المدى الطويل. وبالتالي، فإن التعددية القطبية هي في مصلحة الصين والاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يتطلب بالضرورة إعادة التوازن في العلاقات الصينية الأوروبية. لذلك يمكن أن يكون مشروع طرق الحرير الجديدة فرصة للاتحاد الأوروبي للاقترب من الصين، من خلال المشاركة في مشاريع البناء والاستثمار الضخمة هذه، سيكون لدى الاتحاد الأوروبي أيضًا إمكانية تعزيز وجوده في آسيا، وتطوير اقتصاده، وتنويع إمداداته من الطاقة، وحل مشاكله الداخلية بشكل أفضل، خاصة.

المبحث الثالث: السياقات المستقبلية الكبرى لتوجهات الاتحاد الأوروبي في ظل النظام

الدولي المتعدد الأقطاب:

انطلاقا من تحليل التوجهات والأبعاد الجيوسياسية للاتحاد الأوروبي - عبر سياسة الجوار - عبر فصول الدراسة السابقة، والتي أسفرت عن نتيجة أولية مفادها أن بناء الجيوسياسية الأوروبية عبر بناء المجال الحيوي الأوروبي يجب أن يقوم على الجمع بين المعايير الجغرافية، الديموغرافية، المؤسساتية،

الاستراتيجية، الاقتصادية، الاجتماعية والنقدية وغيرها، واستنادا إلى طبيعة وحركية المعايير السابقة الذكر، فإنه من المؤكد بأن هذا النظام سوف يتطور لا محالة، و لكن، لا تكمن الإشكالية في التطور و الحركية في حد ذاتها، بقدر ما يهم دراسة توجهات هذه الحركية، و صوب أي اتجاه و معنى تحديدا؟ بالشكل الذي يستلزم التشكيك في المستقبل المحتمل للاتحاد الأوروبي، إيجابا كان أم سلبا، الأمر الذي يستدعي ضرورة العمل وفق منهجية الدراسات المستقبلية في تحديد الاتجاهات الكبرى لتطور الاتحاد الأوروبي كقوة دولية فاعلة داخل هيكله النظام الدولي الجديد السابقة الذكر، وذلك من خلال تحديد أهم التوجهات الكبرى لمستقبل الاتحاد الأوروبي عموما.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الدراسات المستقبلية

الفرع الأول مفهوم الدراسات المستقبلية

بالرغم من تعدد طبيعة مصطلحات المستقبليات؛ سواء تم استعمال مصطلح المؤرخ الألماني أوسيب فلنختايم FUTUROLOGY وهو الاسم الشائع في اللغة الإنجليزية، أو حتى عند التطرق إلى ما يقابله في اللغة الفرنسية من خلال مصطلح المفكر جاستون بيرجيه¹ PROSPECTIVE، تعبر الدراسات المستقبلية أو الاستشراف إصطلاحا عن التعامل مع موضوعات علوم المستقبل والذي يمكن التوقف عنده من خلال:

- 1- كونه العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل، وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره.
- 2- كما يعرف بكونه مجموعة من البحوث والدراسات التي تهدف إلى الكشف عن المشكلات ذات الطبيعة المستقبلية، والعمل على إيجاد حلول عملية لها، كما تهدف إلى تحديد اتجاهات الأحداث والمتغيرات المتعددة للموقف المستقبلي والتي يمكن أن يكون لها تأثير في مسار الأحداث في المستقبل.

- 3- علم المستقبل هو العلم الذي يتناول الأحداث التي لم تحدث بعد، وذلك خلال حقبة زمنية لم تحل بعد، فهو إذا منظومة الأفكار والسياقات التي توجه نحو ما هو قادم من الزمان انطلاقا

¹ وليد عبد الحي، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، الطبعة الأولى، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، الأردن، 2002، ص 15.

من الحاضر ووفق آليات ومناهج علمية مدروسة، بصيغة أخرى، تعرف الدراسات المستقبلية على أنها التنبؤ المشروط من منظور احتمالي وعلمي نسبي¹.
إذا ومن خلال التعريفات السابقة يمكن استنتاج:

1- أن الدراسات المستقبلية الحديثة تحمل صفة العلم نظرا لخضوعها للمنهج العلمي ولاستخدامها للأدوات العلمية والمناهج المتعددة وكذا الأساليب الدقيقة بالإضافة إلى التحليل والاحتمال والمنطق باستعمالها لمختلف العلوم والاكتشافات الحديثة.

2- أن هذه العلوم تتعامل مع المسائل النسبية أو أنها تحاول تحويل الأمور النسبية إلى مسائل أقرب لليقينية.

3- أنها تتعامل مع الاحتمال المدروس، لا الاحتمال العشوائي وتتعامل أيضا مع الافتراضات المرتبطة بأرضية واقعية.

4- لا يمكن الحديث عن المستقبل بدون العودة إلى مصطلحي الماضي، الحاضر ودورها في بناء المستقبل.

5- علم الدراسات المستقبلية، يحاول تقنين المستقبل وتحديدته بواسطة الحاضر من خلال البيانات وبناء الأسس الفكرية المتعلقة بالمستقبل².

الفرع الثاني: أهمية الدراسات المستقبلية وأهدافها:

من خلال التعاريف الاصطلاحية لموضوعات الدراسة المستقبلية تتضح لنا أهم الأهداف الأساسية من وراء الاهتمام بالموضوعات المستقبلية، والتي ترتبط أساسا بتوفير إطار زمني طويل المدى للقرارات و التوجهات المتخذة حاضرا، ذلك أن ما تتيحه الدراسات المستقبلية من إضفاء طابع مستقبلي طويل المدى على التفكير الإنساني، إنما هو علامة مهمة من علامات النضج العقلي و الرشادة في اتخاذ القرار، ذلك لأن ما سنتخذه من قرارات اليوم، و ما نقوم به من تصرفات في الحاضر سوف يؤثر بصورة أو بأخرى على مستقبلنا، و إذا أردنا أن يكون هذا المستقبل مقبولا و معبرا عن الأهداف، فعلينا إذا أن نتخذ قراراتنا اليوم آخذين بعين الاعتبار النتائج و التداعيات

¹ نفس المرجع، ص16.

² راشد الدورادي، عواطف العريف وآخرون، الدراسات الاستشرافية، وثيقة منهجية، وزارة التربية، المركز الوطني للتجديد البيداغوجي والبحوث التربوية، تونس، أكتوبر 2011.

المحتملة لهذه القرارات على مدى زمني طويل و لا يقتصر ذلك فقط على المدى القصير أو حتى المتوسط. ويمكن تلخيص أهمية الدراسات المستقبلية في النقاط التالية:

- 1- تنمية وتطوير الوعي الفردي والاجتماعي للاهتمام بالمستقبل.
 - 2- تحريك العقل العملي الموجه، وتحريك الفكر الاجتماعي والسياسي وحتى النفسي.
 - 3- تساعد على اكتشاف المشكلات قبل وقوعها، ومن ثم التهيؤ لمواجهتها أو حتى قطع الطريق عليها والحيلولة دون وقوعها، أي أن الدراسات الاستشرافية تقوم بوظيفة الإنذار المبكر وبذلك الاستعداد المبكر للمستقبل والتأهل للتحكم فيه، أو على الأقل المشاركة في صنعه.
 - 4- إعادة اكتشاف مواردنا وطاقاتنا، ما سيساعدنا على اكتشاف مسارات جديدة بإمكانها تحقيق الأهداف المنشودة، من خلال العمل على تحويل هذه الموارد والطاقات على موارد وطاقات فعلية وفعالة في وقت واحد.
 - 5- بلورة الاختيارات الممكنة والمتاحة وترشيد عملية المفاضلة بينها، من خلال اختبار وفحص كل الخيارات بقصد استطلاع ما يمكن أن يؤدي إليه من تداعيات ونتائج، فيترتب عن ذلك المساعدة في توفير قاعدة معرفية تمكن من تحديد الخيارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية¹.
- وبتعبير آخر، فإن الدراسات المستقبلية تسهم في ترشيد عمليات التخطيط واتخاذ القرارات من خلال توفير قاعدة معلومات مستقبلية لصانع القرار، أي توفير معلومات حول البدائل الممكنة وتداعيات كل منها عبر الزمن. ونتائج كل منها عند نقطة زمنية محددة في المستقبل. ومن جهة أخرى من خلال ترشيد ما يجب أن يسبق عملية اتخاذ القرارات بشأن الخطط والسياسات وما ينطوي عليه اختيار من مزايا أو منافع ومن أعباء أو تضحيات.

أهداف دراسة المستقبل :

والتي يمكن حصرها في أربعة أهداف أساسية متمثلة في:

- تحديد وفحص دراسة المستقبلات البديلة: وهذا يعني أن الدراسات المستقبلية توضيح مفيد للمستقبل لابد أن يحاول تعريف طبيعة المستقبل لا تقوم على فكرة التنبؤ لأن التنبؤ يعني ضمناً

¹ رحيم الساعدي، المستقبل: مقدمة في علم الدراسات المستقبلية، الجزء الثاني، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2011، ص 19-20.

الوصول إلى مستقبل وحيد محدد سلفا ومعروفا مسبقا، وهذا شيء مرفوض في الدراسات المستقبلية تماما، فهي تؤكد بدلا من ذلك على التصورات الممكنة وعلى خياراتها، وبنى أهدافها. وبشكل أساسي تركز على مجموعة المسارات الناشئة، وغير المركز عليها، والتي قد تستخدمها في الوصول إلى المستقبلات البديلة

- توصيف درجة عدم اليقين المصاحبة لكل احتمال أو مستقبل بديل: فإذا اتفقنا أن هناك بعض المستقبلات أكثر احتمالا من بعضها الآخر وهذا أمر بديهي. فإن أي توضيح مفيد للمستقبل لا بد أن يحاول تعريف طبيعة المستقبل ودرجة عدم اليقين الموجودة فيه.
 - تحديد المناطق الحاكمة التي تمثل إنذارات أو تحذيرات من مستقبلات معينة: وذلك لأن دراسة المستقبل تهتم أساسا بالتعرف على العديد من المفاتيح الممكنة المتقدمة حول التغيرات المتطورة، ونحن نريد معرفة ماذا نبحث؟ وماذا نراقب؟ وما الإشارات التحذيرية المبكرة التي تكشف عنها. ونحن نتمنى تقليل المفاجآت من أي نوع
 - اكتساب فهم للعملية الضمنية للتعبير؛ لأن فهمنا هو، غالبا ما يكون غير كاف لنواتج الاستشراف طويل المدى مع أي درجة من اليقين (بسبب أهمية الأحداث غير المتوقعة والأحداث الطارئة أو العارضة). إذا يجب بالضرورة التأكيد على محاولة فهم المستقبل أو قواعد اللعبة بالتساؤل عن: ما نوع العمليات الأساسية الفاعلة؟ وكيف يمكن وصفها ورصدها.¹
- وملخص ذلك، يقودنا بالضرورة إلى التعامل مع أهداف الدراسات المستقبلية، انطلاقا من التعامل مع مفهوم التغير داخل الظاهرة قيد الدراسة، باعتباره جزء الزاوية الأكثر أهمية في أية دراسة استشرافية، وذلك انطلاقا من:
- قياس مدى التغير: كليا كان أم جزئيا، والذي يعني دراسة طبيعة التغير وإن كان يمس الظاهرة ككل أو يتركز في أبعاد معينة فقط.
 - تحديد وقياس حركية التغير: إن كان تغيرا مستمرا أو متقطعا، مع محاولة تحديد المدى الزمني له في حالة التقطع.

¹ ضياء الدين زاهر، مقدمة في الدراسات المستقبلية: مفاهيم، أساليب، تطبيقات، القاهرة، مصر، مركز الكتاب للنشر، 2004، ص 55-57.

• تحديد إيقاع التغيير: والذي يعني دراسة وتيرة التغيير إن كانت بطيئة أم سريعة، فضلا عن تحديد وتيرة هذا الإيقاع إن كان ثابتا أو متسارعا أو حتى متذبذب، الأمر الذي يمكنه تحديد طبيعة عملية التكيف مع هذا التغيير.

• إدراك التغيير: من خلال تحديد أبعاده وتأثيراته على مجريات عليا الاستشراف كلية.

• تحديد مركزية التغيير: من خلال تحديد ما إذا كان هذا التغيير يصيب الأبعاد المركزية لموضوع الدراسة، أو أبعاداً هامشية، بالشكل الذي يحدد ما إذا كان هذا التغيير كبيرا، متوسطا أو قليلا.

المطلب الثاني: أهم التقنيات المستخدمة في تحليل توجهات مستقبل الاتحاد الأوروبي:

من جهة أخرى، فإن التقنيات المستخدمة في الدراسات المستقبلية متداخل بعضها ببعض، ويتم توظيفها بأشكال مختلفة ولكن مع المحافظة على مضمون كل تقنية، ومن أجل توضيح هذه التقنيات بشكل مفصل فسوف نتناولها فرادى بغرض توضيحها دون إنكار أن بعضاً منها لا يستخدم وحده لإنجاز دراسة مستقبلية، بل يتم توظيفه لدراسة بعد محدد قد يكون كلياً أو جزئياً في تركيب الظاهرة موضوع الدراسة.

الفرع الأول: تقنية السيناريو

يعتبر السيناريو أحد أساليب الدراسات المستقبلية المهمة والأساسية في عملية صناعة الدراسة الاستشرافية، كونه يتجه لمحاولة رسم صورة معينة للمستقبل، حيث يعرف السيناريو في مجال الدراسات المستقبلية، على أنه أسلوب للتنمية الذهنية يعمل على تهيين ذهن للنظر في أكثر من صورة وحيدة للمستقبل، بمعنى توفير البدائل المستقبلية.

يمكن حصر مجموعة تعاريف للسيناريوهات باعتبارها:

- 1- وصف لمستقبل ممكن أكثر من كونه عرضاً لتنبؤ محتمل أو لمستقبل فعلي.
- 2- منظومة عمل، تيرمج لمواجهة الأحداث والتطورات الرئيسية المستقبلية في إطار التخطيط المستقبلي للدولة أو المؤسسة وبما يحقق الأهداف المستقبلية ونجاحها.
- 3- وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه مع توضيح لملاح المسار أو المسارات التي يمكن أن ينجم عنها هذا الوضع المستقبلي وذلك انطلاقاً من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض.

من ذلك، يمكن القول إذا أن السيناريو يبرز ثلاثة (3) عناصر أساسية:

1- وصف لوضع مستقبلي

2- وصف مسار أو مسارات مستقبلية

3- الوضع الابتدائي (الراهن)¹

تجدر الإشارة بأن تقنية السيناريوهات لا تحدد بدقة متى وكيفية حدوث ظاهرة معينة في المستقبل، ولكنها تحاول تحديد المسارات العامة للظواهر الاجتماعية والمتغيرات المتحركة في كل مسار من هذه المسارات، فالسيناريو هو طريقة تحليلية احتمالية من تتبع المسار العام لتطور الأحداث، انطلاقاً من وضعها الحالي، وصولاً إلى رصد سلسلة من التوقعات المستقبلية لهذه الظواهر، فالسيناريو هنا هو لعبة فرضيات تمكن من فهم التحولات البنوية التي قد يتخذها تطور نسق معين.

أهمية السيناريو:

1- هو أحد الأساليب العلمية الحديثة المستخدمة في التخطيط للمستقبل.

2- السيناريو مناسب لاستطلاع الآفاق المستقبلية لمجتمع ما وكذا التأمل في واقعه، كما يتيح

له أن يعرض نفسه ويتعمق في فهم تاريخه وأن يستخلص منه الدروس مستقبلاً.

3- السيناريو عمل إيضاحي، توجيهي وإرشادي، فهو يرشد رجال السياسة أو الاقتصاد أو

حتى الإداري المسؤول عن اتخاذ القرار أو نوع التغيير الذي يمكن إحداثه وهل هو جذري

أو تطوري.

أهداف السيناريو:

1- عرض احتمالات وإمكانيات وخيارات بديلة، تتطوي عليها تطورات مستقبلية تكشف عنها

السيناريوهات المختلفة.

2- عرض النتائج المترتبة عن الخيارات المختلفة وتركيز انتباه متخذي القرار في العمليات أو

العلاقات السببية والنقاط الحرجة.

¹ رديم الساعدي، مرجع سبق ذكره، ص 133.

- 3- تمكين صناع القرار من التفكير في كل المعطيات المتعلقة بالمستقبل وتداعيات ردود الأفعال.
- 4- التوصل إلى توصيات في شأن القرارات والخيارات التي ينبغي اتخاذها من الآن للوصول إلى الوضع المستقبلي المرغوب فيه بعد فترة زمنية محددة.
- 5- تنبيه صانع القرار بطبيعة المشاكل والنتائج المترتب عليها أو عن اختيار مسار معين من تطور الأحداث والظواهر مما يساعد على إصلاح أو تكييف القرارات السياسية أو حتى التراجع عنها.
- 6- التنبيه على المشاكل المحتملة، ويساعد على النجاة من كوارث محتملة
- 7- تحديد القضايا الإستراتيجية المهمة وتحليل العوامل الرئيسية التي تؤثر فيها.
- 8- إدراك كلفة ومنافع كل ما يمكن القيام به ومختلف العواقب التي يمكن أن تنشأ عنه.
- 9- تركيز الأفكار والمفاهيم والتدريب على الاستباق في الأفكار والتخطيط والبناء¹.

أنواع السيناريوهات:

بغض النظر عن تقسيم السيناريوهات إلى صنفين أساسيين؛ ما بين الاستطلاعي الذي تعتبر نقطة البدء فيه الواقع القائم والقوى المؤثرة فيه أو التي أدت إليه، أين يكتب السيناريو الذي يحدد ملامح الصورة المستقبلية. وما بين السيناريو المعياري الذي تعتبر نقطة البدء فيه وضع أهداف يراد تحقيقها مستقبلا وعلى هذا النحو يكتب السيناريو المعياري لوصف مستقبل مرغوب فيه للمساعدة على صنعه أو تحقيقه².

وبحكم توجه دراسة مستقبل الاتحاد الأوروبي عموما إلى التوجه الاستطلاعي، تقسم السيناريوهات في هذه الحالة إلى ثلاثة (3) أنواع أساسية:

- 1- **السيناريو الاتجاهي أو الخطي:** هو السيناريو الذي يفرض استمرار سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة محل الدراسة في المستقبل وهذا يستلزم استمرار ونوعية ونسبة المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن للظاهرة في المستقبل (إسقاط خطي).
- 2- **السيناريو الإصلاحي (التفأولي):** خلافا للسيناريو الأول ن ينطلق هذا السيناريو ويركز على حدوث تغيرات وإصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة، وكل هذه

¹ رحيم الساعدي، مرجع سبق ذكره، ص 135 .

² نفس المرجع، ص 151.

الإصلاحات تؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق تحسن في اتجاه الظاهرة مما يسمح من بلوغ الأهداف التي لا يمكن تحقيقها في الوضع الحالي للظاهرة.

3- السيناريو التحولي أو الراديكالي (التشاؤمي): يقوم هذا النوع والاعتماد على حدوث تحولات راديكالية عميقة في المحيط الداخلي والخارجي للظاهرة، وهي المتغيرات التي تحدث تمزقا أو قطيعة مع المسارات السابقة للظاهرة، ويقوم هذا السيناريو على التطورات المفاجئة التي قد تطرأ على بيئة الظاهرة. وهنا تؤخذ بعين الاعتبار المتغيرات القليلة الاحتمال، لكنها عندما تحدث فإنها تغير المسار العام للظاهرة تغيرا جذريا¹.

الفرع الثاني: تحليل الآثار المقطعية:

نتيجة لكل هذه الاعتبارات، طور الباحثون في الدراسات المستقبلية تقنية مصفوفة التأثير المتبادل، والتي يعد ثيودورج جوردون Theodore J. Gordon وج. هيوارد، J. Hayward، أول وأبرز من قام بتطوير تقنية تحليل الآثار المقطعية منذ ستينيات وسبعينيات من القرن الماضي، باعتباره أسلوبا لفهم ديناميكية نسق ما، والكشف عن القوى الرئيسية المحركة له، كما أنه أسلوب لفرز التنبؤات الكثيرة والخروج منها بعدد محدود من التنبؤات، وذلك بمراعاة أن احتمال وقوع بعض الأحداث يتوقف على احتمال وقوع أحداث أخرى. أي أنها طريقة لأخذ الترابطات وعلاقات الاعتماد المتبادل بين الظواهر أو المتغيرات أو التنبؤات في الحسبان².

تجدر الإشارة والتركيز هنا، إلى أن مفهوم التأثير المتبادل بين المتغيرات هنا، قد لا يكون ليس متساويا بالضرورة، الأمر الذي يستدعي البحث في كيفية تحديد المتغيرات الأكثر تأثيراً في غيرها من ناحية، وتحديد المتغيرات الأكثر تأثراً بغيرها من ناحية ثانية.

من جهة ثانية، فإن علاقة الترابط بين متغيرين أو أكثر هي علاقة غير مستقرة بالضرورة، والذي يعني أن هذا الترابط والتأثير المتبادل بين المتغيرات قد يشتد أو يضعف بحكم العوامل الجديدة التي قد تدخل إلى دائرة هذه المتغيرات. مما يعني أن الزمن يمثل عنصراً مهما في قياس التأثير والتأثر المتبادل بين المتغيرات.

¹ نفس المرجع.

² نفس المرجع، ص 164.

الفرع الثالث: مصفوفة التحليل الرباعي S.W.O.T¹:

مصفوفة التحليل الرباعي **SWOT Analysis Matrix** هو أسلوب تحليلي لمعرفة نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات، سواء كانت قائمة فعلاً، أو مجرد فكرة فقط، ووضعها موضع الدراسة والتحليل، حيث يعتمد في التحليل انطلاقاً من النظر إلى مصادر القوة والفرص المتاحة، ومن ثم تفعيلها ودعمها وتطويرها، والنظر إلى نقاط الضعف والتحديات التي تتعرض لها وحدة الدراسة، في محاولة للقضاء على نقاط الضعف أو التقليل من تأثيرها أو الابتعاد عن مصادر التهديد إذا لم يكن من الممكن تقاؤها كلياً. يعتبر هذا الأسلوب من أفضل الأساليب لبناء استراتيجيات الأعمال أو الخطط الطويلة المدى، للوصول إلى الأهداف المرجوة لنجاح وحدة الدراسة، وذلك بتحليل الوضع الداخلي والخارجي انطلاقاً من دراسة المحددات الأربعة: نقاط القوة، نقاط الضعف، الفرص والتحديات، وفقاً لجانبين أساسيين:

تحليل البيئة الداخلية أو الوضع الداخلي لوحدة الدراسة على مستوى أول، وذلك من خلال التركيز على:

نقاط القوة Strengths

معنى أنها العوامل الذاتية والإمكانات الداخلية الموجودة فعلاً والتي تؤثر إيجاباً، وتساعد على استغلال الفرص المتاحة والممكنة، وعلى مكافحة التهديدات الموجودة

نقاط الضعف Weaknesses

وهي العوامل الداخلية التي تؤثر سلباً على النشاط، بمعنى أي ظروف وعوامل نقص داخلية موجودة فعلاً تعيق القدرة على استغلال الفرص، كما أن الغياب الفعلي لنقاط القوة ما هو إلا نقاط ضعف يجب مواجهتها.

تحليل البيئة الخارجية أو الوضع الخارجي والتي ليس هناك أي تأثير داخلي عليها على مستوى ثاني، والتي يمكن أن تُستغل في صالح السياسة المدروسة فتصبح فرصة، أو تستخدم ضدها فتصبح تهديداً. وهنا يؤخذ بعين الاعتبار الوضع الفعلي والحقيقي، حيث تؤخذ التهديدات الموجودة والفرص غير المستغلة

¹ Mikael Krgerus, Roman Tschappeler, **Le Livre Des Décisions**, Paris, France, Editions Alisio, 2018, pp 11-12.

من ناحية، وتحليل التغيير المحتمل في كل منهما من ناحية أخرى، بتعبير آخر، يتجه تحليل البيئة الخارجية بناء على كل من:

- الفرص *Opportunities*

العوامل الخارجية التي تصب في مصلحة السياسة أو الموضوع داخل التحليل الرباعي، بمعنى أيّ ظروف أو اتجاهات خارجية ذات أثر إيجابي مكّنت أو تمكّن فرصة للتطور والنمو

- التهديدات *Threats*

والمتعلقة بأي ظروف أو اتجاهات خارجية من شأنها التأثير بشكل سلبي، كما أن أي تغييرات تنشأ في البيئة الخارجية قد ينتج عنها تهديدات تؤثر على السياسة أو الموضوع وأدائهما بشكل مباشر. بناء على ما سبق دراسته من خلال فصول الدراسة الأربعة السابقة، وانطلاقاً مما تم تقديمه عبر مبحثي الفصل السابق الذكر، يمكن توصيف مصفوفة التحليل الرباعي الخاصة بالاتحاد الأوروبي وفقاً للشكل التالي:

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية

نقاط القوة	نقاط الضعف
امتداد جغرافي معتبر أكبر الاقتصاديات العالمية تأثير اقتصادي ودبلوماسي عالمي وفعال تفعيل الحريات الأربع: تنقل الأشخاص، الأموال، السلع والخدمات. عملة موحدة	الصعوبات الاقتصادية الداخلية التفاوت في مقومات الدول الأعضاء الاقتصادية التفاوت في الاهتمامات السياسية للدول الأعضاء اشكالية الانسداد البيروقراطي الانقسامات الداخلية
الفرص	التحديات
نموذج فعال للتعاون والاندماج قوة مدنية ومعيارية هامة	الأزمات الاقتصادية المتكررة التواجد الروسي في نقاط الصدام الأوروبية الصعود الصيني وتأثيره على المجال الحيوي الأوروبي الو.م.أ، حلف الناتو وتأثيره على الأمن الأوروبي الموحد

من إعداد الباحث

المطلب الثالث: السيناريوهات الكبرى لمستقبل الاتحاد الأوروبي:

مما سبق ذكره، و من خلال جمع توليفة المتغيرات السابقة الذكر، انطلاقاً من تحليل المقومات المادية و الغير مادية للقوة الأوروبية، و انطلاقاً من دراسة تفاعلات الكتلة الأوروبية الموحدة اتجاه القوى الدولية المشكلة لطبيعة النظام الدولي المتعدد الأقطاب السابقة الذكر، يمكننا رصد أهم محطات السيناريوهات المستقبلية الكبرى لتوجهات الاتحاد الأوروبي، و لكن تجدر الإشارة إلى أن ذلك لا يتعدى دور رصد التوجهات الكبرى دون تحديد أي المسارات المستقبلية هي الأكثر ملائمة لواقع و توجهات الاتحاد الأوروبي، و ذلك لسببين أساسيين؛ يرتبط السبب الأول بمتغير المدة الزمنية التي يمكن للدراسات المستقبلية تحملها ما بين المدى القصير، المتوسط، الطويل أو حتى المستقبل الغير مرئي و الذي يتجاوز مدته الـ 50 سنة، ثم على مستوى ثان مرتبط بطبيعة الدراسة المستقبلية المستعملة في الدراسة و التي

تحمل طابعا وصفيا، غير استهدافي، و هو الأمر الذي يبرز من خلال تبني ثلاثة سيناريوهات وصفية أساسية: خطي أو متوسط دائم، تصاعدي تفاؤلي، و تنازلي تشاؤمي.

الفرع الأول: السيناريو الرمادي، الخطي أو المتوسط الدائم:

يقوم السيناريو الخطي على افتراض سيطرة الوضع الحالي وبقائه، وهذا يستلزم استمرار نوعية ونسبة المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن للظاهرة، وهنا يتعلق الأمر بعملية إسقاط خطي لاتجاه وصورة الظاهرة في الحاضر على المستقبل.

للإشارة بإمكانية تحقق هذا السيناريو ستكون نسبيا في حدود المستقبل المباشر أو القريب، بالنظر للقرائن والمؤشرات المتوفرة، التي تتضمن سياسات راهنة قد تمتد للمستقبل القريب، وإمكانية حدوث تغييرات نوعية أمر مستبعد في حدود العشر سنوات القادمة¹.

يعبر السيناريو الرمادي أو المتوسط الدائم عن امتداد الوضع الحالي، والذي في حالة دراسة مستقبل توجهات الاتحاد الأوروبي الخارجية، سيبقى مليئا بالشكوك، ولكن بدون أن يؤدي ذلك إلى انهيار الاتحاد الوظيفي، ذلك لأنه يعبر بصورة أو بأخرى عن عدم تحقيق الاتحاد الأوروبي لأي تقدم سياسي اقتصادي أو جيوبوليتيكي مقارنة بما تم تحقيقه لحد الآن، وهو ما يعكس بالتأكيد مستوى متوسط معين من وضع التوازن المتذبذب المميز للاتحاد حاليا.

ولكن تجدر الإشارة إلى عدم استبعاد هذا السيناريو لمختلف التهديدات الموجهة للاتحاد، وكل جزء من أجزائه يتضمن بديلاً لتبيان حالة عدم الاستقرار والاستقرار النسبي المميز للاتحاد، انطلاقاً من تسليط الضوء على أهم محددات هذا السيناريو:

- استمرار عدم استقرار الوضعية الاقتصادية داخل منطقة اليورو، والتي قد ترفع الشكوك حول بعض الدول على المواجهة لخطر الإفلاس وفي مقدمتها أزمة الدين الحكومي اليوناني، والتي يعمل الاتحاد الأوروبي عبرها لمحاولة مواجهة الصدمات وتجنب انتقال تأثير العدوى إلى الدول المواجهة لنفس التهديد. كمحدد أول².

¹ حسين بوقارة، ظاهرة التكامل بين التصورات النظرية وواقع العلاقات الدولية، الجزائر: دار لمسة، ط1، 2017. ص 153.

² Claude Allégre, *Peut-on encore sauver l'Europe ?* Paris, France, Editions Plon, 2011, p 127-128.

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية

- كمحدد ثاني لمسار السيناريو المتوسط الدائم، تبقى مسألة توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي نسبية نوعاً ما، بالرغم من الاجماع الأوروبي المؤكد على ضرورة عملية التوسيع، التي تظل عاملاً من عوامل قوة وشرعية المشروع الأوروبي، و ضماناً لديناميكيته؛ ولكن يبقى مردها مرتبطاً بجذب عدد قليل من الدول الجديدة الراغبة في الانضمام ، قد لا يتعدى دولة أو دولتين من منطقة البلقان ممثلة في صربيا و الجبل الأسود، فضلاً عن ترشيح دولتين أخريين لمباشرة المفاوضات الخاصة بالانضمام ممثلة في كل من مقدونيا و ألبانيا¹، خاصة في ظل قناعة تركيا برفض و عدم جدوى عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، و في وقت تبقى مسألة مولدوفا مرهونة بسبب الصراع المجدد في ترانسنيستريا، و الذي لا يذهب إلى تسوية نهائية قريبة، فضلاً عن ملف أوكرانيا ذو درجة التعقيد الشديدة؛ انطلاقاً من مشكلة شبه جزيرة القرم، و في ظل الحرب الروسية الأوكرانية- كامتداد للحرب الروسية الجورجية 2008- ، و تفاوت تصريحات دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء حول احتمالية انضمام أوكرانيا إلى الهيكل المؤسسي للاتحاد الأوروبي، بين متحفظ في صورة هولندا، الدنمارك، ألمانيا و فرنسا، أو بين الموافق في صورة جل دول أوروبا الشرقية، و حتى و إن تم ذلك، فوضع أوكرانيا داخل خانة العضو المترشح يتطلب عملية مفاوضات و إصلاحات عميقة قد تستغرق سنوات إن لم تكن عقوداً قبل ضمها إلى الاتحاد الأوروبي.²

- بالنسبة لمسألة ميزانية الاتحاد الأوروبي، لن يتجه الاتحاد إلى زيادة الميزانية الموحدة، ولن يتمكن الاتحاد من تزويد نفسه بموارده الخاصة. ومع ذلك، فإن إنفاقها سيكون تدريجياً أكثر توجهاً نحو تحسين الإنتاجية وهيكلية الاستثمارات.

- كمحدد ثالث، وعلى الرغم من مجموع الخلافات الداخلية المرتبطة أساساً بإشكاليات تعقد صناعة القرار على مستوى القرار الداخلي الأوروبي الموحد، ستحتفظ المفوضية الأوروبية بنوع من

¹ بينيت كوليكا، الاتحاد الأوروبي يقول لدول البلقان إن 2025 موعد محتمل للانضمام، وكالة رويترز للأخبار، <https://www.reuters.com/article/eu-balkans-as3-idARAKCN1GA0CQ> ، تاريخ النشر: 26-02-2018، 6:30، تاريخ التصفح: 20-02-2021، 23:00.

² أين وصلت مفاوضات أوكرانيا لدخول الاتحاد الأوروبي، متوفر على الرابط: <https://cutt.ly/iLHXiMU>، تاريخ النشر: 11-06-2022، تاريخ التصفح 15-06-2022: 21:00.

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية

المصداقية اللازمة لمواصلة عملها، في إشارة إلى استمرار عمل المؤسسات الأوروبية على نفس الوتيرة، ولكن مع ضرورة الإشارة إلى أن هذه المصداقية تبقى مرهونة بمستوى تقدم مجموعة المشاريع الهيكلية الأوروبية، ولا سيما في مجال الدفاع والسياسة الخارجية. والتي من خلالها، سيضمن الاتحاد استمراريته في الاعتماد على عمليات صنع السلام وحفظ السلام. وإدارة الأزمات الدولية بشكل عام¹.

- وفي نفس السياق، واعتباراً إلى أهمية الجانب السياسي، ستلحظ دول الاتحاد الأوروبي و القيادية منها خاصة نوعاً من الاستقرار بخصوص احتمالية صعود الميول المتطرفة والمشككة في فعالية الاتحاد الأوروبي الوظيفي، و لكن دون تضائلها أو اختفائها بشكل جذري من الحياة السياسية الأوروبية؛ مع بقائها كحلقة ضغط ثقيلة، و لعل النموذج الفرنسي الأخير لأحسن مثال عن ذلك، أين تحصلت مترشحة اليمين المتطرف مارين لوبان على أعلى نسبة تصويت في تاريخها بلغت 23.15% خلال الجولة الأولى، و 41.46% خلال الجولة الثانية، مقابل إيمانويل ماكرون و الذي تحصل على 27.85% خلال الجولة الأولى، و 58.54% خلال الجولة الثانية.² في المقابل، سيستمر عمل هذه المجموعات في تأجيج احتجاج داخلي قوي على عمل الاتحاد الأوروبي الوظيفي ، بالشكل الذي قد يمنع الأحزاب الحاكمة الأوروبية، من الشروع في التفكير في مشاريع وظيفية أكثر طموحاً، و في مقدمتها مشروع الجيش الأوروبي أو القوة العسكرية الأوروبية الموحدة، و التي و إن قطعت أشواط معتبرة في التأسيس و العمل انطلاقاً من مخرجات معاهدة سان مالو، إلا أنها تبقى ضعيفة نسبياً، مقارنة بمجموعة الأزمات و التحديات المواجهة لكتلة الاتحاد الأوروبي الموحدة³.

- أما بالنسبة لمنطقة شنغن، فستعمل كحد أدنى، و تبقى صالحة في نطاقها المبدأ، ولكن السماح بتكاثر الضوابط.

¹ Cesar Garcia Perez de Leon, **Dynamique de Blocage dans le Processus décisionnel de l'EU : Comment Réformer La Procédure De Codécision**, Revue de l'Ofce, N134, Mars 2014, pp 53-64.

² الانتخابات الرئاسية الفرنسية 2022 - نتائج الدورة الثانية، متوفر على موقع فرانس 24، <https://cutt.ly/ILHVZaj>، تاريخ النصف: 2022-05-30، 23:00.

³ Nicole Gnesotto, **Faut-il Enterre La Défense Européenne ?** La Documentation Française, Paris, France, 2014, p 11-12.

- على المستوى الخارجي، وبالنسبة للعلاقات الأوروبية الأطلسية، فيجب أن يستقر الوضع بعد تبني نسخة غير طموحة من الشراكة عبر الأطلسي. ومع ذلك، سيتم قياس الأولوية الأوروبية للحكومة الأمريكية الجديدة وسيستمر وجود شك معين، يصل أحياناً إلى حد عدم الثقة، أمام القوة الأمريكية، التي تعتبر أحياناً غازية للغاية ولا تحترم حلفائها، وتعتبر أحياناً غير جديرة بالثقة. في الحماية. من أوروبا. لذلك، ستفشل الولايات المتحدة وأوروبا في اللعب بطريقة منسقة في إدارة الشؤون العالمية، وخاصة في أماكن الصراع¹.

- في ذات السياق الخارجي، تعتبر العلاقات الأوروبية مع روسيا تبايناً وحدة؛ إذا استبعدنا المواقف المتعارضة لصراعات جديدة عالية الحدة على أطراف أوروبا أو داخل الاتحاد (الدول بحر البلطيق) والموقف التعاوني الذي سمح به وصول حكومة جديدة في موسكو، لا تزال هناك مواقف مختلطة. في حالة واحدة، يمكن للمرء أن يتخيل اتفاقات مرضية إلى حد ما في مجال الطاقة وحالة تجميد افتراضي في دونباس؛ من ناحية أخرى، يمكن تصور استمرار المناوشات المنتظمة واستمرار الإجراءات الدعائية ضد القيم والمشروع الأوروبي وانقسام الدول فيما يتعلق بالعقوبات. وهذا من شأنه أن يترك الباب مفتوحاً أمام زعزعة الاستقرار في أوروبا والمناطق التي تشارك فيها أوروبا والولايات المتحدة (انطلاقاً من حدود أوروبا الشرقية، جنوب القوقاز وآسيا الوسطى، وصولاً إلى منطقة الشرق الأوسط على وجه العموم). على هذا النحو، تتطلب هذه السيناريوهات التفكير في المخاطر والمرغوب فيه، لكنها لا تسمح لنا بتحديد حل منطقي جاهز. فقط من خلال إعطاء الأولوية للتهديدات، ولكن قبل كل شيء من خلال صياغة مشروع أوروبي طويل الأجل بطريقة إيجابية، سيصبح من الممكن تحديد مسارات العمل.

الفرع الثاني: السيناريو الأزرق التفاوضي:

ينطلق السيناريو الإصلاحية أو كما يسمى كذلك بالتفاوضي، من افتراض حدوث تغييرات وإصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة، حيث قد تحدث هذه الإصلاحات ترتيباً جيداً في أهمية ونوعية المتغيرات المتحركة في تطور الظاهرة، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى التحسن في اتجاه الظاهرة بل ويسمح ببلوغ أهداف كانت تبدو بعيدة التحقيق في الوقت الحالي

¹ Robert Boyer, *Sept Scénarios pour l'avenir de l'union européenne*, Alternatives économiques, N61, Janvier 2014, p 61.

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية

من خلال هذا المفهوم يمكن دراسة السيناريو الإصلاحى من خلال احتمال دخول تعديلات وتحسينات كمية ونوعية على أبرز المتغيرات الكلية والجزئية المتحركة في تطور الاتحاد الأوروبي عموماً.¹ باعتباره حجر الأساس في مسار بناء السيناريوهات الاستراتيجية الأوروبية، حتى وإن كانت البعض من محددات التوجهات الكبرى لهذا السيناريو قد تكون صعبة نوعاً ما أو بعيدة المنال، مناقشة بين المستقبل الطويل أو حتى الغير المنظور حالياً، إلا أنها تبقى غير مستحيلة التحقيق بصفة عامة:

- يرتبط المحدد الأول بتصويب أحزاب موالية لمشروع الاتحاد على مستوى الغطاء الجغرافي الأوروبي الكلي، انطلاقاً من مستويات القناعة الخاصة بضرورة التواصل بشأن المزايا التي تجلبها أوروبا وقيمها، وذلك للتعاون بشكل أفضل مع الدول الأعضاء الأخرى، من خلال إيجاد حلول وسط إيجابية ومواجهة الأخطار الداخلية والخارجية التي تهدد مفهوم الاتحاد الأوروبي الموحد.
- سيتم توحيد منطقة شنغن وستدمج، بعد ترقية الدول الأوروبية التي لم تصبح جزءاً منها بعد، كما سيتم تسهيل الأمر في نهاية المطاف بخصوص التدابير المنسقة للتعامل مع قضايا اللاجئين ودمجهم، في حين أن الحل التدريجي للنزاعات، خاصة في سوريا وليبيا سيسمح بإعادة توطين جزء كبير منهم في بلادهم .
- خروج اليونان وأيرلندا والبرتغال وإسبانيا وإيطاليا من المنطقة الحمراء، وهذا من شأنه أن يجعل من الممكن الاستمرار في التوسع في منطقة اليورو، في إشارة إلى نجاعة استراتيجيات الاتحاد الأوروبي، والتي تستهدف تحسين أداء ميزانيات أضعف البلدان الأوروبية أو التي تعاني من عدم توازن في التمويل العام.²
- سيطلق المجلس الأوروبي خطة لموجة جديدة من التوسعات، بأجندة محددة. وهذا يشمل منطقة البلقان ومولدوفا وأوكرانيا، كما لن يغلق الباب أمام الانضمام التركي، شريطة أن تلتزم إجمالاً بمعايير الاتحاد الأوروبي السياسية خاصة، وإن تم التمكين لجيل جديد من القادة الذين يتشاركون

¹ حسين بوقارة، الاستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 21، جوان 2004، ص 194.

² Maria Joao Rodrigues, **Quels Scénarios Pour L'avenir De La Zone Euro ?** Analyse Politique Internationale, Juin 2012, p 17.

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية

القيم الليبرالية الأوروبية، مع إدراك أهمية الفرصة المقدمة من قبل الاتحاد، بالشكل الذي يدفعها إلى تسريع وتيرة تطبيق الالتزامات الخاصة بمرحلة ما قبل العضوية¹.

- بعد مرحلة عصبية من التوترات المتتالية مع روسيا، سيتضح أن الاتحاد الأوروبي سيظهر مستويات مرتفعة من الأداء الموحد، والذي قد يمكن ملاحظته من خلال توحيد التوجهات والعمل اتجاه الأزمة الأوكرانية، وفي مقدمتها من خلال تقديم مساعدات مدنية كبيرة وعسكرية نشطة، يتجه من خلالها الاتحاد الأوروبي إلى زيادة جهوده الدفاعية بطريقة أكثر تناسقا وانسجاما.

- طموح الاتحاد الأوروبي في وصول حكومة جديدة إلى الكرملين، تكون مغايرة لتوجهات فلاديمير بوتين الحالية، وهذا من شأنه أن يوقف تهديد أوروبا من وجهة نظر الطاقة والاستراتيجية على حد سواء، ما من شأنه أن يدفع بالعلاقات الأوروبية الروسية إلى توجه أكثر سلاما، انسجاما وتوافقا².

- ستؤدي هذه التطورات إلى شراكة منظمة بشكل أفضل بين أوروبا والولايات المتحدة، خاصة بعد صعود بايدن إلى سدة الإدارة الأمريكية، في توجه مغاير لما عهدته العلاقات الأوروبية الأمريكية فترة دونالد ترامب، في محاولة لإعادة الاستثمار الأمني في أوروبا، انطلاقا من حقيقة ضرورة جذب الاتحاد الأوروبي إلى دعم التعاون الأطلسي مجددا، وبعيدا عن مفهوم الاستقلالية الاستراتيجية الأوروبية الموحدة³.

- سيأخذ جهاز العمل الخارجي الأوروبي الموحد مكانه الكامل، انطلاقا من لعبه أدوار أكثر حسما في مجالات إدارة وحل النزاعات، وفي عملية السلام، عبر العديد من مناطق الصراع، انطلاقا من المناطق الرمادية المحيطة بمفاهيم المجال الحيوي والعمق الاستراتيجي الأوروبيين.

- سيسمح سياق ما سبق ذكره كنتيجة إلى تعزيز ثقة ومصداقية الجهاز الخارجي الأوروبي الموحد بصورة تمكنه من لعب أدوار دبلوماسية أكثر حضورا وتأثيرا.

¹ HUBERDEAU Philippe, **La construction européenne est-elle irréversible ?** La Documentation Française, Paris, France, 2011, p 82-83.

² Groupe de planification Scénarios EU + Est 2030, **L'UE Et Les Pays De L'est En 2030 : Quatre Sc.nario Possible des relations entre l'union européenne, la Russie et leurs voisins communs**, Berlin, Allemagne, Friedrich-Ebert Stiftung, 2015, p21-24.

³ ستيفن ورتايم، **أوهام الهيمنة: لن يستطيع بايدن استعادة الصدارة الأمريكية و لا ينبغي له أن يحاول**، ترجمة جلال خشيب، البوصلة الجيوبوليتيكية، مركز دراسات الإسلام و الشؤون العالمية، إسطنبول، تركيا، 2020، ص 9-10.

الفرع الثالث: السيناريو الأسود التشاؤمي:

نتيجة لمجموعة عوامل - جيوسياسية، اقتصادية، سياسية، مؤسسية، اجتماعية، إلخ. - داخلية في دول أوروبية خاصة بالمؤسسات. ينطلق السيناريو التشاؤمي أو الراديكالي من حدوث تحولات عميقة على مستوى المحيط الداخلي والخارجي لموضوع الدراسة، بالشكل الذي يحدث قطيعة مع الاتجاهات السابقة للظاهرة.¹

بالنسبة لموضوع المسارات الكبرى لمستقبل الاتحاد الأوروبي، يمكننا تصنيف المؤشرات الأكثر أهمية وتأثيراً على الاتحاد الأوروبي، في شقها السلبي انطلاقاً من المحددات التالية:

- تزايد وتصاعد التشكيك في جدوى المشروع الأوروبي عموماً، خاصة مع مجيء عدة حكومات أوروبية تطعن وتشكك في قيم أوروبا، بالشكل الذي سيتعارض حتماً مع مفهوم المشروع الأوروبي القائم على أبجديات المبادئ الليبرالية، وصولاً إلى وضع تشريعات داخلية متعارضة تماماً²، الأمر الذي سيعجل حتماً في شكل حركية ووظيفة كل من المفوضية والمجلس الأوروبيين، وفي مقدمة هذه الدول قد نجد كلا من المجر وبولندا.
- ستشهد الجماعات اليمينية المتطرفة والمتشككة في أوروبا تعزيز موقفها داخلياً، بطريقة تدفع إلى الاتجاه نحو اختفاء المجموعات الأكثر ليبرالية، من شأنه تهميش المعسكر الأوروبي لصالح مجموعات من اليمين القومي أو الشعبوي أو اليسار المتطرف والمناهض لليبرالية الذين يرون في بروكسل تجسيداً لـ رأسمالية نيوليبرالية³.
- محدد مرتبط بأزمة منطقة اليورو، انطلاقاً من اليونان، بحيث يتجه الوضع الاقتصادي والميزانية الأوروبية إلى أكثر تهقراً خاصة عند الشق الجنوبي لدول الاتحاد، بالشكل الذي سيدفع أوروبا إلى الفشل في زيادة ميزانية تدخلها، ولا في توجيه أولوياتها، والذي سيظهر مؤسسات الاتحاد عموماً كمجرد آلة بيروقراطية غير قادرة على مراعاة احتياجات الدول الأعضاء⁴.

¹ حسين بوقارة، مرجع سبق ذكره، ص 194.

² Jessel Jacques, 2040 : La chute de l'europe, Paris, France, Editions ellipses, 2008, pp 131-133.

³ Pascal Perrineau, La Monté Des Droites Extrêmes En Europe, Revue Études, Tome 397, 2002, pp 608-610.

⁴ Delaume Coralie, David Cayla, La fin de l'union européenne, paris, France, Michalon éditeur, 2017, pp 96-

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية

- باعتباره امتداداً طبيعياً للعوامل السابقة الذكر؛ بحيث واستناداً إلى ما سبق ذكره من خلال المباحث السابقة والمرتبطة بجمود إشكالية شرعية مؤسسات الاتحاد عموماً، والتي ستخلق انقسامات داخلية؛ بالشكل الذي سيدفع الدول الأقوى أو الأكثر صرامة في صورة ألمانيا، لوكسمبورغ، السويد وفنلندا إلى رفض الاستمرار في دفع تكاليف الدول السيئة، وإن استمر ذلك، فإن تفكك منطقة اليورو سيصبح أمراً حتمياً.
- سيتجه الثنائي الفرنسي الألماني إلى الانقسام أكثر في معظم الموضوعات الأوروبية المشتركة؛ الدفاع، التدابير الاقتصادية والمالية والطاقة، إلخ، بالشكل الذي يضع الرؤية المستقبلية الأوروبية الموحدة في حالة عدم تجانس¹.
- سيشهد موضوع السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية المشتركة موجة جديدة من التصادمات، بسبب عدم وجود تحديد متقارب للتهديد بين الدول الأعضاء، في وقت، يجد حلف الناتو نفسه أمام عجز تنظيمي جديد، مرتبط بتأخير انضمام أعضاء جدد، وفي مقدمتها أوكرانيا والتي أفرزت بصورة أو بأخرى عن مخرجات الحرب الروسية الأوكرانية، أو حتى عند التطرق لتركيا والتي ترفض حالياً انضمام كل من فنلندا و السويد إلى حلف الناتو² وكل ذلك في إشارة إلى استمرار العجز الأوروبي في ظل تزايد التهديدات الأمنية المتواجدة بالمنطقة، مما يترتب عليه تكاليف باهظة على البلدان نفسها.
- سيكون لما سبق ذكره التأثير المباشر بصورة أو بأخرى على مخرجات عدم القدرة على التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة بشأن مستقبل الشراكة عبر الأطلسية، خاصة في ظل زيادة وتيرة التنافس الاقتصادي والتجاري، بالشكل الذي يدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى الانعزال أكثر. والذي سيتكلل أكثر مع تراجع مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية داخل الناتو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بذريعة انخفاض الجهود الدفاعية الأوروبية.
- في مقابل ذلك، قد ينجح الضغط الروسي في تقسيم الدول الأوروبية غير القادرة على الاستجابة بطريقة منسقة لجهود الاتحاد الأوروبي الدفاعية والأمنية؛ لذلك، ستكسب روسيا نقاطاً جيوسياسية

¹ Ibid, pp 217-220.

² 4 أسباب. لماذا ترفض تركيا انضمام فنلندا والسويد للناتو؟ متوفر على الرابط: <https://cutt.ly/hLHmp8t> ،

تاريخ النشر: 15-05-2022، تاريخ التصفح: 30-05-2022، 22:30.

في أوروبا؛ سيصل الصراع بين روسيا وأوكرانيا إلى ذروته، دون رد فعل أوروبي وأمريكي ملموس.

- ستميل الحكومات الأوروبية الشرقية إلى النظر إلى روسيا أكثر مقارنة بأوروبا، في ظل مخرجات التدخل العسكري في جورجيا، أو عند الحديث عن دعم روسيا الفعال مع أرمينيا في نزاع ناغورنو كاراباخ، في مولدوفا، فضلا عن مواصلة الاستثمار الجيوبوليتيكي الروسي في دول البلطيق ورومانيا وبلغاريا ودول أخرى في أوروبا الشرقية، ما من شأنه أن يسلط الضوء على عجز الاتحاد الأوروبي في بناء المجال الحيوي المقرب.
- أخيرًا، بسبب عدم وجود تدخل مناسب في سوريا وليبيا، وبسبب الانعزالية المتزايدة للولايات المتحدة والخلافات مع تركيا، سيزداد تدفق اللاجئين، وإجمالي ضغوط الهجرة في أوروبا. لن تنجح الدول الأوروبية في تبني سياسة منظمة وموجهة من خلال القيم الترحيبية، وذلك ما سيزيد من حدة ظاهرة اللجوء نحو القارة الأوروبية.

الختامة

الخاتمة:

مثلت نهاية الحرب الباردة وتفكك المعسكر الشرقي نقط تحول محورية، وفرصة جيوسياسية في مسار البناء الأوروبي الموحد، على اعتبار المخرجات التي أنهت مفهوم الصراع الإيديولوجي بين الشرق والغرب، وهو ما خلق أنواعا مستجدة من الصراعات ذات الطابع الأمني والسوسيواقتصادي. وهو ما دفع دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء إلى تعميق مساراتها التكاملية، والتعامل مع مختلف المعطيات الجيوسياسية الرئيسية، ما سيضمن لهذا التكتل الإقليمي تبوء مكانة مهمة، على الصعيدين الإقليمي والدولي، ويمكنه من مواجهة التهديدات الأمنية المتعددة.

بالرغم من إقرار الاتحاد الأوروبي بنجاح موجات التوسع الأوروبي المتعددة، والتعامل مع مخرجات نهاية الحرب الباردة آنذاك، إلا أن ذلك أنتج تحديات أكبر. حيث اتسعت أهداف وأدوات سياسته الخارجية اتجاه دول جواره الجديد، باتساع القضايا التي تهدد أمنه كقضايا الحدود، حقوق الأقليات، مشاكل الهجرة غير الشرعية وغيرها. وهو ما دفع الاتحاد الأوروبي إلى إدراك تأثير آخر عمليات التوسع الذي يتعدى فكرة انضمام دول جديدة للاتحاد، وصولا إلى ضرورة إعادة تعريف جديد لحدود الإتحاد، ما يقود إلى تكوين جوار جديد.

ووفقا لهذا السياق، فقد عبرت أحداث 11 سبتمبر 2001 وكل مخرجاتها، عن نقطة تحول مهمة في مسار مبادرات الاتحاد الأوروبي اتجاه دول الجوار، لعل أبرزها مشروع سياسة الجوار الأوروبي، من مدخل اهتمامها الواضح والصريح بدول الجوار القريب ال ستة عشر، وهذا من خلال تقديم سياسة الجوار الأوروبية، باعتبارها إطارا محوريا في بناء العلاقات الأوروبية اتجاه دول الجوار المقرب، للفترة الممتدة ما بين 2003 و 2013 كمرحلة أولية. يعود هذا إلى اقتناع الإتحاد الأوروبي بعدم إمكانية تقديم احتمالات عضوية لدول الجوار بدون استثناء، بالرغم من وجود البعض منها، والتي تسعى للانضمام على غرار أوكرانيا مثلا. وهنا تم اقتراح سياسة الجوار الأوروبية كبديل للعضوية، وبطريقة ترضي دول الجوار مع إبقائها خارج حيز الإتحاد الأوروبي، أين استعمل الإتحاد الأوروبي مجمل خبراته السابقة الموجهة لدول الجوار، على غرار البعد

الشمالي والشراكة الأورو متوسطية (مسار برشلونة) إضافة إلى منهجية التوسع نحو دول شرق أوروبا.

وأصبح الحديث عن سياسة الجوار الأوروبية كحل بديل للعضوية، وباعتبارها منفذا لصياغة سياسة خارجية أوروبية مشتركة. فقد اعتمد الإتحاد الأوروبي على خبراته في نماذج السياسات السابقة لجلب الجيران اتجاه الإتحاد الأوروبي، من دون تمكينهم من المشاركة في الهياكل المؤسسية للاتحاد. وهذا للتعامل مع اهتمامات الإتحاد الأوروبي الأساسية، والمتمثلة في تعزيز الأمن والاستقرار على طول حدود الاتحاد، وتحديد عروض بديلة لعضوية الدول داخل الإتحاد الأوروبي، من خلال تقديم عروض الاندماج داخل أسواقه الداخلية، ولكن من دون المؤسسات الأوروبية على حد تعبير رومانو برودي، في شكل شراكة معززة مع دول الجوار، والتي من خلالها يتم تعزيز الإصلاحات خاصة على المستويين السياسي والاقتصادي داخل البلدان الشريكة.

على ضوء ذلك، ووفقا لما تم ذكره سابقا، وفي محاولة للإجابة عن إشكالية الدراسة الرئيسية، والتي تمحورت حول التساؤل التالي: كيف تساهم سياسة الجوار الأوروبية في بناء الاتحاد الأوروبي كفاعل جيوبوليتيكي في ظل تحول النسق الدولي نحو التعددية القطبية؟، وفي محاولة لإثبات أو نفي فرضية الدراسة المذكورة سابقا، تستلزم تسليط الضوء على مفهوم القوة الأوروبية، والتي زادت حولها خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، العديد من النقاشات الجيوسياسية حول طبيعتها ومستقبلها، خاصة مع إدراج مشروع سياسة الجوار الأوروبية، بالشكل الذي يطرح السؤال مرة أخرى حول قدرة سياسة الجوار الأوروبية الحالية، على تلبية التوقعات والاحتياجات والمطالب الخاصة بسياسة مشتركة مرغوبة، تجاه البلدان أو المناطق المجاورة القديمة والجديدة للاتحاد الأوروبي. وكيف أن التعامل مع المحيط المباشر للاتحاد هو عامل رئيسي لتشكيل كل من التماسك الداخلي والتأثير الخارجي الأوروبيين، وعلى هذا سيتم تلخيص النتائج كما يلي:

✓ كان تطور سياسة الجوار الأوروبية نتيجة لمجموع التغيرات الجيوستراتيجية في القارة الأوروبية وفي العالم ككل، بالشكل الذي يخلق فرص جديدة وتحديات جديدة للاتحاد

- الأوروبي، وهنا كان الهدف المركزي لسياسة الجوار الأوروبية، انطلاقاً من الاستجابة للتحديات التي تظهرها سياسة التوسع الأمنية والاقتصادية والديموغرافية والبيئية.
- ✓ تتميز سياسة الجوار الأوروبية أساساً بمفهوم مبدأ التمايز، والذي يأخذ بعين الاعتبار الوقائع الاجتماعية الاقتصادية والسياسية لكل دولة شريكة على حدى. منذ إطلاق هذه السياسة، أكد الاتحاد الأوروبي أنها وسيلة لتعزيز علاقاته مع الدول الشريكة، حيث يكمن الهدف من سياسة الجوار الأوروبية، حول مشاركة الدول المجاورة فوائد توسع الاتحاد الأوروبي في عام 2004، من أجل تعزيز الاستقرار والأمن والرفاهية لجميع السكان المعنيين، بما يدفع بسياسة الجوار الأوروبية للمساعدة في تجنب إنشاء خطوط فاصلة جديدة بين الاتحاد الأوروبي الموسع وجيرانه، ومنحهم إمكانية المشاركة في الأنشطة المختلفة في إطار التعاون السياسي والأمني والاقتصادي والثقافي المعزز مع الاتحاد الأوروبي.
- ✓ سيؤدي تحقيق سياسة الجوار إلى تغيير نظام العلاقات الدولية في أوروبا وتقوية الاتحاد الأوروبي كلاعب عالمي، ذلك أن التأثير المتزايد للاتحاد الأوروبي في المناطق الجوارية المباشرة، سيعمل على تحول في ميزان القوى نسبياً على مساحة الجوار المشتركة، انطلاقاً من مدخل وظيفي قائم على تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي لدول سياسة الجوار الأوروبية، وصولاً إلى انخراط الاتحاد الأوروبي الفعال في توسيع السوق المشتركة ونشر القواعد الأوروبية المعيارية الموحدة.
- ✓ يمكن للدور الأكثر نشاطاً الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي، وكذلك تنفيذ المبادرات المشتركة مع دول الجوار، أن يساهم في تسريع تطوير دول سياسة الجوار الأوروبية، انطلاقاً من عمله كعامل استقرار في مناطق الجوار ذات الخلفية السوسيواقتصادية والنزاعية المتذبذبة.
- ✓ يظهر جلياً عبر سياسة الجوار الأوروبية، استخدام الاتحاد الأوروبي -وبشكل متزايد- نموذج التكامل متعدد المستويات، معتمداً بشكل خاص على مبادئ التكامل بسرعات مختلفة مع عناصر معينة من الهندسة الجغرافية المتغيرة، بالشكل الذي يوفر إمكانية

المشاركة في السياسات المشتركة لجميع البلدان الأعضاء، بينما يسمح في نفس الوقت بالاستبعاد الكلي أو الجزئي لبعض الدول من هذه العمليات.

✓ تستند سياسة الجوار إلى حقيقة أن وجود حدود خارجية ثابتة، لا يشكل عقبة أمام انتشار عناصر التقدم والأوربية في مناطق الجوار المباشر على مستوى أول، في إشارة إلى الطبيعة المبتكرة لسياسة الجوار الأوروبية، والتي يذهب إلى استعمال مصطلح " التعمق " جيوسياسيا، عوض مصطلح " التوسع " ذو الخلفية الجيوسياسية الصلبة، انطلاقا من قناعة الاتحاد الأوروبي بعدم جدوى سياسة العضوية الكاملة، باعتبارها الطريقة الوحيدة لحماية مصالح الاتحاد الأوروبي ونشر القيم الأوروبية على طول المجال الحيوي الأوروبي.

✓ سيكون لسياسة الجوار تأثير إيجابي على تطوير السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة؛ ذلك أنه سيتم من خلالها تعزيز دور الاتحاد الأوروبي كلاعب سياسي رئيسي في بناء الأمن الأوروبي، انطلاقا من مجموع الأهداف التي يضعها الاتحاد الأوروبي لنفسه، والتي ترمي إلى حل المشكلات القائمة على طول الحدود الخارجية للكتلة الأوروبية الموحدة.

✓ ستجعل سياسة الجوار من الممكن تغيير المنطق السابق للتكامل الأوروبي القائم على عملية التوسع المستمر، شريطة احترام المعايير المحددة. في حالة سياسة الجوار الأوروبية، لا يتعلق الأمر بدخول الدول الشريكة إلى الاتحاد الأوروبي، بل يتعلق بدمج الدول الأكثر تقدماً من حيث التعاون مع بروكسل في إحدى سياسات الاتحاد الأوروبي: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية أو الثقافية، وكل ذلك في إطار هدف سياسة الجوار الأوروبية الأولي، القائم على حد تعبير رومانو برودي: " مساعدة أنفسنا من خلال مساعدة جيراننا".

✓ علاوة على ذلك، يتطلب تحقيق سياسة الجوار الأوروبية، موقفاً مشتركاً من الدول الأعضاء بشأن عدد من القضايا الدولية التي تتجاوز إطار العمل الإقليمي، والذي سيكون

له تأثير إيجابي، من مدخل قدرة الدول الأوروبية الأعضاء على العمل معاً، وتشكيل توافق في الآراء على الساحة الدولية.

✓ عند النقطة السابقة، تظهر جلياً مجموعة القيود تواجه سياسة الجوار الأوروبية من حيث صياغتها، مؤسساتها وحتى من خلال الحوافز المقدمة من خلالها في سبيل تحقيق أهدافها وتطلعاتها الأساسية باعتبارها الحل البديل لفكرة العضوية؛ إن الأهداف الأساسية من صياغة سياسة الجوار الأوروبية و التي تتمحور أساساً حول توفير الفرص اللازمة، والتغلب على معضلة أو إشكالية الإدماج أو عدم إدماج، من خلال توفير فرص أكبر لاندماج دول الجوار داخل هيكل الاتحاد الأوروبي و حسب، لم يتحقق بعد و إلى حد الساعة، ذلك لأن آليات سياسة الجوار الأوروبية لم تكن سخية بما فيه الكفاية لتلبية احتياجات دول الجوار الـ 16 خاصة من جانب التمويل، كما أن الاتحاد الأوروبي لا يمنح فرص وصول منتجات دول الجوار، و التي تتمتع فيها بميزة نسبية إلى الأسواق الداخلية الأوروبية، وكل ذلك -إن دل على شيء- فهو يدل على أن تلك الحوافز ليست كافية لإحداث تغييرات و إصلاحات سياسية و اقتصادية كبيرة في هذه الدول.

✓ بتعبير آخر، فإن ملامح سياسة الجوار الأوروبية وميزاتها لا تعبر بالضرورة عن النجاح الكبير كما هو متصور قبل مراحل تنفيذ السياسة، ولهذا لاقت السياسة الكثير من الانتقادات في محاولة تعزيز عمليات الإصلاح في البلدان الشريكة ولكن دون تقديم أداة فعالة لعنصر المشروطة، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى الاختلاف الكبير بين توقعات السياسة ونتائجها وعدم وضوحها. ومرد ذلك يرجع أساساً إلى ضعف شروط الشراكة واختلافها من منطقة لأخرى، إضافة إلى الطابع غير الإلزامي لخطط العمل الموضوعة ولعامل المشروطة في حد ذاته. وكل ذلك إلى جانب العديد من المعوقات الأخرى، التي من شأنها أن تحد من فعالية سياسة الجوار الأوروبية؛ وأهم هذه المعوقات تلك المرتبطة أساساً بالفراغ الكبير والفجوة الموجودة ما بين قدرات سياسة لجوار الأوروبية وتوقعاتها. وهو الشيء الذي يشير إلى عدم كفاءة هذه السياسة في الوقت الراهن وهذا من خلال عدم كفاءة وكفاية الحوافز المقدمة من طرفها؛ وهذا راجع إلى عدم الاهتمام الكبير بتلبية

توقعات البلدان الشريكة عكس توقعات الاتحاد الأوروبي الخاصة، ما سيقبل بالضرورة من فرص نجاح السياسة بشكل عام. وهو ما يمكن تفسيره فيما بعد بالنظرة التشكيكية للشركاء اتجاه سياسة الجوار الأوروبية.

✓ من جهة ثانية، لا يمكن إهمال القيود الداخلية للإتحاد الأوروبي، والتي كان لها الأثر الكبير والبالغ في توقف سيرورة سياسة الجوار الأوروبية عموماً، والمتعلقة أساساً بأزمة الدستور الأوروبي الموحد، إضافة إلى الجمود الكبير الذي يمس عملية صنع القرار داخل الإتحاد الأوروبي، وكل ذلك يشكل تحدياً كبيراً في وجه ضمان نجاح سياسة الجوار الأوروبية. فشل العمل الدستوري، وانخفاض مستوى الشرعية، أجبرا الدول الأعضاء داخل الإتحاد الأوروبي على الاهتمام أكثر بالقضايا والمشاكل الداخلية ومحاولة حلها وما زاد الوضع تأزماً هو حالة الجمود الكبير والتي تشغل عملية صنع القرار داخل الإتحاد الأوروبي، وهو الأمر الذي يمكن التماسه جراء عمليات التوسع السابقة والمتعاقبة، أين أصبحت عملية صنع القرار أكثر تعقيداً بسبب الاختلافات الموجودة في أولويات السياسات الخارجية للدول الأعضاء على حدى.

✓ قد نجد تفسير ذلك على سبيل المثال لا الحصر عند التطرق لمفهوم القوة الأوروبية منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أين كان مفهوم أوروبا القوية، كما تم تعريفه أعلاه، أقل دعمًا. في الواقع، غالباً ما تقدم الدول الأعضاء الجديدة داخل الاتحاد الأوروبي الأولوية لعضوية حلف الناتو، والتي تُعتبر أفضل ضمان لسيادتهم التي أُعيد اكتشافها. ذلك استناداً إلى الاعتقاد بأن مفهوم قوة أوروبا قد يهدد الارتباط عبر الأطلسي. خاصة وإن اعتبرنا إلى استعادة دول البلطيق وأوروبا الوسطى والشرقية لاستقلالها عن الاتحاد السوفياتي، فإنها في المقابل غير مستعدة للتخلي عن هويتها لصالح مؤسسات الاتحاد الأوروبي، والتي لم تتضح فعاليتها الجيوسياسية بعد، فضلاً عن كون 22 من أصل 27 دولة عضوًا في الاتحاد الأوروبي أيضاً أعضاء في الناتو.

✓ أما عند الحديث عن معوقات سياسة الجوار الأوروبية على المستوى الخارجي، والتي زادت بشكل كبير من كبح تقدم السياسة، فعدم تجانس الدول الشريكة فيما بينها، مع

وجود بعض النزاعات الجامدة فيما بينها أو غير الفعالة ، و مختلف التحديات و التهديدات القادمة من الجوار القريب، كل ذلك يحتم على الإتحاد الأوروبي ضرورة التحرك السريع و الفعال من أجل إعادة ضبط سياسة الجوار وفقا و مختلف التطورات التي تجري في جوار الإتحاد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ، فإن الإتحاد الأوروبي يحتاج إلى إعادة الأخذ بعين الاعتبار علاقاته مع كل من روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية و الصين ، باعتبارها فواعل أساسية في منطقة الإتحاد الأوروبي، و كذا على طول منطقة الجوار الأوروبي ككل باعتبارها مجالات حيوية كبرى - وفقا للمدرسة الجيوبوليتيكية الألمانية التقليدية- قد تتحول لمناطق رمادية - صدام- حال التنافس.

✓ كحوصلة، فإن سياسة الجوار الأوروبية قد فشلت ولحد الساعة في تحويل نفسها إلى سياسة خارجية أوروبية مشتركة، بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الإتحاد الأوروبي في هذا الصدد، فعدم فعالية سياسة الجوار الأوروبية لا تتبع من فشلها في الساهمة فيما يسمى بالهوية المعيارية للإتحاد وحسب، بل حتى من الجانب التنفيذي للسياسة في حد ذاتها.

إن فهم توليفة الاستنتاجات سابقة الذكر مجتمعة، تدفع للقول بأن سياسة الجوار الأوروبية قد فشلت إلى حد ما في إقامة وتطوير سياسة خارجية مشتركة متكاملة و متماسكة، بالشكل الذي يؤثر على مفهوم القوة الأوروبية من جديد، وهو الرد على الجزء الثاني من إشكالية الدراسة، والمرتبب بوضع الاتحاد الأوروبي-ككتلة وظيفية- وكقوة داخل النظام الدولي المتعدد الأقطاب؛ بحيث تمكنت الدراسة من خلال البحث والاستقراء للمعلومات الواردة فيها، من إثبات صحة فرضيتها نسبيا؛ و المفضية إلى كون الاتحاد الأوروبي أحد أبرز القوى المتنافسة في عملية التفاعل الدولي المتعدد الأقطاب، بالاستناد إلى نجاحه في التنسيق بين دول المجال الحيوي الأوروبي التقليدي على المستويين العالمي و الإقليمي، على اعتبار تواجد غالبية دول الجوار الأوروبي، داخل مجال قلب الأرض وفقا للمقاربة الجيوبوليتيكية البحرية التقليدية. وانطلاقا من نجاحه في إزالة التعارض بين أغلب السياسات القائمة بين أعضائه، عبر اللجوء إلى الوحدة والتكامل من منظور التعاون. والذي كلل في نهاية المطاف بتواجد الاتحاد الأوروبي

كأحد مراكز القوة، المهياة للعب دور كبير داخل النظام الدولي الجديد، إلا أن ذلك يبقى بدرجة معينة من النسبية، ذلك أنه، ووفقا لمجموع المتغيرات الدولية الراهنة، فإنه من الصعب الحديث عن فعالية و تواجد الاتحاد الأوروبي، كقوة على مستوى النظام الدولي متعدد الأقطاب، على أن يبقى دوره مرتكزا على مفهوم دور " الأخ الأكبر " BIG BROTHER، داخل مناطق الجوار الأوروبي-باعتبارها مجالات حيوية عالمية-على حد تعبير الساخر السياسي البريطاني جورج أورويل GEORGE ORWELL في كتابه 1984.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

- 1- برد رتيبة، المبادرات الجيوستراتيجية الأوروبية في المتوسط، تلمسان، الجزائر، النشر الجامعي الجديد، 2020.
- 2- بريجنسكي، زيغنيو، رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الامريكية وما يترتب عنها جيواستراتيجيا، مركز الدراسات العسكرية، ط2، 1999.
- 3- بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
- 4- بوزيد أعمر، شركاء أم متنافسون؟ سياسات الصراع والتكامل في العلاقات الأمريكية-الأوروبية اتجاه غرب المتوسط (النفط والإرهاب نموذجا)، الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2014.
- 5- بوقارة حسين، ظاهرة التكامل بين التصورات النظرية وواقع العلاقات الدولية، الجزائر: دار لمسة، ط1، 2017.
- 6- بومنجل، خالد وفارق مجيب الرحمان المهدي، إدارة النزاع في أوكرانيا بين المقاربة الأمنية الروسية والأمريكية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، 2018.
- 7- جراد، عبد العزيز، الجيوسياسية: مفاهيم، معالم ورهانات، الجزائر، منشورات الشهاب، 2018.
- 8- حجازي محمد، محمد، الجغرافيا السياسية، القاهرة، مصر، 1997

قائمة المراجع

- 9- حدادي، جلال، معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي، تلمسان، الجزائر، النشر الجامعي الجديد، 2017.
- 10- حسين، عدنان السيد، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1994
- 11- درويش، فوزي، التنافس الدولي على الطاقة في بحر قزوين، مصر: مطابع غباشي، الطبعة الأولى، 2005.
- 12- دوغين، ألكندر، أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة عماد حاتم، بيروت، لبنان، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004.
- 13- الديب، كمال، لعنة قايين: حروب الغاز من روسيا وقطر الى سوريا ولبنان، بيروت، لبنان دار الفرابي.
- 14- زاهر، ضياء الدين، مقدمة في الدراسات المستقبلية: مفاهيم، أساليب، تطبيقات، القاهرة، مصر، مركز الكتاب للنشر، 2004.
- 15- الساعدي، رحيم، المستقبل: مقدمة في علم الدراسات المستقبلية، الجزء الثاني، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2011.
- 16- سيد رجب، عمر الفاروق، قوة الدولة دراسات جيواستراتيجية، القاهرة، مصر، مكتبة مدبولي، 1992
- 17- عبد الحي، وليد، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002.

قائمة المراجع

- 18- عبد الرحمان زيدان، مسعد، الإرهاب في ضوء القانون الدولي العام، القاهرة، مصر، دار المتاب القانوني، 2009.
- 19- عكروم، ليندة، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، عمان، الأردن، داراين بطوطة للنشر والتوزيع، 2011.
- 20- علي حسين، حيدر، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي: السياسة الخارجية الأمريكية والعلاقات الدولية، بغداد، العراق، دار الكتب العلمية، 2014.
- 21- فتحي عيد، محمد، واقع الإرهاب في الوطن العربي، الرياض، المملكة العربية السعودية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 1999.
- 22- لاکوست، إيف، الجغرافيا السياسية للمتوسط، ترجمة زهيدة درويش جبور، أبو ظبي، مكتبة مؤمن قريش، 2010.
- 23- لوکين، ارتيوم، روسيا وتوازن القوى في منطقة شمال شرق اسيا، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014،
- 24- محمد فهمي، عبد القادر، المدخل في دراسة الاستراتيجية، بغداد: جامعة بغداد، 2009.
- 25- مديرية الدراسات الإستراتيجية، خطوط النفط في غرب اسيا وشمال افريقيا جداول وخرائط، بيروت، لبنان، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 2016.
- 26- مصلوح، كريم، التعاون والتنافس في المتوسط، الدوحة، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2013.
- 27- يونس، مؤيد، القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، عمان، الأردن، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015.

المقالات

- 1- الأنباري، احمد عبد الأمير، التقارب الروسي الصيني: محاولة لتعزيز مكانتهما الدولية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، م14، ع58.
- 2- بوقارة حسين، الاستشراف في العلاقات الدولية: مقارنة منهجية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 21، جوان 2004
- 3- بوقرة، علي مجالدي جمال، الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في بحر قزوين تحول الصراع من روسيا إلى إيران، الحوار المتمدن، ع: 4182، 2021/08/12.
- 4- جليلي، محمد رضي، أنابيب النفط وخطوط نقله، ترجمة: علي جوني، شؤون الأوسط، العدد143، شتاء 2003
- 5- خشيب، جلال، تنامي النفوذ الصيني بالمغرب الكبير: حزام واحد، أهداف متعددة، المعهد المصري للدراسات. اسطنبول. تركيا. أبريل2016.
- 6- الدورادي، راشد، عواطف العريف وآخرون، الدراسات الاستشرافية، وثيقة منهجية، وزارة التربية، المركز الوطني للتجديد البيداغوجي والبحوث التربوية، تونس، أكتوبر 2011
- 7- ستانج، ستيف، فك الارتباط الكبير: العوامل التي تحدد العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، نظرة تحليلية: البحوث والتحليل، اكااديمية الامارات الدبلوماسية، افريل 2020.
- 8- طلال مقلد، حسين، المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية،المجلد27،العدد الثالث،2011.
- 9- عرييد، أمال، نفط بحر قزوين ينافس نفط الخليج في الألفية الثالثة، مجلة الاتحاد العام لعمال الكويت، عدد 526، الكويت،2013.

قائمة المراجع

- 10- علي الخويلدي، مسلم مهدي، اعياد عبد الرضا، النظريات الجيوبولتيكية الحديثة وتطبيقاتها على منطقة اسيا الوسطى، مجلة البحوث الجغرافية، عدد 21.
- 11- عوني، مالك، هل تؤسس طريق الحرير لصعود امبراطورية صينية ام افولها؟، مجلة السياسة الدولية، مجلد 53، عدد 214.
- 12- فريدمان، جورج، مبدأ ميدفيديف والإستراتيجية الأمريكية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع356، اكتوبر 2008.
- 13- قدورة، عماد، محورية الجغرافيا السياسة والتحكم في البوابة الشرقية، مجلة سياسات عربية، عدد 9، جويلية 2014.
- 14- كاظم الصبيحي، هاشم، التنافس الدولي على ثروات بحر قزوين، مجلة أبحاث ميسان، مجلد 2، عدد 3، 2006.
- 15- مظفر، نذير الطالب، التنافس الدولي في آسيا الوسطى، مجلة علوم إنسانية، لندن، عدد28، ماي 2006، ص ص97-132.

التقارير:

- 1- تكاشيفا، اوليسيا و كيرن، كيث و تشيفيس، كريستوفر، السياسة الخارجية الروسية في السياقين التاريخي والحالي، مؤسسة راند، 2015.
- 2- شلاباك، ديفيد وجونز، ميكل، تعزيز الردع على الجناح الشرقي لحلف الشمال الأطلسي(الناتو): محاكات سيناريو الحرب دفاعا عن دول البلطيق، كاليفورنيا: مؤسسة راند،

2016

قائمة المراجع

3- لارابي، ايف ستيفن، روسيا والغرب بعد الازمة الأوكرانية، سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2017، ص 48.

مواقع الانترنت:

1- خالد ممدوح العزي، أوكرانيا المشكلة المتجددة... ما بين الربح والخسارة ولعبة الأمم... ،

موقع: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=391243>

2- محمد سيد رصاص، أوكرانيا: عبئ التاريخ والجغرافيا البينية، موقع:

<http://www.ahewar.org/DEBAT/s.asp?aid=402637>

3- مايكل، سيسيري، الصين... اللاعب الكبير الجديد في القوقاز، نشر بتاريخ، 5 نوفمبر 2015،

على الرابط: <http://www.aljarida.com/articles>

4- أحمد مختار الجمال، الاتحاد من أجل المتوسط: بداياته و تطوره و مستقبله، القاهرة المركز

الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية: قضايا، ط 1، ديسمبر 2008 متوفر على الموقع:

www.mokhtarelgammal.typed.com ، تاريخ التصفح 2020/06/10.

5- بينيت كوليكا، لاتحاد الأوروبي يقول لدول البلقان إن 2025 موعد محتمل للانضمام، وكالة

رويترز للأخبار، -3as-balkans-eu/article/، <https://www.reuters.com/article/eu-balkans-as3>

[idARAKCN1GA0CQ](https://www.reuters.com/article/eu-balkans-as3) ، تاريخ النشر: 2018-02-26، 6:30، تاريخ التصفح: 20-

2021-02، 23:00.

قائمة المراجع

- 6- أين وصلت مفاوضات أوكرانيا لدخول الاتحاد الأوروبي، متوفر على الرابط:
<https://cutt.ly/iLHXiMU>، تاريخ النشر: 11-06-2022، تاريخ التصفح 15-06-2022 :21:00.
- 7- الانتخابات الرئاسية الفرنسية 2022 - نتائج الدورة الثانية، متوفر على موقع فرانس 24،
<https://cutt.ly/ILHVZaj> ، تاريخ التصفح: 30-05-2022، 23:00.
- 8- 4 أسباب. لماذا ترفض تركيا انضمام فنلندا والسويد للنااتو؟ متوفر على الرابط:
<https://cutt.ly/hLHMp8t> ، تاريخ النشر: 15-05-2022، تاريخ التصفح: 30-05-2022 :22:30.

المراجع باللغة الفرنسية:

Documents Officiels :

- 1- Commission européenne, **programmation de l'instrument européen de voisinage, Cadre unique d'appui Eu-Tunisie 2017-2020.**
- 2- Communication de la Commission COM (2008) 823 final, **Partenariat oriental**, Bruxelles, 3.12.2008
- 3- Commission européenne, **la politique européenne de voisinage-travailler ensemble**, Office de publications officielles des communautés européennes. Luxembourg. 2007.p23.
- 4- Commission Européenne, **Programmation de l'instrument Européen de voisinage, Cadre Unique pour l'appui de l'EU a la tunisie,2014-2017.**
- 5- Commission Européenne, **programmation de l'instrument européen de voisinage, cadre unique d'appui pour l'appui de l'EU à l'Algérie.**

- 6- Commission Européenne, **Programmation de l'instrument européen de voisinage, cadre unique d'appui EU-Algérie 2018-2020**
- 7- Commission européenne, **Programmation de l'Instrument Européen de Voisinage (IEV) Cadre Unique d'Appui pour l'appui de l'UE au Maroc (2014-2017).**
- 8- Communication de la Commission COM (2008) 823 final du 3/12/2008, **un contexte en évolution.**
- 9- Journal officiel de l'Union européenne, **TRAITÉ SUR L'UNION EUROPÉENNE**, C 326/13.
- 10- **L'Union européenne et ses relations de voisinage**, avis du Conseil économique, social et environnemental présenté par M. Yves Veyrier, rapporteur au nom de la section des relations extérieures, séance des 12 et 13 mai 2009, Journal officiel de la République française, le 20 mai 2009, p. 14
- 11- Middel B, **Cadre et domaine de coopération dans la région de la mer noire**, NATO PA-165 CDS DG06F, rapports de commission 2006, session annulée, p2
- 12- **Partenariat oriental**, Communication de la Commission au Parlement européen et au Conseil », doc. COM(2008) 823 final du 3 décembre 2008 ; « Déclaration commune adoptée lors du sommet du Partenariat oriental de Prague », 7 mai 2009.
- 13- Rapport de la commission européenne, **éléments pour une nouvelle stratégie de l'EU à l'égard de la chine**, join (2016)30 final,2016.
- 14- Stratégie européenne de sécurité, **Une Europe sûre dans un monde meilleur**, Bruxelles, 12 décembre2003.p2
- 15- Union européenne (2003), **Une Europe sûre dans un monde meilleur.** Stratégie européenne de sécurité.

Rapports :

- 1- Eurostat, **L'Europe en chiffre, annuaire Eurostat 2005**, office des publications officielles des communautés européennes, 2005.

Livres :

- 1- Allégre Claude, **Peut-on encore sauver l'Europe ?** Paris, France, Editions Plon, 2011.
- 2- Allemand Frédéric, **L'union Pour La Méditerranée : Pourquoi ? Comment ?** Paris, France, Fondation Pour L'innovation Politique, 2008.
- 3- Armandon Emmanuelle, **Géopolitique de l'ukraine**, Paris, France, Editions presse universitaire de France -Puf-, 2016.
- 4- Avioutskii Viatcheslav, **Géopolitiques continentales : le monde au 20^{ém} siècle**, Paris, France, Armand Colin, 2006.
- 5- Badie Bertrand, Foucher Michel, **Vers un monde néo-national ?** Paris, France, CNRS éditions, 2017.
- 6- Bardos-Féltoronyi Nicolas, **Exercices géopolitiques pour l'union européenne : Les puissances et leurs différends**, Paris, France, L'harmattan, 2010.
- 7- Bernard Victor, **Russie : Quelle Stratégie De Puissance ?** France : Base De Connaissance, Décembre 2006.
- 8- Beurdeley Laurent, de la Brosse Renaud et Maron Fabienne, **L'union Européenne Et Ses Espaces De Proximité, Entre Espace Inclusive Et Partenariats Rénovés : Quel Avenir Pour Le Nouveau Voisinage De L'union**, Bruxelles, Belgique, Editions Bruyland, 2007.
- 9- Boulanger Philippe, **Géographie militaire et géostratégie : Enjeux et crises du monde contemporain**, Paris, France, Armand Colin, 2015.

- 10- Bréault Yann, Jolicoeur Pierre, Lévesque Jacques, **La Russie Et Son Ex-Empire : Reconfiguration Géopolitique De L'ancien Espace Soviétique**, Paris, Presses De Sciences Po, 2003.
- 11- Brzezinski Zbigniew, Traduit par Michel Bessiere, **Le Grand Échiquier : L'Amérique est Le Reste Du Monde**, Paris France, Éditions Bayard, 1997.
- 12- Chautard Sophie, **L'indispensable de la géopolitique**, Levallois-Perret, France, 2009.
- 13- coutau-Bégarie Hervé, Motte Martin, **Approches de la géopolitique de l'antiquité au 20^{em} siècle**, Paris, France, Éditions Economica, 2015.
- 14- Delaume Coralie, David Cayla, **La fin de l'union européenne**, paris, France, Michalon éditeur, 2017.
- 15- Dumont Gérard François, Verluise Pierre, **Géopolitique De l'Europe : De L'atlantique A l'Oural**, Collection Major, Paris, France, 2015.
- 16- Dumont Gérard-François, **Géopolitique De L'Europe**, 2eme Editions, Paris, France, Armand Colin, 2014.
- 17- Dumont Gérard-François, Verluise Pierre, **Géopolitique De L'Europe**, Paris, France, Edition Sedes, 2010.
- 18- Dumortier Brigitte, **Atlas Des Religions**, Paris, Autrement, 2004.
- 19- El Khissassi Abdelkader, **Les Enjeux Des Relations Euro-Méditerranéennes Entre La Chute Du Mur De Berlin Et Es Déboires Dur Printemps Arabe**, Strasbourg, France, Editions Universitaires Européennes, 2015.
- 20- Fabio Liberti, **Union Européenne, Comment Dépasser L'institutionnel ?** Sous La Direction De Pascal Boniface, L'année Stratégique 2009, Paris, Editions Dalloz/IRIS.
- 21- Foucher Michel, **l'Europe et l'avenir du monde**, Paris, France, Odile Jacob, 2009.

- 22- Furfari Samuele, **Le monde et l'énergie : enjeux géopolitiques**, Paris, France, Editions Technip, 2007.
- 23- Gauchon Pascal, Huissoud Jean-Marc, **Les 100 lieux de la géopolitique**, Paris, France, Editions presse universitaire de France -Puf-, 2008.
- 24- Gauchon Pascal, Huissoud Jean-Marc, **Les 100 mots de la géopolitique**, Paris, France, Editions presse universitaire de France -Puf-, 2008.
- 25- Gnesotto Nicole, **Faut-Il Enterre La Défense Européenne ?** La Documentation Française, Paris, France, 2014.
- 26- Grandperrier Cathrine, **L'eurasie : Perspectives et enjeux géopolitique**, Paris, France, L'harmattan, 2012.
- 27- HUBERDEAU Philippe, **La construction européenne est-elle irréversible ?** La Documentation Française, Paris, France, 2017.
- 28- Jessel Jacques, **2040 : La chute de l'europe**, Paris , France, Editions ellipses, 2008.
- 29- Khader Bichara, **L'EUROPE POUR LA MÉDITERRANÉE : De Barcelone à Barcelone (1995-2008)**, Paris, France, HARMATTAN, 2009.
- 30- Labouz Marie-Françoise, **L'union Européenne Elargie Aux Nouvelles Frontières Et A La Recherche D'une Politique De Voisinage**, Bruxelles, Belgique, Editions Bruyland, 2006.
- 31- Lasserre Frédéric, Emmanuel Gonon, **Manuel de géopolitique : enjeux de pouvoirs sur les territoires**, Paris, France, Armand Colin, 2009.
- 32- Lefebvre Maxime, **L'union Européenne Peut-Elle Devenir Une Grande Puissance?** La Documentation Française, Paris, France, 2012.
- 33- Lévy Jacques, **Europe : Une géographie**, Paris, France, Hachette, 1997.

- 34- Lussac Samuel, **Géopolitique Du Caucase : Au Carrefour Energétique De l'Europe De L'ouest**, Paris, France, Editions Tehnip.2010.
- 35- Macek Lukas, **L'élargissement met-il en péril le projet européen?** La Documentation Française, Paris, France,2011.
- 36- Matelly Sylvie, Bastien NIVET, **L'Europe peut-elle faire face à la mondialisation ?** La Documentation Française, Paris, France, 2015.
- 37- Minassian Gaidz, **Caucase Du Sud, La Nouvelle Guerre Froide**, Éditions Autrement Frontières, Paris, France,2007,
- 38- Mohsen-Finan Khadija, **L'Union Pour La Méditerranée : Une Ambition Française De Reconsidérer Le Sud**, Bruxelles, Institut Française Des Relations Internationales , Decembre 2008.
- 39- Pourtier Roland, **Géopolitique De L'Afrique Et Du Moyen Orient**,2eme Edition, Paris,France, Editions Nathan, 2009.
- 40- Rhatta Rachid, **La politique européenne de voisinage dan les pays de l'aire méditerranéenne**, Bruxelles, Belgique, Editions Bruylant, 2011.
- 41- Rifkin Jeremy, **Le reve européen : comment l'Europe se substitue peu à peu à l'Amérique dans notre imaginaire**, Paris, France, Editions Fayard, 2005.
- 42- Rupnik Jacque, **Géopolitique De La Démocratisation :L'europe Et Son Voisinage**, Paris, France, Presses Des Sciences Po,2014
- 43- SCHNAPPER Pauline, **Le Royaume-Uni doit-il sortir de l'Union européenne ?** La Documentation Française, Paris, France, 2014.
- 44- Siritzky David, **Parlons Europe en 30 questions**, Paris , France, La documentation française, 2014.
- 45- Tétard Frank, **Grand Atlas 2017 : Comprendre le monde en 200 cartes**, Paris, France, Éditions Autrement, 2017.
- 46- Troin Jean-François, **Le grand maghreb**, Parie, France, Armand Colin, 2006.

- 47- Turke Andras Istvan, **La géopolitique des premières missions de l'union européenne en Afrique**, Paris, France, L'harmattan, 2016.
- 48- Vallaud Pierre, **Atlas Géostratégique De La Méditerranée Contemporaine**, Edition De l'Archipel, Paris, France, 2012.
- 49- Verluise Pierre, **Fondamentaux de l'union européenne : Démographie, économie, Géopolitique**, Paris, France, Ellipses, 2005.
- 50- Verluise Pierre, **Géopolitique de l'Europe : l'union européenne élargie a-t-elle les moyens de la puissance**, Paris, France, Ellipses, 2005.
- 51- verluise Pierre, **géopolitique des frontières européenne : élargir jusqu'où ?** Paris, France, éditions Argos, 2013.
- 52- Zajec Olivier, **Introduction À L'analyse Géopolitique**, Éditions Du Rocher, Paris, France, 2016.

Periodiques :

- 1- ADVANYI JEAN, **Moscou entre jeux d'influence et démonstration de force**, LE MONDE diplomatique, N.720, Mai 2014.
- 2- Astarita Claudia, Isabella Damiani, **Géopolitique de la Nouvelle Route De La Soie**, Géoéconomie N° 79, 2\2016, pp 57-94.
- 3- Brzezinski Zbigniew, **le partenariat prématuré**, dans le volume L'europe centrale et de l'est dans le cyclone de la transition.
- 4- Caramani Daniele, **L'Italie et L'union européenne**, revue Pouvoirs, 2002/4 N103.
- 5- Charillon Frédéric, **La politique étrangère de l'Union Européenne à l'épreuve des normes Américaines**, Cultures & Conflits, 44 | hiver 2001.
- 6- CHETARIAN Vicken, **Escalade militaire dans le Caucase**, le monde diplomatique, juillet 2007.

- 7- Ciapin Etienne. **Frontières et populations : territoires, mobilités, voisinages européens**. Sociologie. Univerzita Mateja Bela (Banskà Bystrica, Slovaquie), 2018.
- 8- Coustillière Jean-François, **Les Etats-Unis : Une Puissance Méditerranéenne**, Confluences Méditerranée, N° 74, mars 2010.
- 9- DE SWIELANDE Struye, **Les Etats-Unis face aux puissances émergentes : Quelles stratégies à disposition des protagonistes ?** Note d'Analyse 6, 2009.
- 10- Defraigne Jean-Christophe, **L'union Eurasienne : Un Projet D'intégration Régionale Contrepoids à La Chine Et a L'UE, Un Dessin Géopolitique Sans Dynamique Économique**, Outre-Terre, N° 48, 3/2016, pp 217 – 235.
- 11- Delanoë Igor, **L'évolution des enjeux américains dans l'espace mer Noire**, Questions internationales, n° 72, Mars-avril 2015, p 62.
- 12- Dionyssidis Dimitrakopoulos, Hussein Kassim, **La Commission européenne et le débat sur l'avenir de l'Europe**, Critique internationale, 2005/4 no 29, pp169-190.
- 13- Dionyssidis Dimitrakopoulos, Hussein Kassim, **Quel avenir pour l'Europe ?** Les préférences des États membres et de la Commission européenne, et leurs déterminants, Critique internationale, 2005/4 no 29, pp 109-111.
- 14- Paul Dobrescu, **On n'existe pas le lieu pour l'utopie**, dans le volume : l'europe centrale et de l'est dans le cyclone de transition, p298.
- 15- Ekman Alice, **La chine en méditerranée : une puissance émergente**, note de L'IFRI, février 2018.
- 16- El Marzouki Abdenbi, SOLHI Sanae, **Relations Maghreb-Europe Dans Le cadre de la politique européenne de voisinage : évaluations**

- et perspectives**, TROISIEME COLLOQUE INTERNATIONAL SUR LA NOUVELLE POLITIQUE DE VOISIGNAGE HAMMAMET 1-2 JUIN 2007.
- 17- EL TIBI ZEINA, SAINT –PROT CHARLES, **QUELLE UNION POUR QUELLE Méditerranée**, ETUDE Géopolitique N 9, 2008.
- 18- Estievenart Georges, **Enjeux de Sécurité Globale Pour L’union Européenne Dans Le Caucase Du Sud**, revue Géoéconomie, n° 67, avril 2013.
- 19- Ghervas Stella, **L’espace mer Noire : conquêtes et dominations, de l’Antiquité à nos jours**, Journal of Physics: Conf. Series 1122, 2018, P 27.
- 20- Gougeon Jean-Pierre, **France-Allemagne : Vers Une Nouvelle Rivalité ?** Revue internationale et stratégique, 2009/2 n° 74, pp 74 -85.
- 21- Goujon Alexandra, **Les nouveaux voisins de l’union européenne : stratégies identitaires et politique en Ukraine, Biélorussie et Moldavie**, les études du CERI N109, septembre 2004, p 20-24.
- 22- Grare Frédéric, **La nouvelle donne énergétique autour de la mer caspienne : une perspective géopolitique**, Cahiers d’études sur la Méditerranée orientale et le monde turco-iranien, N23, mars 2005.
- 23- Jafalien A, **La mer noire : un centre de gravité stratégique ?** Questions internationales, juillet-aout2005, n° 14, p 62-63.
- 24- Jégo Marie, **Le rêve Arménien**, politique internationale, N104, été 2004
- 25- Joannin Pascale, **L’EUROPE EN 2025 : GÉANT ÉCONOMIQUE, NAIN POLITIQUE ?** Revue Géoéconomie , mars 2009.
- 26- Kachia Jamri, **Caucase : le vrai – faux contrat du siècle**, politique internationale, n° 70, 1995 –1996, P.P.39-52

- 27- Kahn Michèle, **L'UNION EUROPÉENNE ET LE SUD-CAUCASE**
Un tournant politique, Le Courrier des pays de l'Est, no 1043 , 32/2004,
pp 4 11.
- 28- Khader Bichara, **L'Union méditerranéenne : un beau discours ou une
bonne idée ?** Rivista Di Studi politici internazionali , N° 297, 1/2008.
- 29- KRAUZE Jan, **La Russie et ses marches**, le monde, 1er juillet 1993.
- 30- Lacoste Yves, **géopolitiques des diasporas**, Hérodote, avril-juin 1989
- 31- Laïdi Zaki, **Peut-on prendre la puissance européenne au sérieux ?** Les
Cahiers européens de Sciences Po, n° 05,2005, Pp 2-32.
- 32- Lavigne Jean-Claude, **La France et L'union Européenne**, Revue
d'éthique et de théologie morale,2006/1 N238.
- 33- Lefebvre Maxime, **L'Allemagne et l'Europe**, Revue internationale et
stratégique-IRIS éditions, 2009/2, N74.
- 34- Limonier Kevin, **La Russie et la mer Noire : entre récit géopolitique
et mythologie identitaire**, Journal of Physis : Conf. Series 1122, 2018,
PP 41, 42.
- 35- Lippert Barbara, **La Politique européenne de voisinage : Perspectives
internes et externes**, Politique étrangère, 2008/1 Printemps, p. 39-50.
- 36- Lussac Samuel, **Géopolitique du Caucase : Au carrefour énergétique
de l'Europe de l'Ouest**, Journal of Peace, Conflict and Development,
Editions Technip, 16, November 2010.P.146.
- 37- Lynch Dov, **Moldavie. Laboratoire de la nouvelle stratégie
européenne**, Le Courrier des pays de l'Est 2004/2, n° 1042, p. 39-48.
- 38- Lynch Dov, **Vers une stratégie de l'Union, dans, Le Sud Caucase :
un défi pour l'UE**, Cahiers de Chaillot, n° 65, décembre 2003, pp. 173-
199.

- 39- MING-FEI GU, **L'UE Face Aux Nouvelle Routes De La Soie : Contradictions Et Perspectives**, ASIA FOCUS N94, IRIS, 2019, pp2-10.
- 40- Petiteville Franck, **L'union Européenne, Acteur International « Global » ?** La revue internationale et stratégique, n° 47, automne 2002, p19-22.
- 41- Schild Joachim, **Les Relations Franco-Allemandes Dans Une Europe Élargie : La Fin D'une Époque ?** Revue internationale et stratégique, 2002/4 n° 48, pp 31 -42.
- 42- Szmolka Inmaculada, Mendz Monica, **Les espagnols face à l'union européenne : bilan pour le vingtième anniversaire de l'entrée de l'Espagne dans l'organisation**, revue pôle sud,2007/1 N26.
- 43- Tomescu-Hatto Odette, **Comment conjuguer l'élargissement de l'Union européenne et la sécurité de ses frontières ?** L e s É t u d e s d u C E R I N° 116 septembre 2005.
- 44- vardanean Ernest, **La Moldavie entre la russie et l'occident : L'integration europeenne a l'epreuve des fracture interieurs**, Russie.Nei. Visions, N110, Ifri, Aout 2018, pp2-25.
- 45- Perrineau Pascal, **La Monté Des Droites Extrêmes En Europe**, Revue Études, Tome 397, 2002, pp 605-613.
- 46-

Dissertations :

- 1- Longinidis Panagiotis, **La politique européenne de voisinage et les pays d'Europe orientale**, thèse en vue de l'obtention du doctorat, université toulouse1, France,2016.

Emission télévisée :

- 1- Aubrey Emilie, **Caucase : un carrefour d'influence-** Le dessous des cartes, ARTE Vidéo,18/09-2021.

- 2- Victor Jean-Christophe, **50 Ans D'union Européenne**, Le dessous des cartes, ARTE Vidéo, 21 Mars 2007.
- 3- Victor Jean-Christophe, **À l'Est, combien d'Europe(s) ?** Le dessous des cartes, ARTE Vidéo, 13 nov. 2021.
- 4- Victor Jean-Christophe, **Caucase Du Nord : Le Talon D'Achille De La Russie**, Le dessous des cartes, ARTE Vidéo, 28 Janvier 2017.
- 5- Victor Jean-Christophe, **L'Europe Agricole : Une Nécessité**, Le dessous des cartes, ARTE Vidéo, 28 Juin 2008.
- 6- Victor Jean-Christophe, **L'OTAN : Nouvelle Donne**, Le dessous des cartes, ARTE Vidéo, 31 Mai 2006.
- 7- Victor Jean-Christophe, **La Russie : Une Grande Puissance, Première Partie**, Le dessous des cartes, ARTE Vidéo, 25 Mai 2010.
- 8- Victor Jean-Christophe, **La Russie : Visions De La Russie, Deuxième Partie**, Le dessous des cartes, ARTE Vidéo, 29 Mai 2010.
- 9- Victor Jean-Christophe, **Méditerranée, Les Batailles Du Gaz**, Le dessous des cartes, ARTE Vidéo, 03 Mai 2014.
- 10- Victor Jean-Christophe, **Mer Baltique, Méditerranée Du Nord**, Le dessous des cartes, ARTE Vidéo, 09 Novembre 2013.
- 11- Victor Jean-Christophe, **Mer Noire : Géopolitique Des Tubes, Deuxième Partie ?** Le dessous des cartes, ARTE Vidéo, 18 Octobre 2008.
- 12- Victor Jean-Christophe, **Mer Noire : Un Carrefour Euro-Asiatique, Première Partie**, Le dessous des cartes, ARTE Vidéo, 11 Octobre 2008.
- 13- Victor Jean-Christophe, **Migrations : Les Fausses Menaces**, Le dessous des cartes, ARTE Vidéo, 21 Novembre 2007.
- 14- Victor Jean-Christophe, **Un Gazoduc Sous La Baltique**, Le dessous des cartes, ARTE Vidéo, 11 Octobre 2007.
- 15- Victor Jean-Christophe, **Une Union Méditerranéenne ?** Le dessous des cartes, ARTE Vidéo, 01 Mars 2008.
- 16- Victor Jean-Christophe, **Vers Une Nouvelle Route De La Soie** Le dessous des cartes, ARTE Vidéo, 23 Mai 2015.
- 17- Aubrey Emilie, **Élargissement de l'UE : une équation périlleuse ?** Le dessous des cartes, ARTE Vidéo, 18 Juin 2022.
- 18- Aubrey Emilie, **La France, entre puissance et peur du déclin** Le dessous des cartes, ARTE Vidéo, 19 Mars 2022.

Sites Internet :

- 1- Tulmets Elsa, **L'Allemagne, l'élargissement européen et la politique de voisinage**, Transcontinentales

[En ligne], 2 | 2006, document 9, mis en ligne le 30 septembre 2012, consulté le : 15 septembre 2020, <http://journals.openedition.org/transcontinentales/488> ; DOI : <https://doi.org/10.4000/>.

- 2- Conseil de l'Union européenne (2009), **Déclaration commune adoptée lors du sommet du Partenariat oriental**, Prague, 7 mai 2009, 8435/09 (Presse 78), 12 mai 2009, Bruxelles. Consulté en ligne le 30 juin 2018, http://europa.eu/rapid/pressrelease_PRES-09-78_fr.htm?locale=FR,p5.

- 3- Khrimian Karine, **Quelle présence pour l'Union européenne dans le sud-caucase ?**, Question d'Europe n°4 - 03/10/2005, <https://www.robert-schuman.eu/fr/questions-d-europe/0004-quelle-presence-pour-l-union-europeenne-dans-le-sud-caucase>, consulté le : 20-10-2016.

- 4- ¹ Rapport d'étude du comité n°3 de la 54ème session nationale de l'Institut des Hautes Etudes de Défense Nationale ,**Le Caucase, quels enjeux?**, mai 2002, http://www.ihedn.fr/pages/formations/session_nationale/rapports/54/54_phase2comite3.pdf, consulté le : 13-10-2016.

- 5- Verlouise pierre, **L'union pour la méditerranée: deux ans après le sommet de paris**, revus géopolitique online, <http://www.diploweb.com/L-Union-pour-la-mediterranee-deux.html>

- 6- **PIB- Union européenne, données de la banque mondiale 2020**, disponible sur : <https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/NY.GDP.MKTP.CD?en>

d=2020&locations=EU&most_recent_year_desc=false&start=2000&view=chart.

- 7- [https://fr.statista.com/infographie/8512/depenses-militaires-des-pays-membres-otan-et-niveau-en-pourcentage-du-pib /](https://fr.statista.com/infographie/8512/depenses-militaires-des-pays-membres-otan-et-niveau-en-pourcentage-du-pib/)
- 8- Lequeux Vincent, **Qu'est-ce que le plan Juncker ?** disponible sur:<https://www.touteurope.eu/institutions/qu-est-ce-que-le-plan-juncker/>
- 9- Rapport Sénat n° 579 (le 4 mai 2016), **Projet de loi autorisant la ratification de l'accord portant création de la Banque asiatique d'investissement dans les infrastructures,**
http://www.senat.fr/rap/115-579/115579_mono.html.

المراجع باللغة الانجليزية:

Books :

- 1- Alcaro Riccardo, John Peterson and Ettore Greco, **The West and the Global Power Shift Transatlantic Relations and Global Governance,** London, UK, Palgrave Macmillan, 2016.
- 2- Amato Giuliano, Batt Judy, **The Long-Term Implications of EU Enlargement: The Nature of the New Border,** Florence: European University Institute, 1999.
- 3- Anderson. M and Bort. E, **The frontiers of the European Union,** New York, Usa, Palgrave, 2001.
- 4- Antonenko Oksana, Pinnick Kathryn, **Russia and the European Union: Prospects for a new relationship,** Routledge, London,Uk, 2005.
- 5- Armstrong Warwick, Anderson James, **Gepolitics of European Union enlargement: The forteress empire,** London, Uk, Routledge, 2007.

- 6- Aslund Andres, Da Browski Marek, **Europe After Enlargement**, Cambridge, UK, 2007.
- 7- Avery Graham, Nasshoven Yvonne, **The European Neighbourhood Policy: Challenges and Prospects**, Trans European Policy Studies Association, Brussels, 2008.
- 8- Balzacq Thierry, Carrera Sergio, **Security versus freedom? A challenge for Europe's future**, London, Uk, Ashgate, 2006.
- 9- Bauman. Z, Beck. B, **Europe: An Unfinished Adventure**, London: Sage, 2004.
- 10- Berg Eiki, Ehin Piret, **Identity and Foreign Policy Baltic-Russian Relations and European Integration**, Ashgate Publishing, England, 2009.
- 11- Berger Helge, Moutos Thomas, **Managing European Union Enlargement**, The MIT Press, Massachusetts, united states, 2004.
- 12- Bindi Federiga, **The Foreign Policy of the European Union : Assessing Europe's Role in the World**, Washington, USA, BROOKINGS INSTITUTION, 2010.
- 13- Boin Arjen, Ekengren Magnus, Rhinard Mark, **The European union as crisis manager Patterns and Prospects**, London, Uk, Cambridge University Press, 2013.
- 14- Bretherton Charlotte and Vogler John, **The European Union as a global actor**, London, Routledge, 2006.
- 15- Brimmer Esther, Frohlich Stephan and Nitze Paul, **The strategic implications of European Union enlargement**, Usa, John Hopkins University, 2005.
- 16- Bruns Bettina, Happ Dorit and Zichner Helga, **European Neighbourhood Policy Geopolitics Between Integration and Security**, London , UK, Palgrave Macmillan, 2016.

- 17- Burchill Scott, Linklater Andrew, **Theories of international relations**, New York: Palgrave Macmillan, 2005.
- 18- Byrne. R, Noll. G and Vedsted-Hansen. J, **New asylum countries? migration control and refugee protection in an enlarged European union**, The Hague: Kluwer Law International. 2002.
- 19- Carlsnaes Walter, Sjursen Helene and White Brian, **Contemporary European Foreign Policy**, SAGE Publishers, London, Uk, 2004.
- 20- Casarini Nicola, **European Foreign Policy in an Evolving International System**, PALGRAVE MACMILLAN, New York,2007.
- 21- Cederman L.-E, **Constructing Europe's identity: the external dimension**, Boulder, CO: Lynne Rienner, 2000.
- 22- Celata Filippo, Coletti Raffaella, **Neighbourhood Policy and the Construction of the European External Borders**, New York, USA, Springer Cham Heidelberg, 2015.
- 23- checkel jeffrey t, katzenstein peter j., **European Identity**, Cambridge, UK, Cambridge University Press 2009.
- 24- Christodoulakis George, **Managing Risks in the European Periphery Debt Crisis: Lessons from the Trade-Off between Economics, Politics and the Financial Markets**, London, Uk, Palgrave Macmillan, 2015.
- 25- Coene Frederik, **The Caucasus: An introduction**, New York, USA, Routledge,2010.
- 26- Comelli Michele, **THE European Neighbourhood Policy And The Southern Mediterranean :Drawing from the Lessons of Enlargement**, Middle East Technical University Press, TURKEY,2009.
- 27- Dannreuther Roland, **European Union Foreign and Security Policy: Towards a Neighbourhood Strategy**, London and New York: Routledge, 2004.

- 28- de Waal Thomas, **The Caucasus: An Introduction**, New York, USA, Oxford University Press, 2010.
- 29- Deardorff Alan, **The Past, Present and Future of the European Union**, PALGRAVE MACMILLAN, New York, 2004.
- 30- DeBardleben Joan, **The boundaries of EU enlargement: finding a place for neighbours**, New York: Palgrave Macmillan, 2008.
- 31- Dee Megan, **The European Union in a Multipolar World: World Trade, Global Governance and the Case of the WTO**, London, Uk, Palgrave Macmillan, 2015.
- 32- Denza. E, **The intergovernmental pillars of the European Union**, Oxford: Oxford University Press, 2002.
- 33- Fulvio Attinà, Rosa Rossi, **European Neighbourhood Policy: Political, Economic And Social Issues**, The Jean Monnet Centre “Euro-Med” Department of Political Studies, Catania, 2004.
- 34- Galbreath David J., **The Organization for Security and Co-operation in Europe**, Routledge, London, 2007.
- 35- Grevi Giovanni, Helly Damien and Keohane Daniel, **European Security and Defence Policy: the first ten years (1999-2009)**, Institute for Security Studies, paris, 2009.
- 36- Gstöhl Sieglinde, **The Neighbours of the European Union’s Neighbours: Diplomatic and Geopolitical Dimensions beyond the European Neighbourhood Policy**, London, Uk, Ashgate, 2014.
- 37- Guzzini Stefano, **The Return of Geopolitics in Europe?** Cambridge, Uk, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, 2012.
- 38- Hager Kohnstamm, , **A Nation Writ Large? Foreign Policy Problems before the European**

- 39- Haukkala Hishi, **The Northern Dimension: A Presence and Four liabilities, European Union Foreign and Security: Towards a Neighborhood Strategy**, London: Routledge, 2004.
- 40- Hill Christopher, Smith Karen, **European foreign policy: key documents**, Routledge, London,2000.
- 41- Hille Charlotte, **State Building and Conflict Resolution in the Caucasus**, BOSTON, USA, Brill,2010.
- 42- Ikenberry John, **After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order After Major Wars**. Princeton and Oxford: Princeton University Press, 2001.
- 43- JAGUARIBE HELIO, **The European Union, Mercosul And The New World Order**, FRANKCASS PUBLISHERS, London ,2003.
- 44- Keukeleire Stephan, Macnaughtan Jennifer, **The foreign policy of the European Union**, Basingstoke: Palgrave-Macmillan, 2008.
- 45- Klieman Aharon, **Great Powers and Geopolitics: International Affairs in a Rebalancing World**, Switzerland, springer, 2015.
- 46- Knodt. M and Princen. S, **Understanding the EU's external relations: the move from actors to processes**, London: Routledge, 2003.
- 47- Koops Joachim, Macaj Gjovalin, **The European union as a diplomatic actor**, New York: Palgrave Macmillan,2015.
- 48- Kourtelis Christos, **The Political Economy of Euro-Mediterranean Relations: European Neighbourhood Policy in North Africa**, Hampshire, Uk, Palgrave Macmillan, 2015.
- 49- Laïdi Zaki, **EU foreign policy in a globalized world Normative power and social Preferences**, London: Routledge, 2008.
- 50- Larsen Henrik, **Analysing the Foreign Policy of Small States in the EU The Case of Denmark**, PALGRAVE MACMILLAN, New York,2005.

- 51- Levy Daniel, Pensky Max, Torpey John, **Old Europe, New Europe, Core Europe: Transatlantic relations after the Iraq war**, London, Uk, Verso, 2005.
- 52- Lodge Juliet, **from civilian power to speaking with a common voice: the transition in to a CFSP**, The European Community and the challenges of the Future, Pinter, 2nd. Ed., 1993.
- 53- Manners Ian, Lucarelli S, **Values and principle in European Union foreign policy**, London: Routledge, 2006.
- 54- Merlingen Michael, Ostrauskaite Rasa, **European Security and Defence Policy:An implementation perspective**, Routledge, London,2008.
- 55- Missiroli Antonio, **A changing global environment**, European Union Institute for Security Studies, CHAILLOT PAPERS, December 2014.
- 56- Missiroli Antonio, **The EU and its changing neighbourhood: stabilization, integration and partnership: European Union Foreign and Security Policy: Towards a Neighbourhood Strategy**, London, Routledge, 2004.
- 57- Nonneman Gerd, **Analyzing Middle East Foreign Policies And The Relationship With Europe**, Routledge, London,2005.
- 58- Oksana Antonenko, Pinnick Kathryn, **Russia and the European Union Prospects for a new relationship**, Routledge, London,2005.
- 59- Parker Noel, **The Geopolitics of Europe's Identity:Centers, Boundaries, and Margins**, PALGRAVE MACMILLAN, New York,2008.
- 60- Rouet Gilles, Carmen Pascariu Gabriela, **Resilience and the EU's Eastern Neighbourhood Countries: From Theoretical Concepts to a Normative Agenda**, Cham, Switzerland, Palgrave Macmillan, 2019.
Routledge, 1999.

- 61- Schimmelfennig Frank, Sedelmeier Ulrich, **The Europeanization of Central and Eastern Europe**, Ithaca: New York, Cornell University Press, 2005.
- 62- Schimmelfennig Frank, Sedelmeier Ulrich, **The Politics of European Union Enlargement: Theoretical approaches**, London, Uk, Routledge, 2005.
- 63- Schimmelfennig Frank, **The EU, NATO and the Integration of Europe Rules and Rhetoric**, Cambridge University Press, 2003.
- 64- SCHNEIDER CHRISTINA, **Conflict, Negotiation and European Union Enlargement**, Cambridge, Uk, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, 2008.
- 65- Simão Licínia, **The EU's Neighbourhood Policy towards the South Caucasus: Expanding the European Security Community**, London, UK, Palgrave Macmillan, 2018.
- 66- Slomp Hans, **Europe, A Political Profile an American Companion to European Politics**, Volume1, ABC-CLIO, LLC, California, 2011.
- 67- Smith Karen E., **The Making of EU Foreign Policy the Case of Eastern Europe**, Second Edition, New York, USA, PALGRAVE MACMILLAN, 2004.
- 68- Smith Karen, **European Union Foreign policy in a Changing World**, Cambridge: Blackwell Publishing, 2003.
- 69- Stahl Anna Katharina, **EU-China-Africa Trilateral Relations in a Multipolar World**, London, Uk, Palgrave Macmillan, 2018.
- 70- Stefanova Boyka, **The European Union and Europe's New Regionalism: The Challenge of Enlargement, Neighborhood, and Globalization**, Cham, Switzerland, Palgrave Macmillan, 2018.
- 71- Svante Cornell, Frederick Starr, **The guns of august 2008 : Russia's war in georgia**, London, UK, M.E Shape, 2009.

- 72- Sven Biscop, **The European security strategy: a global agenda for positive power**, Aldershot: Ashgate. 2005.
- 73- SVOP, **The World Around Russia: 2017. An Outlook for the Midterm Future**. Moscow, The Council on Foreign and Defense Policy, 2007.
- 74- Telo Mario, **European Union and New Regionalism Regional Actors and Global Governance in a Post-Hegemonic Era**, Hampshire, UK, Ashgate Publishing, 2007.
- 75- Trachtenberg Marc, **America and Europe during the cold war**, ROWMAN & LITTLEFIELD PUBLISHERS, New York, 2003.
- 76- VACHUDOVA MILADA ANNA, **Europe Undivided Democracy, Leverage, and Integration After Communism**, Oxford university press, new York 2005.
- 77- WALBERG ERIC, **Postmodern Imperialism: Geopolitics and the Great Games**, Atlanta, USA, 2011.
- 78- White Brian, **Understanding European Foreign Policy**, New York: Palgrave, 2001.
- 79- Whitman Richard G, Wolff Stefan, **The European Neighbourhood Policy in Perspective: Context, Implementation and Impact**, PALGRAVE MACMILLAN, New York, 2010.
- 80- Zielonka Jan, **Europe as Empire: The Nature of the Enlarged European Union**, Oxford university press, new York, 2006.
- 81- Zielonka Jan, **Europe Unbound: Enlarging and Reshaping the Boundaries of the European Union**, London, Uk, 2002.

Periodics:

- 1- Adler Emanuel and Crawford Beverly, **Normative Power: The European Practice of Region Building and the Case of the Euro-**

- Mediterranean Partnership (EMP)**, Institute of European Studies Working Paper AY0404, April 2004.
- 2- Aliboni, Roberto, **The Geopolitical Implications of the European Neighbourhood Policy**, European Foreign Affairs Review, Vol.1, No. 16 (2005).
- 3- Amato Giuliano, **The Long-Term Implications Of Eu Enlargement: The Nature Of The New Border**, Final Report of the Reflection Group, Robert Schuman Center For Advanced Studies, European University Institute, Florence, April 1999.
- 4- Archer Clive, Etzold Tobias, **The EU's Northern Dimension: Blurring Frontiers between Russia and the EU North?** NORDEUROPAforum 1/2008.
- 5-Averre Derek, **Russia and the European Union: Convergence or Divergence?** European Security, Volume14, N 2,2005, pp. 175–202.
- 6- Balfour Rosa, Missiroli Antonio, **Reassessing the European Neighbourhood Policy**, EPC Issue Paper No. 54, June 2007.
- 7-Baun Michael, **The United States and European Neighborhood Policy**, paper prepared for the European Consortium for Political Research, 3rd Pan-European Conference on EU Politics, Bilgi University, Istanbul, 21-23 September 2006.
- 8-Biscop Sven, **The European Security Strategy and The Neighbourhood Policy: A New Starting Point for a Euro-Mediterranean Security Partnership?** European Neighbourhood Policy: Political, Economic and Social Issues.
- 9-Bosse Giselle and Korosteleva-Polglase Elena, **Changing Belarus? : The Limits of EU Governance in Eastern Europe and the Promise of Partnership**, Cooperation and Conflict 2009 44: 143.

- 10- Browning Christopher S, Joenniemi Pertti, **Geostrategies of the European Neighbourhood Policy**, European Journal of International Relations N14, 2008 , pp 519-551.
- 11- Browning Christopher, and Joenniemi Pertti, **The European Union's Two Dimensions: The Eastern and the Northern**, *Security Dialogue*, Vol.34, No.4 2003, p.467.
- 12- Bull Hedley, **Civilian Power Europe: A Contradiction in Terms?**, Journal of Common Market Studies, Vol.21, 1982.
- 13- Burckhardt Christian, **Why is There a Public Debate about the Idea of a 'Civilian Power Europe'**,EI Working Paper, London October 2004, p.12
- 14- Cameron Fraser and Rhein Eberhard, **Promoting Political and Economic Reform in the Mediterranean and Middle East**, *EPC Issue Paper* No. 33, 18 May 2005.
- 15- Caporaso James, **The European Union and Forms of State : Westphalian, Regulatory or Post-modern ?**, Journal of Common Market Studies, no 34, 1996.
- 16- Casas-Cortes Maribel, Cobarrubias Sebastian and Pickles John, **Rebordering the neighbourhood: Europe's emerging geographies of non-accession integration**, European Urban and Regional Studie, SAGE Publications,May 2012.
- 17- Catellani Nicola, **Short and long-term Dynamics in the EU's Northern Dimension**, Copenhagen Peace Research Institute, December 2001.
- 18- Catellani Nicola, **The EU neighborhood policy towards The Russian Federation: from the Northern Dimension to the New Neighbors**, p.14.
- 19- Chizhov Vladimir, **European Union: A Partnership Strategy'**, International Affairs 50 (6), 2004, p. 85.

- 20- Comelli Michele, Ettore Greco and Nathalie Tocci, **From Boundary to Borderland: Transforming the Meaning of Borders through the European Neighbourhood Policy**, *European Foreign Affairs Review* 12: 203- 218, 2007.
- 21- Comelli Michele, **The Approach Of The European Neighbourhood Policy: Distinctive Features And Differences With The Euro Mediterranean Partnership**, Paper presented at the IGC Net conference "The European Union as an International Actor Challenges and Options for the Future", organized by the European Network of Jean Monnet Centers of Excellence (IGC Net) in cooperation with IEP Paris and TEPSA Brussels, 17 November 2005.
- 22- Copsey Nathaniel, Mayhew Alan, **European Neighbourhood Policy: the Case of Ukraine**, SEI Seminar Papers Series No 1, Sussex European Institute, 2006.
- 23- Cremona Marise, **The European Neighbourhood Policy: Legal and Institutional Issues**, *CDDRL Working Papers* No. 25, 2 November 2004.
- 24- Curley Mark, **The Common Foreign and Security Policy of the European Union: can it survive in the twenty first century?** *Government and Politics Review* 2012.
- 25- Dannreuther Roland, **Developing the Alternative to Enlargement: The European Neighbourhood Policy**, *European Foreign Affairs Review* 11, 2006, pp183-201.
- 26- Diab Khaled, **Commission wants closer EU-Israeli ties**, *European Voice*, 16 December 2004-12, January 2005.
- 27- Dirk Jacobs, **Immigration and Politics in the New Europe: Reinventing Borders** , *Critique internationale*, 2006/1 no 30.
- 28- Duchene Francois, **Europe's Role in World Peace**, *EI Working Paper*, London, October 2004, p.10.

- 29- Emerson Michael and Noutcheva Gergana, **From Barcelona Process to Neighbourhood Policy: Assessments and Open Issues**, *CEPS Working Document* No. 220, March 2005.
- 30- Emerson Michael, **European Neighbourhood Policy: Strategy or Placebo?** CENTRE FOR EUROPEAN POLICY STUDIES, ceps WORKING DOCUMENT NO. 215/November 2004.
- 31- Emerson Michael, Gergana Noutcheva, Nicu Popescu, **European Neighbourhood Policy Two Years on: Time indeed for an 'ENP plus**, CEPS Policy Brief No. 126/March 2007.
- 32- Emerson Michael, **The Ukraine Question**, CENTRE FOR EUROPEAN POLICY STUDIES, ceps WORKING DOCUMENT, April 2012.
- 33- Emerson Michael, **Two Cheers for the European Neighbourhood Policy**, Centre for European Policy Studies, May 2004,
- 34- EMERSON MICHAEL, YOUNGS RICHARD, **Democracy's Plight In The European Neighbourhood: Struggling Transitions And Proliferating Dynasties**, Brussels, Belgium, Centre for European Policy Studies, 2009.
- 35- Eric Philippart, **The Euro-Mediterranean Partnership: A Critical Evaluation of an Ambitious Scheme**, *European Foreign Affairs Review* 8: 201-220, 2003, p. 201.
- 36- Ferrero-Waldner Benita, **The European Neighbourhood Policy and the Regions**, Speech Structured Dialogue - Committee of the Regions, Brussels, December 18, 2007, SPEECH/07/829.
- 37- Ferrero-Waldner Benita, **The European Neighbourhood Policy: helping ourselves through helping**
- 38- Filtenborg Mette Sicard, Gänzle Stefan and Elisabeth Johansson, **An Alternative Theoretical Approach to EU Foreign Policy: 'Network**

- Governance' and the Case of the Northern Dimension**, Cooperation and Conflict 37:4 (2002).
- 39- Fraser Cameron and Eberhard Rhein, **Promoting Political and Economic Reform in the Mediterranean and Middle East**, European Policy Centre Issue Paper No. 33 ,18 May 2005.
- 40- Fraser Cameron, **The European Neighbourhood Policy as a conflict prevention tool**, European Policy Centre Issue Paper No.47, June 2006.
- 41- Fulvio Attinà, **The Building of Regional Security Partnership and the Security Culture Divide in the Mediterranean Region**, Institute of European Studies Working Paper AY0405-8, May 2004.
- 42- Ginsberg Roy, **Conceptualizing the European Union as an International Actor: Narrowing the Theoretical Capability-Expectation Gap**, Journal of Common Market Studies, Vol.37/3, September 1999.
- 43- Gordon Claire, Gwendolyn Sasse, **The European Neighbourhood Policy: Effective Instrument for Conflict Management**
- 44- Grabbe Heather, **How the EU should help its Neighbours**, Centre for European Reform, London, June 2004.
- 45- H. Ojanen , **The Northern Dimension: Fuel for the EU** , the Finnish Institute of International Affairs, Helsinki 2001,p.210.
- 46- Hans-George Erhart, **What Model for CFSP**, Chaillot Papers, No.55, October 2002, p.10.
- 47- Helly Damien, **EU's Influence in Its Eastern Neighbourhood: The Case of Crisis Management in the Southern Caucasus**, European Political Economy Review ISSN 1742-5697 No. 7 (Summer 2007).
- 48- Hillion Christophe, **Partnership and Cooperation Agreements between the European Union and the New Independent States of the Ex-Soviet Union**, European Foreign Affairs Review, 3,1998.

- 49- International Spectator, Vol.35, No.2 April-June 2000.
- 50- James W Scott, **Wider Europe, EU Enlargement and Borders of Inclusion and Exclusion**, *VRCME Lavier Conference: 'New Frontiers for Europe'*, May 30 June 1, Lisbon 2004, p.9.
- 51- James W. Scott, **The EU and the Wider Europe: Towards an Alternative Geopolitics of Regional Cooperation?** *Geopolitics*, Vol.10 2005, p.442.
- 52- kahraman sevilay, **the European Neighbourhood Policy: a critical assessment**, Ankara review of European studies, vol05, n 03, spring2006.
- 53- Kahraman Sevilay, **The European Neighbourhood Policy: The European Union's New Engagement towards Wider Europe**, *Perceptions: Journal of International Affairs*, Volume 10, Issue 4, 2005, pp 1-28
- 54- Karen Smith, **The Outsiders: the European Neighbourhood Policy**, *international Affairs*, vol81, N4, July 2005, pp 757-773.
- 55- Kennett Patricia, Forrest Ray, **The Neighbourhood in a European Context**, *Urban Studies*, Vol. 43, No. 4, 713–718, April 2006.
- 56- Korosteleva Elena , **Change or Continuity : Is the Eastern Partnership an Adequate Tool for the European Neighbourhood?** *International Relations*, SAGE Publications, 2011 25: 243.
- 57- Landaburu Eneko, **From Neighbourhood to Integration Policy: Are there Concrete Alternatives to Enlargement?** *CEPS Policy Brief No. 95*, March 2006.
- 58- Larsen Henrik, **The EU: A Global Military Actor?**, *Cooperation and Conflict*, Vol.37/3, 2002.
- 59- Light Margot, **In Search of an Identity: Russian Foreign Policy and the End of Ideology**, *The Journal of Communist Studies and Transition Politics*, 19 (3), 2003, pp. 42–59.

- 60- Linjakumpu Aini, **The European Union Meets the South and the North – the Limits of the Union**, Paper presented at the 41st International Studies Association Annual Convention. Los Angeles, 14–18 March 2000.
- 61- Lykke Friis and Murphy Anna, **The European Union and Central and Eastern Europe: Governance and Boundaries**, *Journal of Common Market Studies* 37: 2 (1999).
- 62- Lynch Dov, **Catalysing Change**, EU Institute for Security Studies Chaillot Paper No. 85 November 2005.
- 63- Lynch Dov, **Same View, Different Realities: EU and US Policy towards Russia**, *EU-US Relations after the Crisis*, Paris: EU Institute for Security Studies, 2006, pp. 157-170.
- 64- Lynch Dov, **THE EUROPEAN NEIGHBOURHOOD POLICY**, European Union Institute for Security Studies, Eurojournal.org, June 2004.
- 65- Lynch Dov, **The New Eastern Dimension of the Enlarged EU, Partners and Neighbors**, A CFSP for a wider Europe, Chaillot Paper, No. 64, September 2003.
- 66- Magen Amichai, **The Shadow of Enlargement: Can the European Neighbourhood Policy Achieve Compliance?** *CDDRL Working Papers* No. 68, August 2006, pp. 382-426.
- 67- Makarychev Andrey & Deviatkov Andrey, **Eastern Partnership: and Democratic Change in the Union's Eastern Neighbourhood?** London School of Economics and Political Science July 2008.
- 68- Manners Ian, **Normative Power Europe Reconsidered: Beyond the Crossroads**, *Journal of European Public Policy*, 2006.
- 69- Manners Ian, **Normative Power Europe: A Contradiction in Terms**, *Journal of Common Market Studies*, Vol.40, No.2, 2002.

- 70- Marchetti Andreas, **The European Neighbourhood Policy Foreign Policy at the EU's Periphery**, Center for European Integration Studies, Germany, *ZEI Discussion Paper C158*, 2006.
- 71- Martonyi János, **New hopes for the European Neighbourhood Policy: A view from Hungary**, European View, Centre for European Studies 2011.
- 72- Meloni Gabriella, **Is the Same Toolkit used during Enlargement still Applicable to the Countries of the New Neighbourhood? A Problem of Mismatching between Objectives and Instruments**, in Cremona, Marise and Meloni, Gabriella (eds). 2007.
- 73- Missiroli Antonio, **The European Union and Its Changing Periphery: Stabilisation, Integration, Partnership**, Occasional Paper Series, No. 32, EU Institute for Security Studies.
- 74- Mocanu Oana Mihaela, **EVOLUTION OF THE EUROPEAN NEIGHBOURHOOD POLICY –INSTRUMENTS, LIMITS AND CONDITIONALITIES**, Romanian Economic and Business Review – Vol. 2, No. 4.
- 75- Moschella Manuel, **European Union's Regional Approach towards its Neighbours: the European Neighbourhood Policy vis-à-vis Euro-Mediterranean Partnership**, University Of Catania, Italy.
- 76- Nogues Johansson, **A 'Ring of Friends'? The Implications of the European Neighbourhood Policy for the Mediterranean**, Mediterranean politics, Volume 9, N2, June 2004, pp 240-246.
- 77- Ojanen Hanna, , **The Northern Dimension: Fuel for the EU**, The Finnish Institute of International Affairs, Helsinki 2001, p.48
- 78- Orbie Jan, **Everything but Arms: A Civilian power Europe at Work**, European Consortium for Political Research Joint Possessions of Workshop, Uppsala 13th-18th April 2004.

- 79- Ortega, **A New EU Policy on the Mediterranean?. Our neighbours**, Conference of Foreign Affairs Committee Speech/05/658, London, 31 October 2005.
- 80- **our neighbours**, Conference of Foreign Affairs Committee Speech/05/658, London, 31 October 2005.
- 81- Philippart Eric, **The Euro-Mediterranean Partnership: A Critical Evaluation of an Ambitious Scheme**, European Foreign Affairs Review 8: 201-220, 2003, p. 201.
- 82- Pleines Heiko, **Russian Business Interests and the Enlarged European Union**, Post-Communist Economies, N17.2005, p. 275.
- 83- Prodi Romano, **A Wider Europe - A Proximity Policy as the key to stability**, Sixth ECSA-World Conference. Jean Monnet Project Brussels, 5-6 December 2002.
- 84- Rossi Rosa, **The European Neighbourhood Policy in Perspective**, European Neighbourhood Policy: Political, Economic and Social Issues, Jean Monnet Centre "Euro-Med", University of Catania, 2004.
- 85- Schimmelfennig Frank and Scholtz Hanno, **EU Democracy Promotion in the European Neighbourhood: Political Conditionality, Economic Development and Transnational Exchange**, European Union Politics, SAGE Publications, Volume 9 (2): 187–215, 2008.
- 86- Schimmelfennig Frank, **European Neighborhood Policy: Political Conditionality and its Impact on Democracy in Non-Candidate Neighboring Countries**, paper prepared for the EUSA Ninth Biennial International Conference, Austin, 31 March–2 April 2005.
- 87- Schneckener Ulrich, **Developing and Applying EU Crisis Management: Test Case Macedonia**. ECMI Working Paper N14, European Centre for Minority Issues 2002.

- 88- Scott James, **The EU and the Wider Europe: Towards an Alternative Geopolitics of Regional Cooperation?** *Geopolitics*, Vol.10 2005, p.442.
- 89- Scott James, **Wider Europe', EU Enlargement and Borders of Inclusion and Exclusion**, VRCME Lavier Conference: 'New Frontiers for Europe', May 30 June 1, Lisbon 2004.
- 90- Smith Karen E., **The outsiders: the European neighbourhood policy**, *International Affairs* 81, 4(2005).
- Smith Karen, **The End of Civilian Power EU: A Welcome Demise or Cause for Concern?** The
- 91- Smith Michael, **Negotiating New Europes: The Roles of the European Union**, in: *Journal of European Public Policy* 7:5 (2000).
- 92- Smith Michael, **UNDERSTANDING EUROPE'S NEW COMMON FOREIGN AND SECURITY POLICY: A PRIMER FOR OUTSIDERS**, Institute on Global Conflict and Cooperation, UC Berkeley, California, IGCC Policy Paper # 52 March 2000.
- 93- Stavridis Stelios, **Militarizing the EU: The Concept of Civilian Power Europe Revisited**, *International Spectator*, Vol.36, No.4, October-December 2001, p.44.
- 94- Tanasoiu Cosmina, Colonescu Constantin, **Determinants of Support for European Integration the Case of Bulgaria**, *European Union Politics*, SAGE Publications, Volume 9 (3): 363–377,2008.
- 95- Tassinari Fabrizio, **Security and Integration in the EU Neighbourhood: The Case for Regionalism**, CEPS Working Document No. 226, July 2005.
- 96- Vahl Marius, **Just Good Friends: The EU-The Russian Federation Strategic Partnership and the Northern Dimension**, *CEPS Working Documents*, No. 166, March 2001, p.21.

- 97- Wallace William, **Looking After the Neighbourhood: Responsibilities for the EU-25**, Notre Europe Policy Papers No.4, July 2003.
- 98- Wallström Margot, **The European Neighbourhood Policy and the Euro Mediterranean Partnership**, Euro-Mediterranean Parliamentary Assembly, Speech 05/171, Cairo, 14 March 2005.

فهرس الخرأئط؁ الجداول والأشكال

فهرس الخرائط، الأشكال والجداول:

الصفحة	فهرس الخرائط
122	خريطة منطقة أوروبا الشرقية حسب تصنيف هيئة الأمم المتحدة
128	خريطة الفضاء الاستراتيجي لحوض البحر الأسود
141	خريطة أهم طرق إمدادات الطاقة نحو الاتحاد الأوروبي
175	الموقع الجغرافي لبحر قزوين
176	خريطة تبين انغلاق بحر قزوين
178	خريطة الحدود البحرية المشتركة لدول جنوب القوقاز
180	خريطة أنابيب نقل النفط في منطقة بحر قزوين.
238	تداخل التغطية الجغرافية لكل من سياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط
245	خريطة الحدود البحرية لحوض البحر الأبيض المتوسط
249	أهم مزار الطاقة وطرق نقلها في حوض البحر الأبيض المتوسط
250	أهم طرق النقل التجارية داخل حوض البحر الأبيض المتوسط
299	خريطة الناتج المحلي لدول الاتحاد الأوروبي
348	الغطاء الجغرافي لمشروع طريق الحرير الجديد

	فهرس الأشكال
49	تداخل سياسة الجوار الأوروبية والسياسات الجوارية الأوروبية السابقة
93	مجموع عمليات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة- المدنية والعسكرية-
100	النموذج الأوروبي لإدارة الأزمات في ظل سياسة الجوار الأوروبية
113	أرضيات عمل الشراكة الشرقية
259	تطور التبادلات التجارية بين الصين ودول شمال إفريقيا
295	نسب خصوبة دول الاتحاد الأوروبي

فهرس الخرائط، الأشكال والجداول

301	المصاريف العسكرية داخل دول حلف الناتو
345	نسب الدخل الوطني للدول المكونة للاتحاد الأوراسي
362	مصفوفة التحليل الرباعي SWOT

فهرس الجداول	
24	المؤشرات السوسيواقتصادية لدول الجوار الأوروبي
151	قيمة المساعدات ومجالات عمل سياسة الجوار الأوروبية في أوكرانيا 2018-2020
158	خطة عمل سياسية الجوار ومولدوفا 2010/2014
159	خطة العمل الأوروبية الثانية الموجهة لمولدوفا 2017 / 2020
165	قيمة المساعدات ومجالات عمل سياسة الجوار الأوروبية في بيلاروسيا 2008/2010
211	خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية-أذربيجان للفترة ما بين 2017 و 2020
216	خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية-جورجيا للفترة ما بين 2017 و 2020
222	ميادين خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية اتجاه أرمينيا 2017-2020
266	خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية-المغرب للفترة ما بين 2014 و 2017
271	خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية-تونس ما بين 2014 و 2017
274	خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية-تونس ما بين 2017 و 2020
284	خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية- الجزائر ما بين 2018-2020

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	شكر وتقدير
	إهداء
	خطة الدراسة
01	مقدمة
22	الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي، العملياتي والتقني لسياسة الجوار الأوروبية
22	المبحث الأول: سياسة الجوار الأوروبية مقارنة مفاهيمية
22	المطلب الأول: تطور سياسة الجوار الأوروبية: السياق الزمني لظهور سياسة الجوار الأوروبية
29	التأسيس لسياسة الجوار الأوروبية
33	المطلب الثاني الخلفية العامة لتأسيس سياسة الجوار الأوروبية
34	الفرع الأول: الخلفية الاستراتيجية لسياسة الجوار الأوروبية
36	الفرع الثاني: متغيرات الخلفية السوسيو-اقتصادية
39	الفرع الثالث: المتغيرات السياسية لتطور سياسة الجوار الأوروبية
40	المطلب الثالث: سياسة الجوار الأوروبية بين خيار التوسع وإشكالية ضبط الحدود الأوروبية
50	المبحث الثاني: الهيكلية التقنية لسياسة الجوار الأوروبية
50	المطلب الأول: سياسة الجوار الأوروبية والسياسيات الجوارية السابقة
51	الفرع الأول: أوروبا الموسعة وسياسة الجوار الأوروبية
54	الفرع الثاني: الشراكة الأورومتوسطية وسياسة الجوار الأوروبية
56	الفرع الثالث: البعد الشمالي وسياسة الجوار الأوروبية
60	المطلب الثاني: الشق العملي لسياسة الجوار الأوروبية
60	الفرع الأول: أهداف سياسة الجوار الأوروبية
63	الفرع الثاني: حوافز سياسة الجوار الأوروبية المقدمة
65	الفرع الثالث: شروط ونتائج سياسة الجوار المتوقعة
68	المطلب الثالث: تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية: خطط العمل
69	الفرع الأول: محتوى خطط العمل
71	الفرع الثاني: المبادئ الأساسية لخطط العمل
76	الفرع الثالث: تنفيذ رصد ومراقبة خطط العمل

81	المبحث الثالث: سياسة الجوار الأوروبية: نحو إعادة بناء وتفعيل العمل الخارجي الأوروبي المشترك
81	المطلب الأول: أثر سياسة الجوار الأوروبية على السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة
81	الفرع الأول: مكانة سياسة الجوار الأوروبية في الهيكل المؤسسي الخارجي للاتحاد الأوروبي
82	الفرع الثاني: دور سياسة الجوار الأوروبية في تحقيق مصالح الاتحاد الأوروبي
85	الفرع الثالث: سياسة الجوار الأوروبية كجزء من الاستراتيجية الأوروبية للأمن
87	الفرع الرابع: سياسة الجوار الأوروبية والسياسة الخارجية والأمنية المشتركة
89	المطلب الثاني: سياسة الجوار وتحديات الاتحاد الأوروبي في إقامة هوية أوروبية فعالة
89	الفرع الأول: مفهوم الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية
94	الفرع الثاني: الإتحاد الأوروبي كقوة معيارية
96	الفرع الثالث: سياسة الاتحاد الأوروبي والهوية الدولية للاتحاد الأوروبي
99	المطلب الثالث: سياسة الجوار الأوروبية: نحو تفعيل الدور الدولي للاتحاد الأوروبي
106	الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية: شرق أوروبا: الخلفية، التوجهات والأهداف
106	المبحث الأول: الشراكة الشرقية بين التزامات التقارب الأوروبي الخاص وأهمية موجات التوسع الأوروبية
106	المطلب الأول: خلفيات الاتحاد الأوروبي في تأسيس مشروع الشراكة الشرقية
112	المطلب الثاني: الإطار المؤسسي للشراكة الشرقية: استراتيجية معيارية لمفهوم التعاون
117	الهيكلية العملية للشراكة الشرقية
117	الفواعل الأساسية وتمويل الشراكة الشرقية: الموارد المالية للشراكة الشرقية
121	المطلب الثالث: العلاقة بين الشراكة الشرقية وسياسة الجوار الأوروبية
121	الشراكة الشرقية وإدماجها في سياسة الجوار الأوروبي
126	المبحث الثاني: بناء المجال الحيوي لمنطقة شرق أوروبا: رؤية جيوبوليتيكية
126	المطلب الأول: جيوسياسية منطقة أوروبا الشرقية
126	الفرع الأول: التركيبة الجغرافية لمنطقة أوروبا الشرقية
130	الفرع الثاني: المحدد الجيواقتصادي والجيوطاقي في فضاء أوروبا الشرقية
132	الفرع الثالث: البحر الأسود كعامل محدد للبعد الجيوبوليتيكي لمنطقة أوروبا الشرقية

134	المطلب الثاني: ديناميكيات منطقة أوروبا الشرقية والبحر الأسود الجيوبوليتيكية
134	الفرع الأول: الولايات المتحدة الأمريكية
138	الفرع الثاني: بالنسبة لروسيا
141	الفرع الثالث: أهمية البحر الأسود في الأجندة الصينية: مبادرة حزام الحرير
143	المطلب الثالث: منطقة أوروبا الشرقية والبحر الأسود في منظار توسعات الاتحاد الأوروبي نحو الشرق
145	الفرع الأول: أهمية منطقة البحر الأسود بالنسبة للاتحاد الأوروبي
146	الفرع الثاني: تحدي الأمن الطاقوي: قلب الاستراتيجية الأوروبية في البحر الأسود
149	الفرع الثالث: التهديدات اللاتمائية: حجر التعثر أمام الامتداد الجيوسياسي لمنطقة البحر الأسود
150	المبحث الثالث: سياسة الجوار الأوروبية تجاه دول الشرق الأوروبي: نماذج متماثلة، مسارات متباينة
150	المطلب الأول العلاقات الأوروبية الأوكرانية في ظل سياسة الجوار الأوروبية
151	الفرع الأول: أوكرانيا: قوة إقليمية وممر طاقوي
156	الفرع الثاني: خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية مع أوكرانيا: تحو تجديد نفس علاقات الاتحاد الأوروبي مع أوكرانيا
161	المطلب الثاني: نجاح نموذج سياسة الجوار في مولدوفا: جسر الاتحاد الأوروبي تجاه الشرق
161	الفرع الأول: مولدوفا وأشكالية الوجود الأرضي
164	الفرع الثاني: خطة العمل الاتحاد الأوروبي- مولدوفا في إطار سياسة الجوار الأوروبية
169	المطلب الثالث: بيلاروسيا: مفارقة التقارب- التبعاد، بين الاتحاد الأوروبي وروسيا
177	الفصل الثالث: سياسة الجوار الأوروبية وامتداد المجال الحيوي الأوروبي إلى منطقة جنوب القوقاز
177	المبحث الأول: المسارات الجيوبوليتيكية العامة لمنطقة جنوب القوقاز
177	المطلب الأول: الخطوط المكونة لجنوب القوقاز في ظل القرن ال 21
179	الفرع الأول: الأمن والتحالفات
180	الفرع الثاني التوجهات الاستراتيجية
182	المطلب الثاني: بحر قزوين والامتداد الجيوسياسي لمنطقة جنوب القوقاز
183	الفرع الأول: الجغرافيا السياسية لحوض قزوين

187	الفرع الثاني: المحددات الاقتصادية لمنطقة جنوب القوقاز وحوض بحر قزوين
188	الفرع الثالث: الطاقة ومفهوم الامتدادات الجيوسياسية لمنطقة جنوب القوقاز وبحر قزوين
192	المطلب الثالث: منطقة جنوب القوقاز/بحر قزوين في ميزان التنافسات الدولية والإقليمية
192	الفرع الأول: منطقة جنوب القوقاز في مفهوم الإدراك الجيوستراتيجي الروسي
194	الفرع الثاني: الاهتمام الأميركي بجنوب القوقاز
196	الفرع الثالث: التواجد الصيني في منطقة جنوب القوقاز
198	الفرع الرابع: التواجد الإيراني التركي بمنطقة جنوب القوقاز: أهمية القوى الإقليمية في المنطقة
198	المبحث الثاني: تطور العلاقات الأوروبية اتجاه منطقة جنوب القوقاز: الخلفية، التداعيات والاستراتيجية
199	المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي: أي تأثير على منطقة جنوب القوقاز؟
199	الفرع الأول: الدور الأوروبي الكثيف في المنطقة، ولكن بدون فعالية مهمة
202	الفرع الثاني: امتداد الشراكة الشرقية: نحو التزام أوروبي جديد في منطقة جنوب القوقاز
205	المطلب الثاني: جنوب القوقاز: بين حتمية التنوع الطاقي والخيار السياسي
206	الفرع الأول: المصالح والمشاريع الأوروبية في المنطقة
207	الفرع الثاني: التقليل من التبعية الطاقوية اتجاه روسيا، أساس الوجد الأوروبي جنوب القوقاز
211	الفرع الثالث: إعادة التشكيل الجيوبوليتيكي لمنطقة جنوب القوقاز
212	المطلب الثالث: متطلبات تفعيل سياسات الجوار الأوروبية تجاه منطقة القوقاز
213	الفرع الأول: التحول الديمقراطي واقتصاد السوق في منطقة جنوب القوقاز
213	الفرع الثاني: أهمية محور التعاون الإقليمي داخل أطر الاتحاد الأوروبي
215	الفرع الثالث: المتغير الجيوماني: قلب توليفة التواجد الأوروبي جنوب القوقاز
215	المبحث الثالث: الاستراتيجية المعيارية الأوروبية في منطقة جنوب القوقاز
216	المطلب الأول: أهمية خريطة البترول في بناء العلاقات الأوروبية الأذرية
217	الفرع الأول: مصادر الطاقة، وتأثيرها على هيكل النظام الأذري
220	الفرع الثاني: الأهداف الاستراتيجية لعلاقات الاتحاد الأوروبي مع أذربيجان
223	المطلب الثاني: سياسة الجوار والعلاقات الأوروبية الجورجية

223	الفرع الأول: جورجيا بين أهمية التالاسوكراتيا وإشكالية الدولة الأمة
225	الفرع الثاني: خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية/ جورجيا
231	المطلب الثالث: سياسة الجوار والعلاقات الأوروبية الأرمنية
231	الفرع الأول: مفهوم الشتات في مسار العلاقات الأوروبية الأرمنية
233	الفرع الثاني: خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية اتجاه أرمينيا
238	الفصل الرابع سياسة الجوار الأوروبية: طرح لتجديد مسار العلاقات الأورومتوسطية
238	المبحث الأول: من مسار برشلونة إلى الاتحاد من أجل المتوسط: خلفية العلاقات الأورومتوسطية
239	المطلب الأول: تقييم وفشل مسار برشلونة
243	المطلب الثاني: التأسيس لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط
245	الفرع الأول: مؤتمر باريس: التأسيس الفعلي لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط
247	الفرع الثاني: تطبيق مشروع الاتحاد من أجل المتوسط: الهيكلة والآليات
249	المطلب الثالث: سياسة الجوار الأوروبية / الاتحاد من أجل المتوسط: بين القطيعة والتناغم
254	المبحث الثاني: البحر الأبيض المتوسط على ضوء المحددات الجيوبوليتيكية الدولية والإقليمية
254	المطلب الأول: التحليل الجيوسياسي لحوض البحر الأبيض المتوسط
254	الفرع الأول: الجغرافيا السياسية المتوسطية
259	الفرع الثاني الأهمية الجيواقتصادية للبحر المتوسط
262	الفرع الثالث: المتغير الحضاري والجيواجتماعي في تفسير جيوسياسة البحر الأبيض المتوسط
264	المطلب الثاني: الواقع الجيوأمني كمدخل مفسر لجيوبوليتيك البحر الأبيض المتوسط
264	الفرع الأول: الأمن الطاقوي في حوض المتوسط
265	الفرع الثاني: حوض المتوسط: ثنائية الأمن المائي/ الأمن البيئي
266	الفرع الثالث: ثلاثية التهديدات اللاتماثلية في المتوسط: الهجرة الغير شرعية/الإرهاب/ الجريمة المنظمة
268	المطلب الثالث: ديناميكيات البحر الأبيض المتوسط في ميزان تنافسات القوى
269	الفرع الأول: الولايات المتحدة الأمريكية: المصالح والقضايا الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط

270	الفرع الثاني: الصين: المتوسط ضمن هيكله مشروع طريق الحرير الجديد
273	الفرع الثالث: روسيا: أهمية المياه الدافئة في مسار الاستراتيجية الروسية الدولية
276	المبحث الثالث: خطط العمل الأوروبية اتجاه دول المغرب العربي
277	المطلب الأول: المغرب والوضع المتقدم " الأمتل" في سياسة الجوار الأوروبية
279	الفرع الأول: خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية-المغرب ما بين 2014-2017
282	المطلب الثاني: خطة عمل الاتحاد الأوروبي مع تونس 2007-2014: النموذج السيء
289	المطلب الثالث: الجزائر: مفاوضات سياسة الجوار الأوروبية الصعب
301	الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي، بين محددات القوة الداخلية والتحديات الخارجية: القيود، الفرص، المسارات
301	المبحث الأول: الاتحاد الأوروبي كقوة دولية؟
303	المطلب الأول: المحددات المادية للقوة الأوروبية
304	الفرع الأول: محددات الجغرافيا السياسية الأوروبية
307	الفرع الثاني: المحددات الديمغرافية والسكانية: إشكالية مستويات الشيخوخة في أوروبا
310	الفرع الثالث: محددات الوزن والتأثير الاقتصادي الأوروبي
313	الفرع الرابع: محددات القوة العسكرية
319	المطلب الثاني: المحددات الغير مادية الأوروبية
319	الفرع الأول: القوة والوزن الدبلوماسيين
321	الفرع الثاني: مركزية ونوعية السلطة
322	الفرع الثالث: مفهوم القوة الأوروبية على ضوء التقاء القوى الأوروبية
329	المطلب الثالث: محددات صنع القرار داخل البيت الأوروبي الموحد
329	الفرع الأول: حدود سياسة الجوار على المستوى الداخلي
333	الفرع الثاني: قيود ومعوقات تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية
343	المبحث الثاني: الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي المتعدد الأقطاب
343	المطلب الأول: العلاقات الأوروبية الأمريكية: توافق السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية المشتركة مع منطلقات حلف الناتو
352	المطلب الثاني: العلاقات الروسية الأوروبية بين ردود الفعل الروسية على سياسة الجوار الأوروبية و التنافسات الروسية الأوروبية المعيارية

353	الفرع الأول: فحص ردود الفعل الروسية على سياسة الجوار الأوروبية و مفهوم الاقصاء الذاتي
356	الفرع الثاني: الاتحاد الأوراسي بديلا: منافسة معيارية مباشرة للاتحاد الأوروبي
359	المطلب الثالث: العلاقات الأوروبية الصينية: بين مفهوم القوة المدنية والصعود السلمي الصيني
362	الفرع الأول: طرق الحرير الجديدة و إشكالية الخلافات الداخلية لدول الاتحاد الأوروبي الأعضاء
363	الفرع الثاني: إشكالية الملفات غير المتوازنة في العلاقات الصينية الأوروبية
365	المبحث الثالث: السياقات المستقبلية الكبرى لتوجهات الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي المتعدد الأقطاب
366	المطلب الأول: مفهوم وأهمية الدراسات المستقبلية
366	الفرع الأول مفهوم الدراسات المستقبلية
367	الفرع الثاني: أهمية الدراسات المستقبلية وأهدافها
370	المطلب الثاني: أهم التقنيات المستخدمة في تحليل توجهات مستقبل الاتحاد الأوروبي
370	الفرع الأول: تقنية السيناريو
373	الفرع الثاني: تحليل الآثار المقطعية
374	الفرع الثالث: مصفوفة التحليل الرباعي swot
376	المطلب الثالث: السيناريوهات الكبرى لمستقبل الاتحاد الأوروبي
377	الفرع الأول: السيناريو الرمادي، الخطي أو المتوسط الدائم
380	الفرع الثاني: السيناريو الأزرق، التفاوضي أو التصاعدي
383	الفرع الثالث: السيناريو الأسود، التشاؤمي أو التنافسي
387	خاتمة
396	قائمة المراجع
435	فهرس المحتويات
446	ملخص باللغة العربية
448	ملخص باللغة الانجليزية

المُلخَص

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل سياسة الجوار الأوروبية، باعتبارها إطارا جديدا لتفعيل السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة، تماشيا ومختلف التطورات الجيوستراتيجية لفترة ما بعد الحرب الباردة على المستوى الدولي عموما، وعلى المستوى الأوروبي بصفة خاصة، بالشكل الذي يعبر عن حاجة الاتحاد الأوروبي إلى بلورة فضاء استقرار وازدهار على طول حدوده الخارجية، انطلاقا من مناطق الجوار الأوروبي المقرب.

تتعلق الدراسة من إشكالية رئيسية تتلخص في السؤال التالي: كيف تساهم سياسة الجوار الأوروبية في بناء الاتحاد الأوروبي كفاعل جيوبوليتيكي في ظل تحول النسق الدولي نحو التعددية القطبية؟ وذلك بهدف أساسي، يرمي إلى تفكيك المفارقة التناقضية الموجودة بين مفهوم سياسة الجوار الأوروبية كمفهوم معياري مدني ناعم، وبين مفهوم الجيوبوليتيك ذو التوجه التوسعي الصلب من جهة أخرى، وكيفية ترجمة هذه التوليفة في تحليل دور ووزن الاتحاد الأوروبي ككتلة وظيفية، أمام محددات وتحولات النظام الدولي نحو التعددية القطبية.

وللتحقق من ذلك، انطلقت الدراسة من تحليل سياسة الجوار الأوروبية بشقيها العملي والتقني، لتنتقل بعد ذلك، وبمنهجية استنباطية إلى تفكيك التوجهات الجيوسياسية لمناطق سياسة الجوار الأوروبية الثلاث، ممثلة في كل من أوروبا الشرقية، جنوب القوقاز وجنوب المتوسط، لتنتهي الدراسة وفق منهجية استقرائية، في محاولة لتحليل الدور الذي يلعبه الاتحاد الأوروبي ككتلة وظيفية في عملية التفاعل الدولي متعدد الأقطاب. كنتيجة أولية، و في محاولة للإجابة عن إشكالية الدراسة الرئيسية، تم التوصل في مرحلة أولية إلى تركيب المفارقة التناقضية سابقة الذكر، و ذلك من خلال تسليط الضوء على مفهوم التعمق، كمرادف ناعم لمفهوم التوسع الموجود في أدبيات الدراسات الجيوبوليتيكية التقليدية، ثم على مستوى ثان، من خلال إبراز أهمية الاتحاد الأوروبي كقطب داخل النسق الدولي التعددي، إلا أن درجة فاعليته تبقى نسبية مقارنة بدرجات تأثير القوى الأخرى المشكلة لطبيعة هذا النسق، بالرغم من بقاء القارة الأوروبية و كل امتداداتها الجغرافية المباشرة مكونة لقلب التفاعلات الدولية.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوروبي، سياسة الجوار الأوروبية، الجيوسياسية، دول الجوار الأوروبي، النظام الدولي المتعدد الأقطاب.

ABSTRACT

Abstract:

This study aims to analyze the European Neighborhood Policy, as a new framework for the European common foreign policy, following the various international and European geostrategic changes of the post-Cold War era, in a way that expresses the need for the European Union to develop a space of stability and prosperity along its external borders, starting with the areas of the European close neighbourhood.

The study starts from a main problem that is summarized in the following question: How does the European Neighborhood Policy contribute to building the European Union as a geopolitical actor in light of the shift in the international pattern towards multipolarity?

The study aims to dismantle the paradoxical paradox that exists between the concept of the European Neighborhood Policy as a soft and normative concept, and the geopolitical concept with a hard expansionist orientation on the other hand, and how to translate this synthesis in analyzing the role and weight of the European Union as a functional bloc, in front of determinants and transformations the international system towards multipolarity.

To verify this, the study started from the analysis of the practical and technical aspects of the European Neighborhood Policy, and then moved, with a deductive methodology, to dismantling the geopolitical orientations of the three European Neighborhood Policy regions, represented in Eastern Europe, the Southern Caucasus and the Southern Mediterranean, to end the study according to an inductive methodology, in An attempt to analyze the role of the European Union as a functional bloc in the process of multipolar international interaction. As a preliminary result, and in an attempt to answer the main problem of the study, it was reached at an initial stage to construct the aforementioned paradox, by highlighting the concept of Deeping , as a soft synonym for the concept of enlargement found in the traditional geopolitical studies, and then on a second level, By highlighting the importance of the European Union as a pole within the pluralistic international system, but the degree of its effectiveness remains relative compared to the degrees of influence of other powers that shape the nature of this pattern, despite the fact that the European continent and all its direct geographical extensions remain the heart of the international interactions.

Key Words: European Union, European Neighborhood Policy, Geopolitics, European neighbourhood countries, Multipolar world system.